

التوتاليتارية الليبرالية الجديدة
والحرب على الإرهاب

الحقوق كافة
محمولة
لاتحاد الكتاب العرب

E-mail :unecriv@net.sy

البريد الالكتروني:

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت

<http://www.awu-dam.org>



توفيق المدني

التوتاليتارية الليبرالية الجديدة
والحرب على الإرهاب

دراسة

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق - ٢٠٠٣

مقدمة

- ١ -

هل يجوز نعت الليبرالية الجديدة، أو الليبرالية العولمية، أو الليبرالية المتوحشة "ديكتاتورية الأسواق" و "ديكتاتورية تقنيات الاعلام الجماهيري"، بالتوتاليتاتورية ؟ .

دأبت الإيديولوجية السائدة في الغرب على نقد و وصف النظام الشيوعي الذي كان سائدا في روسيا و دول أوروبا الشرقية بالنظام التوتاليتاري. و قد كان لمفهوم التوتاليتارية، الذي يعرف بالشمولية، دور كبير في إسقاط التجربة التاريخية للشيوعية. و من أهم خصائص هذه التوتاليتارية، تميزها بعدد من الثوابت و العلامات الفارقة : الحزب الشمولي الواحد، الدور المركزي للايديولوجيا، إلغاء الحدود الفاصلة بين الدولة و المجتمع، تقديم دولة السلطة على سلطة الدولة، تضخم أجهزة القمع و الإرهاب و افتراسها المجتمع، نفي مشروعية الصراعات الداخلية و تقديس مبدأ الانصهارية .

غير أنه مع انتصار ايديولوجيا النيوليبرالية، أو الليبرالية الجديدة في زمن العولمة، التي ترزعزع أسس الحياة الاجتماعية في مختلف أنحاء المعمورة شمالا و جنوبا، و التي تقوم على المرتكزات التالية: الدعوة المنطرفة إلى الحرية الاقتصادية، و إنكار دور الدولة في ضبط آليات و حركة النظام الرأسمالي و التخفيف من شروحه الإجتماعية (تحديدا في مجال التوزيع و العدالة الإجتماعية)، هيمنتها على المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) ، و تعاملها مع البلدان النامية من منطلق التكيف و ضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي، و ابعاد الدولة و اضعافها، و ترك آليات السوق لكي تعمل طليقة، برزت في العالم الغربي ايديولوجيا نقدية هي الأكثر شيوعا اليوم، ايديولوجيا مضادة للعولمة الرأسمالية المتوحشة، تصف الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المتوحشة،

- ٦ -

بإيديولوجيا كاملة لإدارة الأزمة في النظام الرأسمالي العالمي .

فهناك اليوم في صفوف مناهضي العولمة، من يرى أن الليبرالية الجديدة تعبير عن توتاليتارية الأسواق، و عن توتاليتارية تقنيات الاعلام الجديدة، و أن الذي شجعها على اكتساحها في التطبيق مختلف مواقع الساحة العالمية، ضعف قوى اليسار، و هو الضعف الذي بلغ ذروته بانهيان دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي .

ويتوافق مع ازدهار الليبرالية الجديدة هذا، و حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما، انحسار مهم لدور السلطات العامة بدءا بالبرلمان ، و تخريب بيئي و تصاعد انعدام المساواة، و تسارع الفقر و البطالة، أي كل ما يمثل نقيوض الدولة الحديثة و المواطنة. و نشهد أيضا فصلا جذريا بين تطور تقنيات الإعلام الجديدة من جهة، و مفهوم تقدم المجتمع من جهة أخرى .

فالليبرالية الجديدة التي جاءت مع صعود رونالد ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، و مارغريت تاتشر في بريطانيا، في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، كانت نتيجتها تعميق الفوارق الطبقة الحادة داخل البلدان الغربية عينها. فهناك اليوم ٦٠ مليون فقير في الولايات المتحدة الأمريكية أغنى بلد في العالم. و كذلك يمكن احصاء ٥٠ مليون فقير داخل بلدان الاتحاد الأوروبي، أول قوة تجارية في العالم .في الولايات المتحدة يملك ١ % من السكان ٣٩ % من خيرات البلاد، و على الصعيد العالمي تفوق ثروة ٣٥٨ شخصا من أصحاب المليارات من الدولارات الدخل السنوي لـ ٤٥ % من السكان الأكثر فقرا أي ٦ ، ٢ مليار نسمة .

من هنا دأبت الإيديولوجيا اليسارية الجديدة المناهضة للعولمة الرأسمالية المتوحشة، على نعت هذه الليبرالية الجديدة بالتوتاليتارية، لكي تشهد في عالم اليوم قلبا واضحا لمفهوم التوتاليتارية. و لكن قبل أن نخوض في تحليل سمات النظام الرأسمالي العالمي التوتاليتاري، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، علينا أن نميز بين الليبرالية الكلاسيكية الغربية و بين الليبرالية الجديدة المتوحشة التي يتبناها اليمين النيوليبرالي الأمريكي، التي تعبر عنها نازية بوش أفضل تعبير .

ما هو جوهر الإيديولوجيا الليبرالية ؟

ظهرت الأفكار الليبرالية في عصر التنوير و حتى الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) ، و هي تشكل منارة مضيئة و عظيمة في تاريخ تطور

البشرية. فالليبرالية متناقضة جذريا مع الإيديولوجيا الإقطاعية، أي أنها ضد فكرة الماويرا حين أكدت على موضوعية الطبيعة و المادة. و هي ضد الوحي و الميتافيزياء حين أكدت على العقلانية و العلم. و هي ضد الاستبداد حين أكدت على الحرية و هي ضد سحق الفرد و امتصاصه في المجموع، حين أكدت على أولوية الفرد. فقد جاءت الليبرالية كانتصار باهر على النظام الإقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى، و هو النظام الذي كان يستند على الاستبداد و العبودية و قهر حرية الفرد و حقوقه و شكل حينذاك بمؤسساته و قيمه و علاقاته عائقا أمام تطور الرأسمالية في ظهورها .

و هكذا فإن الأفكار الليبرالية هذه شكلت منظومة للإيديولوجية متكاملة لليبرالية، التي عبرت عن مرحلة تاريخية محددة، هي مرحلة الرأسمالية الوليدة و الصاعدة، و عن اتساق متطلبات تقدم البشرية مع متطلبات صعود الطبقة البرجوازية. و لم يكن من الممكن انتشار الأفكار الليبرالية في مختلف دول القارة الأوروبية، و في الولايات المتحدة الأمريكية لو لم تكن متفقتة إلى أبعد الحدود مع حرية الفرد التي قادته إلى محاربة الاستبداد على الصعيد السياسي، و إلى العقلانية على الصعيد المعرفي، و إلى العلمانية، و تحرير المرأة، و الديمقراطية التي تشكل التخطيط الديالكتيكي لهذه الليبرالية .

و قد ارتدت المبادئ الليبرالية هذه طابع فتوح دائمة للبشرية، رست في أساس المجتمعات الحديثة (حتى إذا تجاوزت الليبرالية)، إلا أن حرية المشروع الاقتصادي التي بدت في ظل المجتمع التقليدي، بمنزلة مبدأ عقلائي، يحرر و لا يضطهد، و يطلق قوى الإنتاج، أصبحت فيما بعد تظاهرة لا عقلانية، و أداة للاستغلال و لمزيد من التفاوت الاجتماعي على حد قول ياسين الحافظ في كتابه عن التجربة التاريخية الفيتنامية.

أما الليبرالية الجديدة، فقد جاءت بمنهاج جديد لإدارة الرأسمالية في زمن العولمة. و قد كشفت عن عدد من الحقائق أهمها :

- ١- تتسم العولمة الرأسمالية المتوحشة الحالية باستقطاب الرساميل و التدفقات الاستثمارية، و بالتالي بتركيز الثروة و الرأسمال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة .
- ٢- يزداد إفقار العالم الثالث و تهميشه و تتخذ عمليات نهبه السفارة و المقنعة طابعا همجيا .
- ٣- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسا في صياغة هياكل القوة

الاقتصادية من خلال قوتها السياسية و العسكرية . و منذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها المطلقة على النظام الدولي الجديد في ظل القطبية الأحادية، حاولت أن تصيغ العالم على شاكلتها و مثالها، ونشر سلطتها في العالم الفوضوي الذي وصفه هوبس. و الولايات المتحدة لانتق بالقانون الدولي ولا بالمواثيق الدولية، و هي تنظر الى تحقيق الأمن، كما الدفاع عن الليبرالية الجديدة، عبر حيازة القوة العسكرية واستخدامها. وهي تزداد ميلا الى العمل العسكري في شكل أحادي الجانب، وترفض المبادرات أو القرارات التي تتخذ تحت راية مؤسسات دولية على غرار الأمم المتحدة مثلا، وتشك في القانون الدولي وتؤثر العمل خارج نطاقه حين ترى ذلك ضروريا - كما هو الحال في حربها المرتقبة على العراق- أو حتى مفيدا لمصالحها فحسب.

ولقد ارتبط صعود الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة و أوروبا منذ الثمانينات وحتى يومنا هذا بتولي اليمين المتطرف أو اليمين النيوليبرالي مقاليد السلطة ، و هو اليمين الذي لا يعبأ مطلقا باعتبارات العدالة الإجتماعية و أهمية التوظيف الكامل في عصر العولمة. يقول اغناسيو رامونيه في كتابه " الجغرافية السياسية للفوضى " إن سادة العالم الجديد، ما عادوا يتمثلون برؤساء الدول و رؤساء الوزارات و زعماء الأحزاب السياسية و قادة التكتلات البرلمانية، بل بمدراء الشركات المتعددة الجنسية و رؤساء مجالس الإدارة و أرباب الرأسمال المالي و كبار المضاربين في البورصات و الأسواق المالية. وليست الدول هي التي تملئ سياساتها على رجال الصناعة و المال، بل هؤلاء هم من يملون على السياسيين السياسة المطلوب تنفيذها .

فالسطة السياسية في زمن العولمة، أو التوتاليتارية الليبرالية الجديدة تحولت إلى مجرد خادم أو مجرد نادل في مقهى الأسواق المالية التي آلت إليها السيادة الفعلية على العالم، لأن الحاكم الفعلي في عالم اليوم، هو الرأسمال المالي، و توتاليتارية الأسواق، و توتاليتارية تقنيات الاعلام الجماهيري. و على هذا النحو يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي الراحل بيار بورديو في معرض نقده للعولمة، بقوله، إن التوتاليتارية لم تعد صفة للدولة بل صفة للإقتصاد، و أن التوتاليتارية الاقتصادية، بعكس التوتاليتارية السياسية، توتاليتارية مغلقة و لا منظورة، و تبسط هيمنتها " السرية " على العالم بأسره. فمن خلال البنك

العالمي و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي و الشركات المتعددة الجنسيات تمارس " الحكومة العالمية اللامنظورة " دورها حسب تعبير بورديو " سلطة شبه مطلقة على كبريات المجموعات الإعلامية المتخصصة في إنتاج و توزيع السلع الثقافية، و في التحكم بالرأسمال الرمزي، و في فبركة رؤية للعالم توافق إلى حد بعيد المصالح الاقتصادية و المالية لسادة العالم الجديد".

و من جهة يؤكد اغناسيو ر امونيه في كتابه الآخر الذي يحمل عنوان " طغيان الإعلام " إن أجهزة الإعلام في عصر العولمة قد غدت " أفيون الشعوب الجديد ". فتحت ستار " موت الإيديولوجيا " تروج للإيديولوجيا الوحيدة التي مازالت حية بالفعل، و هي الإيديولوجية الليبرالية المنزوعة عنها صفتها الإيديولوجية، مما يتيح لها أن " تتسلل " بسهولة أكثر و بلا مقاومة إلى الأذهان لتخدرها و لتشل طاقتها على التفكير النقدي. و في نظر رامونيه إن هذه " الدعاية الصامتة " أشد فاعلية بما لا يقاس من " الدعاية الصاخبة " في عصر " الخطابة الإيديولوجية ".

فالأفيون الليبرالي الجديد لا يسعى إلى استفزاز الوعي و تعبئته بل إلى تنويمه و تخديره، بحيث يجعله يستطيب و يتلذذ " التوتاليتارية الناعمة والمستساغة المذاق " بعصر العولمة. فوسائل الاعلام العولمية لا تسعى إلى الترويج المباشر للأفكار، بل إلى غزو العقول : و يستشهد رامونيه ههنا بمقولة لغوبلز، كبير خبراء النازية و " علم الاعلام " : " إننا لا نتكلم لنقول شيئاً، بل لنحصل على مفعولها .. " و هذا المفعول هو ما تسعى إليه وسائل الاتصال الجماهيري المعاصر، و لكن من غير أن نتكلم. فهي تكتفي بأن تلوح بالصورة كيما تستثير لدى المتلقي، تماما كما لدى كلب بافلوف، المفعول المطلوب .

- ٢ -

إذا كانت الليبرالية الكلاسيكية الغربية هي بمنزلة إيديولوجية الامبراطورية البريطانية، فإن التوتاليتارية الليبرالية الجديدة هي إيديولوجية الامبراطورية الأمريكية. فالعولمة الاقتصادية التي تشكل " توتاليتارية الأسواق " ديناميتها الطاغية على عصرنا، تحتاج التكملة لجهة إيجاد استراتيجيات شمولية على الصعيد الأمني و العسكري. و منذ نهاية الحرب الباردة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي توافقت مع انهيار جدار برلين، و بعد انتهاء مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ التي توافقت مع زوال

الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية، بلغت الولايات المتحدة الأمريكية قمما في السيطرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية لطلما كانت غير قابلة للتخيل، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعد الحياة الدولية من خلال تبوئها مركز قيادة النظام الدولي الجديد أحادي القطبية .

وافتحت حرب الخليج الثانية، و حرب كوسوفو، مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، لجهة قيام نظام توتاليتاري جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. فباسم التدخل الإنساني الذي بات يعتبر الأرفع أخلاقيا، لم تتردد الإمبراطورية الأمريكية في الاعتداء على ركيزتين أساسيتين في السياسة الدولية، و هما سيادة الدول و أنظمة الأمم المتحدة .

وهذا النظام التوتاليتاري الذي يحكم سيطرته على العالم برمته ,هو نظام ترعاه و تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى، بوصفه نظاما يعبر في الواقع عن الرأسمالية العسكرية المالية المتعددة الجنسيات، التي تمتد شبكة مؤامراتها و تواطؤها لتستهدف معظم حكومات العالم، و هي الشبكة التي تحنكر الوسائل التكنولوجية، و الاقتصادية، و التجارية لإحكام سيطرتها على العالم. ويتجه هذا النظام التوتاليتاري على الصعيد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة نحو قيام سيادات محدودة شبيهة بما كان يريد بريجنيف و الاتحاد السوفياتي إقامته في السبعينات في أوروبا الشرقية .

وفرضت الإمبراطورية الأمريكية بوصفها القوة العظمى المفرطة في قوتها و جبروتها أينما كانت في العالم تجارتها و مصالحها ،و قانونها الإمبراطوري، الذي يعني في جملة ما يعني، للولايات المتحدة، أن تنتهك القانون الدولي انتهاكا فاضحا و صارخا، و تلغي دور الأمم المتحدة، و تستثنى من العهود و المواثيق الدولية التي إنما تطالب بتطبيقها على سواها من الدول. و هذا ما نلمسه في العديد من السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ بداية عهد التسعينات من القرن الماضي , إذ رفضت التجديد لبطرس غالي، واستبدلته بالأمين العام الحالي للأمم المتحدة كوفي أنان، المعتبر أكثر انصياعا لطرورات واشنطن .

و في الواقع كل شيء يدل على أن الإمبراطورية الأمريكية لم تعد تتقبل القانون الدولي و وجود الأمم المتحدة، و أنها في وضع الهيمنة التي هي عليه أصبحت ترفض القيود الشرعية لآليات عمل الأمم المتحدة , وتصر على دور القوة في العلاقات الدولية و ميلها الحاد الى الخطوات الأحادية الجانب، ونفورها

من توقيع الاتفاقات الدولية. و يلاحظ آلان جوكس في بحثه " نظام التحالفات الجديد في الاستراتيجية الأمريكية " المنشور في دفاثر الدراسات الاستراتيجية في ربيع ١٩٩٧ " إن قيام امبراطورية عالمية (أميركية) عبر توسع اقتصاد السوق يؤدي إلى مسلسلات بلقنة - لبننة من خلال تدمير صلاحيات الضبط الخاصة بالدول التقليدية. فهذه الإمبراطورية الأميركية المفرطة في قوتها Hyperpuissance كما يسميها أوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسي السابق، تسيطر على العالم سيطرة ساحقة في المجالات الخمسة الأساسية، التي تقوم عليها القوة : السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية و الثقافية. و هي ترفض رفضا قاطعا، أي الولايات المتحدة، تقاسم سيطرتها مع طرف آخر أو الحد منها فيما هي قادرة على ممارستها من دون ان يتمكن أحد (و لا حتى الأمم المتحدة) من الاعتراض .

الإمبراطورية الأمريكية تتصرف بطريقة أحادية الجانب في تعاملها مع مختلف الأزمات الإقليمية و الدولية، و هي تفرض على الجميع تفسيرها الخاص للقانون الدولي، و أفضل تعبير عن هذا القانون الإمبراطوري، يتمثل في الطريقة التي انتزعت بها الولايات المتحدة من الأمم المتحدة سلطة تقرير الحروب الأمريكية السافرة ضد العراق، و يوغوسلافيا، لصالح الإمبريالية الأمريكية، و في شكل غير شرعي. ففي عام ١٩٩٠، و ١٩٩٩، دفعت الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية إلى الواجهة، طالبة منها تحقيق أهدافها هي، عن طريق الإغراءات و الضغوطات و العقوبات، بغية التصويت في مجلس الأمن على خوض الحرب على العراق و يوغوسلافيا .

و جاءت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر لتفتح حقبة جديدة في التاريخ المعاصر، لجهة تجسيد القطيعة الواضحة مع المرحلة التي أعقبت سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفياتي، التي شهدت ازدهار العولمة الليبرالية، و هي تمجيد النظام الديمقراطي و الاحتفال بدولة القانون، و تعظيم حقوق الإنسان، حيث اعتبر هذا الثالث الحديث على صعيد السياسيتين الداخلية و الخارجية بمنزلة أمر واجب يشار إليه باستمرار .

فبا سم " الحرب العادلة " ضد الإرهاب، فرضت الإمبراطورية الأمريكية أينما كانت في العالم رؤيتها الأحادية و مصالحها و تجارتها، و عقدت تحالفات مع العديد من الحكام المستبدين، لم يكن من اللائق التعاطي معهم. الجنرال الانقلابي برويز مشرف في باكستان أو الديكتاتور الأوزبكي إسلام كريموف،

وشجعت الأنظمة العسكرية، و جعلتها تحت إشرافها لقمع الشعوب، و تشتيتها، كما سمحت باسم الحرب ضد الإرهاب بالقضاء على المعارضة السياسية والنقابية و حتى تجريمها .و كان الرئيس بوش قد أُنذر أن " من ليس معنا فهو مع الإرهابيين " و أضاف أنه سوف يتذكر الذين اتخذوا في هذه اللحظة بالذات موقفا سلبيا .

و ها هو الرئيس بوش - المستقوي بالمتطرفين النيو-إمبرياليين الملقبين بالصقور في الإدارة الأمريكية من مؤيدي "الليكوود" و المتطرفين الصهاينة-، يمارس الضغوطات على باقي الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن للحصول على تفويض من الأمم المتحدة لشن حرب الولايات المتحدة الأمريكية القذرة على العراق. و كانت موافقة الحكومة العراقية على عودة المفتشين الدوليين إليها، ووفائها بالتزاماتها وفقا لمضمون قرار مجلس الأمن ١٤٤١، وسماعها للمفتشين الدوليين بممارسة مهامهم دون قيد أو شرط، و تقديم تقريرها لمجلس الأمن حول برامج العراق التسليحية في الموعد المحدد قد عقدت قليلا من الوضع .

ولازالت الإدارة الأمريكية تؤكد أن المصالح الأمريكية في خوض الحرب لم تتغير، و أن القرار ١٤٤١ لم يسقط خيار الحرب بل أخر مواعدها قليلا ، و تواصل التهديد و التهويل و اسنفزاز العراق، لا سيما بعد أن استأثرت بالنسخة الأصلية للتقرير الذي قدمته بغداد للأمم المتحدة، و تواصل تحضير منطقة العمليات الحربية ، و تقوم بنشر الخطط و الإستراتيجيات العسكرية ، و تسعى بكل جهد ممكن لبناء تحالف دولي يقدم مشاركة جوهرية في الحرب المقبلة، التي صيغت كهدف إستراتيجي يعمل من أجله صقور الإدارة الامريكية، الذين يهدفون إلى تحقيق طموحاتهم النيو كو لونيالية ، لجهة تغيير ملامح المنطقة العربية عبر القوة العسكرية، و ترجيح ميزان القوى في الشرق الأوسط و جعله يميل نهائيا لكفة الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني .

إن الإدارة الأمريكية الحالية ترى في الحرب على الإرهاب و التطرف الإسلامي و العربي فرصة لا سابقة لها للتخلص من نظام الرئيس صدام حسين، و إعادة رسم خريطة الوطن العربي ،و صياغة علاقات جديدة مع أنظمة المنطقة. و هي الأهداف التي باتت تعرف ب"الامبريالية الديمقراطية"، وذلك لطرح فكرة استخدام القوة العسكرية الأمريكية للقضاء على الأنظمة العربية التي تعاني من الضعف و الهوان - بدءا ببغداد- كمقدمة لإدخال الديمقراطية و

إصلاحات "غربية" أخرى إلى الوطن العربي، هي في حقيقتها التاريخية و السياسية شكل من الإستعمار الأمريكي الجديد للمنطقة العربية.

و إذا كانت أسلحة الدمار الشامل تعتبر خطيرة في يد العراق حسب تعبير الرئيس بوش، فهي في الوقت عينه ذات أهمية في يد الدول الرأسمالية الغربية، و عدة دول أخرى. و أن امتلاك دول معروفة بماضيها الاستعماري والامبريالي، و تواطؤها في حدوث مجازر، أو دول تقترف انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، و تعارض استقلال دول، و امتلاك الكيان الصهيوني أسلحة الدمار الشامل، و هي التي تؤهلها قدرتها العسكرية للاستخفاف بكافة حقوق الشعب الفلسطيني، أو أن تعتبر مثلا الولايات المتحدة دولة فاضلة، و هي التي تتحمل مسؤولية تدمير هيروشيما و ناغازاكي بالأسلحة النووية، و رش الديوكسين على فيتنام، و موت آلاف المدنيين خلال أشهر قليلة في أفغانستان، هذا كله يؤدي إلى إثارة النقمة و الغضب و الكراهية لدى شعوب تقع ضحية هذه الدول. و هذه النزعة الفاشية، و انتهاج سياسة الهيمنة الأمريكية، هما اللتان تولدان للجوء للإرهاب على المدى الطويل .

لقد فوض ميثاق الأمم المتحدة " المادة ٥٦ " مجلس الإشراف على مهمة نزع التسليح في العالم. و تخلى هذا المجلس عن مهمته تلك منذ بضع سنين، و أن الرجوع إليه من أجل تغطية النزعات الحربية لدى الرئيس بوش حيال العراق ليس أكثر من إجراء فاشي لهذه المهمة، و مقدمة لفقدان الثقة بالأمم المتحدة. إن هشاشة مفهوم الأمن الجماعي، الذي أسس إليه منذ عام ١٩٩٠، لا يمكن إحيائه سوى بإخضاع جميع دول العالم، على قدم المساواة لنزع أسلحتها.

إن جميع الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل (بما فيها الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني) تعتبر خطيرة، أو يمكن أن تصبح كذلك في وقت ما. و الجميع سواسية يجب أن يخضعوا للشروط و الضغوط عينها لنزع أسلحتهم، ويراقبوا و يفتشوا. و إلا فلن يكون هناك سوى الفاشية الأمريكية هي التي تقرر مصير السياسة الدولية، و بالتالي تسهم في نشر الفوضى و الدمار الأكيد في كل العالم .

إن مفهوم التوتاليتارية هو مفهوم مطابق لطبيعة الليبرالية الجديدة التي يتبناها اليمين الأمريكي المتطرف بزعامة الرئيس جورج بوش، الذي يمارس فاشية و"أبلسة" للنظام الدولي الجديد، و للأسواق، و لوسائل الإعلام. و خير دليل على ذلك، عاصفة التدابير المضادة للحريات المدنية التي اعتمدت في

الولايات المتحدة. فغداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنشئ قضاء استثنائي وحصل وزير العدل السيد جون اشكر وفت على إقرار القانون المناهض للإرهاب و المعروف بـ" القانون الوطني ", الذي يسمح للسلطات بتوقيف المشتبه بهم لفترة غير محددة و إبعادهم و سجنهم في زنايات انفرادية, ومراقبة بريدهم و محادثاتهم الهاتفية و اتصالاتهم عبر الانترنت, و تفتيش مراكز إقامتهم من دون إذن قضائي .

و كي لا يتعرض العسكريون الأمريكيون لأي ملاحقة بسبب ارتكابهم جرائم حرب في الخارج، فإن واشنطن عارضت إنشاء محكمة الجزاء الدولية, ولا تزال تعارضها. و صادق الكونغرس على قانون حماية الأمريكيين أثناء الخدمة الذي يسمح للولايات المتحدة باتخاذ أقصى الإجراءات وصولاً إلى الاجتياح, من أجل استعادة أي مواطن أمريكي مهدد بالمثل أمام محكمة الجزاء الدولية هذه .

و الحال ,منذ فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على النظام العالمي عملت إدارة الرئيس بوش على بناء نظام بوليسي عالمي, وسلطة توتاليتارية كونية لامنظورة ,يخدمان المنطق التوتاليتاري ,و الطبيعة التوتاليتارية للبيرالية الجديدة , في السعي إلى التعبئة الإيديولوجية ضد العراق و العرب و المسلمين.

وأمراض هذه السلطة التوتاليتارية أو الفاشية الجديدة أمراض أمريكية بامتياز, نشير في هذا الصدد إلى ظاهرات أساسية :

١-انتهاك القانون الدولي بشكل فاضح و سافر, و تهميش الأمم المتحدة, و تحديد الولايات المتحدة وحدها معايير الحياة السياسية الدولية باسم " تفوق أخلاقي " مزعوم ,و من أجل فرض قانون الإمبراطورية الأمريكية الفاشي على عالم اليوم, الذي يخدم أهدافها و مصالحها الإستراتيجية, متجاهلة بصورة متعمدة أن العالم هذا الذي نعيش فيه شبع من حكم الإمبراطوريات الإستعمارية التعسفية .

٢-الصهيونية في إدارة الرئيس بوش: تواجهنا الصهيونية اليهودية و الصهيونية المسيحية بالتلازم, و الدعم المطلق الذي تقدمه الولايات المتحدة لدولة الكيان الصهيوني و هو ليس دعماً لدولة أجنبية, بل هو دعم لدولة لا تعدو كونها مظهراً من مظاهر الفاشية الأمريكية, و قاعدة عسكرية استيطانية للإمبريالية الأمريكية في قلب الوطن العربي.

٣-العدوانية السافرة, و استخدام القوة العسكرية وسيلة لدفع شبح الأزمة

الداخلية التي تنذر بالانفجار، بعد مسلسل فضائح الشركات الأمريكية الكبرى الذي تفجر خلال الشهور الأخيرة، و الذي أفصح عن العديد من مساوئ و إخفاقات النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي كان ينظر إليه بعضهم باعتباره " النموذج " الذي يجب أن يحتذى به في البلدان التي تأخذ بنظام " اقتصاد السوق " .

أخيراً، إن العدوانية العسكرية المنفلتة من عقالها، و الفاشية التي تمارسها الإمبراطورية الأمريكية ضد الأمم و الشعوب و الدول التي تبدي نزوعاً إلى الإستقلال الوطني و التنمية المستقلة، أو فك الروابط مع الامبريالية و الخروج من منطق العولمة الرأسمالية المتوحشة، تعكس درجة التوحش و الفاشية و التوتاليتارية التي بلغتها هذه الليبرالية الجديدة التي تنهاها اليمين الأمريكي المتطرف. إن التوتاليتارية الليبرالية الجديدة تسعى إلى السيطرة على العالم لخدمة أهداف الإمبراطورية الأمريكية و ليس إلى الحرية، و إلى اغتيال الديمقراطية الفنية في العالم الثالث .

و النظام التوتاليتاري الأمريكي بزعامة بوش يمارس أكثر أشكال النهب و الاستغلال و القهر و حشية و فظاظة، و هذا العدو الرئيس للديمقراطية ليس في مراكز النظام الرأسمالي و حسب، بل في العالم الثالث .

و يبدو أن امكانات التطوير الديمقراطي في الوطن العربي تتناسب عكساً مع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على النظام الدولي بوجه خاص .

الإمبراطورية الأمريكية التي تحاول تكيف النظام الدولي التوتاليتاري وفق مصالحها و تعيد العالم المتمدن إلى الفاشية و البربرية و شريعة القوة العارية. الامبراطورية الأمريكية هذه هي النسخة الجديدة من النازية الهتلرية، فليحذرنا العالم، خاصة العرب و المسلمون .



القسم الأول:

العولمة الرأسالية المتوحشة

الفصل الأول

الليبرالية الجديدة و حقائق العولمة

١ - هل يمكن تنظيم العولمة؟

يعود أصل مفهوم العولمة --بوصفها مشروعاً لمركزة العالم في حضارة واحدة-- إلى الأدب السياسي المتخصص للشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، التي فرضت هيمنتها المتزايدة على المقدرات و الفاعليات المالية و الإنتاجية عبر العالم. و مفهوم العولمة لم يتبلور بعد، لكنه يشير إلى ظاهرة محددة، عولمة الطلب، و لكنه اغتني خلال الزمن إلى درجة أنه أصبح يعرف اليوم، بمرحلة جديدة من الإقتصاد الرأسمالي العالمي. و علينا أن نميز بين الاستخدام الشائع لمفهوم العولمة، و بين تفسير نمو هذا المفهوم و تقبله على نطاق واسع منذ السبعينات .

فمفهوم العولمة بلغ من الانتشار مبلغاً جعله يغطي أشد أنواع النظريات والمصالح الاجتماعية، تبايناً، فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم - الإقتصاد - الاجتماع - الدراسة الثقافية و السياسات الدولية - و هو مطروح أيضاً على لسان المجددين والتقليديين في الحقل النظري. (١) .

ولما كانت العولمة و التكنولوجيا تشكلان العاملين الرئيسيين اللذين يصوغان العلاقات الدولية، فإن العولمة تعني تشكلاً جديداً من إدارة الأعمال الاقتصادية، مندمجة كلياً على صعيد عالمي، مع الشركات المتعددة الجنسية، التي تمثل جزءاً مهماً من الإنتاج العالمي. و العولمة تعني السبرورة التي من خلالها تحا

وللشركات العملاقة الأكثر دولية، إعادة تعريف قواعد اللعبة السابقة المفروضة من قبل الدول - الأمم لمصلحتها. و هكذا تمثل العولمة مظهرا جديدا يجسد القطيعة مع المراحل السابقة للاقتصاد الدولي. ففي السابق، كان الإقتصاد بين - قومي، لأن تطوره كان محددًا من قبل تفاعل المسار الذي يعمل جوهريا على مستوى الدول - الأمم.

أما المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية، فقد شهدت انبثاق الإقتصاد المعولم الذي سوف تكون فيه الإقتصادات الوطنية محللة ثم منفصلة ثانية داخل نظام من التفاعلات، و سيرورة تعمل مباشرة على المستوى الدولي. و هذا التعريف للعولمة يشير إلى القطيعة النوعية مع مجموع الأنظمة التي تعاقبت منذ ظهور الرأسمالية التجارية. إذ فقدت الدول الأمم، و بالتالي الحكومات كل قدرة على التأثير على التطورات الإقتصادية الوطنية، إلى درجة أن المؤسسات المركزية الموروثة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد حلت محلها كيانات إقليمية أو مدنية، بوصفها نقاط ارتكاز ضرورية للشبكة التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسية .

ليس هناك أدنى شك في أن العولمة قلبت موازين تقاليدنا و أعرافنا، السياسية منها و الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و حتى نمط تفكيرنا في حين أوحى لنا بروز الشركات متعددة الجنسية، و ازدهار التكنولوجيات الجديدة، و صعود بعض السیادات المقسمة بالقوة في أوروبا في بعض المؤسسات الدولية، بأننا نترك مستقبلنا و مصائرنا للمجهول، كما أوحى لنا ذلك بفقدان سماتنا العادية و المألوفة ، و أحاطنا بالمخاوف و الاضطرابات .. ويربط الكثيرون ذلك بمفاهيم الليبرالية الجديدة، و الأسواق المفتوحة، و هيمنة الشركات متعددة الجنسية و عمالة الأطفال، و التفاوت الطبقي، و الخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية، و تخريب البيئة وتلوثها، و الهيمنة الثقافية الأميركية و تحديات أخرى تخيم على بداية القرن الحادي و العشرين. فإذا وضعنا السلبيات الناجمة عن العولمة في المقدمة، فإننا سوف ننسى الميزات و الفوائد التي تحققت، و التي من أبرزها : الثراء، و ابتكارات و إبداعات تكنولوجية، اجتماعية، و منتجات أقل و أكثر تنوعا، و إغناء الثقافات، و حرية متزايدة، و لا شك أن الجميع يتمنون الحصول على المزايا دون مواجهة السلبيات .

إذا هل من الضروري تنظيم العولمة من أجل إبعاد، أو على الأقل، تخفيف أضرارها مع الحفاظ على ميزاتها ؟ و هل ينبغي إيجاد قوانين اجتماعية و بيئية

مشتركة ليغدو العالم بأكمله على القدر نفسه من المساواة كي يكون التبادل متوازنا و عادلا ؟

العولمة بلغة مبسطة، هي الإقتصاد الرأسمالي الجديد، و النمو الجديد، والإنتاجية الجديدة، الناجمة عن تطبيق التكنولوجيات الجديدة (خاصة الإنترنت)، و الأسواق الجديدة، و الأعمال الجديدة المقترحة بأعداد هائلة. و هذه العناصر تشكل " العصر الذهبي " الجديد للاقتصاد. و هذه العولمة أصبحت الآن في خدمة العصر الجديد للرأسمالية التي اتخذت شكلها في الولايات المتحدة بداية من ديسمبر ١٩٩٦، في صالات رجال الأعمال و معارض التكنولوجيا الجديدة، و عمت أوروبا منذ عام ١٩٩٩. و هذه العولمة لا تعني ترتيلة للتكنولوجيات الجديدة فقط، و إنما هي ترجمة حديثة للبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث تصبح التكنولوجيات الجديدة الأداة المفترضة لتوسع الأسواق و السيطرة على القطاعات التي لازالت تبدي مقاومة .

علينا أن نفرق بين العالمية و العولمة، فالعالمية هي انتقال الظواهر من الطابع الوطني أو القومي إلى الطابع العالمي، و هي ظاهرة موضوعية يتحدد مدى انتشارها بمستوى تطور القوى المنتجة و الثقافات. و هي بوتقة لتفاعل الأمم في إطار مجتمع إنساني تقوم العلاقات فيه، على أساس التكافؤ، فلا يلغي أحد أطرافه الأطراف الأخرى، مجتمع يقوم على التعددية الثقافية، والاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية. أما العولمة، فهي ليست ظاهرة جديدة، و لا هي مجرد ظاهرة غريبة. فقد تقدمت العولمة عبر آلاف السنين، جراء تطور المواصلات و الاتصالات بين الشعوب، و التجارة و الهجرات، و توسع الثقافات، و انتشار العلم و الاكتشافات خاصة في ميداني العلوم الدقيقة والتكنولوجيا. و هكذا في نهاية الألفية الثانية انبثقت العولمة من الغرب، و لكن منذ بدايتها أي ما يقارب العام ١٠٠٠، تأثرت أوروبا بالعلم و التكنولوجيا الصينية، و بالرياضيات العربية، إذا يوجد إرث عالمي من التفاعلات بين الحضارات. و تدرج الحركات المعاصرة في هذا التاريخ .

وكان الفيلسوف الألماني جوهان غو تفريد هيردر قد كتب متسائلا في عام ١٧٧٠ : هل كانت الكرة الأرضية مرتبطة بروابط وثيقة و متعددة ؟ و من كان يعتقد أن قوة عظمى تمتلك عددا متفوقا من الماكينات، تستطيع بمجرد أن تضغط بالإصبع على كبسة الزر، أن تهز أمما بأكملها. ؟ أما الكاتب الفرنسي شاتوبريان، فقد كتب في عام ١٨٤٠، عن انتشار السكك الحديدية و التغراف

والسفن التي تسير بالبخار قائلًا: " عندما قلص البخار المسافات، فإنها ليست السلع وحدها هي التي ستسافر، وإنما أيضا الأفكار المرسلة و المتخصصة. فعندما تتم إزالة الحواجز الجمركية و التجارية بين مختلف الدول، و كذلك الأمر عينه بين الأقاليم و المقاطعات داخل الدولة عينها، و عندما تتجه مختلف البلدان التي هي في علاقات يومية إلى وحدة الشعوب، كيف يمكن بعث النمط القديم من الفصل ؟

فمع القضاء على الحواجز بين الأقاليم، ازداد الازدهار الاقتصادي و القوة السياسية، من غير أن يضعف الدولة بل على العكس من ذلك عززها. فقد حلت محل الأقاليم المتنافسة و المتصارعة دولة ألمانيا القوية. و ولدت قوة اقتصادية عظمى هي الولايات المتحدة، المختلفة عن الدول الأخرى التي تتنافس فيما بينها بواسطة حقوق الجمارك و الضرائب المحلية. و يؤكد المؤرخون أن المبادلات التجارية و حركات تنقل الأشخاص كانت أكثر أهمية في عام ١٩٠٠، من اليوم.

و إذا كان تاريخ الرأسمالية هو التحول العنيف للسكان إلى قوى عمل منظمة و منتجة، فإن العولمة بسبب من فضائها الأساسي، تمثل اليوم رأسمالية جديدة تختلف في تقنياتها و تنظيمها عن الرأسمالية القديمة. إنها نظام رأسمالي يعمل على أساس الخصوصية. فالذي يعيئ سيرورة الإنتاج الحديثة، ليست العموميات الموجودة في كل واحد منا، وإنما ما هو خاص. و هذا النظام يقوم بها أولا، لأن العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك تغيرت كليا. بالأمس، كانت الحدود بين الإنتاج و الاستهلاك للعامل بالسلسلة، تصطدم بالحواجز، أما اليوم، فإنها سالكة، أي نافذة.

و نشهد اليوم، مضاعفة السكان الذين يعملون في التجارة و الخدمات والتأمينات الخ، و انتقالا من العمل اليدوي إلى العمل الذهني، و من المواد إلى اللامواد، و أيضا العمل الذي يجمع بين الإنتاج التقني و الخدمات، أي الإنتاج وجها لوجه .

في الرأسمالية الكلاسيكية، نجد قوة العمل ممتزجة في الناتج، أما في الرأسمالية الجديدة، فسواء في القطاع الصناعي، أو في قطاع الخدمات، فإن الشخص نفسه - وقته، خصائصه المميزة، قدرته الإبداعية - هو الذي يصبح الناتج تقريبا. و لا شك في أن هذا النمط الجديد من الإنتاج له انعكاسات مستجدة بكل تأكيد، لأنه يغير كليا العلاقة بين الفردي و الجمعي، و ينتج مزيجا

من التحرر و أشكالاً جديدة من الاستغلال، و من الاستغلال الذاتي المتزايد ولكن أيضاً أشكالاً من التبعية و من الضغوطات الشديدة، هذه هي خاصية الرأسمالية الجديدة في زمن العولمة .

في الواقع، ارتبط مفهوم العولمة بالتحويلات الخارقة التي تعيشها الرأسمالية المعاصرة، خاصة على صعيد التدويل الهائل للأسواق المالية التي تعمل اليوم على قاعدة الشبكات التي تتجاوز الحدود القومية . فالصفقات المالية التي كانت منظمة بقوة على قاعدة قومية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، عرفت عدم انتظام و تدويلاً سرعياً . و قد أسهم تكاثر الابتكارات المالية، و عدوى إجراءات الليبرالية، و الانفتاح، و الحركية المتزايدة التي تسمح بها التقنيات الحديثة للاتصال، و معالجة المعلومات، في تحويل شروط عمل الأسواق المالية، و أيضاً سندات الدولة و العملات، إذ توازن ميزان المدفوعات و تحديد معدلات الصرف . و الحال هذه فقد تغيرت السياسات الاقتصادية كلياً، لأن الأوساط المالية الدولية تقدر و تحرر قرارات الدولة بانتظام، إلى درجة أنها أصبحت تشكل سلطة موازية، غير مسماة ظاهرياً، و لكنها قوية .

و لا يبدو أن عولمة الأسواق المالية قد أدى إلى تنوع مصادر تمويل الشركات المساهمة العملاقة جغرافياً، إذ استمرت الشركات المتعددة الجنسية تمول معظم رأسمالها من الأسواق المالية المحلية . و هذا يعني أن مفهوم العولمة، بوصفه نهاية الدولة القومية ليس دقيقاً : فعلى الرغم من تكاثر عوامل عدم الاستقرار، فإن الفضاءات القومية لم تذب بعد في مجموع جديد معلوم كلياً (٢) .

٢- العولمة...حرية التجارة في خدمة الدول الصناعية الغربية

ومع انتصار النيوليبرالية الجديدة في نهاية الحرب الباردة، و سعيها لفتح الحدود أمام الشركات المتعددة الجنسية، و ولادة منظمة التجارة العالمية بالمصالح التي تعبر عنها، ازداد الضغط على الدول لتراجع عن أداء وظيفتها الاقتصادية الاجتماعية . و مازال النقاش حول مفهوم العولمة مركزاً عموماً حول مستقبل الكيانات القومية .

ويتساءل كبار المحللين الاقتصاديين حول الطريقة التي ستتطرر بها الدول - الأمم، انطلاقاً من رصد ظاهرتين كبيرتين : الأولى : عولمة الأسواق المالية (و هي الوحيدة التي تستحق هذا الاسم) . و الثانية الانتقالات القومية السريعة

لشركات الإنتاج، لا الشركات التجارية فقط، و التي تترجم عادة بانفجار الإستثمارات المباشرة في الخارج، و بتنامي المبادلات ما بين الفروع، و ما بين الشركات العملاقة في المبادلات العالمية. فالإطار القومي الذي لا يعجب بعض أنبياء الإقتصاد المفتوح بلا حدود، يظل، و سوف يظل بلا شك و لمدة طويلة أيضا، مرجعا من الدرجة الأولى، حتى للشركات المساهمة العملاقة، وإستراتيجياتها.

ومع ذلك، فإن الجغرافيا الجديدة للاقتصاد المعولم تتمفصل على بؤر التراكم و النمو تحت - القومية، للمناطق و المدن، و المتروبولات، أكثر مما على المجموعات القومية المتجانسة. فتدفقات الإستثمارات لا تذهب بشكل رئيس كما يزعم الخطاب المسيطر إلى حل التبديلات المحلية، من البلدان الغنية نحو البلدان الفقيرة. بل إنها تنسج مشروعها جوهريا داخل البلدان المتقدمة، وبصورة أدق بين المناطق الأكثر ديناميكية من تلك البلدان، لكي نشهد على بروز " متروبولات " حقيقية للاقتصاد المعولم، إلى درجة أن المدن الكبرى هي التي تجلب وحدها القسم الأكبر من النمو، و الثروة، و السلطة. فإنتاج طوكيو يقارن اليوم بإنتاج بريطانيا، و يساوي مرتين إنتاج البرازيل .

ويبدو أن الإقتصاد المعولم اليوم بين- متروبوليتان(مختص بالعاصمة) إلى حد كبير أكثر منه بين- قومي. فالديناميكيات المتروبوليتانية ليست الإطار الفيزيائي للرأسمالية المعولمة الجديدة فقط، بل إنها في قسم كبير منها هي المحرك و الجوهر، و هي سوف تنشر أشكالالا اجتماعية، و مؤسساتية و ثقافية متميزة أكثر فأكثر. ويروج الخطاب السياسي للنيوليبرالية الجديدة إلى أن زمن الدولة القومية قد ولى ، و أن التحكم على المستوى القومي عديم الفاعلية بوجه العمليات الاقتصادية و الاجتماعية الكونية(هورسمان و مارشال Horsman Et Marshall (1994). كما يقال ان السياسات و الخيارات السياسية القومية قد نحيبت جانبا بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أعتى من اكثر الدول جبروتا. فرأس المال متحرك، حر من أي روابط قومية، و هو يستقر حيثما تملي المنافع الاقتصادية، أما العمل فهو مستقر قويا و جامد نسبيا، و ان عليه أن يعدل آماله السياسية كي يواجه الضغوط الجديدة للقدرة التنافسية العالمية. و بناء عليه فالنظم القومية المتميزة، التي تكفل حقوقا و اسعة و حماية اجتماعية للعمل، صارت بالية... إن هذا الخطاب الجديد يستند إلى عقيدة ليبرالية مناوئة للسياسة. وهي ترى أن الإقتصاد الكوني الجديد، المتحرر من قيود السياسة، و أن التجارة

الحرّة، و الشركات العابرة للقوميات و أسواق رأس المال العالمية، قد حررت الاعمال من كوابح السياسة، و مكنتها من أن تزود مستهلكي العالم بأرخص المنتجات و أكثرها كفاءة. و أن العولمة تحقق المثل العليا لليبرالي التجاري الحرّة في القرن التاسع عشر مثل كوبدن Cobdon و برايت Bright، أي عالم منزوع السلاح ، حيث نشاط الاعمال هو الأول ، و حيث لامهمة للسلطة السياسية سوى حماية نظام التجارة الحرّة العالمي(٣).

ان النيو ليبرالية تسمح للشركات و الأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج بما يحقق لها أعظم منفعة من دون تدخل الدولة. غير أن هذه الصورة التي حصلت في مجال الاتصالات أضعفت أهمية الحدود بين الدول، و بالتالي زادت من الضغط على الدولة القومية، مهددة الكثير من وظائفها بعدما أصبح العالم قرية صغيرة. فالإنتاج و التوزيع و الاستثمار و تقديم الخدمات أصبحت من مهام الشركات العابرة للقوميات، و انحسر تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، لكن وعلى الرغم من الضعف الذي اعترى الدولة، خاصة في الشؤون الاقتصادية، إلا أنه مازال لها دور كبير في الحياة السياسية، فهي مسيطرة على حدودها و على حركة انتقال الناس عبر هذه الحدود، فأغلب السكان لا يستطيعون التنقل بسهولة بين دولة و أخرى باستثناء قلة قليلة من أصحاب الأموال و المهارات، بينما غالبية مواطني بلدان العالم الثالث لا يجدون الترحيب في الدول المتقدمة، فأمريكا و أوروبا التي طبقت النظام العالمي الجديد تريد فتح الحدود أمام إنتاجها و إغلاق حدودها أمام انتقال الأشخاص، فهي تريد حدودا مفتوحة مع جميع البلدان اقتصاديا لأن ذلك في مصلحتها.

إذا كانت العولمة قد لعبت دورا في تحويل الكرة الأرضية إلى مدينة كبيرة، و سعت إلى إسقاط الحواجز التاريخية و النفسية بين الأمم، فإن الثابت أنها لم تستطع تحقيق العدالة بين الشعوب. . و مع ذلك، فإن المدافعين عن العولمة يرون أن مستوى تطور الأحوال المعيشية لسكان الكرة الأرضية شهد تقدما ملموسا في تاريخ الإنسانية خلال الخمسين سنة الأخيرة. فمنذ عام ١٩٦٠، انخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى النصف في البلدان النامية، و معدلات سوء التغذية إلى ٣٣ %، و تم إرجاع نسبة الأطفال الذين هم في سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس من النصف إلى الربع. كما أسهمت العولمة في انقاذ أكثر من ١٥٠ مليون من الفلاحين الفقراء الصينيين من الفقر المدقع . أما البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، فهي تتمتع بنمو سريع أكثر

من البلدان الأقل انفتاحا. و هي أقل فقرا، و تتمتع بمستوى جيد من التوظيف، ولديها مستشفيات و مدارس أفضل. فقبل ثلاثين سنة كان مستوى أحوال المعيشة في غانة يساوي المستوى عينه في كوريا الجنوبية. غير أن هذه الأخيرة أصبحت الآن عضوا في منظمة التعاون و التطور الاقتصادي (OCDE). و يكفي القيام بالمقارنة بين وضع كوريا الجنوبية و كوريا الشمالية، للتأكيد على أهمية الفارق .

لاشك أن العولمة أثرت الكرة الأرضية من الناحية العلمية و التكنولوجية والثقافية، و لكنها قدمت فوائد كثيرة على الصعيد الاقتصادي أيضا. فقبل بضعة قرون قليلة، كان الفقر و الحياة " البائسة و البهيمية " كما كتب طوماس هوبس، يسيطران على العالم، باستثناء بعض الجيوب التي كانت تنعم ببعض الرفاهية. فمن خلال السيطرة و التحكم في هذه القلة، تمكنت التكنولوجيات الحديثة وكذلك المبادلات الاقتصادية من قلب المعادلة. و مع ذلك، فإن البلدان الفقيرة لا يمكن أن تتحسن أوضاعها إذا كانت محرومة من الفوائد الجمة للتكنولوجيات الجديدة، و الأساس الفعال للتجارة و المبادلات الدولية، و أخيرا من المكتسبات الاجتماعية و الاقتصادية في مجتمع منفتح، أكثر منه مغلق. فالقضية الضرورية تكمن في التوزيع العادل لفوائد العولمة .

و تتجلى العولمة الاقتصادية في مظاهر أهمها :

١- انخفاض الرسوم الجمركية إلى الحد الأدنى أو إلغائها، و هذا طبعاً من مصلحة الدول الصناعية الغنية. فالعمل بمبدأ الأواني المستطرقة سيؤدي إلى انسياب السلع من الدول المتقدمة صناعياً إلى الدول النامية، و جعل هذه الدول سوقاً للدول المتقدمة و مصدراً للمواد الأولية. و لا تكتفي الدول المتقدمة بذلك، بل تضع العراقيل أمام صادرات البلدان النامية و الحيلولة دون دخولها الأسواق الدولية ، خاصة من خلال الدعم الذي تقدمه لبعض صناعاتها أو للمنتجات الزراعية. فالولايات المتحدة، كانت تدعم القطاع الزراعي بنحو ٥٠ مليار دولار سنوياً حتى لا ينتقل عمال الزراعة إلى العمل الصناعي لأنه أكثر مردوداً و طبعاً أولى نتائجه اختلال الميزان التجاري للدول النامية، حيث تستورد أكثر بكثير مما تصدر .

٢- بروز دور الشركات متعددة الجنسية، بينما تشغل ٢٠٠ شركة عالمية ٧٥ % من القوة العاملة في العمل، فإنها تستحوذ على ٢٨ % من

النشاط الاقتصادي العالمي، و تستحوذ ٥٠٠ شركة على ٧٠% من التجارة الدولية، و هذه الشركات تبتز هذا العامل بالعامل الآخر، و هذه الدولة بالدولة الأخرى .

٣ - إن عولمة رأس المال تقتلع دولا بمجملها من ناحية، و تهدد مرة هنا و مرة هناك و مرة بهروب رأس المال، مما يجبر الحكومات على تقديم تنازلات كبيرة .

٤ - أصبح انتقال الرساميل يتم بسرعة الضوء عبر الأجهزة الإلكترونية و تحتم على الدول أن تسمح لمصارفها ببيع العملات الأجنبية لأي شخص و بلا حدود، و السماح بنقلها لأي مكان، و هذا ما شجع المضاربات على العملة المحلية. فحركة الرساميل قصيرة الأجل للاستثمارات المالية و النقدية هدفها المضاربات بعكس الإستثمارات طويلة الأجل التي قد تتجه للإنتاج السلعي أو الخدمي .

٥- ازدياد حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل. ففي عام ١٩٩٥ بلغ هذا الحجم ٧٣ مرة حجم الصادرات من سلع و خدمات في ذلك العام، و هذا ما جعل ديون العالم الثالث تتزايد كثيرا، خاصة في العقد الأخير، الأمر الذي يقود إلى فقدان بلدان العالم الثالث استقلالها الاقتصادي، و بالتالي السياسي .

و يرى التيار المناهض للعولمة، أن هذه الأخيرة عمقت اللامساواة بين البلدان الغنية و البلدان الفقيرة، و بين المناطق الجغرافية داخل الفضاء القومي الواحد. إذ أن العولمة تؤدي إلى شل استراتيجيات الإصلاح الراديكالي على الصعيد القومي، باعتبارها استراتيجيات غير قابلة للتنفيذ بمواجهة ما تنزله بها الأسواق العالمية من حكم و عقاب. و في ظل هذا الإقتصاد الكوني المعولم، لا تزال الكرة الأرضية تعج بقضايا شائكة خطيرة كالتعصب العرقي و الديني، كما أن بقايا مآسي العهود القديمة لا تزال تتراءى في وجدان الشعوب. و الكرة الأرضية لا تزال تشهد الملايين من الجائعين و العراة و اللاجئين و ساكني الشوارع و الكهوف و الخيام إضافة للأمراض المستجدة و المستعصية، علاوة على مواضيع حساسة فيما يخص البيئة و الأمن الغذائي و غسيل الأموال و الشفافية المالية .

Comment [١٥]:

قبل عام كتب جوزيف ستيجليتز الذي يعتبر واحدا من أبرز المفكرين الاقتصاديين العاملين في البنك الدولي مجموعة من المقالات و الكتابات قدم

عبرها تحليلاً منطقياً و علمياً لآثار العولمة الاقتصادية البالغة الخطورة على دول العالم الثالث، أغضب بها إدارة البنك و بالأساس وزارة الخزانة الأمريكية التي تسيطر على صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الأمر الذي قاد إلى طرده من عمله. و مما جاء في مقالة ستغلنز التي نشرها في صحيفة "أمريكان بروسبكت" في بداية عام ٢٠٠٢، ما يلي " إن مقدار نجاح العولمة أو فشلها اقتصادياً في بلد ما يعتمد على السياسات الوطنية و القومية لهذا البلد " و يطرح مثلاً على ذلك: " إن الدول النامية التي دخلت معترك العولمة بناء على سياسات صندوق النقد الدولي واجهت مصاعب اقتصادية كبيرة لم تقدم العولمة فيها مكاسب إلا لشريحة قليلة جداً. بينما دمرت اقتصادياً غالبية الشعب ". و يضيف ستيجليتز " أما في الدول التي دخلت العولمة بناء على سياسات وطنية و قومية و حافظت على استقلالها مثل بعض دول آسيا خاصة ماليزيا فقد استفادت من فرص العولمة ". و بالتالي يرى ستيجليتز: " إن المشكلة ليست في العولمة بحد ذاتها بل في الطريقة التي تحت بها إدارة العولمة و طناً و قومياً ".

إذا الدول التي حددت مساراتها في العولمة بناء على خصوصية أوضاعها الاقتصادية و ضمان توزيع المكاسب و الأرباح بعدالة، و الاعتماد على " عولمة المعرفة " لا " عولمة السوق " ، هي التي حققت هذا النجاح. و يحدد ستيجليتز أخطر أنواع العولمة على بلدان العالم الثالث و هي: " عولمة انتقال رأس المال و تحرير القطاعات المصرفية في الدول النامية ". و هذا ما أدى على نحو رئيسي إلى أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٨، و أزمة الأرجنتين الهائلة عام ٢٠٠١-٢٠٠٢. بعد أن قام المضاربون الأجانب بسحب أموالهم من الأسواق تاركين وراءهم دماراً اقتصادياً و اجتماعياً كبيراً .

و يصف ستيجليتز سياسات صندوق النقد الدولي بأنها تمثل " أصولية السوق الخطيرة "، و أنها تعتبر اقتصاديات سيئة و سياسات سيئة أيضاً، و لها تأثيراتها المباشرة على قطاعات واسعة من الشعوب. و من غير أن تكون هناك أية رؤية أو تقييم للكلفة الاجتماعية لهذه السياسات المدمرة، خاصة ما يسمى " التكيف الهيكلي " الذي يتباهى مؤيدو العولمة في الوطن العربي بأن يقبوه باسم " الإصلاحات الهيكلية ". و يقدم ستيجليتز مثلاً واحداً حول صناعة الحديد و الصلب الكورية التي كانت تعتبر الأفضل مستوى في العالم عندما كان القطاع العام يشرف على إدارتها، و كانت أفضل بعشرات المرات من صناعة الحديد و الصلب الأمريكية التي تدار من قبل القطاع الخاص، و تحظى بدعم حكومي

أمريكي كبير يصل إلى مئات الملايين من الدولارات. و لكن عندما تمت خصخصة شركات الصلب الكورية تراجع أداؤها و جودة إنتاجها، و تفوقت عليها الشركات الأمريكية الخاصة و المدعومة .

ومن أبرز تأثيرات العولمة، تصاعد الاحتجاجات التي رافقت انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية لمواجهة النمط العولمي السائد عبر صرخات و مواجهات و تظاهرات تحذر بشكل أساسي من الخطر على مستقبل الإنسان و حرته و اعتاقه من الهيمنة الرأسمالية الجديدة، حيث تدير الولايات المتحدة من خلال شركاتها الرأسمالية الضخمة الدفة العولمية، و توجه مسارات العديد من النشاطات على المستوى العالمي، لا سيما فيما يتعلق بوسائل الإنتاج و أنماط الاستهلاك و توظيف رأس المال و تطوير سلوكيات اجتماعية و توجهات ثقافية ذات صبغة أمريكية .

إن الدول الصناعية الكبرى تقع و لو جزئياً تحت السيطرة الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية و ما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية. و إذا كان هذا هو وضع مثل هذه الدول، فإن السؤال المطروح هو : ما هو مستقبل الدول الصغيرة و الفقيرة ؟

بعد الحرب العالمية الثانية، كان نقد " خطة مارشال " يعطي لمفهوم " أمركة " العالم بعده السياسي الحقيقي. و في مرحلة الستينات من القرن الماضي انتقل مركز ثقل نقد الأمور الأمريكية و مقاومتها النشطة إلى بلدان العالم الثالث، التي ترفض اتباع الطريق المسطرة من قبل الخبراء الأمريكيين في عملية التحديث و التطور .

و في عقد الثمانينات من القرن الماضي تم تنصيب مفهوم العولمة، تحت رعاية الجغرافيا الاقتصادية، لا تحت رعاية الجيوبوليتيك على طريقة البراغماتية السلعية لا على طريقة تأملات العلماء و منظري العلوم الاجتماعية.. و العولمة واقع ... و هي أيضا أيديولوجية تعتمد مفهوما للنظام العالمي الجديد. و هي تلنقي في نهاية المطاف مع الأطروحات المحافظة لنهاية الإيديولوجيا و الطبقات و السياسة و التاريخ (٤) .

ويرى فرانسيس فوكوياما المستشار الاستراتيجي و المخطط للسياسة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٨٩، أن انهيار الاتحاد السوفياتي و تفكيك المنظومة الشيوعية لم يضع حدا للصراع التقليدي و حسب، و إنما وضع نهاية للتاريخ أيضا. و بتلك النهاية يميل التاريخ إلى الاستقرار عند الرأسمالية

المعولمة كنظام للديمقراطية و نظام أمثل. و قد حاول صمويل هنتجتون تجاوز فلسفة النهايات التي اكتملت عند فرانسيس فوكو مايا بحتمية انتصار الليبرالية كمصير للشعوب إلى حتمية صدام الحضارات .

وسرعان ما تصدر مفهوم " صدام الحضارات " الذي سكه صمويل هنتجتون جدول أعمال هذا الحوار الصاخب، و ما لبث أن أزاح غيره من مفاهيم و تسميات و مصطلحات عن دائرة الاهتمام أو الحوار. فالصراع في العالم الجديد، كما يقول هنتجتون لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، و المصدر الغالب للصراع ثقافيا. و لقد سبق لهنتجتون أن وضع تسلسلا لمراحل الصراع في التاريخ، فكان قديما بين الملوك و الأباطرة، ثم بين الشعوب، و يقصد الدول القومية، ثم بين الأيديولوجيات. و لكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد... "فما يهـم الناس ليس هو الإيديولوجية أو المصالح الاقتصادية بل الإيمان، و الأسرة، و الدم، و العقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس، و ما يحاربون من أجله، و يموتون في سبيله"، كما يعلن أن " الدين محوري في العالم الحديث، و ربما كان الفكرة المركزية التي تحرك البشر و تحشدهم"، و الحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية مثل القبائل و الجماعات العرقية و الدينية، و الأمم. و فيها يعرف الناس أنفسهم بالنسب، و الدين، و اللغة، و التاريخ، و القيم، و العادات، و المؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وفقا للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة. و الحضارات، كما يقول هنتجتون، هي القبائل الإنسانية الكبرى. و صدام الحضارات صراع قبائلي على نطاق عالمي. و الفروق الثقافية هي التي تحث الأساس و المركز في التصنيف و التمييز بين البشر اليوم. و تتجدد الهوية الثقافية عند هنتجتون بالتضاد مع الآخرين، و في الحروب تترسخ الهوية، و يتحقق التماسك الاجتماعي بدلا من الانقسام الذي يتطلب زواله وجود محور مشترك (٥) .

العولمة يمكن اعتبارها المرحلة النهائية من الكوكبية التكنولوجية-الاقتصادية في ضوء التحولات الهائلة و الجذرية التي طرأت على خريطة العالم بفعل ثورة الاتصالات و المعلومات. و يمكن اعتبارها أيضا مجتمع عالم يتشكل تحت اسم العولمة أو ما بعد الحداثة من المخلوقات و المنتجات أو الأنظمة و الآليات أو القوى و العلاقات أو الهويات و الذات. و كما يتجلى

ذلك على غير سعيد و في غير حقل من النشاط البشري و التطور الحضاري، اتصالات سريعة و تخوم مفتوحة، موارد افتراضية و مبادلات مختلفة الأشكال، تدفقات عالمية و سيرورات متعددة الخطوط، منظومات تراثية مرنة ، و شركات سلطوية معقدة، هجرات بشرية متزايدة، و هويات ثقافية مهجنة على أرضية جديدة ذات تعددية قصوى، و خريطة لعالم جديد حيث الحدود غير ثابتة والقدرات غير محدودة .

٣- تحدي العولمة مشروط بالديمقراطية المتكاملة

في ظل العولمة تتهار الحدود بين الدول و المجتمعات ، و تصبح الكرة الأرضية عبارة عن إقليم مجهز بنسيج من أدوات الاتصالات الحديثة (طائرات، هواتف، فاكس، إنترنت) . و لم يشهد أي مجتمع آخر مثل هذا الانقلاب التاريخي المهم، الذي يتكون فيه مجال عالمي جديد ، غير مركزي و غير إقليمي، و بصورة تتجاوز الشكل الإمبريالي للدولة القومية، و تتجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي للعصر الصناعي، بقدر ما تتجاوز الهويات الثقافية المحلية و المنظومات الفكرية الحديثة. أنه عالم جديد حيث السيادة تلبس فيه لبوسا جديدا يؤثر كل من مايكل هاردت و انطونيو نيغري تسميته " الإمبراطورية " باستعادة اسم قديم لواقع جديد ، و هو الاسم الذي يطلقه المؤلفان اليساريان العريقان في مناهضة الرأسمالية و العولمة على كتابهما الجديد " إمبراطورية العولمة الجديدة" .

و أيا ما كان الاسم، الإمبراطورية، أم العولمة ، أو ما بعد الحداثة، فالفضاء العالمي الجديد الذي يتكون يجسد، برأي المؤلفين، " قفزة نوعية "، أو " نقطة عبور و تحول حاسمة " تجسد نهاية عالم و بداية عالم آخر، تتغير معه شروط الوجود، لأن ما يتحول و يستجد يشكل " عملية خلق هائلة " ، تطلق قدرة لا سابق لها على " الحركة و التداول و التهجين "، الأمر الذي يؤدي إلى قلب علاقات السلطة، و إلى تدمير الخصوصيات المحلية، من أجل التوجه نحو حضارة عالمية مشتركة. و هذه الحضارة الجديدة تتضمن الإقتصاد ، و الإقتصاد المهيمن هو الإقتصاد الرأسمالي الذي ينتمي إلى عالم جديد، الذي حل محل عالم الحداثة بنمطها الإنتاجي و علاقاتها السلطوية و ترسانتها الفكرية، لكن تنقصه متطلبات مجتمع منظم (قوانين، حقوق، و مراقبة) . إذ أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي عاجزتان عن إحداث عمليات التنظيم و الضبط الضرورية لهذا العالم الجديد، في الوقت الذي حدثت فيه أزمت مالية في جنوب شرق آسيا و البرازيل و روسيا عامي

١٩٩٧ و ١٩٩٨، و الأرجنتين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. و قد أثبت صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عجزهما عن تدارك هذه الأزمات ، و تحاشي امتدادها إلى بلدان أخرى، و إشراك القطاع الخاص في حلها، و تخفيف آثارها الاجتماعية على الشعوب .

و يرى المنظران اليساريان مايكل هارديت و أنطونيو نيغري في كتابهما " إمبراطورية العولمة الجديدة "، أنه لا يجوز للمتقنين أن يخشوا من " نهاية " عالم الحداثة القديم، بقولهما " حسنا إذا كانت تلك الحداثة قد وصلت إلى نهايتها، و إذا كانت الدولة القومية الحديثة التي شكلت الشرط الضروري لكل من السيطرة الإمبريالية و العديد من الحروب، قد باتت موشكة على الاختفاء عن المسرح العالمي، أفليس ذلك خيرا كله ؟ ألا بد لنا من أن نتطهر من أي حنين ما ضوي في غير مكانه، إلى العصر الذهبي الجميل لتلك الحداثة " (٦) .

العولمة في رأي المتقنين و المنظرين في الوطن العربي تؤدي إلى ذوبان الهوية القومية، و تهميش الثقافات الوطنية، و تحطيم قدرات العالم الثالث، خاصة الوطن العربي الإسلامي على النمو و الإنتاج مضيعة إلى فقره فقرا ، و إلى ضعفه ضعفا، لتتوالد الأزمات في أرض مهدت لذلك. و يدعم هذا الرأي أيضا المفكر الفرنسي جورج لابيكا الذي لا يرى في العولمة سوى حركة تدعمها الولايات المتحدة و الشركات المتعددة الجنسيات هدفها سحق مواطني العالم بأسره و خلق نسخ مكررة و استهلاكية ذات نمط استهلاكي عالمي يغذي الحركة الرأسمالية الوحشية، و في الوقت عينه تسعى الحركة لتهميش كل من يتماشى مع النظام و الخضوع له .

ويتفق المناهضون للعولمة، على أن هذه الأخيرة تشكل نظاما اقتصاديا وسياسيا، و اجتماعيا يعمل باتجاه تفكيك الأشياء و البشر، كي يتسنى له تحريك العالم إلى سوق كبير و ضخم تتم فيه و تحت قانون العرض و الطلب، كل أنواع المعاملات التجارية و المالية بداية بتجارة الإبر و وصولا إلى تجارة الرقيق (تجارة الرياضيين و تجارة الدعارة)، بهدف التمكين لهوية سوقية سلعية كونية هي هوية السلعة الأمريكية، و العمل على تسويقها و تصميمها في إطار نظام السوق أفقيا و عموديا، عبر تحرير الأسواق الدولية ، و فتح الحدود الجمركية و خلق مناطق التبادل الحر و المساهمة من جهة في تقويض و حصار القلاع الرافضة للانخراط في النظام الرأسمالي العالمي عبر التكريع الإمبريالي الأمريكي بواسطة القوة المسلحة.

هذه القراءة للعولمة يرفضها المؤلفان مايكل هاردت و أنطونيو نيغري اللذان يختلفان مع موقف الحركات المناهضة للعولمة، سواء على مستوى الأطروحة النظرية أو على مستوى الاستراتيجية و الممارسة. و يشير المؤلفان إلى أن أكثر مناهضي العولمة من تشومسكي إلى سمير أمين يتعاملون مع العولمة و ما بعد الحدائة بمنطق عدائي سلبي، كشر محض، أو تفاهة فكرية، أو ثرثرة ثقافية، أو قرصنة أمريكية، و هذا الموقف يعتبر في نظر المؤلفين المدافعين عن النظرة الماركسية التقليدية، التي ترى في ما يحدث اليوم مجرد تصحيح أو استكمال للإمبريالية التي تحدث عنها لينين. ما يراه المؤلفان هو غير ذلك. فالتغييرات الجذرية في المشهد العالمي تجعلنا نرى العالم بصورة مختلفة بالكلية : بمعنى أن سيرورة العولمة تشكل " قفزة نوعية " و حالة جديدة بصورة جذرية أو مرحلة تاريخية حاسمة تحتاج إلى عدة مفهومية جديدة يجتهد المؤلفان في بلورة مصطلحاتها الملائمة، مستفيدين من الإنجازات المعرفية لفلاسفة ما بعد الحدائة كميثال فوكو و جيل دولوز و إن اختلفا عنهما في الوقت نفسه .

و يعزز المؤلفان أطروحتهما المدافعة عن العولمة، من خلال استعادتهما لموقف ماركس من العالم الرأسمالي فكما أن صاحب " رأس المال " رأى أن الرأسمالية هي أفضل الأشكال المجتمعية و الأنماط الإنتاجية التي سبقتها، كذلك يرى المؤلفان أن تجاوز الأنظمة السياسية الحديثة نحو نظام الإمبراطورية و العولمة هو خطوة نحو الأمام. بالطبع إنهما لا يتعاميان عما يحفل به المسرح العالمي مع الدخول في عصر العولمة من المآسي و الدمار، و لكنهما يعتبران في الوقت نفسه عولمة العلاقات تزيد من احتمالات التحرر .

و على الصعيد العملي نجد أن أكثر مناهضي العولمة يفكرون بمنطق يقودهم إلى التمسك بأطر النظام العالمي الأقل و قيمه، كالدولة و الخصوصيات المحلية، على ما كان يفعل بشكل خاص عالم الاجتماع الراحل بيار بورديو في مناهضة الليبرالية الجديدة. مثل هذه الاستراتيجية يعتبرها المؤلفان " ضارة و زائفة " مآلها هدر الفرص و تضییع البدائل (٧)، إذ لا رجوع برأيهما إلى الوراء، أي إلى ما قبل الإمبراطورية و عولمتها لأن هذه تقدم فرصا أوسع للثروة بقدر ما تنتج إمكانات جديدة للتحرر .

ليس من شك في أن هناك أبعادا إيجابية للعولمة، خاصة ثورة المعلومات والاتصالات و التكنولوجيات الجديدة، و احتكاك و تلاحم الحضارات، و الثقافات

بطريقة إيجابية و أكثر أنسنة. فالعولمة بوصفها " مفتاحا للإمكانية " بحسب تشخيص هارديت و نيجري، أي بوصفها فتحا عالميا لا سابق له أمام البشر في مجالات التواصل و التداول أو الاختلاط و التعارف أو الخلق و الابتكار، لا يجوز ان تحجب عنا رؤية العولمة السيئة التي لا بد من محاربتها بكل الوسائل، هي العولمة التكنولوجية - الاقتصادية التي تفتح أسواق بلدان العالم الثالث، و تنهب مواردها الطبيعية أمام جشع الشركات العملاقة متعددة الجنسية، و التي تتمتع بدعم سياسي حكومي نيوليبرالي واسع، و هي الشركات التي تجني أرباحها من خلال التعاون مع النخب المالية و التقنية الصغيرة في بلدان العالم الثالث على حساب مصالح غالبية الشعوب .

و علينا أن نميز بين العولمة الاقتصادية الرأسمالية المتوحشة، و بين الثورة العلمية و التكنولوجية التي يعيشها العالم. و من الخطأ وصف العولمة بأنها نتاج حتمي للتطور العلمي و التكنولوجي، لأن هذا التقدم العلمي و التكنولوجي الهائل عملية مستقلة بذاتها لا تقود حتما إلى العولمة الرأسمالية المتوحشة التي نراها و نعيشها الآن. كما أن دمج العولمة بالليبرالية الاقتصادية هي في صالح الليبرالية الجديدة الأمريكية. لهذا السبب تشيع

النيوليبرالية مصطلح العولمة لأن غموضه يخدم أيديولوجيتها و يحل متطلبات الليبرالية نفسها محل مقتضيات العولمة التكنولوجية و العلمية .

و يذهب معظم المفكرين و الباحثين إلى الاعتقاد أن عولمة الدولة - الأمة الغربية، التي تهتدي بروح القوة الفاونسية المتجسدة في معاني الغلبة و الصراع و التحدي و الانتصار و القوة، و التي انتهت مع نهاية القرن العشرين، تعطي قاسما مشتركا لهوية حضارية غربية واحدة متجانسة ثقافيا و اقتصاديا و اجتماعيا، تعمل على بناء ثقافة و حضارة كونية واحدة، و تسعى إلى هدم الحضارات و تنويع الخصوصيات الثقافية، و الحواجز الثقافية و الفكرية و الاقتصادية بين الأمم لمصلحة سيادة و سطوة و هيمنة ثقافة غربية واحدة، هي الثقافة الأمريكية بامتياز. فالعولمة من هذا المنظور تطرح نفسها ثقافة عابرة للقوميات و الجنسيات تسعى إلى تدمير التقاليد و العادات و المرونة في المجتمعات التقليدية. و على هذا الأساس يمكن أن نقول مع القائلين " لقد غزت ثقافة العولمة جميع المجتمعات البشرية و بدرجات متفاوتة حتى النخاع الشوكي (٨) .

فالثقافة التي تطرحها العولمة ثقافة استهلاكية مسطحة لا عمق فيها و لا معنى تفرضها ثقافة السلطة و التسويق و الربح. إنها هذا الصنف من الثقافة

الذي يوحد شباب العالم في نمط استهلاكي مجنون مبتذل. إنها ثقافة استهلاك تتمثل في " الهامبرجر " و الأزياء و المأكولات، و " البييتزا " و المياه الغازية، و الأفلام السينمائية، و أغاني " مادونا " و " مايكل جاكسون "، و ملابس الجينز، و ماركات " كلفن كلاين "، و " بينتون " و " التيتانيك " و حرب النجوم (٩) .

إن عولمة الإمبراطورية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و بالتالي عولمة الثقافة الأمريكية اللإنسانية التي تختزل الكون في ثقافة الفوضى و الجنس و التسلط، نظرا لما تمتلكه من مؤسسات إعلامية عالمية و أرقام صناعية، تشكل حاجزا بنيويا أمام تحرر الأمم و الشعوب في العالم الثالث، لأنها تخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة و بالذات الشركات متعددة الجنسية .

و تسخر عولمة الإمبراطورية الأمريكية : القانون الدولي و مؤسساته مثل هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن لحشد الدعم و التأييد لتدخلها العسكري في العالم، و فرض سياساتها التسلطية في العلاقات الدولية من أجل تكريس هيمنتها. كما أن العولمة الأمريكية تتستر بالديمقراطية و حقوق الإنسان والأقليات و مسائل البيئة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تدمير الهويات المثمرة العريقة مثل الهوية العربية الإسلامية، و الهوية الصينية، و الهوية الهندية، و انبثاق هويات أخرى طائفية و أثنية، و إقليمية، تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم و تسويقها . كما تستعمل العولمة سلاح المال و المؤسسات المالية و الدولية و فقر الشعوب لفرض أنماط جشعة تخدم مصالح شركاتها الدولية العابرة على حساب الاقتصاديات المحلية. و تحت ستار التبادل الحر و التنمية، تسعى العولمة إلى تشويه الهويات الثقافية و بناء منظومة ثقافية استهلاكية واحدة تعطي لدورة الإقتصاد الرأسمالي العالمي الجديد اندفاعاته التاريخية التي يبحث عنها .

إذا كانت الكرة الأرضية تشكل إقليما يتمتع بنظام من الاتصالات الحديثة، و اقتصاد رأسمالي جديد، و حضارة غربية مهيمنة، و ثقافة، فإن العولمة الرأسمالية المتوحشة، خاصة في نسختها الأمريكية، التي تمثل مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية، أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل الليبرالية الأمريكية الجديدة، عجزت عن أن تحقق مرتكزات أساسية :هي الحكومة العالمية، و المواطنيه، و مراقبة

السلطات، و ينقصها أيضا الوعي الجماعي بالانتماء إلى أرض -الوطن. فالكرة الأرضية في ظل هذه العولمة لا تتمتع بالتنظيم العقلاني، و الحق، و السلطات الدولية العادلة، و التنظيم الجيد للاقتصاد. و السياسة الحكيمة، و الشرطة العالمية، و محيط حيوي. و حتى هيئة الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة تسخرها لخدمة مآربها و تكريس هيمنتها، لأن هذه المؤسسة الدولية لا يمكن لها أن تتشكل كسلطة عابرة للقومية، خاصة أن نظام الفيتو (النقض) يشلها .

من الصعب جدا أن ينبثق مجتمع مدني - عالمي، كتنمة كونية للإمبراطورية الأمريكية المهيمنة، لأنه لا يوجد سلطة مجتمع مدني عالمي. ولأن فكرة التطور تضمنت دائما قاعدة تكنولوجية - اقتصادية، تفترض ضمنا أن التطور الاقتصادي - التكنولوجي هو القاطرة التي تقود إلى بناء " تطور إنساني " حيث نموذج الناجز و الناجح هو التطور السائد في البلدان الصناعية الغربية. هذه النظرة من العولمة تفترض أن الحالة القومية للمجتمعات الغربية تشكل الهدف و الغاية لتاريخ الإنسانية، و تعمل بإغراءاتها و مفاتها و إثارها على تحطيم قدرات الإنسان في المجتمعات التقليدية، و تحويله إلى إنسان البعد الواحد وفقا لتعبير ماركوز. و فضلا عن ذلك، فإن التطور كمفهوم كوني، يشكل ظاهريا أسطورة نموذجية للمركزية الغربية، و محركا للتغريب والاستلاب، و أداة لاستعمار البلدان " النامية " (الجنوب) من قبل الشمال. فالتطور كما هو مطروح من قبل العولمة، يجهل ما هو غير خاضع للحساب والقياس، و الحياة، و المعاناة، و الفرح، و الحرب، و قياسه الوحيد يتمثل في تحقيق النمو للإنتاج و الإنتاجية، و التمرکز حول " النحن الاستهلاكية " التي تبتكر نجومها و قيمها المتصلة بالربح و النجاح باعتبارهما البوابتين الرمزيين لامتلاك روح العصر و الانتماء إليه (١٠).

التطور كأحد مرتكزات إيولوجية العولمة الرأسمالية المتوحشة، يولد معرفة متخصصة، هي عاجزة عن الإلمام بالمشاكل المتعددة الأبعاد للشعوب و الأمم في عالم الجنوب. فمفهوم التطور يقدم معارفه و لكنه يحدد لنا عجزا ثقافيا من قبل الغرب عن الاعتراف بالمشاكل الأساسية و الكونية، كالفقر، و انعدام العدالة .

إن العولمة تكون في خدمة الإنسانية حين تتبلور سياسة الكل الإنسانية، المرتبطة بالتلازم بتحقيق العدالة للجميع، خاصة للشعوب و الأمم غير الغربية، الذين يتعرضون لمصادرة حقوقهم الحضارية من قبل الغرب نفسه. و سوف تكون مهمة هذه السياسة تطوير ما هو إيجابي في الحضارة الغربية، بتقنياتها

و علومها و قيمها الحضارية، و إسقاط كل ما هو سيئ منها، و القيام بتكافل بين الحضارات، مدمجين الإسهامات الأساسية للشرق و الجنوب .هذه السياسة الحضارية سوف تكون ضرورية للغرب نفسه، الذي يشكو من سيطرة الحسابات، و تقنية الربح على كل أوجه الحياة الإنسانية، و سيطرة الكمية على الكيفية، و انحطاط قيمة الحياة في ربوعه، و تصحر الريف الخاضع للإنتاج الزراعي و تربية الماشية الصناعيين اللذين أنتجا كوارث غذائية .

في مواجهة العولمة متعددة الاتجاهات (المالية و الاقتصادية و التجارية و الثقافية و الاجتماعية) المستهلكة للطاقة من كل طبيعة و الملتزمة لكل المداوة الإنسانية، تصبح ملحة بلورة استراتيجية مقاومة للعولمة و تنظيم مقاومة عالمية و ترقية الوعي العالمي من أجل فرض شروط تنمية مستمرة، بوصفها شرطا رئيسا ضد العولمات التي نتكلم عنها قليلا، عولمة الفقر، و عولمة العوز الإنساني، و عولمة الرشوة و الفساد، و عولمة استهلاك المخدرات، و عولمة خسارة القيم الأخلاقية، و عولمة الأمراض كالإيدز، و عولمة اللسانيات، و عولمة الجريمة غير المرئية (تجارة الأسلحة و المخدرات و التهريب الضريبي، و القرصنة المعلوماتية، و تخزين النفايات النووية في إفريقيا، و تهريب الحيوانات الغريبة جدا في آسيا و إفريقيا) .

و قبل أن نقدم اقتراحات لبلورة استراتيجيات بديلة لإسقاط العولمة، علينا أن نميز بين ثلاثة أشكال من العولمة ،و لكل شكل مشكلاته الخاصة .

١- هناك العولمة الاقتصادية الناجمة عن الثورات العلمية و التكنولوجية و المعلوماتية، و عن الإستثمارات في الخارج، و عن عمل الشركات متعددة الجنسية. في هذه العولمة، الأطراف الرئيسية الفاعلة، هي : الشركات المساهمة العملاقة متعددة الجنسية، و البنوك، و القطاعات الخاصة . إضافة إلى الدول و المنظمات الدولية العامة و الخاصة الموظفة في خدمة العولمة الاقتصادية. إنها الشكل الحاضر من الرأسمالية الذي تنبأ به، و كتب عنه، كل من ماركس و إنجلز .

ان هذه العولمة تطرح معضلة رئيسية في وجه الدول، أيهما أهم، الفاعلية أم الانصاف؟ صحيح أن تخصص الشركات و تكاملها يسمحان بزيادة الثراء بالمعنى التراكمي، لكن منطق الرأسمالية الصرف لا يخدم قط العدالة الاجتماعية، إلى حد أنه ثمة ثلاثة عوالم داخل الإقتصاد العالمي، و داخل عدد لا بأس به من الدول، قطاع

متطور، و قطاع متخلف، و قطاع متروك على حدة لانه لايجذب أصحاب المشاريع و الممولين الراسماليين.ان هذه العولمة الاقتصادية هي من أعظم أدوات احلال انعدام المساواة بين الدول، وداخل الدولة ذاتها، كما أن التنافسية على الصعيد الدولي تحد من قدرة الدولة على تخفيف تأثيراتها..

٢- و تأتي لاحقا العولمة الثقافية، الناتجة من الثروة التكنولوجية ومن العولمة الاقتصادية، اللتين تسهلان تدفق المنتجات الثقافية. و المسألة الرئيسية المطروحة على هذا المستوى هي مسألة فرض التماثل أو الأمركة. ففي الواقع، ثمة ' في أن واحد' خيبة من العالم" نتيجة هذا التماثل، و رد فعل معاكس يتخذ شكل أحياء الثقافات و اللغات المحلية، و لكن أيضا هجوم على الثقافة الغربية التي تعتبر متعجرفة و حاملة لإيديولوجيا قيم علمانية و ثروة تستخدمها الولايات المتحدة لترسيخ هيمنتها. فالثقافة الأحادية هذه، لا تدعو إلى تعدد ثقافي و تنوع قومي، و لا تعمل على تحقيق مبدأ التكافؤ بين الهويات الثقافية و القومية المختلفة، بل أنها تقلص امتداد الكون في هوية واحدة متجانسة ثقافيا و اقتصاديا واجتماعيا، و تعمل على بناء ثقافة واحدة، أي ثقافة العولمة التي هي ثقافة الشركات المساهمة العملاقة العابرة للجنسية و القوميات و الثقافات. و يعرف الطيب التيز يني هذه العولمة، بأنها نظام اقتصادي سياسي اجتماعي و ثقافي يسعى إلى ابتلاع الأشياء و البشر في سبيل تمثّلهم و هضمهم و إخراجهم سلعا " (١١).

٣- و أخيرا العولمة السياسية، ثمرة العولمتين السابقتين. و تتخذ شكلين : شكل التفوق الأمريكي و شكل هيمنة المؤسسات السياسية (المنظمات الدولية و الإقليمية) و الشبكات العابرة للحكومات (بين وزراء، و موظفين رسميين من مختلف بلدان متخصصة في مجال محدد: كالشرطة، و الهجرة، و العدالة) و المؤسسات الخاصة، مثل المنظمات غير الحكومية. و تتمثل المشاكل الرئيسية لهذه العولمة في غياب الديمقراطية داخل هياكلها، و الشك الذي يحوم حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المقاومات التي تثيرها في عدة مناطق من العالم، و التارجح الأمريكي بين السيطرة و الانسحاب . لقد ظهر جليا خلال العقدين الماضيين من تنفيذ الصيغة الأمريكية في

العولمة ان الفجوة بين الاغنياء و الفقراء ازدادت اتساعا. كما ازدادت مشاعر العداة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها بعدما راقب الفقراء عملية توسع و ازدياد الثروة الأمريكية و هيمنتها دون أن ينالوا أي فائدة من التغييرات التي جرت. لكن المؤيدين للعولمة في الولايات المتحدة و خارجها لا يتفقون مع و جهة النظر هذه. و مع ذلك, لا يقوم معظمهم باعطاء أي تبرير أو تحليل مضاد لحقيقة أن الفجوة بين الاغنياء و الفقراء اتسعت كثيرا. و يقول هؤلاء ان معدل المستوى الكلي لدخل الفقراء في العالم ازداد عمليا خلال السنوات العشرين الماضية و لذلك يرون بالاستناد إلى هذا الزعم أن الصيغة الأمريكية للعولمة على الرغم من اتاحتها حدوث فجوة متسعة بين الاغنياء و الفقراء, إلا أنها قدمت منافع و أرباحا للفقراء أيضا.

والمشكلة التي تكمن في هذا التحليل هي أنه يستخدم القياس بالمعدل العام لجميع دول العالم النامي الثالث و مجموع سكانه و هذا الاستخدام مضلل. فثمة مايزيد على مئة دولة نامية فقيرة صغيرة تجد نفسها مجبرة على قبول جميع أجزاء برنامج العولمة الأمريكية , و اذا لم تفعل ذلك فسوف يرفض صندوق النقد الدولي بكل بساطة تقديم القروض أو اغاثات الديون المالية لها. و في جميع الاحوال لا تزال فجوة الدخل بين الاغنياء و الفقراء في العالم كبيرة و ضخمة. و لهذه الاسباب تصاعدت الاحتجاجات التي رافقت انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية لمواجهة النمط العولمي السائد عبر صرخات و مواجهات وتظاهرات تحذر بشكل اساسي من الخطر على مستقبل الإنسان و حريته وانعاقه من الهيمنة الرأسمالية الجديدة, حيث تدير الولايات المتحدة من خلال شركاتها الرأسمالية الضخمة الدفة العولمية و توجه مسارات العديد من النشاطات على المستوى العالمي, لا سيما فيما يتعلق بوسائل الانتاج, و أنماط الاستهلاك, و توظيف راس المال, و تطوير سلوكيات اجتماعية, و توجهات ثقافية ذات صبغة امريكية.

ان الدول الصناعية الكبرى تقع و لو جزئيا تحت السطوة الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية , و ما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية و ثقافية, و اذا كان هذا هو وضع مثل هذه الدول , فان السؤال المطروح هو ما هو مستقبل الدول الصغيرة و الفقيرة؟

الواقع ان نقد العولمة هو نقد عادل, ذلك ان الأحداث التي شهدناها يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي , دليل واضح على ان العولمة أخفقت فيما بشرت به من

و عود، و زرعت عدم الثقة المطلقة في الإقتصاد العالمي الذي تنزعمه الولايات المتحدة. و لهذا فان على الأمم التي امتلكت ناصية العلم و تعيش مجتمع الرفاهية أن تضع نصب اعينها الملايين الجائعة التي لم تحصل على العلم و الثقافة، و التي تعاني من هول الظلم و الجور الواقع عليها...
ضمن هذه الرؤية، يمكن أن نقدم اقتراحات لبلورة استراتيجية مقاومة للعولمة، التي لا ينكر أي إنسان عاقل ايجابياتها.

١- الشرط الأول لعودة التنمية المستمرة هو إعطاء الأولوية للسياسي على الاقتصادي، للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية. هذا الشرط لا يمكن ان يتجسد شرعا إلا عن طريق التعبئة المستمرة للمجتمع المدني و انخراط مباشر للمتقنين، و عودة التدفق الجديد للنخب السياسية .

٢- الشرط الثاني : هو تجديد عقود اجتماعية جديدة تمكن المواطنين من العيش في كنف الكرامة الإنسانية و الشعور و الاحترام بالانتماء إلى أمة، لا إلى قبيلة. و العدل يجب أن يكون مخصصا كحق ، و في الوقت عينه كواجب، و على كل مواطن أن يجد عملا يناسب كل مرحلة من حياته. و على المجتمع أن ينظم صفوفه لتأمين الوظائف للجميع و لكل الأعمار .

٣- الشرط الثالث هو نفي النمط الواحد من معايير الاستهلاك .

٤- الشرط الرابع هو مكافحة هدر الطاقة، و الموارد من خلال إعادة توجيه معنى التقدم، و اتجاهات البحث، و عادات الاستهلاك خاصة .
إدارة الوقت .

٦- الشرط الخامس هو التكوين المستمر و لكل الأعمار عبر نفي المعايير الإدارية، و تثمين معايير الكفاءة و مجموع العوامل المحددة لسلوك المستهلك .

٦- الشرط السادس هو إصلاح النظام القضائي الدولي بصورة ديمقراطية، بما ينسجم مع احترام السيادة للدول و كرامة الأمم، و احتضان كل المجالات (علاقات دولية، تجارة، صحة، ثقافة، رياضة، بيئة و سياحة) .

٧- الشرط السابع ينبثق من الحركة الأمريكية المناهضة للتكنولوجيا التي تبحث في إعطاء طابع شعبي للتنظيم الجديد، لنمط العمل الأمريكي. إن

العالم بحاجة إلى الانخراط في حركة ثقافية، و سياسية نشطة تمكن كل شعب، من حيازة التكنولوجيا الضرورية لتحقيق سعادته، و ليس تكنولوجيا المنافسة التي تحقق السعادة للأقلية، و التي تسقط قسما من المستهلكين بسرعة، و تنمي كتلة العاطلين عن العمل مع كل تطور صناعي و تكنولوجي .

ان العالم بحاجة إلى حكومة ديمقراطية عالمية هي في الوقت الحاضر غير ممكنة، لكن من المفضل أن تكون هذه الحكومة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة عبر خلق مؤسساتها الكونية المزودة بسلطات من أجل التصدي للمشاكل الحقيقية و الأخطار المحدقة (الأسلحة النووية ،و البيولوجية، و الإرهاب، البيئة، الاقتصاد، الثقافة)و يمكن للمرء أن يتساءل عن غياب التأثيرات " الإيجابية "للعولمة، أو بشكل مبسط " للعولمة السعيدة ". و الحال هذه كيف يمكن أخلاقيا تبني أطروحات تشارك في شرعنة الفكر الواحد، و الثقافة الأمريكية الهابطة، و دفع الشعوب في عالم الجنوب ، و الفئات الاجتماعية في الغرب نفسه إلى اليأس الذي يتوسع يوما بعد يوم .

في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ضحايا العولمة هم متأرجحون بفضل أنظمة المساعدات الاجتماعية المخصصة لمدة معينة ،حيث يتم التخلي عنهم، ليجدوا أنفسهم في عالم المطرودين، عالم المنسيين .

أخيرا، هل يترك منتج الإنسان يدمر الإنسان نفسه و محيطه ؟ أنه سؤال أخلاقي و سياسي، لأنه في ظل النسق الحالي للعولمة، أصبح العالم مسيطرا عليه من قبل ديكتاتورية غير مرئية، و لكنها مكثفة (١٢). إنها التوتاليتارية الاقتصادية المقترنة بالتوتاليتارية الأمريكية على الصعيدين السياسي والعسكري، الأكثر حدة و عنفا من كل التوتاليتاريات التي شهدتها الإنسانية حتى وقتنا الحاضر. إنها التوتاليتارية التي تقتل الإنسان في عالم الجنوب ،و تترك الشعوب تموت جوعا، و عطشا، أو ضحية للأمراض المزمنة .

فهل أصبح قدرا على القرن الحادي و العشرين أن يكون قرن البربرية الأمريكية ؟.



الهوامش :

١-بول هيرست و جراهام طومبسون - ما العولمة - الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم -

- ترجمة د. فالح عبد الجبار — سلسلة عالم المعرفة — العدد ٢٧٣ - سبتمبر ٢٠٠١ (ص ١٢).
- ٢- *la decouverte, 1997 (Les La mondialisation au dela des mythes- Paris*
(P ٢٥). (dossiers de L etat du monde
- ٣- بول هيرست و جراهام طومبسون , مرجع سابق (ص ٣٨٧).
- ٤- مرجع سابق -- *La mondialisation au dela des mythes*
- ٥- صامويل هنتجتون - صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي, ترجمة : طلعت الشايب, تقديم : صلاح قنصوه , الطبعة الثانية ١٩٩٩, صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center ١٢٣٠ Avenue of the Americas New York NY ١٠٠٢٠, من المقدمة (ص ١٠).
- ٦- مايكل هارديت و أنطونيو نيغري - الإمبراطورية - امبراطورية العولمة الجديدة, تعريف فاضل جتكرو مراجعة د. رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ٨٧).
- ٧- المرجع السابق (ص ٨٤).
- ٨- مسعود ضاهر, خصوصية الثقافة في مواجهة الثقافة الكونية, مجلة العربي العدد ٤٣٨ مايو ١٩٩٥ (ص ٦٠).
- ٩- عبد الخالق عبد الله, العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها, عالم الفكر, الكويت - المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب, ديسمبر ١٩٩٩, (ص ٧٩-٨٠).
- ١٠- مصطفى حجازي, حصار الثقافة بين القنوات الفضائية, المركز الثقافي العربي, بيروت - الدار البيضاء ١٩٩٨ (ص ١٥٧).
- ١١- الطيب التيزيني , الواقع العربي و الألفية الثالثة, ضمن ندوة حوارات في الفكر , الواقع العربي و تحديات الألفية الثالثة, مراجعة و تدقيق ناصيف نصار, مؤسسة عبد الحميد شومان, العدد ٣, عمان, ٢٠٠١, (ص ١٧-٢١-٤٢).
- 12- BEN ALI Ahmed, *La tribalisation par la mondialisation, casbah Editions Alger 1999 (P117).*



الفصل الثاني

العولمة السيئة و راديكالية المناهضين لها

منذ فشل مؤتمر سياتل لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون أول ١٩٩٩ , لم تعد الأمور تسير كما كان في السابق. فقد فاجأت الحركات المناهضة للعولمة الجميع بقوة اندفاعها , وبراديكالية شعاراتها , وتركت آثاراً عميقة. العولمة تبدو سائرة على غير هدى , بلا آفاق ,ديناميكية أفلتت من عقابها, باتت سيدها نفسها تتوسل البشر عوض أن يتوسلوا, باستثناء الشركات الكبرى العابرة للقارات, ربما و ليس بالتأكيد. "اليد الخفية" للسوق, تلك التي يراها غلاة الليبرالية الاقتصادية قمينة بإصلاح كل شيء, بتقويم ما اعوج وبتدارك ما اختل, و بجعل الفوضى تستوي نظاما من بلقائها, باتت القوة العمياء المستقلة عن إدارة البشر, تمحض سطوة تكاد أن تكون من طبيعة غيبية, أصابها, كمبدأ ربما كان ساريا و فاعلا في بعض النظريات الاقتصادية أو السوسيولوجية, ما أصاب سواها من نفس طينتها في السابق, تحولت إلى أمثلة إيديولوجية دوغمائية الصرامة, تقيم انقساما حادا بين دعائها وداحضيتها, بين المؤمنين بها و الكافرين بها.

حينئذ فصاعداً , لا يمكن أن تعقد قمة للدول الرأسمالية أو للمؤسسات المالية الدولية من غير أن تأتي الحركات المناهضة للعولمة للتشويش عليها. فمن دافوس إلى واشنطن , ومن أوكيناوا وبراغ ونيس, وغوتنبرغ إلى جنوة أخيراً , حيثما عقدت قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى قبل سنتين, تدفقت حشود المنظمات الفوضوية واليسارية والليبرالية المناهضة للعولمة من جميع أنحاء أوروبا , وازدادت حجماً وتعقيداً كل فترة وهي تحاصر قمة دولية واحدة بعد الأخرى وصولاً إلى جنوة .

وقد شكل كانون أول ١٩٩٩ منعرجاً حاسماً في العلاقات الدولية , إذ أنه

لأول مرة يشهد العالم على أرض الواقع ، مواجهة بين الديمقراطية الافتراضية والديمقراطية السورية ، أي ديمقراطية ممثلي الدول الرأسمالية الغنية. ففي كل قمر العولمة تجابه المتظاهرون المحتجون ضد الاسقاطات المدمرة للعولمة ، والمفاهيم النيوليبرالية ، والأسواق المفتوحة ، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وعمالة الأطفال ، والتفاوتات الطبقية ، والخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية ، وتخريب وتلوث البيئة ، وهيمنة الثقافة الأميركية ، وتحديات أخرى. وفي قمة جنوة الأخيرة يتهم مناهضو العولمة أعضاء مجموعة الثماني بالتواطؤ فيما بينهم وبما يخدم مصالحهم فقط ويقولون ، إنهم مجموعة شريرة مخصصة لنهب الفقراء ولجعل الأثرياء أكثر ثراء ، فهم لا يمثلون سوى ٨% من عدد سكان العالم ومع ذلك فهم يتحكمون بـ ٩٢% من اقتصاداته ، وبالتالي فهم يحددون مصائر وأقدار البشرية جمعاء بما يدفع دولاً وشعوباً كاملة إلى حافة الجوع والفقير وبما يضمن رفاهية كاملة لشعوبهم .

وفيما تشدد قمر العولمة الرأسمالية على الميزات والفوائد التي تحققت في ظل العولمة ، والتي من أبرزها ، الثراء ، وامتيازات وإبداعات تكنولوجية ، اجتماعية ، ومنتجات أقل غلاء وأكثر تنوعاً ، وإغناء للثقافات ، وحرية متزايدة ، فإن مناهضي العولمة ومعهم دول الجنوب يعتقدون أن دول الشمال الغنية ترفض شطب ديون العالم الثالث ، وتحت دائماً على تحرير التجارة العالمية والنواحي العامة للاقتصاد العالمي ومحفزات الاستثمار وقضايا البترول والطاقة ، وتحاول تعميم نموذج عالمي كي تحمي نفسها من المنافسة التي من الممكن أن تواجهها ، وبالتالي ليس من قبيل المصادفة أن تكون دول الجنوب أكثر صلابه تجاه القوانين الاجتماعية والبيئية والدولية.

وبصير مناهضو العولمة على أن لا تفعل الشركات متعددة الجنسية ما تريد عندما تريد وكما تريد ، بل يجب أن تخضع لقوانين البلدان التي توجد فيها، كما تخضع لعاداتها وتقاليدها فيما يخص النشاطات الخاصة ، والعمل ، وحقوق الإنسان ، ويعتقدون أنه يتعين عليها مراعاة تلك القوانين. ويتساءل هؤلاء كيف يمكن نسيان ضحايا المصنع الهندي الذي انفجر في منتصف الثمانينات مخلفاً وراءه أكثر من ٨٠٠٠ قتيل ومسؤولية شركة يونيون كاربيد عن ذلك ، فقد أثار ذلك الحادث المأساوي بلبله واضطرابات عديدة وسط المجتمع الأميركي ، وتذكر كذلك المقاطعة العالمية التي عانت منها شركة وبيوك لأنها كانت تستخدم أطفالاً باكستانيين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً لصناعة كرات القدم ،

فسارعت إلى سحب منتجاتها وألغت اتفاقاتها وأنشأت معمل تصنيع جديد يشرف عليه مراقبون مستقلون ، وأطلقت حملة إعلانية كبيرة للترويج لكراتها الجديدة تحت شعار " صنعت دون عمل الأطفال " .

غير أن الذي أضفى طابعاً سلبياً على العولمة ، ارتباط هذه الأخيرة بعدة إشكاليات على المستوى الدولي أخطرها طابعها الأميركي الذي حولها من وسيلة عصرية لإقامة نظام إنساني مؤسس على التعاون وطامح إلى معالجة مشكلات العالم الاقتصادية والسياسية والحد من الصراعات العسكرية إلى أداة تحتكرها الولايات المتحدة لتوسيع هيمنتها على العالم و ترسيخها ، ومد نفوذها إلى أقصى مناطق الكوكب مبتكرة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والشعوب ، وضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية النازمة للعلاقات بين الدول والشعوب .

ويجمع المحللون الاستراتيجيون على أن العولمة القديمة أو المتجددة مرتبطة بتطور الرأسمالية التي تجدد ذاتها باستمرار ، بوصفها نظاماً قائماً على التغير المستمر ، وهو تغير كيمي أكبر من مجرد تغير هيكلية ينجم عن عملية تراكم في هذا المجال أو ذلك .و العولمة الرأسمالية التي نعرفها اليوم هي المحطة الثانية في تجربة الرأسمالية : فقد سجل القرن التاسع عشر ديناميكية قوية يطلق عليها " العصر الذهبي " للرأسمالية ، والممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى ، والتي اتسمت بسيادة مطلقة لرأس المال ، تشابه حالتنا اليوم : ترافقت أو سبقت حملة ثورات اجتماعية وعلمية وتكنولوجية انتهت بأزمة اقتصادية رأسمالية خانقة هي أزمة ١٩٢٩ الشهيرة التي ضربت الولايات المتحدة وكل البلدان الأوروبية الغربية . وكانت الكولونيالية التي هيمنت على البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة هي واحدة من أوجه التشابه مع العولمة كما يحدث اليوم في ظل الهيمنة الأميركية بوصفها تكييفاً بالعنف ، إضافة إلى التشابه على الصعيد الإيديولوجي ، بين مفهوم القرية الكونية ، وبين مقولة الجولة حول الأرض في ثمانين يوماً ، المقولة التي فجرت حقيقة انتصار الرأسمالية في غزو الفضاء .

السؤال الذي يطرح نفسه ، هل أسهمت عولمة الأمس في تقارب الاقتصادات التي شاركت في السيرورة التاريخية ؟ إن الخيط الأساسي في عولمة القرن الماضي الذي يعني اختلافه مع العولمة التي نشهدها اليوم ، يتمثل في حجم الهجرات الدولية الكبيرة التي كانت متجهة نحو أميركا وأستراليا ، إذ

كان المهاجرون الأوائل من الإنكليز والاييرلنديين , ثم من السكندنافيين والإيطاليين , وأخيراً من سكان أوروبا الوسطى .

أما العولمة الجديدة , الناجمة عن النقلة الجديدة التي شهدتها الإقتصاد الرأسمالي العالمي , فهي بلا شك قلبت موازين تقاليدنا وأعرافنا السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية , وحتى نمط تفكيرنا. فالمقولة الأساسية لهذه العولمة الجديدة هي ببساطة " ما يفرزه السوق صالح , أما تدخل الدولة فهو طالح". و انطلاقاً من أفكار أهم ممثل لهذه المدرسة الاقتصادية الإقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ملتون فريدمان, اتخذت في الثمانينات الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه

الليبرالية النظرية منارا تهدي به في سياساتها. وهكذا صار عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة و حرية تنقل رؤوس الأموال, و خصخصة المشروعات و الشركات الحكومية, أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق و في ترسانة المؤسسات و المنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات, و المتمثلة في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فقد غدت هذه المؤسسات الوسائل التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رهاها حتى الآن من أجل تحرير رأس المال.(1) وهذا ما أضفى على العولمة الجديدة طابعاً سلبياً مرفوضاً على أوسع نطاق , تتلاقى في ذلك شعوب الدول الغنية نفسها مع دول العالم الثالث التي شعرت بالخوف من طغيان سياسي واقتصادي وفكري يهددها في شخصيتها وتفردتها ويلغي التمايزات الغنية المتوزعة بين مختلف الحضارات الإنسانية .

وقد أوحى لنا بروز الفاعلين الإقتصاديين الجدد , وهم بكل تأكيد فاعلين عالميين بصورة مباشرة , دون المرور بالضرورة في الإطار الوطني , أي عبر تلاشي دور الدولة , وتآكله من فوق ومن تحت , وفقدان شرعيتها بما يكشف عن بروز سلطة للشركات متعددة الجنسية , إلى جانب الحركات الجماعية المستندة إلى شرعيات غير وطنية , وازدهار التكنولوجيات الجديدة , وصعود بعض السیادات المقسمة بالقوة في أوروبا في بعض المؤسسات الدولية , بأننا نترك مستقبلنا ومصائرنا للمجهول , كما أوحى لنا ذلك بفقدان سماتنا العادية والمألوفة واحاطتنا بالمخاوف والاضطرابات. وهكذا تهمشت إجابيات العولمة على كثرتها وأهميتها , وأصبحت شعوب العالم الثالث خائفة من استحقاقاتها السلبية على هويتها وتراثها وتاريخها ومواقعها.

إذا كانت " الحرية " هي يوطوبيا القرن التاسع عشر , وكانت المساواة هي يوطوبيا القرن العشرين , فإن النظام العالمي الجديد الذي يعمل على غزو الرأسمال لجميع مجالات الحياة الاجتماعية وإخضاعها لقانون الربحية , بواسطة المؤسسات التي تنظم وتحمي احتكارات الشمال (الشركات متعددة الجنسية) مثل منظمة التجارة العالمية , والثورة التكنولوجية التي تثير في بدايتها موجه عارمة من الحماس , والتي وضعتها مؤسسات الإنترنت , هذا النظام العالمي الجديد الذي بشر به جورج بوش الأب هو " يوطوبيا " القرن الحادي والعشرين , وهو نظام بالمحصلة النهائية لا يمكن أن يدار دون تدخل عسكري عنيف أكثر وأكثر , يكفل إدارة الاختلال لمصلحة رأس المال المهيمن , أي الرأسمال الاحتكاري الأميركي .

ليس للعولمة مشروع سياسي , وبالتالي ليس هناك أسطورة تأسيسية للعولمة. فالعولمة غير موجودة بعد , أي لم توحّد منطقتها أو مفهومها النظري , وهي لا تزال في حدود المصطلح الإجرائي التعريفي ... وهو ما عبر عنه سمير أمين بـ " أرخبيل العولمة " أو جزر معولمة لفاعلين عولميين , في محيط غير معولم , تتفاوت الكثافة في هذه الجزر بين الدول والمجتمعات التي أقامت نظاماً إنتاجية متمركزة على ذاتها (الصين , المكسيك , الدول الاشتراكية سابقاً) وتتحفّض عند دول دخلت التصنيع , لكنها لم تقدم نظاماً متمركزة , وأما النظم القريبة من الصفر , والتي تعبر عنها المجموعة المهمشة , فلم تدخل بعد مرحلة الإنتاج .

قبل خمسة قرون , كانت الطباعة , والعالم الجديد : أميركا , والإصلاح , هي الاكتشافات الثلاثة الواسعة الإقليمية والأخلاقية , التي أشعلت النهضة الأوروبية. أما اليوم , وعلى صعيد عالمي , فنحن نعيش معاً , اكتشاف طباعة جديدة (للفرضي والعددي) , واكتشاف أميركا الجديدة (ثورة الإنترنت , والابتكارات التكنولوجية التي لا تعد ولا تحصى). واكتشاف الإصلاح الجديد مع بروز المنفعة المشتركة العالمية , وانبثاق اقتصاد سياسي للعولمة .

هل يكون هذا التماثل كافياً لإثارة الفكرة أو " الأسطورة " لنهضة جديدة ترتسم على صعيد عالمي , وتشمل كل الإنسانية , وتعتمد على نمط مجتمع المعرفة. هناك أسطورة مضادة ترفض العولمة وتدخل في خصومة مع المفهوم عينه لمجتمع المعلوماتية , الذي تعتبره تحولا إيديولوجيا لرأسمالية اجتازت الحدود الوطنية ولا تحكمها قوانين , ومستعدة لكل المغامرات , من منظمة

التجارة العالمية ، لكي تستمر في منطقتها المتجرد من الماديات. ويتساءل كبار المنظرين المناهضين للعولمة ، هل سيشهد العالم انبثاق قرون وسطى جديدة ، وعودة إلى الامتيازات الإقطاعية والبارونات المحصنة ، والإقليميات المتعترسة ، ورسوم المرور والحواجز ، وإلى عبودية جديدة هي محطة أمل عبيد مؤسسة الإنترنت المعولمة ؟

إذا ، نحن أمام قرون وسطى جديدة أم نهضة جديدة ؟ الجواب يتوقف على ظهور أو عدم ظهور طبقة سياسية قادرة على تقديم مشروع سياسي يزيل ويحل المعضلات العالمية الناتجة عن ازدياد الضغط المتسارع على صعيد الكرة الأرضية كلها. فحتى الحركات المناهضة للعولمة ، التي تقول أن تعميم مقولات العولمة وتطبيق معايير المنافسة وحرية الأسواق والتبادل سيصيب البلدان النامية بالاختناق لانعدام التكافؤ بين عالمي الشمال والجنوب ، والتي ترد في شعاراتها المرفوعة " العالم ليس سلعة " ، " العولمة عدو العالم " ، " العالم ليس للمتاجر " ، هذه الحركات التي تكيل وابلأ من اللعنات وردود أفعال عنيفة في قمم العولمة ، ليس لها مشروع مشترك. ثم إن مناهضي العولمة ، من قبيل أولئك الذين يتوافدون على المؤتمرات الدولية بعشرات الآلاف ، متعددي المشارب الإيديولوجية والأهواء و التيارات و الهموم، من الصادرين عن مجتمع مدني ، يبقى من وجهة نظر الفلسفة السياسية و فلسفة القانون، كائناتاً هلامياً، من ليست لهم من تمثيلية غير تلك التي يدعونها، أي ممن لم ينتخبهم أحد للاضطلاع بما انتدبوا أنفسهم له، و ممن نراهم مع كل ذلك ، يتوخون مقاربة للعولمة و لشؤونها، من طبيعة ديمقراطية. إذ قليل و هامشي بينهم من يناصب العولمة عداً من قبيل إيديولوجي ، كلي و منغلق و إطلاقي. نقدم للعولمة قطاعي ينكب على جوانب بعينها ، محدد، موثق. إذ منهم من يقوم بجهد مضاد لذلك الذي ينجزه خبراء الدول و المؤسسات العالمية الرسمية والمختصة، لا يقل عنه خبرة و احترافاً و قد يبزه، و لا يكتفي بترديد شعارات الإدانة بل يضع خططا بديلة يبرهن على أنها قابلة للتحقيق، و على أن عولمة من نوع آخر ممكنة و أن عالماً غير هذا الذي تقيمه الرساميل الفالنتة من كل عقال في المتناول. و هم لا يقدمون ذلك على أنه الحقيقة المطلقة و اليقينية، بل حقيقتهم الجزئية في صدد ما يعرفون، أو في ما هو مجال تدخلهم و نشاطهم (٢). ولكن يكفي القول أن إجتماع كل هذه الحركات المناهضة للعولمة ، ذات المشارب الفكرية والإيديولوجية المتباينة يعتبر في حد ذاته رهاناً ناجحاً .

فهذه الحركات المناهضة للعولمة تطالب بإعلان بداية ضرورة "إصلاح عالمي", يتضمن بعض "الاطروحات" ضد "التسامحات" التي تمارسها الدول الرأسمالية الغنية. المناهضون للعولمة يقولون إن دول الشمال ترفض سن أطروحة ضد "التسامح" الممنوح للفراديس الضرائبية في زمن العولمة المالية, وأطروحة ضد "التسامح" تجاه الاحتكارات والكارتلات في زمن المردودات المتنامية والتقويمات الهائلة للبورصات التي يسمحون بها, وأطروحة ضد "التسامح" للقانون تجاه الأقوياء. والحال هذه, هناك أربع أولويات جوهرية يدافع عنها المناهضون للعولمة: مواصلة المعركة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث, وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي, والحصول على إيقاف مخططات الإصلاح الهيكلي, وإلغاء الفراديس الضرائبية التي تستقبل الأموال المبيضة والمنهوبة, ووضع قواعد جديدة لحركة التجارة العالمية.

إن المواجهات العنيفة التي باتت مشهداً مألوفاً في كل القمم من سيائل إلى جنوة الأخيرة, تكشف لنا ظاهرة أصبحت متنامية, ألا وهي بداية تشكل جبهة عالمية مناهضة للعولمة, هي متشابهة إلى حد كبير مع الجبهة المناهضة للبرالية الثورة المحافظة الناجمة عن الأزمة الرأسمالية في أوروبا طيلة سنوات ١٨٧٢-١٨٩٦.

ما زال المشروع السياسي الذي يقدم أجوبة أساسية لتحديات العولمة, لم يتبلور بعد على صعيد عالمي. وفي انتظار ذلك, فإن مقاومة العولمة بالديمقراطية الواسعة, ومن موقع وطني تطبيقي معين, تمثل الخيار الواقعي من أجل ابعاد, أو على الأقل تخفيف أضرار العولمة مع الحفاظ على ميزاتنا, وإيجاد قوانين اجتماعية وبيئية مشتركة ليغدو العالم بأكمله على القدر من المساواة كي يكون التبادل متوازناً وعادلاً.

بعيد قمة جنوة, بدأ الفرنسيون يطرحون العودة إلى روح قمة رامبويه, وهي أول قمة للدول الصناعية عقدت في فرنسا عام ١٩٧٥, من أجل مناقشة وتبادل الأفكار, والخروج من "عبادة الأنانية واللامبالاة" على حد قول الرئيس جاك شيراك. فالقرن الحادي والعشرون يجب أن يكون عهد تبادل الاعتماد والتضامن لا عهد العولمة السيئة التي هي الآن مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. فضلاً عن ذلك فإن العولمة التي تقوم على حرية انتقال السلع والخدمات عبر الدول, وعلى حرية حركة

الرساميل العالمية ، وعلى تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة التي جاءت بها الثورة المحافظة بقيادة ريغان وتنتشر في أوائل الثمانينات ، وتوحيد القياس الذي هو أمر جيد للتصنيع ، هي الآن في خدمة رأس المال الاحتكاري الأميركي. أي أن حرية التجارة العالمية التي أطلقتها العولمة تعمل لمصلحة الإمبراطورية الأمريكية ، مثل ما هي الحال عندما كانت هناك عولمة اقتصادية خلال الفترة الممتدة من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤ ، تعمل لمصلحة الإمبراطورية البريطانية.

لقد عمقت العولمة الاقتصادية المرافق لها العنف العسكري الأمريكي ، الهوة بين أمم الشمال الغنية وأمم وشعوب عالم الجنوب الفقير ، وهذا ما جعل الرئيس شيراك في قمة جنوة يدعو إلى أنسنة العولمة ، في إشارة مبطنة إلى رفض الهيمنة الأمريكية ، حيث تعمل هذه العولمة الاقتصادية الأمريكية على توحيد البشر وحياتهم وبالتالي مجتمعاتهم وأنظمتهم السياسية والاجتماعية والثقافية في كل وقت وفي كل مكان ، وفق قيم الليبرالية الأميركية المتوحشة ، الرافضة باطلاقية الحوار والتفاعل بين الشعوب والحضارات اللذين من شأنهما أن ينميا الحضارة الإنسانية .

إن حياة المجتمعات البشرية تتسم بديناميكياتها وخصائصها الثقافية والحضارية المنفردة ، والحال هذه لا يمكن للحضارة الغربية وفي القلب منها الأمريكية أن تفرض بالقوة قيمها على الحضارات والثقافات الأخرى مهما بلغت من أوج القوة. ذلك أن المطروح الآن هو تبادل الاعتماد القائم على العدل لأنه وحده يفسح في المجال لكل دولة وكل ثقافة وكل حضارة أن توجد على الساحة العالمية من موقع التفاعل الإيجابي ، ومن موقع المساهمة الخاصة ، لا أن تذوب وتسحق تحت أقدام الثقافة الأميركية المتوحشة. كما أن المطلوب أيضا هو الاستمرار في نقد عولمة السوق، و مدها بشحنة من الديمقراطية، و إضفاء قدر من المضامين القيمة و الإنسانية عليها، و تحويلها إلى فرصة تتفتح في وجه البشرية جمعاء.

١-العولمة و المواجهة بين بورتو أليغري و دافوس

- انتهت في الاول من شباط ٢٠٠١ سنة ايام من المناقشات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية في شأن مستقبل التجارة العالمية. وإذا كان المشاركون في هذا المنتدى قد نوهوا بقوة الإقتصاد العالمي، واختفاء الاضطرابات الناجمة عن الازمات الآسيوية والبرازيلية والروسية، وبدور الثورة العلمية والتكنولوجية في تحقيق الثروة، والديناميكية الاقتصادية في

البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلا أن المحللين ما أنفكوا يطرحون الاسئلة في هذا الملتنقى الاقتصادي العالمي، ومنها هل عثرت الرأسمالية على الحل الاكيد لتناقضاتها الداخلية عبر العولمة ؟ وكيف يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي الصارخ في الولايات المتحدة الاميركية، والمتين في اوروبا، والمتجدد في اسيا، والواعد في اميركا اللاتينية، والتغاضي عن مسألة التوزيع غير المنصف لثمار هذا النمو، وعن افرازات العولمة وانعكاساتها المدمرة التي احدثت فوارق طبقية مهولة بين فئات المجتمع، بل حتى بين الشركات العملاقة المندمجة والحكومات، وفجوة كبيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء في البلدان المتقدمة .

لقد انطلق منتدى دافوس قبل ٣٠ عاما بمبادرة من البروفسور الاقتصادي السويسري كلاوس شواب، واصبح بذلك حدثاً مميزاً يستقبل ثلاثة آلاف من الاختصاصيين، ووزراء وأعضاء برلمانات، ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات، ورجال أعمال، وغالبية زعماء الدول الصناعية الغربية. ويات من المعروف أن منتدى دافوس الاقتصادي هو منتدى نخبوي للأثرياء، لا يعطي الفرصة لمشاركة الدول الفقيرة التي لا توجه لها الدعوات، فتمثيلها ضعيف مقارنة بالدول الغنية المواظبة على حضوره. بالإضافة إلى أنه يعطي الشركات العملاقة وضعاً يجعلها في مركز مؤثر على الحكومات مما يفسح في المجال لعمليات الابتزاز والرشاوى والفساد.

ويناقش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي يعتبر بمنزلة « الدولية الجديدة للعولمة » La nouvelle Internationale de la « globalization » القضايا الاقتصادية الساخنة، والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بدفع مسيرة العولمة الرأسمالية في ضوء المستجدات والتحولت التي تطرأ في العالم. ومن يتابع قمم دافوس الماضية خلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٨ وما تمخضت عنه من مفاهيم وتوصيات، نجد أنها كانت الأساس في صياغة مشاريع وأفكار تروج لمسيرة العولمة، وآلياتها، وكيفية ضمان استمرارها، خصوصاً وأن عقد التسعينات شهد تضاعفاً لا مثيل له للصادرات العالمية، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل أربعة عقود ماضية. وتابعت العولمة هذا المشروع بشكل متميز للغاية، فغيرت الكثير من الأمور في العالم، حتى وصلت إلى هذه المرحلة، فألغت الحدود الوطنية، ولم تعرف الشركات والأسواق المالية وقرارات الإستثمارات أية حدود على الإطلاق .

وشجعت العولمة وكذلك التساهل الذي كان يظهره الزعماء السياسيون حيالها خلال عقد التسعينات على سريان مفعول ما يشبه الهيئة التنفيذية العالمية وذلك بشكل غير ظاهر. وتضم هذه الهيئة أربعة فاعلين أساسيين فيها، وهم : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الهيئة التنفيذية هي التي تقرر بإطلاقية مصير سكان هذا العالم، دون أن يكون هناك أي سلطة مضادة لها سواء أكان على شكل برلمان أو أحزاب، أو أجهزة إعلام تستطيع تصحيح أو تعديل أو حتى رفض قراراتها .

وعلى الرغم من سعي الأسواق والشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق مبيعات وأرباح أوفر مستعينة بالعولمة، إلا أن الأزمة التي ألمت بالنظام المالي العالمي، أي الأزمة الآسيوية والروسية خلال عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨، كانت بمنزلة أول إعصار عنيف تواجهه العولمة الرأسمالية المتوحشة، الأمر الذي فتح الباب أمام « ثورة الشك » حول مسيرة العولمة هذه. وهذا ما جعل قمة منتدى دافوس المنعقدة خلال ثلاثة أعوام (١٩٩٩) تركز على موضوع «العولمة المسؤولة» **globalization Responsible** . وكان هذا العنوان يعكس مناخ « أزمة العولمة » في أعقاب الأزمة الآسيوية والروسية، وما قد تسببه من « خسائر مالية » و « خسائر اجتماعية » بعد أن كان الحديث يدور دوماً عن مزايا ومكاسب العولمة، وضرورة الهرولة لركوب « قطار العولمة » على حد قول الدكتور محمود عبد الفضيل .

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الوجه الخطير للعولمة يتمثل في مشكلتين أساسيتين : الأولى هي الاستقرار الاقتصادي الذي تفرزه العولمة، صحيح أن التطور الاقتصادي سيكون عالمياً، لكنه ينعكس بشكل منفرد على الاقتصاديات، والفوضى كانت سبب الأزمة المالية الآسيوية. ففي بداية التسعينات غرقت أسواق آسيا المالية وشركاتها المحلية بالرساميل الخارجية وقروض المصارف والاستثمارات المباشرة في المصانع وأسواق المال، في الوقت الذي نشطت فيه صادرات الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان، ثم توقفت الأزمة في منتصف عام ١٩٩٧ .

والمشكلة الثانية التي تفرزها العولمة هي سياسية وثقافية واجتماعية. فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد استفادت من الثورة العلمية والتكنولوجية في صنع المعلومات وحفظها واستعادتها، واستغلت التقدم في جميع العلوم في قطاع

إنتقال وإنتاج الأموال، فإنها في الوقت عينه فشلت في تحقيق الرخاء الذي لم يحدث إلا في جزء صغير من هذا العالم. فالأرقام تتكلم وحدها : يعيش في هذا العالم ستة مليارات شخص مع بداية الألفية الثالثة، يعيش خمسة مليارات منهم في بلدان عالم الجنوب. وهناك الشعوب الغنية التي تمثل ١٥ في المئة من سكان العالم تتحكم بنحو ٨٥ في المئة من العائد الدولي، ويعيش ٥٦ في المئة من البشرية في البلدان المسماة ذات العائد الضعيف. أنه بسبب الفشل في تحقيق النمو على صعيد البلدان الفقيرة الناجم بدوره عن العولمة الرأسمالية وتوزيعها غير العادل للثروة، تعمق الإفقار المطلق في عالم الجنوب، وهذا ما جعل جيمس وولفسون، رئيس البنك الدولي، يتحدث عن « عولمة الفقر globale pauvrete' » بالنسبة للمتخلفين عن العولمة. وحسب تعبير أحد المفكرين لم « تتعولم » العولمة بعد، لأنه لا يوجد توزيعاً عادلاً لثمارها، لذا فإن بعض منتقدي العولمة على حق حين يقول إن العولمة ليست عولمة لأنها لم تصل إلى العالم كله، والعولمة ليست عولمة لأنها ليست حتمية كما يدعي المبشرون بها .

وهكذا، فإن العولمة الرأسمالية، التي احتفظت بل زادت في الواقع من قدرتها على إنتاج الثروة زيادة مذهلة، تبدو في نهاية عقد التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة عاجزة عن إيجاد السبل والوسائل لضمان التوزيع العادل لما تخلفه من ثروات. وهذا هو جوهر ومضمون مظاهرات مدينة سياتل الأميركية، التي أسهمت إسهاماً فعلياً في إفشال مؤتمر وزراء « منظمة التجارة الدولية »، حيث كانت الشعارات المرفوعة من قبل المتظاهرين تتمثل في الآتي :

« العالم لن يتحول إلى سلعة يتداولها الأقوياء » (سواء دول أو شركات دولية كبرى) .

« الناس والشعوب قبل الأرباح » (People before profits) .

« لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة » (Fair trade not free trade) .

لقد فشل مؤتمر سياتل في إصدار بيان ختامي، وأسس المعارضون له معارضة قوية تطالب بالعدالة والمساواة، باعتبارهما أساس أي مجتمع سليم، وبجيل جديد من الحقوق للشعوب، وبشكل حقوق جماعية مثل حقوق للسلام، وحقوق للمعلوماتية، وحقوق للطفولة، وحقوق لتنمية الشعوب. ومن هذا المنطلق لم يعد مناسباً عدم مشاركة هذا المجتمع المدني في محادثات دولية

مقبلة، تفرض فيه مناقشة المسائل المرتبطة بالبيئة والصحة، والسيطرة المالية، والمسائل البشرية، والتعددية الثقافية، والهندسة الجينية. وقد طالب المعارضون لمؤتمر سياتل، تفكيك المجال المالي، ووجوب فرض ضرائب ورسوم على عائدات راس المال، وإجراء تسويات مضاربية في أسواق المال بشكل خاص، والغاء فردوس الضرائب، هذا الفردوس الذي يسيطر ويهيمن فيه السر المصرفي، والذي يشكل غطاء يحجب خلفه الاختلاسات والألاعيب والجرائم المالية، واعتماد أسلوب تقسيم جديد للعمل، واسلوب توزيع جديد للعائدات في ظل نظام اقتصادي شامل، وضمن هذا النظام لا يحتل السوق سوى حيز صغير، حيث أن الناتج العالمي الذي سيوزع يعدل كاف لتأمين حياة كريمة لكل سكان الأرض.

وقد أشار رالف نادر (اللبناني الأصل)، أحد أشهر المدافعين عن المستهلك في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات إلى أن حركة الاعتراض التي ظهرت في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية : «سوف تنتشر من الآن فصاعداً . في أنحاء الأرض كافة» . وكانت الصحف اليابانية قد علقت على فشل مؤتمر سياتل : « إن فشل المؤتمر ألقى مياهاً باردة على الثقة المفرطة التي أبدتها الولايات المتحدة الأميركية أثبتت أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة، على الصعيد العالمي، من دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى في العالم. وجاء في صحيفة « أساهي شيمبون » اليابانية « أن المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكي تقول « لا » للولايات المتحدة التي اتصفت تصرفاتها بالأنانية والصلف والغرور، لكونها القوة العظمى الوحيدة في العالم » .

وكان « شبح سياتل » حاضراً في قمة دافوس الأخيرة، حيث هيمنت النقاشات المتعلقة بالبحث في مدى قصور آليات العولمة الراهنة، وكيف يمكن محاصرة سلبياتها، وإيجاد آليات جديدة لها، لا سيما بعد إخفاق مؤتمر سياتل، بالإضافة إلى مناقشة نقطة مهمة تتعلق بتوضيح العلاقات الجديدة التي ما لبثت أن نشأت بين قطاع الأعمال والحكومات .

وفي منتدى دافوس، هاجم ألفا متظاهر قمة دافوس باعتبارها أهم المنابر التي تدافع عن مستقبل العولمة، ورفعوا لافتات تندد بالهيمنة السياسية « للأمم المتحدة الرأسمالية » و«لقاء القتلة» . ويتوقع المحللون السياسيون و الاقتصاديون، أنه، إذا لم يتم ردم الفوارق الطبقية والاجتماعية، و ردم الهوة في التطور بين الدول

الرأسمالية المتقدمة ودول عالم الجنوب، فإن وقوع أحداث ومتغيرات مثيرة ستكشف عنها السنوات المقبلة، لأن العولمة الرأسمالية المتوحشة ستوسع خطرها وفي كل الأحوال هذا محتم. فالنظام الاقتصادي العالمي ظل لعشرات السنين وفق تقسيم معين للأدوار إذ يتولى الشمال المتقدم عمليات التصنيع بينما يقوم الجنوب بتصدير المواد الأولية و العمالة الكثيفة الرخيصة.

و قد سمح هذا النظام المنبثق أساسا عن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر بإمكانيات واسعة لتحرك عمالة الجنوب بين حدود الدول و كذلك تكوين ثروات من تصدير المواد الأولية الزراعية، إلا أن مشروع العولمة بأدواته الرئيسية : منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الجات، هذا المشروع قد غير تغييرا جوهريا النظام الاقتصادي العالمي في اتجاه تحرك رؤوس الأموال و في نفس الآن منع تحركات العمالة عبر الحدود لأنه لم تعد العمالة هي العنصر الرئيسي في تكوين القيمة المضافة و إنما راس المال الكثيف الذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. هذه هي الضربة الأولى للجنوب و هي ضربة في الأساس تمس الاستقرار الاجتماعي لدول العالم الثالث، أما الضربة الثانية فهي اشد براعة إذ تمثلت في أحكام الحلقة حول دول العالم الثالث في الاتجاهات التالية:

- منع دول الجنوب من وضع حواجز جمركية في مواجهة صناعات الشمال.

- حرمان الجنوب من نقاط قوته المتمثلة في تجارة المواد الأولية و ذلك بأن تقوم حكومات الشمال بتدعيم القطاعات الزراعية المحلية فتنتج بأسعار و تكلفة تنافسية فيترتب على ذلك أن يغلق الشمال أسواقه تلقائيا في مواجهة المنتجات الزراعية الواردة من الجنوب.

- استحالة انتقال التطور التكنولوجي إلى العالم الثالث، و استمرار الاحتفاظ بالتفوق المطلق و الكاسح للسياسات الصناعية في دول الشمال، إضافة إلى أن هذا التفوق الصناعي للشمال هو كذلك و وثيق الصلة بصناعات التسليح. لم يكن من العجب إذن أن يدق الجنوب طبوله في بورتو أليجيري و أن يتحاور بانفعالية على الشاشات التليفزيونية مع أساطين دافوس المتخمين ثروات و نفوذا ثم ينهي الجنوب هذه التظاهرة العالمية بدون أي بيان ختامي، إن الجنوب يجتاز لحظة حرجة من عدم التوازن و عدم القدرة على بلورة خطة عمل تفصيلية في مواجهة مأزق حضاري كبير ألا و هو التغيير البيئي

والهيكلي العميق في النظام الاقتصادي العالمي، و مفتاح فهم هذه اللحظة الفارقة في تاريخ العلاقات الدولية هو أن القيمة المضافة لم تعد دالة على العمالة الكثيفة و لا المواد الأولية الوفيرة الرخيصة و إنما أصبحت دالة على المعلومة و العنصر التكنولوجي بالغ التعقيد التقدم، وهذا العنصر لا يمكن الحصول عليه بدون رؤوس أموال عملاقة، وهنا تطل رؤوس الشركات متعددة الجنسية عابرة القومية و هي شركات ت لا يعينها في شيء البشر و الأرض و من هنا فالاستقرار الاجتماعي لبلدان الجنوب قد غدا في مهب رياح العولمة(٣).

٢- منتدى بورتو الليغري: مسيرة ضد العولمة النيوليبرالية

في تزامن مدروس بدقة افتتح مناصرو و مناهضو العولمة يوم الخميس ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢، اجتماعهم السنوي الرئيسي، الأوائل في نيويورك، عاصمة العولمة المالية، و الآخرون في بورتو أليغري، عاصمة اليسار الراديكالي البرازيلي، الواقعة في جنوب البرازيل، والتي يحكمها حزب العمال الاشتراكي منذ العام ١٩٨٩، إذ استقبلت أكثر من ٦٠٠٠٠ مشارك قدموا من ١٢٠ بلد، منهم ١٢٠٠٠ مندوب يمثلون منظمات بالغة التنوع في المجتمع المدني (منظمات غير حكومية لإلغاء الديون الخارجية لدول العالم الثالث، لخفض الضرائب، للدفاع عن حقوق الرجل و المرأة و الأقليات الجنسية، بيئيون، مزارعون، شعوب أصلية) .

و يعتبر هذا " المنتدى الاجتماعي العالمي " التجمع الكبير الأول على المستوى العالمي لمعارضى العولمة الليبرالية الجديدة ، الذي استمرت أعماله من ٣١ كانون الثاني و لغاية ٥ شباط. وهو حدث ناجح بالمعنى النوعي، إذ أنه حجب الشمس عن المنتدى الاقتصادي العالمي " حيث " أسياد العالم " يصوغون مستقبل الكوكب، و الذي عقد على مدى ٣١ سنة في دافوس في سويسرا، وانتقل استثنائيا هذه السنة إلى نيويورك بكل الأقوياء و النافذين . و هذا المنتدى الاجتماعي نشأ بمبادرة من الصحفي الفرنسي البارز برنار كاسين ، ليدافع عن حقوق البسطاء من المواطنين و على رأسهم الأيدي العاملة الوطنية التي أصبحت تتعرض لقرارات ليست صادرة من الإقليم الذي تعيش فيه و إنما من مراكز إقتصادية متعددة الجنسيات و عابرة القومية. و هناك علاقة تأثير و تأثر واضحة بين عالمية أو عولمة الإقتصاد و محلية أو قومية السياسة و قومية المجتمعات.

و يرى البروفيسور دافيد أبيتير أستاذ السياسات المقارنة بجامعة بيل أن نموذج التنمية في سعيه إلى تعظيم الإنتاجية لن يعتمد على الصناعات كثيفة العمال و إنما على الصناعات ذات رأس المال الكثيف و العمالة المحدودة، فنقطة الفهم الجوهرية لاقتصاد العولمة أن القيمة المضافة لم يعد مرجعها العمالة الكثيفة أو المواد الأولية الرخيصة الوفيرة و إنما أساسا وفي المقام الأول المعدات و التجهيزات التكنولوجية بالغة التعقيد و التقدم التي تؤدي إلى منتج تنافسي عالي الجودة و ربما متفرد. و لعل أبرز مثال على ذلك صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة و اليابان، و كل هذه التجهيزات التكنولوجية المعقدة تتطلب أساسا رؤوس أموال عملاقة و عمالة محدودة. و من هنا فإن عصر العولمة قد أدى إلى اختلال عميق و بنيوي بين رأس المال و العمالة، فبينما ازداد رأس المال قوة تهمشت العمالة لأنه أصبح بالإمكان الاستغناء عنها و استبدالها بشبكات المراقبة الإلكترونية لعمليات الإنتاج(٤).

و هكذا تجمع المحامون المدافعون عن التبادل الحر في أميركا الشمالية، بينما تجمع المناهضون للسياسات الليبرالية الجديدة و منطق السوق المسؤول عن الفقر و الاستعباد بقواه في أميركا الجنوبية. و تتكشف رمزية انعقاد هاتين القمتين في توقيت واحد هذه السنة، و هو يعكس تصادما بين فلسفتين للحياة و العالم. فمن جهة هناك منتدى اجتماعي، و في المقابل منتدى اقتصادي، منعقدا في القارة نفسها .

و السؤال الذي يطرحه المحللون السياسيون في العالم هل إن بورتو أليغري هي الوجه النقيض لدافوس، أم دافوس هو الوجه النقيض لبورتو أليغري؟ إن المنتدى الاجتماعي العالمي " لبورتو أليغري في طور النمو، ونجح إلى حد الآن في إحراج الحكومات الغربية، و المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، و صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي. و هو يجلب إلى صفوفه بطريقة غير متوقعة عدة ممثلين لمنظمات سياسية و ثقافية كلاسيكية. فمن فرنسا ذهب إلى بورتو أليغري ستة وزراء من حكومة جوسبان السابقة، ومستشاران واحد عن قصر ماتينيون و الثاني عن قصر اليزيه، إضافة إلى ثلاثة مرشحين للانتخابات الرئاسية ربيع ٢٠٠٢، أبرزهم جان بييار شوفنمان عن حركة المواطنين .

غير أن هذا النجاح الذي حققه المنتدى الاجتماعي العالمي يمكن أن يتعرض للانتكاسة، إذا كانت البدائل المقترحة بشأن " عولمة أخرى"،

ونبذ "اقتصاد منفصل عن الشأن الاجتماعي"، و الدعوة إلى "اقتصاد تكافلي" في عالم لا تتوقف فيه الفروقات عن التضخم، ليست قوية كفاية، فضلا عن واقعية المقترحات. هناك ستة و عشرون موضوعا طرحت للنقاش في بورتو أليغري، و هي مواضيع تنتقد العولمة الليبرالية الجديدة. و في ختام هذا المنتدى الاجتماعي العالمي، عمل المنظمون على حوصلة النتائج عبر نشر كراس مقترحات، من أجل رسم حدود نموذج مضاد لليبرالية المتوحشة. و تتمثل هذه المقترحات في التالي :

١- سن ضريبية على حركة تدفق رؤوس الأموال، من أجل محاربة المضاربة، و تحديد موارد جديدة لمصلحة البلدان النامية

٢- إلغاء الفراديس الضريبية .

٣- إلغاء ديون البلدان النامية

٤- تعريف نظام جديد لحكم العالم عبر إعادة التوازن لتقل المؤسسات. فالمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية لا يجوز أن تتفوق على منظمات دولية أخرى، مثل منظمة العمل الدولية، و المنظمة العالمية للصحة .

٥- إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي من خلال إعطاء الأفضلية لمبدأ تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي. فالزراعة يجب أن لا تكون موضوعا للمفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية فلكل بلد الحق في أن يحدد استراتيجيته للإنتاج الزراعي، و هو ليس مجبرا على فتح سوقه إذا أراد حماية مزارعيه و فلاحيه من المنافسة .

٦- إصلاح الديمقراطية عبر تعزيز المشاركة للمواطنين .

إن نجاح حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة يكمن في هدفها الأول: ألا و هو المعارضة، و التظاهر ضد الطابع الصنمي لعالم السلعة الذي قاد إلى ازدهار الاتجاهات الوضعية، و البراغماتية، و برزت مظاهر اللاعقلانية في الفكر و السياسة، ممثلة بالمذهب العرقي، و النازية و الفاشية و العدوانية الأميركية، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

ليس من شك في أن طموح " المنتدى الاجتماعي العالمي " راديكالي، لأن رهانه هو الاقتراح و ليس المعارضة، و محاولة إبراز مسألة صنمية العالم كسلعة، و ما قادت إليه " العقلانية الاقتصادية " التي فكت ارتباطها بالعقلانية

عموماً، من اتجاهات لا عقلانية في الفكر و السياسة، لكي تؤكد بأن الديمقراطية المشاركة مفهومة على أنها مجتمع الساحة (الأغوار) ضد مجتمع القصر، غير ممكنة في ظل العولمة الرأسمالية المتوحشة المنفلتة من عقالها. فالمشروع الديمقراطي الذي تحمله حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة، بما هو مشروع شعبي و إنساني ، هو بالأحرى مشروع مضاد للإمبريالية. و يمثل " المنتدى الاجتماعي العالمي " لحظة تاريخية مهمة، بوصفه إطاراً قادراً على تجميع النزعة الإنسانية مع القدرة النضالية لأن هدف هذه الحركة المناهضة للعولمة، هو بناء معارضة متصادمة مع الليبرالية المتوحشة ، و تطوير بديل ممكن في إطار العولمة. إنها لحظة أساسية في إطار بناء إمبراطورية مضادة. غير أن الطريقة النضالية مستحدثة : فلا توجد قيادة مركزية، و المبادرة متروكة لكل مجموعة تمارس على الأرض ما تراه مناسباً لها. بيد أن الرباط المستحدث، هو شبكة الانترنت التي تلعب دوراً رئيساً في التنسيق بين مختلف المجموعات البشرية، و في حوض الصراع الإيديولوجي. فحركة مناهضة العولمة ترفض أن تتحول إلى تنظيم أممي على غرار الأمميات الإشتراكية والشيوعية التي تشكلت في القرنين التاسع عشر و العشرين، و هي تريد المحافظة على شكلها التنظيمي غير الهرمي .

و تسعى حركة مناهضة العولمة إلى أن تكون مدرسة مدنية دولية قبل كل شيء، موجهة لمساعدة الرأي العام العالمي لتكوين وعي بمخاطر العولمة، خصوصاً عند الشباب : و هذا العمل يجب أن يستمر، و لكن من دون قيادة محددة ، و في إطار فن الممكن. إضافة إلى هذه العفوية في التنظيم و العمل، لا تريد حركة مناهضة العولمة أن تكون معادية للحكومة الأميركية، لسبب معين، و هو أن الحكومة الأميركية ليست الحكومة المعادية الوحيدة في العالم الرأسمالي. فهذه الحكومة العدوانية إضافة إلى طابعها الخاص، تستمد قوتها وجبروتها أيضاً من مساعدة الطبقات الفائزة للرأسمالية العالمية في المجتمعات الغربية و غير الغربية، التي تقدم لها دعماً غير محدود.

إن حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة تسعى إلى تجاوز النزعة العالمثالية التي سادت إبان الحرب الباردة، لأنها وهم خبيث. فالعالمثالية لم تقاوم الرأسمالية لأنها لم تعتبر وحدتها على مستوى عالمي. و يطرح كبار المنظرين للمنتدى الاجتماعي العالمي، أنه إذا أراد هذا الأخير بناء منظمة عالمية للعمال فيجب أن تجسد القطيعة مع مفهوم الصراع بين الشمال والجنوب،

ولأنه لا يوجد اختلاف جغرافي بين الدول - الأمم، و مع مفهوم الدول - الأمم لأنه في ظل العولمة الرأسمالية المتوحشة عجزت الدول - الأمم عن مراقبة حركات الرأسمال و الصراعات في إطار فضائها الخاص. فخلال ثلاثة أو أربعة قرون شككت الدول- الأمم فضاء رائعا لتطور الرأسمالية وتنظيم المجتمع. و إذا كان مفهوم الدولة - الأمة تجاوزته العولمة، فلأن الأميركيين عجزوا عن المحافظة عليه .

ومع ذلك فإن حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة لازالت مؤمنة بأن " عالما آخر ممكن "بناؤه. .



الهوامش:

- ١- هانس - بيتر مارتين و هارالد شومان - فتح العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية - ترجمة د. عدنان عباس علي - مراجعة و تقديم د. رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٨ - أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ - الكويت (ص ٣٤).
- ٢- صالح بشير - مناهضة مناهضي العولمة أفدح نقائص الديمقراطية - ملحق تيارات - صحيفة الحياة، ٢٤ حزيران ٢٠٠١ .
- ٣- خالد عبدالعظيم - منتدى بورتو البجري : إعادة طرح لحوار الشمال و الجنوب - مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٤ - أبريل / نيسان ٢٠٠١ - القاهرة. (ص ١٧٣).
- ٤- المرجع السابق (ص ١٧٢) .



الفصل الثالث

عودة الصراع بين الشمال و الجنوب في ظل العولمة المالية و العسكرية

لقد أصبحت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين شمال العالم الذي يضم كل بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD), و جنوب العالم الذي يضم كل البلدان غير المنتمية إلى منظمة (OECD), قضية أساسية من قضايا الصراع حول الاسقاطات المدمرة للعولمة الرأسمالية الجديدة. و فيما تمتاز اقتصادات الشمال بقدرة تنافسية عالمية في انتاج السلع المصنعة , فان اقتصادات الجنوب لازالت خاضعة لذات التقسيم الراسمالي للعمل , اذ أضحت محطة لتحويل نشاط الصناعات التحويلية القادمة من الشمال, بسبب تأثيرات الميول الرئيسية للعولمة , خاصة مستويات تكامل التجارة الكونية, مقابل تأثيرات التطورات التكنولوجية على العمالة و مستويات الاجور في الشمال. فالتجارة هنا تجري بين الشمال , الذي يمتاز بقابلية كبيرة من رأس المال المدفوع, و بين الجنوب, الذي يمتلك قابلية كبيرة من العمل غير الماهر مقرونا بمستويات متدنية من الاجور, و مستويات متدنية من قابلية رأس المال, وأن النموذج الطبيعي في ظل هذه الظروف هو أن يتخصص الشمال في منتجات متطورة تكنولوجيا و ذات قيمة مضافة عالية و ذات مهارة عالية الكثافة, أما الجنوب فيتخصص في منتجات متواضعة تكنولوجيا جيا, و ذات قيمة مضافة واطئة و ذات مهارة متدنية الكثافة. و عندئذ يجري تبادل هذه المنتجات بين المنطقتين. و هكذا فان هجرة السلع المصنعة من الشمال إلى الجنوب تعبر, ببساطة, عن الفعل الاعتيادي لنظام السوق العالمي. و أن نموه يكون متوقعا

بموازاة تسارع عملية تكامل "العولمة" اعتمادا على توسيع أسواق العالم (١).
رغم ان كبار الاقتصاديين والصناعيين في كل أرجاء المعمورة كانوا يشيدون بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية، معتبرين إياها قدوة ودليلاً حياً على جدارة العولمة الرأسمالية الجديدة لكسر طوق الفقر والتخلف، إلا أن دليل الدراسات الاقتصادية التي أجراها العالمان الاقتصاديان كروجمان (Krugman ١٩٩٤ ب) و يونج (Young ١٩٩٤ أ، ١٩٩٤ ب) يبين أن النمو الاقتصادي السريع عند النور الآسيوية كان يركز إلى مستويات استثنائية عالية من مدخلات عوامل الإنتاج، و لم تكن ثمة معجزة، بل مجرد معدلات عالية جدا من الإستثمارات ، و زيادات مرة و إلى الأبد، في نوعية و كمية قوة العمل الصناعية. و سادت عدة أفكار لا تقل خرافة و اشكالية عما أطلقه المتفائلون والمتشائمون بشأن الازمة الآسيوية ، اذ تقول ان الازمة الآسيوية ناجمة عن عدم قيام البلدان الآسيوية ببلرلة قطاعات المال بدرجة كافية، و باخفاقها في تحويل بنوكها المحلية إلى مؤسسات تعمل على الطراز الغربي بدرجة عالية من الشفافية. و هناك تفسير خرافي ثان للازمة الآسيوية يقول بانها ناجمة عن السحب الفجائي للارصدة قصيرة الاجل من جانب المستثمرين الغربيين، والبيع المبكر و اسع النطاق في البورصات الاجنبية و اسواق الاسهم من جانب المضاربيين.

و يعزو هذان العالمان الاقتصاديان الازمة الآسيوية إلى أنه ابتداء من منتصف عقد التسعينات أخذت نمور آسيوية عدة تراكم مستويات كبيرة من الدين الخارجي في شكل قروض قصيرة الأجل للمصارف الخاصة، ولإستثمارات الأسهم و السندات المالية بدرجة أقل، و هكذا تلقت أندونيسيا ثالث أكبر حصة من تدفقات رأس المال الخاص (٩، ١٧ مليار دولار) و تلقت ماليزيا رابع أكبر حصة (١٦ مليار دولار) و تايلاند سادس أكبر حصة (٣، ١٣ مليار دولار في العام ١٩٩٦. و أدى تدفق الأرصدة إلى هذه البلدان ابتداء من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٦ إلى تعميق العجز في الحساب الجاري، وتمتد بإقراض واسع من جانب المصارف التجارية الأجنبية إذ زاد تدفق قروض المصارف إلى المنطقة من ٢٤ مليار دولار العام ١٩٩٤ إلى ٥٦ مليار العام ١٩٩٦. و انقلب التيار في العام ١٩٩٧ إلى صافي خروج الأرصدة من المنطقة بمقدار ٣، ٢١ مليار دولار. و هكذا كانت النمور تقترض حتى العام ١٩٩٧ على حساب أداء اقتصادي يتدهور (٢) .

وهكذا، فإن تدفق الإستثمارات الأجنبية يهدد الإقتصاد الوهمي في العقارات و قيم أصول الأسهم، كما أن نمو الافتراض الخارجي و الإخفاق في فرض الضوابط الفعالة جاء في أعقاب الليبرالية المزوجة في النظام المالي المحلي و الضوابط الخارجية على رأس المال و الحساب الجاري. و بدأ أنه لم تكن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعزز الانتاج المحلي الفعلي، أو تقوم بتطوير الصناعة التحويلية، بل تسهم في نفخ فقاعة أسعار الأصول. زد على ذلك، أن نسبة معتبرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت استثمارات لأغراض الاستيلاء و الدمج، مما جعل هذا الاستثمار تدفقات قصيرة الأجل أكثر منها إضافة إلى أصول رأس المال. و المشكلة أن مثل هذه الديون الخاصة الكبيرة من شأنها أن تقوض سعر صرف العملة ، إذا ما سحب المقترضون مقداراً كبيراً من الأرصدة قصيرة الأجل(٣).

و جاءت أحداث ١١ أيلول الماضي وما ترتب عليها من تداعيات عالمية، تقودحتما إلى تغيير المشهد الاقتصادي و السياسي العالمي، بنفس قوة الحدث الذي نجم عن انهيار الشيوعية. لقد غيرت ١١ أيلول كل شيء. و سقط الإقتصاد من الأعلى: وها هو الدين يحسب له ألف حساب. فالرأسمالية كانت لها مراحلها "التوسعية" التي دعمت التطور القائم على الفتوحات الاستعمارية لالاسواق. و بدأ للجميع، أنها دخلت بفضل التكنولو جيات الجديدة، في مرحلة جديدة من التوسع "المكثف" التي اعتقدت في غضون أنها ليست بحاجة الى منافس بما أنها تجد عندها القوى لنموها. و ساد اعتقاد بأن الإقتصاد الرأسمالي المعولم سوف يفتح للشمال مرحلة جديدة من الرخاء الدائم و المتمركز في الغرب. غير أن القطيعة حصلت أول مرة في الازمة الآسيوية لعام ١٩٩٧، ثم عام ١٩٩٩، وأخيراً في عام ٢٠٠١، إذ أصبحت التدفقات المالية من الشمال الى الجنوب ضعيفة جداً أكثر من الاتجاه المعاكس.

وإذا كان خطر الكساد العام للإقتصاد العالمي أصبح قوياً أكثر من أي وقت سبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات و الأسواق النقدية العالمية، يقود إلى عودة التناقضات بين الشمال و الجنوب (أي بين الأغنياء و الفقراء)، و بين الشرق و الغرب (أي بين المؤيدين لأميركا و المعادين لها) .

إن الانهيار العنيف للعملات الآسيوية، و للروبل، و العملة البرازيلية، و التخلف عن الدفع بالنسبة لبعض النور الآسيوية، و لروسيا التي تعتمد في

الحصول على مصادرها من العملة الصعبة على بيع المواد الأولية، التي تشهد بدورها انخفاضاً ملحوظاً في الأسواق العالمية، هي بدون شك أحداث تلقى بظلال من الشك على ديناميكية النمو الاقتصادي العالمي خلال الخمس عشرة سنة القادمة. وكانت هذه الديناميكية قد ساعدها تشكل السوق العالمية للإدخار بشكل خاص - حيث أن الطبقة الاجتماعية المتوسطة في العالم الرأسمالي الغربي، زودت بما لديها من مدخرات، مؤسسات التأمين والمصارف، وصناديق الاستثمار بالمادة الأساسية الضرورية للهجوم على النقابات ودولة الرعاية - عولمة سوق المال العابرة للحدود. وساعد هذا النظام المالي المعولم على ولادة ما أصبح الاقتصاديون يطلقون عليه بشكل عرضي اسم الأسواق الناشئة (markets emerging) في إشارة واضحة إلى البلدان الجديدة الآخذة في النمو في جنوب المعمورة ..

وقد حققت بلدان الجنوب هذه، خاصة في جنوب شرق آسيا نمواً اقتصادياً مطرداً خلال العقود الماضية تمت تسميته بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية، نظراً لمضاهاته النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية، وحصل هذا النمو في فترة زمنية قصيرة بالقياس إلى الفترة الزمنية التي استغرقها في الدول الصناعية المتطورة. وكانت الانطلاقة القوية لهذه الأسواق الناشئة الموزعة في القارات الخمس، التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة، وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال، قد جعلت القضايا التي شغلت ساحات الفكر و السياسة الدولية طيلة مرحلة الحرب الباردة، مثل صراع الشمال والجنوب، والصراع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، والعالم الثالث، والتحرر والتقدم، قضايا متقدمة في زمن العولمة. ولكنها في الوقت عينه أسهمت في سيرورة الإقصاء لبلدان عالم الجنوب التي لم تكن جزءاً من عائلة هذه البلدان الفتية الصاعدة على درب الرأسمالية. . .

وبذلك فتحت أبوابها على مصاريعها للنظام المالي الدولي (قروض بنكية، استثمارات مباشرة تقوم بها مؤسسات متعددة الجنسية، تسهيلات ضريبية، واستقبال رؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة). ولعب سوق المال الدولي دوراً مركزياً التخصيص خلال المرحلة الماضية، حيث عمل إدخار البلدان الغنية في أوروبا واليابان بشكل خاص على تمويل مشاريع تنموية في بلدان فقيرة وفتية، أي هذه الأسواق الناشئة. .

ومع اندلاع الأزمات الآسيوية والروسية و البرازيلية ،و أخيراً الأرجنتينية

تعطلت آلة توجيه الإدخار العالمي. وقد تخلت بعض الأسواق الناشئة عن الدفع، واضطرت إلى عدم المجازفة من جانب "سماسرة المال الحاذقين"، الذين خسروا الكثير من أموالهم، بعد أن حققوا أرباحا دسمة، لأنهم باتوا يعتبرون اليوم الأسواق الناشئة بمنزلة أفخاخ حقيقية. و في بداية العام ١٩٩٧، كانت رؤوس الأموال المتدفقة نحو بلدان جنوب شرق آسيا تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار في السنة، بعد أن خصصت الجزء الأعظم من المؤسسات الصناعية، وألغت كل العوائق من طريق المستثمرين الأجانب، ألغت الضرائب الجمركية على الواردات، وفتحت أبوابها على مصاريعها للنظام العالمي المالي .

غير أنه مع بداية العام ١٩٩٨، انهيار الازدهار المبني على المديونية وصرار تخفيض قيمة العملات المحلية أمراً لا مناص منه، ودرء لانتهيار مالي على المستوى العالمي، عمل المستثمرون الأجانب بسبب ما سينكبونه من خسائر على إخراج رؤوس أموالهم بنفس المعدل. لان القروض قصيرة الأجل مثيرة للمصاعب بوجه خاص، فهي خلافا للاستثمار الأجنبي المباشر لا تجلب معها خبرة او تكنولوجيا أجنبية. أما المستثمرون المباشرون فليس لديهم ما يخشونه من الضوابط المفروضة على العملة الصعبة و حركة راس المال، شريطة ضمان حقوق الملكية و توافر وضع تجاري سليم. فالهدف الرئيسي للمستثمرين المباشرين هو الإفادة من الأجور المتدنية في بلدان مثل اندونيسيا، أو الإفادة من مزايا الموقع، كما هي حال سنغافورة. و يبدو أن البلدان التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، تأثرت بدرجة أخف. و قد كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القروض قصيرة الأجل في ماليزيا أعلى مما في تايلاند، لذا فان ماليزيا لم تضطر إلى التماس العون من صندوق النقد الدولي برغم الانخفاض الحاد في عملتها و الاضطراب الكبير في أسواق الأسهم. أما سنغافورة فهي في الأساس متلق لهذه الاستثمارات، و قد كانت أكبر متلق من بعد الصين خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢. و بفضل تدني مستوى مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل استطاعت سنغافورة أن تواجه ضغوط المضاربة في العام ١٩٩٧ بأن تدع الدولار السنغافوري يهبط إزاء الدولار الأمريكي. و كان توافرها على احتياطات كبيرة من العملة الصعبة يعني قدرتها على تحمل الأسواق حتى النهاية، وتقبل بحصول بعض الضعف في النشاط الاقتصادي الناجم عن ارتفاع معدل الفائدة. و هكذا فان البلدان التي حرصت على ضبط الإقراض قصير الأجل لم تكن عزلاء بلا استراتيجيات قومية لصد هجمات

المضاربة(٤) . .

ولا ريب في أن هذا دليل قاطع على أن سعي بلدان عالم الجنوب المفتقرة لرؤوس المال، إلى التكامل الاقتصادي في نطاق العولمة الرأسمالية المتوحشة مع بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، عن طريق تصدير رؤوس الأموال وإنشاء مناطق تجارية حرة لن يكون في المحصلة النهائية في مصلحتها، بل إن الإسقاطات المدمرة للإنهيارات المالية التي شهدتها بلدان جنوب شرق آسيا، وروسيا، والمكسيك، والبرازيل، وأخيرا الأرجنتين، تؤكد على نهاية الأسواق الناشئة. و لأنه أصبح من الصعب على رؤوس الأموال الدخول إلى بلدان عالم الجنوب، من دون أن تدفع هذه البلدان "مكافأة المخاطرة". .

والحال هذه، في ظل العولمة الاقتصادية، التي تحقق حصة متزايدة من مجموع الرفاهية المتزايدة في البلدان الغنية في الشمال، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في بلدان الجنوب، في مجال الإقتصاد من الدولة إلى المؤسسات الدولية، التي تدير النظام الاقتصادي العالمي : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية (WTO) . وقد أصبحت هذه المنظمات تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية، التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الأمريكية، وخاصة في مجال فرض إعادة جدولة مديونيات بلدان عالم الجنوب، والالتزام بالسقوف الجديدة المفروضة على أشكال وأنماط التسلح (أسلحة الدمار الشامل)، وامتلاك القدرات التكنولوجية، ومنع تسرب التكنولوجيات لبلدان العالم الثالث، أو تجميد الأرصدة النقدية والمالية في الخارج كما حدث لإيران بعد الثورة، أو عدم منح قروض جديدة كما حدث للعديد من البلدان الفقيرة. وهذه السياسات الأمريكية بامتياز تؤكد على العبور الأمريكي من العولمة الاقتصادية إلى العولمة العسكرية، وهو ما قاد الآن إلى ظهور المعارضة القديمة الجديدة بين الغرب وباقي العالم، خصوصا في الوطن العربي والإسلامي. وهي معارضة اعتقد الكثيرون أنها اختفت. .

إن البلدان الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على إيصال بلدان الجنوب إلى نقطة"الاختناق الاقتصادي"، وبالتالي الإستسلام الكامل لكل متطلبات نظام الهيمنة الأمريكية الجديدة، ومنع قيام أي كتل يتشكل في أوروبا أو آسيا يقاوم أمركة العالم، أو الثقافة الإستهلاكية الأمريكية التي قوامها تفكيك التعبئة السياسية للمواطنين في بلدان عالم الجنوب ومنها روسيا والصين،

وتحويلهم إلى "حيوانات استهلاكية" يتم تدجينها في سبيل إعادة تشكيل عقولهم ووجدانهم بما يتلائم مع المفاهيم والممارسات، التي تدعم زخارف ثقافة العولمة الاقتصادية، ثم الوصول إلى فرض العولمة العسكرية الأميركية، التي تستعرض أعلى تقنياتها وجبروتها، وبربريتها فوق سماء العراق، و أفغانستان. إنها الثقافة التي تدعم القوي الأميركي وحده وتضاعف من جبروت أدواته في التدمير الشامل. .

وتدرك واشنطن الآن نزعة العداء للغرب المتنامية في بلدان عالم الجنوب، والعداء للولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص، التي تم خلقها بسبب تداعيات العولمة الاقتصادية في شرق آسيا و روسيا والبرازيل و الأرجنتين- هذه البلدان التي جرفتها العاصفة المالية، وأصبحت تشعر بأنها ضحية لمؤامرة أمريكية أولاً. وبسبب الهمجية العسكرية الأميركية التي استخدمت في العدوان ضد العراق، و أخيراً في أفغانستان، ثانياً. و اقترنت نزعة الانتسي أمريكانية المركبة بمناهضة الليبرالية المستبدة، و "الإهانة العربية" بالتخلف. و قد ندد المناهضون للعولمة خلال السنوات القليلة الماضية بتنامي الفوضى العالمية، وعدم المساواة، الناجمة عن الإقتصاد المعولم، الذي يخدم مصلحة الغرب وحده. و تبنى الإرهاب هذا الخطاب و جعله مأساوياً. و إن كان الإرهاب لم ينشأ من الفقر وحده، لكن القضاء عليه يمر عبر القضاء على الفقر و التخلف. .

إن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت تمثل وتجسد الاستعمار الجديد، الذي يعمل على فرض أمركة العالم، وتكييف النظام الدولي لمطالبات العولمة المالية، التي راحت تفرخ استخدام القوة العسكرية المباشرة، كأحد أدوات السياسة الخارجية الأميركية من دون تفويض من مجلس الأمن، وهي في الوقت عينه (أي أميركا) تسهم في خلق شروط العودة إلى الأشكال الكلاسيكية من الوطنية والقومية في مواجهة الاستعمار الجديد، أي العودة بشكل صريح إلى شرق من نمط جديد. فالحرب الأميركية الأخيرة ضد العراق، و حالياً ضد أفغانستان وبقية العالم غير الغربي، أسهمت في إعادة بناء عالم مقسم من قبيل جدارين مالي و إيديولوجي، يعمق الفوارق واللامساواة بين الشعوب، و يخلق بؤر التوتر بين الأمم، ويفجر من جديد الصراعات بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، مع بداية هذا القرن. .

و هناك من يطرح في الغرب أنه يجب "السيطرة" على العولمة، وأن هذه الأخيرة "يجب ان تكون في خدمة مصلحة الناس". و هذا السيناريو يقتضي أن

تعترف الدول العربية بفشلها الاقتصادي، وأن تباشر بإنجاز ثورة ديمقراطية وبدون شك غير دينية. و بالمقابل يجب على الولايات المتحدة أن تجسد القطيعة مع السياسة أحادية الجانب، و تكف عن أن تعتبر نفسها النموذج الوحيد للرأسمالية. فهل يدفع خوض الصراع ضد الإرهاب هذا الطرف أو ذلك في هذا الاتجاه؟ ليس بالضرورة، لان مرحلة ما بعد 11 أيلول اتسمت بسيطرة الدولة البوليسية الاميركية على الحياة السياسية الدولية بحجة مكافحة الإرهاب..

و قد تجسدت سيادة النزعة البوليسية في الغرب عامة و الولايات المتحدة بشكل خاص بمراقبة تدفق رؤوس الأموال التي تزيد في ارتفاع أسعار المعاملات المالية والحماية المحدثة للأمن، وهذا يقود الى تقييد الحريات وتضييق دخول الافراد و الخيرات. و اذا كان البحث عن الامن يمر قبل البحث عن الربح، فان التجارة العالمية سوف تستقطب على محور شمال-شمال، وعلى سيادة الفقر في الجنوب المهمش، و بذلك سوف يستمر الإرهاب في الظهور، و يتحمل العالم الغربي مسؤولية تاريخية في ذلك.

ومنذ أن أنجز الغرب الثورة الديمقراطية البرجوازية قبل ثلاثة قرون، كان السباق لصياغة التاريخ الكوني الدنيوي (غير الديني)، بوصفه الشكل الوحيد الذي يحث على تحقيق المساواة بين كل الناس. غير أنه طيلة تاريخه الكولونيالي و مغامراته للهيمنة انفق يقلص مدى هذا الكوني لتستفيد منه فئة خاصة من البشر. و لما كان هذا الكوني العلماني غربيا بامتياز، فان الوطن العربي و الاسلامي غير العلماني اعتبر هذا الكوني حصان طروادة للغرب من أجل استمراره في الهيمنة، لهذا التجأ الى موروثه الكوني المنافس للكوني الغربي، بوصفه نوعا من العزاء للفقراء و لكل الذين يعتبرون انفسهم مضطهدين من هذه المرحلة التاريخية الحالية من العولمة الرأسمالية المتوحشة.

فالكوني الغربي يقدم نفسه على أنه النموذج الوحيد في مجال التنمية الاقتصادية، و نمط التفكير، و هو بطبيعته نموذج هيمنة، رغم أن تجربة الخمسين سنة الماضية أثبتت أن النموذج الغربي في التنمية ليس قابلا للاستنساخ في كل مناطق العالم. و من وجهة نظر هذا الكوني، أن تكون انسانيا حقا، أي أن تكون متطورا فعليا، يعني أن تكون مشابهة للغربي. و لكن الغرب وقع في فخ هيمنته الخاصة، لأنه يقول: " و حده نموذجي هو الصالح للتطور"، و اذا أصبحتم مثلي، فسوف تتطورون". غير أنه في الوقت عينه، و بشكل عام، يرفض هذا الغرب أن يكون مثله. فالشعوب و الأمم الأخرى غير الغربية

ليس لديها التاريخ نفسه و لا الوسائل نفسها و لا الإمكانيات التي يمتلكها الغرب، فضلا عن أن هذا الأخير يرفض للأخرين أن يكون لديهم نفس الامكانيات. و في مجال التنمية الاقتصادية يطبق الغرب المعايير المزدوجة: فالقواعد التي تفرضها بلدان الشمال على بلدان الجنوب، ليست هي نفسها التي تفرضها بلدان الشمال في التعامل فيما بينها. و من هنا ينجم عدم مساواة اساسية.

جراء عدم التكافؤ هذا، تحول الصراع بين الشرق و الغرب الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة الى صراع بين الشمال و الجنوب..

هذا الصراع بين الشمال و الجنوب، و بين الغرب و الآخرين، هو صراع مستمر يتمظهر على جميع الصعد الاقتصادية ، و الإجتماعية، و التاريخية، و الاستراتيجية، و الثقافية. و في ظل الاسقاطات المدمرة لصدام الشمال و الجنوب، و تعمق هوة عدم التكافؤ في مستوى التطور، و ازدياد تنامي الشعور بالظلم و الغبن، فإن الشعوب المضطهدة في عالم الجنوب يمكن أن تسمع خطاب الأصوليين، الحامل للحقائق النهائية. و من أجل فهم ما يجري اليوم في عالمنا المعاصر، من المهم التركيز في التفكير على مسألة عدم التكافؤ في التطور، و مسألة الإفقار المطلق المنتشر في عالم الجنوب .

الوعد الكاذب بالرفاهية من خلال التجارة الحرة.

ان تبني الليبرالية المتوحشة كعقيدة تجارية و إقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، هو الذي جعل الادارات المتعاقبة على السلطة في واشنطن تنتهج سياسات تهدف إلى التحكم في العالم من خلال إمتلاك القوة العسكرية الضاربة ، و الهيمنة التجارية على أسواقه ، حيث أن الغاية الأولى و الوحيدة لهذه الليبرالية هي إنفتاح الأسواق أمام البضائع الأمريكية دون أية حواجز دفاعية لحماية المواطنين المحليين. فالتبادل الحر للسلع عبر الحدود الدولية يؤدي ، حسب ما يقوله دعاة التجارة الحرة حتى هذا اليوم، إلى زيادة الرفاهية لدى كل الامم المشاركة. و لتبرير هذا الإدعاء يستشهد الجميع، سواء كانوا أساتذة جامعيين أو سياسيين، دائما و أبداً بنظرية "التكاليف النسبية" التي صاغها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر. و كان ريكاردو قد حاول آنذاك أن يوضح أن التجارة الدولية ستحقق الخير لتلك البلدان أيضا، التي هي أدنى انتاجية مقارنة بشركائها في التجارة.(٥) . . .

وفي هذا السياق تتعاقب قمم العولمة الرأسمالية و تتشابه من سيئات إلى واشنطن، ومن براغ إلى كيبك. وقد صاحب قمة كيبك التي عقدت في الأسبوع

الايخبر من شهر نيسان/ابريل ٢٠٠١ , وجمعت أربعة وثلاثين رئيس دولة من
الأميركيتين قدراً ملموساً من الجدل والسخط الشعبي ضد الفكرة الرئيسية للقيمة
القاضية بتشكيل السوق القارية الكبرى Free Trade Area of the
America
للسنة ٢٠٠٥، التي تضم ٨٠٠ مليون مواطن، وبناتج داخلي خام يقدر بنحو
١١٠٠٠ مليار دولار، إذ يرى هؤلاء المتظاهرون في هذا التكتل أنه يخدم
مصلحة الأغنياء ويستغل الفقراء. .

وتعتبر فكرة إنشاء السوق القارية الكبرى للأميركيتين فكرة قديمة -
جديدة، إذ تبنها الرئيس بوش الأب عام ١٩٩٠، وواصل الرئيس السابق بيل
كلينتون السير في الطريق عينه عندما أقرت في عهده أي في عام ١٩٩٤
اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية وهو ما أصطلح على تسميته بالنافتا
NAFTA. و يعود تاريخ التعاون بين الامريكيتين إلى قيام الاتحاد الدولي
للجمهوريات الأمريكية عام ١٨٩٠ ثم تحول هذا الاتحاد إلى الاتحاد الأمريكي
عام ١٩١٠، و في عام ١٩٤٨ أصبحت منظمة الدول الأمريكية القائمة حالياً
التي وقع على وثقتها ٣٥ دولة أمريكية. و قد سعى رؤساء الدول الاعضاء في
المنظمة إلى اقامة اشكال من التعاون الاقليمي داخل الامريكيتين، فكان الحصاد
خمس مناطق لتحرير التجارة في القارتين:

١- اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية (ALENA) دخلت
الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ بعضوية ثلاث دول : الولايات المتحدة
الأمريكية، كندا ، و المكسيك، و يبلغ اجمالي عدد السكان ٤٠٦ ملايين
نسمة.

٢- تجمع دول الكاريبي (AEC) أنشأ عام ١٩٩٤ و ظل يحتوي حتى عام
٢٠٠٠ على ٢٥ دولة.

٣- جماعة دول الكاريبي (Caricom) : أنشئت عام ١٩٧٣ بعضوية ١٢
دولة مع استبعاد كوبا و يبلغ اجمالي عدد السكان ٧ ملايين نسمة.

٤- جماعة دول الجنوب (Communaute Andine): أنشئت عام
١٩٦٩ بعضوية كل من بوليفيا، كولومبيا، الاكوادور، فنزويلا، و بيرو
, و يبلغ اجمالي عدد السكان بها ١١٠ ملايين نسمة.

٥- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCCA) : أنشئت عام ١٩٦٠
بعضوية كل من كوستريكا , جواتيمالا، هندوراس، نيكارغوا، و

السلفادور، و يبلغ اجمالي عدد السكان ٣٣ مليون نسمة.

٦- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR): أنشئت عام

١٩٩٢ بعضوية كل من الأرجنتين , البرازيل , باراجواي،

وأوراجواي، و يبلغ اجمالي عدد السكان ٢١٦ مليون نسمة.

وها هي الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن تدفع باتجاه خلق كيان أو كتل تجاري قاري، يتيح لواشنطن توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستثماراتها شمال وجنوب القارة .

و يعد الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين تجسيدا لحلم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في إقامة منطقة تجارة حرة تعزز النفوذ و الوجود الأمريكي في أمريكا الجنوبية خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة و بروز كتل و منظمات اقتصادية اقليمية مثل :الاتحاد الاوروبي، و الاسيان، و اليبك، و زيادة التوجه نحو التعاون القاري بين القارات و من أمثله:الحوار الاوروبي - الاسيوي، و الاروبي الافريقي. هذا بالاضافة إلى أن هذه المنطقة تعد إحدى المحطات الهامة في طريق الرئيس الحالي جورج بوش الابن لضمان سيادة و هيمنة الولايات المتحدة على السياسة التجارية العالمية في ظل العولمة، حيث أن هناك تصورا لبوش يرى الولايات المتحدة كدولة مرابطة محاطة بالاعداء عسكريين و تجاريين على حد سواء، وأنه لابد من ضرورة اخضاع هؤلاء الاعداء و احدا تلو الاخر لارادة والمصلحة الأمريكية. وتعد أمريكا اللاتينية أول هؤلاء الاعداء ، لذا كانت البداية بهم من خلال اقامة هذه المنطقة للتجارة الحرة.

و مع أن هناك توافقا داخل الإدارة الأمريكية حول أسس و أدوات التحرك على الساحة الخارجية ، ومن بينها ساحة الأمريكيتين ، إلا أن ثمة اعتراضات أو احتجاجات على المنطق الرسمي الأمريكي الخارجي في التعامل مع الأمريكيتين، حيث يرى بعض الخبراء و المتخصصين الأمريكيين أن اقامة مناطق التجارة الحرة سلاح ذو حدين ، لان تقلب الحواجز أمام الاعضاء يرفع بشكل عملي الحاجز امام الخارجيين. و يجادل الخبير الاقتصادي في التجارة جاجديس بهاجواني، الذي قارن السباق العالمي الحالي نحو عقد صفقات و مناطق تجارة حرة "تميزية"بحروب التعريفات الجمركية التي تسببت في كارثة الازمة الاقتصادية الدولية في مطلع الثلاثينات ، بأن نظاما عالميا هو وحده القادر على أن يكون حرا بحق و لايشكل تهديدا لكل دولة. و يذهب فريد

برجستين من معهد الإقتصاد الدولي إلى أبعد من ذلك، محذرا من أن تركيز واشنطن على الأمريكيتين سيحرك الصراع التجاري على جبهتين هما أوروبا وآسيا مما يوثق عرى التحالف بينهما للوقوف في وجه السياسة الأمريكية. وتتردد أصداء هذه التحذيرات في كتاب سيصدر قريبا تحت عنوان "حماقات أمريكا التجارية" (Americas Trade Follies) لعالم السياسة الأمريكي برنارد جوردون. و يجادل جوردون بان الولايات المتحدة ، التي انقادت وراء اسطورة روابطها الخاصة مع الدول الأمريكية الاخرى تجازف باستفزاز أوروبا و آسيا من أجل أسواق لا تينية،" تمثل فتاتا صغيرا على مائدة العشاء العالمية". و يشبه جوردون " صلابة و تخشب الرأس " الذي تتطوي عليه هذه الاستراتيجية التي تركز على نصف الكرة الارضية بالحماقات العظيمة في التاريخ مثل : خسارة الملك جورج الثالث للمستعمرات الأمريكية(٦).

إن تشكيل السوق القارية الكبرى جزء من كل يتمثل في تعظيم المكاسب الاقتصادية التي تحققها واشنطن من جراء تحرير التجارة، حيث أن حبس القيود في الأسواق الخارجية تسيطر على قطاع الأعمال و متخذ القرار السياسي في البيت الأبيض سواء بسواء. فالشركات الأميركية تعتبر أن الحواجز التجارية، تمثل أكبر عقبة تحول دون رفع قيمة مبيعاتها إلى الخارج. وكلما زادت الصادرات إلى الخارج، ارتفع معدل النمو الاقتصادي، و من ثم فإن العلاقة طردية بين الجانبين. ويتساءل المحللون الاقتصاديون في القارة الأميركية، هل أن مشروع إنشاء السوق القارية الكبرى، في ظل تأثيرات الأزمة النقدية العالمية (كما نلاحظ في البرازيل والأرجنتين) يعني القبول بالنموذج النيوليبرالي الذي يترجم بخلق حلف مقدس مع الدولار، أو بمعنى آخر دلورة أميركا اللاتينية؟.

إن كل المعطيات تشير إلى أن الفضاء الخارجي للولايات المتحدة سوف يتحول في القريب العاجل مشاركا تجاريا أساسيا في الإقتصاد الشمال - الأمريكي قبل أوروبا وآسيا، حتى وإن كانت أميركا اللاتينية لا تزال مصدر مشكلات بالنسبة للأميركيين لا سيما بسبب المخدرات والهجرة .

إن الأسباب التي تدفع بلدان أميركا اللاتينية إلى دلورة اقتصاداتها ليست متماثلة، إلا أنها تركز كلها على هم مشترك واحد، ألا وهو التخلص من عدم الاستقرار، إذ أن شبه القارة اللاتينية قد ارتجفت تحت تأثير الأزمة المكسيكية في العام ١٩٩٤. فلا مرأ في أن الأزمة المكسيكية قد سلطت الضوء على

طبيعة النظام العالمي الجديد في عصر العولمة. فقد أماط المتعاملون مع الازمة- على نحو لا سابق له حتى الان- اللثام عن التغير الجذري الذي طرأ على موازين القوى في العالم اثر سيادة التكامل الاقتصادي العالمي. فكما لو كانوا مسيرين من قبل يد خفية خضع الجميع و أعني حكومة القوة العظمي في العالم, الولايات المتحدة الأمريكية, و صندوق النقد الدولي , الذي كان معروفاً لذلك الحين بجبروته و عظمته , و كذلك كل المصارف المركزية الاوروبية , نعم خضع هؤلاء جميعاً لما أملته عليهم قوة فاقت قوتهم , قوة لم يكن بمقدورهم التعرف على حجم ذخيرتها التدميرية, أعني السوق المالية الدولية (٧). و حملت إلي أمريكا اللاتينية الأزمات الآسيوية والروسية عام ١٩٩٨, موجة المضاربات والاستعداد لمرحلة جديدة من التسويات والركود, والتضخم المطرد. .

لقد اعتمدت بنما الدولار كعملة وطنية منذ عام ١٩٠٤, ولما كان اقتصادها مرتبطاً تاريخياً بالربيع المتأني من عائدات القناة, وحصتها من الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى ٥٠% , فإن قرار الدولار لا يؤثر عليها. واختارت الاكوادور التخلي عن السكر لمصلحة الورقة الخضراء (الدولار) في كانون الثاني ٢٠٠٠, من أجل الخروج من أزمتها السحيقة. أما خيار السلفادور بدولرة اقتصادها, فإنه ناجم عن مسار عام لتعزيز صادراتها إلى السوق الأمريكية التي تصل إلى ٥٥% ولتتقوية مركزها المالي, الأمر الذي يفسر لنا نجاحها المحدود. وسوف تعتمد غواتيمالا طريقاً وسيطاً, حيث أقرت قانوناً في أيار ٢٠٠١, يسمى قانون حرية المفاوضات للعملة, الذي يسمح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية أي بالدولار, وكذلك الأمر بالنسبة لتنفيذ المعاملات المالية. فغواتيمالا التي تصل مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ٥٠% مقابل ٩% فقط مع جارتها الشمالية المكسيك تفسر قرارها بأنه انفتاح لمرحلة انتقالية سوف يمكنها من تحقيق معايير أساسية (الانضباط الضريبي والنظام المالي القوي, والاندماج التجاري الإقليمي, واحتياطات كافية من العملة الصعبة) . .

وإذا كان من المبكر الحديث عن موجة قوية من الدولار, فإن الاقتصادات الملترمة في سيرورة خلق السوق القارية الكبرى, تتسم بنفس السمات : سوق داخلية محدودة, وتأخر في عملية الاندماج الإقليمي, وانفتاح تجاري كبير, وفقر شديد. والحال هذه, فإن دولرة اقتصادات بلدان أميركا الوسطى سوف تزداد حتى عام ٢٠٠٥, من أجل ضمان الاستقرار وجلب الإستثمارات الأجنبية

الضرورة لتمويل النمو الاقتصادي..

إن بلدان أميركا الوسطى التي تدور اقتصادياً في فلك الولايات المتحدة الأميركية، تقدر بأنها ستربح من عملية الشراكة الاقتصادية أكثر مما تخسر، من دون الحديث عن المكسيك التي تعتبر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأميركية إذ تصل صادراتها إلى السوق الأميركية إلى ٧٥,٨ %، فضلاً عن أن صادرات كل من كوستاريكا، وهوندوراس ٧٣,٨ %، ونيكارغوا ٥٣,٩ %، وسلفادور وبنما يسوقان أكثر من ٥٠ % من صادراتهما إلى الولايات المتحدة الأميركية. .

غير أن جنوب هذا الخط الاستوائي التجاري، يوجد خط مرسوم من قبل الاقتصاديين، ويتبع بامانة الخط الاستوائي السماوي - يضعف تأثير الولايات المتحدة الأميركية لمصلحة الاتحاد الأوروبي خاصة، الذي يعتبر الشريك التجاري الأول، خصوصاً لبلدان سوق الماركوسور (MERCOSUR) التي تضم البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراغواي. وكان تشكيل هذه السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR) بمنزلة الإجراء الوقائي الأول والبسيط في الطرف الجنوبي من القارة الأميركية، في وقت كانت الولايات المتحدة الأميركية تفكر في أن تضم انتقائياً بعض البلدان من نصف القارة الجنوبية إلى اتفاق التبادل الحر في أميركا الشمالية، وذلك بدءاً بتشيلي. لكن الأزمة المكسيكية غيرت المعطيات فأتاحت لسوق الجنوب المشتركة كسب الوقت لتعزيز تماسكها. فنسبة صادرات دول أميركا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأميركية هي على النحو التالي : فنزويلا ٥١,٢ %، كولومبيا ٣٩,٢ %، البيرو ٣٠,٧ %، البرازيل ١٩,٥ %، بوليفيا ١٩,٤ %، تشيلي ١٨ %، الأرجنتين ١٢ %، باراغواي ٧,٨ %، الأوروغواي ٦,٩ % .

وهكذا استطاعت دول سوق الجنوب المشتركة وفي مقدمتها البرازيل أن تقاوم حملة واشنطن فيما يتعلق بإنشاء منطقة تبادل حر تشمل البلدان الأميركية، وأن تسمع صوتها في المفاوضات في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من أن الأرجنتين غارقة في أزمتها المالية الخانقة

وترى البرازيل، تحت قيادة عالم الاجتماع و السياسة الذي أصبح رئيساً لها فرناندو أزيكيه كارديسو و المشهور بنقده لتبعية أميركا اللاتينية للولايات المتحدة، أنها تقوم بدور الزعيم القائد في أميركا الجنوبية. و قاومت البرازيل في اجتماع عقد في بداية ابريل ٢٠٠١ في بيونس آيرس للتحضير لاجتماع

كيبك، وضغوطاً أمريكية لتشكيل منطقة تجارة الأمريكيتين بحلول عام ٢٠٠٣ قبل سنتين من الموعد المحدد لها. و يقول كاردسو في هذا الصدد: "ان منطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين خيار، و لكن مركوسور قدرنا" ..

المسألة التي تقسم الآن الإقتصاديين البارزين في جامعة هارفارد هي مسألة دولة اقتصادات بلدان أميركا اللاتينية، إذ لم يعد هذا النقاش يدور في دوائر ضيقة بين أكاديميين بل أنه اتسع أكثر مع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث قاد انهيار العملات آنذاك، المتشبهة بالدولار بطريقة مكرهة تقريباً إلى إفلاس الأسواق الناشئة. والسؤال المطروح الآن هل يجب على البلدان الناشئة أن تتبنى عملة دولية مثل الدولار، أو على العكس تعوم عملاتها المحلية؟ المدافعون عن الدولار، والمعارضون لها، يتفقون على نقطة واحدة، وهي عدم وجود أنصاف الحلول .

وهناك ٨٠ % من الإيداعات البنكية في كل من بوليفيا والأوروغواي موجودة بالدولار، بينما تصل هذه النسبة في كل من الأرجنتين والبيرو إلى ٤٤ % و ٦٤ % بالتوالي. فالمستثمرون الأجانب يفضلون التعامل بالدولار، خشية أن يخسروا رؤوس أموالهم تحت تأثير انخفاض قيمة العملات المحلية. ويبرر هؤلاء المدافعين عن الدولار، ذلك بأنها تسمح للبلدان التي اعتمدت الدولار بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية بسهولة، والعيش مع معدلات فائدة غير مرتفعة، والاندماج السهل والمستقر في الإقتصاد العالمي. فضلاً عن ذلك، تسمح الدولار بالسيطرة على الأسعار، لأن البلد المرتبط مباشرة بالبنك المركزي الأميركي "الخزانة الفيدرالية"، لا يسمح له بالتضخم .

غير أن المعارضين للدولرة يقدمون مجموعة من الحجج، منها : أن البلد الذي يعتمد الدولار يجب عليه أن يقبل التخلي عن سياسته النقدية، وهذا الوضع يجعله سجين سياسات واشنطن. وفي حال نشوب أزمة، أو ركود اقتصادي، فإنه يجد نفسه عاجزاً عن ضخ سيولة نقدية، لأن البنك المركزي الأميركي هو الذي يمتلك وحده صلاحية لعب دور « المقرض في نهاية المطاف » .

إن البرازيل التي تريد أن تلعب دوراً إقليمياً في بلدان سوق الجنوب المشتركة تعارض بشدة هذه الدولرة. فبالنسبة لبرازيليا المستقبل يمر عبر إنشاء عملة موحدة لأمريكا اللاتينية. وقد رفضت البيرو وتشيلي وبحدود أقل الأرجنتين الدولرة. وبغض النظر عن هذه النقاشات حول دولرة اقتصادات أمريكا اللاتينية، فإن البرازيل تظل دائماً البلد الصالح للنضال ضد النيوليبرالية

في العالم. فكما قال ريتشارد نيكسون يوم كان رئيساً للولايات المتحدة « حيثما تتجه البرازيل ستتجه أمريكا اللاتينية ».

أخيراً، هل إن خلق منطقة التبادل الحر في الأمريكيتين هو مجرد اتفاق تجاري أم أنه على العكس من ذلك سوف يتطور نحو اندماج إقليمي مدفوعاً بقوة لمنافسة الاتحاد الأوروبي ؟ إذا كانت منطقة التبادل الحر في الأمريكيتين اختارت طريقة الاندماج الأوروبية، فإنها ستعرض لصعوبات جمة. فالمقارنة بين أوروبا وأمريكا توضح لنا الاختلال الداخلي الهائل. ففي أوروبا يمكن تجاوز هذا الاختلال، بينما في منطقة التبادل الحر في الأمريكيتين يصعب تجاوزه. فعلى الصعيد الديمغرافي الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى الأكثر عدداً في السكان، تليها البرازيل والمكسيك، بينما بقية الدول الأخرى هي أقل عددًا السكان بنسب كبيرة ..

في الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية لفرنسا وإيطاليا مجتمعة تنافس القوة الاقتصادية لألمانيا، بينما في الأمريكيتين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة هو ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام لمجموع الـ ٣٣ بلداً. فالسيطرة الأمريكية مطلقة. من هنا فإن مشروع السوق القارية الكبرى للأميركيتين ليس له حظوظ للنجاح بسبب الاختلالات الداخلية الكبيرة وغياب القيم المشتركة على الصعيد السياسي .

كما رفضت منظمات المجتمع المدني مشروع منطقة التجارة الحرة في قمة كيبك للأسباب التالية:

تحتوي الأمريكيتان على ٨٠٠ مليون نسمة منها ٥٠٠ مليون نسمة في جنوب القارة الأمريكية، أي في الفقر. وتقدر ديون أمريكا اللاتينية بنحو ٧٩٢ مليار دولار أمريكي للشمال منها ١٢٣ مليار دولار خدمة الدين لسنة ١٩٩٩ فقط. ويتركز رأس المال و التكنولوجيا في الشمال ، إذ أن الولايات المتحدة تحتكر ٨٠% من الوزن الاقتصادي للقارة الأمريكية. في حين يحتكر القطاع الخاص سوق العمالة ، الذي لا يحترم حقوق العاملين. وفضلاً عن ذلك تزداد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، و بين الشمال و الجنوب، حيث ستجعل ٢٠% يستهلكون ٨٠% من الموارد مع تشجيع التصدير و ليس الاستهلاك المحلي في الاتساع .

و تمسك الولايات المتحدة اليوم بيدها كل الأوراق الأساسية في اللعبة الكونية بالطبع. فلا يمكن اتخاذ أي قرار جوهري و لا اقرار حل حاسم دون

موافقتها. وفي القارة الأمريكية اللاتينية ، الأمريكيون الشماليون هم الاسياد بالرغم من المقاومات التي تنشأ هنا وهناك في المجال الاقتصادي. والواقع أن النظام العالمي الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة على انشائه، يجمع تيارات متناقضة غير واقعية لدى الجنوب، مثل الاتجاه نحو العولمة، والاتجاه التفتيتي الذي يظهر على السطح في قالب صراعات عرقية وعنصرية وثقافية، والاتجاه السريع نحو تقنين الأوضاع السياسية و الاقتصادية والتكنولوجية في اتفاقيات دولية مختلفة، يبقى هذه الأوضاع، ويحتفظ للمراكز الغربية ، خاصة الأمريكية منها بميزات تفوق نسبية عديدة سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وهو ما يطرح تساؤلاً حول دور ومكان ووضع العالم الثالث في هذا المجال .

٢- أمريكا عرب جديد للقارة الأفريقية.

وقد شملت زيارة كلينتون ست دول أفريقية، جرى انتقائها كرموز لإفريقيا اختارت في شجاعة طريقة الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية، وحقت نجاحات اقتصادية مهمة. فزار غانا، حيث جعل الرئيس جيرى رولينغز الناس ينسون ماضيه العسكري الانقلابي المؤيد للاشتراكية والمدعوم من قبل العقيد القذافي، منذ أن تحول إلى اقتصاد السوق وانضم إلى المعسكر الغربي، وأصبح يلقب بالتميز النجيب من جانب المؤسسات المالية الدولية لدوره في تحقيق الإصلاحات الهيكلية الكبيرة للاقتصاد الغاني، وتقليل النفقات الحكومية خاصة الاجتماعية منها، والتركيز على إنتاج ما يمكن تصديره للغرب، وتخفيض الضرائب على المداخل وفرضها على المبيعات، وتحسين الجو لاجتذاب الرأسمال الأجنبي، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتخفيض الأجور، أي بصورة إجمالية تطبيق وصفات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وزار كلينتون أوغندا التي ينمو اقتصادها بقيادة موسيفيني بنسبة ٥ % في السنة ولا يزيد التضخم فيها عن ٨ % . كما زار أيضاً رواندا بعد المجازر التي حصلت فيها سنة ١٩٩٤، وبوتسوانا التي تعيش حالة من الازدهار الاقتصادي وقيل رئيسها كيتي ميلي التخلي عن الرئاسة لمصلحة نائبه بعد آخر لقاء له مع كلينتون مما حدا بالرئيس الأميركي ليصفه بأنه « مثال لكل الذين يقدرون الحرية وأن إفريقيا تحتاج إلى دول مثل بوتسوانا ». وهي بلد بحكم استقرارها السياسي وديمقراطيتها الضاربة الجذور تعيش في اقتصاد مزدهر بفضل مناجم الألماس والسياحة.

أما زيارة جنوب إفريقيا فقد اكتسبت أهمية خاصة بسبب النقل العالمي للرئيس نيلسون مانديلا كأخر عمالقة هذا القرن، الذي يجسد الشجاعة، وثورة الرجل الأسود المهان ضد العنصرية في نظر الزنوج الأميركيين، وبسبب أيضاً انتقاداته للسياسة الأميركية التي تحاول أن تفرض آرائها على الآخرين، ولأن جنوب إفريقيا الدولة المستقرة والمنتصرة على سياسة التفرقة العنصرية والمنتجة للديمقراطية والتعددية السياسية هي الكبر شريك تجاري للولايات المتحدة .

واختتم كلينتون جولته الأفريقية بزيارة السنغال التي تنتمي إلى إفريقيا الفرنكوفونية من بين البلدان الستة التي زارها، والسنغال وحدها دون غيرها تعتبر محطة النقل الفرنسية ولذلك اعتبرت الزيارة رسالة موجهة لفرنسا، خصوصاً أن الرئيس الأميركي أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأميركية على إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى القادة الأفارقة مدنيين وعسكريين، وتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية التي تشارك في إنشائها فرنسا وبريطانيا وثلث دول أفريقية أخرى هي فضلاً عن السنغال وأوغندا وملاوي ومالي وستنضم إليها قريباً غانا وأثيوبيا على حد قول الرئيس الأميركي. وتقاسمت الدول الكبرى النفقات وتولت الولايات المتحدة التدريب. ومن أبرز الدول الأفريقية الراضة لتشكيل هذه القوى بهذه الطريقة جنوب إفريقيا.

وجاءت جولة كلينتون هذه في ظل مرحلة تاريخية تتسم باكتساح تيار العولمة الرأسمالية الجديدة (GLOBALIZATION) مناطق مهمة من العالم ومنها القارة السوداء، في السنوات العشر الأخيرة، وبالتحديد بعد انهيار الحرب الباردة، وانعدام وجود الانقسامات القديمة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وموت حركة عدم الانحياز.

ومن منظور واشنطن المحتفلة بنشوة الانتصار على الشيوعية، وعلى النزعة العالم الثالثية (Tiermondisme) - حيث أن البنية الجديدة للمبادلات العالمية التي تأخذ أشكال ظاهرة نهائية، رغم وجود بضعة دفعات حرارة دورية في أسواق المواد الأولية، يجعل إذا مفهوم العالم الثالث، كما فرض نفسه طيلة ثلاثين عاماً، مفهوماً آيلاً للزوال نهائياً- تظهر إفريقيا الخصب التي تضم خمسة من بين الاقتصاديات العشرين التي حققت نمواً هو الأسرع في العالم، بنسبة ٦% في سنة ١٩٩٧، بمنزلة العالم الجديد. وهذا ما قاله الرئيس كلينتون في

خطابه في أكر ا عاصمة غانا « نريد أن نعمل مع إفريقيا وإقامة شراكة معها (...). ينبغي الدفاع عن الديمقراطية » وأضاف « أن الأوان لوضع إفريقيا جديدة على خريطةنا ».

ففي ظل نظام القطب الواحد، بعد أن تحررت الولايات المتحدة من خصمها التقليدي الاتحاد السوفيتي، وإطلاق عنان العولمة، مع ازدياد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، أصبحت عدة قوى أفريقية صاعدة ذات علاقات وثيقة بواشنطن، تعتبر النموذج الأميركي مثالا يحتذى به، خصوصا مع التفصص المستمر والمتسارع للفضاء الاقتصادي والثقافي ومن ثم السياسي للفرانكوفونية في القارة الأفريقية لمصلحة المجال الأنجلوفوني الذي ترعاه الولايات المتحدة. ان الدخول الأمريكي في بقية إفريقيا " المفيدة " يثير العجب عندمانظر من خلال الخارطة إلى حجمه، ففي الواقع كل هذه الدول من زائير سابقا إلى جمهورية الكونغو و غينيا و الغابون و الكاميرون و السنغال و إفريقيا الوسطى و أوغندا... الخ تمثل مصالح اقتصادية و استراتجية عظيمة. و في كل مكان و خاصة في المناطق التي تتعامل بالفرنك الفرنسي الإفريقي الذي خفضت قيمته أيام حكومة ادوارد بالادور السابقة حلت المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) مكان المؤسسات التي كانت موجودة سابقا و مرتبطة بفرنسا و تم اعداد الخطط الهيكلية التي تناسب الواقع المستجد. و بمعنى آخر تحولت المنطقة السابقة لنفوذ الفرنك كي تصبح منطقة للدولار. و بهذا انتهى النفوذ الفرنسي في إفريقيا فيبدو حقا أن شبه الجزيرة باكاسي (بين نيجريا و الكاميرون) الغنية بالبترول و بالصيد البحري و الأبار الاستثنائية للبترول في خليج غينيا و احتياط المناجم في الكونغو تشد ذكاء المناورات الأمريكية في هذه المناطق. و يفسر تدريب الخبراء العسكريين الاميركيين لقوات كابيللا، عزم الولايات المتحدة على امتلاك أقصى حد من العقود مع السلطات الجديدة في الزائير السابق، لاستغلال النحاس و الكوبالت في شابا، و ألماس فيكاساي و منطقة اطسا(حيث الذهب أيضا) و نحاس و مناجم كولوبيزي و لومومباشي (٨).

الشراكة التجارية الأميركية-الإفريقية

دخلت السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة جديدة من العلاقات مع القارة الأفريقية، بعد أن ابتعدت أكثرية الدول الأفريقية عن الإقتصاد الموجه

شينا فشيئا، حين كانت الدولة المركزية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الإقتصاد والمجتمع، وتعلن عن الخطط الخمسية الطموحة للتنمية، وهي في كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية ذات الخصوصية الوطنية. ويركز الخطاب الأميركي الحالي على فشل العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الإستقلال للبلدان الأفريقية، وعلى فشل مختلف « نماذج » التنمية فيها من الاشتراكية الشخصية التي طبقها كل من جوليوس نيريري في تنزانيا وكينيث كواندا في زامبيا، التي اتسمت بهيمنة الحزب الواحد، إلى الماركسية اللينينية التي طبقت بشكل مأساوي في أثيوبيا وانغولا وبنين، وأخيراً ديمقراطية الحزب الواحد الشمولي في (زائير وكينيا) والرئاسة مدى الحياة في كل من (إفريقيا الوسطى وملاوي).

ومن وجهة نظر واشنطن أعطى انهيار النموذج الاشتراكي في أوروبا الشرقية دفعة قوية للإصلاحات السياسية في إفريقيا منذ بداية عقد التسعينات، حيث تبنت عدة أنظمة أفريقية نموذج التعددية السياسية، الذي يندرج ضمن سياق إعادة تأهيل النظم القائمة، لا ضمن أفق التحرر من نظام الحزب الواحد وبناء ديمقراطية فعلية. ففي عدة بلدان أفريقية جنوبي الصحراء تم تنصيب فئة « الذئاب الشابة » ممثلة الطبقة السياسية الجديدة الحريصة جداً على الإغتناء بسرعة قبل إقالتها أو الإطاحة بها، والمتلهفة أيضاً « للسلطة من أجل السلطة » أكثر من أسلافها. وبشكل عام، فإن اللعبة السياسية في تلك البلدان ظلت محكومة بأساليب الأنظمة القديمة التي عرفت كيف تجتاز الأزمات السياسية منذ الاستقلال، ولم تعد ترى ضيراً من أن تعلن نفسها ديمقراطية لكي يتطابق خطابها مع الخطاب السياسي الجديد السائد عالمياً ومفرداته حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

وإذا كان الخطاب الأميركي يطنب في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة دعمت طول سنوات الأنظمة الديكتاتورية التي كانت سائدة في القارة الأفريقية، والتي اتسم عهدها بانتشار الفساد في معظم الحكومات، وبغياب القانون، وبتغلب مصالح النخب على مصالح الشعوب. والإدارة الأميركية تغمض عينيها عن أماكن كثيرة تمارس القمع والإكراه، ولكنها معمدة بالمياه الأميركية، ومحمية بروح البيت الأبيض المقدس، مثل نظام موسوفيني الذي له مفهومه الخاص للديمقراطية، يقوم على تفضيل الحزب الواحد، ويعتبر حزبه هو الحزب الشرعي الوحيد، لأن ما يهتمها بالدرجة الأولى

هو التجارة، واندماج إفريقيا في دواليب الإقتصاد العالمي. والرئيس كلينتون زار إفريقيا مسلحاً بمضاعفة النمو و الفرص فيها ، بالقانون التجاري الذي صوت عليه مجلس النواب، ويحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ. وهذا القانون يندرج ضمن سياسة الولايات المتحدة الجديدة في إفريقيا والتي تعتمد على المشاركة لا على المساعدة (Trade- -Notaid) و على ازالة الحواجز الجمركية الأميركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية تقع في المنطقة ما دون الصحراوية التي زارها، كما يفتح القارة الأفريقية للاستثمارات الأميركية في الدول التي تتبع الليبرالية الاقتصادية وتخضع لقوانين صندوق النقد الدولي، وذلك بدلاً من سياسة المعونات.

ويشير النائب الديمقراطي شارل رانجيل، أب القانون حول التجارة مع إفريقيا، بأن المنطقة الوحيدة في العالم التي لم نستثمر فيها فعلياً، ولم نتشجع على التجارة معها هي القارة الأفريقية. وتعتقد سوزان رايس المسؤولة عن قطاع إفريقيا في وزارة الخارجية الأميركية أن هناك أكثر من سبب « للتقاؤل بمستقبل إفريقيا التجاري، من السنغال إلى إفريقيا الجنوبية. وترد سوزان رايس قائلة: أن إفريقيا تشكل سوقاً غير مستغلة، قوامها ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون مستهلك، لا يصلهم سوى (٧%) من صادرات الولايات المتحدة التي لا تتعدى حصة إفريقيا من استيرادها سوى (١%) بالرغم من أن حصة إفريقيا من فرص العمل التي أوجدتها التجارة الخارجية ٢ مليون وظيفة لا تتعدى ١٠٠ ألف..

كما يؤكد كبار الساسة الأميركيين أن الموجة الجديدة من الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، واقتصاد السوق يجب أن توضع موضع التنفيذ، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في تغيير إفريقيا على الصعيد السياسي والاقتصادية والتجارية، باعتبار أن هذا الدور ضروري لتسريع عملية اندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي، ولخدمة مصالح الولايات المتحدة. وهذه السياسة تقوم على تفكيك الدول الأفريقية نفسها، وتسليم مهامها ووظائفها لتتولاها الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، أو المؤسسات المالية الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتظل القارة الأفريقية شريكا اقتصاديا صغير الحجم بالنظر إلى حجم تجارة الولايات المتحدة مع العالم. لقد بلغ حجم الواردات الأميركية من إفريقيا نسبة (٣،٢%) في سنة ١٩٩٠، أما صادراتها فكانت بنسبة (٢%). غير أن

مشتريات الولايات المتحدة ازدادت نسبياً في عقد التسعينات. فهي تستورد النفط من البلدان المنتجة للنفط، نيجيريا، الجزائر، الغابون، مصر، وأنغولا. وبالنسبة لبعض المواد الاستراتيجية، تجاوز حجم الواردات الأميركية من إفريقيا (٥٠%) مثل الكروم (٨٠%)، والغاز الطبيعي (٧٩%)، والمواد المزلقة (شحم وزيت) (٦٥%) والمنغنايز (٥٥%)، والبلاتين (٥٥%) والكوبالت (٥٤%). وتستورد أميركا (٤٢%) من مادة الكاكاو، و(٤٠%) من عجين الورق و(٣٤%) من البوكسيد " صخر يستخرج من الألمنيوم".

وتظل نيجيريا هي المورد الرئيسي للولايات المتحدة، بنسبة (٣٧،٧%)، أما زبائنها الرئيسيون فهم مصر (٢٨،٨%)، وإفريقيا الجنوبية (٢٢،٨%). وتقدر نسبة الإستثمارات الأميركية في إفريقيا بنحو ٢٧٠٠ مليون دولار.

أما المساعدات الخارجية الأميركية، فهي في نقصان مستمر منذ سنة ١٩٨٥، غير أن المساعدات المخصصة للبلدان الأفريقية جنوبي الصحراء انخفضت بسرعة. فكانت تمثل في سنة ١٩٨٥ نسبة ١٦،٨% من حجم المساعدات (١،٤ مليار دولار) مقابل ١٢،٥% (٨٠٠ مليون دولار) في سنة ١٩٩١. أما في سنة ١٩٩٢ فقد بلغت المساعدات الخارجية الأميركية ١٤،٤ مليار دولار بالطبع ذهب ثلث هذه المساعدات إلى كل من مصر ٢،٢ مليار دولار "واسرائيل" ٣،٢ مليار دولار. وظل هذان الرقمان على حالهما، وخصصت الحكومة الأميركية مبلغ مليار دولار إلى القارة الأفريقية (باستثناء شمال إفريقيا). وكانت الدول المحظوظة أكثر من هذه المساعدات هي موزامبيق (٥٧،٢ مليون دولار)، وأوغندا (٤٧،٧ مليون دولار)، وملاوي (٤٤،١ مليون دولار)، وكينيا (٤٤،٥ مليون دولار)، وغانا (٤٠،٢ مليون دولار).

وشهدت السنوات السبع الأخيرة تراجعاً تدريجياً في المساعدات الأميركية للخارج. والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لدول إفريقيا، في إطار التعاون لا تتجاوز ٧٠٠ مليون دولار أي نصف ما كانت تقدمه قبل وصول كلينتون إلى البيت الأبيض، يضاف إليها ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية.

وفي عصر العولمة الرأسمالية الجديدة، يتحدد نجاح أو تهميش الاقتصاديات الأفريقية، بالعلاقة التي توجد ما بين التجارة الخارجية والنتاج الوطني الخام، وبحجم المنتجات الصناعية من مجموع الصادرات، وبحجم الإستثمارات الأجنبية، والقدرة على وفاء الديون.

والحال هذه، فإن « المساعدات » تشكل المقوم الثاني في تشكيل الناتج الوطني الخام في إفريقيا، باستثناء جنوب إفريقيا. وهذه المساعدات تشكل ١١%، مقارنة مع ١,٢% في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، و٧,٠% في آسيا، و٤,٠% في أميركا اللاتينية. وهذه المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي تمثل في حد ذاتها صناعة استثمارية. لأن المستثمرين مطالبون بفتح اعتمادات، يستخدمونها لاستيراد الخيرات الاستهلاكية والخدمات من الدول الرأسمالية الغربية، ومن أجل تنفيذ مشاريع لا تلبى حاجيات التطور المحلية للدول الأفريقية.

والجدير بالذكر هنا أن هروب رؤوس الأموال الأفريقية يقدر بنحو ١٣٥ مليار دولار، أي بما يعادل ١٢٠ مرة حجم الإستثمارات الخارجية. أما حجم الديون الخارجية للدول الأفريقية جنوبي الصحراء فهي تقدر بنحو ٢٣٥,٤ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٦، مقابل ٨٤,٣ مليار دولار في سنة ١٩٨٠. وفي غضون ذلك دفعت هذه الدول مبلغ ٥٠,٤ مليار دولار كخدمات على الديون، هذه الخدمات التي تكلفها سنوياً ٤ مرات حجم الموازنات المخصصة للصحة والتعليم. وفوق كل ذلك، راکمت الدول ٤٨ الواقعة جنوبي الصحراء متأخرات بقيمة ٤٨ مليار دولار سنة ١٩٩٤.

ويبين لنا هذا الجدول أن الخدمات على الديون هي أعلى ٥ مرات من الإستثمارات الخارجية (بمليارات الدولار).

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠	
٢٣٥,٤	٢٢٦	١٨٦	٨٤,٣	الديون الخارجية
١٢,٦	١٣,٦	١٥,٢	٩	الخدمة على الديون
١١,٥-	١١,٤-	٠,٦	٢,٢	الميزان التجاري
٢,٦	٢,٢	٠,٩	٠	الاستثمارات الاجنبية المباشرة
٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤	إعادة توزيع ارباح الشركات المتعدية الجنسية إلى المراكز الغربية

وأبلغ الرئيس الأميركي رجال الاعمال خلال زيارته الأخيرة إلى إفريقيا أنه قرر إلغاء ١,٧ مليار دولار من ديون القروض التي وفرتها بلاده بمعدلات فائدة ضئيلة جداً إلى بعض الدول الأفريقية الفقيرة، وتحدي الدول الصناعية الأخرى ان تحذو حذوه. وأوضح كلينتون لدى إعلانه إنشاء صندوقين للاستثمار في إفريقيا تبلغ قيمتهما الاجمالية ٦٥٠ مليون دولار، ان أحدهما

سيخصص ٥٠٠ مليون دولار لإنشاء الجسور والمرافئ والطرق، والثاني ١٥٠ مليون دولار لتمويل تأسيس شركات. وستتولى تأسيس الصندوقين هيئة أميركية حكومية لضمان الإستثمارات الخاصة. وسبق لواشنطن ان أنشأت في آيار ١٩٩٧ صندوقاً قيمته ١٢٠ مليون دولار لإفريقيا الجنوبية .

الدولارات والديمقراطية لغزو الفضاءات الإفريقية العدراء

الاعلانات عن المساعدات الأميركية لإفريقيا لتحسين الأوضاع في مجالات التعليم والقضاء والتجارة والبيئة، ما هي سوى قطرات لتسكين الأوجاع المزمنة. ففي قمة عننبيي بأوغندا التقى الرئيس كلينتون مع عدد من الرؤساء الأفارقة هم - دوري موسيفيني، ودانيال آراب موي من كينيا، وباستوربيزيمونغو من رواندا وبنجامين مكايا من تنزانيا ولورن ديزيريه كابيلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأثيوبي زيناوي، ووزير المال في زيمبابوي هيربرت موريرا ممثلاً للرئيس روبرت موغابي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي تغيب عن حضور القمة احتجاجاً على عدم انعقادها في بلاده مادام هو رئيس المنظمة الأفريقية .

وقد وجدت الإدارة الأميركية "مخرجاً" من مأزق التعامل مع من تعتبرهم "أفضل قادة إفريقيا"، على الرغم من سجلهم الأسود فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بالاتفاق على ان لا وجود ل"تموذج فريد" للديمقراطية. المهم أن كلينتون أكد في هذه القمة على أنه سيبدل جهوداً مع الكونغرس لإقرار معاهدة دولية لمقاومة التصحر الذي أضر حتى الآن بنسبة ٢٧ بالمئة من أرض القارة وأنه سيوجه (ناسا) لإجراء مسح للقارة فضلاً عن تأكيده تقديم المساعدات وهي بالفعل قد بلغت ١٨٠ مليون دولار لأوغندا لإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء وللتعليم وتحسين البنود، كما خصص ٣٠ مليون دولار لرواندا لتدريب قضاة وموظفي نيابة وإنشاء شرطة. وقدم ١٠٠ مليون دولار لجنوب إفريقيا للمعونة المقدرتها أصلاً وقدرها ٧٠٠ مليون دولار، فضلاً عن المعونات التي وعد بها السنغال ولم يتم تقديرها بعد .

وإذا كانت شروط المعونات الاقتصادية الأميركية للدول الإفريقية هي مناهضتها للأحزاب الشيوعية والقومية وعدائها للاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، فإن الشروط الأميركية الحالية تتمثل في إزالة الحواجز من جانب الدول الإفريقية أمام التجارة، ثم تضييق تدخل الدولة في الاقتصاد، وتقويض القطاع

العام وتمليكه للقطاع الخاص، وإصلاح أجهزتها وأنظمتها الإدارية والمالية والمصرفية بحيث تتقبل الإستثمارات الاجنبية الخاصة، وتضمن للشركات عبر القومية المتعدية الجنسية الضخمة، إخراج الأرباح والرساميل المستثمرة في التجارة والصناعة، واندماج الدول الإفريقية في عجلة الإقتصاد الرأسمالي العالمي أي العولمة، بعد أن تم تحرير الإقتصاد والتجارة فوراً ودون تدرج أو تقسيط زمني، بما يعني تعرية الإقتصاد الوطني الهش بطبيعته وتجريده من الحماية الجمركية أمام المنافسة الخارجية .

والمشروع الأميركي كان قد خرج به الرئيس كلينتون غداة قمة ديفنبر لللدول الصناعية السبع التي عقدت في عام ١٩٩٨، و يعني ذلك فتح السوق الأميركية أمام المنتجات الإفريقية، وفتح الأسواق الإفريقية أمام السلع الأميركية، و إقامة شراكة من أجل مساعدة وانطلاق التنمية في إفريقيا.

والحكام الإفريقيون الذين نهبوا شعوبهم لا يجدون في خزائن الدولة ما يدفعونه من ديونهم إلى الولايات المتحدة، فكان الحل الوحيد المطروح هو العبور إلى العولمة، وإعادة بناء الاقتصاديات الإفريقية بعد إجراء الإصلاحات الهيكلية على أسس استعمارية. وقد أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أداة الامبريالية الأميركية الممركزة في هذا الجهد. وتقوم هاتان المؤسستان اللتان تأسستا عام ١٩٤٤ على يد دول الحلفاء، بممارسة نفوذ عظيم على دول العالم الثالث من أجل :

١- دفع الفوائد على الديون في المدى القصير، حيث أن تلقي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من فوائد الديون لا يوازي ما قدماه من ديون منذ تأسيسهما، في ظل استمرار تدهور شروط التبادل التجاري بين العالم الثالث والغرب، أي انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية، وارتفاع أسعار الواردات، ويعود ذلك إلى اختراع المواد الصناعية البديلة للمواد الأولية الطبيعية (الكاوتشوك الصناعي بدل الطبيعي، والالياف الزجاجية حلت محل النحاس، والمنتجات الاصطناعية (synthetique) توصل منافستها للالياف النسيجية الطبيعية. وهكذا فإن المنتجات الأساسية (مواد أولية) التي استمرت رهانا إستراتيجيا بالنسبة للدول الإفريقية المصدرة، لم تعد كذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية في ظل عصر الثورة التكنولوجية .

٢- إعادة تنظيم الاقتصاديات الوطنية بما يتلاءم مع مصالح الشركات

العلاقة متعددة الجنسية على المدى الطويل، وفتح القارة الإفريقية للاستثمارات الأميركية التي تتبع سياسة السوق الحرة وتخضع لقوانين صندوق النقد الدولي، وكذلك بدلا من سياسة المعونات التي قالت مادلين أولبرايت انها بلغت ١٥ مليار دولار خلال عشر سنوات، والتي وصلت إلى أدنى حد لها وهو ٦٥٠ مليون دولار سنويا. والحال هذه يصبح من ناقل القول ان الربا أصبح يشكل الاستغلال الأساسي الذي يمارس على النطاق العالمي ضد العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة، وأن أزمة الديون الإفريقية باتت بيد الامبريالية الأميركية. وهذا مادفع الافارقة الذين اجتمعوا في جنوب إفريقيا في المدة الاخيرة، ومن دون تردد إلى توصيف القانون التجاري الخاص « بتتمية إفريقيا » ومسعى الولايات المتحدة بمحاولة استعمار إفريقيا مجددا .

من هنا كان تصريح الرئيس مانديلا في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس كلينتون، عن تحفظ بلاده على سياسة واشنطن التجارية تجاه إفريقيا لأنها لن تحقق ما يقوله الأميركيون من أنها تقوم على اساس المشاركة الفعالة (Partner not Patron)، في محاولة لاقتناع الرئيس الأميركي بأن مبدأ الشراكة التجارية لا ينبغي أن يلغي المعونات أو يكون بديلا لها، إنما مبدأ الشراكة المعزز بالمعونات هو الأساس القديم لتحقيق مبدأ الشراكة. ولذلك جدد مانديلا التزام الولايات المتحدة بالمعونات. كما انتقد مانديلا السياسة الخارجية الأميركية حين دافع بقوة عن علاقة الصداقة التي تربط بلاده بكوبا وليبيا وإيران ودعا منتقديه إلى « الشرب من باب البحر ». وذكر ان الرئيس الكوبي فيدل كاسترو كان أحد أول رؤساء الدول الذين دعاهم لزيارة جنوب إفريقيا (كذلك دعوت إلى هذا البلد الأخ الزعيم الليبي معمر القذافي، أقوم بذلك بسبب سلطتنا المعنوية التي تملي علينا عدم التخلي عن أولئك الذين مدوا لنا يد العون في الأوقات العصيبة من تاريخ هذا البلد، ولم يدعمونا قولا فحسب بل مدونا أيضا بالامكانيات لمكافحة التمييز العنصري السابق في جنوب إفريقيا. ووجه مانديلا انتقادا واضحا للسياسة الأميركية إزاء العراق، ودعا كلينتون للجلوس إلى طاولة المفاوضات بدلا من التهديد بالجوء إلى القوة .

إن مانديلا عبر انتقاده للسياسة الأميركية يسعى إلى تأسيس نقطة ارتكاز جديدة على مسرح السياسة الدولية، لتمتلك فكرة عدم الإنحياز في عالم أحادي القطبية ، مبررا قويا، خصوصا وان العولمة الرأسمالية الجديدة وفقا لنموذج

الليبرالية الرأسمالية المتوحشة الأميركية والمتعصبة بدأت تسقط ضحاياها من نمور العالم غير الغربي (جنوبي شرقي آسيا). من هنا يبدو ان مانديلا عازم على الماضي قدما في خط الخروج على الطاعة الأميركية، وشق طريقة جديدة لأفريقيا وعالم الجنوب تقوم على محاربة الهيمنة الامبريالية، وتعميم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية كبديل للتخلف والاذعان .

صوغ جغرافيا سياسية جديدة في إفريقيا :

إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر الوجود الفرنسي داخل إفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية ضمانا حقيقية تقف في وجه المد السوفيياتي الداعم لحركات التحرر الوطنية الإفريقية والانظمة الوطنية التقدمية في وقت حاولت فيه باريس الاستفادة من هذا الوجود في حمى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ففي الظروف الراهنة اصبحت واشنطن حاضرة بقوة على الساحة الإفريقية وترسم خطوط سياستها بدقة لضمان هيمنتها الاحادية، كما ظهر في كثير من القضايا، لعل آخرها تراجع الدور الفرنسي في منطقة البحيرات العظمى وإعادة توزيع الأدوار فيها لمصلحة الولايات المتحدة .

ويشكل الصراع على الثروات الاستراتيجية والمواد الأولية التي تزخر بها القارة الإفريقية (اليورانيوم والمعادن الثمينة والنفط ... في ضوء احتمال ان يحتوي خليج غينيا على احتياطات من النفط توازي احتياطات الخليج)، الهدف الاستراتيجي للسياسة الأميركية في إفريقيا، وبات الحضور الأميركي في القارة الإفريقية أمرا واقعا اقتصاديا حيث تشكل التجارة أحد المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية .

العصر الذهبي للسيطرة الكولونيالية الفرنسية في إفريقيا بدأ في الافول وترافق مع مسعى من نوع آخر بغية صوغ جغرافية سياسية جديدة في القرن الإفريقي وأفريقيا الوسطى، ولا سيما بعدما تمكنت واشنطن من ايجاد قاعدة من الأنظمة التابعة لها تنضم حول محور اريتيريا - اثيوبيا - اوغندا، ومن دون السودان، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى الاطاحة بنظام الحكم فيه وتقسيمه .

وكانت الإدارة الأميركية قد نجحت ابان الأزمة الزائرية في تثبيت قاعدة حليفة لها عبر انتصار كابيلا، واستلامه السلطة في كينشاسا نهاية الربيع الماضي، باعتبار ان كابيلا وحركته وسلطته مجرد صنعة اميركية يتقدم

لتصفية المصالح الفرنسية والاوروبية في الكونغو لمصلحة الولايات المتحدة لا سيما ان السياسة الأميركية منذ الخمسينات كانت تتعاون مع موبوتو وقد اعتمدته كأحد حصون مقاومة المد السوفييتي في إفريقيا .

وهكذا سقطت جمهورية الكونغو الديمقراطية كثمرة ناضجة في سلة العم سام، كما استغلت الشركات الأميركية والبريطانية عداء كابيلا لفرنسا، لتضع يدها على مناجم القصدير والكوبالت في شرق الكونغو لا سيما " انغلو اميركان " و " غانكور " الشركتين جنوب افريقيتين و"بوندو" الشركة البريطانية و" اميركان فيلدز " الأميركية و " كونسوليدا بتيدا وركان" الكندية، في الوقت الذي سنحت فيه الفرصة لشركة " هويبرز لتعزير موقعها في سوق الماس " .

وما لا يترك مجالاً للشك ان الخاسر الكبير في هذه الحرب في منطقة البحيرات العظمى هي فرنسا، ومع استلام كابيلا السلطة، اخضع الكونغو الديمقراطي لتحالف الدول التي تحكمها قبائل التوتسي في منطقة البحيرات العظمى، اوغندا، ورواندا، وبوروندي، التي تسعى إلى اقامة امبراطورية التوتسي والسيطرة على منابع النيل، وتقسيم السودان، وخدمة المخطط الأميركي، الصهيوني. ولم تكف الولايات المتحدة بمحور التوتسي الذي بات مؤلفاً من اربعة اضلاع بعد انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية له، بل سعت لتوسيع نفوذها في كل الاتجاهات. فعلى الصعيد العسكري طرحت الإدارة الأميركية مبادرة لتجهيز وتدريب قوات سلام إفريقية تتولى بنفسها التدخل في مناطق النزاع في القارة بدلا من القوى الاجنبية الاخرى (طبعا هنا المقصود فرنسا حصراً). وفعلاً بدأت الولايات المتحدة خطوات عملية في هذا الاتجاه الذي سيضم مجموعة بلدان هي مالي وغانا وغينيا بيساو والسنغال وربما ساحل العاج، وطبعاً اوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وبروندي .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية البلد الإفريقي الثالث من حيث الحجم ونظراً لأهميته الجغرافية وثرواته المنجمية التي تشكل إحدى أهداف واشنطن الاستراتيجية في القارة. وتتجسد عودة الولايات المتحدة إلى الساحة الإفريقية بقوة ظهرت بوادرها في زيارة وارن كريستوفر وزير الخارجية السابق إلى إفريقيا خلال شهر تشرين اول عام ١٩٩٦. وقتها تعرضت هذه الزيارة لانتقادات حادة من قبل مسؤولين فرنسيين ابدوا دهشتهم مما اعتبروه اهتماماً أميركياً مفاجئاً بإفريقيا. فرد كريستوفر بغضب: « ان الولايات المتحدة الأميركية تنوي زيادة نفوذها في إفريقيا، ولا

تحس انها تتناول على مناطق النفوذ الفرنسي فيها .»

وشملت جولة مادلين ألبرايت الإفريقية خلال شهر كانون الاول ١٩٩٨ إلى كل من اثيوبيا وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأنغولا، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا، وكان من أبرز ما طرحته زيارتها، تشديد الضغط على حكومة الخرطوم والانفتاح المثير لاستياء واشنطن، من جانب رئيس جنوب إفريقيا نلسون مانديلا على كل من حكومة السودان والعقيد القذافي .

وجاءت جولة اولبرايت هذه بعد أن شهدت إفريقيا جنوبي الصحراء، تغيرات جذرية في العديد من دولها، فكان سقوط نظام منغستو هيلامريام في اثيوبيا واستقلال اريتريا، وتثبيت حكم يوري موسيفيني في اوغندا والتغيرات في رواندا وبوروندي وأخيراً في زائير التي اصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقبل كل هذا سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومن ثم تثبيت الحكم في انغولا، بعد فشل سافيمبي في الانتخابات ورضى واشنطن عن الحكومة هناك بزعامة دوس سانتوس .

إنها تغيرات ليست ناجمة بالكامل عن عوامل داخلية، بقدر ما هي ناجمة عن التدخلات الدولية، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة، القوة المنتصرة في الحرب الباردة، والتي أصبحت القوة العظمى الوحيدة، في العالم، التي ساعدت في تسريع هذه التغيرات، التي يبدو انها تسير في سياق متجانس يصب في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية المستقبلية للولايات المتحدة وشركاتها.

إن الدولارات والديمقراطية ليست الاسباب الوحيدة لعودة الاهتمام الأميركي بالقارة السوداء، بل ان وزير الدفاع ومدير مخابرات " سي. أي. آيه " السابق، جايمس شليسينغر، كتب: « إن هدف كلينتون، هو اجتذاب إفريقيا الواقعة في جنوب الصحراء، في اطار النفوذ الأميركي » أي أن الرئيس الأميركي يريد احلال النفوذ الأميركي الثقافي والاقتصادي مكان النفوذ الفرنسي.

وهكذا تحولت إفريقيا حالياً إلى مسرح لآخر التحديات التي سيشهدها نهاية قرننا الحالي بين الولايات المتحدة وأوروبا، أساسه الإستثمارات الخاصة، وأرباح الشركات العملاقة متعددة الجنسية، بدلا من المساعدات الحكومية لإفريقيا، التي تشهد تقلصا في هامش مناوراتها الاقتصادية، وقدرتها التفاوضية تجاه العالم الصناعي بشكل دراماتيكي، طالما إذ لم يعد لديها ما تقدمه له سوى منتجات حيوية لها وقليلة الأهمية له .

٣- إفلاس الأرجنتين

تعتبر الأزمة الأرجنتينية و احدة من الازمات المتلاحقة التي حدثت في عدة دول ناشئة، و هي بالاساس أزمات هروب رؤوس الاموال. تلك الاموال التي تدخل و تخرج دون اذن مسبق، بوصفها احدى قواعد العولمة و حرية حركة رؤوس الاموال و تدفق المعلومات و السلع و التكنولوجيا و الافكار والبشر. فإن أي أزمة داخلية تحدث في البلدان الناشئة التي فتحت أبوابها أمام حرية حركة رؤوس الاموال تؤدي سريعا و بشكل مغال فيه لدفع رؤوس الاموال الاجنبية إلى الهروب سريعا قبل ان تطالها التحقيقات و تمنعها من الهرب بغنائمها. و نضيف إلى ذلك أن رؤوس الاموال تبحث عن الربحية فقط بغض النظر عن مساهمة أنشطتها في اقامة اقتصاد حقيقي حيث تركزت هذه الاموال في شراء الشركات العامة المعروضة للخصخصة و بدلا من تنشيطها لخلق فرص عمل جديدة قامت بتطبيق قواعد السوق الحرة عليها مما نتج عنه مزيد من البطالة.

وهكذا تبرز العولمة و جهها السلبي الذي تضع دول الشمال نظريته لتكون أداته في تدمير اقتصاد الجنوب. و بالفعل كما يقول طلعت شاهين في مجلة الراي "اننا لم نسمع عن دولة متقدمة أصابتها آثار الازمة في تركيا أو في المكسيك أو جنوب شرق آسيا، بل كانت بنوك الشمال تتقدم في تلك الأزمات لتلعب دور المنقذ لتلك الدول من ازماتها باغراقها في مزيد من الديون (٩) ..

وكانت الأرجنتين دخلت سنتها الرابعة من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وأصبحت عاجزة عن دفع ديونها الضخمة البالغة ١٥٥ مليار دولار. كما أن معدل البطالة اقترب من ٣٠%، و ازداد عدد الفقراء من مليون إلى ١٤ مليون (من أصل ٣٧ مليون عدد سكان الأرجنتين)، و ارتفع عدد من هم تحت خط الفقر من ٢٠٠ ألف إلى ٥ ملايين، و ارتفعت نسبة الامية من ٢% إلى ١٢%، كما لم يثر التهرب الضريبي الذي قدر في عام ١٩٩٨ بمقدار ٤٠ مليار دولار أي قلق لدى المنظمة الدولية. و كانت آخر مكافأة للأرجنتين هي منحها قرضا في عام ١٩٩٩ و توصية رئيس صندوق النقد برفع المساعدات الموجهة للأرجنتين من ١٤ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار. و زاد خط الفقر، منذ أن أصبحت البلاد في صراع مع الكساد الاقتصادي .

و كان من المفترض ان يصوت خلال شهر ديسمبر ٢٠٠١ البرلمان الأرجنتيني على موازنة ٢٠٠٢ " العجز صفر " بمقتضى الوعود المقدمة مقابل

مساعدة بقيمة ٤٠ مليار دولار، ممنوحة من صندوق النقد الدولي منذ سنة. وكانت المفاوضات داخل الحكومة بين الأحزاب في السلطة مع مسؤولي صندوق النقد الدولي قد فشلت. و بسبب عدم التوصل إلى حل، فإن صندوق النقد الدولي أوقف قروضه إلى الأرجنتين، الأمر الذي جعل البلاد متخلفة عن الدفع. و هنا عمت الكارثة .

في آخر إجتماع عقده صندوق النقد الدولي برئاسة الألماني هورست كولير لبحث الوضع في الأرجنتين، توصل المجتمعون إلى قناعة بأن العجز في الموازناتصفر لم يتحقق، و أن الانتاج شل بالكامل , وأصبحت خزينة الدولة فارغة. و الحال هذه لا يستطيع صندوق النقد الدولي أن يوصي بدفع قسم من المبلغ المقرر لشهر ديسمبر بقيمة ٢٦٤, ١ مليار دولار في إطار برنامج الـ٤٠ مليار دولار. و قال الناطق الرسمي للمؤسسة المالية الدولية توماس داوسن " على السلطات الأرجنتينية أن تحقق أهداف البرنامج التي حددتها، قبل أن تتسلم دولارا واحدا." و كان صندوق النقد الدولي و على رأسه الولايات المتحدة الأمر يكية أكبر شريك في الصندوق قد لعبا دورا كبيرا في مجارة الأرجنتين في تمويل سياساتها الخاطئة التي اتبعتها الحكومة. فقد استمر الصندوق في تجاهل الموقف المتداعي في الأرجنتين على الرغم من أنه كان بالاجدر أن يوقف تمويل السياسات الخاطئة منذ أعوام مضت. فمشكلة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز الحكومي هو مزيد من الابعاء بما فيها خدمة تلك الديون و تأخير الدفع أو تخفيض العملة في تلك الظروف عادة ما يؤديان إلى عدم استقرار الاسواق المالية و حدوث أزمات بالتبعية لدول الجوار(١٠).

و لا يمكن للمرء أن يحصي كم هو عدد المرات التي طرح فيها صندوق النقد الدولي برامج إنقاذ مالي لهذه الحكومة أو تلك التي تواجه أزمة اقتصادية. و لا يمكن أن نحصي أيضا الدعم غير المشروط الذي قدمته هذه المؤسسة المالية الدولية لبعض رؤوساء الدول، على الرغم من أنهم ليسوا فاضلين ولا ديمقراطيين، و لكن لأن هذا الدعم يخدم المصالح السياسية و التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فقط. أنه حال روسيا بوجه خاص، والبرازيل، و باكستان اليوم. فبالنسبة لروسيا الأمر يتعلق بمساعدة هذا البلد الذي كان في الماضي قوة عظمى على تعزيز ديمقراطيته الناشئة، أما البرازيل، فقد تدخل صندوق النقد الدولي بين الدورتين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أكتوبر ١٩٩٨، لمساندة و إعادة انتخاب فرناندو هونريك كارديسو الذي

تتماشى خياراته الاقتصادية مع متطلبات صندوق النقد الدولي، بعكس منافسه لويس أنا سيولولا من حزب العمال الذي يمثل اليسار. و في حال باكستان لعب الوضع الجيوبوليتيكي لهذا البلد في الأزمة الحالية دورا رئيسا في تبرير تدفق مليارات الدولارات من القروض و المساعدات و التسهيلات التجارية إلى إسلام آباد .

الأرجنتين لا تمتلك أي من هذه الحجج التي يمكن اعتمادها. و منذ منتصف عام ١٩٩٨، و الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية لها عدة اسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي ١٩٩٨. ففي عهد الرئيس كارلوس منعم (١٩٩١-١٩٩٥)، اعتمدت الأرجنتين، التكافؤ بين سعري الدولار والبيزو (العملة الوطنية)، أي ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أسـ

البيزو = دولار، من أجل وضع حد للتضخم الجامح، الذي بلغ ٣٠٠٠% في عام ١٩٩٨، و تقرر أن يتم وضع دولار في خزانة البنك المركزي مقابل كل بيزو يتم طرحه في الاسواق، حين أجبر الرئيس الأرجنتيني السابق راؤول ألفو نسيني على الاستقالة، لكي تستفيد من مرحلة من النمو لاكثر من ٥% طيلة ١٩٩٠-١٩٩٦. و بأمر من واشنطن قامت بيونس ايرس بخصخصة شركات القطاع العام. و بما أن البلدان المجاورة خفضت عملاتها الوطنية، و الدولار في ارتفاع مستمر، فقد انهارت المنافسة الأرجنتينية. و قاد استمرار التكافؤ بين الدولار و البيزو إلى إجبار البنك المركزي الأرجنتيني على رفع معدلات الفائدة. و كانت النتيجة أن أصبح النمو الاقتصادي سلبيا، و سقطت بذلك الأرجنتين في دوامة اللولب : الركود الاقتصادي يعمق العجزات في الموازنة، و المستثمرون الأجانب فقدوا الثقة، و المطلوب زيادة أكثر في معدلات الفائدة، و لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات العامة، الأمر الذي قاد إلى تعمق الأزمة الاقتصادية .

و لما كانت الحكومة الأرجنتينية لا تملك إمكانيات اللجوء إلى تخفيض عملتها الوطنية، فإنها أصبحت تطلب بإلحاح رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. و هذا ما قاد إلى تقادم مديونية الأرجنتين الخارجية التي انتقلت من ٦٢ مليار دولار الى أكثر من ١٥٠ مليار دولار، أي نصف الناتج الداخلي الخام، و إلى طلبها الدعم المالي الضروري من صندوق النقد الدولي من أجل تسديد ملياري دولار كدين انتهى اجله يوم ١٩ ديسمبر.

وبما أن الحكومة الأرجنتينية عجزت عن دفع هذا الدين، فقد أعلن هذا البلد إفلاسه المالي أمام المجتمع الدولي .

و اعتبر شهر ديسمبر حاسما لسكان الأرجنتين أولا، و لأميركا اللاتينية، و اتحادها التجاري و روابطها مع الولايات المتحدة و الدولار ثانيا، و أخيرا لبقية العالم. لأن دور صندوق النقد الدولي في الحالة الأرجنتينية كان يتابع بدقة من قبل واشنطن، التي أضحت حساسة جدا لمبادئ تقديم المساعدات الدولية. فمنذ أن وصل الرجل الثاني إلى صندوق النقد الدولي في سبتمبر الماضي، الأميركي الجمهوري و الليبرالي المتطرف ان كروجير، حصلت أولى مظاهرات التحول في موقف الولايات المتحدة (التي تعتبر المساهمة الأولى في صندوق النقد الدولي) تجاه البلد الذي يجازف بتبذير أموال المساهم الأميركي . و فضلا عن ذلك فإن الأرجنتين اليوم لا تمثل أولوية للأميركيين، خصوصا، و أن إفلاسها المالي لا يقود بالضرورة إلى إحداث سلسلة من الأزمات، التي يمكن أن تضرب البلدان الناشئة الأخرى، التي لم تعد تطلب كثيرا المساعدات المالية الخارجية منذ الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ .

إن الإفلاس الأرجنتيني الذي حدث بعد أحداث ١٩ ديسمبر يمثل نهاية "المعجزة الأرجنتينية" لعقد التسعينات ، التي حصلت على أرباح كبيرة من الشركات المتعددة الجنسية ، و سمحت للعديد من الموظفين الأرجنتينيين الكبار بمراكمة ثروات فاحشة بسبب انتشار الرشوة و الفساد على رأس قمة السلطة السياسية، إذ ابتلع الحكام الموارد التي دخلت إلى البلاد من عمليات الخصخصة الشاملة، و جعلت الاقتصاد الأرجنتيني خاضعا للمضاربة، و تابعا للخارج. كما أن هذا الإفلاس يعتبر إخفاقا كبيرا لصندوق النقد الدولي الذي كان يتابع بدقة متناهية حسابات الأرجنتين المالية منذ عشر سنوات، إذ أظهر هذا الصندوق عجزا واضحا في ضمان التوازن المالي لهذا البلد، و لكل البلدان في عالم الجنوب التي تمثل لأوامره و خطته المتعلقة بالإصلاح الهيكلي لإقتصاداتها.

و تعتبر الأزمة السياسية الحالية أخطر أزمة تشهدها الأرجنتين منذ نهاية الديكتاتورية العسكرية، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها.

وفتحت هذه الازمة الاجتماعية و السياسية التي عصفت بالأرجنتين الطريق لعودة المعارضة البيرونية الى السلطة. لقد ترك فرناندو دي لاروا السلطة قبل سنتين من انتهاء مدته الرئاسية عام ٢٠٠٣، و ترك البلاد في خراب

كامل، علما أن الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية ليست وليدة اليوم ، بل إن إرهاصاتها بدأت تظهر في فترة حكم الرئيس السابق كارلوس منعم (١٩٨٩-١٩٩٩). لكن فرناندو الذي و عد ناخبه "ببناء أرجنتين أفضل" فشل في مسعاه هذا، فتعمقت الفوارق الطبقية بين الاغنياء و الفقراء في عهده، و انهارت الطبقة الوسطى القوية جدا في الماضي ، و التي حملته الى السلطة، و لم يحقق أي نجاح يذكر في محاربة الفساد.

و كان الرئيس فرناندو دي لروا قد قدم استقالته يوم ٢٠ ديسمبر الماضي بعد يومين من المظاهرات العنيفة التي عمت معظم المدن الأرجنتينية، اذ اقتحم المتظاهرون المحلات التجارية الكبيرة من أجل الحصول على حاجياتهم الغذائية. وبلغت الخسائر البشرية غير المسبوقة لهذه الاحتجاجات الواسعة ٢٧ قتيلًا و مئات الجرحى و آلاف المعتقلين. و كانت الأرجنتين قد شهدت إضرابا عاما يوم ١٣ ديسمبر الماضي شل معظم المرافق الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية في البلاد من قطاع النقل إلى المستشفيات، مرورا بالمدارس و الجامعات. و رفع المضربون شعارا رئيسيا واحدا يتمثل في إحداث تغيير راديكالي في السياسة الاقتصادية للبلاد و رحيل وزير المالية دومينغو كافالو، المتهم في نظر الشعب الأرجنتيني بأنه يطبق القرارات الاستبدادية لصندوق النقد الدولي. و بالفعل فقد قدم الوزير المعني استقالته أمام الضغط الشعبي. و لمافشل الرئيس الأرجنتيني فرناندو دي لاروا في حمل أحزاب المعارضة المسيطرة على البرلمان على تشكيل حكومة و حدة وطنية لانقاذ وضع البلاد، قدم بدوره استقالته من رئاسة الجمهورية.

و السؤال الذي يطرحه المحللون هو هل ينجح الرئيس ادوارد دوهالدي في إخراج الأرجنتين من أزمتها الأخيرة؟ الواقع الحزبي و السياسي الراهن - على صعيد الأرجنتين - يشير إلى أن صراع الأحزاب السياسية و الرغبة في الاستحواذ على السلطة وراء الفساد و الإفساد المالي و السياسي، كما كانت السبب الاساسي في تفجر الاحتجاجات الشعبية و عدم بروز لاعب رئيس يحسم الموقف لصالحه. فالحزب البيروني حمل "كارلوس منعم" ، و الحزب الراديكالي تعرض لذات الوضع خلال فترة حكم "راؤول ألفونسين"، و الجيش لم يعد في وضع أفضل، حيث يحمل ميراث السبعينات و بداية الثمانينات ممثلة في تدهور الاقتصاد - الحرب القذرة - و مغامرة فوكلاند، ناهيك عن عدم رغبة الفرد في الارتداد عن الديمقراطية مرة أخرى. و لهذا فإن تخطي المشكلة

الأرجنتينية يتطلب عنصرًا أساسيًا وهو الثقة بين أفراد الشعب وقياداته السياسية، بعيدًا عن الضغوط والانقسامات بين مطالب طبقة عاملة، وأخرى متوسطة، أو مصالح سياسية طبيعية، وأن تكون حركة دخول وخروج رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية في إطار هدف قومي واضح ومحدد المعالم وليس مجرد استجابة لتطبيق تعاليم منظمة التجارة العالمية أو سياسة صندوق النقد الدولي التي تكيل بمكيالين. فالاستقرار السياسي يعني عودة رؤوس الأموال المهاجرة وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية في آن واحد، وهو المطلوب لحل المشكلة الأرجنتينية، ويتفق وتعاليم العولمة (١١).



الهوامش:

- ١- بول هيرست و جراهام طومبسون - ما العولمة - الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم - ترجمة د. فالح عبد الجبار - سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٧٣ - سبتمبر ٢٠٠١ - الكويت (ص ١٥٦) .
- ٢- المرجع السابق (ص ٢٠٧) .
- ٣- المرجع السابق (ص ٢١١) .
- ٤- المرجع السابق (ص ٢١٦) .
- ٥- هانس - بيتر مارتين و هارالدشومان - فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية - سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٣٨. أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ - الكويت (ص ٢٠٣ - ٢٠٤) .
- ٦- رضا محمد هلال و كرستين عبدالله - قمة كيبك و ردود الفعل الإقليمية و الدولية - مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١ - القاهرة (ص ١٩٦) .
- ٧- هانس بيتر مارتين و هارالدشومان - مرجع سابق (ص ٩٦) .
- ٨- ميشال بوغنون - موردان، أميركا التوتاليتارية - الولايات المتحدة و العالم: إلى أين؟ عربي خليل أحمد خليل، دار الساقى، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، (ص ٢٣٥ - ٢٣٦) .
- ٩- راوية عاطف مختار - الأزمة المالية الأرجنتينية - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٨ - ابريل ٢٠٠٢. القاهرة (ص ١٦٩) .
- ١٠- المرجع السابق (١٧٠) .
- ١١- نزيرة الأفندي - المشكلة الأرجنتينية - أزمة سياسات أم صراعات حزبية؟

مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٨ - أبريل ٢٠٠٢ - القاهرة (ص ١٥٦)



الفصل الرابع

أزمة الإشتراكية الديمقراطية و عولمة الطريق الثالث

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، وصلت الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية إلى السلطة في ١١ بلداً أوروبياً غربياً، وأصبحت حاكمة لكل أوروبا اليسار باستثناء حزب الشعب اليميني في إسبانيا، الذي يتبنى الخطوط الرئيسية العامة للحزب الإشتراكي الإسباني، وإيرلندا، وبلجيكا واللكسمبورغ. وقد عاد يسار الوسط الأوروبي بحلة اجتماعية جديدة واقتراحات عملية لتجاوز إشكاليات الخيار الإشتراكي الكلاسيكي الذي نما في ظل شكوك بأنه محاولة للعودة إلى الماضي. فالإشتراكية بوصفها حركة سياسية، وإيديولوجية تاريخية انبثقت عن حقائق الثورة الصناعية من خلال فريق من رموز الثورة الفرنسية على مدى قرنين من الزمن ما زالت تستجيب إلى طموحات عديدة متلازمة، حيث إن الأحداث الأخيرة تشير فعلاً إلى واقعيتها .

١-تاريخ فكرة الإشتراكية الديمقراطية

تشكلت الإشتراكية الديمقراطية نسبة إلى الفكرة الثورية مثلما وجدت في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال مرجعين كبيرين لعام ١٧٨٩ و عام ١٨٤٨. وأعلن نشأتين زعيم الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني في سنوات ١٨٩٠، من خلال التركيز على التحليل السياسي الاقتصادي للرأسمالية في أن معاً، أن فكرة الثورة ليست بالضرورة أن تكون في قلب مشروع تغيير المجتمع. و معنى القول أن الرأسمالية سوف تبقى نظاماً يمكن أن تناضل من

داخله. ويظل الهدف تجاوز الرأسمالية, لكن الوسيلة لم تعد الثورة. وسوف يكون التغيير من الداخل , بواسطة الإصلاح, عن طريق التأمينات الصناعية, من قبل الحركة التعاونية.و كانت هذه الحركة للتغيير الاجتماعي هي أساس فكرة الإشتراكية الديمقراطية. إنها تعني بوضوح مشروعاً سياسياً بديلاً لنظرية ماركسي ذلك الزمان الكارثية, الذين يطرحون الإطاحة الثورية بالنظام الرأسمالي.

إن الخاصية الأولى للإشتراكية الديمقراطية , كنموذج للتغيير السياسي, هو تحويل تنظيم الطبقة العاملة إلى قوة سياسية و إلى مقابلة للمجتمع, وهذا ماقاد إلى تشكيل الأحزاب الجماهيرية الكبيرة ومنظماتها النقابية الموازية.و يعتبر تنظيم الطبقة العاملة كفاعل مركزي مزود بسلطة التفاوض و باقتراحات معاكسة عن طريق العمل النقابي,اكتشافاً اشتراكياً ديمقراطياً أكثر منه شيوعياً.انه يعني للإشتراكيين الديمقراطيين, بواسطة العقد المشترك, عقد تسوية طبقية متفاوض عليها وقابلة للمراجعة, بين قوى العمل و قوى رأس المال.ولايجوز أن ننسى أنه في الوقت الذي تبلور فيه المشروع الاشتراكي الديمقراطي , كانت الطبقة العاملة من الناحية الكمية ,أقلية.ولكن في ظل التمديد لماركس و انجلز, فهم الاشتراكيون الديمقراطيون بأنه هناك تموقعت الظاهرة الناشئة التي غيرت العالم.

تمثل الإشتراكية الديمقراطية سياسات و منظمات تشكلت تدريجياً في أوروبا الشمالية و أوروبا الوسطى في نهاية القرن التاسع عشر.و اذا كانت هناك اختلافات بين الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية في الثقافة و البنية , إلا أن تاريخها كان مشتركاً إلى حد كبير. و نشأت الإشتراكية الديمقراطية مع و عن طريق تقاطع ديناميكيتين سياسيتين: فمن جهة, النضال من أجل الانتخاب المباشر, و الديمقراطية السياسية, التي هي في الواقع أحزاب ديمقراطية (جمهورية في فرنسا),و من جهة أخرى, نقد الرأسمالية و عدم مساواتها و لا عقلانيتها, التي أسهمت في ولادة الأحزاب العمالية ذات التوجه الماركسي- حزب العمال البريطاني يتبنى ايديولوجية مركبة من التقاليد الدينية, و ملقحة من النزعة النقابية الاصلاحية.

و خلال النقاشات و الازمات التي شهدتها الإشتراكية الاوروبية- خصوصاً أزمة "التحريفية" في بداية عام ١٩٠٠- رفضت الأحزاب الإشتراكية الثورة العنيفة بوضوح أكثر فاكثراً. غير أنه في الوقت عينه, غيرت هذه

الاحزاب بالتعاون مع النقابات المرتبطة بها، المجتمعات الليبرالية شيئا فشيئا، عندما وضعت المسألة الاجتماعية في قلب اهتماماتها.

و في ظل القطيعة الكبرى التي حدثت في عام ١٩١٧، قبلت الإشتراكية الديمقراطية التعددية الديمقراطية بوضوح، في تعارض مع الشيوعية. ولكن الإشتراكية الديمقراطية، و على نقيض الليبرالية، قابلت اقتصاد السوق بشرعية المطالب الاجتماعية، و فضلت دور الدولة. و بعد عام ١٩١٨، واجهت الاحزاب الإشتراكية الديمقراطية تحدي حكم مجتمعات لازالت في بنيتها الاساسية راسمالية، و شاركت في ائتلافات مع قوى سياسية أخرى. و لم تكن هذه الاحزاب مهية لمواجهة أوضاع حيث لا تستطيع تطبيق "برنامج الحد الأقصى"، أي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج و التبادل. و كانت التجارب الحكومية الاولى بعد عام مخيبة للامال. ١٩١٨. و تم تطبيق عدة اصلاحات، ولكنه في الوقت عينه، فرضت مبادئ الإقتصاد الليبرالي نفسها. و مع مطلع الثلاثينات ١٩٣٠ و الأزمة الإقتصادية العالمية، ازدادت مصاعب الإشتراكية الديمقراطية. و دمر صعود الفاشية و النازية في أوروبا عدة أحزاب، خاصة الاحزاب النمساوية و الالمانية. و مع كل ذلك، فانه في تلك السنوات بدأت تتبلور سياسة خروج الإشتراكية الأوروبية من تناقضاتها المرحلة طويلة، التي طبقت في السويد و النرويج، قبل أن تعم كل السياسات الإشتراكية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية.

و أخيرا بلورت الإشتراكية الديمقراطية برنامجا اصلاحيا متمحورا حول محورين. فهو يعني، من جهة، مشروعا إصلاحيا للملكية، مرقيا بذلك فكرة الملكية الاجتماعية مهما كانت الأنماط (تأميمات، تعاونية الخ...) فلا يكفي مناقشة عقد العمل، بل يجب محاولة افكاك الاستقلالية، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا جماعيا. أما المحور الثاني، فهو بكل تأكيد بناء دولة الرفاهية، أي تنظيم الجمعيات التعاونية الحامية، لمختلف أشكال الضمان الاجتماعي، لمواجهة أشكال المخاطر الجديدة المتمثلة في الصحة، و العجز، و البطالة.

و قد حددت الإشتراكية الديمقراطية برنامجها، و طرائقها، و اهدافها، قبل عشرين سنة من الثورة الروسية. و الحال هذه فان الإشتراكية الديمقراطية هي طريقة التفكير في الادارة، و الاصلاح، و التجاوز، و لم تكن أبدا كنوع من الطريق الثالث. و كانت الفكرة الاساسية للإشتراكية الديمقراطية ترى ان تامين ملكية وسائل الانتاج و التبادل ليس ضروريا لمقاومة لاعقلانية و لا مساواة

الرأسمالية. و كانت الحكومات التي أرادت مكافحة الفوارق الاجتماعية، وهي تقود سياسات اقتصادية فعالة، طبقت سياسات مضادة للأزمات الدورية من أجل السيطرة على تقلبات السوق، و تشجيع الاستثمار، و تطوير الحماية الاجتماعية، و تنمية مستوى التعليم. و قدمت أعمال كينز، التي و فقت بين المبادرة الخاصة و قيادة ديمقراطية للاقتصاد، نظرية اقتصادية للاشتراكية الديمقراطية. و اختلف توسع القطاع العام حسب البلدان و مكانة الدولة، فهو قوي في النمسا و فرنسا، و مهم في بريطانيا، و ضعيف في السويد أو في ألمانيا، و لكن لم تكن في أي من هذه البلدان شركات القطاع العام أدوات قطيعة مع السوق.

أما البعد الآخر للتجربة السياسية للاشتراكية الديمقراطية فتمثلت في أهمية التعددية السياسية و الاجتماعية. و لا تنفي الاشتراكية الديمقراطية و اقية الصراعات في المجتمع، بل انها اعتمدت على الاعتراف بالمصالح المتشكلة، وبشكل رئيس للقطاعات و أرباب العمل. و لكنها اعتقدت ان طريقة حل الصراعات يجب ان تمر عبر التسويات، و لهذا وضعت اجراءات للمفاوضات بين مختلف الاطراف في المجتمع.

٢- الاشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد انهيار الشيوعية

و ليست الاشتراكية الديمقراطية التاريخية سياسة فقط، انها بلا انفكك ثقافة سياسية، تتطرق من التعددية الاجتماعية و الدفاع عن "الاعتدال" السياسي، و عن بنيات التنظيم من أجل التفاوض و التشاور. و شهدت الاحزاب الاشتراكية في أوروبا الجنوبية _ و منها الحزب الاشتراكي الفرنسي - تجارب مختلفة نسبيا، اذ ركزوا على الصراع الطبقي حتى عقد السبعينات، و حافظوا على شكل من المرجعية الماركسية لفترة طويلة أكثر من أحزاب أوروبا الشمالية. أما اليوم و فإن الظروف الاقتصادية و السياسية قربت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية كثير، حتى و ان ظلت في حدود الوقائع الوطنية.

و بصورة اجمالية عرفت السياسات الاشتراكية الديمقراطية نجاحات عملية مهمة. و أظهرت التحليلات الاحصائية لسنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٠، أن الفوارق الضعيفة جدا بين الرواتب، و الحماية الاجتماعية الاكثر تطورا، و التوازنات الجيدة بين التوظيف، و الإستثمارات، و الأجور، كانت قد تحققت في البلد الذي حكمته الاشتراكية الديمقراطية مدة طويلة - من غير أن نتحدث عن المقارنة مع البلدان الشيوعية.

و لكن منذ نهاية عقد السبعينات , و اجهت الإستراتيجية الديمقراطية مصاعب جديدة.و شهدت نتائج الإنتخابات تموجات مهمة.و لعل الأكثر أهمية منها النتائج الاخيرة لليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية. و في عام ٢٠٠٢ , باستثناء بريطانيا نجد الإستراتيجية الديمقراطية الاوروبية في موقع الدفاع.كيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ الأسباب الاقتصادية قاهرة, و هي تعود إلى حد ما , إلى المصاعب الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية:كافّة الموازنة للبرامج الاجتماعية, و تنامي البطالةفي سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠, ومحدودية السياسة الضريبية,و لامركزية نظام العلاقات المهنية, التي تعقد سياسة المداخل. و لكن الاسباب الخارجية هي الاكثر أهمية, و التي نلخصها عادة تحت مقولة "العولمة". فالاستقلال الذاتي للأسواق المالية, و الدخول في مجتمع المعرفة و المعلومة,و زيادة المنافسة الدولية, هذه العوامل مجتمعة غيرت من معطيات " التسويات الوطنية"للمرحلة السابقة..

و لم تعد الاسلحة التقليدية للسياسة الكينزية فعالة- خاصة السياسة النقدية,مع تبني سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية,و سياسة الموازنة مع وجود عجوزات مهمة.و فضلا عن ذلك, فقد انهارت كليا ركيزة الإستراتيجية الديمقراطية ذات الثلاث قوائم- المشروع,النموذج,و البرنامج- في سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠, تحت تأثيرحركتين ليستا بالضرورة مرتبطتين إحداهما بالآخرى: فمن جهة, تبدد المستقبل الثوري مع نهاية الشيوعية, ومن جهة اخرى, التحولات التي عرفتها الراسمالية. و بصورة اجمالية , نجحت الإستراتيجية الديمقراطية ثقافيا , و لكنها خسرت هويتها.و بالمقابل , فإن نهاية النموذج الاشتراكي الديمقراطي, يعني في الوقت عينه نهاية النموذج السياسي وبرنامج الاصلاح.و أصبح برنامج الاصلاح قديماcaducبسبب تغلغل فيروس العولمة الليبرالية على مستوى العقول, الذي أحدث بلبله إيديولوجية.

و اذا كان البرنامج الإشتراكي الديمقراطي على الصعيدين الإيديولوجي والثقافي لم يستنفذ بعد,فإن العالم الذي يتوجه اليه تغير كثيرا منذ عشرين سنة.في السابق كانت الرأسمالية عبارة عن آلة انتاج للكليات, و بوصفها آلة تستخدم قوة عمل الاشخاص, المتساوية,و المتشابهة و المخططة, بما يعني وجود قوة كليات فيما بينها , بصرف النظر عن طبيعة الجنس البشري, وهويته القومية, اذ كان تاريخ الراسمالية, تاريخ تحول عنيف للسكان إلى قوة عمل منظمة . و انطلاقا من هذا التحليل,قدمت الإستراتيجية الديمقراطية جواباتمثل في

خلق تكوين الجمعيات الحامية مثل (النقابات, و المفاوضات المشتركة, و دولة الرفاهة) ولإعطاء قوة العمل هذه قدرة على المقاومة, و التفاوض, و تخفيف حدة الاستغلال الرأسمالي.

و تجعل العولمة من الصعوبة بمكان على الإشتراكية الديمقراطية أن تسبح ضد تيار الدورات الاقتصادية المسيطرة, كما أمتحن ذلك الحزب الإشتراكي الفرنسي في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣. و هذا ما يفسر لنا أن كل الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية و الإشتراكية- و بتواريخ مختلفة- راجعت برامجها لكي تبقى في اللعبة الاقتصادية الوطنية, و حددت خياراتها الأوروبية لكي ترمي بثقلها أكثر في العولمة.

غير أن التطورات تعبر أيضا عن التغيرات الحاصلة في المجتمعات و الثقافات. و كان للعوامل التالية: التحولات في سياسة الاجور, في ظل الانحدار التاريخي للطبقة العاملة التقليدية, ووجود الملايين من العمال و الموظفين الذين يعيشون في ظروف عمل مؤقتة و معزولة, و أهمية الطبقات الوسطى الاجيرة, و المكانة الكبيرة للنساء في سوق العمل, و تمديد "فترة" الشباب, و في الوقت عينه, شيخوخة السكان, و حضور العمال المهاجرين, و قوة النزعة الفردية, تأثير في إضعاف بنى التمثيل التقليدي للإشتراكية الديمقراطية. كما أن النقابات لم تعد منسجمة, و حصلت على إستقلاليتها الذاتية. و هذا ما أصبح يتطلب من الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية و الإشتراكية أن تجمع عدة جماعات من الناخبين, ذات المصالح المختلفة و المتبخرة.

و هكذا أصبحت هوية الإشتراكية الديمقراطية منذ عشرين سنة سياسية أكثر منها إيديولوجية, أي سوسولوجية و ثقافية. و هي سريعة العطب, و تابعة لنتائج سياستها, و باتت تغذي بأقل من السابق ذلك الشعور بالانتماء. و فضلا عن ذلك, فإن الإشتراكية الديمقراطية مطالبة بمواجهة منافسين جدد مثل : أحزاب الخضر, الذين يدافعون عن قيم لاحقة على المادية, ولديهم تأثير في أوساط الاجيال المدنية الجديدة, و الأحزاب الشعبية التي أصبحت تستقطب فئات من السكان قلقة على مصيرها و مستقبلها.

و الحال هذه أصبحت أساسيات تسويات الإشتراكية الديمقراطية "بحاجة إلى إعادة التفكير فيها, في عصر جديد من الرأسمالية. و قامت كل الأحزاب باثبات ذلك من خلال مراجعة برامجها و اعادة تاهيل بنياتها. و لكن النقاش لم يغلق بعد. و مهما كانت الأحزاب, فإن عدة اتجاهات تتصارع, و بتأثيرات متبادلة و

قوية إلى هذا الحد أوداك. فهناك طوني بليرو حزب العمال البريطاني الذي يمثل قطبا متمحورا حول مفهوم "الاجتماعي- الليبرالي"، الذي يقترح توليفة جديدة مع الليبرالية، ولكنه يريد أيضا تلبية رغبات الطبقات الشعبية. وهناك "يسار عجوز" موجود في الأحزاب الاشتراكية و الاشتراكية الديمقراطية، وقريب من التيارات النقدية الراديكالية للرأسمالية المعولمة، يفضل النفقات العامة، وتنظيم صارم مفروض على القطاع الخاص، و لديه موقف حذر تجاه الاتحاد الأوروبي كما بينى الآن. و حاول ليونيل جوسبان و حكومته تطبيق " اشتراكية حديثة" مستلهمة من الكينزية الجديدة، محاولا بذلك تجديدها أكثر من

تجاوز الاشتراكية الديمقراطية.

لا شك في أن ، هذه التعارضات ليست مرضية ، مادامت المشاكل لا تتلخص ببساطة، لان المعنى النهائي لتجديد الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية لا يزال يحتاج إلى تحديد. و تكمن قوة الاشتراكية الديمقراطية في تمثيلها اينما وجدت أحزاب التناوب في مواجهة المحافظين و الليبراليين. أما ضعفها فيتمثل في خسارتها القدرة على بلورة مشروع جماعي رسمي في السنوات الحديثة. و يبقى اليوم على الاشتراكية الديمقراطية أن تعبر عن ارادتها لتحقيق ذلك.

وكانت الحركة الاشتراكية الأوروبية ترفض الرأسمالية التي تعمق الفوارق الطبقيّة في المجتمعات، وتضع القيم الاقتصادية كالغنى وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ظلت متمسكة بمبادئ وأسس الثورة الديمقراطية البرجوازية، حيث عملت الأحزاب العمالية على جعل الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية البرجوازية ناجعة بالنسبة للجميع، وحتى بالنسبة للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت الحقوق الاجتماعية اهتماما أكبر، في كثير من الأحيان على حساب الحقوق الفردية .

في الواقع الأوروبي، بنت الاشتراكية الديمقراطية دولة الرفاهة التي كانت الجواب التاريخي لتداعيات الأزمة العامة للرأسمالية ١٩٢٩ - ١٩٣٣، ونهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت الدولة الحامية بالمذهب الذي يدعو الى التدخل الرسمي في سبيل انماء الانتاج، والعمل على دعم الاستثمار والطلب، والمناقشات المستمرة بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل. هذا الجواب الذي كان له تأثير بالغ في أوروبا خلال نصف قرن اصطدم بالثورة المحافظة أو الليبرالية الجديدة التي تركز على المقولة الأساسية التالية : « ما يفرزه

السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح». وقد اعتقدت معظم الحكومات الغربية هذه الليبرالية الجديدة مع بداية عقد الثمانينات. وكانت السويد التي تمثل دولة الرفاهة بامتياز، قد تعرضت لازمة حادة خلال عقد التسعينات، تذكر على نطاق واسع كدليل على أن العولمة قد قضت على خيار اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة. وعلى سبيل المثال يرى المنظر السياسي جون جراي John Gray أن نهاية دولة الرفاه هي نتيجة مباشرة من نتائج العولمة، فيقول: أن التخلي في مقدور اقتصاديات السوق الاجتماعي السابقة أن تجدد نفسها كاملة غير منقوصة في ظل قوى الانسجام المتدني هو أخطر الأوهام الكثيرة المقترنة بالسوق الكوني. عوضا عن ذلك، فإن نظم السوق الاجتماعي مرغمة على أن تفكك نفسها باطراد، حتى تتمكن من التنافس على قدم المساواة مع اقتصاديات ذات تكاليف عمل أدنى(١)

٣-الإشترابية الديمقراطية فقدت هويتها، و قدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح

يدخل إقصاء المرشح الاشترابي ليونيل جوسبان من الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في فرنسا في سياق سلسلة سيئة من الهزائم التي منيت بها الأحزاب الإشترابية الديمقراطية في أوروبا الغربية، التي خسرت شيئا فشيئا من المواقع المكتسبة منذ نهاية عقد التسعينات. وبينما جاء انتصار الحزب الاشترابي الديمقراطي في ألمانيا قبل أربع سنوات، بعد فوز اليسار المتعدد في فرنسا، و حزب العمال بقيادة طوني بليز في عام ١٩٩٧، شارك الاشترابيون الديمقراطيون في ١١ حكومة من الاتحاد الأوروبي، و لم يصمدوا إلا في أربع بلدان هي بريطانيا، و اليونان و السويد و ألمانيا .

و رافق هذه الهزيمة صعود مدو للحركات الشعبوية (اليمن المتطرف)، التي نجحت في التقدم في كل مكان عندما لم تكن مؤهلة لتقاسم المسؤوليات مع الأحزاب اليمينية المحافظة. ففي كل الديمقراطيات تقريبا، يبدو أن الناخبين اختاروا التصويت ضد الخارجين، أي على حساب ائتلافات اليسار غالبا، التي حكمت خلال السنوات الأخيرة. في أوروبا الشرقية، تحمل ورثة نقابة سوليدارنوس في بولندا، و اليمين في هنغاريا تبعات هذا التغيير لمصلحة الشيوعيين السابقين، الذين تحولوا إلى الإشترابية الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي .

و تشكل إعادة انتخاب طوني بليز استثناء، إذ يفسر في آن معا بالحكم

الطويل للمحافظين الذي ترك الحزب ينزف، أو بالتجديد الإيديولوجي للعماليين - فهناك أسباب خاصة لكل بلد، إذ خدم تقاسم السلطة بين الإشتراكيين والمحافظين في النمسا خلال عقود، مصلحة الليبراليين، الذين يقودهم يورج هايدر، بوصفهم القوة المعارضة الوحيدة، ورفض الممائل " للسياسة السليمة " في هولندا التي وضعت في السابق من قبل قائمة بيم فورنيون، التي استفادت من مصرع قائدها، و خمس سنوات من التعايش في فرنسا التي يضاف إليها القواعد الخاصة جدا بالاستحقاق الإنتخابي الرئاسي، و تشتت مرشحي اليسار، و احتمال انهيار حليف - و الحال هذه حزب الخضر، حيث مثل هذه الحالة يمكن أن تحدث في هذا الخريف في ألمانيا .

و مع ذلك، فإن هذه التفسيرات الوطنية تهمل الأسباب العميقة جدا لتراجع الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، و هو ما يتطلب من قياديين عدم تجاهله إذا أرادوا تجنب التهميش .

من الناحية التاريخية، بررت الإشتراكية الديمقراطية الوريثة المثيرة للجدل لكبار مفكري الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، و جودها عن طريق الإفلاس السياسي للشبيوعية الدولية بعد زوال حظوتها الإيديولوجية، لكن الغبطة لم تدم طويلا. و كان سقوط جدار برلين و انهيار الكتلة السوفياتية قد فتحا الطريق للعولمة الليبرالية، و لم يحد ما مصلحة الأحزاب التي استمرت في إقامة تحالف العدالة الاجتماعية مع الحرية، ضد اليمين و الشيوعيين. و إذا أخذنا مقولة زيغينو بريجنسكي فإنه لم تستتب الأفكار الخاطئة أفكارا صحيحة " و لكن غياب الأفكار " .

و أسهمت العولمة في تدمير الأسس الإيديولوجية للإشتراكية الديمقراطية، و الفئات الاجتماعية التي كانت تمثلها تقليديا ، وفي التأثير على الممارسة السياسية في آن معا. و وجدت الإشتراكية الديمقراطية نفسها بين فكي كماشة : فمن جهة، حاجات ضحايا العولمة الذين يطالبون بحماية إجتماعية أكبر من قبل الدولة و التي لا يمكن أن تتجاهلها، و من جهة أخرى، تطلعات المستفيدين من الحركة الكبيرة لليبرالية الاقتصادية و المالية، الذين يرفضون أن يروا طاقاتهم مكبوحة من قبل ثقل الضرائب و البيروقراطية، و التي لا يمكن للاشتراكية الديمقراطية أن ترفضها تحت طائلة أن تحكم على نفسها بالبقاء في المعارضة . و لم ينجح الإشتراكيون الديمقراطيون في ممارستهم للحكم أن يحلوا هذه المعضلة. و قد تأرجحوا غالبا بين الدفاع الدوغمائي عن المواقع المكتسبة

أحيانا، و بين التبعية الليبرالية. و عندما كانوا في موقع القوة داخل الاتحاد الأوروبي لم يعرفوا كيف يوظفوا هذه القوة من أجل الخروج من هذا التناقض، تاركين الاندماج الأوروبي يقوم بوظيفة محاسب عدم الانتظام بدلا من أن يكون أداة للسيطرة على العولمة، و بدون شك يشكل حزب العمال الجديد و " الطريق الثالث " استثناء للبويس الإيديولوجي للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية. و لا يمكن أن نلومها على إهمالها، لا الصراعات الفكرية، و لا طوني بليسر الذي يتمسك بالمبادئ حتى إذا كان غير مسموح له أن لا يكون متفقا لا مع هذا و لا مع ذلك.

وهكذا أصبحت إيديولوجية الليبرالية الجديدة (Neoliberalismus) أمراً حتمياً لمصلحة الرأسمالية النفاثة المنطلقة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي عمت القارة الأوروبية، وأسقطت الإشتراكية الديمقراطية التي كانت حاكمة في عدة بلدان. و صار عدم تدخل الدولة، إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانات الحكومات الغربية المعتمدة إيديولوجية السوق العمياء. وجاءت نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية، ليعطيا إيديولوجية الليبرالية الجديدة دفعة عالمية قوية، حين زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأميركي الياباني الأصل فوكا ياما عن « نهاية التاريخ » .

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى انفجار المجتمع المعاصر، فهي أحدثت انقلاباً في انتقال الأموال و عززت توسع الاقتصاد الاعلامي و العولمة. لم تتوصل هذه الاخيرة بعد إلى ادراج جميع بلدان العالم ضمن صيغة مجتمعية موحدة لكنها تدفع في اتجاه تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من خلال ربط الكرة الأرضية بشبكة واحدة. فالعولمة تخلق نوعاً من الرباط الاجتماعي الليبرالي المكون كلياً من شبكات تفرق الإنسانية إلى مجموعة من الفرديات المعزولة بعضها عن بعض داخل عالم مفرط في التقانة. و تأتي النتيجة تعميقاً للفوارق، فهناك اليوم ٦٠ مليون فقير في الولايات المتحدة الأميركية، أغنى بلد في العالم. كذلك يمكن احصاء ٥٠ مليون فقير داخل الإتحاد الأوروبي، أول قوة تجارية في العالم. في الولايات المتحدة يملك ١% من السكان ٣٩% من خيرات البلاد، و على الصعيد العالمي تفوق ثروة ٣٥٨ شخصاً من أصحاب المليارات الدخل السنوي ل ٤٥% من السكان الأكثر فقراً أي ٦،٢ مليار نسمة... (٢).

لكن الرأسمالية المعولمة أفرزت ظواهر خطيرة جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات و الأزمة المالية العالمية، مثل انتشار البطالة في أوروبا الغربية، وتنامي الغنى الفاحش في أيدي قليلة "مجتمع الخمس"، فيما تعيش أربعة أخماس العالم في الفقر.

وهذا ما جعل الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية تفوز في الانتخابات في أوروبا الغربية بعد ثلاث سنوات على العام ١٩٩١، التي كان آخرها انتصار الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ ايلول عام ١٩٩٨. فالنمسا يحكمها ائتلاف متكون من الإشتراكيين الديمقراطيين (SPO) والمحافظين (OPV) ومستشارها فيكتور كليما (SPO). والدانمارك يحكمها ائتلاف متكون من الإشتراكيين الديمقراطيين (SD) والراديكاليين، ورئيس حكومتها هو بول نيروب راسموسن (SD). وفنلندا يحكمها ائتلاف بين الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SDP) وحزب الكتلة الوطنية، وسط يمين KOK والحزب السويدي (SFP)، وتحالف اليسار (V) والخضر (GL)، ورئيس حكومتها بافو لبونين (SDP). واليونان يحكمها الحزب الإشتراكي (PASOK) ورئيس حكومتها كونستطين سيميستس (PASOK). وإيطاليا يحكمها ائتلاف متكون من حزب اليسار الديمقراطي (PDS) والحزب الشعبي الإيطالي (PPI)، وحزب الخضر، ورئيس حكومتها هو ماسيمو دالما (PDS). وهولندا، يحكمها ائتلاف متكون من حزب العمال (PVOIA)، والحزب الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية (ليبرالي VVD)، وحزب الديمقراطية (وسط) ورئيس حكومتها هو ويم كوك (PVOIA). والبرتغال يحكمها الحزب الإشتراكي بزعامة أنطونيو غوتيرس (PS)، وبريطانيا يحكمها حزب العمال بزعامة طوني بلير، أما السويد فيحكمها الحزب الإشتراكي الديمقراطي بالائتلاف مع أحزاب أخرى صغيرة. ومن الجدير بالذكر بعد أن رسمنا هذه اللوحة للأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الحاكمة في أوروبا في نهاية التسعينات، أن نشير إلى سقوط عدة احزاب اشتراكية حاكمة في الانتخابات التي جرت في إيطاليا، و فرنسا، و النمسا و هولندا.

ويعتبر غير هارد شرودر المستشار الألماني براغماتيا ويمينيا، ولا يتبنى فلسفة الإشتراكية الديمقراطية التقليدية التي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير المجتمع من سيطرة الرأسماليين، ومنح الطبقات الفقيرة والوسطى التقديمات الاجتماعية وفرص العمل المتكافئة المرتكزة على المفهوم الكينزي.

كما يدعو شرودر الى سياسة التعاون مع أرباب العمل، واعتناقه مبادئ اقتصاد السوق لا يرقى اليه شك. ولم يكن شرودر مستشار الإصلاحات الكبيرة للييسار، بل أنه ركز جهوده على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهو من دعاة التحديث والتخلي عن الصراعات ذات الطابع الايديولوجي. وفي هذا الاتجاه كان أقرب الى الخط الفكري والسياسي الذي تبناه رئيس الحكومة البريطانية طوني بليز .

في أي حال ، و إذا كان " البراغماتيون " دعاة "الوسط الجديد" يحبون خطاب "العدالة الاجتماعية"، فشرط أن تتامن لهم الاعتمادات اللازمة لتمويل هذه العدالة. و بوضوح أكثر ، ان رفاه الناس هو مجرد ظاهرة عارضة لا أهمية لها في الشيء الاساسي الذي هو التراكم الناجح لرأس المال. و هذا يعني أن التحالف الاحمر-الاخضر الحاكم قد اقر لنفسه و بصورة مسبقة، عفوا شاملا عن كل المظالم الاجتماعية المقبلة. و اذا قارنا ألمانيا بالولايات المتحدة أو بريطانيا، نجد أن الحكم الليبرالي - المحافظ السابق لم يستطع تصفية دولة الخدمات الاجتماعية بالقدر المطلوب، و ينطبق هذا الأمر على فرنسا أيضا. ويمكن ان يجد التحالف الاحمر - الاخضر نفسه "مضطرا" للاستمرار في هذه التصفية، لكن بطريقته غير السلطوية و "القريبة من المواطن"، و هي الطريقة التي يعرف هذا التحالف سرها. كل ذلك على أمل أن يقبل الناس الذين جعلتهم الرأسمالية مطيعين ، أن يقبلوا بملء خاطرهم العبودية التي أرادوها... إن "الكوكتيل" المؤلف من عناصر لا أساس لها، مستمدة من الكينزية أحيانا و من النيو-ليبرالية أحيانا أخرى ، و المفنقر إلى أي مفهوم متكامل، لا يستطيع الذهاب بعيدا. ف"البراغماتية" الموجودة هنا بفعل تعذر الايديولوجيا، لا يمكنها أن تسيّر أي شيء. و هكذا بقيت كل الإصلاحات السياسية و الاجتماعية المهمة التي و عد بها التحالف الاحمر - الاخضر مجمدة في منتصف الطريق(٣).

وقد تزامن تشكيل الحكومة الألمانية مع تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة بقيادة ماسيمو داليمما، التي تنتمي الى التيار نفسه تقريبا. وتجمع الطبقة السياسية الإيطالية على إختلاف مرجعياتها الايديولوجية و السياسية على ان الحكومة الجديدة تؤكد انتهاء « الحرب الباردة » بين اليمين واليسار في إيطاليا، والتي استمرت نصف قرن، وبداية عهد جديد في سياسات ما بعد الحرب الباردة .

وبات من المعلوم خارج إيطاليا إقتران اسم الشيوعيين السابقين بحزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه ماسيمو داليمما منذ عام ١٩٩٤، والذي حل في

العام ١٩٩١ محل الحزب الشيوعي الإيطالي، أكبر الأحزاب الشيوعية في الغرب، الذي كان يسعى لمجرد المشاركة في حكومة إئتلافية، لكن هذا الحلم الذي وصف وقتها بأنه « المصالحة التاريخية المستحيلة» لم يتحقق لأن قادة حلف شمال الأطلسي كانوا يرفضون رفضاً باتاً أن يشارك الشيوعيون في أي حكومة بدول أوروبا الغربية. وكان هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، أبرز من خاضوا هذه المعركة ضد الحزب الشيوعي الإيطالي حتى بعد ان حصل هذا الحزب على ثلثي مقاعد البرلمان في إحدى الدورات الانتخابية، وبعد ان شهد تحولات إيديولوجية غاية في العمق لجهة تخليه الكامل عن المفاهيم اللينينية واعتماده الأوروشيوعية في منتصف عقد السبعينات، وانتهاجه خط تطعيم الشيوعية ديمقراطياً، بما يفسح لها في المجال للانخراط في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية، أي الخط الأقرب الى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية .

ان تولى ماسيمو داليمو رئاسة الحكومة في إيطاليا في عام ١٩٩٨، جاء ليعطي دفعة قوية لسيطرة احزاب ما يسمى « يسار الوسط » على أغلب حكومات دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الأخص الدول الأربع الكبرى، فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا، فيما يشبه وحدة إيديولوجية أوروبية، كانت تقول بأنها لا تستطيع أن تطبق إصلاحات «ا ليسار»، لأن أوروبا مبنية على اساس ليبرالي منذ معاهدة روما ١٩٥٨، المستلهمة من واقع حرية الانتاج والتبادل. فالزراعة، والسوق المشتركة، والعملة الموحدة، كلها أحجار تم وضعها الواحدة تلو الأخرى، في سياق إرادة الاندماج التي تعني دائماً مزيداً من حرية المنافسة بين البلدان الستة، والتسعة ثم الإثنتي عشرة، وأخيراً أوروبا الخمس عشرة .

لكن بعد انتصار سيلفيو برلسكوني في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠١، اعتقد اليسار الإيطالي أن النتيجة مرتبطة ب"الشذوذ" الإيطالي، غير أن الظاهرة تتعلق بكل القارة الأوروبية. فالانتصار الساحق لليمين المعتدل و اليمين المتطرف ليس معزواً إلى الفئات الاجتماعية الغنية، و لكن إلى فئات إجتماعية أصبحت تشعر بالخطر و عدم الامان، بوصفها الفئات الأكثر فقراً. فقد توصل اليمين المتطرف إلى كسب أقسام مهمة من الجسم الانتخابي التقليدي لليسار، و هذا الأخير وجد نفسه أمام خيارين ممكنين:الأول، إن الجبهة الإجتماعية لا تسترد الثقة إلا في الوسط،، أنه افتراض اليسار المعتدل، و لكن الوقائع تكذبه.فالحملة الانتخابية الفرنسية التي قادها ليونيل جوسبان أظهرت ضعف هذا

اليسار بسبب هذا الخيار. أما الخيار الثاني، الذي ينظر له أستاذ الإقتصاد في جامعة تورفيرقاطا بروما، و النائب عن الديمقراطيين اليساريين، نيكولا روس، فهو يقوم على الرأي التالي: إذا كانت الجبهة الاجتماعية اختفت، فقد ظلت مشاكل الحقوق التي يجب المحافظة عليها، من ضمان العمل، و الدفاع عن حضارة تأسست على التسامح، و التقاليد الليبرالية الديمقراطية الأوروبية.

فمن خلال هذا التحالف الاجتماعي يمكن المحافظة على مجموع هذه العناصر إن الأمر يتعلق بهذا "الإصلاح الاجتماعي التمثيلي" الذي يطبقه في الوقت الحاضر سيرجيو كوفيراني، السكرتير الأول للنقابة الأساسية للييسار الايطالي التي استطاعت أن تنظم مظاهرة شعبية في روما يوم ٢٣ ايار/مايو الماضي، وضمت حوالي ٢،٥ مليون من الأشخاص الذين نزلوا إلى الشوارع لخوض معركة الدفاع عن الحقوق. فعلى أساس هذه القاعدة يمكن إعادة بناء اليسار الايطالي و هويته.

وحسب قول الأستاذ روس، أن اليسار الإيطالي كان على مر تاريخه إصلاحياً، و لايجوز أن يترك الساحة لليمين ليكون بطل التغيير، الأمر الذي يشكل في حد ذاته تناقضاً. و هذا خطأ كل اليسار الاوروبي الذي لم يستطع أن يقدر الحداثة، لانه لم يعرف كيف يتعامل مع القسم الديناميكي من المجتمع، الذي يريد التغيير، و يطالب بعدم تقييد الحريات، و يريد أن يكون محمياً أكثر. وكان اليسار في ايطاليا و أوروبا عامة عاجزاً عن تقديم أجوبة لهذين المطلبين اللذين يتقدمان معا بصعوبة.

لقد كانت المرونة جزئية للييسار، و كانت أجوبته غامضة، ولم يتم ترجمتها إلى مشروع سياسي محدد. بينما نجح اليمين في اعطاء انطباع أكبر بأنه يمكن منح المزيد من الحرية لهذا القسم الديناميكي. و أسهم هذا الضعف الثقافي في هزيمة اليسار.

فهل تستطيع الحكومات اليسارية الأوروبية تغيير هذا المسار؟ يبدو أن المناخ الدولي مناسب، ذلك أن الأزمة الآسيوية، التي تحولت إلى كارثة مالية عالمية، قد بذرت الاضطراب والشكوك في العقول الأكثر اعتناقاً للأرثوذكسية الليبرالية، التي بدأت تطرح أسئلة تشكيكية في المعتقدات السابقة من قبيل، هل يقود السوق بالضرورة إلى عالم مثالي؟ أليس المثل القائل « زهرهم يفعلوا، زهرهم يقولوا » بحاجة إلى تنظيم، وهل أن هناك مستقبلاً للدولة؟ .

٤- الدعوة إلى الطريق الثالث

إن بيل كلينتون الرئيس السابق لأكبر قوة عظمى تغير قلب الرأسمالية دعا « القيادات التقدمية » في العالم إلى تأسيس « الطريق الثالث »، وهو مفهوم ما زال غامضاً وملتبساً. وإن كان بحيد قليلاً الإيديولوجية الليبرالية المضطربة في عقدي الثمانينات و التسعينات .

لقد تحرر هذا اليسار الوسط من شعارات الحرب الباردة، وطرح خياره الجديد الذي يعرف بـ « الطريق الثالث » كحل للإلتباس الإيديولوجي التاريخي و الاقتصادي في ظل واقع جديد عناوينه العولمة وتحرير التجارة، والمنافسة العادلة و الديمقراطية الاجتماعية .

فهل يسهم شيوع ايديولوجية يسار الوسط في عدة بلدان أوروبية في حل المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وفي تحقيق المزيد من التلاحم والاندماج؟ .

في البداية علينا ان نرى ان تيار الوسط ليس كلا متجانسا ضمن رؤية ايدولوجية واحدة، بل هو يحتوي على مجموعة تيارات لعل أبرزها والأكثر شيوعا على المستوى الاعلامي ما يسمى « الطريق الثالث » وهو الإسم الذي ارتبط برئيس الحكومة البريطاني الحالي طوني بلير. إذ كان المقصود بالطريق الثالث هو الخط الوسط بين الماركسية كأقصى اليسار، والليبرالية الجديدة كأقصى اليمين، فانه أقرب إلى الوسط أو يسار اليمين اذا جاز التعبير، وفضلا عن ذلك فإن « الطريق الثالث » تمثل حركة سياسية نشطة تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعددة، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونتها للسلطة من خلال الإنتخابات العامة وهي من ثم ليست حركة فكرية نخبوية أطلقتها مجموعة من المفكرين السياسيين بقدر ما هي إعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي الجماهيري .

وكان التوصيف الحقيقي لما يسمى بـ « الطريق الثالث » قد ظهر خلال النقاشات داخل حزب العمال نفسه الذي يتبنى هذه الايديولوجية الوسطية الجديدة. فعندما أراد طوني بلير أن يواجه المتغيرات الجديدة التي ترتبت على سقوط النظم الشيوعية واندفاع العالم نحو الليبرالية اليمينية أو المحافظة تحت الضغوط الدعائية التي روجت للإنتصار التاريخي للرأسمالية على الشيوعية كان عليه، على حد قوله، أن يسلك واحدا من ثلاثة خيارات، أن يقاوم ضغوط التغيير التي أحاطت بالحزب (حزب العمال البريطاني) أو أن يترك التغيير

يفرض نفسه بصورة تلقائية، أي يترك التداعي تلقائياً بحيث يصل الحزب إلى حيث يمكن أن يصل دون العلم مسبقاً بمحطة الوصول، أو أن يتدخل لاختيار طريق ثالث بين ما هو قائم داخل الحزب من توصيفه ضمن فصائل اليسار وبين خطر الانزلاق نحو اليمين. وكان خياره هو « الطريق الثالث » طريق الإصلاح لتجهيز بريطانيا من أجل مواجهة المستقبل.

وقد أحدث بلير انقلاباً حقيقياً في أيديولوجية حزب العمال عام ١٩٩٤، حين تولى قيادته وألغى المادة الخامسة من دستور الحزب التي تنص على « ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ». وقد قال بلير عن هذا التيار الذي أسماه بـ « اليسار الجديد »، بأن « التحديثيين عندما قاموا بإلغاء هذه المادة لم يختطفوا الحزب إلى معسكر اليمين، ولكنهم استعادوه إلى أرضيته الطبيعية (يسار الوسط) بعد أن كان قد ذهب بعيداً في يساريته إبان زعامة مايكل فوت » .

كما كتب رئيس الوزراء وزعيم حزب العمال البريطاني توني بلير مقالة يوضح فيها السبيل إلى تحقيق ديمقراطية إجتماعية معاصرة ودعا « بالطريق الثالث »، ومما جاء في المقال: الطريق الثالثة هي سبيل لتحقيق التجديد والنجاح في مجال الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة وهي لا تعني أبداً مجرد إجراء تسوية بين اليسار واليمين، انها تسعى للحصول على القيم الجوهرية التي تميز الوسط واليسار وتطبيقها في عالم يتسم بالتغيير العميق في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، لقد تقبل الناس القيم التقليدية الخاصة باليسار الوسط والمتعلقة بالتكافل والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية وتوفير الفرص، لكنهم يعرفون ان علينا ان نتحرك وعلى نحو حاسم الى ما وراء طرق التفكير القديمة، والى وراء يمين جديد ينادي بسياسة عدم التدخل الحكومي في اقتصاديات البلدان ويؤيد الفردية الضيقة ويعتقد ان الأسواق الحرة هي الحل الوحيد لكل مشكلة.

وهيمن على يسار القرن العشرين فريقان اثنان، اليسار المتشدد الذي رأى أن حكم الدولة هو نهاية بحد ذاته. واليسار الأكثر اعتدالاً الذي قبل بهذا التوجه الأساسي لكنه فضل التسوية والحلول الوسط وأيدها، لكن يبقى ان الطريق الثالثة في اعادة تقييم حاسمة وجدية فهي تشكل القدرة على الحياة والنماء عبر توحيد فكر التيارين الهامين لليسار الوسط، المتمثل بالاشتراكية الديمقراطية والليبرالية اللتين كان لانفصالهما خلال هذا القرن دور كبير في إضعاف السياسات التقدمية في الغرب .

كما أن أحد منظري « الطريق الثالث » انطوني غيدنس كتب في المجلة

الشهرية لليسار البريطاني « NEW STATESMAN » في أول ايار من العام ١٩٩٧ ما يلي :

تمثل « الطريق الثالث » حركة جديدة وحديثة للوسط. وعلى الرغم من انها تقبل القيمة الإستراتيجية الجوهرية للعدالة الاجتماعية، إلا أنها ترفض مفهوم الصراع الطبقي، باحثة بذلك عن دعم مختلف الطبقات. فهي ضد التسلسل والكرامية للاجانب. ومن جهة أخرى انها ليست نصيرة الحرية المطلقة. فالحرية الشخصية رهن الموارد الجماعية وتتطوي على العدالة الاجتماعية. كما إن الحكومة ليست العدو للحرية كما يقول الليبراليون الجدد، بل على العكس من ذلك، فان الحكومة الجيدة جوهرية من أجل تطورها وتفتحها (هذا التعريف لا يختلف معه ليونيل جوسبان، الذي يؤكد (بأن الفرنسيين يريدون حداثة لا تتعارض فيها الفعالية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، بل تتأسس الواحدة على الأخرى) .

خصوم بلير يرون عكس ذلك، أو يعتبرون ان حزب العمال لم يعد اشتراكيا، ويصف طوني بن الفيلسوف التاريخي للحزب ان تيار « يسار الوسط » الذي يتحدث عنه بلير هو « التاشيرية مع اسباغ وجه إنساني عليها » أي هي التحول نحو اليمين. وبذلك اصبح الحزب « يعمل لحساب البيزنس، وارضاء الشركات متعددة الجنسيات، وهي المال ». بمعنى آخر ان حزب العمال البريطاني بقيادة طوني بلير أصبح متكيفا مع متطلبات العولمة، أو الليبرالية الأميركية المتوحشة .

« الطريق الثالث » الذي بدا منذ منتصف عام ١٩٩٨ بريطاني الطابع أكتسب ملامح أوروبية متزايدة منذ منتصف تشرين الثاني / نوفمبر الماضي مع مجيء غيرهارد شرودر الى الحكم في ألمانيا، الذي كان مبهورا بظاهرة بلير، وعابن جمود الطرح المحافظ للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، فأختار أن ينحرف بحزبه قليلاً نحو اليمين بالقبول بالحل الرأسمالي للعملية الاقتصادية، ولكن مع الحفاظ على بعض الضمانات الاجتماعية لدعم حقوق العمال ومحاربة البطالة. وقد نجح التنسيق بين لندن وبون في سبيل إرساء أساس مشترك لمعالجة القضايا الاشكالية الضاغطة على الإقتصاد والبنية التحتية وتحديد اطلاق برنامج مشترك لمعالجة البطالة ويجاد فرص عمل جديدة، وجعل المنافسة الاقتصادية اكثر عدلاً وعقلانية والانطلاق نحو برنامج ضريبي أكثر جذرية واصلاح النظام النقدي. كما ان شرودر يطمح إلى بناء « وسط جديد »

وليس يسارا جديدا. فشرودر هو « أولاً ألماني » قبل أن يكون اشتراكيا ديمقراطياً .

أما الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يمثل فكر وتيار « الإشتراكية الديمقراطية » ويعتبر مؤسساً في « الدولية الإشتراكية » فهو الذي يمثل يسار الوسط بمفهومه الحقيقي، أنه أقرب إلى الإشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. لكن هذا الحزب الاشتراكي أصبح الآن مستعداً لمراجعة « الدولية الإشتراكية » كمرجعية أوروبية، لمصلحة تحرير الفعاليات الاقتصادية من آثار تدخل الدولة وسياساتها الحمائية للصناعة الوطنية. هذا التحول التاريخي في سياسات الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي نجح في تقويض سيطرة اليمين الديغولي منذ أواسط عام ١٩٩٧، جعلت السياسات الاقتصادية الفرنسية قريبة من نظيراتها الأوروبية لجهة ميلها للنموذج الأميركي. فهناك تحولات هامة شهدتها المؤسسات الاقتصادية الفرنسية التي طالما دافعت عن « الحماية الوطنية » حيث أصبحت الآن معتنقة نهج التحرير الشامل للنشاط الاقتصادي. وجرى خلال العام الماضي انتقال دراماتيكي لمواقف إتحاد أرباب الأعمال نحو المركز الأوروبي الجديد لسياساته المتعارضة مع سياسات الدولة الفرنسية تاريخياً. ومنذ جاء ارنست - انطوان سيليبير على رأس اتحاد ارباب الأعمال الفرنسيين ظهرت مواقف تدعو إلى كف يد الدولة عن إدارة الاقتصاد. وقاد سيليبير الاتحاد المعروف بمعاداته للنزعة الأميركية إلى تشريع ٣٥ ساعة عمل اسبوعياً، ودشن عملية شاملة ينتظر ان تفضي إلى تحرير البنية الداخلية للاتحاد لتصبح أكثر ديمقراطية وارتباطاً بالثقافات والسوق العالمية والمشروع الأوروبي .

وجاء حزب اليسار الديمقراطي الذي حكم إيطاليا بزعامة داليمما الذي ينتمي إلى اليسار الأوروبي، ليشترك حتما هموم عائلة الإشتراكية الأوروبية العمالية و الإشتراكية الديمقراطية، ويجسد خطأ سياسياً ايديولوجياً يجمع بحسب داليمما حساسيات مختلفة من اليسار يجمعها قاسم مشترك يتمثل في خيار الديمقراطية السياسية، والتخلي عن أسطورة بناء مجتمع آخر، والافتناع بأن الرأسمالية، هي نمط انتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من قبل السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة .

والحال هذه، فإن خطاب داليمما في المجال الاقتصادي هو عبارة عن بيان اشتراكي ديمقراطي، يقوم على المضي قدماً في عمليات الخصخصة على أن

يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضرورة خلق التوازنات بين اساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية والمساواة وتقليص الضغط الضريبي الذي تشكله بصورة خاصة « الضريبة الأوروبية ». أن داليمما يتبنى برنامجا « رأسمالياً له وجه انساني » .

نخلص إلى القول أن هناك تقارباً إيديولوجياً وسياسياً بين حزب العمال البريطاني و الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، يقابله تقارب مماثل بين الحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الديمقراطي الإشتراكي الإيطالي. وهذا يستبعد فرصة الوحدة الإيديولوجية أو التوافق الإيديولوجي الكامل بين الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الحاكمة في أوروبا. كما أنه يمكن القول بأن ما يسمى بـ « الطريق الثالث » هو تيار قريب جداً من تيار الليبرالية الأميركية الجديدة (Neo Liberalisme) الذي يجسده الرئيس كلينتون والحزب الديمقراطي الأميركي .

إذا كان هذا الثالث : تحرير رأس المال، و الليبرالية، والخصخصة، قد غدا هو الوسيلة الإستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأميركية، التي أعلنت من شأنها الليبرالية الأميركية الجديدة لتعدو إيديولوجية أنجلوساكسونية متطرفة تتعهد الدولة بفرضها منذ ان نادى بها الرئيس السابق ريغن، ورئيسة الحكومة البريطانية السابقة تاتشر، فان الأزمة المكسيكية، وانهايار ما كان يسمى بـ « المعجزة الاقتصادية الآسيوية » عقب الأزمة المالية، واحتداد الأزمة الروسية، قد أكدت أن السيادة المطلقة لقوى السوق العمياء هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، ليس سوى ادعاء كاذب ومضلل. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزها الرأسمالية المعولمة، تقود إلى هدم البنى الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ذاتها، وإلى عملية السحق والتهميش والخسران والتطرف في عالم الجنوب، حيث أنه لا الأسواق، ولا الشركات العابرة للقارات، لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر .

وهذا ما جعل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، الذي على الرغم من حرصه على التأكيد بأن رأسمالية السوق ما زالت هي الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق النمو الاقتصادي ولرفع مستوى المعيشة، إلا أنه أصبح يدعو إلى إجراء تحديث إجتماعي لدعوة الرأسمالية المعولمة، ولدور المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي لإنقاذ العالم، وإنقاذ العولمة من مخاطر سياسة تهدد الاستقرار العالمي. فكيسنجر وغيره من كبار

الاقتصاديين في العالم بدؤوا يتحدثون عن ضرورة اجراء اصلاحات حقيقية في دور المؤسسات المالية الدولية لجهة حثها على عدم التعامل بشكل تقليدي مع الأزمات الاقتصادية في دول العالم، ومراعاة ما أفرزته سياسات الخصخصة، و الليبرالية المتوحشة اللتين يتبعهما صندوق النقد الدولي .

ثم إن كيسنجر يحذر من أن نموذج الرأسمالية المعولمة قد يؤدي إلى بروز تيار سياسي راديكالي معاكس على غرار ما أفرزته الليبرالية - الرأسمالية المحافظة في نهاية القرن التاسع عشر (بفضل الماركسية)، أي ظهور ماركسية جديدة بثوب جديد يهدد الاستقرار العالمي من منظور الأمن الغربي التقليدي .

من هنا بدا الحديث الآن في عدة أوساط عالمية، عن أن فلسفة « الطريق الثالث » التي تطبقها عدة أحزاب اشتراكية ديمقراطية وعمالية أوروبية، يمكن أن تجد لها أصداء عالمية واسعة، اذا ما تحولت إلى أداة في ترشيد العولمة، لكي تصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي في عالم القرن الحادي والعشرين على حد قول الدكتور محمد السعيد ادريس .

وهذا ما يؤكد أن الأحزاب العمالية و الإشتراكية الديمقراطية لم تجسد قطيعة إيدولوجية وسياسية مع الليبرالية الأميركية الجديدة، ومع التفكير الليبرالي الكلاسيكي الذي طبع بطابعه الخاص مسيرة البناء الأوروبي، وبخاصة في مجال الوحدة النقدية « اليورو » .

٥- "البليزية" في بريطانيا بنت السيطرة النيو ليبرالية

رغم أن رئيس الوزراء البريطاني طوني بليز قدم نفسه كمجدد للفكر العمالي و كقائد ل"طريق الثالث"، إلا أن نهجه الإقتصادي و السياسي يكشف شيئاً فشيئاً عن أنه مهاندة مع الإرث التاتشري. فمع إنقشاع غبار البلاغة تبين في شكل ساطع الإستمرار مع النهج التاتشري المتميز بضعف الضريبة على المداخيل، و التخصيصية و الليونة في سوق العمل. لكن من جهة أخرى سدد"الاتجاه العمالي الجديد" ديونا مؤكدة و لو متواضعة و فاء لتقاليد الإشتراكية الديمقراطية: إعادة توزيع(خاطفة) للمداخيل، إستعادة بعض الحقوق النقابية، و إقرار أول حد أدنى اجباري للاجر في تاريخ بريطانيا.و يؤكد بليز أن هذا التوليف يمثل بالضبط الانصهار من نوع "الطريق الثالث" الذي يسعى إلى تعزيزه(٤).

وظهر رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير كأنجح زعيم في تاريخ حزب العمال على مدى قرن كامل، وأول رئيس وزراء عمالي يحقق ولاية ثانية. ومنذ أن تسلم بلير رئاسة حزب العمال عام ١٩٩٤، الذي وهنت عزيمته إثر تعرضه لسلسلة من الهزائم المتلاحقة (١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩٢)، التزم بلير بوضع حد لسلسلة الهزائم المشؤومة الأنفة الذكر، وبإعادة تشكيل حزب العمال ليصبح « حزباً جديداً براقاً » لا يتمتع بالروابط القوية القديمة التي كان يتميز بها مع الاتحادات، وفاقداً الكثير من سياساته الاشتراكية التقليدية. وكان بلير والمجموعة الصغيرة المحيطة به من المحدثين المعلنين قد أظهروا عزيمة كبيرة في تمرير مشروعهم السياسي أو تسويقه باعتباره يشكل قطعة حاسمة مع الميراث العمالي القديم. فهم كانوا يرفضون في الوقت عينه خيارات الجناح اليساري المتقهقر، خصوصاً خيارات اليمين الاشتراكي الديمقراطي المتمثل في حينه بأشخاص مثل روي هاترسلي وجون سميث وسلف بلير على رأس حزب العمال، اللذين ظلاً وثقي الصلة بالحركة العمالية وتمسكين ببعض مواقف حزبهما التقليدية مثل إعادة توزيع المدخلات وتعزيز دولة الرعاية الكينزية.

لقد جسد بلير قطعة مع فلسفة الاشتراكية الديمقراطية الأوربية التي كان يتبناها حزب العمال، والمتمثلة في « الإكثار من الضرائب، ومن النفقات في آن واحد »، وطرح مسألة الإنخراط في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة. وكان بلير وفريقه يستلهمون أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأميركية، فنقلوا إلى بريطانيا من دون تعديل بعض التقنيات الانتخابية والشعارات الإيديولوجية الرائجة في أميركا، كمفهوم «أميركا الطبقة الوسطى» الغريب في مناخ بريطاني لا يزال مطبوعاً بقوة بالوعي الطبقي الكلاسيكي .

وفي أيار عام ١٩٩٧، حملت الموجة الانتخابية العارمة حزب العمال ورئيسه إلى سدة الحكم في بريطانيا، حين حصد حزب العمال ٤٥ بالمئة من الأصوات و ٤١٩ مقعداً، وعيرت في الوقت عينه عن رفض شعبي متجذر لحزب المحافظين الفاقد الصدقية، وعن رغبة عميقة في قيام إصلاحات حقيقية. وبعيد الانتصار العمالي قدم صاموئيل برتين وهو أحد شيوخ النيوليبرالية في صحيفة فاينانشال تايمز تاريخ ١٩٩٧/٥/٣، النصيحة لأنصاره المرهقين بالخسارة بأن يعتبروا أنفسهم سعداء بوصول بلير إلى رئاسة الوزراء إذ بدا له أكيداً أن العمال كانوا سينجحون حتى لو تقدموا ببرنامج أكثر راديكالية بكثير.

فقد أشار بمرارة إلى أنه رغم جيل كامل من إعادة التربية في ظل حكم تاتشر فإن البريطانيين يبقون أنصاراً أشداء للجماعية .

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على وضع طوني بلير حداً لثمانية عشر عاماً من حكم المحافظين من نوع « اليمين الجديد » بات من الواضح أكثر فأكثر أن « الاتجاه العمالي الجديد » ليس جديداً بالقدر الذي يود تصويره رئيس الوزراء البريطاني وحلفاؤه. وقد أصبح بلير يعرف على صعيد عالمي بأنه المنظر لـ « الطريق الثالث » الذي يعتمد من الناحية الإيديولوجية على إعادة طرح القضايا و الموضوعات التي كان حزب تاتشر الراديكالي يتعرض لها وهي : خفض الضرائب وفرض القانون والنظام، مع الإلحاح على تطبيق القيم الإشتراكية المتمثلة في الحرية وتكافؤ الفرص والتضامن.

ولا شك أن طموح هذا الرهان يتعدى المجال البريطاني، فبينما يتعلق بتحديات العولمة، قام كل من طوني بلير، و أنطوني غيدنز عالم الاجتماع وصاحب فكرة « الطريق الثالث » بكيل عبارات الإطراء والمديح إلى عملية التحديث الجذري التي طالت الديمقراطية الإشتراكية الدولية، إذ أنهما يعتبرانها الوسيلة الوحيدة الممكنة لتخليص الديمقراطية الإشتراكية من أجواء الغموض والالتباس الانتخابي، التي هي وحدها أيضاً الكفيلة بدعم ومساندة الطبقة المتوسطة والعامة. ويرى بلير وغيدنز أن العولمة فرصة وليست خطراً محدقاً، ومن الممكن الاستفادة من هذه الفرصة باللجوء إلى تأسيس شراكة شبه دائمة بين « رجال الأعمال » واتتلاف الحزبين الليبرالي والاجتماعي التقليديين وبين سياسة العدل والاشتراكية والسعي أيضاً إلى مكافحة التفرقة والتمييز العنصري .

وعلى الرغم من محاولة طوني بلير أن يلعب دوراً رسالياً لجهة تسويق الرؤية السياسية الشاملة للطريق الثالث، كي تثير اهتماماً عالمياً حقيقياً، فإن « الطريق الثالث » لا تزال ظاهرة بريطانية محصورة. بالطبع استطاع بلير أن يقوم بالإصلاحات في المملكة المتحدة، إلا أنها تبقى بدون تأثير أو صفة ريادية في باقي الدول الأوروبية. كما أن تعميم أفكاره حول « رأسمالية الشركاء » وحول التشاركية التي قوامها « لا حقوق بدون مسؤوليات »، إلا أن بلير أقر أيضاً بأنه من الناحية الإيديولوجية ما زالت الورشة القائمة في بدايتها. إذا فالطريق الثالث، أو « البليرية » لا تمثل في النهاية سوى محاولة توفيقية بين الإشتراكية الديمقراطية والعولمة الرأسمالية الجديدة أو النظام العالمي

النيوليبرالي الذي قاده كل من ريغان وبوش وكلينتون، أي يمكن اعتبارها خطوة إضافية بالمقارنة مع سياسات الحكومات الإشتراكية الفرنسية والأسبانية في عقد الثمانينات. ويраهن بلير على أن مشروع « الطريق الثالث » هو الذي سيؤدي إلى تحقيق نجاح حزب العمال عن طريق دعم ومساندة الطبقة المتوسطة له مع احتفاظه بهويته كحزب شعبي.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فوز حزب العمال في انتخابات ايار ٢٠٠١ التحسن الكبير في الإقتصاد البريطاني، وانخفاض نسبة البطالة إلى مستوى مليون عاطل عن العمل، وارتفاع المداخيل واستقرار نسبة الفائدة. وكان الأداء السيئ لحزب المحافظين في السنوات الأخيرة من حكمهم في مجال الخدمات الصحية والتربية والتعليم والخصخصة العشوائية وسلسلة حوادث القطارات التي وقعت، كل هذه الأمور بقي اثرها السلبي ظاهراً أثناء ولاية بلير الأولى، وأدت إلى تملل البريطانيين .

ولا يخفى بلير فكرة تأييد حكومته لانضمام لندن إلى اليورو من حيث المبدأ، لكنها لن تتضمن إلا بعد إجراء استفتاء شعبي بعد الانتخابات. وتجدر بالإشارة إلى أن استطلاعات الرأي المنجزة مؤخراً حول هذا الأمر، بينت أن أكثر من ٧٠ بالمئة من البريطانيين لا يريدون الانضمام إلى «نادي اليورو». ويرى بلير أن تبني العملة الأوروبية الموحدة هو الوسيلة الرئيسية لزيادة نفوذ بريطانيا في القارة الأوروبية ودعم مصالح بلاده الاقتصادية. وقد وجد بلير نفسه في مواجهة وصفت بالشرسة من قبل المعارضة المحافظة لإفشال إعادة انتخابه، بالارتكاز على النزعة البريطانية. ففي مجلس العموم البريطاني هاجم « هيغ » خطط حزب العمال بشأن أوروبا قائلاً لبلير « أعتزف بأنك تريد التخلي عن الجنيه الإسترليني بمجرد أن تتمكن من عمل ذلك » بينما انتقد بلير سياسات هيغ القائمة على التشكيك بأوروبا .

وقد نجح بلير في تنحية أوروبا عن قمة جدول أعماله قائلاً : إن بريطانيا يجب أن تتخذ قراراً في هذه القضية الشائكة في استفتاء يجري في وقت لاحق حين يصبح الوضع الاقتصادي ملائماً لإجرائه من دون تحديد تاريخ. وواصل الجنيه الأسترليني تدهوره الذي بدأ في منتصف أسبوع الانتخابات ليهبط إلى ما دون ١,٣٨ دولار الجمعة الماضي، وهو أدنى مستوى منذ ١٦ عاماً، بعد أن كشف تقرير صحفي أن بلير سيعمل على إجراء الاستفتاء حول اليورو في غضون الشهور المقبلة. وقد اعتبر ثمانية من كبار رجال الأعمال البريطانيين

أن حجم إعادة انتخاب بلير يعطيه « تفويضاً » للشروع فوراً في نقاش حول اليورو استناداً إلى الديلي تلغراف » .

وجاء رد بلير سريعاً إزاء الهبوط التاريخي للجنيه الإسترليني، فأجرى تعديلاً واسعاً على حكومته، طال وزراء القرار الكبار، وفي مقدمتهم وزير الخارجية روبين كوك المعروف بحماسة للعملة الأوروبية الموحدة، الذي استبدل بوزير الداخلية جاك سترو المعروف بتشككه في جدوى الانضمام لليورو والتفسير الطبيعي والسريع لتغيير الخائفين من تسرعه في مسألة اليورو. وكان رئيس حكومة بريطانيا طوني بلير، الذي اعتقد الجميع بأنه مستوعب من قبل دوره كراند أوروبي في الصراع ضد طالبان، نجده على العكس من ذلك، يطلق بقوة إمكانية انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، حين التزم بتنظيم استفتاء خلال الولاية التشريعية، قبل ٢٠٠٦.

و على الرغم من ذلك، فإن هذا الأمر لم يمنع رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير من الإعلان، بأنه متحمس للعملة الأوروبية الموحدة. غير أنه من أجل الدخول، أضاف في عام ١٩٩٧ إلى بلاده مجموعة من العقبات الاقتصادية لتلك المتطلبة من الإتفاقيات الأوروبية : لا يجوز لبريطانيا أن تعاني من تبني اليورو، بل إن هذا الأخير يجب أن يكون في صالح الإستثمار طويل الأمد في بريطانيا، و يجب أن يسهم في تحسين النمو الإقتصادي و الإستقرار، و خلق فرص العمل، و أخيراً، يجب أن تتقارب الدورات الإقتصادية في بريطانيا مع منطقة اليورو .

و تعتبر هذه المتطلبات ضرورية لإقناع السكان البريطانيين، الذين مازالوا يرفضون العملة الأوروبية الموحدة حسب إحصاء بنسبة ٥١%، بينما نجد منهم ٣٤% يريدون الانضمام إلى اليورو. و في المؤتمر الأخير لحزب العمال البريطاني الحاكم الذي عقد في بريغتون بداية شهر أكتوبر الماضي، رفض طوني بلير في خطاب اعتبرته الصحافة بمنزلة " المعتقد بالمسيحية "، الإنعزالية، و حدد مستقبل بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، و في الدعم الذي تقدمه للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول. و وعد بلير أيضاً بأن الاستفتاء حول اليورو سوف يتم قبل نهاية الولاية التشريعية الحالية (أي على أقصى تقدير في عام ٢٠٠٥)، إذا توافرت الشروط لانضمام بريطانيا .

و قد تعاملت الأسواق مع هذا الإعلان البريطاني بجدية، إذ انخفض الجنيه

الإسترليني بالقياس إلى اليورو، (و يقدر الخبراء بأنه مع دخول بريطانيا سوف يكون سعره أقل من أسعاره الحالية)، و تقلصت الفوارق بين معدلات الفائدة للعميلتين. و تؤكد ردود الأفعال الإيجابية هذه، بأنه على الرغم من استمرار معارضة الرأي العام البريطاني، إلا أن احتمال انضمام بريطانيا إلى اليورو قد كسب مصداقية كبيرة منذ أربع سنوات .

و حول التقارب بين اقتصاديات منطقة اليورو و بريطانيا، تظهر دراسة حديثة أعدها بنك مورغن ستانلي دين و بيتر، مزامنة بين هذه الاقتصاديات. و بينما كانت الدورة الاقتصادية البريطانية في بداية عقد التسعينات، تتقدم على مثيلتها في منطقة اليورو بحوالي سنتين، و تتبع عن قرب الأحوال الاقتصادية الأميركية (انكماش في عام ١٩٩١ - ١٩٩٢، و انطلاق في عام ١٩٩٤)، نجدها تقترب من الدورة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، فإن الفارق بين معدلات الفائدة بين البنك المركزي البريطاني و البنك المركزي الأوروبي قد تقلص تدريجياً، فانتقل من ٤ نقاط في عام ١٩٩٩ إلى ٠.٧٥ اليوم. و أخيراً، و منذ أواسط العام ٢٠٠٠، توقف الجنيه عن تبادل التقدير، و تطور بشكل مواز مع اليورو. هل يمكن مع ذلك، أن نتحدث عن تقارب؟ يقول الاقتصادي أنطون برونيث: " في الواقع يبدو الإقتصاد البريطاني قريباً من الازدهار، بينما في منطقة اليورو بدأ التباطؤ الاقتصادي. لا شك أن معدلات الفائدة ذات الأجل القصير ليست متباعدة، لكن في منطقة اليورو لا يمكن لها إلا أن تنخفض، بينما في بريطانيا هي قريبة من المسموح به".

إن مسألة التقارب هذه تنضم إلى مسألة اللبونة، أي هوامش المناورة التي تتمتع بها السلطات البريطانية لمواجهة صدمات الانضمام إلى اليورو. و توجد هذه الهوامش على صعيد الموازنة، إذ أن بريطانيا بعكس باقي البلدان الكبيرة في القارة الأوروبية، تخزن فوائض مريحة منذ ثلاث سنوات (١٠،٧٥ % من الناتج الداخلي الخام للسنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١). و هذا الوضع يسمح للحكومة البريطانية بانتهاج سياسة زيادة النفقات العامة للخروج من طور التباطؤ بأسرع وقت ممكن .

و على الرغم من الخصوصيات الهيكلية التي تتمتع بها بريطانيا، على صعيد القارة الأوروبية إلا أن مصلحتها تكمن في الاندماج في منطقة اليورو. فمع بداية عام ٢٠٠٢، أصبح اليورو عملة واقعية ل ٣٠٤ مليون أوروبي، و متداولة في الدول الأكثر تطوراً في العالم و التي قررت استخدامها، و هي

ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا و البرتغال. و بذلك تصبح منطقة اليورو " الأورولند " القطب النقدي الثاني في العالم. و في مقارنة مع الولايات المتحدة، فإن منطقة اليورو تتمتع بتفوق واضح على صعيد التجارة العالمية . فقد مثلت بلدان منطقة اليورو المستقبلية نسبة ١٧، ٧% من الصادرات العالمية من الخدمات والخيرات في عام ٢٠٠٠، مقابل نسبة ١٤، ٧ % للولايات المتحدة. و أبعد من البلدان الأوروبية الأعضاء، فإن اليورو يتمتع بمنطقة نفوذ مهمة في أربعة عشر بلد من أفريقيا الغربية و إفريقيا الوسطى الذين سيستفيدون من تكافؤ ثابت بالقياس إلى اليورو ،و في عدة بلدان من البلقان التي تستخدم اليوم المارك الألماني، و التي سوف تنزلق في منطقة اليورو، و في حوض البحر المتوسط .

و مع أفاق توسع الاتحاد الأوروبي، فإن منطقة اليورو سوف تكتسب أهمية كبيرة. و مع أن العملة الأوروبية الموحدة فقدت ربع قيمتها بالمقارنة مع الدولار، منذ خلقها في ١ كانون ثاني عام ١٩٩٩، و عانت من ضعف مزمن قبل أن تستقر في عام ٢٠٠١، إلا أن اليورو بوصفه عملة إحتياطية يتمتع بقوة تطويرية أيضا، بعد البدايات الخجولة له. و حسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نهاية عام ٢٠٠٠، فإن العملة الأوروبية الموحدة مثلت ١٣% من إحتياجات التبادل، مقابل ٦٨% للدولار. و تنتظر بعض البنوك المركزية في آسيا بوجه خاص، قبل أن تبدأ في الاستثمار في العملة الجديدة، خصوصا أن حكومات منطقة اليورو و المفوضية الأوروبية لا يمتلكان أية سلطة على البنك المركزي الأوروبي، الذي منحه اتفاق ماستريخت استقلالا حقيقيا .

أمام هذه التحولات الكبيرة على الساحة الأوروبية، هل ستبقى بريطانيا خارج نطاق منطقة اليورو ؟ إن ميل كفة الرأي العام البريطاني لمصلحة الإنضمام إلى اليورو يتوقف بالدرجة الرئيسية على تطور شعبية طوني بليير الذي ربط مصيره السياسي بمسألة اليورو .

المرحلة المقبلة من حكم بليير ستكون مرحلة مواجهة التحديات الصعبة : إصلاح النظام التربوي، والخدمات الصحية، وتحريك الإقتصاد، والقيام بالإصلاح الدستوري بعد أن أشرفت حكومته على ولادة مجلس النواب في اسكتلندا وويلز، وتحقيق إتفاق سلام مع إيرلندا الشمالية، وحل المشاكل العرقية التي تواجه بريطانيا، والتي كان آخرها أعمال الشغب التي وقعت في مدينة

ليدز الشمالية .

ويجمع المحللون السياسيون على أن بلير نجح بالفعل في إعادة تشكيل حزب العمال، والمضي به قدما نحو النصر التاريخي، لكنه هل سينجح في ولايته الثانية في إصلاح بريطانيا؟.

٦- المسيرة الكبرى للصين نحو الرأسمالية المعولمة

أخيرا، و بعد مفاوضات استمرت خمسة عشر عاما، تقرر في جنيف يوم ١٧ أيلول ٢٠٠١ دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. و على الرغم من الأحداث الدامية التي هزت العالم يوم ١١ أيلول الماضي، إلا أن واشنطن رحبت بهذا اليوم التاريخي لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، واعتبرته " سوف يخدم الولايات المتحدة و الصين و الإقتصاد المعولم ". و من أجل إعطاء مزيد من الروق لهذا الدخول، قررت منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الذي عقبالدوحة ما بين ٩ و ١٣ نوفمبر الجاري، الموافقة على ٩٠٠ صفحة من النصوص القانونية التي تقسح في المجال إلى انضمام بكين. و بعد إتمام هذه الإجراءات القانونية، و مصادقة بكين على هذه الاتفاقات، أصبحت الصين عضوا كاملا في منظمة التجارة العالمية مع حلول عام ٢٠٠٢ .

إن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية يكرس تعميق تدويل الإقتصاد الصيني، الذي سوف تؤثر نذبته على الداخل و الخارج على حد سواء. و قد سبق هذا الدخول، انخراط الصين منذ عقدين من الزمن في سياسة الإصلاح الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي بنتائجها المعروفة. و قادت الصين هذه الاستدارة التاريخية في قطيعة مع نظام الاكتفاء الذاتي الماوي خارج إطار منظمة التجارة العالمية، إذ امتصت الصين أكثر من ٣٥٠ مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية، و خفضت حقوقها الجمركية من ٤٣% عام ١٩٩٢ إلى ١٧% عام ١٩٩٧. و يرى عدد من المحللين أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تتطوي على منافسة شديدة تنتظر اقتصاد الصين الذي مازال يتمتع بنسب نمو مرتفعة تصل إلى أكثر ٩% سنويا، و هي نسبة قياسية في ظل ركود الإقتصاد العالمي حاليا، و وجود فائض في الميزان التجاري بلغ في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٤ مليار دولار، و بلوغ الصين المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث حجم تجارتها الخارجية و زيادة صادراتها عشرين ضعفا، و استقبالها أكثر من ٤١ مليار دولار من الإستثمارات الاجنبية سنويا مما جعلها الوجهة

الثانية عالميا للاستثمارات الدولية بعد الولايات المتحدة(٥).

و يأتي دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليؤكد استمرار هذا الاتجاه التاريخي الذي دشنته الصين منذ عودة دنغ شياوبنغ إلى السلطة عام ١٩٧٨. و يعتبر بول هونري رافيرير نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أن دخول الصين يشكل حدثا لا سابق له ، و سوف لن يتكرر : فأول مرة، قوة عظمى و صاعدة للتجارة العالمية تلتحق بالمنظمة، التي سوف تتم بذلك خطوة كبيرة نحو الكونية. و سوف يكون لدخول بكين تأثير مزدوج، إذ أنه سيغير الصين عبر إعطاء دفعة جديدة لاقتصادها - حين التزمت بكين بانتهاء سياسة الانفتاح و إضفاء طابع ليبرالي على نظامها - هذا أولا، كما أن دخولها سوف يقود إلى تغيير موازين القوى داخل منظمة التجارة العالمية ثانيا. و بعد أن تخدقت الصين وراء الستار الحديدي الذي بناه ماوتسي تونغ، ها هي اليوم، و لأول مرة في تاريخها تفتتح على العالم، حسب القواعد المعدة في الخارج .

و تعلق القيادة الصينية الحالية هذا التوجه - الذي يمنع عليها التراجع إلى الوراء، و لكنه يحثها على أن تكون مهيمنة على إيقاعه - بأن منظمة التجارة العالمية سوف تسمح لها بتوسيع منافذها للتصدير، و لكن أيضا و هذا هو المهم، الحفاظ على الأسواق التي تم فتحها من خلال إزالة العراقيل أحادية الجانب، إذ أن هذه العراقيل تؤرق القيادة الصينية جراء التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة (السوق الأميركية تستوعب ربع الصادرات الصينية) .

لقد أخرجت منظمة التجارة العالمية، و تمت هندستها كأمر إرغامي، و هولت بوصفها ضرورة يتعذر تجاوزها، من أجل إجبار الدول على القيام بإعادة هيكلة اقتصاداتها التي لديها اتجاه نحو الغوص في الجاذبيات المحلية .

و على الرغم من أن العولمة الرأسمالية المتوحشة قد بدأت فعلا عبر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، و أصبحت مثل أمواج البحر الطاغية القادمة من العالم الصناعي المتقدم تكتسح الدول النامية في شتى المجالات، وسعت إلى السيطرة السياسية و الثقافية و الاجتماعية، و لعبت دورا كبيرا في تحويل الكرة الأرضية إلى مدينة كبيرة، و أسقطت الحواجز التاريخية و النفسية بين الأمم، و أصبحت عنوان الصفحة الأخيرة بين ملف القرن العشرين، و تيارا غمر العالم بعد نهاية الحرب الباردة و بروز القطب الواحد الأميركي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، إلا ان الصين على عكس كل ذلك لا تعتقد قطعا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو تحل عن السيادة القومية. فالفلسفة

السياسية التي تتحكم في القادة الصينيين هي تلك المستوحاة من القومية الليبرالية، إذ أن الهدف النهائي لمشروعهم هو إنشاء سوق قومية تأوي - في حدود الممكن - الرأسمال الأجنبي و فرض الوصاية عليه، حيث أن المعادلة المثالية تكمن في بناء ورشة مخصصة للتصدير .

و في هذا السياق، الصين بحاجة إلى الإستثمارات الأجنبية، لأنها مصدر للرأسمال، و للتكنولوجيات الجديدة، و الخبرة في إدارة أعمال المؤسسات، بوصفها مكتسبات في غاية من الأهمية تحتاجها الصين من أجل إخصاب التحديث للبلاد. و سمح انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بإزالة العقبات التي كانت تعيق الإستثمارات الأجنبية، و إن كانت الصين، تتلقى وحدها ربع الإستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية. فمن جهة، قاتل الأميركيون و الأوروبيون من أجل اختراق القطاعات الاقتصادية التي تشدد عليها الدولة، و نجحوا في الحصول على المشاركة الأجنبية في الشركات المختلفة (الاتصالات، التأمين)، و تم إزالة عدة حواجز عن البنوك، و افتكوا بشكل خاص حرية الشركات الأجنبية في إقامة شبكات توزيع خاصة بهامن أجل الوصول مباشرة إلى المستهلك الصيني. و على الأرجح يشكل هذا الترتيب الاقتصادي ثورة حقيقية في اتفاق منظمة التجارة العالمية مع الصين .

و لكن هذه المكاسب يجب وضعها في الميزان مع أربعة عوائق : الأول، أن منظمة التجارة العالمية لن تغير في شيء بعض القطاعات الاقتصادية المنفتحة جدا، مثل خيرات الاستهلاك (الإلكترونيات، الأدوات الكهربائية المنزلية) حيث تشهد منافسة ضارية. الثاني، إن انخفاض حقوق الجمارك سوف يفرض منافسة قوية على الصناعات الأجنبية المتمركزة في الصين، و هذا هو حال صناعة السيارات، حيث أن التعريفات المفروضة على السيارات المستوردة ستهبط من ٨٠% إلى ٢٥%. الثالث، أن المعاملة التفضيلية، خاصة في مجال الضرائب، التي كان يتمتع بها المستثمرون الأجانب سيتم إلغاؤها من أجل تحقيق المساواة في شروط المنافسة مع الشركات الصينية. و أخيرا، تكمن استراتيجية الصين في بعض القطاعات الاقتصادية (الاتصالات و الطاقة) في جعل الانفتاح و همي إلى أوسع نطاق ممكن، من خلال بناء السوق القومية، من قبل الفاعليات الاقتصادية الوطنية .

منذ العام ١٩٧٨، انتهجت الصين سياسة الانفتاح و الإصلاح التي كانت مترافقة مع توزيع لا متكافئ لنتائج النمو بين الأقاليم الصينية. و على الرغم

من أن معدل النمو الواسطي السنوي للنواتج الداخلي الخام للصين حافظ على نسبة ٥,٩% ما بين ١٩٧٨ و ١٩٩٦، إلا أن هذا النمو كان يخفي الفوارق الشاسعة بين الأقاليم الاقتصادية الديناميكية و بين الأقاليم الأقل ديناميكية. إضافة إلى هذه الاختلافات على صعيد النمو، هناك التفاوتات في الدخل ما بين مقاطعة و أخرى. و ما بين عام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠٠، انتقلت الصين من المرتبة التاسعة على صعيد تصدير السلع إلى العالم إلى المرتبة السابعة، خلف كندا و بريطانيا، و فرنسا، و اليابان، و ألمانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية. و بلغت قيمة الصادرات الصينية ٢٤٩ مليار دولار، أي ما يعادل ٩,٣% من الصادرات العالمية للسلع، مقابل ١٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. أما على صعيد الواردات فإن الصين تحتل المرتبة الثامنة، بقيمة ٢٢٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٤,٣% من الواردات العالمية، بينما كانت تحتل المرتبة العاشرة في عام ١٩٩٩.

لقد وافق الحزب الشيوعي الصيني على دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، من أجل أن يعزز مكانته، لا أن يضعها. هذه هي على أي حال حساباته. هل وضع هذا الحزب إصبعه في مسنن؟ بعض الصينيين المناهضين للعوامة يعتقدون كذلك. فمع تعمق إعادة الهيكلة الصناعية، قفزت البطالة إلى الصدارة، و انهار الإقتصاد الزراعي، و ازدادت الهجرة من الريف باتجاه المدن. و الآن نعرف من خلال هذه المعضلات الثلاث، الضريبة الاجتماعية التي ستدفعها الصين بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. إن الصناعات النسيجية المخصصة للتصدير إلى السوق العالمية هي التي ستستفيد من هذا الانفتاح، لكن الصناعات الميكانيكية و الزراعة ستتضرر كثيرا جراء ذلك. و يعتبر دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية حدثا مهما، لكن الصين دخلت إلى هذه المنظمة في وقت كشفت فيه الأحداث التي شهدتها يوم ١١ أيلول الماضي عن فشل العوامة فيما بشرت به من وعود، و زرعت عدم الثقة المتعلقة في الإقتصاد العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، فضلا عن أن هذه العوامة لم تستطع تحقيق العدالة بين الشعوب، و لا تزال الكرة الأرضية تعج بقضايا شائكة خطيرة كالتعصب العرقي و الديني، و الأبقار المطلق، و الكرة الأرضية لا تزال تشهد الملايين من الجائعين، و العراة، و اللاجئين، و ساكني الشوارع و الكهوف و الخيام، إضافة للأمراض المستجدة و المستعصية، علاوة على مواضيع حساسة فيما يخص الأمن الغذائي، و غسل الاموال، و الشفافية المالية. و مع ذلك فإن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعزز النظام

في بكين، و لكنه يقلق في الوقت عينه القوى الإقليمية الأخرى في آسيا، لأن انضمام الصين يخل بالتوازنات الإقليمية.



الهوامش:

(١) - بول هيرست و جراهام طومبسون مالعولمة - ترجمة د. فالح عبدالجبار - سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٧٣ - سبتمبر ٢٠٠١ (ص ٢٤١).

,Besoin D - (٢) - Ignacio Ramonet - un autre monde est possible
Utopie Le Monde Diplomatique

N°٣٠. Mai ١٩٩٨ (P٩)

- Robert Kurz et Ernest Lohoff; ALLEMAGNE ;LaGauche- (٣)
Países hesitations , Le Monde diplomatique N ٥٤٠ , mars

١٩٩٩ (p ١٥-١٧)

-) - Seumas Milne , Les ambiguities du (Blairisme) en Grande É

Bretagne , le monde diplomatique , N ٥٣٧ , Decembre ١٩٩٨

(p ١٤-١٥)

(٥) -- رضا محمد هلال - مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة : القضايا و المكاسب - مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، القاهرة (ص ١٨٨).



القسم الثاني :

الإمبراطورية الأميركية

تحريض على الإرهاب

الفصل الخامس

١١ أيلول و تحول أمريكا إلى ساحة للإرهاب

١ - من مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تضخم الإرهاب

يعود مصطلح "الحرب الباردة" إلى الوجود في جزء منه إلى مرحلة الصراع بين المسيحية و الاسلام في اسبانيا, و ذلك في كتابات المؤلف القشتالي دون خوان مانويل (١٢٨٢ - ١٣٤٨) (١). غير أن استخدام العلوم السياسية الحديثة للمصطلح تقصد به المرحلة التي أعقبت عصر الاستعمار الاوروبي القديم, الذي يمتد تقريبا من ١٨٣٠ إلى ١٩٤٥, أي مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١). و تعتبر الولايات المتحدة الاميركية المسؤولة عن الحرب الباردة, خاصة بعد أن ارتكبت جريمة حرب فظيعة, حين قصفت مدينتي هيروشيما و ناغازاكي اليابانيتين بالاسلحة النووية.

وبذلك أطلق الرئيس ترومان الذي تولى الرئاسة في الولايات المتحدة في ١٢ نيسان /ابريل ١٩٤٥, نظرية الحرب الباردة. و كان امتلاك السلاح النووي من جانب الولايات المتحدة الاميركية, يمنحها التفوق العسكري على الجميع, كما كان ينيطها بتفوق علمي, يمكن تحويله إلى سبق تكنولوجي حاسم, و قادر على تشكيل سلاح اقتصادي كبير. و من المؤكد أن القنابل الذرية فوق اليابان أدت وظيفتين: الفرض على كل عدو محتمل شبح دماره الشامل, وتوليد فكرة التهديد للاروبيين الذين لا تحميهم سوى المظلة الاميركية. في هذا الاطار, كان لا بد من الحرب الباردة (٢).

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية بغية مواجهة الاتحاد السوفياتي, الهاجس الرئيس للادارات الاميركية المتعاقبة على البيت الابيض, إلى استخدام بعبع "الخطر الذي كان يمثله التوسع الشيوعي بالنسبة إلى الديمقراطيات",

واصفة اياه بالامبريالية السوفياتية في العالم , و بنحو خاص في منطقة الشرق الاوسط. ففي نظر الولايات المتحدة يمثل الشرق الاوسط الرهان الاساس للنفط. ولهذا رمت الامبريالية الاميركية بكل ثقلها لانتهاج استراتيجية الهيمنة , طارحة نفسها نقيضا للنموذج الاستعماري الاوروبي , و مقدمة نفسها داعية لحقوق الإنسان , التي تتداخل مع الصراعات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة, خصوصا لجهة فضح "انتهاكات" الانظمة الشيوعية. و قد سمحت استراتيجية الحرب الباردة هذه للولايات المتحدة أن تفرض اقامة تحالف دولي كبير من النخب المحترفة لمكافحة الشيوعية, و الداعمة للديكتاتوريات تحت ستار مكافحة الشيوعية. وهذا ما جعل الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بول سارتر يكتب في مقالة نشرها بجريدة ليبراسيون الفرنسية في عام ١٩٥٣ , تحت عنوان " الحيوانات المريضة بالكلب": " انتبهوا أميركا مصابة بمرض الكلب, اقطعوا جميع العلاقات التي تربطنا بها و الاسكون بدورنا عرضة للفتك و الاصابة بداء الكلب".

لقد كان التاريخ منصفا بشأن العلاقة المشينة التي ربطت في خضم الحرب الباردة ما بين القضية و مزايا الستالينية الأكثر تزمنا. ان تقاوم النزعة الشمولية السوفياتية "التوتاليتاريا" هو الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفياتي, فالولايات المتحدة التي دأبت بعناد و على مدى ٤٥ عاما, على متابعة استراتيجية محاربة انتشار الشيوعية في العالم الثالث , تجني الآن النتائج الاساسية لتداعي النظام السوفياتي.

و أسهمت استراتيجية الحرب الباردة العالمية التي اعتمدها الولايات المتحدة الاميركية في اشعال فتيل الأزمات الإقليمية في العديد من بلدان العالم الثالث, ولعل أبرزها الازمة الافغانية , التي تعتبر بحق من افرازات هذه الحرب الباردة و مخلفاتها. و الحق , أن الحرب الباردة أسهمت بقسطها في هذه الازمة الافغانية , خصوصا عندما شجعت الولايات المتحدة و حلفاؤها في المنطقة الحركات الإسلامية الاصولية على محاربة الغزو السوفياتي لافغانستان في حقبة الحرب الباردة , و قدمت لها كل الدعم المالي و العسكري في اشاعة تلك الانماط من الإرهاب ذي الإستقلال الذاتي الذي تكلم بحركة طالبان" وتنظيم "القاعدة". و يجري التشديد بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ , على مسؤولية الغرب عن التخلي عن افغانستان. و ثمة الكثير من المشروعات في ذلك, و لكن مع تصويبين. أولا, إن الغرب, أو الشرق, لم يكن هو الشرارة التي فجرت المجتمع

الافغاني في أواخر السبعينات, بل الأفغان أنفسهم. و لقد بدأ النزاع, وسينتهي , حربا اهلية أفغانية. و بقدر ماتكون هذه هي الحال, فان قسطا من المسؤولية يجب أن يقع على عاتق الشيوعيين الافغان, و خاصة جناح "خلق" الاكبر الذي حكم بعد نيسان/ابريل ١٩٧٨ , و قام بالكثير لاستفزاز المجتمع الافغاني. و هذا مثال أشد تطرفا من كل ما شهدناه في إيران أو الجزائر أو مصر أو تركيا, على الدولة العلمانية التحديثية و الثورة عليها.ثانيا, لم يكن تخلي الغرب عن أفغانستان عام ١٩٨٨ , بل شيء آخر هو الذي قام بدور حاسم في العنف اللاحق. و كان هذا الشيء, هو القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في ١٩٨٨ , بعد ثماني سنوات على انبثاق " المجاهدين" بتخريب الاتفاق الدولي حول سحب الاتحاد السوفياتي قواته(٣).

خلال الحرب الباردة أرغم كل من الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الاميركية كل من جهته, دول العالم على اختيار معسكرها. ووضعت الدولتان أنظمة مقابضة و تحالفات عسكرية , و مارست دبلوماسية ترمي إلى الحفاظ على مناطق النفوذ في العالم الثالث. و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انقلبت النفقات التي كانت تستفيد منها الدول المنضوية تحت لواء الإمبراطورية الاميركية بشكل مساو. و بعد نهاية الحرب , لم تعد الولايات المتحدة تواجه عدوا استراتيجيا, و حصلت تغيرات شاملة في العالم , تعد بمنزلة " انقلاب تاريخي مهم" يتكون فيه مجال عالمي جديد, غير مركزي و غير إقليمي, و بصورة تتجاوز الشكل الامبريالي للدولة القومية, و تتجاوز نمط الانتاج الرأسمالي للعصر الصناعي.

ومنذ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ , تشكل عالم جديد , حيث تسود فيه سوق معولمة, تتوحد سياسيا حول ما اشتهرت تسميته دائما, عناصر السيادة:السلطات العسكرية , و النقدية, و الثقافية, و اللغوية, و الاتصالات. أنه عالم جديد حيث السيادة فيه تلبس لبوسا جديدا, فالسلطة العسكرية فيه تقتضي أن تمتلك قوة واحدة كل مجموع الاسلحة, بما فيها النووية, و السلطة النقدية تتعلق بوجود عملة واحدة مهيمنة , حيث يكون كل العالم المالي المتنوع تابعا لها, و سلطة الإتصال تترجم عبر انتصار نموذج ثقافي واحد, لا بل هيمنة لغة واحدة كونية. هذا التشكل للنظام العالمي الجديد أثر المؤلفان انطونيو نيغري و مايكل هارديت تسميته " الإمبراطورية" باستعادة اسم قديم لواقع جديد(٤).

هل يجب علينا أن نميز بين هذا الشكل "الإمبراطوري" من الحكومة

الأمريكية و بين ما تمت تسميته عدة قرون بـ"الإمبريالية"؟ ان مصطلح الإمبريالية كما هو معرف يعني توسع الدولة- الامة خارج حدودها , الذي يكون غالبا مقنعا باسم التحديث, على حساب الشعوب المستعمرة و شبه المستعمرة التي كانت حتى ذلك الوقت غريبة عن سيرورة حضارة الرأسمالية المتمركزة أوروبا, و لكن الإمبريالية تعني أيضا الاستعمار و العدوانية الدولية, العسكرية, و النهب الاقتصادي, و الثقافي , لابل العنصري , من جانب الامم الرأسمالية الغنية و القوية تجاه الامم الفقيرة و الضعيفة , فضلا عن عملية تصدير رؤوس الاموال , و اعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم بين الدول الإمبريالية. و اذا كانت هذه النظرة الماركسية الكلاسيكية تنطبق على نموذج الاستعمار الاوروبي, فان امبريالية الفضيلة الاميركية تتقنع بالعلم و مفهوم حقوق الإنسان لتوطيد هيمنتها .

و لما كان أصحاب المصارف و البنوك و رجال الاعمال القانونيين يحتلون مركز قوة في مجال سلطة الدولة الاميركية , حيث تتحول وول ستريت الطريق إلى و اشنتن و العكس بالعكس, فان الترويج لمشروع النيوليبرالية يتوافق مع الترويج لمشروع حقوق الإنسان أيضا, ليندمج بعدها هذان المشروعان العالميا النزعة من أجل توطيد الهيمنة الإمبريالية الاميركية, فيضيفان على العولمة الرأسمالية المتوحشة الواجبة الشرعية و الاخلاقية الضرورية لإكسابها طابع المؤسسة, و الايديولوجية المنتصرة عالميا, الموظفة في خدمة أهداف الإمبراطورية الاميركية.

ليس من شك في أن الولايات المتحدة انتصرت في الحرب الباردة , لكن زهوة النصر هذه جعلتها لا تفهم حقيقة و طبيعة العلاقات الدولية المستجدة و لا التفاوت الجذري بين نظرة الاكتفاء إلى ذاتها و نظرة بقية الامم و الشعوب في العالم اليها. فالولايات المتحدة رفضت أن تبلور مواقفها بما يتلاءم و حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة, فبدلا من أن تفكك , بنيتها الإمبراطورية الفائقة , بعد انهيار الاتحاد السوفياتي, استمرت الولايات المتحدة في انتهاج سياسة خوض الحروب لتركييع الدول التي تعارض سياستها. و تجلى ذلك على الصعيد العسكري في الحرب الاميركية ضمن إطار التحالف الدولي التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١. فقد رفضت الإدارة الاميركية تغيير موقفها و تحويل دفة سياستها باتجاه آخر. فكان قرار نشر و تمركز نصف مليون جندي أميركي في منطقة الخليج العربي عام ١٩٩١. إذ اثار هذا

الوجود العسكري المكثف للجيش الاميركي فوق الأراضي العربية في بلدان الخليج , خاصة السعودية ,استياء كبيرا لدى شعوب المنطقة , التي تبدي حساسية شديدة تجاه الصفاء الديني , و الاماكن المقدسة, و الثقافة الإسلامية , و السيادة الوطنية.

و فضلا عن ذلك , فإن أزمة كوسوفو(١٩٩١ - ١٩٩٩) التي شهدت عقدا من التقابلات و الفوضى في مجال السياسة الدولية, انتهت بخوض حلف شمال الاطلسي الحرب ضد يوغوسلافيا, و التي دشنت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية, وأسست لقيام نظام شمولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الاميركية. ذلك أن العولمة الرأسمالية التي تشكل الدينامية الطاغية على عصرنا تحتاج لتكملة, لجهة ايجاد استراتيجية شمولية على الصعيد الأمني والعسكري.فما كان من الولايات المتحدة الاميركية الا أن تحمي نفسها باقتناء أسلحة و أنظمة استخبارات أكثر فأكثر تعقيدا و كلفة.وواصل البنتاغون الكذب حول طبيعة التهديدات كي يبرر ابقاء البنى العسكرية و اشكال التنظيم, و الانفاقات على السباق المستجد إلى التسلح في الفضاء, و مشروع الدفاع ضد الصواريخ الباليستية , حتى أنه شرع في مشروع نشر أسلحة في الفضاء "حرب النجوم" موجهة ضد عدو حتى هذه اللحظة غير موجود, يشكل حسب ادعاءات واشنطن, تهديدا للولايات المتحدة بصواريخه الباليستية.

و استمرت الإدارة الاميركية في اختلاق الاكاذيب حول طبيعة هذا التهديد, بغية ايجاد المبرر في الحفاظ على ترسانة عسكرية ضخمة, و نفقات تسليح, و شرعية الحفاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات المتحدة , و التي كانت موجهة ضد ماتسميه "الدول المارقة", التي من المحتمل حسب زعمها أن تشكل تهديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية, الأمر الذي يتناقض مع خدمة الاهداف الكونية للإمبراطورية الاميركية, المتشبهة بمفاهيم القوة و الهيمنة الموروثة من عصر الحرب الباردة. وقد اعتبر ديك تشيني , الذي كان وزير الدفاع في شباط ١٩٩١, حرب الخليج بمنزلة" التجسيد العملي لنوعية النزاع الذي يمكن أن تشهده في القرن الجديد..فبالإضافة الى جنوب شرق آسيا, لدينا مصالح هامة في أوروبا, و آسيا , و الباسفيك و أمريكا اللاتينية و الوسطى, و علينا أن نرسم سياستنا و قوانا بصورة نتمكن فيها من ردع او الإنتصار السريع على تهديدات اقليمية مشابهة قد تبرز في المستقبل..."

و لكي نفهم هذه المسألة, أي استراتيجية الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية,

علينا أن نعود بالتاريخ إلى الوراء، خاصة إلى عهد الامبراطوريات في أوج سلطاتها و نفوذها. فكل امبراطورية من هذه الإمبراطوريات حاولت ، تباعا، إعادة صياغة قواعد حكمها للعالم و فرض ما يمكن تسميته "قانون الإمبراطورية". و لنا في هذا المضمار وصف المؤرخ الاغريقي ثيوسيديد، لاحتلال الاغريق جزيرة ميلوس، بغية تأمين استقرار امبراطوريتهم التي كانت في عزاها، و حكمها على أساس مبادئ مختلفة تماما عن تلك المعتمدة في الديمقراطية الاثينية. و سوف تنحو الإمبراطورية الرومانية المنحى اياه. كما ان الإمبراطورية البريطانية "التي لا تغيب عنها الشمس" سلكت هي أيضا المسلك نفسه طوال القرنين الماضيين. و اليوم ، وبعد بلوغها قمما في السيطرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية لطالما كانت غير قابلة للتخيل، هاهي الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعد الحياة الدولية.فقانون الإمبراطورية يعني ، في جملة ما يعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أن تستثني من العهود الدولية التي انما تطالب بتطبيقها على سواها من الدول.و هذا ما نلمسه في رفض الولايات المتحدة المحكمة الجزائية الدولية المولجة باصدار الأحكام في جرائم الحرب و عمليات الإبادة(٥).

و يتجلى قانون الإمبراطورية الأميركية في حرص الولايات المتحدة على بناء نظام عالمي جديد مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى، و خيار ملاحقة أهداف الثروة و القوة يتقرر من خلال المصلحة الضيقة و الأنايية لاميركا.

و تعتبر إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إدارة حرب بكل معنى الكلمة، وهي إدارة جاءت في زمن صعود لا سابق له في القوة المفرطة للولايات المتحدة الاميركية، على نقبض إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون ، التي حولت مركز ثقل السلطة من جهاز الامن القومي إلى وزارة المالية و مجلس الامن الاقتصادي الجديد في البيت الابيض، مغلبة بذلك الاقتصادي على الاستراتيجي، ضمن سياق قيادة العولمة الاقتصادية و التحكم بأزماتها. و قد تجسدت هذه الاستراتيجية الاميركية في السياسة الخارجية الجديدة، من خلال اتفاقية الناظا مع المكسيك و كندا عام ١٩٩٣، و المصادقة على منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، و الليبرالية المالية حيث فرضت في التسعينات على دول شرق آسيا عملية رفع قيود شاملة عن أسواقها المالية ، مرغمة هذه البلدان عبر صندوق النقد الدولي و بقية مؤسسات برو تون وودس على اعتماد الإقتصاد النيوليبرالي

و هو احد شروط الرأسمال الاميركي مقابل استثماراته.

و باختصار شديد فان إدارة بوش هي إدارة حرب باردة دون حرب باردة, و في هذا السياق لا يختلف الرئيس بوش " الابن " , عن جميع الرؤساء الأمريكيين بعد عام ١٩٤٥ من هاري ترومان إلى جورج بوش "الاب", اذ كانوا على حد تعبير المؤرخ رولاند ستيل"رؤساء حرب". و اذا كان الرئيس بوش الابن يعتبره أغلب السياسيين من أضعف الرؤساء الاميركيين معرفة بالسياسة الخارجية, إلا أنه الان يقف على رأس هرم سلطة الإمبراطورية الاميركية في فجر الألفية الجديدة , التي تتمتع بتفوق لم تضاهيه أعظم الاميراطوريات في الماضي .

إن سياسة الإمبراطورية الأمريكية , في الداخل و الخارج, تستنزف الشعوب و الامم في عالم الجنوب, و تستدعي النقد, و تثير الغضب الشديد , و هذان النقد و الغضب متأنيان من صواب. فالامبريالية الاميركية خاضت حروب الاستعمار الجديد في كل من فيتنام, ونيكاراغوا, و كوبا, و العراق, و هي تتجاهل بشكل مطلق حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و و نيل حريته و استقلاله. و من بين تجليات قانون الإمبراطورية, العداء الاميركي لمفهوم " القضاء الدولي" و محكمة الجراء الدولية, اذ تعتبر الولايات المتحدة هذه المحكمة بأنها "سوف تتسبب بأخطار للذين يتحملون مسؤولية السهر على السلام و الأمن العالميين", مما يعني أن المحكمة ضرورية للجميع , ماعدا للقادة و الجنود الاميركيين بحسب وجهة النظر الاميركية. و الاهم هو أن هذه المحكمة ستساعد في تقديم من شارك في الحروب العربية - الصهيونية , خاصة السفاح و الارهابي شارون, أمام محكمة دولة ثالثة, و تقديم المتهمين الاميركيين الذين اعترفوا بارتكاب جرائم حرب في فيتنام. و قد يكون بعضهم أعضاء في الكونغرس, و آخرون في مجلس الشيوخ, و ربما تقديم كيسنجر نفسه للمحاكمة بسبب دوره في انقلاب تشيلي ضد "ألليندي". و عليه فان الولايات المتحدة تعتبر أن مثل هذه المحكمة لا يحتاج لها العالم.

مع العولمة و النهج المتبع للتضييق على سيادة الدول على أراضيها برز نظام عالمي جديد مختلف جذريا عن النموذج المألوف بين الدول مما يدعو إلى استنكار التاريخ و اظهار بعض وقائعه كمعاهدة ويست فاليا عام ١٦٤٨ " و هي معاهدة و وضعت حدا لحرب الثلاثين عاما بين الإمبراطورية الجرمانية من جهة و فرنسا و السويد من جهة أخرى". و منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١, تشير

مجريات الاحداث إلى الانقطاع إن لم يكن انقلابا على كل الاتجاهات, فيبدو العالم و كأنه ينتظم حول القطب الاميركي , لان الولايات المتحدة أصبحت القوة الوحيدة العظمى على الصعيدين العسكري و الاقتصادي. و تؤكد أكثر من أي وقت مضى سيادتها المطلقة وبالخاص "حقها" في تطبيق العدالة الدولية" على النموذج الاميركي". هذا الحق تدعيه تقريبا و علانية دول أخرى كالكيان الصهيوني مثلا, و أميركا توزع آلات جوقة المؤسسات العالمية كما تشاء لتخدم مصالحها الوطنية.

٢- النظام الرأسمالي العالمي يُضرب في الصميم

يشكل يوم الثلاثاء الأسود ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية قطيعة بين مرحلتين في الوضع العالمي، تتداخل و تتشابك عناصر الاتصال بينهما مع عناصر القطيعة.. مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث شهد العالم تحولات كونية كبرى، و أصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المعتمدة لقيادة النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، التي تخوض حربا تجند و تعباً فيها شعوبا و أمما لكي تقف في خطوط استراتيجية لحاقها و اتباعها بالغرب الرأسمالي أمنيا، و سياسيا، و اقتصاديا، كما التزمت معظم الدول العربية بمنطق السلام الأميركي الصهيوني الذي يتم ارتباطه أيضا بسياسة النظام الدولي الجديد، إذ تريد الولايات المتحدة وضع و فرض سقف معين لتسوية الصراع العربي الصهيوني على النحو الذي يرضي تحقيق أهداف الكيان الصهيوني في مجال توسيع المفهوم الأمني الصهيوني لكي يشمل كل الوطن العربي .

و مرحلة جديدة يشهد فيها العالم اهتزازاً في مركز القيادة الأول في النظام العالمي، مع تعاظم قوة الصين، و سباق التسلح النووي و التقليدي، و عودة روسيا الى لعب دورها التقليدي على المسرح الدولي ، و مطالبة كل من فرنسا وروسيا و الصين ببناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، و اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة لتجد نفسها مباشرة في شبك المخططات الجهنمية للإدارة الجديدة العليا للنظام الرأسمالي العالمي، التي تقدم الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني عامة، و لحكومة السفاح شارون على وجه الخصوص، إذ أن هذا الدعم يعتبر إعلانا صريحا عن إدارة الرئيس بوش في أن لا تقوم قامة للأمم العربية. و إنه لمن اليسير أن نلاحظ كيف انه، منذ أن حسمت نتائج حرب الخليج الثانية مسألة تعددية الإدارات الإمبريالية في العالم، و نهضت الإدارة

الأميركية، التي لم تتعرض أراضيها و آلتها الصناعية و جهازها العسكري للتدمير، احتفظت الولايات المتحدة بطاقتها الحربية، فأبقت على حيويتها ومصانعها الحربية الهامة، و واصلت أبحاثها في ميدان الأسلحة الجديدة، وبخاصة في مجال الدرع المضاد للصواريخ. و في غضون ذلك، لم تخرج الأوضاع الغربية خطوة واحدة عن الحدود و الترتيبات التي رسمتها ووضعتها الإدارات الأميركية المتعاقبة. غير أن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد .

و لم تكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، مجرد عملية ارهابية عادية، بل انها شكلت نقلة نوعية بالغة الأهمية في أشكال و آليات الصراع الدولي، و تسببت في اعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمنه ذلك من اعادة تعريف دور أدوات هذه السياسات ، و لاسيما الاداة العسكرية، وبالذات الولايات المتحدة. و كان من ابرز نتائج هذه التطورات أنها دفعت الإدارة الأميركية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب و معاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية. و هذه هي المرة الاولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة لنفسها هدفا محددًا يكون محور التركيز الكامل لسياستها الخارجية، حيث كان التركيز الرئيسي للسياسة الخارجية و سياسة الامن القومي للولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ينصب على محاربة الشيوعية و ردع الاتحاد السوفياتي السابق، مما يعني أن الإدارة الأمريكية وضعت هدف الحرب ضد الإرهاب في نفس المكانة التي كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية في فترة الحرب الباردة(٦).

إن احتلال الإدارة الأميركية لمركز القيادة في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يحل دون نشوب الحروب الإقليمية، في بلدان جنوب العالم. إنها حروب تكثفت و تلتخصت في ثناياها جميع عوامل الحرب العالمية الشاملة: حرب الخليج الثانية، حرب البلقان، و غيرها من الحروب الأخرى في القارات الثلاث. يقول بول فاليري : ((ليس بين البشر سوى علاقتين : علاقة المنطق و علاقة الحرب)) . و بسبب القطيعة المستحكمة بين النظام الرأسمالي العالمي منذ أن ظهر على مسرح التاريخ - و في ظل طوره الجديد أي نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة، و بين المنطق، فان علاقة العولمة الأميركية التي تريد فرض نظامها و ثقافتها و قيمها على مستوى العالم ككل بالشعوب كانت و ما زالت علاقة حرب .

وجاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتختتم مرحلة كانت الولايات

المتحدة فيها قد أنجزت مقاربتها مبدأها "الحرب دون أي قتيل"، ممنية نفسها بالحد قدر الامكان من خسارة في الارواح الاميركية في الحروب المستقبلية، مكبدة في الوقت نفسه الأعداء العدد الاكبر من الخسائر. و قد اضطر الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش الى إعلان "الحرب" قبل أن يعرف ضد من يعلنها، فهذه المرة، وبعكس الخصوم في القرن المنصرم، لا يمكن تحديد العدو إلا على أنه ليس ب"دولة". فالعدو الجديد متنقل و عابر الحدود أو مادون الوطني. و قد نجح الارهابيون في ضربتهم دون أن يخلفوا وراءهم أي عنوان، و طبعاً تحوم الشبهات بقوة حول بعضهم، لكن هؤلاء لا يشعرون أنهم ملتزمون لا بشرعة حقوق الإنسان و لا بأي سلطة أخرى قائمة على الارض. و لذلك جاء الحدث فاتحة لعصر جديد من الحروب، هو عصر الحروب اللامتساوقة (٧).

و ماجرى يوم ١١ أيلول /سبتمبر،، يمثل ذروة الحرب و أحد مظاهرها الأشد حدة و قسوة ضد برجى المركز التجاري العالمي الذي يمثل رمز القوة المالية الأميركية و القلب النابض للاقتصاد العالمي، و ضد البيتاغون الذي يمثل العقل العسكري الأميركي. و لقد وجهت ضربة قوية إلى عظمة الإمبراطورية المالية و العسكرية الأميركية، و اهتزت صورة هذه الإمبراطورية الأميركية في الخارج، و انكشف بشكل جلي و واضح الخلل الكبير في النظام الأمني القومي الأميركي. فالأزمة التي أثارها ١١ أيلول/سبتمبر، أزمة عالمية وشاملة. و هي أزمة عالمية بمعنى أنها تقحم بلداناً مختلفة عديدة في النزاع، على رأسها، بطبيعة الحال، الولايات المتحدة الأميركية و مناطق من العالم الإسلامي. و هي شاملة كونها، تؤثر، أكثر من أي أزمة عالمية عرفت حتى الان في مستويات متعددة من الحياة، سياسية و اقتصادية و ثقافية و نفسية (٨).

في ظل أجواء إعلان هذه الحرب، نظمت أجهزة الإعلام الأميركية والأوروبية و الصهيونية حملة واسعة شرسة على الإرهاب، بوصفه المسؤول الرئيس عن ما حدث، و نال العرب و المسلمون نصيب الأسد من هذه الحملة التي لم تتوقف. و يختلف المحللون الاميركيون في توصيفهم لمضمون الموجة الحالية من الإرهاب الجديد، و لاسيما بشأن العلاقة الارتباطية بين الإرهاب والاسلام. فعلى الرغم من أن الإرهاب موجود في العديد من الدول، و يصيب بدرجة أو بأخرى العديد من الحضارات و الثقافات، فان بعض المفكرين الأميركيين، و بالذات صامويل هنتجتون، يركزون على أن الإرهاب لا يمثل شكلاً من أشكال الصراع الدولي، بقدر ما يمكن النظر إليه باعتباره حروب

المسلمين، سواء فيما بينهم أو بينهم وبين غير المسلمين، و هي حروب قد تتطور إلى صدام كبير للحضارات بين الاسلام و الغرب، أو بين الاسلام و بقية العالم. و يرى هانتجتون أن هذه الحروب لا تعود إلى طبيعة المعتقدات الاسلامية، و إنما تعود إلى السياسات و الأوضاع العامة في العديد من الدول الاسلامية، مثل حالة الانبعاث الاسلامي و الشعور بالظلم و الامتعاظ و الحسد تجاه الغرب و الانقسامات الاثنية في العالم الاسلامي و ارتفاع معدلات الولادة في معظم الدول الاسلامية. و يخلص إلى أن حروب المسلمين سوف تستمر في حالة عجز المجتمعات الإسلامية عن تحقيق اصلاحات داخلية جذرية، و كذلك في حالة استمرار الحكومات غير الإسلامية في محاولة فرض سيطرتها على الأقليات الإسلامية فيها(٩).

و لكن إذا كان الأميركيون و الأوروبيون يتحدثون كثيرا عن اهتزاز هيبة الإمبراطورية الأميركية، فإنه آن الأوان، لكي يقرروا بهزيمة النهج الأميركي في التعاطي مع قضايا الشعوب و أمم عالم الجنوب في ظل سيادة العولمة الرأسمالية الأميركية التي صار فيها الوضع العالمي اشد قسوة و خطورة، حيث تظل أهداف الإمبريالية الأميركية في الأساس، و في جميع مراحل التاريخ واحدة : استعباد الأمم و الاستحواذ على الأسواق و المواد الخام، و الاضطهاد العنيف للشعوب الخاضعة و استنزافها .

المنطق و العقل يقولان لماذا اكتسبت الولايات المتحدة الأميركية كل هذا الكم الهائل من الكراهية من الشعوب و الأمم المضطهدة ؟ و العقلانية تقتضي البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت بالولايات المتحدة إلى هذا التدهور ؟

إن السياسة الأميركية تقوم على دعامتين :

الأولى، إن الإدارة الأميركية تمارس العنف، و تستخدم القوة في فرض سطوتها على العالم. و ليس لها غير القوة سلاح. و هذه القوة متعددة الأشكال و الأساليب، و لكن القوة العسكرية هي أدواتها. و تستخدم القوة العسكرية حسب الحاجة إليها، و بالأسلوب المناسب. فهناك التلويح باستخدام القوة أي التهديد، و هناك الاغتيال، و هناك إثارة التمرد الداخلي على قوة معادية، و مساندة دولة مجاورة، و هناك الغارات و الغزو، و تحريك الأساطيل ..الخ. و حكومات الولايات المتحدة الأميركية، مثل كل الحكومات الإمبريالية، تبقى قوتها جاهزة للتدخل و تبقى خططها مواكبة لآخر التطورات. و لذلك فإن تاريخ الدول الإمبريالية، و على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، منذ الحرب العالمية

الثانية، هو تاريخ التدخل و الغزو و الإرهاب من كوريا إلى نيغاراغورا وليبيا. في النشرة الإلكترونية التي تحمل عنوان "حرية الكلام" الاميركية الصادرة في نيسان/ابريل يوجد تحليل " يفضح سياسة "ارهاب الدولة" التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية جاء فيه: "أن أكبر الاعمال الإرهابية التي جرت لم تكن تلك التي قامت بها مجموعات سرية في الدول الاجنبية، بل إن أكثر الاعمال ارهابا في تاريخ العالم كانت تقوم بها دول و جيوش تابعة لها. فحكومة الولايات المتحدة و جيشها كانت هي من نفذت عمليات كثيرة من الإرهاب الدولي و من القتل الوحشي للشعوب بدءا من عام ١٨٩٩ حتى يومنا هذا.و حتى اذا استندنا إلى التعريف الذي وضعه مكتب التحقيقات الفيدرالي الاميركي (FBI) فسوف نجد أن الولايات المتحدة مدانة بالارهاب. يقول التعريف: " أن الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد أشخاص أو ملكيات بهدف تخويف أو اجبار حكومة ما او سكان مدنيين أو أي قطاع بشري على تأييد أهداف سياسية أو اجتماعية".

فهذا التعريف نفسه يدين الحكومة الأميركية المناقفة بالإرهاب , و على مستوى مكثف و دولي, عبر مايزيد على مئة عام. فالولايات المتحدة خرقت القانون الدولي و ميثاق جنيف مرات كثيرة باستخدامها الوحشي للعنف و القوة و العنف المروع " ضد اشخاص و ممتلكات لتخويف و اجبار حكومات و سكان مدنيين على تأييد أهداف سياسية و اجتماعية و اقتصادية بشكل خاص" (١٠) .

ومنذ انهيار المنظومة السوفياتية و معسكرها الاشتراكي, و اعلان انتهاء مرحلة الثنائية القطبية التي حكمت النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية, وتبشير منظري العولمة بانتصار النموذج الاقتصادي الرأسمالي و الافكار النيو ليبرالية , و قيم "الديمقراطية" و "الحرية" على النموذج الاقتصادي الاشتراكي "المتحجر" و "المتهاك" و على الفكر الشيوعي "الشمولي" الاستبدادي "المصادر " حرية الإنسان , خرجت الإمبراطورية الأمريكية متريعة على عرش مرحلة جديدة من النظام العالمي فارضة نفسها امبراطورية لاتقهر, وشرطيا عالميا يعلو فوق القانون, وقوة اقتصادية تسعى لاختزال العالم إلى مجرد سوق تابع لها, و نموذجا حضاريا حياتيا يختزل كل المعاني بمعايير المصلحة المادية , و مقاييس الربح و الخسارة. و غرور القوة و غطرسة العظمة هذه, في أمريكا خاصة , و الغرب عامة و المتراكمة منذ الانتصار التاريخي على الكتلة الشيوعية المنهارة- الذي صورته فرانسيس فوكوياما على

أنه الانتصار النهائي للحضارة الغربية الرأسمالية، جعل السياسة الأمريكية اليوم تنساق فكرا و سلوكا في تصنيع النظم و فرضها، و تنصيب الحكام بالقوة القاهرة، تماما كما تنساق الدول النامية و الفقيرة بالمنطق نفسه الذي يريد تكرار التاريخ بالنص و لا يتعلم من أخطائه السابقة. نحن في الوطن العربي نعرف هذا التاريخ جيدا، و خاصة من ١٩٤٥ و إلى غاية يومنا هذا. و ليست الحصارات الظالمة ضد الشعوب العراقية و الليبية و السودانية، و الدعم المطلق للكيان الصهيوني في حرب الإبادة و الاقتلاع للشعب الفلسطيني من أرضه سوى أمثلة حية و شاهدة على هذا السياسة الأميركية المنفلتة من عقالها. الثانية، الرياء، و سياسة الولايات المتحدة الأميركية تحاول دائما أن تتغذى بالرياء، مادامت تستطيع ذلك. و لذلك فإن استخدام القوة العاشمة، و المناجزة بالسلاح، و تعميم القتل، و التغطية على جرائم الكيان الصهيوني، و تبرير سياسته الإرهابية، يترافق مع الحديث عن الديمقراطية و حقوق الإنسان.

و هذا ليس غريبا. إنها طبيعة الدولة الإمبريالية. و لم يشذ عن هذا إلا الدول الرأسمالية العاجزة عن استخدام قوتها، و بالتالي التفنن في رباها .

و لقد خبرت شعوب العالم البرتغال و إسبانيا و هولندا و بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و اليابان، و عرفت أعمالها و أقوالها. و كانت الأعمال دائما غير الأقوال. و لقد كان الفرنسيون يتغنون بشعارات الحرية و الإخاء و المساواة، بينما كانت الجيوش الفرنسية تبيد الأمنين و تحرق القرى في المستعمرات الإفريقية و الآسيوية، و كان البريطانيون يفاخرون " بديمقراطيتهم " بينما كانت جيوشهم تستبيح المستعمرات دون أي رادع .

و النموذج الأميركي، ليس مختلفا عن النموذج الفرنسي، و البريطاني، غير أنه النموذج الإمبريالي، في عهد انتصار العولمة الرأسمالية المتوحشة، و لذلك فهو الأشد شراسة و الأكثر رياء .

و لذلك، فإن استغراب هذا الرياء ليس في محله، و هو كما استغراب سلوك الإدارة الأميركية التي تعتبر نفسها في موقع دفاعي عن وضع النظام الدولي الجديد بوصفه نظاما أميركيا بامتياز، و تعتبر الدفاع عنه ضد محاولات التمرد واجبا بديهيا من واجباتها، بل إنها تدعي الفضيلة في ذلك. لأن الذي سيطر على عقول المفكرين الأميركيين من المدرستين المهيمنتين حاليا على السياسة الأمريكية ، اللتين تجد جذورهما في مقولات "فوكوياما" على اليسار،

و"هنتجتون" على اليمين، بعد صعود الليبرالية الجديدة في العالم و هيمنة قوى اليمين المحافظ، هو مركب ميتافيزيقي يصور الحياة الأمريكية بقيمها و أسلوبها على أنها الأفضل و الانسب في العالم، و عليه يجب أمركة العالم بالضرورة التاريخية(جماعة اليسار) أو بالضرورة السياسية(جماعة اليمين)، و هذا الاطلاق الميتافيزيقي بدأ يسيطر على العقل الأمريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و ترسخ خلال مرحلة الحرب الباردة و ما بعدها.. و من هذا المركب الميتافيزيقي و افرازاته يجري التعامل الأمريكي مع دول العالم منذ صعود الحكم الامبراطوري الجديد للعولمة الأمريكية. و الإدارة الأميركية لا تسأل نفسها لماذا تقف وحيدة في مواجهة مليارات العبيد في عالم الجنوب المتضررين من العولمة الرأسمالية المتوحشة، و من سياسة الغطرسة الأميركية.

و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بدأ الفاشيون في الإدارة الاميركية ، وبسمة السرور تلوح على وجوههم، يعززون سياسة القمع الداخلية تجاه الشعب الأميركي نفسه باسم "مادة الوطنية الاميركية". فالأميركيون قطيع من البقر في نظر حكامهم و اذ أن رجال الإدارة الاميركية لا يرون في المواطنين الأميركيين سوى بقر تمكن قيادتها كقطيع من ناحية نفسية إلى أي اتجاه يرغبون به مستخدمين الاكاذيب لتحويلهم إلى مواطنين أغبياء تتدفق الضرائب منهم لصالح الحكام. أما بقية البشر في هذا العالم فلا تعتبرهم الادارات الأميركية سوى عبيد لا حول لهم و لا طول، و يتعين استغلالهم إلى أقصى الحدود الممكنة. و اذا تجرأت هذه المخلوقات البشرية و حاولت أن تصبح حرة من استغلال الإمبراطورية الأميركية، فسرعان ما تتساقط القنابل فوقها الاعادة اخضاعها. و يشير التاريخ إلى عدم اهتمام رجال الادارات الاميركية الا بالحفاظ على ثروتهم و سلطاتهم و لاشيء خلاف ذلك. فلقد أساء نظام الحكم الأميركي الذي يتحكم فيه الأثرياء الأميركيون معاملة العالم، وشن حملات ابادة الشعوب، و مارس ارهاب الدولة خلال ١٠٠ عام خلت. و هو يعمل الآن بالأساليب نفسها من أجل احكام السيطرة الكلية على العالم مستخدما الإرهاب والمذابح الجماعية. و اذا لم يقم الشعب الأميركي بدوره تجاه هذا النظام و ايقاف طموحاته هذه، فلن يوقفه أحد و سوف يدفع الشعب الاميركي ثمنا مروعا بسبب و قوفه إلى جانب جشع المؤسسة الأميركية العسكرية/السياسية الحاكمة. و اذا أخذنا هذه المطامح الأميركية كما تبدو لنا ، فانه من المحتمل جدا أن تشكل أي عمليات هجومية مسلحة إرهابية على الولايات المتحدة تورطا سريرا

من المؤسسة الحكومية/ العسكرية نفسها في واشنطن(١١) .

إن انفراد الإدارة الأميركية اليوم في مواجهة الأمم جميعا ليس في صالحها أبدا. و لقد ألمح الصهيوني البارز هنري كيسنجر الى خطورة وضع الولايات المتحدة الجديد الذي يجعلها تظهر متفردة علنا في الحياة الدولية. و هذا السلوك الأميركي، هو سلوك كل رئيس أميركي، و كل رئيس دولة إمبريالية لأنه يعبر عن سياسة رأسمالية كاملة .

إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية و حكومة الكيان الصهيوني، متفقتان على تفنيت العالم العربي، و إخضاع كل القوى فيه. أما ما سر الحملة الأوروبية - الأميركية - الصهيونية الشرسة على العرب و المسلمين واتهامهم بممارسة الإرهاب، فإن هذه الحملة جزء من المعركة السياسية - العسكرية التي تخوضها الحكومات الصهيونية و الأميركية. و هدف هذه الحملة أن تترسخ صورة العربي و المسلم إرهابيا في كل أوساط الرأي العام العالمي، ليكون مبررا للقيام بغزوات و هجمات، كالغارات الأميركية على ليبيا و السودان، و أفغانستان، و الغارات الصهيونية على لبنان، و حرب الإبادة الصهيونية التي يشنها السفاح شارون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، و احتمالات القيام بمعارك جديدة أوسع و أشرس ضد العرب.

و تخدم هذه الحملة الكيان الصهيوني و الإمبريالية الأميركية، لأنها تضعف مواقف المتعاطفين مع العرب في أوروبا و الولايات المتحدة و العالم .

إن التشديد على محاربة الإرهاب و عدم قبول التعامل معه لفظا، و دعم حكومة شارون الإرهابية، و عدم توجيه الدوائر الأوروبية و الأميركية " المعنية بالحرية " و المدافعة عن حقوق الإنسان، النقد و الإدانة للكيان الصهيوني الذي يمارس إرهاب دولة، يقود الى سقوط مصداقية حكومة الولايات المتحدة الاميركية مع اتباعها و حلفائها. و سقوط هذه المصداقية له تبعاته الكبيرة.

هل إن أسامة بن لادن وحده يشير إلى أن الولايات المتحدة تجسد امبراطورية الشر بامتياز، و الرغبة بالسيطرة على العالم بأنانية متفردة؟ لا، فالكاتب الفرنسي الاشتراكي بيار بوشيه كتب منذ عام ١٨٤٠ أن العداوة للامريكيين قديمة. فاذا أرادت الولايات المتحدة أن تثبت مكانتها في العالم، وأن تجني فوائد حروبها على المدى البعيد، فيجب عليها أن تبذل جهدا حقيقيا لفهم أسباب خشية و كره الشعوب الاخرى لها. فالأجواء قد تبدو مناسبة للتعبير عن

الفكر و الرأي بحرية , إذ أن العديد من اليساريين في أمريكا أو في البلدان الأوروبية اتجهوا نحو التعبير عن آرائهم بطرق سلمية: مظاهرات, مننديات, تحديد المذنبين. و المشكلة الحقيقية لا تتجلى في الإرهابيين انفسهم انما في الحكومة الأمريكية نفسها, "بوش و إدارته" اذ يستغلون الأزمة للنيل من حرية و حقوق الشعوب. و بالنسبة لاحداث ١١ أيلول/سبتمبر, فالكثيرون يقولون " كما قال المؤرخ ماري بيار" بأنه مهما يكن من أمر فان أمريكا اتخذتها ذريعة ليس للقضاء على الإرهاب كما تزعم و انما لتحقيق مخططاتها السياسية".

فالولايات المتحدة سبب مشاكل العالم: امبريالية, استغلال, عولمة... فلماذا تفاجأ بردات الفعل؟ و من هذا المنطلق لولم تزرع الولايات المتحدة القتل و الإغتيال بجنون, لما كانت تلقت هذا العقاب الاليم. وفضلا عن ذلك, فان وجود الكيان الصهيوني , و الصراع الفلسطيني - الصهيوني غير المتكافئ و انحياز الولايات المتحدة إلى جانب "اسرائيل" بهذا الشكل يشرح اكثر من دافع لوجود مشاعر مضادة لها لاستهتارها , و عدم مراعاتها للمشاعر القومية العربية و الإسلامية , و الأنظمة السياسية, و الحدود الوطنية.

إن العرب و المسلمين يرون باستمرار على شاشات الفضائيات العربية إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة , و تهويد مدينة القدس, بالرغم من قرارات الامم المتحدة و الشرعية الدولية ذات الصلة. و كيف أن القوات الصهيونية تستخدم الاسلحة الأمريكية لتقتل بها أبناء الشعب الفلسطيني, و تدمر بها على التوالي المنازل و الأراضي الفلسطينية, و ذلك بدعم و إقرار القادة الصهاينة الذين اعتادوا على الدعم الكلي للولايات المتحدة, دعم بكل أشكاله لجماعة انتخبت أرييل شارون رغم ماضيه المشين كمجرم حرب ارتكب مجازر صبرا و شاتيلا في حرب الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢.

على الولايات المتحدة أن تعيد النظر بعلاقتها مع دول العالم اذا أرادت اجتناب الإرهاب و معالجة أسبابه, لان هناك حكا ما يمارسون الاجرام و إرهاب الدولة , و هذا ماينطبق تماما على تصرفات أصدقاء الولايات المتحدة من الصهاينة, الذين يتبعون سياسة ماهو أشنع من الجريمة , و أمريكا تغطي هذه السياسة , حتى و لو انها تمقت ذلك أحيانا.

إن أوضاع العالم هي اليوم اكثر وضوحا, و يوم ١١ أيلول, يوم مفصلي بين مرحلتين, و بين عالمين, و على السياسة الأميركية أن تعي ذلك جيدا, إذ إن سياسة الانتقام و التصرفات غير العقلانية لا تفيد كثيرا. بل إن الولايات

المتحدة و معها الدول الغربية الأخرى مطالبون اليوم بإعادة نظر جذرية في مضمون النظام الرأسمالي العالمي، و سياساته العدوانية، لان الأمم و الشعوب المضطهدة هي اليوم اعظم حرية في الاختيار، و أنها بدورها حرية نوعية لم يكن لها مثيل من قبل أبدا في ظل تعطش الشعوب الى التحرر من ظلم النظام الدولي الجديد..

٣-حساسيات متضاربة في الموقف الفرنسي من الحرب الأمريكية

في اليوم الأول لكارثة الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومقر وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون، أصدر الرئيس الفرنسي جاك شيراك بيانا أدان فيه بشدة هذا الهجوم، و قال : إن الاعتدائين اللذين ضربا الولايات المتحدة الأميركية اليوم (١١ أيلول ٢٠٠١)، يشكلان تراجيديا مرعبة .أبدا لم يتعرض أي بلد في العالم لمثل هذه الاعتداءات الإرهابية، بالنظر إلى حجمها وعنفها... أريد أن أعبّر للشعب الأميركي عن تضامن كل الفرنسيين في هذه المحنة المأساوية .. و ما حدث في الولايات المتحدة يعنيننا كلنا. و ختم شيراك بيانه بالقول : إن فرنسا تعرف أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بفعالية إلا عن طريق حركة مصممة و جماعية، و سوف نقوم بما يجب أن نقوم به ."

و قد أجمع أقطاب الطبقة السياسية الفرنسية على إدانة هذا الهجوم بشدة. فقال روبير هو السكرتير الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي : الإرهاب هو دائما بربرية ... و لكن أريد أن أضيف هذه الملاحظة : من الذي سيكون قطعيا خلال الأيام و الأسابيع المقبلة : أنه يليق بأن نقاوم أولئك الذين يدعون إلى حرب الغرب ضد هذا الطرف أو ذاك، ضد أعداء مفترضين، تم تحديدهم بسرعة، بينما لم يكن بإمكان أي أحد في هذه اللحظة التي أتحدث فيها، أن يقول بكل يقين من هم، و أين يوجد مدبرو اعتداءات يوم الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١..

من جانبها علقت صحيفة لوموند الفرنسية في إفتتاحيتها الصادرة يوم الخميس ١٣ أيلول على هذا الهجوم بالقول : أنه كان حلما طوباويا. لقد تحطم في الدم و الرعب، عندما تعرضت الولايات المتحدة الأميركية يوم الثلاثاء ١١ أيلول لعملية اعتداء إرهابية ضخمة .إنه إعلان حرب صدم أميركا، مهرجان من البربرية. الحلم كان حلم جورج بوش الابن. أنه كان يقصد حماية الولايات المتحدة الأميركية من الساحة الدولية، و يريد لها غير معرضة لأنها أقل تورطا

في تسوية الصراعات الجارية، فقد تجاهل الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية، وأخيراً، أقسم بتقديس التراب الوطني بوضعه في منجى عبر الدرع المضاد للصواريخ، و تبددت الأوهام .

إن واقع عالم متبخر ما بعد الحرب الباردة، و واقع مسرح دولي أين تتعدم فيه القواعد، و أين تصبح فيه الدول ليست هي اللاعبة الوحيدة، هذا الواقع تم استدراكه بوساطة عنف العدوان الذي تعرضت له الولايات المتحدة، و الذي نادرا ما تعرضت له منذ الهجوم الياباني على بيرل ها ربر في عام ١٩٤١ : أنه عالم جديد يعلن، حيث أعلنت القوة العظمى الوحيدة في العالم عدم قابليتها للانجراف من قبل الإرهاب المتضخم. إن التحدي هو أكبر بكثير من التحدي الذي واجهه جورج بوش الأب، عندما قرر طرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١. و تأتي هذه المحنة في وقت تبدو فيه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية و للدفاع التي ينتهجها الرئيس الجديد غامضة، و حيث أن الفرق المكلفة بالإضطلاع بهذه المهمة مشغولة بالمعارك البيروقراطية السريالية .

و لكن بعد الحداد، سوف يأتي زمن الأسئلة، إنها سوف تركز على عدم موافقة خيارات جورج بوش. و سوف تؤشر على عناده و تصلبه في الرأي في أن لا يتبع الاهداف إستراتيجية واحدا : أن تتزود الولايات المتحدة بنظام دفاع مضاد للصواريخ. و لكن العديد من الخبراء و المسؤولين السياسيين قد حذروه: التهديد الحقيقي لن يأتي من دولة مارقة عبر إطلاقها صاروخ باليستي يضرب أراضي الولايات المتحدة، فهذا التهديد بعيد الاحتمال، إنما التهديد الحقيقي يتأتى من عدوان إرهابي، فضلا عن المسائل المتعلقة بسياسة الجمهوريين في الشرق الأدنى، حتى وان كانت اعتداءات يوم الثلاثاء قد تم الإعداد لها بدون شك قبل وصول بوش إلى البيت الأبيض. إنها تظهر مدى كراهية قسم كبير من الوطن العربي و الإسلامي لأمريكا. و هو التحدي الذي أعلنه الإرهابيون بشكل عام، الأمر الذي يستدعي ضرورة خوض الصراع المشترك ضد الإرهاب.

غير أن فرنسا التي لديها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب، الذي عانت منه طوال عقدين من الزمن، لديها مقاربة متميزة إلى حد ما عن الرؤية الأميركية. و قد عبرت عن ذلك افتتاحية صحيفة لوموند الفرنسية الصادرة يوم ١٤ أيلول ٢٠٠١، عندما طرحت موضوع إعادة التفكير في الإرهاب بقولها : الهجمات الإرهابية التي استهدفت نيويورك و واشنطن يوم ١١ أيلول، و الرد المرتقب من قبل الرئيس جورج بوش المدعوم من جانب الحلفاء الأوروبيين

للولايات المتحدة، يقودان المسؤولين الغربيين إلى إعادة التفكير في أفكارهم عنها عن الإرهاب. و خلف هذه الكلمة، تختفي تفسيرات مختلفة، ليس بين أميركا و أوروبا فقط، و إنما داخل البلدان الخمسة عشر أيضا، كما تأكدت لجنة بروكسل التي أسفت لذلك. كيف يمكن مقاومة ظاهرة الإرهاب بصورة مشتركة، إذا لم نكن متفقين على تعريفه .

من الملاحظ أنه من بلاد الباسك إلى إيرلندا الشمالية، و من الشيشان إلى الشرق الأدنى، و من الجزائر إلى البلقان، ليس للغربيين : إذا أردنا حصر الموضوع بهم - التعريف نفسه حول الإرهاب و العلاقات مع الإرهابيين. في الوقت الذي، تذهب فيه الشكوك حول إتهام الملياردير السعودي أسامة بن لادن، خطأ أو صوابا، أنه من الصعب أن لا نستند كرآن ابن لادن نفسه كان منذ عهد قد تدرب و استخدم من قبل وكالة المخابرات المركزية (ا لسي أي إيه) من أجل مقاتلة الغزو السوفيتي في أفغانستان. هل يعني هذا أنه سوف يوجد حسب الأماكن و الأوقات إرهابيون " جيدون " و إرهابيون " سيئون " ؟

و تنتقد صحيفة لوموند بعض الأنظمة التي حاولت استغلال الهجمات التي تعرضت لها واشنطن و نيويورك، لشرعنة سياستها في مقاومة ما تسميه " الإرهاب الإسلامي"، و أبرزت أمثلة عديدة، كالسلطة العسكرية في الجزائر، التي طرحت تساؤلات حول شرعية سياسة "الاستئصال " التي انتهجتها ضد الإسلاميين، و كذلك فلاديمير بوتين و أرييل شارون اللذين التقيا مع الرئيس جورج بوش في أوقات مختلفة، و انتزعا منه إدانة للإرهاب الإسلامي .

و بوجه آخر، حدث للمجموعة الدولية و للولايات المتحدة أن لا تكونا دائما حريصتين على نقد حلفائهما، و لا تفسر هذه الملاحظة أي حادث بربري ارتكب خلال الأيام القليلة الماضية، أو على الأقل تبرير ماجرى . إنها تتدرج فقط في سياق التأكيد على أن مكافحة الإرهاب، لكي تكون فعالة و شرعية، لا يجوز أن تكون معرضة للشبهات أو تستثني أحدا .

و هنا على الأقل، الغاية لا تبرر الوسيلة .

و حين بدأت الولايات المتحدة تحشد القوات العسكرية و الأساطيل تمهيدا للرد العسكري العنيف، صرح الرئيس جاك شيراك إلى شبكة التلفزيون (سي أن أن)، أن فرنسا سوف تكون متضامنة كليا مع الولايات المتحدة. و بعد الدعم الذي قدمه حلف شمال الأطلسي من خلال تفعيل البند الخامس من اتفاق تأسيسه الذي يعتبر أن أي اعتداء على عضو في الحلف، هو بمنزلة هجوم على

أعضائه و يوجب ردا جماعيا، قال الان ريشارد وزير الدفاع الفرنسي في عهد حكومة ليونيل جوسبان ، إن مبادئ الدعم المتبادل داخل الحلف الأطلسي سوف يتم تطبيقها. و لكن كل أمة تطبقها بالوسائل التي تراها مناسبة، و إذا كان الرد العسكري يمكن أن يكون أحد الوسائل من أجل خفض خطر الإرهاب، إلا أنه توجد وسائل أخرى ". من جانبه أكد جاك لانغ الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان في عهد حكومة جوسبان ،أنه يجب عدم الحديث لا عن " منطق الحرب " و لاعن " الحرب الصليبية " (يوجد إرهاب، أما كلمة حرب فتعني شيئا آخر). و قال هنري إيمانولي، أحد قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي و رئيس اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية ((البرلمان)) أنه يجب أن لا نتخلى عن خيار الرد المناسب. و يجب عدم الخلط بين الإسلام و الإرهاب، واستبدال المواجهة بين الشرق و الغرب بمواجهة بين الشمال و الجنوب. و الان ريشارد على حق .

و طرح ميشيل ديشان عضو قيادي في الحزب الشيوعي الفرنسي السؤال التالي : " إذا قرر حلف شمال الأطلسي قصف أفغانستان، كيف ستكون ردة فعلنا ؟ لسنا في منطق الاتحاد المقدس ... الجواب الحقيقي ليس ذلك الجواب العسكري، الرهيب، في مكان ما ". " يجب الانتباه إلى عدم الأخذ بالأطروحة القائلة بصدام الحضارات ". و مع ذلك فإن الحزب الشيوعي الفرنسي جسد القطيعة مع السياسة التقليدية للحزب المعادية للإمبريالية الأميركية، و التي استمرت زهاء ثمانين عاما .

و على الرغم من أن اليمين الفرنسي متضامن مع الولايات المتحدة من دون تحفظ الا أن الان جوبييه رئيس الحكومة السابق و أحد قادة حزب التجمع من أجل الجمهورية الديغولي، قال : " إن هذا لا يعني خوض الغرب الحرب الصليبية ضد الوطن العربي و العالم الإسلامي " .

و أكد وزير الخارجية الفرنسي السابق أوبيرفيدرين قبل أن يرافق الرئيس جاك شيراك في الزيارة الأخيرة لواشنطن، إن الولايات المتحدة الأميركية لم تقرر بعد صيغة الرد على الهجمات التي تعرضت لها، و لم تطلب بعد أية مشاركة عسكرية فرنسية، و لكنه أعتبر أن إزالة نظام حركة طالبان ستجعل العالم يتنفس الصعداء " في حال قدمت البراهين على تورط ابن لادن " و رأى أن لا حل في الشرق الأوسط دون قيام دولة فلسطينية مهما ارتفعت وتيرة العداء و خنق الأراضي الفلسطينية. و عن المشاركة الفرنسية في المشاورات

للعمل العسكري. قال فيدرين : " إن إعداد الرد هو قضية أميركية و هم لم يطلبوا منا حتى الآن أي شيء .. و نأمل أن يكون لدى الأميركيين جواب دون الوقوع بالفخ الشيطاني الذي خطط له منظمو العملية ". و لم يعارض فيدرين استخدام كلمة حرب من قبل بوش، و قال : إذا عدنا إلى ما تقوله المنظمات الأصولية فهي تعلن الحرب ضد الولايات المتحدة، و هذه حرب جديدة لا تقف دول خلفها و لا تعلن عن إسمها ".

و يمكن تلخيص الموقف الفرنسي على الشكل الآتي :

- ١- إن ردا قويا و مبررا يجب ألا يسقطنا في الفخ الشيطاني لصراع الحضارات .
- ٢- يجب عدم الثأر و العقاب بل معالجة جذور المسألة .
- ٣- يجب أن يكون الهدف خفض خطر الإرهاب و ليس مجرد العقاب لأنه لا يحل شيئا .

و هذا الموقف الفرنسي الراض للدخول في منطق الحرب كما جرى في حرب الخليج، يلقي توافقا كاملا من الشريك الألماني الكبير، إذ أن بوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا حذر من مخاطر تحول الحرب إلى صراع مع المسلمين . و على الرغم من أن الأوساط الفرنسية تشدد على توافق أوروبي في مواجهة الموقف، إلا أن الانقسام بين الشركاء الأوروبيين يبدو عميقا، ففي الوقت الذي تدعم بريطانيا الموقف الأميركي من دون تحفظ تبدو مستعدة لمشاركتها في العمل العسكري، فإن باريس ترفض منح واشنطن شيكا على بياض في ردها العسكري المتوقع .

و تقف البرتغال إلى جانب فرنسا و ألمانيا في حين قدمت روسيا قواعدها في الجمهوريات السوفياتية السابقة لدعم القوات الأميركية .

و قبل أن يسا فر الرئيس جاك شيراك إلى واشنطن لتقديم الدعم لبوش مع محاولة لمعرفة حقيقة الأهداف الأميركية، تجلّى الموقف الفرنسي في خروج الأحداث العقلانية إلى العلن و تجرؤها على القول أنه يجب معاقبة الجناة لكن يجب محاولة العثور على جواب أساسي و هو لماذا يندفع هؤلاء الذين قاموا بالعملية و بينهم عدد كبير إذا صحت الإتهامات - من المتعلمين أي الواعين سياسيا لما يقومون به، متى وجدت الإجابة على ذلك تتم عملية معالجة جذور هذا الإرهاب و ليس توجيه ضربة قاسية و لكن مؤقتة قد تؤدي إلى خلق

إرهاب أخطر و أشد في السنوات المقبلة .

و قد كتب باسكال بونيفاس رئيس معهد العلاقات الدولية و الإستراتيجية الذي سبق له أن تواجه مع السفير الصهيوني في باريس على صفحات "لوموند" أن " العملية جريمة ضد الحضارة و ليست حرب حضارات، يجب عدم إضاعة الوقت، و يجب محاربة الإرهاب، لأن الدرس الأول لما حصل هو أن الحل لمثل هذه المأساة ليس تقنيا و لا عسكريا بل هو سياسي ".

و كتب عضو الأكاديمية الفرنسية جان درومسون في "الفيغارو" مخاطبا الرئيس جورج بوش : أتجراً و أطالبك بأن لا تتحرك أمام الجماهير المسلمة المنتشرة من المغرب إلى إندونيسيا مثل أرييل شارون و الفلسطينيين ". وأضاف درومسون : " إن أعدائك أيها الرئيس ضعفاء جدا و لذلك هم عنيفون جدا و أيضا أذكياء جدا فهم يريدون دفعك نحو العنف لتصبح ضعيفا مثلهم " .

و رأى الجانب الفرنسي أن لدى بوش إدراكا حقيقيا لخطورة نشوء نزاع داخلي بين " إسلام أميركا و الديانات الأخرى، و إن هذا حمل الرئيس الأميركي على زيارة المركز الإسلامي في واشنطن، و مخاطبته المسؤولين فيه و طمأنتهم، و التشديد على أن ابن لادن عدو الولايات المتحدة، و لا علاقة له بمسلمي البلاد و بالإسلام كديانة. و يشارك الرئيس الفرنسي نظيره الأميركي في هذا الرأي و هو حريص كل الحرص على ألا تقع فرنسا في فخ الإرهابيين، و تتفادى الخلط بين المتطرفين الذين يتعمدون الإرهاب، و الإسلام و الوطن العربي .

كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تحولا، جدد الإهتمام بقوة الإسلام الذي أصبح موضوع تصريحات سياسية من طرف مسؤولين في أوروبا و أمريكا على اعلى مستوى، في نفس الوقت الذي أوجج الخوف منه. و اذا كانت الاحاطة صعبة بكل ماكتب عن الإسلام، و عن التيارات الإسلامية السياسية، فالملاحظ أن هناك قاسما مشتركا يجمع بين العديد من تلك الكتابات، و هو التكهّن بأن الاصولية الإسلامية قد حان أجلها و دقت ساعتها. و نكتفي في هذا الصدد بعينة و احدة تعبر عن تيار كامل ، و هو ماكتبه المفكر الفرنسي بيرنار- هنري ليفي Levy Henri Bernard في صحيفة لوموند الصادرة بتاريخ ٢١ دسمبر ٢٠٠١ ، اذ يقول: "إن الأصولية (يعني الاسلامية) ما فتئت منذ عشرين سنة تسير من انتصار إلى انتصار. نعم هناك باحثون تنبأوا بفشل الإسلام الراديكالي، و هناك شهادات تسجل عناد المقاومة التي تقودها مجتمعات مدنية

ضد النظام الذي يريد اقامته مجانين الله. لكن الاسلام الاصولي كان يسجل باستمرار تقدما ملحوظا و انتشارا و اسعا كما يدل على ذلك تتبع ما يجري في بلدان اسلامية من الجزائر إلى السودان, و من أفغانستان إلى ايران و حماس الفلسطينية... انها انتصارات توالى على امتداد العقود الاخيرة.. و هنا تحدث المفاجأة , تتقلب الادوار. و اذا كانت الاصولية لم تسحق كليا فقد عرفت هزيمتها الاولى عسكريا. انها بداية الانحسار و الجزر.

وفي هذا المقال ينفي الكاتب عن نفسه الأخذ بفكرة "صدام الحضارات". بل هو ينتقدها محتجا بالتدخل العسكري الأمريكي في صربيا دفاعا عن مسلمين ضد الصرب و هم مسيحيون. و يبسط في هذا الصدد فكرة ردها في العديد من كتاباته, لينشرها أخيرا ضمن أبحاث و مقالات جمعها في كتاب صدر عن دار Grasset في أكتوبر الماضي, تحت عنوان "تأملات في الحرب و الشر و نهاية التاريخ". و خلاصة هذه الفكرة أنه إذا كان لا بد من الحديث عن صدام, فهذا الصدام "ليس حربا صليبية تقودها امريكا ضد الاسلام, ولكنه صدام بين اسلاميين". اسلام أصولي تمثله " الطائفة الجديدة للحشاشين التي تمثل حركة متطرفة تطورت على مستوى العالم لتحارب مايقال عن انهيار التسدين و تراجع المعارف الدينية, ولتعلن حربا لا هوادة فيها على الكفار من جهة و ضد الاسلام العلماني من جهة أخرى". و يصف هذا الاسلام العلماني بأنه اسلام متفتح معتدل يعاود الاتصال بفكر ابن رشد (الجد) في نفس الوقت الذي يسجل فيه قطيعة مع التاويلات الايديولوجية التي عرفها القرن الثامن عشر و التاسع عشر و التي حوصلتها الحركة الوهابية بعد ذلك بعشرة قرون". و يشرح الفكرة نفسها في مقدمة كتابه الذي أشرنا اليه آنفا, وهي مقدمة كتبها يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١. و فيها يستعرض بعض ما قيل عن الاسلام بعد الهجوم على نيويورك وواشنطن, ويحوصل أفكار المهاجمين في موقفين: موقف - يمثل أحسن الحالات - يعتبر الاسلام متضمنا لنظرة ظلامية عن العالم, غير قابلة لان تتعاطى مع الحداثة, و غير متلائمة مع حقوق الانسان و الديمقراطية العلمانية و الافكار التنويرية. و الموقف الثاني يمثل اسوأ الحالات, يعتبر الاسلام دين قتل و غزو, يتضمن في طياته التحريض على التقتيل, دين قرر إعلان حرب مطلقة على أمريكا و أوروبا. و في سياق الموقف الثاني يسوق ما قاله ملاحظون بأن الأدب قال كل شيء عن الإسلام قبل كل الناس, "لأن قاصا فرنسيا ندد بالإسلام و بكتابه المقدس قبل مأساة سبتمبر ببضعة أيام". و الأديب الذي يشير اليه بيير هنري ليفي, هو الحائز على جائزة جونكور عام ١٩٩٨ , و

هو "ميشيل هوبليك" الذي أصدر قصة بعنوان "مصطبة" أو "قاعدة" في العام الماضي و التي سجلت مبيعات قياسية، حيث يشن في القسم الأخير من هذه القصة هجوما شديدا على لسان بطل القصة الذي يحمل نفس الاسم Michel ضد الإسلام و العرب و الفلسطينيين(١٢).

٤ - هل دخلت الإمبراطورية الأمريكية في طور الأفول

إذا ما رجعنا إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإنها تأخذ دلالتها التاريخية. و هذه الدلالة، بعد أن توضحت و تعمقت تفرض نفسها اليوم فرضا، بعد أن جسدت ثلاث قطيعات. القطيعة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، إذ لم تشهد أراضيها أي هجوم عسكري طيلة الصراعات و الحروب التي شهدها القرن العشرون. فالولايات المتحدة و خلال تاريخها لم تواجه حربا على أراضيها، و إنما كانت الحروب التي خاضتها خلال القرن الماضي خارج أراضيها، سواء في الحرب العالمية الثانية، أو الحرب الكورية، أو الحرب الفيتنامية، أو حرب الخليج عام ١٩٩١، و بذلك فقد كانت المدن الأميركية في منأى عن القصف و الدمار، في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول أوروبا (فرنسا - ألمانيا - بريطانيا - إيرلندا - إيطاليا - روسيا) الدمار الذي حاق بمدنها الأهلة بالسكان، فقد بقيت المدن الأميركية بعيدة عن الدمار و لم يشهد الشعب الأميركي دمارا في مدنه على البر الرئيس لإمن تلك التي تحدثها الزلازل و الأعاصير، و أن الحالة الوحيدة التي هوجمت بها أراضي أميركية كانت الهجوم الياباني على بيرل هاربور في جزر هاواي الواقعة في منتصف المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١.

و القطيعة الثانية في تاريخ العنف من خلال إنتقال الإرهاب من وسيلة ضغط في أيدي الدول إلى مرحلة التهديد الشامل المستقل و المعولم. و القطيعة الثالثة هي قطيعة ما بعد الحرب الباردة المفتوحة منذ العام ١٩٨٩. فبعد نهاية ازدهار عقد التسعينات تحت الأثر الحاسم المضاعف للصدمة البترولية تم تنفيس فقاعة المضاربات حول القيم التكنولوجية في عام ٢٠٠٠، بدأ التاريخ الجيوبوليتيكي للقرن الحادي و العشرين، الذي هو بمنزلة، إرتقاء لديمقراطية السوق، بعمل إرهابي، يمكن أن يفتح بقوة موجات لولبية من العنف، و انقلابا راديكاليا في النظام العالمي القائم .

و تمثل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تطورا طويلا في ظاهرة الإرهاب، و هو تطور لا يقتصر فقط على مضمون و طبيعة العمل الارهابي بحد ذاته، و لكنه

يمتد أيضا إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، التي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي. فعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحدا، من حيث هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، من أجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم ككل في المجتمع، لتحقيق هدف سياسي معين، إلا أن أشكال الإرهاب و أدواته و تكتيكاته تختلف و تتطور بسرعة مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولي و توأزنته، التي تترك تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب، من حيث الأهداف و الآليات. ومن هذا المنطلق، فإن الإرهاب الجديد يمثل في واقع الأمر الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية في العصر الحديث. فالجيل الأول كان عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع القومي المتطرف، التي اجتاحت أوروبا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، و حتى عقد الثلاثينات. أما الجيل الثاني، فهو عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، و كانت في جوهرها أداة من أدوات إدارة الصراع بين الشرق و الغرب، حيث نشأ العديد من الحركات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية و اليابان، مثل بادر ماينهوف الألمانية، و العمل المباشر الفرنسية، و الألوية الحمراء الإيطالية، و الجيش الأحمر الياباني، و مارست شكلا من العنف الإيديولوجي ضد مجتمعاتها. أما الجيل الثالث الحالي، فهو إرهاب يتسم بخصائص متميزة و مختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم و التسليح و الأهداف. فمن حيث التنظيم، تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، و لا تجمعها قضايا قومية، و لكنها تجمعها إيديولوجية دينية أو سياسية محددة، كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر، مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها..، أخيرا، فإن الإرهاب الجديد أصبح قادرا على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورا و تعقيدا، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، الكيماوية و البيولوجية، و النووية و الإشعاعية (١٣).

لقد كشفت أحداث الثلاثاء الأميركي الدامي عن هشاشة العالم المعاصر، وعن عجز الديمقراطيات الغربية عن تأمين الاستقرار للعالم المنبثق من انهيار الإمبراطورية السوفياتية. فيوم ١١ أيلول ٢٠٠١ يسجل دخول العالم في طور جديد - يبدو أنه بعيد جدا عن تلك الطموحات و الآمال التي وعد بها يوم تاريخي آخر أيضا، هو ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩، حين سقط جدار برلين --، و يقدم تأكيدا مؤلما على الفرصة الرائعة الضائعة خلال

سنوات ١٩٩٠ التي اتخذت نموذج سنوات ١٩٢٠، لا سنوات ١٩٤٥. فبسبب الإعتقاد الخاطئ المفرط من جانب الولايات المتحدة الأميركية من أنها هي التي هزمت الاتحاد السوفياتي، بينما يعود هذا النصر في حقيقة الأمر بالدرجة الأولى إلى شعوب أوروبا الشرقية، و بسبب الغبطة المثيرة من التهديد السوفياتي، والازدهار الاقتصادي الذي رافقه، تبنت الديمقراطيات الكلاسيكية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، الأساطير المؤسسة لنهاية التاريخ و السياسة.

فبدلاً من محاولة اعداد المؤسسات و القواعد الجديدة الضرورية لممارسة الحرية للجميع في إطار اقتصاد معولم و مجتمع مدني منفتح، هيمنت الأحلام و الأوهام المضرة على العقل السياسي الأميركي. ففي عام ١٩٩٦، أعلن السيناتور الأميركي جيسي هيلمز قائلاً: "إننا مركز العالم، و علينا أن نظل فيه، و على الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة المشعل الأخلاقي و السياسي و العسكري للقانون و القوة، و أن تكون القدوة لجميع الشعوب". و بعد ذلك بسنوات ظهر كاتب آخر و هو العضو المحافظ الجديد شارلز كروتمر ليقول: "إن أميركا تجاوزت العالم كمارد جبار، و منذ أن أطاحت روما بقرطاجة، لم يظهر على المسرح الدولي، قوة عظمى أخرى ضارعتنا في بلوغ أعلى القمم". و تكهن بأن "الزمن الأحادي القطب" سوف يستمر "جيلاً آخر على الأقل" في حين استغرق آخر في أحلام المستقبل، بالقول: "القرن الثامن عشر كان فرنسياً، و التاسع عشر كان إنكليزياً، و القرن العشرون أميركياً، و لسوف يكون القرن القادم أميركياً من جديد".

لقد تغذت هذه الأحلام الإمبراطورية من أربعة أوهام مشؤومة:

- ١- **الوهم التكنولوجي و الفوضوي** - نصير الحرية المطلقة - الذي يمجّد ثورة الإنترنت كفضاء متحرر من كل شكل من التنظيم ما عدا التقني، و من كل إرغام على المردودية .
- ٢- **الوهم الاقتصادي و المالي** لغياب الأزمات الدورية، بسبب الوعد بتحقيق الأرباح و الإنتاجية إلى ما لا نهاية .
- ٣- **الوهم السياسي** عن اضمحلال الدولة، ليس عن طريق الثورة الغالية على قلب ماركس، و إنما بوساطة العولمة الرأسمالية المتوحشة .
- ٤- **الوهم الثقافي**، الذي أوحته أطروحات فرانسيس فوكوياما، حول نهاية التاريخ، و المؤسسة الذاتية للديمقراطية، و التنظيم الذاتي للسوق،

المشيئة في قانون نهائي يحكم كل البشرية.

و ارتكزت الإمبراطورية الأميركية على اليقين المطلق، من أن السلام، والحرية، و النمو الاقتصادي، بمقدار ما نالوا من فوائد الربح الذي تحقق بفضل غياب السوفيياتية، هم أيضا ثابتون إلى الأبد .

كما أن استراتيجية الهيمنة الأميركية التي جرى تداولها في البنتاغون تقوم على منع أي قوة معادية للولايات المتحدة من السيطرة على المناطق التي تمكنها ثرواتها من الوصول إلى درجة القوة العظمى التي تدخل في صراع تنافسي معها، و تتي الدول الصناعية المتقدمة كاليابان و بلدان الاتحاد الأوروبي عن أي محاولة ترمي إلى تحدي زعامة الإمبراطورية الأميركية للعالم، أو قلب النظام السياسي و الاقتصادي القائم، و الحيلولة دون بروز أي منافس عالمي في المستقبل.

في كتابه الجديد , المعنون تحت عنوان:"هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟" يؤكد هنري كيسنجر الذي عمل مستشارا للأمن القومي في فترة إدارة نيكسون(١٩٦٩ - ١٩٧٣) ثم وزيرا للخارجية خلال سنوات(١٩٧٣ - ١٩٧٦), حرصه على المساهمة في رسم و توجيه السياسة الخارجية الأميركية، حين يفتح كتابه هذا , بالقول:" تتمتع الولايات المتحدة , في فجر الألفية الجديدة، بتفوق لم تضاهه أعظم الامبراطوريات في الماضي". و يجمل كيسنجر التحديات التي تواجه الإمبراطورية الأميركية في أربعة, أولها , العلاقات بين أميركا و أوروبا الغربية، و يصف عالم هذه الدول بعالم الديمقراطية، حيث تجمعها الشراكة الاطلسية التي يعتبرها الدعامة الرئيسية للنظام العولمي الجديد. و يتجسد هذا التحدي بالخلافات الاقتصادية التي برزت بين أميركا و حلفائها الاوروبيين، و بداية انحراف العلاقات الاقتصادية عن مسارها الذي التزمته طويلا، و يدخل في هذا السياق سعي أوروبا لإنشاء قوة عسكرية موحدة. و ثانيها، القوى العظمى في آسيا، كالهند و الصين و اليابان وروسيا، حيث يعتبر الصين عدوا لا مفر منه، و التحالف مع كوريا الجنوبية مفتاح الاستقرار لشبه الجزيرة الكورية. و يطالب أميركا بتجنب ابداء معارضتها للبرنامج النووي الهندي، و أن تلتفت إلى مصالحها الحقيقية في منع هيمنة أية قوة على دول آسيا. و ثالث التحديات، هو صراع الشرق الاوسط، والتحولات التي جرت في إيران و العراق و جعلت منهما عدوي أميركا، وتداعيات ذلك على مصالح أميركا في الخليج. و يعتبر كيسنجر أن الطرفين

الفلسطيني و "الإسرائيلي" غير مستعدين لتسوية نهائية، لذلك يفضل الاكتفاء بالحلول الجزئية و الاتفاقات المؤقتة و ليس الوصول إلى سلام نهائي. و المهم بالنسبة إليه هو أن تكون استراتيجية أميركا قائمة على بقاء تفوق "إسرائيل" وقوتها. .. فبقاء إسرائيل يعتمد أساسا على الغطاء الدبلوماسي و المعدات العسكرية التي تمدها بها أميركا. من هذا المنظور، لا يمكن تصور الدور الأمريكي حياديا بشكل كامل. فلا يوجد مصدر بديل للسلاح، و تحجيم العلاقة العسكرية لن يعمل سوى على زيادة مصاعب أميركا، لأن النظر إلى "إسرائيل" كدولة ضعيفة من قبل جيرانها سوف يتسبب بصراعات ينبغي على السياسة الأمريكية أن تتجنبها. و هذا سيثير مسألة الضمانة الأمريكية لأمن "إسرائيل"، وهو ما ينبغي أن يكون الملاذ الأخير. و من شأن هذه الضمانة -أمريكية كانت أم دولية - أن تجعل الولايات المتحدة طرفا في كل اشتباك محلي، و هو الفيتو لتغطية الردود الإسرائيلية على المقاومة، و بهذه الطريقة، إما أن تتورط الولايات المتحدة في حرب عصابات طويلة الأمد أو تصبح و سيلة إكراه دائمة لإسرائيل من قبل القوة أو القوى الضامنة. و تنطبق الإعتبارات نفسها بقوة أكبر على نشر القوات الأمريكية أو الدولية على طول حدود إسرائيل. فعجز "إسرائيل" عن الدفاع عن نفسها سوف يغمرها بالمد العدائي لجيرانها عاجلا أم آجلا (١٤).

و تشكل الكارثة التي حلت بالولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عودة إلى التذكير ببعض الحقائق التاريخية البديهية : إن تاريخ الأشخاص يستمر بالكتابة بوساطة أحرف من الدم أولا، و أن العنف و الحروب و الثورات و الأزمات تظل المحرك الأساسي للتاريخ ثانيا، و أن الحرية هي معركة مستمرة تركز على إلتزام الشعوب و الأمم الديمقراطية ثالثا . و في الواقع، ليس الهجوم على نيويورك و واشنطن الذي استهدف القلب النابض للاقتصاد الرأسمالي العالمي، و العقل العسكري الأمريكي للإمبراطورية الأميركية الجديدة، هو الأزمة التي تطبع فجر القرن الحادي والعشرين.

اليوم، ماعدا الطابع غير الواضح للعدو الآخر"، لا يوجد أي توازن عسكري للقوى على صعيد عالمي: فالإمبراطورية الأميركية، حتى من دون حلفائها، هي شرطي العالم المعلنة ذاتيا، و تمتلك القدرة العسكرية على فرض قانونها الوطني على القانون الدولي. و الإمبراطورية الأميركية في وحدتها،

كقوة أحادية العظمة، في غياب لأي نموذج سوفياتي مضاد، لم تعد تجلب الشعوب إليها. لاشك أن هذه الإمبراطورية الأميركية لا تمثل إلا ٤,٥ % من سكان العالم، لكن الديموغرافيا لم تكن في يوم من الأيام العنصر الحاسم. إضافة إلى ذلك، تنتج الإمبراطورية الأميركية ٣٠% من الخيرات و الخدمات في العالم. أما عامل السيطرة الواضح، فهو يتجسد على الصعيد العسكري، إذ أن ٣٦% من النفقات العالمية في المجال العسكري تعود إلى البنثاغون، و من جهة أخرى، فإن حصة أميركا من الاتصالات على شبكة الإنترنت تمثل ٤٠%.

و أخيرا، حصلت الصدمة، و المفاجأة، و الفظاعة، حين تعرضت الإمبراطورية القوية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا على مر العصور، إلى الضرب بقوة في قلب ثرائها و قوتها. لماذا حدث كل هذا ؟ الإمبراطورية الأميركية منذ العام ١٩٤٧، هي الفاعل الرئيسي في ممارسة إرهاب الدولة " الوقائي "، الذي يطبق حصريا في بلدان العالم الثالث. و علاوة على قلب أنظمة الحكم في إيران، و التشيلي و إندونيسيا (أنظمة الحكم الوطنية في عهد مصدق، و سوكارنو، و الندي) في إطار الحرب الباردة التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، لجأت واشنطن إلى الاغتيالات السياسية، و إلى فرق الموت الرهيبة، تحت اسم " مقاتلين من أجل الحرية " .

و ليس من قبيل المصادفة أن يكون يوم الهجوم على مركز التجارة العالمي هو ١١ أيلول، الذي يتزامن مع الذكرى الرابعة و العشرين للإطاحة بحكومة الندي المنتخبة ديمقراطيا، و تنصيب حكومة فاشية بقيادة الجنرال اوغيسستو بينوشيه، و هي أول حكومة نيوليبرالية، و لكنها أيضا تعلن بداية نهاية حركات التحرر الوطني في العالم الثالث - أي باختصار تلك الحركات المنبثقة عن مؤتمر باندونغ - التي خضعت كليا لاحقا لابتزاز الولايات المتحدة الأميركية و صندوق النقد الدولي. هذه المصادفة في التاريخ تذكرنا بأن النصر الذي حققته الإمبراطورية الأميركية ضد حركات التحرر الوطني و الأنظمة المستقلة في العالم الثالث لم يتم بوساطة الوسائل الديمقراطية، بل بوساطة إرهاب الدولة الأميركية المنظم (بينوشيه بكل تأكيد، و لكن أيضا الجنرال سوهارتو). الإمبراطورية الأميركية كانت وراء اغتيال باتريس لومومبا، و مهدي بن بركه، من دون أن ننسى محاولات الاغتيال العديدة لفيديل كاسترو، و القذافي، و صدام حسين. و الجيوش الإرهابية في أميركا الوسطى، و الدعم العسكري غير المحدود الذي قدمته للأصوليين الإسلاميين " الجيدين " في

أفغانستان .

و في الواقع، مادامت القوى الظلامية و الإقطاعية يمكن استخدامها ضد اليسار السياسي الديمقراطي في العالم الثالث، نجد الولايات المتحدة الأميركية في مقدمة الداعمين لها. هذه الأعمال " المارقة " التي تمارسها الإمبراطورية الأميركية أسهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية و السياسية المحلية في البلدان المعنية، مثل فرض الحصار الاقتصادي، و القيام بالحملات العسكرية العقابية (بواسطة إطلاق صواريخ كروز و) و اللجوء إلى اختطاف الأشخاص المطلوبين ، و دائما تمارس هذه الأعمال تحت اسم العدالة، و الحرية و الديمقراطية. و قد حظيت هذه الأعمال " المارقة " بكل تأكيد بدعم الأمم المتحدة و تعاون حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي. و في الوقت عينه، ترفض واشنطن دفع ديونها و مستحقاتها إلى الأمم المتحدة، و تستخدم حق النقض ضد كل الجهود التي تطالب الكيان الصهيوني بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، و كذلك أيضا ممارستها الخاصة لإرهاب الدولة الوقائي.

و منذ عقدين من الزمن، و الوطن العربي و الإسلامي يشهد تراجعاً واضحاً لليسار السياسي مقابل تقدم الحركات الإسلامية الأصولية، التي أصبحت تشكل مركز استقطاب كبير، و الشكل السياسي الوحيد للاحتجاج الممكن. فمن خلال عرسها لثقافة إرهاب الدولة في النظام العالمي عرقلت الإمبراطورية الأميركية القواعد القائمة في قيادة السياسة الدولية، خدمة لمصالحها الإمبراطورية. لأن الولايات المتحدة الأميركية، هي إمبراطورية و ليست قوة عظمى، إمبراطورية من حيث السيطرة و الجشع إلى الهيمنة فوقان سيطرة و جشع الإمبراطورية الرومانية.

الولايات المتحدة الأميركية ليست كما تعلن عقيدتها السياسية من أنها البلد الأكثر جمالا، و الأكثر ديمقراطية، و الأكثر حرية في العالم. إنها بلا شك الإمبراطورية الأكثر قوة في التاريخ بالقياس إلى قوتها الاقتصادية و العسكرية، و تأثيرها الثقافي و الإيديولوجي. و تعتبر هذه السيطرة الإمبراطورية الكونية فريدة جدا، و هائلة، و هي تمارس بطريقة غير مباشرة و رسمية، عن طريق القواعد العسكرية، و الأساطيل البحرية القارية التي تطوق كل الكرة الأرضية . و الحال هذه، فمن غير المدهش، أن تغذي هذه السيطرة الإمبراطورية الأميركية -التي لا مثيل لها، و لا منافس لها، الكراهية و الحقد عليها في بلدان عالم الجنوب. و بينما يطأء شركاء الإمبراطورية الأميركية من الدول

الأوروبية و اليابان رؤوسهم أمام الغطرسة الأميركية، فإن القسم الكبير من العالم الثالث يقاوم هذه الهيمنة الأميركية، لأنه هو الذي يتحمل كل ثقلها. وليست المقاومة التي بدأت تشكل استقطابا كبيرا في الوطن العربي و الإسلامي ضد الهيمنة الإمبراطورية الأميركية(الصمود العراقي، و الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، و الممانعة السورية للخضوع لشروط التسوية الأميركية الصهيونية، وما يجري الآن في أفغانستان) إلا دليلا قاطعا على دخول هذه المقاومات في مواجهة الإمبراطورية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تمارس الولايات المتحدة إرهاب الدولة الذي يتخذ أشكالا مختلفة، مثل :التهديد العسكري و شن الحملات العسكرية، و التستر على الفساد المالي، و فسخ ديون الأنظمة الديكتاتورية و دعمها لخلق البديل الديمقراطي في بلدانها.

و في انتظار باقي العالم الذي يقع على عاتقه واجب التصدي للنزعة الإمبراطورية الأميركية الجديدة، يمكننا القول من خلال ردود الأفعال الأوروبية و الآسيوية و الإسلامية و العربية ،إن، الإمبراطورية الأميركية قد دخلت في طور الأفول ،لأنها لا تقدم أية أجوبة سياسية للتحديات التي يواجهها العالم، ولا تمتلك أي مشروع سياسي و اقتصادي تقدمه للعالم الثالث، سوى البربرية و الفاشية و الإفقار المطلق كإحدى إفرزات العولمة الرأسمالية المتوحشة .:



الهوامش:

- (١)- مناقشة الحرب الباردة ترد في عمله *Libro de estados* الذي يقدم فيه رجل حكيم نصيحة أخلاقية إلى أمير شاب عن خوض الحرب ضد عدو مسلم. *Escritores en Prosa Anteriores al Siglo Xv (Biblioteca de Autores Espanoles de Rivadeneira:Madrid , ١٩٥٢ (p. ٣٢٢).*
- (٢)-ميشال بوغنون - موردان - أميركا التوتاليتارية - الولايات المتحدة و العالم : إلى أين. قدم له بيار سالينجر - عربي خليل أحمد خليل - دار الساقى - الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ١١٣).
- (٣)-فريد هاليداي - ساعتان هزتا العالم - ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ : الأسباب و النتائج - ترجمة عبدالإله النعيمي - دار الساقى - الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ٢٦).
- (٤)-مايكل هارديت و أنطونيو نيغري - تعريب : فاضل جتكز و مراجعة د.رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص)
- (٥)-فيليس بينيس - قانون الإمبراطورية - جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية - النسخة العربية الصادرة عن دار النهار. كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ (ص ٩).

(٦) - *New war ag James Steinberg , in Brooking s Forum on , America* -
The economy and ainst terrorism :the Impact on u.s .foreign policy
theway we live (Washington dc : the Brookings institution
September ١٤ ٢٠٠١

(٧) - مروان بشارة -عصر الحروب اللامتساوقة - جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية -
النسخة العربية الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي - تشرين الأول
٢٠٠١ .

(٨) - فريد هاليداي - مرجع سابق (ص ١٩) .

(٩) - صامويل هانتجتون - " زمن حروب المسلمين " - مجلة نيوزويك العربية - العدد ٨١ ،
٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ - (ص ٤٨-٥٣) .

(١٠) - غرينفيل بايفور - الإرهاب باسم مكافحة الإرهاب أو " الحرب الخاطئة" - عن مجلة "
فورين أفيرز- تموز - آب و نشرة " فري سبيتش " الأمريكية التقدمية - جريدة
المحرر العدد (٣٥٦) ٢-٨ آب ٢٠٠٢ (ص ١٤) .

(١١) - المرجع السابق (ص ١٥) .

(١٢) - محمد المليي - عولمة و أصولية و بن لادنية كتب يقرؤها الغرب عن الإسلام -
مجلة وجهات نظر - العدد الأربعون - مايو ٢٠٠٢ (ص ٦٠-٦١-٦٢-٦٣) .

(١٣) - أحمد ابراهيم محمود - الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة
الدولية - مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام - العدد ١٤٧ يناير /
كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص ٤٥-٤٦) .

(١٤) - هنري كيسنجر - هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الأيوبي - دار
الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ١٨٦-١٨٧) .

■ ■

الفصل السادس

الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى

عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن "الحرب على الإرهاب" هي أولى حروب الألفية الثالثة , فعل ذلك بغبطة شديدة , معتقدا في قرارة نفسه أنه يبلغ البشرية جمعاء البشارة التي تنتظرها منذ مطلع التاريخ. فهو أراد أن يقول إن الحرب هي الرسالة التاريخية للولايات المتحدة الاميركية منذ نشأتها, باعتبارها أمة قامت أساسا على الحروب, و لا يمكن لها أن تستمر في هيمنتها على العالم الا بخوض الحروب في الخارج, و أن الله قد قيض للأمريكا في شخصه , بعد طول انتظار, الرسول الذي سيقودها إلى بلوغ "بشارة الرب".

و بذلك حدد بوش الابن مصير الاميركيين في الداخل بما يتحقق له من انجازات في حربه على الإرهاب, و هي معركة لن تنتهي في غضون سنة أو سنتين, بل وضع لها حدا يتجاوز حتى السنوات الثماني التي يمكن ان يمضيها في البيت الابيض في حال اعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة ٢٠٠٤. والسؤال المطروح , هل يستلزم هذا الإرهاب المنتشر حاليا بكثرة و بشكل يومي هذه الحرب؟ و ضد من تشن , هل تشن ضد "المدافعين عن الحرية" الافغان السابقين وأسامة بن لادن, الذين تم اعدادهم في مدارس السي.أي.ايه؟ أم ضد حركة طالبان التي جاءت بها إلى السلطة كل من الولايات المتحدة وحلفائها من الباكستانيين؟ أم ضد العراق المستنزف بعد ١٢ عاما من الحصار؟ أم ضد العالم الاسلامي, الذي وصفه بعضهم في الغرب بأنه العدو الجديد؟

و من وجهة النظر هذه, فإن موقف الرئيس بوش بشأن الحرب يدخل في صدام الحضارات , حتى و إن نفي ذلك باستمرار. إن اللحظات التي تمر الآن حاسمة في تاريخ القرن الحادي و العشرين. فالحرب الحتمية ضد الإرهاب

والتي تتمحور حول الخطر الإسلامي كما يدعون، كان على الأميركيين أن يفتشوا عن الأسباب و الدوافع التي قادت إلى أحداث ١١ أيلول /سبتمبر، والعمل على ازالتها، لا أن يقلدوا مجريات آلية شهرآب ١٩١٤ " إشعال نار الحرب العالمية الأولى على خلفية قتل الارشيدوق ولي عهد النمسا".

وهكذا هيمنت أجواء الحرب الأميركية على " الإرهاب " من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركية و اتباعها الدوليون، و هي اكبر عملية حشد قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب الخليج الثانية، و اكبر عملية حشد عسكري دولي، منذ الحرب الفيتنامية. و واضح من عملية الحشد الضخمة، المعززة بكل أنواع الأسلحة، أن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب طويلة، لا لتوجيه ضربة عسكرية، ضد المنظمات الإرهابية ذات البعد العالمي، و الدول الراعية لها فقط، و انما ضد الدول المعادية للولايات المتحدة أيضا ، و التي تملك أسلحة دمار شامل وتنتجها.

وكان الرئيس بوش أعلن في وقت سابق، أن الذين اختاروا الحرب ضد الولايات المتحدة اختاروا حتقهم ... و أردف أن الانتصار على الإرهاب لن يتحقق في معركة واحدة، و لكن من خلال سلسلة من الأعمال الحاسمة ضد المنظمات الإرهابية و من يؤونها و يدعمونها ". و تعتبر السياسية و العسكرية الأميركية أن الولايات المتحدة تواجه " الإرهاب " أي كل أشكال " التمرد و التهديد " الذي يشكل تحديا جديا للاستراتيجية الأميركية الساعية إلى بناء نظام عالمي جديد و تحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام الدولي ،في بداية القرن الحادي و العشرين .

و يتطلب هذا استبدال عقيدة الأمن القومي الأميركي التي كانت تقوم على مناهضة الشيوعية، بتبني استراتيجية حرب للقرن الحادي و العشرين، حيث بدأت هذه الاستراتيجية ترسم خطوطها العريضة في الأفق، و إن كانت التفاصيل غير معروفة بعد. و تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أسس هي : المذهب الأميركي : أي استخدام القوات الأميركية لخدمة المصالح الوطنية، و من ضمنها العمليات المشتركة مع الحلفاء. و كذلك بسط النفوذ و السيطرة العالمية، أو القدرة على نشر قواتها أينما كان، و في أي وقت كان و في أية ظروف. و أخيرا التفوق الدائم، أو بمعنى آخر اللجوء إلى العلم و التكنولوجيا و المصادر الاقتصادية من أجل ضمان هذا التفوق الدائم للقوات الأميركية .

و إذا كانت الإدارات الأميركية استخدمت المذهب العسكري دوما كأسلوب من أجل توظيف القوة العسكرية لخدمة مصالح و أمن أميركا، فإن إدارة الرئيس بوش تربط بشكل وثيق بين المصالح الوطنية الأميركية و بين إدعاء الدفاع عن الديمقراطية أو خوض الحرب ضد ما تسميه الإرهاب، الذي تحول إلى الهاجس الرئيس للسياسة الخارجية الأميركية بعد اعتداء يوم ١١ أيلول/سبتمبر. و تعاني الولايات المتحدة من الجرح النازف الناجم عن ضرب مركز التجارة العالمي و وزارة الدفاع الأميركية، و الذي يشكل بكل تأكيد انقلابا عالميا، و من الآن فصاعدا سيتغير وجه الكرة الأرضية و لن يعود العالم أبدا كما كان، و لم تجد الإدارة الأميركية بكل أركانها مصدرا لتهديد الإمبراطورية الأميركية الجديدة غير "الأشخاص أمثال أسامة بن لادن المعارض " .

لا شك أن الإرهاب هو العنف المضاد للعنف المعولم، أي العولمة المضادة لعولمة العنف التي ابتدأتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، و هي بالأساس من ابتكار الولايات المتحدة و نتاج سعيها لأن تكون مركز العالم، بوصفها إمبراطورية تريد قيادة العالم و هي حاملة المشعل الأخلاقي و السياسي و العسكري للقانون و القوة ..

الحرب ضد الإرهاب، هي المدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى. و في هذا السياق، سوف تكون أفغانستان مسرحا لهذه الحرب، حيث تتدفع الولايات المتحدة الأميركية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في آسيا الوسطى، بعد أن صار ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأميركي نحو آسيا الوسطى، أو للسيطرة على الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز في بحر قزوين و نقلها إلى السوق الدولية .

كان الصراع على الثروات البترولية في هذه المنطقة هو المدخل الذي تحركت من خلاله السياسة الخارجية الاميركية في هذه المنطقة. ففي عام ١٩٩٤ و قعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج البترول مع ثماني شركات أمريكية و بريطانية حول الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها، و هي الإتفاقيات التي شملت ثلاثة حقول كبيرة و قدرت قيمتها بـ ٤ , ٧ مليار دولار. وقد عارضت روسيا هذه الإتفاقيات و قالت إنها تتعارض مع الوضع القانوني لبحر قزوين التي ترفض روسيا التعامل على أنه

بحر، و تقول أنه بحيرة مغلقة و لا تخضع للقانون الدولي و اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بالبحار، و معنى هذا أن الإتفاقيات التي وقعتها أذربيجان تعد غير قانونية و يجب الرجوع فيها لباقي الدول الخمس التي من حقها المطالبة بنصيبها فيها. و امتد الخلاف بين روسيا و الولايات المتحدة في المنطقة حول مسار خط الانابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى الاسواق العالمية، و قد استخدمت الولايات المتحدة في هذا المجال أداة المساعدات و القروض المالية. فاقترح السيناتور بوب ليفينجستون رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٩٨، توفير اعتمادات من موازنة الدولة لتمد خط أنابيب النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركي و هو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الأذربيجاني عبر أراضي روسيا... و يمكن القول إن مصالح شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطا متزايدا على الإدارة الأمريكية للقيام بدور قيادي أكثر فعالية في دول جنوبي القوقاز و آسيا الوسطى، و وضع المحللون الأمريكيون المهتمون بهذه المنطقة من زاوية المشروعات البترولية التوصيات التالية:

١- تحدي كل المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها و رغبتها في وجود نظام شرعي عام في بحر قزوين، والدفاع عن المطالب الأذربيجاني - الكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.

٢- الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة.

٣- الدفاع عن خيار الأنابيب المتعدد. (١).

و يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من خلال خوض حربيها في أفغانستان تحقيق مجموعة من الأهداف : أولها القضاء على المصادر الرئيسية للإرهاب الدولي، و هو أحد أولويات الحرب الأمريكية، خصوصا القضاء على تنظيم القاعدة و اعتقال أو قتل أسامة بن لادن، و استئصال ظاهرة " الأفغان العرب"، الذين يشكلون خطرا على الوجود الأمريكي في الخليج، و على المصالح الأمريكية في كل أصقاع المعمورة.

و اذا كان الكاتب الاكاديمي الأمريكي مارتن كريمير ، الذي أ صدر كتابا، و اختار له عنوان "أبراج عاجية فوق الرمال: فشل دراسات الشرق الاوسط في أمريكا" و الناشر هو معهد و اشنتون لسياسات الشرق الادنى ، بنهاية ٢٠٠١، قد

اتهم الباحثين في دراسات الشرق الاوسط بأنهم قللوا من خطر ابن لادن , فإن الباحث الاكاديمي جون أسبوزيتو الذي صدر له كتاب تحت عنوان " حرب غير مقدسة: الرعب باسم الاسلام", يبدأ كتابه بتحليل مسيرة ابن لادن موضحا-، أن هذا الاخير لم يكن خافيا على أحد, و أن تهديده لأمريكا بدأ عام ١٩٩٤ , وأن السعودية لم تسقط عنه الجنسية السعودية عبثا, وأن تحركاته و تحركات القاعدة كانت معلومة لجميع المراقبين, و تنقلاته بين السودان وأفغانستان مرصودة و مسجلة, ومبايعته للملا عمر منذ أواخر التسعينات و تحالفه مع طالبان علني, وبذلك يؤكد تحليله(دون أن يذكر ذلك نصا) أن الإدعاء بأن ابن لادن تم التقليل من شأنه و خطره, لكن تحديد الخطر على الامن القومي مهمة أجهزة الامن القومي لا مهمة الباحثين و الاكاديميين بالاساس. و عبر تحليله لشخصية ابن لادن و تطور علاقته بأيمن الطواهري يكشف أسبوزيتو عن نظرة القاعدة للخطر الغربي, تلك النظرة التي تبلورت عام ٢٠٠٠ في الاعلان عن تشكيل الجبهة الإسلامية للجهاد ضد اليهود و الصليبيين" و التي طالبت بطرد الامريكان من جزيرة العرب و التزامها بدعم الجهاد الاسلامي في الشيشان و كشمير و فلسطين(٢).

كما أن من أهداف الحرب الأميركية استهداف إبعاد أو إسقاط حركة طالبان عن السلطة في أفغانستان، و استبدالها بنظام موالي للغرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي دعمت طالبان منذ البداية، بهدف إزاحة قوى " الإسلام السياسي " عن السلطة و المتمثلة في أحزاب " المجاهدين " المتكونة من الإسلاميين المعتدلين بقيادة برهان الدين رباني و قائده العسكري احمد شاه مسعود (الذي اغتيل في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، و الذين يمثلون طرفا إسلاميا معتدلا يحافظ على تواصل " الحركة الأفغانية الحديثة " مع التشكيلات الإسلامية التقليدية، كالأخوان المسلمين و تحالف أصولي بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي يجسد مشروعا إسلاميا راديكاليا .

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي و حرب الخليج الثانية انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية و أطرافا عربية دعمت حركة الإسلام السياسي في الوطن العربي و الإسلامي، اكتشفت إبان أزمة الخليج أن هناك تغييرا جذريا طرأ على الإسلام السياسي، إذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأميركية في المنطقة و مساند للعراق. و قد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكالي المناهض للغرب و للدول العربية الصديقة له، سندا قويا في

الجمعية الإسلامية الباكستانية و حكمتيار و الثري السعودي المنشق أسامة بن لادن، و الذين اصبحوا جميعا ينادون بالجهاد ضد الأميركيين .

و يفرد أسبوزيتو جزءا من كتابه للبحث في مفهوم الجهاد، مؤكدا أن الفقه الإسلامي قدم رؤى ثرية للجهاد و ضوابطه و مستوياته ، و أن هذا الفقه في تأصيله للجهاد المسلح ضد الآخر قد اتجه في مدارس الكبرى لرؤية الجهاد الدفاعية. و أن التعريفات الراديكالية للجهاد كانت وليدة ظروف راديكالية. وهنا فالاسلام لا يختلف عن الديانات السماوية الأخرى، ويمكن بسهولة إجراء مقارنات مع المسيحية و اليهودية، و تاريخ نظرة الفقه و الفكر في الديانتين عبر التاريخ للحرب و ضوابطها، مؤكدا أن التمييز بين الدفاع عن النفس والعدوان مسألة محسومة في الفقه الإسلامي، الذي لا يقرن التجديد بالارهاب ولا المقاومة بالعنف، و مستعرضا المدارس الرئيسية في هذا الجدل مرورا بابن تيمية، و محمد بن عبد الوهاب، و صولا إلى سيدقطب، واحداث الحرم المكي ١٩٧٩ ، و باحثا في دور الاستبداد في تغذية رد الفعل المتطرف(٣).

وكانت هناك مصلحة مشتركة أميركية مع الجيش الباكستاني، الذي يجسد المصالح العليا للأمة الباكستانية في الإطاحة بقلب الدين حكمتيار، الذي تربطه علاقة بمشروع ضياء الحق لاقامة " دولة إسلامية كبرى "، و الذي كان يملك ورقة " الأفغان العرب" الذين شاركوا في القتال ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان. و في حالة تسلمه السلطة في كابول كان حكمتيار سيعمل على تثوير الحالة الإسلامية في باكستان نفسها، بل ربما سيعمل على إحياء مشروع "باشتونستان" الذي قاتلت القبائل الباشتونية لاقامته ضد بريطانيا و ضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، إذ يمثل الباشتون حاليا ٩% من سكان باكستان البالغ عددهم نحو ١٢٠ مليون نسمة .

إضافة الى ذلك كانت باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول، فكيف اذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار المتشدد الذي يرفض أنصاف الحلول، و الذي ينتمي إلى اثنية الباشتون التي هي بمنزلة القومية الغالبة في أفغانستان. و كان وجود حكم باشتوني قوي مصدر توتر مزمن بين باكستان و أفغانستان، لان وجود حكم باشتوني قوي داخل الأراضي الباكستانية، من مخلفات تقسيم الحدود في العهد البريطاني التي أملاها الصراع الروسي البريطاني، كان يجعل إسلام آباد تتظر باستمرار و حذر إلى احتمالات ولادة نزعات باشتونية انفصالية داخل باكستان نفسها و تحديدا في الإقليم الشمالي

الغربي الحدودي حيث يقطن الباشتون .

و كانت الولايات المتحدة الأميركية أيدت حركة طالبان، و سياساتها في أفغانستان أملت سياستها النفطية. فالتقويم الأميركي لحركة طالبان إنها حركة أصولية صارمة عنيفة في بعض الأحيان، إنما مختلفة عن الحركات المماثلة في أفغانستان و المنطقة العربية، و التي لديها برنامج سياسي طموح و أممي يشكل قوة ضغط لا تحتمله واشنطن. و كانت الولايات المتحدة الأميركية تنظر بإيجابية إلى حركة طالبان لكونها لا تدعو إلى تصدير الإسلام السياسي و لا إلى ثورة إسلامية. كما أن الأميركيين قلقون من إيران، ليس بسبب مزاعمهم حول دعم إيران لـ " الإرهاب " فحسب، إنما أيضا لخوضها المنافسة مع باكستان على النفوذ في آسيا الوسطى .لذا ساعد الأميركيون باكستان على مد نفوذها في أفغانستان. و مهما يكن من أمر، فإن السياسة الأميركية في أفغانستان تقوم على تطبيق وصفه ارامكو في الثلاثينات : أصولية إسلامية و قبائل و نبط .

و من هنا نفهم أن واشنطن لم يكن لها مشكل أن تقبل بحكم إسلامي في أفغانستان يقوم بأعمال تنتهك حقوق الإنسان، و لكنها لا تقبل بحكم يهدد المصالح الأميركية أو يعارض نزعة الهيمنة الأميركية. غير أن الولايات المتحدة الأميركية لا تقبل أن تستخدم أراضي أفغانستان منطلقا لممارسة أعمال عدوانية ضدها، بعدما امتعت حركة طالبان عن تسليم الأميركيين بعض " الأفغان العرب " و في مقدمتهم أسامة بن لادن، الذي تعتبره واشنطن العدو رقم واحد لها .

إذا كانت حرب الخليج الثانية لعبت دورا حاسما في إعادة التهيئة للقوات المسلحة الأميركية، و بررت الحفاظ على الموازنات العسكرية المرتفعة و شرعية الحفاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات المتحدة، أي الشبكة الدولية لقواتها المسلحة، و التي كانت توجه ضد ما يسمونه " الدول المارقة " التي من المحتمل حسب زعمهم أن تشكل تهديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية، فإن الحرب الأميركية الجديدة ضد الإرهاب، تتدرج في إطار استراتيجية إعادة تقسيم العالم من جديد لمصلحة الهيمنة الأميركية. فعلى عكس إدارة كلينتون التي أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، و تنفيذ استراتيجية دولية ليبرالية تتمحور حول العولمة الناجحة، فإن إدارة الرئيس بوش المتكونة من محاربيين و مخططين عسكريين و مدنيين يتبنون فيها المراكز الحساسة أمثال

ديك تشيني، و كولن باول، و دونالد رامسفيلد، و سواهم ممن شغلوا مناصب أمنية رفيعة المستوى سواء في وزارة الدفاع أو الاستخبارات خلال الحرب الباردة أو في المرحلة الانتقالية السوفيتية و الحرب ضد العراق، فإن هذه الإدارة نفسها هي إدارة حرب باردة. فهذه الإدارة تريد أن تمضي ابعد بكثير من حدود الهيمنة الأميركية المعروفة تقليديا. فقد حاولت عبر سياسة القوة والسلوك الأحادي الجانب خلال الأشهر الماضية أن تجمد العلاقات العسكرية الثنائية مع الصين، و تعيد النظر في معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية الموقعة مع السوفييات عام ١٩٧٢، من خلال قرارها القاضي بتطوير نظام مضاد للصواريخ، و الإعلان عن نيته عسكريا الفضاء و رفض اتفاقية كيتو للبيئة .

و جاء ت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لكي تعطي لهذه الإدارة الأميركية مبررا قويا للدخول في الحرب التي تستهدف بناء نظام عالمي مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى، و ملاحقة أهداف الثروة و القوة المرتبطة بخدمة المصالح القومية الأميركية الضيقة. و السؤال المطروح اليوم، هل هذه الحرب الأميركية الجديدة في آسيا الوسطى تتعلق بالقضاء على الإرهاب ؟ أم هو الجرح الأميركي النازف ؟

لقد استعادت آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية و الاقتصادية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، و هي تمثل أسواقا هائلة لباكستان و روسيا، و أكثر من ذلك تمثل ثروات كبيرة من النفط و الغاز و المعادن الثمينة الأكثر أهمية في العالم. و تأسيسا على المصالح الأميركية النفطية في المنطقة، و نفوذها في مواجهة الدور الروسي و حتى الإيراني، و نظرا لما تمثله أفغانستان من أهمية استراتيجية مركزية في هذا الصراع الإقليمي، تخوض الولايات المتحدة الأميركية و من معها من التحالف الدولي الحرب تحت لافتة " القضاء على الإرهاب ". لكنه من الصعب فهم ما يجري من استعداد لهذه الحرب التي كانت أفغانستان مسرحها الأولي، من دون متابعة واقع المصالح الإقليمية و الدولية في آسيا الوسطى ، و الشرق الاوسط. ففي هذه المصالح تتحدد هذه الحرب، وليس في القضاء على الإرهاب فقط .

يقول أسبوزينو إن هناك "سوقا رائجة لفكرة صدام الحضارات"، والضحية الأولى ستكون جهود التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي. فإذا كانت الولايات المتحدة تبحث عن حلفاء فإنها ستتوجه للأنظمة و الحكومات، وستتخذ

الأنظمة مناخ "الحرب ضد الإرهاب" لتكريس شرعيتها في مواجهة ضغوط التحول الديمقراطي و الحقوق المدنية، و هو ما يراه أسبوزيتو أيضا يمثل خطرا على المصداقية الليبرالية للولايات المتحدة في الداخل، مع تنامي اجراءات تقييد الحريات المدنية و الإجراءات الأمنية بالداخل الأمريكي، و يختتم أسبوزيتو كتابه بالقول ان الصاق الإرهاب بالاسلام و بالعالم الإسلامي خطره أن يعفي الولايات المتحدة من مراجعة سياساتها التي خلقت شروطا اجتماعية و اقتصادية و سياسية اثمرت هذا العنف و تلك الكراهية لأمریکا، و أن التحدي الذي يواجهه العالم الاسلامي على الجانب الاخر هو الدفاع عن الإسلام الحضاري، و الوقوف بحزم ضد الذين "يختطفون" الإسلام لمعسكرهم لصالح مكاسب سياسية، و تأكيد الضوابط الانسانية للجهاد التي استقرت في الفقه الاسلامي منذ نشأته و التزم بها "جهاد محمد" في عصر الرسالة (٤).

و كانت هذه المصالح دوما هي التي تمهد للحرب في أفغانستان، و ربما تجعلها طويلة، كأن تكون بلا نهاية. و الحرب الأميركية في آسيا الوسطى مشرعة للتدخلات الإقليمية و الدولية اكثر من أي وقت مضى، إذا لم يعقد مؤتمر دولي حول تحديد ماهية الإرهاب، الذي يحدد بدقة التخوم الفاصلة بين الإرهاب و المقاومة المشروعة للشعوب من أجل مقاومة الاحتلال و تحرير أوطانها كما هي حال الشعب الفلسطيني، و إذا لم تحصل تسوية إقليمية و دولية تتخرب فيها الولايات المتحدة الأميركية و باكستان من جهة، و روسيا و إيران و الهند من جهة أخرى .

إن أفغانستان تمثل عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا (لاحظ أن أفغانستان على "تماس حدودي" مع ست دول الصين، إيران، باكستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجيكستان) و من ثم، ليس من المصادفة أن التماس "الجغرافي السياسي" يجعل هذا البلد (أفغانستان) على تخوم اثنين من الإهتمامات الأمريكية الاستراتيجية: الأول فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية... و الثاني، التحكم بالتوازنات الإقليمية - في آسيا - لجهة مراقبة نمو القوة في ثلاث دول، صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية ب"الدول الخصم"، وهي: الصين، وروسيا، و الهند.

أما حول المضاعفات التي ستحملها الحرب الأمريكية في أفغانستان، فإن كبار المحللين الاستراتيجيين يؤكدون أن أحداث ١١ أيلول فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي المتزايد و غير المحدد بأي وقت في

تلك المنطقة. و لم يعد الأمر ينبع من مواصلة الحرب في أفغانستان فحسب, بل من الاتفاقية الجديدة التي وقعتها واشنطن حديثا بشكل خاص مع أوزبكستان, والتي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة التابعة لآسيا الوسطى. فهذه الاتفاقية توفر للامريكيين استخدام القواعد العسكرية و التسهيلات اللوجستية هناك, وتمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لزمن طويل, و لا تستثني نشر قوات أمريكية بشكل دائم هناك, لمحاصرة ازدياد الهيمنة السياسية المشتركة للصين و روسيا-في تلك المنطقة. لذلك , فان الاهمية "الجيوسياسية" لحرب الولايات المتحدة في أفغانستان لآسيا الوسطى هي وضع موطىء قدم يوفر ترسيخ الوجود العسكري فيها. فهذا الوجود يعمل على افساد أول تضامن صيني روسي للهيمنة على آسيا الوسطى, ويحفز على بداية حدوث تقارب بين موسكو وواشنطن , وهو ما تحقق بالفعل.

و لاشك في أن الحقائق الديموغرافية و الاقتصادية ستحمل المزيد من التأثيرات خلال السنوات العشرين المقبلة على الواقع المهم لآسيا الوسطى في عالم السياسة و الجغرافيا الاقتصادية بغض النظر عن الحرب في أفغانستان. وهذا ما يحدث الان على نحو أكثر مما هو متوقع و ضمن ظروف مختلفة. فمضاعفات الحرب سيكون لها أبعاد و اسعة على أوزبكستان, و تركمانستان و طاجيكستان, و قازاخستان, و قرغيزستان أمام احتمالات زيادة واشنطن لمساعداتها و تجارتها ووجودها العسكري و الدبلوماسي بعد انتهاء الاعمال العسكرية في أفغانستان. و لقد أصبح للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مردوده المباشر على آسيا الوسطى و بحر قزوين, بما يعني تغيير الكثير من الحسابات و الموازين الخاصة بمستقبل هذه المنطقة و ثرواتها. وذلك بالدفع نحو ايجاد توازنات جديدة تصب في غالبيتها في معادلة المصالح الاقتصادية الجوهرية للولايات المتحدة, وفي التأثير النفسي المتعلق بالهيبة التي تليق بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

إن الخاسر الأكبر من هذه الحرب هو بلا شك باكستان, لأنها تاريخيا تسعى لتأمين عمق استراتيجي في أفغانستان, يمكنها من تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة لتعويض اختلال التوازن القائم لمصلحة جارتها اللدود الهند, لا سيما أن أفغانستان وقفت إلى جانب الهند ضد استقلال باكستان عام ١٩٤٧. فتمركز القوات الأميركية في أفغانستان, و منحها كل التسهيلات البرية

و الجوية و البحرية لغزو أفغانستان، يهدد وحدة و استقلال باكستان بأكملها، إن لم نقل يعرضها إلى التفكيت العرقي و الأثني و الطائفي الديني .

و الخاسر الأكبر الثاني من هذه الحرب هو إيران أيضا. و ينبع الخوف الإيراني من واقع أن تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة في السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب آسيا ((أفغانستان))، و وصول تلك السيطرة بشكل مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيها، و كذلك محاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأميركية، من الجنوب (الخليج حتى الشمال، وأفغانستان حتى بحر قزوين) .

و تعتبر روسيا الخاسر الأكبر الثالث من الحرب الأميركية في أفغانستان و التي أكدت وتيرة الانحدار التاريخي للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى. فروسيا لا تريد أن تكون القوات الأميركية و الأطلسية مرابطة على حدودها الجنوبية في باكستان و أفغانستان. إن آسيا الوسطى هي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لروسيا. و كانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي في إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف القارة الأوروبية، و على مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من الشرق الأوسط و شرق آسيا. من هنا ينبع الخوف الروسي من خسارة موسكو نفوذها في آسيا الوسطى لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية. و ما الحرب الأميركية في أفغانستان إلا حلقة من حلقات الانسحاب الروسي من الفضاء الجنوبي للاتحاد السوفيتي .

أما الرابع الأكبر من هذه الحرب فهو الكيان الصهيوني الذي يمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، و يستغل أجواء هذه الحرب لشن حرب إبادة جماعية على المدنيين، و على إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، و تقويض هذه السلطة نفسها و بالتالي فرض الشروط الأميركية الصهيونية لتصفية قضية فلسطين. و في ذلك ذروة الإرهاب بما فيه من قوة عسكرية غاشمة و عدوانية قد تستطيع احتلال الأرض في منأى من العقاب .

أما الهند فلها مصلحة مباشرة في دعم الولايات المتحدة الأميركية لهذه الحرب في أفغانستان، لأن الهند تعتبر وفقا للجيوسياسية أن غالبية الغزوات التي تعرضت لها في تاريخها جاءت من أفغانستان كمركز انطلاق، سواء كانت غزوات مغولية أو فارسية أو إسلامية. كما أن تمركز القوات الأميركية في باكستان يقود إلى القضاء على الثوار الإسلاميين في كشمير ضمن إطار القضاء على بؤر الإرهاب حسب المفهوم الأميركي الشائع .

إن باكستان ستدفع غالبا ثمن اصطفاها على أرضية الاستراتيجية الأميركية في هذه الحرب على آسيا الوسطى. و قد يجد باشتون باكستان أنفسهم في وضع سيشعرون فيه أن مستقبلهم الحقيقي هو في أفغانستان أكثر من مجامع السنديين و البنجابيين في باكستان. كذلك فإن هذه الحرب قد تقود باكستان إلى تفجير الأوضاع في داخلها بين المؤسسة العسكرية الحاكمة و بين بقية الشعب الباكستاني الرافض للوجود العسكري الأميركي، و بين السنة و الشيعة في باكستان نفسها.. و الصراع بين السنة و الشيعة لن يهدأ إذا استمرت الحرب، و شعرت إيران باتساع الطوق الجغرافي المضروب عليها .

ستظل أفغانستان و كل منطقة آسيا الوسطى مسرحا للحرب بين الولايات المتحدة الأميركية و شريكها باكستان و تطلعاتها إلى مخزون الثروات في آسيا الوسطى من ناحية، و بين الشعوب المتمردة على قواعد العولمة الأميركية من ناحية ثانية. فالحرب الأميركية الجديدة التي يعول عليها الرئيس بوش كثيرا سوف تؤول إلى الفشل الذريع، و لا يبدو أن إدارته مدركة لذلك. لأن استراتيجية الهيمنة الأميركية القائمة على عولمة العنف و استخدام القوة العسكرية الأميركية الغاشمة لتركيع الشعوب و الأمم، هي التي سينجم عنها حتما وجود قوى مناهضة و مقاومة لها .

الولايات المتحدة الأميركية مأخوذة في هذه الحرب الأولى في القرن الحادي و العشرين تسير نحو مزيد من استجلاب العنف المضاد، لأن فبركة " الأهداف (أسامة بن لادن) من دون أدلة "، و إنزال العقوبات الرهيبة على العراق، و التغطية على جرائم الكيان الصهيوني و دعم إرهابه المحرم إدراجه في القاموس الأميركي، ستكون نتائجها بلا أدنى شك كارثية على الولايات المتحدة و من يساندها. فالمطلوب الآن هو أن تصبح السياسة الأسلوب الحضاري السائد لحل المعضلات الإقليمية و الدولية بدلا من استخدام القوة العسكرية طريقا فظا لحل النزاعات، و أن تقر الولايات المتحدة الأميركية بمبادئ العدالة، و التكافؤ في العلاقات الدولية، و في توزيع الثروة، و في إتخاذ القرار الذي يهم سكان المعمورة مجتمعين .

١- حركة طالبان تنهزم هزيمة تاريخية عادلة

تسارعت التطورات العسكرية في أفغانستان خلال عام ١٩٩٨ بعد أن أحكمت حركة طالبان سيطرتها على مزار شريف، عاصمة المعارضة الاستراتيجية، و مركز امتدادها، و بعد أن نجحت في التغلب على فلول

المعارضة التي كانت متمركزة في أماكن متفرقة من مناطق جبلية في شمال شرق أفغانستان .

هذه الانتصارات السريعة والكبيرة التي حققتها حركة طالبان في تلك الفترة قلبت معطيات الحرب الأفغانية و شكلت منعرجاً خطيراً في توازن القوى الإقليمية، وتغييراً جذرياً في خارطة الجيوبولوتيكية في المنطقة منذ رحيل الجيش الأحمر السوفياتي عن أفغانستان في شباط ١٩٨٩، لجهة تهديد الأمن القومي الإيراني وتقليص خطوط النفوذ الإيراني الذي أصبح محصوراً داخل الطائفة الشيعية المتجمعة في حزب الوحدة، ولجهة أيضاً اثره العمق الاستراتيجي لباكستان، التي أصبحت للمرة الأولى منذ تأسيسها تتمكّن من الدخول في قلب آسيا الوسطى بما يسمح لها بفتح أسواقها في ظل المقاطعة التي تفرضها واشنطن على إيران، ومن إيجاد حليف ثابت لها في مركز السلطة الأفغانية، بما يفتح أمامها الطريق السياسي للمرة الأولى لكي تكون لاعباً ثابتاً بين القوى الإقليمية الكبرى في آسيا الوسطى، وهي تركيا وإيران وروسيا .

وانعكس هذا التغيير في خريطة أفغانستان قلقاً في الدول المجاورة وخصوصاً في إيران وطاجكستان وروسيا، التي لن تقبل بسهولة الانقلاب الحاصل، وهددت بالرد بقوة شديدة على أي تدخل للميليشيات الإسلامية داخل أراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة، حيث قال الرئيس يلتسين في ذلك الوقت: « ان التهديد الأمني الذي تمثله قوات طالبان التي تقترب من الحدود الجنوبية لمجموعة الدول المستقلة قائم، لكن موسكو ودوشنبه وطشقند (عاصمتي طاجكستان وأوزبكستان بالتناوب، والأخيرتان لهما حدود مشتركة مع أفغانستان) قادرة على مواجهته » .

فيما وجه الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني تحذيراً إلى طالبان و « الذين يدعمونها » معتبراً ان إيران « لن تسكت على أي انعدام للأمن على حدودها » في إشارة إلى باكستان و الولايات المتحدة الأمريكية .

منذ سقوط نظام الرئيس نجيب الله في ابريل /نيسان ١٩٩٢، وانتصار أحزاب « المجاهدين »، عمت حالة من الفوضى والانفلات في السيطرة داخل أفغانستان، واستشرى الفساد والمحسوبية، وتسلط القادة التي تجاوزت كافة الحدود والقيود، ولم تعد الحرب الأهلية في أفغانستان تكتسي طابعاً إيديولوجياً بين الاسلام والشيوعية، فهذه الحرب (١٩٧٨ - ١٩٨٩) بأسبابها وتناقضاتها وتطوراتها التي تشابكت وتقاطعت فيها المصالح الأفغانية والمذهبية السياسية

على قاعدة إقليمية ودولية، بدلت أموراً كثيرة، وقلبت الفسيفساء الاجتماعي رأساً على عقب. فلم تعد قيادة البلاد حكراً على أئمة الباشتون التي تشكل الأكثرية في البلاد، أو على النخب الناطقة بالفارسية وحدها، بل استعادت كل التشكيلات الاثنية فضاءاتها العسكرية والجغرافية والاقتصادية والسياسية مستندة على شبكة من المراجع والمصالح والمساندات الإقليمية التي تقدم القاعدة الاثنية وعاءاً شرعياً لوجودها .

و تعود الازمة الافغانية في جزء منها إلى طبيعة الدولة الأفغانية التي اكتسبت نخبتين تحديثيتين متنافستين، بحلول الستينات-نخبة تعتنق ماركسية جامدة هي حزب "الشعب الديمقراطي الافغاني"، و نخبة تعتنق أشكالا من الاسلاموية بتأثير الاصوليين الباكستانيين و المصريين. و اذا كانت الدولة الافغانية، كما قال روبن بحذافة، أخذت تعتمد اعتماداً متزايداً على التمويل الخارجي متحولة إلى "دولة ريعية"، فان خصومها أصبحوا "ثوريين ريعيين"، بمعنى أنهم لم يكونوا يرسم الايجار، بقدر ما كانوا يطلبون الدعم، الفكري والمالي والعسكري، من خارج البلاد، و استخدام هذا الدعم لكسب تاييد السكان الافغان أنفسهم، و فرض ارادتهم عليهم. و كان تاريخ افغانستان في العقود الثلاثة منذ الستينات حتى أزمة ٢٠٠١، تاريخ نزاع بين هذين الاتجاهين من "الثوريين الريعيين"، و تاريخ صراع بين الاجنحة داخل كل معسكر. فالشيوعيون، مثلهم مثل الاسلاميين، انقسموا إلى جناحين: بشتوني و غير بشتوني (طاجيك، أوزبك، هزارة) من حيث الاساس. و أقحم حمايتهم الخارجيون في الحروب الافغانية ملحقين تدميرهم الخاص، بكلفة قليلة نسبياً عليهم، بمجتمع ليست له قدرة تذكر على مقاومة مثل هذه الرعاية البرانية أو الافادة منها. و كان المجتمع الدولي محقاً في إدانة مافعله الروس في أفغانستان بعد عام ١٩٧٩، و لكن من دون أن يكرس اهتماماً يذكر بآثار الطغمة العسكرية - الاصولية الغاشمة التي كانت تحكم باكستان المجاورة، و استمرت في رعاية أشد السياسات رجعية و إجراماً في أفغانستان(٥).

-والحال هذه فان الانتصار الساحق الأخير لحركة طالبان، جعل الأضواء تسلط من جديد على الحالة الأفغانية، وعلى عملية حسم الصراع الداخلي وما أفرزه من ثمار عشائرية، وتأسيس دولة مركزية على اللون الاثني من الباشتون السنة، كدستور شرعي لكيوننتها .

أولاً- فما هو التاريخ السري لحركة طالبان

يفسر ظهور حركة طالبان على المسرح الأفغاني بداية العام ١٩٩٤، بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع الأفغاني، بدءاً من فقدان الشعب الأفغاني الثقة في الحكومة، و« القادة» المحليين المنحدرين من المقاومة للتدخل السوفيياتي أولاً، وبعوامل إقليمية ودولية حيث حظيت على الدعم الباكستاني الدبلوماسي والسياسي والتنظيمي والاستخباراتي واللوجستي ثانياً .

ويقول أحد قادة « حركة طالبان » ملا وكيل أحمد سكرتير زعيم الحركة عن الوضع الذي ساد أفغانستان بعد سقوط النظام الشيوعي « بعد نجاح أحزاب المجاهدين في الوصول الى السلطة في كابول عام ١٩٩٢ ظن الشعب الأفغاني ان السلام سيعم البلاد، ولكن الذي جرى ان القادة أخذوا يتصارعون على السلطة في كابول، خصوصاً القادة المحليين في قندهار. وأخذوا يتزعمون عصابات مسلحة تختلف فيما بينها فعم الفساد والسرقة وحاجز التفطيش في الطرقات، الى أن وصل بهم الأمر للاعتداء على النساء واعتصابهن، ومن ثم قتلهن. لهذا وبعد هذه الحوادث قررت مجموعة من طلاب المدارس الدينية، القيام بانتفاضة ضد هؤلاء القادة لرفع المعاناة عن سكان ولاية قندهار، ونجحت في السيطرة على عدة مراكز حتى وصلت الى المدينة التي مزقتها القادة السابقون » .

تعود جذور حركة طالبان الى أوائل الثمانينات عندما تم تطويع معظم المجندين المتشددين الذين دربهم الامام سلطان أمير وهو ضابط مخابرات باكستاني تلقن فنون حمل السلاح والتنظيم والتسلل على يد القبعات الخضر في فورت براغ، في كارولينا الشمالية على مقاومة الغزو السوفيياتي لأفغانستان. وكان الطلاب المعجبون به يلقبونه بالزعيم الروحي، ويعاملونه بما يشبه الاجلال الديني، وأصبح بعض المقاتلين الذين دربهم الامام نواة حركة طالبان(٦). وهي حركة ناشئة استفادت من ملايين الدولارات التي أرسلتها وكالة المخابرات المركزية الأميركية الى الحركات الإسلامية المقاومة للسوفييات، بهدف التسليح و التدريب، و من المال الذي أرسلته المملكة العربية السعودية لبناء المدارس القرآنية الجديدة في مناطق اللاجئين، حيث وصل عدد الطلاب الدينيين المحاربين الى عدة آلاف سنة ١٩٩٢، عندما سقط نظام كابول المدعوم من موسكو. فعاد الشباب الى ديارهم ومدارسهم، غير انهم احتفظوا بحس الوحدة في حال طلبوا مرة ثانية للمحاربة .

وتكونت كوادرات الطالبان في المدارس القرآنية في الولايات الجنوبية الشرقية من الباشتون، حيث كانت هذه المدارس القرآنية العليا تستقطب الطلاب بمعزل عن انتمائهم القبلي، ومن خارج العائلات الكبيرة الارستقراطية. وقد لعبت دوراً أساسياً في عملية التأطير للشباب، الذي سمح بتوحيد القبائل في زمن الأزمة .

وتتنتمي حركة طالبان الى اثنية الباشتون حصراً، التي تشكل الأكثرية في أفغانستان ٥٠ في المئة من عدد السكان، والتي لها امتدادات عرقية في باكستان، وكانت مسيطرة تاريخياً على الحياة السياسية الأفغانية، باستثناء فترة قصيرة في العام ١٩٢٨، حين استولى الطاجيكي غلام بجاسقاف (أي ابن ساقى الماء الذي يسمى حبيب الله خادم دين رسول الله) على كابول، وتسلم السلطة، غير ان حكم الطاجيكي هذا لم يدم طويلاً: ٨ أشهر و ٢٣ يوماً، إذ انتفضت الأكثرية الباشتونية ضده، سلمت السلطة للملك نادرخان، الذي دخل أفغانستان مع القبائل الباشتونية من الهند، وقد شق بجاسقاف (٧) .

وإذا كان الزعيم « الباشتوني » قلب الدين حكمتيار الذي يترأس الحزب الاسلامي أقر بـ « الامتياز » الموروث للأكثرية الباشتونية، الا ان هزيمته في معركة كابول، جعلت حركة طالبان هي الوريثة الشرعية لهذا الامتياز، وتسلط على « الارث الباشتوني » .

وتعتبر حركة طالبان الناشئة مزيجاً من التقليد والتجديد، فهي على صعيد التقليد تمثل الاسلام التقليدي بعد طغيان الاسلام السياسي الحركي المتجذر بنفس « الاخوان المسلمين » بوصفهم التيار السائد للتجربة الاصولية التي لم تحكم في مصر، والمطعم بتطلعات عالمية أطلقتها الثورة الإسلامية في ايران، والذي أطلق « نموذجاً عالمياً جديداً » لكنه في الوقت عينه ارتبط بـ « حروب المجاهدين » .

تتبع حركة طالبان خطأ متشدداً في تطبيق المذهب السني الحنفي، ما جعل الدولة الإيرانية تعتبره « رجعيّاً »، والدولة الملكية الدينية في السعودية تعتبره أكثر تشدداً ومجافاة للتطور من أكثر التيارات السلفية في السعودية داخل المؤسسات الدينية. ولا تمتلك حركة طالبان برنامجاً سياسياً محدداً، بل تكتفي بالدعوة الى تطبيق النظام الاسلامي من دون اجتهاد، وتعتمد على التنظيم القبلي، والتضامنيات العشائرية .

. وادعى مقاتلو "طالبان" أنهم ببساطة "طلاب دين"، يتبعون تعاليم الاسلام.

و لكن ادعائهم الرئيسي ماكان ليصمد أمام التمحيص.فالمدارس الدينية التي انبتقوا منها في باكستان , كانت جزءا من اتجاه يسمى "ديوباندي", نسبة إلى الكلية اللاهوتية المعادية للحدائثة التي فتحت في الهند في القرن التاسع عشر في مواجهة الكلية الليبرالية ذات التفكير الاصلاحى في أليغار. و عندما أقيمت باكستان كدولة مسلمة , رفض أنصار "الديوباندي" الاعتراف بها في البداية.ولكنهم في خطوة تكتيكية معهودة منهم, سرعان ما عدلوا موقفهم, وعملوا في مابعد من خلال "جماعة علماء الاسلام"(حزب سياسي محافظ تحالف مع حزب "الشعب" حين كان في الحكم) لتحقيق أوسع نفوذ ممكن. و مثلهم مثل الكثير من الاصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة و اليهود الارثوذكس المتطرفين(الحراديم) في "اسرائيل", أدرك أنصار الاتجاه "الديوباندي" أهمية السيطرة على السلوك الاجتماعى و التربية, واقامة تحالفات تكتيكية مع الجيش. و كان هذا يعنى اقامة علاقات مع مديريةية الاستخبارات في باكستان, و هي الجهاز الامنى الرئيسى المسؤول عن اىصال السلاح إلى أفغانستان خلال الثمانينات , وأيضا مع وزير الداخلية الجنرال نصير الله بابر الذى كان ينتمى إلى جماعة الباشتون الأثنية, على غرار"طالبان"(٨).

أما على صعيد التجديد, و هنا تكمن المفارقة، فهي تستخدم التطلعات والمطامع الشعبية لتعزيز سلطتها التي تركز أساسا على حكم الملالي .

ثانيا- لعبة باكستان

المتابعون للشأن الأفغانى، يرون أنه لا يوجد من بين قيادات حركة طالبان من هو منحدر من عائلة ارسنقراطية كبيرة، كما أنه لا يوجد بين صفوفها قائد دينى معروف. والحال هذه فحركة طالبان أصلها مزدوج. الأول داخلى، حيث أنه لم يكن لهذه الحركة أن تظهر الى حيز الوجود أصلا لولا الغزو السوفياتى لأفغانستان، وردة الفعل الغربية عليه. والثانى، خارجى، له صلة مباشرة بباكستان .

لقد قادت الحرب التي خاضتها حركات « المجاهدين » ضد السوفيات (١٩٧٩ - ١٩٨٩) في الشمال الأفغانى الى اضعاف النفوذ الباشتونى، والى تشتتهم السياسى وبالمقابل طرحت نظرية الميليشيات العرقية. وبما أن أفغانستان متشكلة من أقليات عرقية ومذهبية عدة، فقد تشكلت فيها البنى السياسية والتنظيمية والميليشاوية على أسس عرقية وأثنية، وبالتالي جاءت التركيبة السياسية الأفغانية تركيبة انسيابية مرافقة للفسيفساء العرقى والإثنى والقبلى

والمذهبي .

وينقسم « المجاهدون » الذين قاتلوا السوفيات الى الفصائل الرئيسية التالية:

الحزب الإسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق قلب الدين حكمتيار، وهو من الباشتون، يحظى بدعم باكستان أساسا، وهو أكثر فئات « المجاهدين » تشددا في "اصوليته" ومواقفه المعارضة لأي تعامل مع بقايا النظام السابق. كما أنه من المناهضين بشدة لأي دور أو نفوذ لايران في الشؤون الأفغانية.

الجمعية الإسلامية التي يتزعمها الرئيس المخلوع برهان الدين رباني، لكن رجلها القوي أحمد شاه مسعود، وتمثل مصالح الطاجيك ثاني أكبر عرقية في البلاد نحو ٢٥ في المئة من السكان يتكلمون (الداري الفارسية) وتجد فيها الاقليات الاخرى مجالا لكسر احتكار الباشتون للسلطة .

الميليشيا الأوزبكية التي يتزعمها الجنرال عبد الرشيد دوستم، وهي تمثل مصالح « الأوزبك » الذين يشكلون نحو ٩ في المئة من السكان ويتكلمون التركية .

حزب الوحدة الاسلامي، وهو تحالف بين تسعة فصائل شيعية تمثل قبائل (الهزارة) التي تشكل نحو ٩ في المئة من السكان ويتكلمون (الداري) الفارسية .

فكل اثنية افغانية تحظى بامدادات عرقية في البلاد المجاورة. فالأوزبك في الشمال يحظون بدعم اوزبكستان وروسيا وكذلك تركيا التي تشاطرها عرقية واحدة، والطاجيك يتلقون دعما من ايران وطاجكستان. أما الباشتون الذين يقطنون الولايات الجنوبية الشرقية في البلاد فانهم يقعون داخل الجاذبية الباكستانية .

ويرجع تاريخ حركة طالبان في قسم كبير منه الى التدخل المباشر للمخابرات الباكستانية، فحركة طالبان هي في الأصل جمعية دينية حديثة النشأة تفرعت عن جمعية باكستانية أصولية أخرى تسمى « جمعية علماء الاسلام » التي يتزعمها رجل الدين الباكستاني ملا سميع الحق وهو بدوره انشق عن الجماعة الأساسية التي يقودها ملا فضل الرحمن في عام ١٩٩٣، وتدير الجماعة مدارس دينية في باكستان. وكانت جمعية علماء الإسلام متحالفة مع حزب الشعب الباكستاني بزعامة بنازير بوتو. غير أن هذا التحالف المناقض

للطبيعة يمكن تفسيره بتناقض جمعية علماء الاسلام مع الحزب الاسلامي الراديكالي - الجمعية الاسلامية، المتحالفة سابقا مع الجنرال ضياء الحق الذي حكم باكستان منذ انقلابه العسكري في تموز ١٩٧٧ وحتى وفاته عن طريق حادث الطائرة في آب ١٩٨٨ .

ومنذ الغزو السوفياتي لأفغانستان في نهاية ١٩٧٩ وحتى بداية التسعينات كان المهندس للسياسة الباكستانية في أفغانستان هو الجنرال ضياء الحق وورثته، الذي أرسى دعائم أساسية للنظام الباكستاني ما زالت سارية المفعول، وتحقق الاستقرار في البلاد، تقوم على دعم الأحزاب الإسلامية الأصولية، الجمعية الإسلامية وريثة الجنرال وجمعية علماء الاسلام التي يقودها فضل الرحمن المتحالف مع بوتو، والجيش، والعلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة الأميركية .

وعلى الرغم من رحيل الجنرال ضياء الحق، إلا أن الجيش يجسم المصالح العليا للأمة الباكستانية، بصرف النظر عن تعاقب الحكومات بين بناظير بوتو ونواز شريف، ويعمل على إقامة نظام موال له في أفغانستان. وفي داخل المؤسسة العسكرية، نجد المخابرات الباكستانية القوية (ISI) - Inter Intelligence service التي كانت مكلفة بالملف الأفغاني، و التي كانت تشرف على تقديم المساعدات العسكرية الدولية من الولايات المتحدة الأميركية وغيرها الى حركات « المجاهدين » حسب مصالحها (٩) .

وكان المستفيد الرئيس من هذه المساعدات هو قلب الدين حكمتيار الذي تربطه علاقة وطيدة بالجبهة الإسلامية وجزء من مشروع ضياء الحق لجهة إقامة « دولة إسلامية كبرى ». لكن اسلام آباد لم تنق بشكل كامل بحكمتيار حتى في ذروة الصراع ضد السوفيات في الثمانينات للأسباب التالية :

١ - ان باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول، فكيف إذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار المتشدد، والذي يرفض أنصاف الحلول، والذي ينتمي الى اثنية الباشتون، التي هي قومية الأكثرية في أفغانستان. وكان وجود حكم باشتوني قوي مصدر توتر مزمن بين باكستان و أفغانستان. فوجود أعداد كبيرة من الباشتون داخل الأراضي الباكستانية - وهو من مخلفات تقسيم الحدود في العهد البريطاني التي أملاها الصراع الروسي - البريطاني، كان يجعل اسلام آباد تنظر باستمرار بحذر الى احتمالات ولادة نزاعات باشتونية انفصالية داخل

باكستان نفسها، وتحديداً في الاقليم الشمالي الغربي الحدودي، الذي يقطنه الباشتون .

٢ - ان اقامة حكم قوي باشتوني وبقيادة حكمتيار، سيجول أفغانستان الى قاعدة أساسية لـ « المجاهدين » وبخاصة العرب الذين يشكلون ظاهرة « الأفغان العرب » التي تقلق الأنظمة العربية التي توجه معارضة إسلامية قوية في بلدانها مثل مصر والجزائر وتونس. لان حكمتيار وهو يحارب النظام الشيوعي في أفغانستان عمل على فتح معسكرات لتدريب الكشميريين والمجاهدين العرب وتصدير أسلحة الى اسلامي طاجكستان، وكانت ورقة « الأفغان العرب » الذين شاركوا في القتال ضد الغزو السوفياتي في أفغانستان بيده. فكيف سيكون الوضع عليه في حال تسلمه للسلطة في كابول، فإنه سيعمل على تثوير الحالة الإسلامية في باكستان نفسها، بل ربما سيحيي مشروع « باشتونستان » الذي قاتلت القبائل الباشتونية لاقامته ضد بريطانيا وضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، حيث يشكل الباشتون حالياً ٩ في المئة من سكان باكستان البالغ عددهم نحو ١١٨ مليون نسمة. وكانت أفغانستان الدولة الوحيدة التي عارضت انضمام باكستان إلى الأمم المتحدة، وظل ملف « باشتونستان » مقترحا على الدوام من كابول واسلام آباد، وادى الى صدامات مسلحة بين البلدين في العام ١٩٥٠ .

٣ - عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية وأطرافا عربية دعمت حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي والإسلامي، اكتشفت إبان أزمة الخليج أن هناك تغييرا جذريا طرأ على الإسلام السياسي اذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأميركية في المنطقة، ومساند للعراق. وقد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكالي المناهض للغرب وللأنظمة العربية الموالية له، سندا قويا من الجمعية الإسلامية الباكستانية، وحكمتيار، والمنشق الثري السعودي أسامة بن لادن، الذي اسقطت عنه جنسيته، والذين أصبحوا جميعا ينادون بالجهاد ضد الأميركيين. فالعمليات التي نفذت ضد الأميركيين منذ ١٩٩٢، وبخاصة في المركز التجاري العالمي بنيويورك في شباط ١٩٩٣،

والمستشاريين الأميركيين في السعودية في تشرين الثاني ١٩٩٥، وفي قاعدة الظهران، نسبت جميعها الى أعضاء من هذه المنظمات الراديكالية التي تجسد الاسلام « الجهادي» أو « الارهابي » حسب التسمية الأمريكية، الآخذ بالنمو في بؤر عدة، ويمثله « المجاهد الأفغاني » حكمتيار المتجاوز للحدود الأفغانية العرقية المذهبية .

٤ - منذ انهيار النظام الشيوعي في كابول في نيسان ١٩٩٢، وحتى مطلع العام ١٩٩٤، لم يستطع الطرفان الرئيسيان في أحزاب « المجاهدين » - الإسلاميين المعتدلين بقيادة برهان الدين رباني وقائده العسكري أحمد شاه مسعود، الذين يجسدون طرفا إسلاميا معتدلا يحافظ على تواصل « الحركة الإسلامية الأفغانية الحديثة » مع التشكيلات الإسلامية التقليدية، كالاخوان المسلمين، وتحالفا اصوليا بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي يجسد مشروعا إسلاميا راديكاليا، من حسم مسألة شرعية القيادة ونهج الدولة (الجديدة) التي كان رئيسها رباني، وبالتالي فشل حكمتيار في اسقاطه وإخراجه من كابول على الرغم من تدمير نصف المدينة بسبب استمرار الاقتتال الدموي ثلاث سنوات .

أما سائر أنحاء البلاد فكان عمليا تحت سيطرة هذا الفريق أو ذلك. ولم يكن حسم موضوع السلطة سهلا، في ظل كثرة المنتصرين، وبرز « أمراء الحرب » الذين انتقلوا مباشرة من قتال السوفييات لتحرير أفغانستان الى التقاتل فيما بينهم لاقتسام مغام السلطة .

٥ - مع بداية عام ١٩٩٣، بدأت المخابرات الباكستانية البحث عن بديل لحكمتيار، لأن السلطة في كابول بقيادة برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود معادية لباكستان، ولديها علاقات جيدة مع الهند. من هنا فإن السياسة الباكستانية الهجومية وجدت تجسيدها المادي في انشاء حركة طالبان. لماذا قد تكون باكستان اختارت دعم طالبان ؟ الحقيقة ان مساندة حركة طالبان كانت افضل خيار متاح للباكستانيين بغية تقويض حكومة رباني التي كرهها حكام باكستان لاشتباهم بضلوعها في اعمال ارهابية في باكستان. وليس صدفة أن أقوى مناصري حركة طالبان في باكستان، هو وزير الداخلية نصر الله بابار، كمعظم الباكستانيين من الباشتون. (١٠) .

والحال هذه، وضعت باكستان كل ثقلها لجهة انشاء حركة طالبان كفصيل

بديل متجانس لم يتلوث بحروب الاقتتال بين فصائل « المجاهدين ». ويتزعم هذه الحركة رجل دين شاب يدعى ملا محمد عمر (وهو في الثلاثينات من عمره)، ويقودها مجلس شورى مؤلف من ٤٠ عضواً جميعهم من طلبة المدارس الدينية المتشددة في باكستان. وكان محمد عمر قبل انتمائه الى « جمعية علماء الاسلام » انخرط في الجهاد الأفغاني في عداد الجناح المنشق عن الحزب الاسلامي بقيادة الملا محمد يونس خالص. ويعتبر هذا الأخير من أكثر قادة المجاهدين تأثيراً في حركة « طالبان » علماً أنه لا يمتلك طموحات للسلطة، ويظل نفوذه على « طالبان » محدوداً. وفي أواسط العام ١٩٩٤، قرر محمد عمر ورفاقه من طلبة المدارس الدينية الباكستانية تشكيل حركة (طالبان) أي (طلب الدين) وانطلق هؤلاء من قندهار حيث مسقط رأس الملك الأفغاني السابق ظاهر شاه .

ثالثاً-بداية مسيرة حركة طالبان

وكانت سنة ١٩٩٤ عسيرة على باكستان، بسبب نضب المساعدات الأميركية المرسلة الى اسلام آباد بعد رحيل السوفييات سنة ١٩٨٩. وظهرت حاجة باكستان الملحة لمصادر بديلة من المداخل فوضعت بنازير بوتو، التي كانت رئيسة وزراء باكستان في ذلك الوقت، خطة لاعادة فتح طريق الحرير القديم من كاراتشي الى آسيا الوسطى مروراً بأفغانستان. وكان الجزء الأكبر من الريف الأفغاني الفاصل بين باكستان وبقية آسيا الوسطى يسيطر عليه (أمراء الحرب). وفي ٢٩ تشرين الأول انطلقت من باكستان قافلة من ٣٥ شاحنة محملة ادوية ومواد غذائية تابعة لمؤسسة (ناشيونال لوجيستيكي سل) الباكستانية متوجهة الى تركمانستان عبر مدينة قندهار جنوبي أفغانستان، وكان أمير « ضابط مخبرات باكستاني على رأس القافلة التي ما لبثت ان تعرضت لهجوم قائد أفغاني محلي يدعى نيازوياند اشيع أمير ضرباً. عند ذلك سارعت مجموعة مسلحة من الطلاب لانقاذه، وبدأت ملحمة الطلاب بتصديهم في خريف ١٩٩٤ لفلول المجاهدين المهاجمين للقافلة، ونجحوا في تحرير الباكستانيين، وانطلقوا لاحتلال قندهار بقيادة زعيمهم الواعظ الديني ملا عمر .

هذا الإنتصار غير المتوقع، هز مشاعر الأفغان، وحلم الطالبان بإنقاذ أفغانستان من الفوضى، وبدأوا بالتوافد الى قندهار بدعم جوي باكستاني وأرسلت المخبرات الباكستانية عدة فرق اسلامية باكستانية الى أفغانستان لتقديم الدعم اللوجيستيكي، وضمت التعزيزات الباكستانية سائقي دبابات وطيارين

محترفين ومستشارين في الأمور الحربية، وابتقت باكستان خطوط دعمها مخفية.

وكانت المخابرات العسكرية السرية القوية جدا في باكستان والمكلفة بملف أفغانستان تلعب لعبتها بشكل مستقل عن طبيعة الحكومات المتعاقبة في اسلام آباد، لجهة القيام بدور الوسيط بين القيادات المحلية التي اثبتت قدرة كبيرة في عملية المقاومة ضد السوفييات وبين حركة طالبان، وتحثهم على ترك قواعدهم، ومخازن الأسلحة الضخمة التي تركها الجيش الأحمر السوفيياتي، وكميات الأسلحة الكبيرة المقدمة للمقاومة الأفغانية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتسليمها لطالبان .

وهكذا، توسعت حركة طالبان في جنوب أفغانستان، وأصبحت أشبه بموجة امتدت من مدينة الى أخرى من غير أن تصادف مقاومة عسكرية تذكر من جانب القوى المحلية المختلفة انطلاقا من قندهار في اتجاه الشمال والغرب. وكان اسماعيل خان بطل الحرب « المقدسة » ضد السوفييات وقائدا لامعا في غرب أفغانستان، هو الذي باع مدينة هرات القريبة من الحدود الإيرانية، التي سقطت في ايدي طالبان في ايلول ١٩٩٥، بعد أن أخذ كل أموال حزبه « الجمعية الإسلامية » الذي يتقاسم السلطة في كابول، وبعد أن أمن مستقبل عائلته في فرنسا، قبل ان يهرب بدوره الى مشهد في ايران. وفي ايلول ١٩٩٦ سقطت مدينة جلال اباد الشرقية من اقليم نانغار هار من غير أن تحصل على دعم عسكري يذكر من الحكومة المركزية في كابول. وفي ٢٨ ايلول من العام ذاته دخل مقاتلو « طالبان » الى العاصمة بعدما انسحبت منها القوات الحكومية في اتجاه المناطق الشمالية.

ووقعت حركة طالبان في أخطاء تكتيكية بعد ان استبدت بهم نشوة الإنتصار، وبتجاهلهم تحذيرات ضباط المخابرات الباكستانيين، فقاموا باغتيال زعيم حزب الوحدة الشيعي عبد العلي مزارى في ٢ آذار / مارس ١٩٩٥، واعدموا الرئيس الأفغاني السابق الدكتور محمد نجيب الله في ٢٦ ايلول ١٩٩٦.

على أن الجانب الأكبر من التفسير لأسباب الانتصارات الساحقة لحركة طالبان، هو ان الفصائل الأفغانية المختلفة، التي كانت في سباق مع نفسها، وفي سباق مع الزمن، في معركة الذات، والمرتبطة بالتنظيم العرقي - الإثني السياسي على قاعدة البعد الاقليمي للصراع، قد جلبت الدمار والخراب للشعب

الأفغاني، بسبب الاقتتال الداخلي، الذي حول دماء الشعب الأفغاني الى وقود أساسي لتحقيق الدور الاقليمي لهذا الطرف أو ذاك، حيث ازداد الدور الإقليمي والدولي في الأزمة الأفغانية مع بروز المشاريع النفطية. وهذا ما جعل الشعب الأفغاني يبحث عن منقذه، وعن خلاصه، حتى لو كان على يد الطالبان .

لقد برزت عداوة معظم الأفغان لأمرء الحرب المحليين، وفي كل مدينة كان مقاتلون مسلحون يتخلون عن قادتهم وينضمون الى طالبان، ونجم عن حوادث التخلي هذه جلب الكثير من الأسلحة. وكانت المدن الأفغانية تتساقط في يدها الواحدة تلو الاخرى ولم تكن طالبان مضطرة الى أي موقع لخوض غمار حرب رئيسية ضد جيش مسلح بطريقة عصرية نوعا ما .

وكانت حركة طالبان قد بلورت استراتيجية حاذقة في شراء كل ما لا يمكن الحصول عليه حربا. وحسب بعض التقديرات انفقت الحكومة نحو ٢٠٠ مليون دولار على مدى العامين السابقين لاقتناع حشد هائل من زعماء الميليشيا المحليين بتغيير تحالفهم وليس هذا بالثمن الباهظ لبلد بحجم فرنسا يقف امام أفق أن يصبح حلقة (ذهبية) في سلسلة تصدير الطاقة بين آسيا الوسطى وبقية العالم ويطرح العديد من المراقبين للدفع الأفغاني السؤال التالي، من أين جاءت طالبان بالأموال لشراء كل اصناف الدبابات، والمدرعات الحديثة والجديدة، بل وقطع المدفعية بعيدة المدى، ثم أخيراً وليس آخرأ شراء زعماء الميليشيا. يقول الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان، إن الأموال ترد عليه من "المؤمنين الذين يعطون ما يملكون في الجوامع و الأسواق". و يقول وزير إعلامه الملا أمير متقي إن العون يأتي من "الجمعيات الدينية" في باكستان، لكن وزارة الخارجية الأميركية تزعم أن هناك أموال مخدرات في الموضوع (١١).

رابعاً- دور حركة طالبان في تجارة الأفيون

بخلاف التأثيرات الإيديولوجية و الاقتصادية و الاستراتيجية لحكم طالبان يبقى تأثير داخلي آخر بعيد عن مجال الرؤية السطحية للوضع في أفغانستان، فرغم العقوبات الشديدة التي فرضتها « طالبان » على متعاطي المخدرات (تدخين الحشيش عقوبته الجلد على الملأ) تبرز دلائل على أن زراعة الأفيون في جنوب أفغانستان مزدهرة جدا وعلى نطاق واسع .

وتعتبر أفغانستان أول دولة منتجة للأفيون في العالم، الذي يتم تحويله الى هيرويين في المعامل الواقعة على الحدود بين أفغانستان و باكستان التي تسيطر

عليها حركة طالبان، باعتباره تجارة رابحة تقدر بنحو ملياري دولار سنويا. وتأتي نسبة ٩٥ في المئة من المخدرات الواردة الى أوروبا الغربية، بما في ذلك الهيرويين الذي قد يكون المخدر الأكثر فتكا بالأرواح من « الهلال الذهبي » في أفغانستان والمناطق المحيطة به. ويعترف مسؤول حكومي رفيع المستوى بالسياسة التي يتبعها قادة كابول، بأن « طالبان » تدعّن لانتاج الأفيون وتصديره الى الخارج، وتستفيد من أموال المخدرات لتعزيز ترسانتها الحربية .

و عن الزيادة الأخيرة في إنتاج الأفيون في أفغانستان، يقول هذا المسؤول ان ذلك يرجع الى عوامل مختلفة. فبعد ١٨ عاما من الحرب قد دمرت غالبية بنيتنا الأساسية بما في ذلك نظم الري، وليس لدى المزارعين أي مصدر آخر للدخل، وتقوم مجموعات المافيا المحلية والاقليمية والدولية باعطاء دفعات مالية مقدما لكي يستطيعوا زراعة الأفيون. إن زراعة الأفيون بالنسبة للمزارعين الفقراء ضرورة اقتصادية، حيث يعتمدون على تلك النبتة كمصدر مضمون للدخل، وعن الحصص التي تفرضها طالبان على زراعة الأفيون يقول هذا المسؤول « لدى المزارعين الحق في زرع ما بين هكتار واحد وهكتار وثلاثة أجزاء من الهكتار بالأفيون وحسب خصوبة التربة، وكمية الشمس واستخدام المواد الكيماوية. وتتراوح الغلة لكل هكتار بين ١٣ و ٥٠ كيلو. وعلينا الافتراض بأن يستغرق نحو ستة اشهر من العمل (وحسب الامم المتحدة يكسب المزارع نحو ٧٠ دولارا لكل كيلو)، وحسب بعض التقارير تفرض طالبان ضريبتين : ضريبة الأرض وضريبة الزكاة ونسبتها ١٠ في المئة على صادرات الأفيون، و تحصل بذلك على ٢٠٠ مليون دولار من التجارة الشرعية و التهريب.

ويصل الإدمان على المخدرات ذروته بين الأفغانيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في باكستان ولا يعملون ويشعرون بالكرامة. وإذا كانت حركة طالبان تستمد تعاليمها من الاسلام المتشدد، إلا انها لم تثبت الحزم الكامل في قضية المخدرات ومكافحتها، إذ يصعب على المراقب الخارجي أن يفهم كيف يوفقون بين التشبث بمبادئ الاسلام الحنيف و انتاج وتهريب المخدرات، حيث تؤكد تقارير واحصاءات المنظمات الدولية ان حجم انتاج الأفيون الأفغاني ارتفع بنسبة ثلاثين في المئة ما بين عامي ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ليصل حالياً الى ٣٥٠٠ طن .

سوف تقود الحرب الاميركية الحالية على أفغانستان الى تخفيض كبير

في زراعة خشخاش الأفيون في هذا البلد. وحسب التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي نشر في ١٧ أكتوبر الجاري، فإن الحظر الشامل لزراعة الخشخاش، الذي قرره زعيم حركة طالبان الملا عمر في تموز ٢٠٠٠، قد اجتث بالكامل الأفيون في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان بنسبة ٩٥%. و انتقل الإنتاج من ٣٢٧٦ طن في عام ٢٠٠٠ الى ١٨٥ طناً عام ٢٠٠١. ويقول برنار فرحي مسؤول الامم المتحدة: "إن ٣١٠٠ طناً التي اختفت من السوق، تمثل ٧٥% من الإنتاج العالمي. وكانت أفغانستان أول بلد منتج في العالم. ولكنها لا تنتج اليوم سوى ١٠% من الإنتاج العالمي، وهي تقف خلف ذلك بكثير عن برمانيا. ويعتبر القضاء على إنتاج الأفيون في المناطق المسيطر عليها من قبل طالبان انتصاراً للأمم المتحدة، بفضل ثلاث سنوات من الحوار المستمر مع حركة طالبان، ومن دون وسائل مالية كبيرة.

لقد قطعت حركة طالبان مع ماض، جعل من أفغانستان أول بلد منتج للهروين في العالم منذ ١٩٩٤. وفي سياق هذا التاريخ المدوي للمخدرات في أفغانستان، فإن الطالبان و ضيفهم أسامة بن لادن، لا يمثلون " الشر". ويقول آلان لايروس من المرصد الفرنسي للمخدرات، إن المخدرات لم تكن عصب الإرهاب الذي ضرب أميركا، على نقيض ما ذهب إليه طوني بليزر رئيس حكومة بريطانيا.

ومنذ الحرب ضد السوفييات وحتى استلام الطالبان السلطة عام ١٩٩٦، كان إنتاج الأفيون في تصاعد مستمر. يؤكد لايروس " إن المخبرات الباكستانية كانت تحتكر شحن الاسلحة الى المجاهدين، يتمويل مضمون من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة". وكانت الشاحنات تعود من أفغانستان محملة بالأفيون. وكانت تستخدم أموال التهريب هذه في تمويل الحركات الإسلامية النشطة في الهند و كشمير، وسيخ البنجاب في الثمانينات. ولكننا لا نستطيع القول أن الحرب في أفغانستان قد تم تمويلها بأموال المخدرات".

خامساً: طالبان وقضية النفط

إن من بين الأسباب التي جعلت باكستان تدعم بقوة حركة طالبان، أن أميركا تريد إنهاء دور أفغانستان كملاذ "للإرهابيين الدوليين"، بينما تسعى باكستان إلى غزو وسط آسيا اقتصادياً حتى يكون بإمكانها تسويق منتجاتها في

أنحاء المنطقة السوفياتية سابقا. و أفغانستان هي الطريق البري الوحيد المتاح أمام باكستان للوصول إلى قلب آسيا الوسطى. فرجال الأعمال الباكستانيون توافقون للوصول إلى الأسواق الواسعة لآسيا الوسطى، و يخشون أن تتمكن إيران التي حرصت على توقيع عقود على مشاريع مشتركة مع جميع دول وسط آسيا، من خطف الأسواق منهم و هم يأملون أن تتمكن "طالبان" من إعادة فرض النظام و فتح الطريق بما يخدم تطلعاتهم التجارية. و يبدو حتى الآن أن هذا ما تفعله "طالبان" ؛ فالطرق فتحت من جميع المناطق التي استولت عليها، و عاد النشاط التجاري، و تم تنظيم جباية الضرائب من جانب مجلس الشورى، و ازدهرت الأعمال و هبطت الأسعار. و من خلال إعلان كويتا الموقع في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ تعمل باكستان على تنشيط منطقة التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation Organization (ECO) التي مقرها طهران والتي تضم إيران و تركيا و باكستان، البلدان الثلاثة المؤسسة للمنظمة عام ١٩٨٥، و التي التحقت بها عام ١٩٩٢ كل من طاجكستان و تركمانستان واوزبكستان و كازاخستان و قيرغستان و أذربيجان. و تحاول باكستان أن تكون قوة اقتصادية مهيمنة على غرار "النمور الآسيوية". ففي نيسان/أبريل ١٩٩٥ وقعت باكستان مذكرة تجارية مع تركمانستان حول استيراد الغاز بقيمة ٣ مليارات دولار من الاستثمارات، عبر مد خط أنابيب يأنبها بالنفط و الغاز من جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط، بل إن الباكستانيين يفكرون في إقامة خط للسكة الحديد يربطها بتلك المنطقة .

كما تبدي باكستان حماسة لمشروع أميركي - سعودي لبناء خط أنابيب للنفط و الغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان (ميناء جوادار) ؛ و المهندس الرئيسي لهذا المشروع هو شركة "يونوكال" النفطية الأميركية في لوس انجلوس المتحالفة مع شركة "دلنا أويل" السعودية، و اللتان أزلتا الشركة الأرجنينية (برايداس اينرجي كويب) المنافسة القوية لهما. و قد فازت الشركة الأميركية بمشروع بناء خط نقل الغاز الطبيعي و طوله ٨٧٠ ميلا من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، و تبلغ كلفته ملياري دولار. و تتحدث شركة "يونوكال" عن مد خط أنابيب نفطي مواز عبر أفغانستان بطول ألف ميل و كلفة ٧،٢ مليار دولار، و يصل إلى الساحل الباكستاني المطل على بحر العرب.

و في أي حال، فإن الإنتصار الساحق لحركة طالبان في أفغانستان أنعش

الآمال بإمكان تنفيذ مشاريع النفط و الغاز بعدما بدأ الإستقرار في أفغانستان
ممكنا أكثر من أي وقت مضى .و يشكل مد أنابيب النفط و الغاز إجابة لأولوية
أميركية من زاويتين : الأولى ضمان خط مباشر لنقل النفط و الغاز من آسيا
الوسطى و بحر قزوين، حيث وقعت كازاخستان مع الشركة الأميركية
"شيفرون" اتفاقا لاستثمار حقول "تينغيز" النفطية الضخمة على أن تستثمر
الشركة المختلطة Tenguzchevroil ذات الرأسمال المشترك بالتساوي بين
الطرفين من ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار على مدى أربعين عاما، و تحقق أرباحا
تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، ذلك أن احتياطات النفط في كازاخستان
تقدر بنحو ٢٥ مليار برميل. و تخوض الشركات النفطية الغربية "حربا لا
هوادة فيها" في هذا المجال ؛ و الثانية منع إيران الحليف الإقليمي لروسيا
والخصم القوي ل"طالبان"، من التحكم في الطرق المستقبلية لتصدير نفط آسيا
الوسطى عبر أراضيها، بحكم قربها من أماكن الإنتاج و امتلاكها بنية تحتية
قوية لتكرير النفط و الغاز. و قد اضطلعت شركة "يونوكال" الأميركية
وجماعات الضغط في واشنطن، و باكستان بدور كبير في "شراء" القيادات
المحلية. فالمستشار السياسي ل "يونوكال" شارل سانتوس، و هو أميركي مقرب
من البيت الأبيض، و كان نائبا للسيد محمود المستيري المبعوث الخاص للأمم
المتحدة إلى أفغانستان، لم يخف هو و نائبه كريست تاغون تأييده لحركة
طالبان، مؤكداً أن تقدم "طالبان" يشكل "تطورا إيجابيا"، و أن "الأحداث
الأخيرة يمكن أن تشجع على مد أنابيب النفط".

٢- أفغانستان في لعبة المجابهات الإقليمية و الدولية

ليس من شك أن الحرب الأميركية في أفغانستان - هذا البلد الجبلي
الوعر قد غيرت كثيرا من المعطيات الإقليمية الاستراتيجية، ليس في هذه
المنطقة الحساسة جدا من آسيا الوسطى التي تضم أفغانستان، باكستان، إيران
والهند فقط، و إنما أبعد من ذلك، داخل الدائرة الثانية الحقيقية في روسيا، التي
هي بالأساس قوة عظمى آسيوية، خاصة منذ القرن التاسع عشر، و الصين،
وبلدان الشرق الأوسط .

في ظل الحرب الاميركية ضد أفغانستان، واجهت حركة طالبان حصارا
من جميع الجهات، اشتركت فيه ثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا
الوسطى هي طاجيكستان و أوزبكستان و تركمانستان حدوديا مع أفغانستان،
وهذه الجمهوريات في علاقة عدائية مع حركة طالبان، نظرا للدعم الذي كانت

تقدمه هذه الأخيرة للمعارضات الإسلامية الراديكالية في تلك الجمهوريات السوفييتية، التي تدين في الوقت عينه بالولاء لموسكو. وفي هذه الحرب التي دارت في أفغانستان، تقابل فيها طرفان يعرف أحدهما الآخر، لأنهما كانا في فترة الغزو السوفييتي لأفغانستان شريكين. و من خلال العمليات الحربية الدائرة التي دارت رحاها في أفغانستان، عادت الولايات المتحدة عشرين سنة إلى الوراء أي إلى نقطة البداية، تاريخ الغزو السوفييتي لأفغانستان.

و في نطاق التقارب الروسي - الأميركي ل "مكافحة الإرهاب" أيد الرئيس بوتين حق واشنطن في الانتقام من الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها يوم ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، و بالتالي أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأميركية باستخدام القواعد الروسية المتواجدة في الجمهوريات السوفييتية السابقة المحاذية لأفغانستان من أجل شن هجمات برية و جوية داخل العمق الأفغاني مقابل غض النظر من جانب الولايات المتحدة عن الدور الروسي في تجارة المخدرات، و في حرب الإبادة التي تخوضها القوات الروسية ضد المجاهدين الشيشان، و عن الملفات العديدة الشائكة بين البلدين. و في آخر مكالمة هاتفية بين الرئيس بوش، و الرئيس بوتين تعهد بوش بدعم الرئيس بوتين في الحرب ضد الإرهاب .

و قادت الحرب في أفغانستان بدرجة أو بأخرى إلى إدخال مستجد جديد ترتب عليه تغيير الكثير من التفاعلات الإقليمية في آسيا الوسطى، وأيضاً فيما يتعلق بالاهداف و الابعاد الاستراتيجية سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب العديد من القوى الإقليمية (الصين، روسيا، باكستان، الهند، إيران). و في هذا السياق، يمكن رصد مستويين من التحرك الأمريكي الهادف لبناء تحالف قوي و المعبر أيضاً عن تغيير في استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة، المستوى الأول يرتبط بمجموعة البلدان التي لا توصف بأنها شريك استراتيجي، وسوف نركز هنا على حالتها في باكستان و الصين، أما المستوى الثاني فيتعلق بالبلدان التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية مثل اليابان و علاقات ايجابية قوية مثل الهند و أندونيسيا (١٢) ..

و على الرغم من أن الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف قد انضم إلى نادي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد ما تسميه " الإرهاب "، إلا أن الرئيس مشرف ذا الأصل الهندي الذي لا يرتكز على قاعدة اثنية و الذي يتكلم لغة الأوردو، محاط أيضاً بفريق من جنرالات

الجيش القوميين المتشددين، الذين أسهموا في رعاية الحركات الإسلامية الأصولية المتشددة في باكستان و أفغانستان، طيلة العقدين الماضيين.

" التحالف الدولي ضد الإرهاب" بحاجة ماسة إلى خدمات أجهزة الجيش الباكستاني، لكن السؤال الذي يطرحه كبار المحللين الإستراتيجيين العارفين بشؤون المنطقة، ما هو هامش المناورة الذي يتمتع به الجنرال برويز مشرف في اصطفاؤه على أرضية الموقف الأميركي؟ إن أي إلتزام باكستاني كبير إلى جانب القوات الأميركية سوف يقود البلد إلى حرب أهلية، و انقسام داخلي في صفوف الجيش الباكستاني الذي يمثل العمود الفقري للدولة الباكستانية. والجيش يساند بقوة الحركات الإسلامية المتطرفة، منذ أن استلم الجنرال ضياء الحق السلطة في باكستان عقب الانقلاب العسكري الذي نفذه ضد رئيس الحكومة السابق ذو الفقار علي بوتو في عام ١٩٧٧.

ومنذ انهزام باكستان في الحرب مع الهند عام ١٩٧١، و انفصال بنغلادش عنها، حصلت تغيرات كبيرة في تركيبة الجيش الباكستاني. فالجيل القديم من الضباط المنحدرين من العائلات الأرستقراطية، و تلقوا تكويننا غربيا في الكليات العسكرية البريطانية إبان حكم الرئيس أيوب خان ١٩٥٨-١٩٧٧، تم استبداله بجيل جديد منحدر من أوساط الطبقة الوسطى المدينية و الريفية. و وضع الجنرال ضياء الحق العديد من الضباط، المنتسبين بإيديولوجية تمزج بين النزعة القومية المعادية للهند و النزعة الإسلامية المتشددة، في أجهزة المخابرات الباكستانية. و قد تلقى الجنرال ضياء الحق دعما قويا من جانب الإدارة الأميركية في عهد الرئيس السابق ريغان و من حكومة تاتشر طيلة فترة حكمه الممتدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩. فالقيادة العليا للجيش الباكستاني المتكونة في بريطانيا، و الولايات المتحدة، و استراليا، بدءا من الجنرال مشرف، تتكلم بلغة الخطاب السياسي الغربي، لكن هناك ضباطا من هيئة الأركان مقربون جدا من الحركات الإسلامية المتشددة. و يوجد قسم كبير من المراتب المتوسطة داخل صفوف الجيش خاضع للتأثير الإسلامي الراديكالي، إذ قاتل حوالي ٨٠٠٠٠ عسكري في أفغانستان طيلة العشرين سنة الماضية، ويحتل بعض من هؤلاء العسكريين مراتب عليا في صفوف الجيش الباكستاني.

و في ظل حكومة ضياء الحق، نما و ترعرع الإسلام السياسي المجاهد في عموم آسيا الوسطى، الذي يعتبر إرثا للدعم غير المشروط الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية إلى نظام الجنرال ضياء الحق طيلة حرب تحرير

أفغانستان من الغزو السوفياتي. و كانت المساعدات التي قدمتها واشنطن وحلفائها إلى باكستان تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، منحت المخابرات العسكرية الباكستانية قسما منها إلى الحركات الإسلامية المتشددة. و هكذا، فإن الصعود القوي للإسلام السياسي الأصولي المتشدد هو إرث من عهد حكم ضياء الحق الذي كان يريد إقامة " دولة موالية " في أفغانستان تؤمن له حماية على جبهته الغربية، لكي يتمكن من مواجهة الهند، من دون أن يتعرض لأية طعنة من الخلف .

في الحرب الأميركية الحالية ضد أفغانستان، نلاحظ أن باكستان استعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأميركية التي كانت قد فقدتها مع انتهاء الحرب الباردة و زوال الحاجة لها كحائط صد أمام النفوذ السوفياتي . فقد دفع مسار الاحداث في أفغانستان الولايات المتحدة إلى تبني سياسة متوازنة بين الغريمين اللدودين - الهند و باكستان- تجاه نزاعهما على كشمير , وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذا الشأن, و خاصة مع قبول باكستان بالقيام بدور فعال في التحالف الدولي الذي بنته الولايات المتحدة. و هو ما يعني تجاوز الإدارة الأميركية على تحفظاتها السابقة الخاصة بباكستان فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطية و اجراء انتخابات برلمانية و رئاسية و تسوية مسألة كشمير من خلال الحوار مع الهند..(١٣).

من الممكن جدا أن تستفيد الهند من هذا الوضع المتفجر لكي ترتقي إلى مستوى قوة عظمى إقليمية و تعزز تقاربها مع الولايات المتحدة الأميركية، إذ أن سيرورة هذا التقارب، ترجمت من خلال القمتين اللتين عقدتا بين الهند وأميركا خلال العام الماضي. فالهند لها مصلحة مباشرة في الاصطفاف على أرضية الخط السياسي الأميركي في مقاومة "الإرهاب" لأنها تواجه الحركات الإسلامية الجهادية في كشمير، التي تقاوم من أجل استقلال جامو و كشمير عن الهند، و التي تتلقى دعما قويا من الجيش الباكستاني. و قد قدمت الهند معلومات في غاية من الدقة إلى الأميركيين عن قواعد تدريب الحركات الإسلامية المتشددة في كل من باكستان و أفغانستان .

ومنذ أن خسرت باكستان الجولة في الحرب الكشميرية الأخيرة في كارجيل عام ١٩٩٩، عندما نجحت الهند في صد هجوم المجاهدين الكشميريين المدعومين من الجيش الباكستاني، طرحت الهند نفسها على الصعيد الدولي و الإقليمي كقوة استقرار حقيقية في جنوب آسيا. و قد اعترفت الولايات المتحدة

الأميركية لها بهذا الدور. غير أن باكستان في الظروف الراهنة تلعب ورقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. و الجنرال برويز مشرف يشبه الوضع الحالي لباكستان بالوضع الذي كانت عليه إبان الغزو السوفياتي لأفغانستان، إذ اشترط الجنرال ضياء الحق آنذاك للتعاون الكامل مع واشنطن أن تقدم له هذه الأخيرة مساعدة مالية، و أسلحة أميركية متطورة، و " حق " مواصلة برنامجه النووي.

و اليوم حصل الجنرال برويز مشرف على رفع العقوبات التي كانت مفروضة على باكستان عقب تجارب التفجيرات النووية عام ١٩٩٨، و هو يريد فوق ذلك دعما ماليا أميركيا يساعد باكستان على الخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة، إذ تبلغ ديون باكستان الخارجية ٣٨ مليار دولار، الأمر الذي يجبرها على تخصيص ٥٠% من موازنتها لدفع خدمة الدين الخارجي . إضافة إلى ذلك يحاول الرئيس الباكستاني توريط الأميركيين في البحث عن تسوية سياسية لقضية كشمير، الأمر الذي سيقود إلى عملية تدويل النزاع مع الجارة الكبيرة الهند . إن التهديد الحقيقي للاستقرار و للرئيس مشرف هو الاقتصاد. فباكستان الآن في سنتها الرابعة من التراجع الاقتصادي، حتى إن الإستثمارات الأجنبية في السنة المالية الماضية كانت الأسوأ منذ عشر سنوات حيث بلغ نمو الدخل القومي ٢،٦% فقط، بينما كان قبل أربع سنوات ٤،٨%، وأدت الإزمة الى انهيار إضافي في الأعمال و الثقة الاقتصادية. و كانت بورصات باكستان الثلاث قد أغلقت ابوابها بعد ان تعرضت لخسائر جسيمة في الايام الثلاثة التي تلت الهجمات على مركز التجارة العالمي، و هاهي الإدارة الأميركية تعلن رفع العقوبات من جهة، و تقديم صفقة معونات من جهة اخرى.

إذا كانت هذه هي المبررات التي دفعت الرئيس الباكستاني إلى التعاون الكامل مع الولايات المتحدة، التي تريد خوض حرب جديدة في أفغانستان من أجل إسقاط نظام حركة طالبان، و القضاء على ما تسميه "بؤر الإرهاب"، فإن الحركات الإسلامية الباكستانية تعارض على طول الخط موقف الرئيس مشرف، بل إنها تعبىء يوميا أنصارها، و تنزل في مظاهرات كبيرة في مختلف المدن الباكستانية، و تعلن الجهاد المقدس ضد الأميركيين، و تدعم بإطلاقية حركة طالبان، و تعتبر الاعتداء على أفغانستان هو عدوان مباشر على باكستان، و تطالب النظام العسكري الباكستاني بضرورة الخروج من نادي "

التحالف الدولي ضد الإرهاب"، و تحت أيضا الحكام المسلمين في كل العالم على الاختيار بين الإنحياز إلى أميركا أو الإنحياز إلى الإسلام .

ليس من شك في أن ازدياد الضغوطات الأميركية على باكستان من أجل تحقيق المزيد من التعاون العسكري و الاستخباراتي في نطاق الحرب ضد أفغانستان، سوف يقود إلى تأجيج التوترات القوية داخل النظام العسكري. فالجيش الباكستاني لم ينس الإهانة التي تلقاها من الولايات المتحدة عقب تفهقر القوات السوفياتية من أفغانستان، على الرغم من أنه قام بدوره الكامل عندما طلبت منه واشنطن ذلك من أجل دخولها إلى أفغانستان في نطاق الحرب الباردة بين الأميركيين و السوفيات. لكن عندما انهزم الجيش السوفياتي، و انتصرت "أحزاب المجاهدين" تخلت الولايات المتحدة عن الجيش الباكستاني إلى بيت الخلاء على حد تعبير أحد الضباط الباكستاني.

و تتبع مصادر الخوف في باكستان من الأمور التالية :

١- إن أفغانستان تشكل " عمقا إستراتيجيا " لباكستان. ويعني خسارة باكستان تأثيرها القوي في أفغانستان أن هناك أطرافا أخرى سوف تستفيد من هذا الانقلاب الإستراتيجي. بكل تأكيد الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الرئيسية لأنها سوف تكون عراب النظام الأفغاني الجديد، و لكن أيضا أوزبكستان التي تقدم دعما غير محدود لقوى تحالف الشمال، و أفسحت في المجال للأميركيين لكي يستخدموا أراضيها و أجوائها لشن هجوم عسكري بري و جوي في العمق الأفغاني، و كذلك الهنود و الروس، الذين كثفوا في الفترة الأخيرة من تقديم مساعداتهم العسكرية إلى حزب أحمد شاه مسعود. و تحاول موسكو أن تستغل الأزمة الأفغانية الحالية لكي تضع أرجلها من جديد في آسيا الوسطى، بعد الهزيمة التي تعرض لها الروس قبل ١٢ سنة. فالأسلحة التي يتلقاها تحالف الشمال هي أسلحة روسية، و سوف يستمر تدفقها بشكل قوي جدا مع بدء الحرب، حتى لو أدى الأمر إلى أن يدفع الأميركيون ثمنها للروس. غير أن استقواء قوى التحالف الشمالي بالتدخل العسكري الأميركي سوف يقود إلى تأجيج الحرب الأثنية بين الطاجيك و الباشتون، لان تحرير الأوطان بوساطة الاستقواء بالأجنبي أثبتت التجربة التاريخية في أفغانستان و سواها أنه رهان خاسر.

- أما الصين فإنها ستخسر من هذه الحرب الأميركية في أفغانستان لأن خروج باكستان ضعيفة من هذه الحرب بالقياس للهند، يعني أن الصين فقدت

حليفا قويا على جبهتها الغربية. فالصين بدأت تركز الآن أنظارها نحو الشرق و تحديدا في جنوب شرق آسيا، حيث بدأت بعض الدول في تلك المنطقة تعتبر الهند القوة العظمى الإقليمية الموازية للتأثير الصيني. و فضلا عن ذلك، فإن الهند العدو التقليدي للصين، تبنت مشروع الدرع المضاد للصواريخ الغالي جدا على قلب جورج بوش، و الذي تعتبره الصين أنه آلة حرب موجهة ضدها. أما فيما يتعلق بالصين فقد لجأت الولايات المتحدة إلى حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة معها، و في مقدمتها عدم الوقوف أمام الرؤية التي تبناها الرئيس بوش منذ دخوله البيت الابيض و التي تستند الى رفض مفهوم الشريك الاستراتيجي الذي ذهب اليه الرئيس كلينتون و الديمقراطيون في توصيف العلاقة مع الصين و اعتبارها منافسا دوليا محتملا من ناحية، و التغاضي عن رفض السلوك الصيني تجاه ملف حقوق الإنسان من ناحية أخرى. سعت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر لتجاوز ما أثاره حادث اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين في أول ابريل ٢٠٠١ من كوامن عديدة تحفل بها العلاقات المشتركة ، خاصة تجاه الملف التايواني و ما يثيره هذا الملف من استفزاز للصين. فمن الواضح أن الحرص الأمريكي على عدم خسارة الصين في عملية بناء التحالف الدولي، قد ساعد على تبنيها خطابا يركز على مجالات التعاون والمشاركة و في مقدمتها قضية مكافحة الإرهاب، و الدفع نحو التعاون المشترك لتحقيق السلام في شبه القارة الكورية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الاكتفاء بقبولها كشريك تجاري (١٤).

وينبع القرار الإستراتيجي من تحديد الصين المستقبلية العدو الرئيسي للولايات المتحدة من قبل فريق عمل إدارة بوش، الذي يريد إحياء العلاقات القائمة مع حلفاء واشنطن التقليديين، خاصة اليابان، ودفعها إلى الأمام بحيث تنشط أكثر من ذي قبل على حساب الروابط الأطلسية الأوروبية والأميركية. وتستهدف واشنطن من خلال لعب ورقة اليابان هذا الشريك الإستراتيجي الوفي محاصرة الصين، هذه القوة العظمى الصاعدة. علماً أن الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة بسياسة كسينجر المنظر لأهم نظرية إستراتيجية حديثة والقائمة على أن لا يجوز السماح لموسكو وبيكين بإقامة تحالف إستراتيجي بينهما .

وسوف تعمل إدارة بوش على الوقوف في وجه التهديدات العسكرية الصينية الموجهة لتايوان (خصوصاً أن أزمة ١٩٩٦ لا زالت ماثلة للعيان).

وتعتبر تلك القضية من اخطر القضايا التي ستترك انعكاسات سلبية على مصالح الولايات المتحدة الأميركية الأمنية. وكانت الصين قد عارضت بشدة خطة واشنطن الرامية إلى إنشاء مظلة الدفاع الصاروخي خشية أن تشمل تايوان، وتأمين حماية أميركية لها .

٢- إن روسيا و الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل أوزبكستان، وطاجيكستان، و تركمنستان، لها مصلحة إستراتيجية في الدخول في نادي التحالف الدولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، لأن هذه البلدان جميعا تريد استثمار هذه الحرب من أجل تصفية حساباتها مع الحركات الإسلامية الراديكالية المتواجدة على أراضيها. فالروس يريدون القضاء على الإسلاميين في الشيشان، و كذلك الجمهوريات الثانية الأنفة الذكر. فالروس مثل الهند يقولون اليوم بصوت عال إنهم ضحايا " الإرهاب الإسلامي " في الشيشان منذ سنوات عديدة، و هو من نفس " الإرهاب " الذي تعرضت له-نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول الماضي، لكي يبرروا بذلك قمعهم الشديد للإسلاميين في الشيشان، و مشاركتهم في هذه الحرب الأميركية من أجل القضاء على نظام حركة طالبان، و تجفيف الينابيع لمصادر الإرهاب بوساطة الدعم لقوى تحالف الشمال، أو من خلال الدخول المباشر في العمليات العسكرية. فالرئيس بوتين أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة باستخدام القواعد الروسية الموجودة في الجمهوريات السوفياتية السابقة المحاذية لأفغانستان من أجل شن هجمات برية و جوية داخل العمق الأفغاني مقابل غض النظر من جانب واشنطن عن الدور الروسي في تجارة المخدرات، و في حرب الإبادة التي تخوضها القوات الروسية ضد المجاهدين الشيشان، و عن الملفات العديدة الشائكة بين البلدين .

أما الخاسر الكبير من هذه الحرب فهو إيران ،التي تتدرج تحت مسمى "الدول المارقة" و "محور الشر" في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية... وهي " القوة" التي تريد دورا اقليميا مناسباً لحجمها و موقعها، الذي تطل من خلاله على حدود مصادر الطاقة الأهم في العالم (من الغرب: الخليج، ومن الشرق: بحر قزوين). لقد تآزمت العلاقات الإيرانية الباكستانية منذ وصول حركة طالبان إلى السلطة، حين أصبحت باكستان الحليف الرئيس لنظام طالبان المنحدر من أثنية الباشتون و الذي يتبنى الإسلام السني عقيدة له، في تعارض كلي مع الشيعة الذين يمثلون ٢٠% من السكان الأفغان. و على الرغم من تناقض إيران مع نظام حركة طالبان، إلا أن طهران رفضت رفضاً قاطعاً

الدخول في نادي التحالف الدولي ضد الإرهاب، و رفضت أيضا الحرب الأميركية ضد أفغانستان البلد المسلم، وإن قدمت تسهيلات للأمريكيين ولتحالف الشمال. و ينبع الخوف الإيراني من واقع أن تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة من السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب آسيا و أفغانستان، و وصول تلك السيطرة بشكل مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيها، و كذلك محاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأميركية، من الجنوب : الخليج حتى الشمال، و أفغانستان حتى بحر قزوين ، بهدف اضعاف القوة الإيرانية في هذه المنطقة الهامة بالنسبة لإيران.

و لازالت الولايات المتحدة تفرض عقوبات اقتصادية على ايران بدعوى أنها تسعى إلى تطوير ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك سعيها لإنتاج السلاح النووي، إضافة إلى تشجيعها للإرهاب و فقا للرؤية الأمريكية لرفضها عملية التسوية الاستسلامية ضمن الشروط الأمريكية الصهيونية

٣- باكستان تدخل مرحلة الزوابع الخطرة

في البداية كانت باكستان مفهوما. فالبلد ولد من حلم شاعر هندي، محمد إقبال. و قد رأته باكستان النور في آب ١٩٤٧، بوساطة الأب المؤسس محمد علي جناح في فترة التقسيم الدامي لإمبراطورية الهند. و من دون شك، هل يمكن رؤية في الأصول المؤلمة لهذا البلد، صعوبته الأونطولوجية لبناء هويته ؟ و أبعد من علة وجودها الجلية كأمة تضم مسلمي الهند، فإنه في الواقع بنيت باكستان بالنسبة إلى جارتها و شقيقتها اللدودة الهند. إذ أنها بدلالة هذه الأخيرة يتحقق الوجود المعين لباكستان. لا سيما أن الهند ما زالت إلى حد الآن لم تهضم " عملية تقسيمها، و تعتبر وجود باكستان اصطناعيا، و أن شعوبها المتكونة من الباشتون، و البنجابيين، والسنديين، و البلوتش، و المهاجرين (من المسلمين الهنود الذين جاءوا من الهند بعد الإستقلال)، لم يجتمعوا كليا و أبدا حول مشروع مشترك أبعد من رباط الإسلام .

و قد طبع التاريخ الداخلي لهذه الأمة الفتية بالعديد من القفزات السياسية الفجائية، فكان اغتيال رئيس الحكومة لياقت علي خان في عام ١٩٥١، و حصول اول انقلاب عسكري من قبل الجنرال يعقوب خان في عام ١٩٥٨، وإعلان الأحكام العرفية من جانب خليفته الجنرال يحيى خان. و في بداية السبعينات انفصلت بنغلادش (باكستان الشرقية) بعد حملة واسعة من القمع ضد الاستقاليين. و صعد بعدها نجم ذو الفقار علي بوتو في فضاء السياسة

الباكستانية، الذي قام بالإصلاح الزراعي، و أطلق العنان للبرنامج النووي الباكستاني، غير أن نهايته كانت الإعدام بعد سنتين من عودة الجيش من جديد إلى السلطة في الانقلاب الذي قاده الجنرال ضياء الحق في تموز ١٩٧٧. ولأول مرة في تاريخها وضع ضياء الحق باكستان في مصاف الأمم الحديثة، وقادها على طريق الأسلمة الراديكالية، و انتهت مرحلته بموته في حادث طائرة غامض إلى حد الآن في آب ١٩٨٨. و بموت ضياء الحق طوت باكستان صفحة الديكتاتورية العسكرية، و عادت الديمقراطية من جديد على يد بنازير بوتو، التي تناوبت على رئاسة الحكومة مرتين مع خصمها اللدود نواز شريف. و بدلاً أن يرسى الحكم المدني أسس التنمية الحقيقية، عمقت الديمقراطية الأزمة السياسية في البلد يوماً بعد يوم، و انتشر الفساد و الرشوة في قمة هرم السلطة، و ازداد الصراع الطائفي حدة بين الأقلية الشيعية و المسلمين السنين، و انعدم الأمن في كبريات المدن الباكستانية .

غير أن الجيش عاد من جديد إلى السلطة، و هذه المرة عن طريق جنرال آخر هو برويز مشرف في أكتوبر ١٩٩٩، و كأنه بات مؤكداً أن باكستان لا تستحق الديمقراطية. و كأن هذا البلد الذي أهانته الهند أولاً، ثم الولايات المتحدة لاحقاً التي امتنعت عن تقديم أية مساعدة عسكرية له مع مطلع التسعينات، بعد أن استخدمته كأداة طيلة الحرب ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان، لم يتوصل إلى تحقيق وجوده خارج نطاق اللجوء إلى الجيش .

اليوم في ظل الحرب الأميركية ضد أفغانستان، تعتبر الولايات المتحدة باكستان حلقة رئيسية في الصراع ضد تنظيم القاعدة و نظام حركة طالبان، وهي تحاول أن تجامل و تداري حساسية الجنرال مشرف مقابل تعاونه في مجال الاستخبارات، و لكن أيضاً في مجال الدعم اللوجستيكي، بما أن باكستان قبلت فتح مجالها الجوي للتحالف الدولي لمقاومة ما يسمى الإرهاب. و الحقيقة اليوم أن الباكستانيين يخافون من إمكانية عودة تحالف الشمال إلى السلطة في كابول، و هو ما يظهر لنا كم هو المناخ الدولي عصيب لهذا البلد : لأن النظام الحليف في أفغانستان هو الضمانة ل" العمق الإستراتيجي " الشهير في حالة تجدد النزاع مع الهند .

أما واشنطن فقدمت إلى الجنرال مشرف البراهين التي تمكنه من تعزيز وضعه في مواجهة الإسلاميين، و بشكل خاص الضباط في الجيش الذين يتخوفون من المنحى الذي اتخذته الحرب ضد نظام طالبان، و من الخسارة

المحتملة " للعمق الاستراتيجي " الذي اكتسبته باكستان في أفغانستان .

في العام ١٩٩١، حين دخلت مصر في إطار التحالف الدولي الذي خاض حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حصلت على إلغاء ٥٠% من ديونها الخارجية إزاء نادي باريس الذي يضم الدول الدائنة. و كان شطب هذه الديون ممكنا بعد الحصول على اتفاق من صندوق النقد الدولي. أما بقية الديون المصرية فقد تمت جدولتها زمنيا بشروط ميسرة. السيناريو عينه يتكرر اليوم مع باكستان، التي تحتل موقعا إستراتيجيا عصبيا في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الطالبان و أسامة بن لادن .

باكستان اليوم تعاني من وضع اقتصادي صعب، فقد شهدت مرحلة تراجع اقتصادي إلى مستوى ٤% سنويا، طيلة عقد التسعينات، وصولا إلى مستوى ٦، ٢% عام ٢٠٠٠-٢٠٠١. و يرجع المحللون هذا التراجع الاقتصادي إلى عوامل خارجية لا علاقة للباكستانيين أنفسهم بها. فخلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١١٩٨٥ كان الإقتصاد الباكستاني يتغذى بصورة أساسية من العملات الصعبة التي يدخلها العمال الباكستانيون العاملون بكثافة في بلدان الخليج العربي و في المملكة العربية السعودية بصورة خاصة التي كانت تنعم بذروة الطفرة النفطية، و بعدما كانت عوائد العمال الباكستانيين " النفطيين " تشكل وحدها حوالي ٣، ٩% من الدخل القومي السنوي الصافي، تراجعت إلى مستوى ٢% فقط في السنوات الأخيرة بفضل البطء الذي أصاب اقتصاديات البلدان العربية النفطية .

إضافة إلى ذلك، كانت باكستان تأمل، من خلال دعمها لـ " طالبان " تعزيز صادراتها إلى آسيا الوسطى و بناء خط أنابيب غاز من تركمنستان يمر بهيرات وقندهار، غير أن ازدهار عمليات التهريب أطاح بهذه الآمال الباكستانية. و كان الفساد داخل الطبقة السياسية قد أتاح لبعض رجال الأعمال أخذ قروض ضخمة من مصارف القطاع العام بدون أن يسددها للدولة واستعيد منها مؤخرا ٧٢٠ مليون دولار فقط و الباقي يتجاوز ٣ مليارات دولار. على أن المديونية الخارجية الباكستانية ليست أقل قسوة من مديونيتها الداخلية ، ويقدر الخبراء حاليا بحوالي ٣٨ مليار دولار. و بعد مفاوضات طويلة وصعبة، حصلت باكستان على قرض قيمته ٦٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي .

و كانت إدارة الرئيس بوش رفعت الحظر الكامل على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان عقب قياها بالتفجيرات النووية في عام

١٩٩٨، و حصول الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩. و قدمت أيضا مساعدة مالية ضخمة، و عملت لمصلحة جدولة ديونها الخارجية. و حصلت باكستان مؤخرا على دعم البلدان الصناعية الغنية الدائنة لها، لان هذا يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية الغربية، و في الوقت عينه يسمح لاسلام اباد بالمضي قدما في طريق الإصلاح الهيكلي. وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية ريتشارد بوشير أن المساعدة الاقتصادية الأميركية المباشرة لباكستان من أجل إلغاء ديونها سوف تصل إلى أكثر من مليار دولار مقدمة من الحكومة الأميركية، ولأكثر من مليار دولار من المنظمات المالية الدولية المانحة. و ذهب كولن بول إلى أبعد من ذلك حين طرح مسألة كشمير كمظهر "مركزي" في العلاقات الهندية-الباكستانية (و هي خطوة أولى نحو تدويل هذه المسألة كما تريدها باكستان من كل قلبها)، و حين قال أنه مستعد لإعادة التعاون العسكري بين البلدين إلى ماكان عليه في السابق، الأمر الذي يعني إعادة تكوين ضباط باكستانيين في الكليات الحربية الأميركية، وبيع أسلحة أميركية جديدة.

و تكمن الاستراتيجية الأميركية الجديدة في إعادة نسج الروابط مع حليفاتها القديمة باكستان، التي أصبحت الآن قوة نووية من أجل وضعها تحت المراقبة. و تملك باكستان الآن من ١٥ إلى ٢٠ راسا نوويا يمكن حملها على صواريخ غوري-١ - التي يبلغ مداها ١٣٠٠ كلم، و التي طورتها بالتعاون مع كوريا الشمالية و إيران، إذ يزن الصاروخ لدى انطلاقه ١٦ طن منها ٨٠٠ كيلو غرام من المتفجرات_أو بوساطة طائرات أف ١٦. و يرتبط تاريخ السلاح النووي الباكستاني بالعلاقات الصراعية مع الهند.

و جاء في تقرير وضعته الاستخبارات الروسية أن الرئيس الباكستاني برويز مشرف قد يكون سلم فعلا القنابل النووية التي بحوزة بلاده إلى الولايات المتحدة. و أضاف التقرير أن هذه الخطوة جاءت بعدما كشفت وكالة الاستخبارات المركزية المؤامرة الانقلابية التي يقودها نائب مشرف، و هو ما قاد هذا الأخير إلى عزل الجنرال محمود أحمد الذي أسهم في وصول مشرف إلى السلطة في عام ١٩٩٩، و المعروف عنه معارضته الشديدة لأي تقارب بين باكستان و الولايات المتحدة، و كذلك الجنرال محمد عزيز، رجل العمليات الخاصة للاستخبارات الباكستانية في أفغانستان و كشمير، إضافة إلى الجنرال مظفر عثمانى نائب رئيس هيئة الأركان للجيش. و أصبح بقاء مشرف في السلطة منوطا بالحماية التي تؤمنها له الولايات المتحدة. و تشعر واشنطن

بالذعر من إمكانية انتقال القنبلة النووية الباكستانية إلى أيادي متشددين باكستانيين، إذ أنها تعرف بأن التطرف في هذا البلد الذي على حافة البركان قد يكون أكثر حدة من ذلك الذي تقوده حركة طالبان في الربوع الأفغانية .

و لكن السؤال الذي يطرحه الغرب الآن، هل إن باكستان يمكن السيطرة عليها؟ فالجنرال مشرف الذي التزم بالدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب، انتهج في الماضي القريب سياسة غامضة على الطريقة الباكستانية. فهو الذي كان قائد الجيوش الباكستانية الثلاثة، و هو المهندس الذي نظم عملية تسلل المجاهدين الإسلاميين إلى كشمير الخاضعة للإدارة الهندية في إقليم كرجيل، محدثا بذلك حربا مع الهند، التي ضربت سياسة التقارب التي انتهجها نواز شريف مع الهند. و كانت إحدى أهداف هذه المناورة نفس الحوار الذي كان الجيش الباكستاني هو الخاسر الأكبر فيه .

و باشتراك الجنرال مشرف مع الحركة الإسلامية الكشميرية المسلحة يكون بذلك وفيما للخط الطبيعي الذي سار عليه العسكريون الباكستانيون منذ عهد الجنرال ضياء الحق، الذين يجمعون بين الإرادية الإسلامية و العمليات الخارجية. أن باكستان التي " صدرت " الطالبان إلى أفغانستان، يساند جيشها الحركات الإسلامية في كشمير لأهداف إقليمية. هل يعني هذا أن الجنرال مشرف قد تغير في ظل الأزمة الحالية ؟

يرى المحللون السياسيون في الولايات المتحدة أن الجنرال مشرف يحمل في داخله طابعا علمانيا كماليا، قد يقوده إلى استثمار هذه الفرصة التاريخية من الأزمة الأفغانية لإعادة توجيه سياسته الداخلية و الخارجية، عبر اعتبار أن المساندة التي تقدمها السلطة الباكستانية للحركات الإسلامية الراديكالية تهدد الدولة، و بالتالي الجيش الذي يعتبر عماد الدولة في باكستان، و على أي حال، بقاءه السياسي في الحكم. و إذا كان الرئيس مشرف يسير في هذا الطريق، فإن الولايات المتحدة مطالبة بتقديم " الهدايا " للعسكريين الباكستانيين مقابل إلتزام هؤلاء بشروط العودة إلى الديمقراطية، و تنظيم انتخابات عامة في أكتوبر ٢٠٠٢ .

غير أن سياسة الولايات المتحدة الكونية و الإقليمية التي قوامها بسط الهيمنة و الغطرسة العسكرية و السياسية، سوف تكون لها انعكاسات خطيرة على مصير باكستان نفسه مع استمرار الحرب الظالمة و المدمرة ضد أفغانستان. فالحركات الإسلامية الراديكالية في باكستان تطالب الرئيس مشرف

بالانصياع إلى مطالب الشعب، المتمثلة في وقف التعاون مع الولايات المتحدة. و يمثل إغلاق طريق الحرير من قبل الزعماء الإسلاميين المسلحين، الذي عملت الحكومة على إعادة فتحه، و التهديدات الأخرى بالقيام بأعمال في أنحاء البلاد، واجتياز أكثر من ٢٢٠٠ مسلح إسلامي الحدود الباكستانية للقتال في صفوف الطالبان، تحديا ضخما للرئيس برويز مشرف، خاصة أن حكومته أقدمت أخيرا على قطع علاقاتها مع العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تناصر أسامة بن لادن، الذي يرغب في سقوط هذه الحكومة الموالية للغرب. و كان جليا في الفترة الأخيرة تخوف مشرف نفسه من مثل هذا الأمر، فقد طلب مرارا من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة إنهاء حملتها العسكرية في أفغانستان قبل بدء شهر رمضان عام ٢٠٠١

و يحذر المحللون في لاهور و اسلام آباد من أن إغلاق طريق الحرير قد يكون بداية حملة أوسع من جانب ما يسمى مجلس الدفاع عن أفغانستان لضرب استقرار البلاد. و يترأس هذا المجلس اثنان من كبار علماء الدين هما مولانا سميع الحق و مولانا فضل الرحمن، اللذان فرضت عليهما الإقامة الجبرية عند بدء القصف الجوي الأميركي لأفغانستان، و مسلحو شنجيبالا الذين أغلقوا هذا الطريق، مثل الجماعات الإسلامية الأخرى، هم من المجاهدين الأفغان السابقين و المقاتلين في كشمير. كما أن معظمهم من الفلاحين الباشتون الغاضبين على قتل أبناء عموماتهم في غرب أفغانستان. و يتجمع الباشتون الباكستانيون الذين يقطنون الجبال المجاورة يوميا في الوادي القريب من شنجيبالا للتشاور بخطوة مشرف المقبلة .

و تطالب الحركات الإسلامية المسلحة في باكستان التي لديها آلاف من المقاتلين، بأن تنهي الولايات المتحدة حربها العدوانية ضد أفغانستان، و بإنهاء الحكومة الباكستانية دعمها للأميركيين، و إطلاق الرئيس مشرف الزعماء الإسلاميين .

و مع استمرار الحرب بلا هوادة خلال شهر رمضان، و دخول الولايات المتحدة الأميركية في الوحل الأفغاني مع حلول فصل الشتاء، تدخل باكستان مرحلة الزوابع الخطرة و أول العواصف من أفغانستان. و السؤال الذي يطرحه المحللون الاستراتيجيون في الغرب : هل ستؤدي هذه العاصفة الأميركية الأفغانية إلى إنقاذ باكستان، أم أنها ستسحقها في طريقها ؟

٤-الإمبريالية و الحرب

ليست الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية فحسب، بل إنما تمثل أيضا في زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة أعلى مراحل الإرهاب و أشنع أشكاله. و لا تكون الإمبريالية إمبريالية، إن لم تعمل في كل لحظة على توطيد نظامها السياسي، الاقتصادي، القائم على استعباد الشعوب و إخضاعها، و استغلال ثروتها و نهب قوتها و عرقها. كما لا تستطيع إدامة ذلك كله، إن لم تمارس أشنع أشكال الإرهاب الذي أصبح صفة ملازمة لها .

و يصح القول أيضا إن الإمبريالية الأميركية تحديدا هي أرقى أشكال الإمبريالية في عصرنا الحديث، و هي بجبروتها و استغلالها و إرهابها تشكل العدو رقم واحد لكل الشعوب، بما فيها الشعب الأميركي نفسه. و إذا كان ذلك بديهيا، فإنه بديهي أيضا أن الكيان الصهيوني الذي أوجد في فلسطين بجهود بريطانية أولا ثم أميركية، يشكل رأس الحربة الإمبريالية في الوطن العربي، و يترسم خطاها الإرهابية، و يطرح بوجوده تحديا دائما للأمة العربية في المشرق و المغرب .

و تستخدم الإمبريالية الأميركية و العدو الصهيوني في حربهما القذرة ضد العالمين العربي و الإسلامي كل ألوان الإرهاب المنظم، الفكري و السياسي والعسكري. و لقد تصاعدت حدة العنف الدموي الإمبريالي الصهيوني منذ حرب الخليج الثانية إلى يومنا هذا، خصوصا مع اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل يواجه الإرهاب الإمبريالي الأميركي - الصهيوني بالعنف المغامر ؟

و الحال هذه، فقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، و ضرب مقر البنتاغون في واشنطن، يوم ١١ أيلول الماضي، لكي تشن الحرب على الشعب الأفغاني المسلم تحت لافتة " مكافحة الإرهاب ". فهل يمكن اعتبار هذه الحرب الأميركية البريطانية حربا دفاعية، أم هي حرب إمبريالية هجومية؟

لم تكن الحرب الأميركية - البريطانية ضد أفغانستان مفاجأة، لكن حكومة الولايات المتحدة الأميركية أعلنت أكثر من مرة، أنها مصممة على خوضها، ضد ما تسميه " الإرهاب ". و يعترف الجميع تقريبا أن الحرب الأميركية الحالية ضد أفغانستان حرب إمبريالية، تستخدم فيها الولايات المتحدة و معها بريطانيا سياسة العصا الغليظة من أجل تركيع الشعوب الإسلامية و استعبادها.

و قد انقشع دخان العدوان الأميركي - البريطاني على أفغانستان، ذلك أنه لم يكن ردا على تفجير نيويورك و واشنطن خصوصا و أن التحقيق لم يقدم أية أدلة قاطعة عن مرتكبي ذلك الحادث، إنما هو يمثل حربا أميركية مدمرة و تدخلا عسكريا واسع النطاق، بات يهدد بمواجهات عسكرية كبيرة تتعدى نطاق أفغانستان، خاصة بعد أن وجدت الإمبريالية الأميركية من قوى تحالف الشمال وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الأفغاني المسلم الصديق .

و تستهدف الخطة الأميركية - الغربية الشاملة من ذلك ما يلي :

١- إسقاط نظام حركة طالبان في أفغانستان، بعد أن رفض المساومة وفقا للشروط الأميركية الصهيونية، و الإتيان بنظام بديل له، موال لأميركا.
٢- إفهام حكومة كابول، أن ما يسمى في واشنطن " الإرهاب " يكلف ثمنا غاليا، و أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تتسامح مع الذين يتحدون و يخترقون أمنها القومي، و يضررون بمصالحها .

٣- إن الرئيس بوش قرر في هذه الحرب أن يلجأ إلى استخدام القنابل الكبيرة و على رأسها القنبلة جي- بي-٢٨ التي يبلغ وزنها ٢،٢ طن، اذ يلبس مقدمة القنبلة بنوع خاص من الفولاذ الصلب جدا يؤخذ من مواسير مدافع الميدان الثقيلة لاخترق ٧ أمتار من التحصينات الخرسانية قبل أن تنفجر، و كذلك القنابل العنقودية و الإنشطارية للاحاق الكثير من الخراب و التدمير بالمدن و القرى و المنشآت و بيوت العبادة و المساكن في مدن جلال آباد و كابول و قندهار وغيرها من المدن الأفغانية التي لا زالت تعاني من القصف و التدمير ما يذكر بالحرب العالمية الثانية، و القصف الأميركي البشع لقرى و مدن العراق، إذ أصبح هناك مئات من القتلى ضحايا هذه الحرب .

و لقد أوضحت حرب التدمير الشامل الجارية الآن منذ أيام في أفغانستان، أن الإدارة الأميركية ليست حريصة على أرواح الأبرياء، بل تصب الزيت على النار، و تستخدم سياسة العصا الغليظة بلا تحفظ من أجل إعادة " هيبة " الإمبراطورية الأميركية، و إرهاب شعوب العالمين العربي و الإسلامي، عن طريق هذه الحرب ضد أفغانستان بذريعة مكافحة ما تسميه " الإرهاب"، وللتأكيد على استعدادها لاستخدام القوة العسكرية المباشرة في العلاقات الدولية خارج إطار مجلس الأمن. و هي ما لم تفعله إلا مع العراق في أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦، و ١٩٩٨. و لذلك فإن العدوان الأميركي على أفغانستان، يعلن فتح

صفحة جديدة من صفحات السياسة الأميركية تستخدم فيها القوة الأميركية مباشرة، في احتقار كامل للقانون الدولي و في توظيفها الذاتي للفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

و تسعى الولايات المتحدة الى توسيع رقعة الحرب، اذ أعد البنتاغون خطة فرعية لاطاحة النظام العراقي و استبداله هو الاخر بنظام ليبرالي. و يقول المحللون الاستراتيجيون في الغرب، أن الخطتين، "الأمم (لأفغانستان) والفرعية (للعراق) تكادان تقو مان على أسس و احدة و هي استخدام القوى المعارضة المسلحة للنظامين كحصاني طروادة أميركيين يسهلان دخول كابول و بغداد من دون خسائر بشرية أميركية كبيرة، بعدما تكون تلك القوى المعارضة تلقت الصدمتين الاوليين للحربين، تماما كما حدث في حرب الخليج عام ١٩٩١ ... و يظل "القرار النهائي" بنقل الحرب من أفغانستان الى العراق بعد اطاحة طالبان و تنصيب نظام جديد على أنقاضها، حتى لو استمرت عمليات مقاومة متفرقة في الجبال الوعرة، "سوف يتخذ على ضوء نجاح قوات تحالف الشمال الافغاني في احتلال العاصمة كابول و المدن الرئيسية الأخرى" الذي سيشكل "القدوة المطلوبة لتحفيز قوات المعارضة العراقية الشمالية الكردية و الشيعية في الجنوب على التمثل بها بالزحف على بغداد تحت غطاء قصف جوي و صاروخي اميركي كثيف، لاحتلالها بعد اجتياح المدن الشمالية العراقية و الجنوبية الواقعة داخل منطقة الحظر الجوي ٣٣ الممتدة من حدود الكويت الى حدود السلطة المركزية العراقية على بعد حوالي ٤٠ كيلو مترا باتجاه الجنوب".

و يزيد من خطورة الأمر، أن حكومة الرئيس بوش نجحت في استثمار نتائج عدوانها الجديد على أفغانستان لجهة اصطفاف الموقف الأوروبي و الروسي، و معظم دول العالم الثالث، باستثناء دول قليلة، على أرضية الموقف الأميركي، إزاء ما تسميه محاربة "الإرهاب"، مستفيدة مما خلفته عمليات تفجير نيويورك و واشنطن من قلق و توتر على صعيد العالم أجمع. و لأول مرة يتحقق الإجماع الغربي بالكامل في هذه الحرب التقليدية، التي تلبى التطلعات الأميركية، إذ تستخدم الولايات المتحدة الآن نفوذها القوي، في إطار المحاولات التي تبذلها مع الدول الأوروبية و روسيا للاتفاق على سياسة مشتركة، تحقق التكامل الإمبريالي الاطلسي - الأوروبي، كما تتطلب ذلك السياسة الإمبريالية الأميركية المستندة إلى استراتيجية خوض الصراع السياسي العسكري ضد حركات التحرر الوطني، و البلدان المناوئة لسياستها في العالمين

العربي و الإسلامي .

لقد أثار العدوان الأميركي البريطاني ردود أفعال عربية و إسلامية رسمية و شعبية متباينة. فعلى الصعيد الرسمي، باستثناء بيانات التنديد المتفاوتة الحدة الصادرة في بغداد و طهران، كشف اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد مؤخرا في الدوحة ؛ عن عوامل ضعفه و عجزه. و قد تكرر ذلك حتى أصبح قانونا عاما في الحياة السياسية العربية المعاصرة، إذ ان الدول العربية و الإسلامية الصديقة للولايات المتحدة و"المعادية " على حد سواء أدانت الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك، لكنها لم تدين القصف الأميركي - البريطاني على أفغانستان. ولذلك، فإن عدم الوحدة إزاء الموقف من العدوان الأميركي على أفغانستان، ليس جديدا، و لا يمثل حدثا طارئا، أو خلافا مفاجئا. لقد كشف هذا العدوان عن قصور السياسات العربية و الإسلامية الرسمية، عن اتخاذ موقف تضامني، ولو في الحد الأدنى، و هو ما يكشف الخلل في مواقف الدول العربية و الإسلامية وعلاقاتها. و هناك الدول التي سرتها الضربات الأميركية الموجهة ضد أفغانستان. و هذه الدول تؤيد الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد ما تسميه " الإرهاب "، و هي الدول التي تواجه معارضة إسلامية راديكالية و تتبنى الأطروحات الأميركية علانية لجهة محاربة الإرهاب، باعتباره العدو الرئيس من وجهة نظرها. و هناك الدول التي تخشى أن تجر إلى مواجهة مع واشنطن. و هذا يجعل بقاء الدول العربية و الإسلامية لتتضامن مع أفغانستان صعبا، إن لم يكن في حكم المستحيل أحيانا. و فضلا عن ذلك كانت رسالة واشنطن و اضحة و صريحة لمن يعينهم الأمر من الدول العربية و الإسلامية، بأنه لن يكون هناك تحديد لمفهوم الإرهاب حسبما يرتضي بعض العرب، و لن يكون هناك تمييز بين الإرهاب و حركات التحرير الوطني ضد الاحتلال، و أن التفسير الأميركي هو الذي سيطبق شاءت تلك البلدان أم ابت. و أماطت أوساط الخارجية الأميركية اللثام عن انه" لن يعقد أي مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب كما تطالب إيران و سوريا و السعودية و دول عربية اخرى، بل إن قرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول مفهومه للإرهاب، كاف لأن يكون القاعدة و السقف لهذا المفهوم، و على الدول التي تشعر بانها تؤوي اوتساند ارهابيين ان تتخلى عن ذلك فوراً، و الا و اجهدت العواقب المترتبة على رفضها الانصياع للقرار الدولي هذا."

أما على الصعيد الشعبي، فقد خرجت مظاهرات حاشدة في بغداد و غزة و القاهرة و مسقط و إسلام آباد، و جاكرتا، معبرة عن نقتها على هذا العدوان الأميركي الوحشي ضد الشعوب الإسلامية .

فكيف يمكن أن ننظر إلى الحرب الأميركية - البريطانية في أفغانستان وسط موجات التأيد و المعارضة التي تشغل العالم اليوم ؟

إننا ننظر إليها من الزوايا التالية :

أولاً : لا نؤيد الحرب الإمبريالية الحالية ضد أفغانستان، و لا نؤيد من حيث المبدأ تدخل أية دولة في شؤون الدول الأخرى، و لا دخول أي جيش أراضي دولة أخرى .

ثانياً : لا نرى أن أي جيش قادم من الخارج قادر على صنع ثورة، أو إقامة نظام جديد موال لأمركا، أو حتى إنقاذ ثورة غير قادرة على الحياة.

ثالثاً : إن مصلحة الوطن العربي و الإسلامي هي الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان و قواه الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية، و ضد الحرب الأميركية - البريطانية بكل أشكالها، ليستطيع الشعب الأفغاني بناء مجتمعه ضمن إطار الظروف الملائمة له .

رابعاً : إن الحكمة و المنطق يقتضيان إدانة التدخل الإمبريالي الأميركي، و يطالبان كل القوى المحبة للسلام في العالم بالوقوف الحازم ضد المخططات الإمبريالية الأميركية لاستغلال قضية مكافحة ما تسميه " الإرهاب " و الاستفادة من ظروفها .

و يجب أن ننتبه إلى مخاطر استسهال دخول قوات أي بلد إلى بلد آخر مهما كانت نظرتنا إلى نظام حركة طالبان الحاكم في أفغانستان. إن هذا يجعل أقدار الأوطان مرهونا بقرارات القوى الخارجية. و تستطيع بعض الدول العربية و الإسلامية المناهضة للحركات الإسلامية الأصولية ألا تعبر هذه القضية أي اهتمام. و لكنها غير معنية فعلا بقضايا تحرير الأمم، و بالعلاقات الدولية الديمقراطية الحقة .

و إذا كانت هناك ظروف صعبة فرضت على الاتحاد السوفياتي السابق أن يدخل أفغانستان حين سعت الإمبريالية الأميركية لنقل المعركة الدينية إلى داخل الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي جعل هذا الأخير يواجه الضربة عبر نقل

المعركة الإشتراكية إلى داخل مجموعة دول إسلامية متخلفة، مثل باكستان وإيران في عهد السبعينات. فليس معنى ذلك أن نعتبر خرق القاعدة صحيحا، وأن نجعل منه قاعدة .

تبقى القضية في النهاية قضية حرية الشعب الأفغاني في اختيار النظام الذي يريده، أما الإمبريالية الأميركية، فهي تنتهج استراتيجية الحرب على الدول العربية و الإسلامية المناوئة لسياستها خاصة العراق، الذي يعاني من الحصار الأميركي الظالم.

و لم تثبت الإمبريالية الأميركية أنها معنية بمكافحة الارهاب، بل إنها أصبحت تمثل الإستعمار الجديد عبر فرضها أمركة العالم، و ممارستها الارهاب الدولة المنظم الآن، من أجل إعادة اقتسام العالم و نهب ثرواته، كما هي حال النفط العربي، و نفط بحر قزوين في آسيا الوسطى. و سوف تسهم الحرب الامبريالية ضد أفغانستان، و العراق لاحقا، في اعادة بناء عالم مقسم من قبل جدارين ماليو ايديو لوجي يعمق الفوارق و اللامساواة بين الشعوب، و يخلق بؤر التوتر بين الامم، و يفجر من جديد الصراعات بين الشرق و الغرب، و الشمال و الجنوب، و الغرب و الـ ٥٠ و وطن العربي و الاسلامي.



الهوامش:

- (١)- محمد سعد أبو عامود - تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران و تركيا و روسيا - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٧ - يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص ٧٥ - ٧٦).
- (٢)- هبة رؤوف عزت - أبراج أمريكا العاجية... و حروبها غير المقدسة - مجلة وجهات النظر - العدد الأربعون - مايو ٢٠٠٢ (ص ٦٩ - ٧٠).
- (٣)- المرجع السابق (ص ٧٠).
- (٤)- المرجع السابق (ص ٧٠) انظر أيضا :
و حرب غير مقدسة إرهاب باسم الإسلام
-Unholy War : terror in the Name of Islam- Johns Esposito oxford university press 2002
Ivory Towers on Sand : faillure of Middle Eastern Studies in America.
(أبراج عاجية فوق الرمال : فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا) .
- (٥)- فريد هاليداي - ساعتان هزتا العالم - ترجمة عبدالإله النعيمي - دار الساقي - الطبعة

الأولى

(ص ١٦٩ - ١٧٠).

(٦)- توفيق المدني - " طالبان " و الصراع على آسيا الوسطى - مجلة شؤون الأوسط - العدد ٧٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ - (ص ٢٣).

- Olivier Roy, (٧)

Avec les Talibans la charia plus le gazoduc Le Monde diplomatique Novembre 1996

(٨)- فريد هاليداي - مرجع سابق (ص ١٦٥).

(٩)- Stephone Allix *De la resistance a la prise de Kaboul* I histoire Secrete des talibans Le Monde Diplomatique Janvier ١٩٩٧.

(١٠)- توفيق المدني - مرجع سابق (ص ٢٧).

(١١)- أمير ظاهري - " أفغانستان تعلق جراحها القديمة و الجديدة ، جريدة الشرق الأوسط تاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧ .

(١٢)- أيمن السيد عبد الوهاب - تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٧ - يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص ٨١)

(١٣)- المرجع السابق (ص ٨١).

(١٤)- المرجع السابق (ص ٨١ - ٨٢).

■ ■

الفصل السابع

هل يستمر تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب؟

إن ما يثير الانتباه في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية هو ما يلي : هل أصبحت الحرب ضد ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب هي المبدأ المنظم للعلاقات الدولية، الذي ينزل إلى المرتبة الثانية حزمة الصراعات و الفوضى السابقة ؟

عقب هجمات ١١ أيلول الماضي، حدث إنقلاب عام في العلاقات الدولية، إذ أصبح الصراع ضد الإرهاب الدولي يحتل أولوية الأولويات، و أعاد ثانية توجيه دبلوماسيات عدة دول، و فرض تجاهل النزاعات القديمة، و بالتالي قاد إلى عقد تحالفات جديدة. فعندما اتخذت الحكومة الأميركية قراراتها وحدها، وبدأت تحشد الجيوش، و دقت طبول الحرب، ثم دعت الدول المشاركة في نادي التحالف الدولي لمكافحة ما تسميه " الإرهاب الإسلامي "، استجابت دول العالم تجاوبا متفاوتا : فتقدمت حكومة بلير الصفوف لارتباطها بالسياسة الأميركية و دفاعها عن التقاليد الإمبريالية، و تلت فرنسا بريطانيا، و من ثم إيطاليا و ألمانيا و اليابان، و لكن أيضا روسيا و الصين، و تقريبا معظم الدول العربية، و السلطة الفلسطينية، و السودان، و باكستان .

إن دول العالم أيدت القرارات الأميركية على الأغلب، و لولا موقف العراق، و كوبا، و كوريا الشمالية، لكان القران بشأن بناء التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب إجماعيا. و هذا يعني، و مهما كانت الأسباب و " التكتيكات " أن دول العالم الكبرى و الصغرى، تتكيف مع القرار الأميركي الذي ليس عباءة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. و هو يعني أن العالم يقبل الخضوع للسياسة الأميركية. و إذا كانت دولة مثل روسيا معنية بالتكيف، و دولة كالصين معنية

بالإلتزام، فلماذا تحمل الدول المتوسطة و الصغيرة لواء التصدي ؟
هل أفنعت هجمات واشنطن و نيويورك المتحالفين بإزاحة مصالحهم
كدول إلى المرتبة الثانية عندما لا تتوافق هذه المصالح مع مكافحة الإرهاب ؟
ليس هناك ما يؤكد ذلك .

إن التحاق دول الاتحاد الأوروبي بالتحالف الدولي امر طبيعي. فالدول
الإمبريالية الاخرى كبريطانيا و فرنسا مازالت تتدخل في شؤون الدول الأخرى
كما أن أجهزة المخابرات الأوروبية تتعاون بشكل وثيق مع وكالة المخابرات
المركزية (سي - أي - إيه) الأميركية. أما التحاق روسيا بناي التحالف
الدولي، فيعتبر حدثا مهما في ظروف الحرب الأميركية الراهنة .

١-خلفيات تعمق التحول الغربي عند فلاديمير بوتين

فيما كان العالم يعيش و يتابع أخبار الضربات الجوية الاميركية على مدن
و أودية و كهوف أفغانستان، التي مهدت الطريق أمام قوات التحالف الشمالي
للزحف على مزار الشريف و كابول و هراة، هبت رياح دافئة على العلاقات
الروسية - الأميركية خلال القمة الأخيرة التي جمعت الرئيسين فلاديمير بوتين
و جورج بوش الابن، على الرغم في أن القمة فشلت في تحقيق اتفاقات تاريخية
مهمة .

و منذ القميتين الأوليتين التي جمعت الزعيمين بوش و بوتين، في العاصمة
السلوفانية يوم ١٦ حزيران ٢٠٠١، و في جنوة يوم ٢٢ تموز ٢٠٠١، تكتفت
اللقاءات الأميركية - الروسية. فقد زارت مستشارة الأمن القومي الأميركي
كونز اليسارايس موسكو، و تبعها بعد ذلك وزير الدفاع الأميركي
دونالد رامسفيلد. و منذ حينئذ لم تعد روسيا تشكل " تهديدا " للولايات المتحدة،
بل إن بلد فلاديمير بوتين أصبح في نظر المحللين الإستراتيجيين الأميركيين
شريكا، إن لم نقل صديقا، لا بل حليفا للولايات المتحدة الأميركية كما أوضح
ذلك وزير الخارجية الأميركية كولن باول .

و هذا يعني أن هناك توزيعة جديدة في العلاقات الأميركية - الروسية
لمرحلة ما بعد الحرب الباردة العالية جدا على قلوب المنظرين الإيديولوجيين
الجمهوريين، و الذين لا يستبعدون انضمام روسيا إلى منظمة حلف شمال
الأطلسي. و ضمن هذه الآفاق، لا تشكل روسيا أي تهديد للمصالح الأميركية،
وهذا يدعو إلى إعادة رسم معالم العلاقات عبر الاطلسي، و بالتالي ينبغي

التوقف عن التفكير بعقلية و مصطلحات الحرب الباردة، و كذلك التوقف عن الاعتقاد بأن استقرار الأوضاع الدولية يعود الفضل فيه إلى الإتفاقيات و المعاهدات الموقعة بين الشرق و الغرب، و هي في غالبيتها إتفاقيات أميركية - سوفياتية يعود تاريخها لثلاثين عاما خلت مثل إتفاقيات حظر انتشار الصواريخ الباليستية الموقعة عام ١٩٧٢ .

و جاءت أحداث ١١ أيلول الماضي بإسقاطاتها المدمرة على الوضع الدولي، لتحدث تغييرا جذريا في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، فقد اتخذ الرئيس فلاديمير بوتين قرارا بوضع روسيا في إطار التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب. و بذلك جسد بوتين - خلال بضعة أيام - قطيعة سياسية و إيديولوجية مع النزعة المناهضة لأميركا التي اتسمت بها السياسة الخارجية الروسية، المترسخة منذ عقود من الزمن، بعد أن شهدت تراجعا في بداية عقد التسعينات مع مجئ الرئيس الأسبق بيلستين .

لقد اتخذ بوتين قراره بمساندة الحرب الأميركية في أفغانستان، من دون أن يستشير أحدا، في إطار انفراد وظيفته كرئيس لفيدرالية روسيا، و ضد قسم من الجيش و الطبقة السياسية و بيروقراطية وزارة الخارجية الروسية، و غالبية المجتمع الروسي، و بخطر إهانة الشعور القومي الروسي الذي أسهم في تضخمه كثيرا. و لأول مرة اتخذ بوتين قرارا قد يعرضه لخسارة الدعم الشعبي له. فالرئيس بوتين جاء إلى السلطة في روسيا عقب العمليات الإرهابية التي هزت موسكو، و التي أفسحت له في المجال لكي يقود الحرب في الشيشان. و حين تعرضت نيويورك و واشنطن إلى الهجمات في ١١ أيلول الماضي، كان الرئيس بوتين أول رئيس دولة أجنبي اتصل هاتفيا بالرئيس بوش، و توقع من الولايات المتحدة الأميركية أن تعلن حالة الاستنفار القصوى لقواتها في كل العالم. و الحال هذه ليس فقط أن الرئيس بوتين لم يقم بالشيء عينه للقوات الروسية كما هي القاعدة المطبقة منذ الخمسينات لكنه أيضا أصدر أوامر بإلغاء المناورات العسكرية الجارية من أجل تجنب أي التباس، و كل خسارة للوقت لشبكات المراقبة و التجسس الأميركية. فأمركا التي تعرضت لهجوم يجب أن تدافع عن نفسها من دون أية مضايقة من جانب روسيا .

و يتساءل المحللون الإستراتيجيون في الغرب لماذا حصل هذا الانقلاب في سياسة روسيا ؟ يقول أحد الخبراء مايكل ماكفول من مؤسسة كارينجي في

واشنطن، الأكثر إطلاعا عن المحادثات الروسية - الأميركية خلال الأسبوعين الماضيين، بأن " بوتين يقوم بكل بساطة ما هو مقتنع به. في هذه القضية، يعتقد أن روسيا يجب أن تكون مع الغرب ". وهناك أيضا سبب رئيس ملح، يتلخص في كلمة واحدة : الشيشان. و كان الجواب الأميركي على التضامن الروسي، عبر عنه الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض آري فيشر حين قال : ((ليس هناك أدنى شك بأنه يوجد إرهاب مرتبط بين لادن في الشيشان)) . و كان الرئيس بوتين ينتظر مثل هذا التصريح العلني، الذي يعطيه الضوء الأخضر لكي يتصرف كما يريد في الشيشان من دون أي اعتراض من أحد .

هذه الصفقة التي أبرمها الرئيس بوتين مع واشنطن تقوم على المعادلة التالية : تعاونه الكامل مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب مقابل أن تتركه واشنطن يتصرف بحرية في حربه القذرة في الشيشان. و منذ أن أعلن بوتين مشاركته في التحالف الدولي، رفض الوساطة التي كان يقوم بها الرئيس الجيورجي شيفارنادزة بشأن الشيشان .

و في إطار علاقة الرئيس بوتين بإدارة بوش الحريضة على الحصول من موسكو على دعم لمشروع الدرع المضاد للصواريخ، لا بد له من أن يقدم لها بوتين الخدمات التالية في إطار الحرب ضد ما تسميه الإرهاب : أن يستخدم الطيران الأميركي القواعد السوفياتية السابقة الموجودة في أوزبكستان وطاجيكستان، إذ أن هاتين الدولتين تدوران في فلك موسكو، و يحكمهما أيضا نظامان ديكتاتوريان لم يتركأ أي مجال للمعارضة سوى الإسلام السياسي المجاهد .

و يقدم الروس أيضا إلى حليفهم الأميركي الجديد المعلومات الاستخباراتية و الممر الجوي للطائرات الأميركية التي تحمل الأسلحة إلى قوى التحالف الشمالي المعادية لحركة طالبان، حيث أن الروس و الإيرانيين هما الأكثر دعما لهذا التحالف . و لأول مرة في تاريخها، لا تعارض روسيا فقط الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة (و مثال حرب البلقان يظل شاهدا في ربيع عام ١٩٩٩)، و إنما على النقيض من ذلك، تقدم تسهيلات للحملة الأميركية، عبر الدعم المادي الملموس : استخدام المجال الجوي الروسي، و الموافقة على استخدام الجيش الأميركي القواعد الروسية في آسيا الوسطى .

و بعد موافقة روسيا على انضمام الدول البلطيقية الثلاث لأول مرة إلى حلف شمال الأطلسي اعتبارا من عام ٢٠٠٢، تقلصت كثيرا نقاط الخلاف بين

روسيا و الولايات المتحدة. فهذه الدول كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفياتي الأسبق، و إلى روسيا القيصرية، فهل سنتلقى موسكو تعويضا عن ذلك ؟ يمكن طرح صيغة أخرى من صيغ التعويض عن توسيع حلف الناتو، و إن كانت هذه الصيغة لا تأخذ وضعاً رسمياً. فقد أثار بعضهم في واشنطن شطب الديون المستحقة على الاتحاد السوفياتي السابق. و طبعا فإن هذه مكرمة لن تدفع الولايات المتحدة الأميركية من جيبها قرشا واحداً، لأن معظم الدول الدائنة لروسيا هي دول أوروبية. و عندما طالب الكرملين بدفع مقابل، فإنه بالتأكيد كان يضع في حسبانته قبضه سياسياً مثل "انضمام روسيا لمنظمة الناتو"، كما صرح بذلك أحد الناطقين باسم الرئيس فلاديمير بوتين. و خلال لقائه مع الرئيس الأميركي جورج بوش في حزيران الماضي تمسك الرئيس بوتين بنقطة تعود للعام ١٩٩٤ و فيها طالبت موسكو بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. و قد أكد الرئيس بوش خلال هذا اللقاء أن أبواب الناتو كانت مفتوحة، و أن مستقبل روسيا كان في أوروبا، و أن جميع البلدان الأوروبية المستوفية للشروط كانت مدعوة للانضمام إلى الناتو .

و يتساءل المحللون السياسيون في موسكو عن هذا التحول الغربي في سياسة بوتين، هل هو بمنزلة " ثورة " أم أنه مجرد إستمرار لنهج سياسي كان بوتين قد سطره من قبل. يقول المحلل الاقتصادي ايفغين ايباسين " إن خيار التقارب مع الغرب كان قد اتخذ من قبل بوتين. أما مثال كوسوفو و الخطاب حول الشيشان، فقد كانا خيارين يستهدفان نفخ الروح الوطنية، و هما خياران تكتيكيان. لكن استراتيجياً بوتين الحقيقية، هي الاندماج في الغرب، و قد تجلى ذلك في تضامنه مع الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول". و هناك قناعة لدى بوتين، وهي أنه إذا أراد دولة قوية، فإنه يجب عليه أن يكون مع الغرب، لأنها الطريقة الوحيدة لتحديث روسيا .

من المعروف عن بوتين أنه براغماتي، و ليس لديه خط سياسي ثابت. وقد بدأ " لعبته " مع الولايات المتحدة قبل يوم ١١ أيلول، و هو ليس موالياً للغرب. غير أن المبرر في تحوله الغربي يكمن في المحافظة على مركزه السياسي. فبوتين يريد أن يعاد انتخابه بعد سنتين و نصف، و هو يعلم أنه لم يحقق نتائج كبيرة يمكن أن يقدمها للناخبين، كما أن الحرب في الشيشان لم تنته، و لا يمكن أن تتوقف إلا بخسارة هذه الجمهورية القوقازية، الأمر الذي سيعني إخفاقاً كاملاً لبوتين. ربما كان قد وثق بالعسكريين الروس الذين وعدوه بتحقيق نصر سريع.

و لا شك أن شرعنة الحرب في الشيشان، دفعت بوتين إلى وضعها في إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب، حتى و إن كان هذا النزاع هو قبل كل شيء مشكلا روسيا داخليا، و مستقعا للجيش الروسي .

لكن المبرر الذي يسوقه الرئيس بوتين في تقاربه مع الغرب يظل كيف يمكن تحسين مستوى معيشة السكان الروس. إن الإقتصاد الروسي يظل خاضعا لتقلبات أسعار النفط، و البلاد تواجه استحقاقات مهمة من أجل تسديد ديونها الخارجية ٩، ١٠ مليار دولار، هي القيمة المفترضة التي ستدفعها روسيا خلال العام المقبل، و أكثر من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. و هناك استمرار هروب رؤوس الأموال : ١١ مليار دولار منذ بداية هذا العام. و الحال هذه، فإن بوتين يسعى إلى إعادة جدولة ديون روسيا الخارجية، و إلى جلب مزيد من الإستثمارات و القروض الجديدة. و لما كان مصدر الأموال بيد الغرب، مادام الصينيون لا يقدمون الأموال، فإن ثمن التقارب مع الغرب سوف يكون مرتفعا.

و من خلال مساندته للإستراتيجية الأميركية في أفغانستان يريد الرئيس بوتين أن يتصرف كرجل دولة يمتلك أوراقا للمقايضة لا أن يكون مستجديا لجوجا. فهو يقول : " من أجل مكافحة الإرهاب، نحن لا نطلب أي معروف من الغرب، و كذلك الأمر بالنسبة للدخول إلى منظمة التجارة العالمية، و جدولة ديون روسيا الخارجية. إن هذا الكفاح ضد الإرهاب هو في مصلحة الجميع، والشئ عينه لنا. نحن نريد أن نندمج أكثر فأكثر في البنيات الدولية. و هذا أيضا يخدم مصلحة الجميع ". و يضيف بوتين بأن هذه السياسة ليست جديدة، بل إنها موجودة قبل ١١ أيلول، و لكنها لم تكن مرئية، الآن أصبحت حقيقة فعلية. غير أن هذا يعكس وجهها واحدا من الحقيقة .

لكن الوجه الثاني الذي جعل بوتين ينتهج تحولا جذريا باتجاه الغرب يتمثل في فشل سياسة روسيا للعب على الحبلين : فمن ناحية المحافظة على علاقات جيدة مع الدول التي تصنفها الولايات المتحدة معادية لها، مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية، و استمرار روسيا بيع الأسلحة إلى هذه البلدان. و من ناحية أخرى انتهاج سياسة التقارب مع الغرب، التي بدأها غورباتشوف و لاحقا بوريس يلتسين.

المدافعون عن سياسة التحول باتجاه الغرب، يقولون، على الرئيس بوتين أن يستغل هذه " الفرصة الثانية " لكي يوطد علاقة روسيا مع الغرب، علما أن " الفرصة الأولى " منحت لروسيا بعد زوال الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

ولا شك أن بوتين وازن بين الايجابيات و السلبيات حين اتخذ قراره بشأن مساندة الحرب الأميركية ضد أفغانستان. فبعد ما جرى من قصف غاية في الفظاعة على المدن الأفغانية، خسر الأميركيون و البريطانيون الحق الأخلاقي في نقد روسيا بسبب الحرب التي تخوضها في الشيشان، حيث ارتكبت قواتها مجازر بشعة. فلأول مرة منذ عقود من الزمن، تتوافق مصالح روسيا مع الغرب. فيما كان العالم يعيش و يتابع أخبار الضربات الجوية الأميركية على مدن و أودية و كهوف أفغانستان التي مهدت الطريق أمام قوات التحالف الشمالي الأفغاني للزحف على كابول و مزار الشريف و هراة و مدن أفغانية رئيسية، أرغمت قوات طالبان على التراجع، هبت رياح دافئة

و من الواضح أن القمة الروسية الأميركية الأخيرة، التي تركزت حول مشروع الدرع الصاروخي الأميركي قد أفتحت بوتين، أن هذا المشروع سوف لن يشكل أي خطر على القدرة النووية الروسية، لاسباب سياسية و تكنولوجية. و إذا كان الرئيسان الأميركي و الروسي لم يتوصلا إلى إتفاق حول النظام الأميركي المثير للجدل، فإن الرئيس بوش قال " لن يفسد الخلاف للود قضية "، و أضاف : لدينا خلاف في وجهات النظر، لكن خلافا لن يؤدي إلى انقسام بين دولتنا " . و هو يأمل بالحصول من بوتين على موافقة على التخلي عن معاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ (أي بي أم) الموقعة عام ١٩٧٢، أو إدخال تعديلات جذرية عليها، و سبق له أن وصف المعاهدة بأنها من مخلفات الحرب الباردة ، فيما ترى روسيا أنها أساس جميع معاهدات نزع الأسلحة الموقعة بين البلدين .

و يجمع معظم المحللين الإستراتيجيين على أن روسيا سوف تقدم تنازلات يقولون عنها إنها " مؤلمة " . فهذا البلد يجد صعوبة في صيانة قواته الإستراتيجية النووية، و له مصلحة في تخفيض قوات الترسنتين النوويتين لروسيا و أميركا في آن معا . و تأمل روسيا أن تحصل على تعويض مقابل توسع حلف شمال الأطلسي اعتبارا من عام ٢٠٠٢ ليشمل عدة دول بلطيقية كانت تنتمي في السابق إلى الاتحاد السوفياتي و إلى روسيا القيصرية .

و قد حصلت روسيا على موافقة واشنطن بشأن القضيتين الرئيسيتين اللتين تشغلان الكرملين : أن تكون أيادي روسيا طليقة في الشيشان، أبدى الرئيس بوش تفهمه " لمكافحة الإرهاب الإسلامي " . و أن تنضم روسيا إلى منظمة التجارة العالمية من أجل الحصول على الإستثمارات الكبيرة، و فتح الأسواق

الخارجية أمام السلع الروسية. و في هذه القضية الثانية وعد الرئيس بوش بتقديم كل الدعم لروسيا .

و يظل مصدر التحول باتجاه الاندماج في العالم الغربي من جانب الرئيس بوتين قناعاته التاريخية بشأن روسيا، و معرفته الكبيرة بواقع ألمانيا قبل عملية توحيدها. فهو يرى أنه لا يمكن لبلد أن يحمل حضارة متميزة لا تتماثل مع الغرب، و له قدر أن يلعب دور الوسيط بين الغرب و الشرق، في حال ألمانيا، و بين أوروبا و آسيا في حال روسيا. و كانت هذه القناعة موجودة لدى القادة الألمان حتى هزيمة ألمانيا النازية عام ١٩٤٥. و كان العديد من المفكرين الروس يقارنون روسيا التي كان يتزعمها يوريس يلتسين بواقع ألمانيا في ظل جمهورية وايمار. فالنظامان اليلستيني و الوايماري انبتقا من هزيمة تاريخية: روسيا عقب نهاية الحرب الباردة، و ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، إذ كان البلدان يبحثان عن موقع قدم في السياسات الدولية. و فيما فشل القادة الوايماريون الألمان، لأنهم أرادوا اللعب على الواجنتين : ففي الأولى رفضوا اتفاقيات فرساي، و في الثانية حاولوا الاندماج في النظام الغربي بهدف تحويله من الداخل. و كان ترددهم في عملية الحسم بهذا الاتجاه أو ذلك هو الذي مهد الطريق لوصول هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣، على أرضية القطيعة الجذرية التي تمثلت في صعود النازية. و حين انهزمت ألمانيا، قرر قادة بون الجدد ادماج ألمانيا الفيدرالية في النظام الأوروبي و الأطلسي .

و في ظل هذه المقارنة التاريخية، ظلت روسيا بعد انهيار الشيوعية، مخيرة بين جمهورية وايمار أو بون، و استمرت مدة عشر سنوات تراوح بين التحريفية و الاندماج في العالم الغربي. و يبدو أن الرئيس بوتين أراد استغلال أحداث ١١ أيلول، لكي يحسم قناعته على طريق الاندماج في العالم الغربي. ربما لأنه توصل إلى قناعة بأن روسيا لا تمتلك الوسائل الكافية للإستمرار في معارضة سياسة الهيمنة الأميركية على العالم .

أما المفارقة الثانية في الانضمام إلى نادي التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، فيتمثل في الصين، التي تنطلق أيضا من نفس الحسابات المصلحية. فالصين تزيد استثمار هذا الوضع الدولي لكي تحقق أقصى ما يمكن من أهدافها، و ما يههما في الطرف الراهن هو دخولها إلى منظمة التجارة العالمية، و قمع الحركة الإسلامية للاوغورس في مقاطعة كسانجيانغ التي تطالب بالإستقلال ، و التي تعتبر بكيين أنها تتلقى الدعم من حركة طالبان و تحديدا من

ابن لادن .

هذه بعض التخوم و التناقضات لهذا التحالف الدولي الذي أنشئ لمكافحة ما يسمى " الإرهاب الإسلامي " . و من أجل تشكيله لجأت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الأنظمة التي بسبب سياساتها القمعية تغذي الإسلام الراديكالي، التي تعتقد واشنطن أنها تحاربه. و لكن المفارقة الأكبر هي العلاقة التي طورتها واشنطن مع باكستان، إحدى الدول الرئيسية في هذا التحالف الدولي. فباكستان، من الناحية الدستورية هي دولة إسلامية قريبة من الأصولية، وأجهزة مخابراتها وجيشها يحميان المدارس الدينية و مراكز التدريب، التي انطلقت منها حركة طالبان .. و يرتبط قسم كبير من المؤسسة السياسية - العسكرية الباكستانية بالحركات الإسلامية الراديكالية التي تقاتل في كشمير .

أما في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من عدم رفض أية دولة الدخول في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ظاهريا، إلا أنه في الواقع هناك تردد، و هناك رفض للدخول من جانب سوريا و إيران، اللتين تتناقضان مع التعريف الأميركي حول الإرهاب، و تتساءلان في الوقت عينه : كيف يمكن للولايات المتحدة أن تقود حملة عالمية لمكافحة الإرهاب بينما هي تساند الكيان الصهيوني، و الإرهاب الصهيوني. و تذهب دمشق أبعد من ذلك، حين تعتبر الإرهاب الصهيوني أعلى أشكال الإرهاب في العالم. و قد عبر القادة العرب لواشنطن عن رفضهم انتقال الحرب الحالية في أفغانستان إلى دولة عربية أخرى، كالعراق .

فهل تغيرت طبيعة السياسات الدولية بمجرد بناء التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، و أصبحنا في وضع دولي جديد ؟

إننا لا نعتقد ذلك. فالعالم لم يتحول إلى عالم متجانس و متفاهم. و ما تمارسه حكومة الولايات المتحدة الأميركية من حرب ضد أفغانستان الآن، هو نوع من الغزو و العدوان، و مجاراتها في ذلك مشاركة في العدوان، و إقرار لسياسة التدخل. و إذا كان هذا الإقرار يمس العرب و المسلمين حاليا، فهو يكرس سياسة التدخل و العدوان في كل مكان. و ستدفع دول العالم ثمن هذا الخنوع الذي نشاهده الآن .

لقد كان لتعدد الأطراف الدولية في التحالف الذي بنته الولايات المتحدة أثره الواضح في تعدد الرؤى و المصالح التي لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية، و لذا فقد سعت العديد من الأطراف لتجاوز معادلة التوازن بين

الموقف من مكافحة الإرهاب و سياسات حصاره من جانب و مساندة الموقف الأمريكي من جانب اخر إلى محاولة جني ثمار هذا الموقف المتوازن وفقا لرؤية و مصالح كل طرف لدورها في آسيا الوسطى و القوقاز. وهو مايعني تجاوز مرحلة الاتفاق على الاهداف المشتركة التي شهدتها المرحلة السابقة على العمليات العسكرية وأثنائها(١).

إن هذا التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لا علاقة له بالشرعية الدولية، وأنه مجرد غطاء لغزو أميركي مقرر، وجد مبررا. و لنتذكر أن الرئيس الأميركي لينهاور طرح سنة ١٩٥٧ نظرية الفراغ في الشرق الأوسط، و في سنة ١٩٥٨، حدث الغزو الأميركي للبنان، و من ذلك الحين، و نحن نعيش وقائع التدخل الأميركي. و كان هدفة دائما إخضاع الوطن العربي و السيطرة على ثرواته. و كذلك كانت حكومات الولايات المتحدة الأميركية، تدعم الكيان الصهيوني، في تحطيم أسس الشرعية الدولية، و تساعده على تجاهل كل قرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة، بينما تحارب هي أي اتجاه عربي يدافع عن المصالح القومية للأمة .

إن الدول التي أيدت القرارات الأميركية بشأن الحرب و دخلت في التحالف الدولي، تتنازل عن الشرعية الدولية، لمصلحة التدخل و العدوان، و سوف لا تستطيع حماية نفسها، من هذا الوحش الكاسر، المتعطش للدماء والنهب و غطرسة القوة. و ستدفع دول العالم و شعوبه، ثمن هذا الخضوع، لأن الموافقة على شن الحرب ضد أفغانستان تحت اسم مكافحة الإرهاب، ستعزز السياسة العدوانية الأميركية، و ستعرض كل الشعوب الراقبة في التحرير، و تحقيق أهدافها القومية، إلى مواجهة غطرسة القوة الأميركية. وبالتالي فإننا لسنا أمام تحالف دولي جديد أفضل لمكافحة الإرهاب، و يستند إلى الشرعية الدولية، بمقدار ما نحن نعود القهقري إلى أيام التسلط الاستعماري أواخر القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين .

لقد كان الوطن العربي و الإسلامي منطقة قرار دولي منذ عام ١٧٧٣ ، عند بدء ما يسمى المسألة الشرقية، و تريد حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ما أرادته بريطانيا و فرنسا و النمسا و بروسيا و روسيا من قبل، أي أن تبقى منطقة قرار دولي تتحكم القوى العظمى الدولية في تقرير مصيرها .

٢-الحلف المقدس الأمريكي - الروسي

قبل سنة أعلن الرئيس جورج بوش أنه يريد تحقيق شيء ما تاريخي مع الرئيس الروسي. وها هما الرئيسان، الأمريكي جورج بوش و الروسي فلاديمير بوتين، يدفنان الحرب الباردة في برلين، حين خطب كل واحد منهما أمام البرلمان الألماني في ثوبه الجديد، بفارق بضعة أشهر بينهما، لإعلان انبثاق فجر عهد جديد. وقال بوش، لقد تم بناء "بيت الحرية"، ضد النازية أولاً، ثم ضد الشيوعية ثانياً، و الآن يجب الدفاع عنها ضد "الإرهاب"، و في هذه الحرب المفتوحة أصبحت روسيا أكثر من شريك مرحلي، بل انها حليف، من دون أن يحتاج ذلك توقيع اتفاقات مفصلة من بضع مئات الصفحات. و يقوم أساس هذا التحالف على الالتزام الشخصي للرئيسين، و على وجود مصالح مشتركة.

لقد راجع الرئيس جورج بوش و فريقه الممتلىء بم تخصصي "امبراطورية الشر" مو افهم من روسيا. و هذا التحول حصل قبل أحداث ١١ سبتمبر، التي عجلت بحركة التقارب الروسي - الأمريكي. ووصل الرئيس الأمريكي إلى قناعة أن وارث الاتحاد السوفياتي، المدمر من قبل عقابيل النظام القديم و نزوع القيادات الجديدة إلى امتلاك الثروة لم يعد يحسب له حساب في موازين القوى الدولية. و فهم أيضا بسرعة بأن الموقع الاستراتيجي لروسيا، و ثرواتها الطبيعية وعلاقتها مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، و ما تبقى لها من قوة عظمى نووية فقدت بريقها و قدرتها على إلحاق الضرر، قد أعطته المبررات الكافية لتكون روسيا شريكا للولايات المتحدة.

و بالمقابل، فإن الرئيس بوتين، الواعي بنقاط ضعف بلده و لكنه يحدوه العزم على استغلال أوراقه الهزيلة، رأى أن مصلحته تقتضي أن يحقق تقاربا مع الولايات، و تجسدت في اعلان تضامنه مع واشنطن عقب أحداث ١١ سبتمبر، ضد رأي المقربين منه، مفسحا بذلك في المجال للامريكيين لكي يسيطروا على آسيا الوسطى. و بتقديمه هذه التنازلات التي لامفر منها، يريد بوتين أن يحصل على مكاسب اقتصادية ضرورية لتحديث روسيا، و على مكاسب سياسية مرتبطة بمشاركته في قرارات الدول الكبيرة.

غير ان هذه الشراكة الروسية مع الولايات المتحدة لم يرافقها إرادة للقيام بعملية تحديث داخل روسيا تركز على المبادئ الديمقراطية، مثل احترام حقوق الانسان، و الاقليات، و حرية الصحافة، وفصل السلطات، لان ما يهم

الأمريكيين بالدرجة الاولى هو مكافحة مايسمونه الإرهاب، بوصفه المعيار الرئيس في نظامهم الدولي أحادي القطبية.

في ٢٤ أيار و وقع الرئيسان جورج بوش و فلاديمير بوتين في سانت بطرسبورغ اتفاق الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تجمع بين روسيا والولايات المتحدة من الان فصاعدا. فتم التوقيع على اتفاق خفض ترسانتهما النووية خلال السنوات العشر القادمة من ٦٠٠٠ رأس نووي إلى نحو ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ رأس، بعد أن أزيلت عقبتان هما :

موافقة موسكو على أن تخزن أمريكا (بعض) الرؤوس النووية التي يفترض تدميرها، و أن يشكل هذا المخزون (احتياطيا عمليا) في حالة الأزمات و الطوارئ!! و أن تحتفظ روسيا ببعض أسلحتها في حالة جهوزية كاملة .

موافقة واشنطن على أن تكون هذه المعاهدة رسمية و أن تحظى بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، عوضا عن أن تقتصر على موافقة الرئيسين بوتين و بوش، كما أراد الجانب الأمريكي في قمة كراوفورد في تشرين الثاني الماضي.

ليس من شك أن الاتفاق يترك عدة مناطق غامضة، لأن المتشائمين يلاحظون أن الأمريكيين و الروس سوف يكون بمقدورهما تدمير الكرة الأرضية مرات عدة. فبين إبطال التنشيط الإشعاعي للرؤوس النووية، وتفكيكها، و تدميرها هناك اختلافات مهمة لم يتطرق إليها نص الاتفاق بدقة، الأمر الذي يسمح للأمريكيين بإبقاء عدة رؤوس نووية في الاحتياط، ثم إن بوش انتزع من بوتين إقرارا بحق الولايات المتحدة في أن تدفن رؤوسا نووية أو تبعدها عن منصات الإطلاق أو تحتفظ بها لاستخدامها كقطع غيار. و يعني ذلك عمليا أن روسيا وافقت على انتهاء "التعادلية" التي كانت العنوان الوحيد المتبقي لها من أجل ادعاء موقع مميز في العالم و سياساته .

و فضلا عن ذلك، فإن التضحية المقبولة من كل طرف هي نسبية : فالولايات المتحدة التي تعتمد على التكنولوجيات العسكرية المتقدمة جدا، قررت تخفيض قوتها النووية بشكل أحادي الجانب. بينما الروس لا يمتلكون سوى الوسائل الاقتصادية لكي يحافظوا على قوتهم النووية في حالة جيدة. إن خفض الترسانة النووية لكل بلد، بنسبة الثلثين، لا يعني الأمر نفسه منظورا إليه من واشنطن أو من موسكو. فالميزانية العسكرية ارتفعت إلى حوالي ٣٨٠ مليار

دولار، أما الميزانية الروسية فتراوح عند ٥ مليارات دولار فقط. أي إننا أمام نسبة ثمانين إلى ١٠. و تستطيع واشنطن، و الحالة هذه، أن تستغني عن بعض مخزونها لأنها ماضية في تطوير أسلحة الموجة الثالثة و ما بعدها. أما موسكو فهي مضطرة إلى الاستغناء عن هذا المخزون لأنها ببساطة، لم تعد تتمكن من تأمين الصيانة اللازمة له، إن شبح تشيرنوبيل يلوح في الأفق.

و من الواضح أن الإدارة الأمريكية ذاهبة في خفض ترسانتها النووية، و تدشين المرحلة المسماة بمرحلة " ما بعد انتهاء الحرب الباردة ". فالرئيس بوش و أصدقاؤه من اليمين الجمهوري وصلوا إلى السلطة، و لديهم إرادة وضع حد للحرب الباردة و آثارها، إذ أصبحوا يعتبرون الأخطار التي تهدد الأمن القومي الأمريكي هي من صنعية راديكالية جديدة. و يتأكد يوما بعد يوم، أن أحداث ١١ سبتمبر لم تفعل سوى " تنقيح " الاتجاهات العميقة في السياسة الخارجية الأمريكية، و العلامة البارزة على ذلك هو أن روسيا لم تعد خصما بل أصبحت حليفا للولايات المتحدة، بعد أن نشأ تقارب بين الدولتين على قاعدة إعادة تعريف العدو المشترك، بوصفه دول " محور الشر "، و الإرهاب، و تكاثر انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها " الدول المارقة " .

أما التحول الذي برز في العلاقات الأمريكية - الروسية فيتمثل في إنشاء " مجلس الأطلسي - روسيا "، و هي هيئة ليست بجديدة تماما، إذ جاءت على أنقاض المجلس الدائم المشترك الأطلسي روسيا الذي أنشئ عام ١٩٩٧ وجمدت روسيا عضويتها فيه بعيد العدوان الأطلسي على يوغوسلافيا. فقد توصل وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي و روسيا (١٩ + ١) في اجتماعهم في العاصمة الأيسلندية ريكيافيك يومي ١٤ و ١٥ أيار إلى مسودة اتفاق، و وضعت صيغته النهائية في العاصمة الإيطالية روما في ٢٨ أيار، في القمة التي جمعت رؤساء دول و حكومات الحلف الأطلسي و روسيا. و تنص مسودة الاتفاق على إقامة " مجلس حلف الأطلسي روسيا " يكون مخولا اتخاذ القرارات اللازمة في مجال مكافحة الإرهاب و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و إدارة الأزمات و مراقبة التسليح. و رغم وصف وزير الخارجية الروسي إيغور إيغانوف الاتفاق بأنه: " خطوة جذرية جديدة في علاقاتنا (٠٠) ليس في وسعنا فحسب، بل نحن مضطرون إلى التصرف كشركاء في وجه التهديد الجديد ". فصيغة المجلس الجديد (١٩ + ١) أصبح نوعا من ٢٠ ناقص واحد.

لقد أسهمت أحداث ١١ سبتمبر الماضي في إبراز أزمة هوية الحلف

الأطلسي، بعد أن أصبح مجرد أداة مكملة للقوة الأمريكية، و بعد أن اتضح أن واشنطن تسعى لتغيير دور الحلف. فمنذ تأسيسه في نيسان عام (١٩٤٩) وطيلة الـ(٥٢) عاما التي تلت تأسيسه، لم يتجرأ أحد في الغرب على توجيه الاتهام إلى هيئة جماعية مكلفة بصيانة حرية و حماية الدول الأعضاء فيها، و تجسد عرى الأمن الدائم بين أمريكا الشمالية و أوروبا. و مع انتهاء الحرب الباردة سرع الحلف وتيرة تطوره و انعكس ذلك على مفهومه الاستراتيجي حيث جاء " الرد اللاذع السريع " بعد " الرد التدريجي ". بيد أن هذه القدرة في تبني الناتو التي أشار إليها أمينه العام /جون روبرتسون / تبدو غير مقنعة لاتباع إيقاع محيط دولي في تغير و تطور سريعين، و مقابل تطور التهديدات بدا الناتو وكأنه أداة مهملة و مهجورة .. يقول مسؤول فرنسي عالي المستوى : " ليس ثمة مهمة عسكرية يحتاجها الأمريكيون من الحلف، فهو بالنسبة لهم نظام مكمل، يضمن لهم تقيد الأوروبيين بسياساتهم ". و بالفعل يبدو حلف الأطلسي حاليا غير مهياً جيداً لمواجهة أربعة تحديات هامة و أساسية :

التحدي الأول : يتجسد في أحداث ١١ سبتمبر التي كشفت عدم تكيف الأهداف العسكرية التقليدية مع الواقع الراهن .

التحدي الثاني : يكمن في بروز الدفاع الأوروبي المشترك الذي يعلن طموحاته و أهدافه، و يخفي نقاط ضعفه و عجزه .

التحدي الثالث : يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية توسيع الناتو المشابه في بعض الجوانب لهروب الاتحاد الأوروبي إلى المقدمة .

أما التحدي الرابع و الأخير فيما نل في طبيعته التقارب الاستراتيجي مع روسيا التي بمقدورها أن تجعل من الناتو هيئة سياسية لا هيئة عسكرية .

و لا شك في أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر عملت أمريكا على إفهام حلفائها أنه من أجل تنظيم الرد لكي يكون أكثر فعالية يجب أن تتصرف بطريقة أحادية الجانب. فلقد بات الحلف " كحوض السمك " مازجا الأحلاف السياسية والمدخرات الحربية، تنتسوق أمريكا منه للحصول على احتياجاتها. و الحلف شهد تغييرات عقيدية ألغت تماما فكرة " المسرح الأوروبي " كأرض مواجهة محتملة بين " الغرب " و " الشرق ". إن الطابع السياسي للحلف يغلب أكثر فأكثر، على طابعه العسكري. و لا شك بأن صيغة توثيق الصلة بروسيا تعزز هذا الاتجاه .

و مع ذلك ثمة شك كبير في واشنطن حول دور الحلف المستقبلي، فقد

أشار السيناتور الجمهوري ريتشارد لاغر مؤخرا إلى وجود ثلاثة تيارات فكرية رائجة في واشنطن: التيار الأول، يعتقد بأنه يتعين على الحلف عندما يتوسع أن يتطور و يتحول إلى منظمة هامة من أجل التعاون و الأمن في أوروبا، ستكون متمتعة بمصادقية عسكرية .

التيار الثاني ، يرى أن الحلف بلغ حدود طموحاته و لا ينبغي له السعي لاطلاق الحرب ضد الإرهاب بل يجب أن يحصر شراكته مع روسيا. و بالنسبة للتيار الثالث فإنه يجب أن يعاد تجهيز الحلف بالآليات كي يكون قادرا على مكافحة الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل .

و هكذا فإن دخول موسكو في الهيئة الجديدة " مجلس الأطلسي - روسيا " سوف يكون لها كلمة، لكن ذلك لا يلغي احتمال أن تجتمع الدول الأصلية و تتخذ القرارات التي تريد. و هنا لا تعود لكلمة روسيا قيمة لأن المواضيع الخلافية لن تكون حاضرة أصلا على جدول الأعمال. بمعنى آخر لن يستطيع بوتين ممارسة حق النقض على قرار من الأطلسي بشأن حرب مثلا. كما أنه لن يستفيد من وجوده في المجلس لكي يعترض على توسيع الحلف نحو تسع دول جديدة مرشحة قد تكون دول البلطيق بينها .

في مثل هذه الظروف، ماذا يمكن أن تكون مصلحة الهيئة الجديدة لروسيا ؟ يبدو أن الرئيس فلاديمير بوتين ينوي الاستفادة سياسيا، من خلال تشكيل " مجلس الأطلسي - روسيا " لإظهار أن استراتيجيته تتمثل في التقرب من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي. و هو مضطر إلى دفع ثمن من أجل الشراكة مع الغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا. و لا يخص المسؤولين الأميركيين و الروس أن " الأعداء الجدد " هم في خلفية هذه التطورات الاستراتيجية المهمة في علاقات البلدين و في العلاقة مع الأطلسي. إن مرحلة " ما بعد انتهاء الحرب الباردة " هي تدشين عملي لمرحلة حرب باردة من نوع جديد تحل فيها الصين، و مكافحة ما يسمى الإرهاب في منطقة الشرق الاوسط موقعا حساسا .

٣- حصاد باكستان المالي و السياسي

منذ أحداث ١١ أيلول، أصبحت باكستان حليفا أساسيا للولايات المتحدة، ونجحت في الاستفادة من وضعها الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى. ففي غضون ثلاثة أشهر، تم ضخ بعض ٦ مليارات من الدولارات إلى خزينة الحكومة

الباكستانية، في شكل مساعدات مباشرة، و برامج دعم اقتصادي طويلة الأجل، أو تسهيلات تجارية. و تشكل المفاوضات حول الديون الثنائية حجر الزاوية المالي المعد من قبل المجتمع الدولي من أجل دعم النظام القائم في باكستان، الذي يتعرض إلى ضغوط حقيقية، و تدفق كبير للاجئين الأفغان، و تعزيز الأمن على حدوده، و تعويض التباطؤ في الاقتصاد. و تقدر الزيادة بنحو ٢,٥ مليار دولار حسب الحكومة الباكستانية .

و لم تكن بداية المفاوضات مع نادي باريس (٤٠% من مجموع الدين الخارجي) ممكنة إلا بعد أن أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على البرنامج الجديد للإصلاحات الهيكلية في باكستان. و قد تم التوقيع على هذا المخطط الثلاثي في ٧ ديسمبر ٢٠٠١ الذي ينص على تقديم التسهيلات من أجل تخفيض الفقر. و منح صندوق النقد الدولي باكستان قرضا بقيمة ١٣٠٩ مليار دولار، منهم مبلغ ١٠٩ مليون دولار حاضر للإستعمال مباشرة. و يقول وزير الخارجية الباكستاني شوكت عزيز الذي زار باريس مؤخرا للتفاوض مع نادي باريس بشأن تخفيض الديون الخارجية لباكستان " إن قروض صندوق النقد الدولي لا علاقة لها بالدعم الذي قدمته باكستان إلى الأميركيين في حربهم في أفغانستان. أنه يقوم على النتائج السابقة، و صلاحية برنامج الإصلاح، و نجاح التصرف الإقتصادي الذي تحقق في البلاد خلال السنتين الأخيرتين " .

و مع ذلك، و حسب تحليل الموظفين الكبار في صندوق النقد الدولي، فإن البرنامج السابق الذي مكن باكستان من الحصول على قرض بقيمة ٥٩٦ مليون دولار، و الذي انتهت مدته في سبتمبر الماضي، كانت نتائجه مخيبة للآمال. و على الرغم من الإجراءات الهيكلية الخجولة، فإن العجز في الموازنة لم يتم تخفيضه إلا من خلال تخفيض قوي في النفقات المخصصة للتنمية، بينما نجد ٦٥% من السكان الباكستانيين أميين. و فضلا عن ذلك فإن المداخيل المترتبة عن الضرائب و التي تصل إلى حدود ٨,٢% من الناتج الداخلي الخام، هي مبتلعة من قبل الخدمة على الدين و النفقات العسكرية، بنسبة ٩٢% .

و يظل الوضع المالي الخارجي لباكستان متزعزعا. و إذا كانت احتياطات الصرف في تحسن، فإن الفضل في ذلك يعود إلى إعادة ترحيل رؤوس الأموال المهمة من المغتربين الباكستانيين، الذين خافوا من أن تجمد أرصدهم البنكية في الخارج عقب الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الأموال التي تدعي أنها تغذي الإرهاب. و من الواضح، إن نجاح انتقال إسلام آباد تحقق بفضل عدة

مخالفات قانونية و مراجعات لمعايير النجاح الاقتصادي. وبيئتم كل شيء الآن في باكستان، و لم يتردد صندوق النقد الدولي في منح شهادة رضى للحكومة الباكستانية. و يأمل السيد عزيز أن يحصل على الفهم عينه في حال الديون الخارجية، و يطلب من الدول الدائنة أن تعامل باكستان كما تعامل البلدان الأكثر فقرا في العالم- أي أن يتم محو ديونها بشكل كامل- بينما في الحقيقة لا تدخل باكستان في هذا الصنف من البلدان .

و على الرغم من تحفظ عدة دائنين (اليابان معنية بنسبة ٤٠%، و فرنسا بنحو ١١%)، الذين يخافون من أن يشكل طلب باكستان بمحو كل ديونها سابقة، إلا أن الوزير الباكستاني مازال يحذوه الأمل بالحصول على نتائج إيجابية. و لخصت وزيرة التنمية البريطانية كلار شورت الوضع من خلال تصريحها بأن معاملة باكستان بمزيد من السخاء أكثر من البلدان الفقيرة الأخرى" يخدم أهدافا جيوبوليتيكية و تمكن إسلام آباد من مواصلة جهودها الكبيرة الإصلاحية ."

أما البنك الدولي فقد منح باكستان قرضا بقيمة ٩٧٤ مليون دولار. و منذ ١١ أيلول ضخ البنك الدولي ٣٠٠ مليون دولار إلى باكستان لتتضاف إلى المبلغ المخصص بقيمة ٦٠٠ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ .

و معلوم أن البنك الدولي هو معرض أيضا للخطر بسبب ديونه لباكستان التي تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار، منها ٦٠% بفوائد منخفضة. و بذل البنك الآسيوي للتنمية جهودا مماثلة، إذ قدم مساعدة إلى باكستان بقيمة ٩٥٠ مليون دولار، علما أن المساعدة المقررة للسنة المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ تبلغ قيمتها ٦٢٦ مليون دولار. لكنه بعد أحداث ١١ أيلول تم إضافة مبلغ بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. و كان البنك الآسيوي للتنمية قد منح باكستان قروضا بقيمة ٦ مليارات دولار. و قدمت الولايات المتحدة إلى باكستان في منتصف شهر نوفمبر مكافأة بقيمة ١ مليار دولار. و محت جزء من ديونها بنسبة ٣٧٥ مليون دولار. و قدمت قروضا بقيمة ١٠٠ مليون دولار من أجل جمع المعلومات عن الطلاب الذين يدرسون في المدارس القرآنية المنتشرة بكثرة في باكستان. و من جانبه قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة من أجل تمويل المؤسسات الاجتماعية بقيمة ٥٠ مليون يورو، إضافة إلى تسهيلات تجارية لمصلحة الصادرات الباكستانية التي تبلغ قيمتها أكثر من مليار يورو. فقد قررت بروكسل في ١٠ ديسمبر الجاري، زيادة حصة الواردات من المصنوعات النسيجية و الملابس

الباكستانية بنسبة ١٥%، و إلغاء الحقوق الجمركية المقدرة لأن بنحو ٧%. وستدخل هذه التسهيلات التجارية حيز التطبيق في أول كانون ثاني ٢٠٠٢، و التي سوف تدر على باكستان مبلغا قيمته ١ مليار دولار سنويا. و يقول وزير التجارة و الصناعة الباكستانية الذي حضر مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة في أواسط شهر نوفمبر الماضي، " ان باكستان تلعب على جميع الجبهات"

و هكذا حصلت باكستان نتاج دخولها في نادي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على مبلغ مالي بقيمة ٧, ٧ مليارات دولار، في شكل مساعدات و قروض و تسهيلات تجارية , علما أن الديون الباكستانية تبلغ قيمتها ٣٨ مليار دولار.

ليس من شك في أن السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس برويز مشرف بسبب الضغوطات الأميركية، قد أجبرت هذا الأخير على إعادة مراجعة مجمل الاستراتيجية الباكستانية تجاه أفغانستان. إذ أن العسكريين الباكستانيين وزملائهم من أجهزة المخابرات العسكرية القوية ISI هم الآن في حالة صدمة من أحداث ١١ أيلول .

فمنذ سنوات الجهاد ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان (١٩٧٩ - ١٩٨٩)، عندما عهدت وكالة المخابرات المركزية (سي، أي، إيه) إلى المخابرات الباكستانية مهمة توزيع المساعدات العسكرية الأميركية إلى أحزاب المقاومة الأفغانية (٦ مليارات دولار من الأسلحة خلال ١٠ سنوات) كانت إستراتيجية الجيش تقوم على تقديم الدعم للمجموعات الأفغانية الأكثر راديكالية و الأكثر قابلية لخدمة أهداف باكستان .

و في ظل الحرب ضد الجيش السوفياتي، كان الأصوليون الإسلاميون الباشتون - الأثنية الأكثر أهمية في أفغانستان - هم المستفيدون الرئيسيون من الدعم الأميركي، حيث أن مسؤولي أجهزة المخابرات الباكستانية هم من الباشتون أيضا. و يوجد ٢٠ مليون من الباشتون في باكستان من أصل عدد السكان البالغ ١٥٠ مليون نسمة، و لا يمكن لأي حكومة باكستانية أن تتجاهل الوزن السياسي و الديموغرافي لهذه الأقلية الممثلة في الجيش بشكل خاص .

إن سيطرة الشعور في باكستان على وجود نظام حليف في كابول باسم المفهوم الشهير " للعمق الاستراتيجي "، يشكل خلفية استراتيجية في حالة هجوم جاراها العدو الهندي، قد قادت إسلام آباد إلى "اختيار سياسة الكل الباشتون

والكل طالبان ". و كانت النتيجة، أن خسرت باكستان المجموعات السياسية والأثنية غير الباشتونية لأفغانستان ما بعد الشيوعية .

و قد أجبر الجنرال مشرف تحت وطأة أحداث ١١ أيلول و الضغوطات الأميركية، على استخلاص الدروس من كارثة سياسة متعذر الدفاع عنها، لأن نظام طالبان آفاقه السياسة مسدودة . و يقول الناطق الرسمي السابق حسين حقاني لرئيسي حكومتي باكستان السابقين بنازير بوتو و نواز شريف :
الخصمان السياسيان المتنافسان على الساحة السياسية الباكستانية طيلة إحدى عشرة سنة من الديمقراطية بين قوسين " اعتقدت باكستان أنها بمساندتها لطالبان " و مقاتلي الحرية " في كشمير، سوف تتحول إلى قوة إقليمية في المنطقة. في الواقع، لقد بقينا بلدا سياسيا غير موحد و تنقصه الثقة في ذاته ."

و تجسد التحول في سياسة الجنرال مشرف من خلال إقالته ثلاثة جنرالات هم: محمود محمد رئيس المخابرات الباكستانية، و محمد عزيز خان، و مظفر عثمان، و يعتبر هؤلاء الثلاثة مقربين جدا من الإسلاميين. ثم قررت باكستان التقرب من التحالف الشمالي الذي استلم السلطة في كابول. و استمر الرئيس مشرف في " تطهير " البلد من الداخل، خاصة في الأوساط الإسلامية من خلال وضع معظم قيادات الحركات الإسلامية المناهضة لسياسته في الإقامة الجبرية .
و يجمع المراقبون للوضع في باكستان على أن الرئيس مشرف يسيطر كليا على الجيش، رغم أنه يوجد على الأقل ٣٠% من ضباط أجهزة المخابرات الباكستانية، و أقل منهم في الجيش، هم من مناصري الحركات الإسلامية. و لكن الضباط العسكريين الباكستانيين يتميزون بولائهم للقائد الأعلى للجيش طيلة الخمس و عشرين سنة الماضية انطلاقا من قناعتهم بأن الجيش يمثل العمود الفقري للدولة الباكستانية و رمز المحافظة على الوحدة الوطنية-

٤- الهند و باكستان على حافة الحرب

أثارت التطورات الأخيرة، و تصاعد التوتر بين الهند و باكستان على خلفية الهجوم الذي شنه خمسة مسلحين في ١٣ كانون أول ٢٠٠١ على البرلمان الهندي، واتهمت نيودلهي منظمي "عسكر الطيبة" و "جيش محمد" الكشميريين اللتين تتخذان من باكستان مقراً لهما بالوقوف وراءه، مخاوف دول العالم خاصة الولايات المتحدة الاميركية من امكانية نشوب حرب رابعة بين البلدين , خاصة بعد انضمامهما الى مصاف الدول النووية في العام ١٩٩٨، وإجرائهما للتجارب

الصاروخية على صواريخ متوسطة المدى، يمكنها حمل رؤوس نووية، مما يندرج بكارثة إنسانية حقيقية في حال نشوب أي مواجهة عسكرية شاملة بين البلدين.

وقد شهدت الهند وباكستان عقوداً طويلة من الصراع وحروباً كبيرة وصغيرة، وعشرات الاثتباكات الحدودية والاستنزاف المتبادل في النزاع على كشمير، ولم يصل الطرفان بعد إلى تسوية سياسية معتدلة، تضع حداً لهذا النزاع، فكل طرف يتمسك بمطالبه كاملة دون أي تنازل بما يعني ضرورة التنازل الكامل للطرف الآخر، وهو بالطبع حل مستحيل، إلا إذا قضت دولة على أخرى.

ويعتبر النزاع على كشمير جزءاً من السياسة الاستعمارية التي اتبعتها الدوائر الحاكمة الامبريالية الانكليزية، والطابع الامبريالي لتقسيم شبه القارة الهندية، الذي أدى إلى صراعات مسلحة بين الهند وباكستان على امتداد السنوات التي مرت بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً. وهكذا اشتعلت نيران الصراع المسلح بينهما في تشرين الأول من عام ١٩٤٧، حين قرر الحاكم الهندوسي الانضمام إلى الهند بدلاً من باكستان مع تقسيم شبه القارة الهندية بعد استقلالها عن الاستعمار البريطاني.

وكانت الولايات المتحدة الاميركية التي رحبت باستقلال الهند وباكستان، أميل في اهتمامها إلى الهند نظراً لسياسة "المهاتما غاندي" السلمية، وسياسة "جواهر لال نهرو" العلمانية في بناء الدولة، على نقيض صورة الدولة الدينية التي ظهر بها مؤسس باكستان "محمد علي جناح". غير أن الموقف الاميركي تغير جذرياً مع مجيء الرئيس "داويت ايزنهاور" في الخمسينات من القرن الماضي، عندما شاركت الهند "تهرو" في مؤتمر باندونج في أبريل عام ١٩٥٥ لتشكل مابيات يعرف آنذاك بحركة "عدم الانحياز".

و في ظل بداية التباعد بين الولايات المتحدة و الهند، بسبب اعتبار وزير خارجية أميركا آنذاك "فوستر دالاس" أن من ليس مع أميركا فهو ضدها، استغلّت باكستان فرصتها بسبب موقعها الجغرافي و تراثها العسكري لتوقع اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في مدينة كراتشي ١٩٥٤، ثم انضمت لتحالف أممي يدعمه الغرب هو الحلف المركزي "السننو" أو حلف بغداد عام ١٩٥٥، و حصلت على مساعدات اقتصادية و عسكرية من الولايات المتحدة.

و في سبتمبر من عام ١٩٦٥، تجدد الصراع بنشوب الحرب الثانية بين الهند و باكستان بسبب النزاع حول كشمير أيضاً. ثم اندلعت آخر حرب بين

Comment [٢٣١]:

الهند وباكستان في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧١، ونجم عنها انفصال باكستان الشرقية عن الوطن الأم، وأصبحت بعد الانفصال ومنذ السادس والعشرين من شهر آذار عام ١٩٧٢ (جمهورية بنغلادش الشعبية).

و بعد تلك الحرب برزت الى الوجود الطموحات الهندية و الباكستانية في امتلاك الأسلحة النووية، فقامت الهند باول تفجير نووي في عام ١٩٧٤، ونجح رئيس الحكومة الباكستانية السابق ذو الفقار علي بوتو في الحصول على تمويل عربي للبرنامج النووي الباكستاني في أعقاب قمة الجزائر الإسلامية عام ١٩٧٤. فكان الرد الأميركي عنيفاً على البرنامج النووي الباكستاني، إذ قطعت مساعداتها لباكستان منذ بداية ولاية الرئيس كارتر في عام ١٩٧٦. وعندما حصل الغزو السوفياتي لأفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، عاد الاهتمام الأميركي الى باكستان أكثر من أي وقت مضى بسبب دور باكستان الرئيس في تقديم المساعدات الأميركية الى أحزاب و حركات المقاومة الأفغانية.

و مع هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، و نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠، و الاسقاطات المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تغيرت الكثير من معادلات الصراع الاقليمي و الدولي. فبرزت الولايات المتحدة الاميركية كقطب او حد يقرر بطريقة أحادية الجانب السياسة الدولية. و في أعقاب ذلك قطع الرئيس بوش الاب المعونات الاميركية لباكستان بسبب برنامجها النووي، و بالمقابل انتقلت الهند من حليف للاتحاد السوفياتي سابقاً الى حليف للولايات المتحدة، خاصة بعد ان حصلت تحولات مهمة في السياسة الخارجية الهندية من القضية الفلسطينية، و بعد ان اقامت نيودلهي علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، في عام ١٩٩٢.

ويتخوف العالم الآن في حال اندلاع الحرب بين الهند وباكستان من لجوء البلدين إلى استخدام أسلحتهم النووية أحدهما ضد الآخر، ذلك أن حجم الدمار الذي سيحدث في اول حرب نووية يشهدها العالم سيكون غير مسبوق أو متصور، ولن تقتصر آثاره على البلدين وحدهما، أو آسيا فقط ولكن سيتأثر بها كل العالم مع احتمالات تدخل أطراف نووية أخرى.

ومذ دخلت الهند وباكستان علناً إلى نادي الدول النووية في أيار /مايو ١٩٩٨، ما زال السؤال مطروحاً: هل يتمكن توازن الرعب بين جباري جنوب آسيا من أن يلعب لصالح استقرار العلاقات بينهما؟ لقد رسخت حيازة السلاح

النووي عند القادة الباكستانيين الاعتقاد بأنه لم يعد في إمكان الهند التصدي لهجمات الانفصاليين الكشميريين من خلال حرب تقليدية واسعة. من وجهة النظر الهندية تبدو ثنائية الطرح القائل: إما السلام وإما الحرب النووية، ثنائية غير صحيحة.. إذ يعلل أحد القادة العسكريين الهنود قائلاً: في وضعية عدم التوازن النووي، يفرض الطرف الأقوى شروطه على الأضعف، أما في وضعية التوازن فالمال الوحيد هو التدمير المتبادل الكامل". وهذا يعني أن حرباً تقليدية أوسع لن تؤدي تلقائياً إلى نشوب الحرب النووية، كما يذهب بعض الخبراء إلى قول ذلك. وكان بعض المسؤولين في رئاسة الوزراء الهندية وضعوا تصوراً مفاده أن توسيع دائرة الحرب سوف يؤدي إلى ضربة أولى باكستانية، مع استخدام رأسين نووين، تليها ضربات هندية تكون مدمرة تماماً بالنسبة إلى الباكستانيين.

وتعود جذور الصراع بين الهند وباكستان إلى نهاية الحرب الهندية-الباكستانية الأولى منذ عام ١٩٤٧، ولم تنفك باكستان منذ ذلك الحين تطالب بإقليم كشمير ذي الغالبية المسلمة، وتحاول تدويل الصراع بمطالبتها بإجراء استفتاء شعبي فيه تحت رعاية الأمم المتحدة، الأمر الذي رفضته الهند بشكل قاطع، وقد انتهت الحرب الهندية - الباكستانية الأولى بوقف إطلاق النار الذي أشرفت على تنفيذه منظمة الأمم المتحدة، مع تقسيم كشمير إلى قسمين: منطقة آزاد كشمير، أي (كشمير الحرة) الباكستانية، وولاية جامو (كشمير الهندية).

أما الحركة الاستقلالية الكشميرية المدنية فإنها تضرب جذورها في أعمال الشيخ عبدالله وكتاباتاته في نهاية حكم التاج البريطاني في الثلاثينات من القرن العشرين. و يبدو أن النظام الاستقلالي قد بعث من جديد، منذ نهاية الثمانينات على أيدي حركة إسلامية راديكالية تساندها باكستان.

وتحاول الهند استغلال الحرب الأمريكية في أفغانستان التي كانت نتائجها تخدم مصلحة الهند وروسيا، وبالتأكيد الولايات المتحدة بعد سقوط نظام طالبان، وتفكيك تنظيم القاعدة، وهما من أشد الحركات الإسلامية المناصرة للحركة الاستقلالية الكشميرية، لإساءة إبراز الكفاح من أجل الحرية والاستقلال في كشمير على أنه إرهاب. وتستند الهند إلى تحالفها مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الأمريكية من أجل إخضاع باكستان لمطالبها بشأن النزاع حول كشمير الذي تمخض عن حربين في الماضي. وبالفعل نجحت الهند في إملاء شروطها على باكستان، بعد اعتقال نظام برويز مشرف قيادات الحركات

الإسلامية الكشميرية الراديكالية، التي تصنفها الهند في خانة الحركات الإرهابية المتحالفة مع تنظيم القاعدة.

لقد خسرت باكستان كل شيء من مصداقيتها في أفغانستان، وأصبح الأفغان اليوم مناهضين لها، والاعلبية منهم تتهم اسلام آباد بأنها السبب الرئيسي وراء كل مصائبها: الحرب الاهلية، حركة طالبان، ابن لادن الخ. أما تحالف الشمال المسيطر على الوزارات السيادية في الحكومة الانتقالية، فهو يقيم علاقات وثيقة مع الهند، لا مع باكستان. وبذلك أصبحت الجبهة الغربية لباكستان مصدر تهديد، بعد أن كانت تشكل لاسلام آباد "عمقا استراتيجيا" في حال تعرضها لهجوم من جارتها اللدودة الهند.

وفي الشرق، من الجانب الهندي أيضا، تحصد باكستان ثمار سياستها المساندة لسياسيا وعسكريا أيضا للحركات الإسلامية الكشميرية المطالبة باستقلال جامو وكشمير الخاضعة للوصاية الهندية. ويعرف الجنرال مشرف أن وضع باكستان في هذه الأزمة الخطيرة ضعيف، لذا حاول أن يبرهن للهند عن حسن نواياها من خلال الاجراءات التي اتخذها بحق الحركات الإسلامية الكشميرية. ولكن هذه الخطوات الرمزية لن تقنع الهند بان اسلام آباد جادة في القضاء على "الارهاب العابر للحدود" وهو مصطلح تستخدمه نيو دلهي لتحديد تسلل المجاهدين الكشميريين القادمين من الاراضي الباكستانية.

إن مسألة كشمير تختلف في طبيعتها عن أفغانستان، إذ من السهل على الجنرال مشرف أن يعلن تغييرا في سياسته على الجبهة الغربية، ويعترف باقتراح ذنب من خلال مساندة لنظام طالبان، لكنه من الصعب جدا أن "يبيع" للرأي العام الباكستاني موقفا بالتخلي عن المسألة الكشميرية "المقدسة". وكانت باكستان تدافع دائما عن مساعدتها للمجاهدين الكشميريين على الصعيد العسكري، ولكن أن تعلن بقوة عن ارادتها بالتخلي عن الدعم السياسي لهذه المعركة المصيرية بالقياس الى الهوية نفسها لجمهورية باكستان الإسلامية، فهذا يعتبر شيئا خطيرا يهدد وحدة باكستان التي أصبحت على كف عفريت.

ولما كان الخطر الإسلامي الأصولي ولا يزال هو الذي يتحكم أساسا بالسياسات الدولية للولايات المتحدة الاميركية، فقد وجدت واشنطن في الهند حليفا إستراتيجيا ينسجم مع مواقفها المتشددة من الحركات الإسلامية الأصولية في أفغانستان، وباكستان، و اقليم كشمير. وتنتظر الولايات المتحدة الأميركية الآن الى الهند على أنها حجر الزاوية للإستراتيجية الأميركية في جنوب آسيا،

وذلك لما تمثله من ثقل في مواجهة الصين، و لما لها من تأثير في المنطقة، فضلا عما تبشر به من فرص للإستثمارات الأميركية في أسواقها الواسعة. والآن بعد هزيمة حركة طالبان في أفغانستان، و خسارة باكستان لـ"خلفيتها الاستراتيجية" و بالتالي لموقعها الإقليمي في آسيا الوسطى، و بعد أن خفت ذلك البريق و الوهج اللذان تمتعت بهما في أعقاب تفجيراتها النووية ، خصوصا في العالمين العربي و الإسلامي، و تحول الولايات المتحدة الى القيام بدور "شرطي العالم" تحت لافتة مكافحة الإرهاب، أصبح موقف الولايات المتحدة من النزاع بين الهند و باكستان ، متماثلا مع موقف أميركا من الصراع العربي الصهيوني ، اذ أنها تتعامل مع الهند كما تعامل الكيان الصهيوني، في حين أنها لن تمنح باكستان أكثر مما منحته للعرب.

■ ■

الهوامش:

(١) - أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية : الصين ، اليابان، الهند، باكستان ، أندونيسيا. مجلة السياسة الدولية- العدد ١٤٧، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص١٢).

■ ■

الفصل الثامن

من المسؤول عن العداء المتجذر لأمريكا

١- بوش والحرب ضد العدو الجديد الإرهاب

يرى كثير من المحللين الإستراتيجيين في الغرب و الوطن العربي أن أحداث ١١ أيلول، كان يمكن لها أن تكون فرصة للولايات المتحدة كي تعيد النظر في الكثير من سياساتها الخارجية، لكن بعد أن كسبت الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان، و في ظل استمرار الحرب ضد ما تسميه، " الإرهاب "، أصبح صقور الإدارة الأميركية هم الذين يسيرون الدفة باتجاه العودة إلى السياسة الأحادية القطب الانتقامية .

لقد شكلت أحداث ١١ أيلول منعطفا في التفكير الأميركي و عودة لا مفر منها و ملائمة من واشنطن إلى سياسة التعددية القطبية المرغوب فيها بحرارة من جانب حلفائها، بحيث تشكل هذه السياسة نهاية التفرد الأميركي بالقرار العالمي، و نهاية القطبية الأحادية، التي هيمنت على العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا)، و التي اتسمت بها على وجه التحديد الفترة الأخيرة من رئاسة جورج دبليو بوش .

فقبل بداية الحرب ضد أفغانستان، سعت الولايات المتحدة الأميركية لتشكيل تحالف دولي ضد ما تسميه " الإرهاب "، ضم كلا من أوروبا وروسيا و الصين و جيران أفغانستان، و هذا التحول في السياسة الأميركية لم يكن نابعا من تحرر الأنا الأميركية المتعالية و المتعجرفة من أنانيتها، بل لأن واشنطن رأّت أن لا خيار أمامها إلا أن تأخذ بعين الاعتبار وجود المحيط الدولي و عدم القفز و تجاوز المجتمع الدولي .

غير أن النصر في الحرب الأولى الذي تم إحرازه بسهولة نسبيا في أفغانستان، جعل إدارة الرئيس بوش تعود إلى فكرة القطبية الأحادية، الحصرية، ذلك أن هذه الإدارة ميالة بطبيعتها إلى تجاهل بقية العالم. و في الواقع يتراءى لنا اليوم أنه باسم الحرب ضد الإرهاب التي أعلنها الرئيس بوش في خطاب حول الاتحاد أمام الكونغرس تعمد الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لقمع الحريات على المستوى الداخلي الأميركي و على المستوى العالمي، وإغلاق أعينها تماما على ممارسات الأنظمة الديكتاتورية في العالم، و العودة إلى انتهاج سياسة مكارثية تتسم باصطناع العنف في مقاومة العناصر التي تعتبرها الحكومة الأميركية هدامة .

الولايات المتحدة الأميركية تتجه حاليا نحو شكل جديد من القطبية الأحادية البراغماتية و النفعية على الخريطة، و من خلالها تستغل الأزمة الحالية للنيل من حرية و حقوق الشعوب، و تتصرف بطريقة أحادية القطبية عندما تعتقد أن فاعليتها العسكرية في تنام مستمر ، كما هي الحال بالنسبة للعمليات العسكرية في أفغانستان - و لكن أيضا لن تتردد الولايات المتحدة الأميركية في توجيه نداء إلى شركائها تبعا لمواهبهم و إمكانياتهم و تأثيرهم : و هذا ما يحصل بالذات حين يتعلق الأمر بالحركة الدبلوماسية، و مهمات حفظ السلام، و التعاون الأمني، بوصفه الحلقة المركزية في إطار مكافحة ما يسمى " الإرهاب".

الولايات المتحدة تطلب من بلدان العالم أن تقرر فيما إذا كانت " معنا أو ضدنا " و كأن الخط الفاصل واضح، و قد وافق الكونغرس على منح الرئيس بوش التمويل و الدعم اللازمين لتوسيع بناء قوة عسكرية و استخباراتية واسعة و تقلصت مساحة الحرية العامة للأميركيين. و قد جعل الرئيس بوش من خطابه حول الاتحاد خطابا تعبويا بامتياز، طالبا من الأميركيين الوقوف وراءه في حربه المعلنة على الإرهاب و مكرسا معظم خطابه للحديث عن الحرب رابطا مستقبل أمريكا بتطوراتها. و بذلك حدد الرئيس بوش مصير الأميركيين في الداخل بما يتحقق له من إنجازات في حربه على الإرهاب، و هي معركة لن تنتهي في غضون سنة أو سنتين، بل وضع لها حدا يتجاوز حتى السنوات الثماني التي يمكن أن يمضيها في البيت الأبيض في حال إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة ٢٠٠٤ .

واشنطن لا تعين إلا تفوقها العسكري الكاسح، الذي تستخدمه لتأكيد هيمنتها على العالم. و الولايات المتحدة مستمرة في التبختر و التعجرف ،

وإظهار سيطرتها على النظام العالمي، و هي لا تريد حقاً ممارسة " عدالة غير محدودة " كما تدعي، لأن هذا يرتب عليها الإصغاء إلى مختلف الأصوات الصادرة من أنحاء العالم و من المنظمات غير الحكومية التي تصرخ عالياً للحصول على شفقتها، عوضاً عن إيديولوجيتها و أعمالها الحربية التي تقذفها واشنطن كيفما أرادت.

هذه السياسة ليست جديدة. فالرئيس بوش أعلنها قبل انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، و مارسها بعد انتخابه : و تتصرف إدارته الحربية المتكونة من مسؤولين لهم باع طويل في مكافحة الإرهاب خلال الأعوام السابقة في كل مكان تبعاً لرهانات هي تحددها لا المجتمع الدولي، أو حلف شمال الأطلسي. فمن بين القضايا الساخنة في العالم، هناك القضية الفلسطينية التي كانت الاختبار الحقيقي لإدارة الرئيس جورج بوش لجهة تبنيها منطق و سياسة رئيس الحكومة الإرهابي شارون، إلى معاهدة (أي بي أم) مع روسيا حيث اتصلت الولايات المتحدة منها لمصلحة مشروع الدرع الصاروخي، إلى انتشار الأسلحة النووية. و أخيراً بدا جلياً من سياق تكرار حديث بوش عن " محور الشر " الذي تمثله في رأيه دول مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية، أنه يعد الأميركيين لخوض غمار حملة عسكرية أخرى ، لا سيما أنه قال مباشرة أن أفغانستان ليست سوى البداية في الحرب الطويلة على الإرهاب .

و بذلك، فإن الحرب ضد الإرهاب من وجهة نظر إدارة بوش تقتضي عدم الإصغاء لحلفاء الولايات المتحدة الأميركية، و استمرارها في نظام القطبية الأحادية، لأن هذا الموقف الهيميني يسمح لواشنطن بوجه خاص أن تحتكر وحدها المبادرة العسكرية في شن الحرب ضد العراق أو إيران - من دون تقديم كشف حساب لأحد. علماً أن هناك دولاً تمارس الإجرام و الإرهاب، و هذا ما يوافق تماماً تصرفات أصدقاء الولايات المتحدة الصهاينة الذين يتبعون سياسة ما هو أبشع من الجريمة و الإرهاب، و أميركا تغض النظر عن هذه السياسة الإرهابية، بل أنها تتبنى منطقتها ...

أكثر من أي وقت مضى، و في عالم مندمج، حيث أن القرارات الرئيسية للولايات المتحدة بشأن خوض الحرب ضد الإرهاب، تؤثر على التوازنات الكبيرة التي تنظم العلاقات الدولية، في السراء و الضراء، كان من المنطقي و التاريخي أن تشكل أحداث الحادي عشر من أيلول منعطفاً في التفكير الأميركي بحيث يمتد التأثير ليكون بمنزلة نهاية التفرد الأميركي بالقرار العالمي و نهاية

القطبية الأحادية، فضلا عن وجوب بقاء تلك الأحداث ماثلة في الذاكرة الأميركية، لجهة إعادة واشنطن النظر في علاقاتها مع الدول الأخرى من منطلق الإحترام المتبادل، و القيام بمشاورات حقيقية على مستوى عالمي .

الحرب ضد الإرهاب تستدعي تحديد و تعريف الإرهاب من قبل مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة، و تتطلب أيضا سيادة المبادئ العامة و الشاملة، و ليست الغربية فقط كالديمقراطية و الحرية و المساواة و مقاومة الشعوب للاحتلال و احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته و ديانته التي ينتمي إليها. غير أن الخطر الأكبر الذي وضعت فيه الولايات المتحدة يكمن في تجاهل هذه القيم و وضعها على الرف، و ذلك بالتذرع بالظروف الدولية غير الملائمة و ما شابه. غير أن هذه الفرصة التاريخية خسرتها للولايات المتحدة، بل إن إدارة الرئيس بوش دفنتها عندما اختارت تأكيد أنها القوة العظمى الوحيدة، التي صارت تعتبر نفسها سيدة العالم بفرضها ما دعته النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، و إطلاق اسم الإرهابي على كل من يعادي ظلمها و جورها .

هذه الفرصة التاريخية المهدورة، سوف تكون لها نتائج كارثية، لأن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية ضد الإرهاب لن تحقق النتائج المقصودة . و لأن الحرب ضد الإرهاب أيضا، التي تخاض حصريا على الصعيد العسكري، و الاستخبارات، و التجسس، و الحرب السرية، و بأهداف منتقاة من الولايات المتحدة هي بالضرورة متفككة. فالولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، تستخدم الوسائل غير الديمقراطية، و تغلق أعينها تماما على ممارسات الأنظمة الديكتاتورية في العالم، ذلك أن فكرة مساندة أنظمة ما وتقديم المساعدة لها بحجة أنها تنادي بالقضاء على الإرهاب فكرة غير ناضجة و غير مقبولة. فهل يمكن قبول تسلط بعض الأنظمة العالمية المتعسفة لأنها أدانت هجمات الحادي عشر من أيلول، و هل بالإمكان غض الطرف عما يحدث في الشرق الأوسط من إرهاب صهيوني بشع .؟ الإرهاب كل لا يتجزأ ، و بالتالي تقتضي محاربته استخدام الوسائل الشرعية و الديمقراطية العادلة سواء على المستوى الوطني أو العالمي. و هذه الحرب تحتاج إلى مرتكزات قانونية أو أمنية بدلا من اللجوء إلى القوة و استخدام الأعمال العسكرية كيفما اتفق خاصة ضد الدول المناوئة للسياسة الأميركية كالعراق و إيران و كوريا الشمالية .

إن معظم الدول في العالم الثالث عامة و في الوطن العربي خاصة، ترفض لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق، و هي تريد أن تتعاون مع واشنطن من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر تماسكا وتطابقا و انسجاما مع المبادئ العامة الشاملة، التي تخدم مصلحة الجميع. إلا أن مناداة واشنطن بالديمقراطية و إقامة تحالفات مع الطغاة أو الحكومات الاستبدادية و خوض الحرب ضد الإرهاب أمر فيه الكثير من التناقض و يثير السخرية، لأن مسألة وصف بوش إيران و العراق و كوريا الشمالية بأنها " محور الشر "، و أنها تمثل " تهديدا واضحا و بائنا " للعالم ، و أن هذا التهديد " خطير جدا "، قد جعل الولايات المتحدة الأميركية تنتهج سياسة فاشية واضحة للعيان، إذ أصبحت هذه السياسة تذكرنا بما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، حيث أصبح الهاجس الأمني من أولويات التعاون الدولي و شغله الشاغل. إلا أن البحث عن الأمن و دعم الديكتاتوريات المفروضة بالعنف و التعسف مسألتان متناقضتان و تهيئان الأجواء لمزيد من العنف و التعسف لتصبح أكثر ملائمة لكافة أنواع التجارة غير المشروعة من جهة كتجارة الأسلحة و المخدرات و غير ذلك، و بالتالي تعمل على تغذية التطرف و الإرهاب من جهة ثانية .

إن إدارة الرئيس بوش تتجاهل كثيرا العالم، بل إنها تعتقد أنها صاحبة فضيلة، و ترفض رفضا قاطعا معالجة الأسباب التي قادت و تقود إلى مراكمة جميع الكراهيات ضد أميركا، التي ليست بمستوى واحد، و بالتالي فهي ليست متشابهة، ذلك أن العداء للأمركة مختلف من دولة لأخرى . غير أن هناك قاسما مشتركا بين جميع الدول حتى الدول الأوروبية منها إزاء القطبية الأحادية التي تنفرد بها الولايات المتحدة. لقد أقام بوش نفسه حاكما مطلقا على العالم، غير عابئ بكل الأسباب المولدة للإرهاب. و هو بذلك يريد معالجة النتائج من دون القضاء على الأسباب. و ربما كان الأوروبيون و الروس و الصينيون يختلفون معه في هذه الناحية اختلافا جذريا لجهة مناداتهم بالقضاء على الإرهاب مع دعوتهم في الوقت عينه إلى معالجة الأسباب، أي عدم تجاهل أصوات الآخرين و القفز فوق مشكلاتهم و همومهم ، خاصة في دول الجنوب .. و إذا أرادت الديمقراطية أن تنتصر على الإرهاب فعلى الولايات المتحدة و معها الدول الغربية بلا استثناء أن تسعى إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية على أنفسها أولا، لأن الحكومة الأميركية لا تحترم القانون الدولي، و لا القيم و المبادئ و الديمقراطية و تستخدم المعايير المزدوجة.

في مقارنة تاريخية بين النظام الدولي القائم على التعددية القطبية و النظام الأميركي أحادي القطبية، نرى أن الرئيس روزفلت في الحرب العالمية الثانية وقف ضد النازية و دخل الحرب مع الحلفاء تشرشل و ستالين، و ظل حتى آخر رمق من حياته يعمل على إرساء نظام من التشاور متعدد الأقطاب الذي رأى النور عقب الانتصار على النازية، و تكون هيئة الأمم المتحدة. و كان روزفلت المهندس لهذا النظام متعدد الأقطاب ،في حين أن الرئيس بوش الحالي يريد أن يعدم نظام تعددية القطبية، و المشاورات الدولية، و يقلل من المكاسب المهمة، التي حققها العالم في ظل النظام المتعدد الأقطاب، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و مخطط مارشال لإنقاذ أوروبا، و استقلال العالم الثالث، و تحرره من السيطرة الإستعمارية المباشرة، إضافة إلى تجنب عدة صراعات إقليمية و دولية .

إن الرئيس بوش يريد أن يدير ظهره للتعاون الدولي و الإقليمي الذي ساد خلال نصف قرن، في إطار الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة، و آلاف البرامج الدولية للتنمية، و التعاون العلمي و التكنولوجي و التضامن من أجل إنقاذ الكنوز الثقافية و التراثية، و بناء المدارس و الجامعات، و عقد المنتديات بين المفكرين، و العلماء و الفنانين من كل الجنسيات، حيث أسهمت كل هذه الإنجازات و المكاسب في تعميم وعي كوني يستند إلى مرجعية واحدة للقيم الكونية كالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و التوزيع العادل للثروة، و احترام استقلال الشعوب .

المنطق الذي يسير بموجبه بوش هو بناء نظام القطبية الأحادية الذي لا يترك مجالاً للآخرين، حتى حلفائه لإبداء وجهة نظر قد تكون مختلفة مع توجهاته في الشكل، و متفقة معها في المضمون، أنه يريد بناء عالم يتقرر مصيره في مكتبه البيضاوي .

السؤال الذي باتت تطرحه النخبة الأميركية الفكرية و السياسية مرارا وتكرارا، و بصراحة تامة كلما سنحت الفرصة، و يطرحه الغرب برمته، لماذا هذا العداء المتجذر للولايات المتحدة الأميركية في العالمين العربي و الإسلامي؟ يعجز الأميركيون عن إيجاد تفسير لتفجر العنف ضد الولايات المتحدة الذي جسده أحداث ١١ أيلول الماضي، و هم على قناعة تامة بالعيش في مجتمع عادل يكافئ الأبرار و يعاقب الأشرار. غير أن صور الطائرتين و هما تصدمان البرجين التوأمن في قلب نيويورك تبقى ماثلة أبدا في أذهانهم مثل

هوس لتجسد التعبير الصارخ عن كراهية تتحدى المنطق. على الشعب الأميركي أن يعرف أنه ليس السبب في كل ما حدث، و لكن سياسة الحكومة الأميركية هي التي تنكي الأحقاد و الكراهية لدى الشعوب، ليس في العالمين العربي و الإسلامي فقط، و إنما في كل الكون .

في عام ١٩٩٦ طلبت ليسي ستاهل من محطة تلفزيون سي - بي اس من مادلين أولبرايت التي كانت آنذاك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، عن موقفها من موت ٥٠٠٠٠٠٠ طفل عراقي جراء العقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة على العراق، فقالت : " هو خيار صعب جدا .. و نعتقد أن الثمن له وزن و قيمة. هل طردت من مركزها بسبب هذا الموقف المعادي للإنسانية ؟ أبدا لا بل استمرت تجوب كل العالم، و تمثل الرأي الأميركي ومواقف الحكومة الأميركية. و الأخطر من كل ذلك في الظروف الراهنة، أن الحصار مازال مفروضا على الشعب العراقي، و الأطفال العراقيون مستمرين في الموت .

هل هو التمييز الدقيق الذي يناوئ الحضارة بالوحشية، و تقتيل الأبرياء، و " صدام الحضارات " . و " تعويضات الحرب " . إنها السفطسة الخالصة، و جبر " العدالة بلا حدود " التي لا يفهم من أمرها شيء. كم يجب أن يموت من العراقيين لكي تقتنع أميركا بفك الحصار الظالم ؟ و كم يجب أن يموت من الأفغان مقابل أميركي واحد ؟ و كم يجب أن يقتل من المجاهدين مقابل جثة رجل أعمال أميركي أو بنكي ثري ؟

المفارقة في هذه الحرب الأولى من بداية القرن الحادي و العشرين، أنها تقوم بين أعظم إمبراطورية في التاريخ و معها تحالف دولي و بين أفقر بلد في العالم، هو في حالة دمار بسبب سنين الحرب الأهلية. هل هذه هي "العدالة بلا حدود " التي بشر بها الأميركيون مع بداية هذا القرن : المدنيون الأفغان يموتون بسبب الجوع، و ينتظرون حتى تقتلهم القنابل و الصواريخ الأميركية التي تدك المدن الأفغانية يوميا، ليلا و نهارا. و في الولايات المتحدة، يتحدثون بأنهم "سيرجعون أفغانستان من خلال القصف إلى العصر الحجري". كل العالم يعلم، أنه لا توجد في أفغانستان قواعد عسكرية حديثة، و لا مراكز صناعية، و لا مصانع لتحلية المياه، و لا دولة حديثة أصلا. الفرنسيون يقولون بأن الأميركيين يقصفون الأكواخ المبنية من الطين، و المدنيين. انهم يحطمون بلدا محطما بالأساس. هل تحتاج أفغانستان إلى كل هذه الحرب، و هذه الآلاف من

أطنان القنابل، لكي تعود إلى العصر الحجري، أم أن البلد في حد ذاته يعيش في العصر الحجري؟

الولايات المتحدة الأميركية تعرف جيداً أفغانستان، وأكثر من أي دولة أخرى في العالم، فبعد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، قامت وكالة المخابرات المركزية (سي أي إيه) و المخابرات الباكستانية بأكبر حملة عسكرية غير مباشرة للسي أي إيه منذ الحرب الفيتنامية. و كان هدفها توحيد طاقات المقاومة الأفغانية، و تجنيدها في حرب مقدسة، أي في جهاد إسلامي، ضد النظام الشيوعي في كابول. و بعد كل ما جرى، تحولت أفغانستان إلى مقبرة للشبيوعية السوفياتية، و وسيلة لنظام القطب الواحد المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية. و قد وفق هذا المشهد المدمر لأفغانستان بين الرأسمالية الجديدة و عولمة الشركات المتعددة الجنسية، و هذا كله خاضع لسلطة الولايات المتحدة الأميركية. و ها هي أفغانستان تتأهب لكي تتحول إلى مقبرة للجنود المنتصرين على غير ما كان يتوقع، في هذه الحرب الأميركية .

بداهة، إن حملة " الحرية الدائمة " تهدف إلى نشر نمط الحياة الأميركية، و فرض الهيمنة السياسية الأميركية. لكن هذه الحملة سوف تنتهي بدون شك إلى نقض الأساسيات بشكل كامل، إنها سوف تضاعف العنف و الإرهاب في كل العالم. و هي لا تعني للشعب الأميركي الذي يعيش حالة من الرعب الحقيقي، شيئاً آخر سوى العيش في مناخ حاقق، و من عدم الاطمئنان، كالحالة النفسية التي تشهدها الولايات المتحدة الأميركية الآن، الناجمة عن شبح الحرب البيولوجية، بسبب مرض الجمرة الخبيثة، حتى أن الأميركيين أصبحوا يقولون إن الموت البطيء هو أسوأ من القضاء على الجنس البشري بوساطة الانفجار النووي .

لا شك أن الحكومة الأميركية، و معها كل حكومات العالم، تستغل حالة الحرب لكي تكبح الحريات المدنية، و تقيد حرية التعبير، و تلجأ إلى تسريح مكثف للآلاف من الموظفين، و تكثيف عيش الأقليات الأثنية، و الدينية، خاصة منها العربية والإسلامية، و تقليص النفقات الاجتماعية، و تحويل كميات كبيرة من الأموال نحو الصناعات الحربية. و لأية غاية؟

إن من غير المعقول أن تقود الحكومة الأميركية حملة من العنف العسكري القاسي و الاضطهاد تحت حجة اجتثاث مصادر الإرهاب. من الناحية المنطقية و العقلية، الإرهاب هو الظاهرة، لا المرض، و هو يسافر بدون جواز سفر. إنه

فوق - قومي، عالمي، و بنفس الدرجة مثل الشركات المتعددة الجنسية : بيبسي كولا، أو كوكا كولا ... الخ. و إذا لاقى الإرهاب بعض الصعوبات، فإنه يرحل، و يأخذ معه " مصانعه " إلى بلد توفر له أفضليات جديدة، أبدا مثل الشركات المتعددة الجنسيات .

الإرهاب بوصفه ظاهرة عالمية لا يمكن القضاء عليه، لكن من أجل السيطرة عليه، يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تعي جيدا، و تعترف بتقاسم السيادة على الكرة الأرضية مع أمم أخرى، و مع شعوب أخرى لها أنماطها الحيائية، و لها ثقافتها المختلفة عن الثقافة الانكلوساكسونية، و لها تاريخها، و لها آلامها، و لها حقوقها .

إن ضحايا الحروب الأميركية في العالم يعدون بالملايين في كوريا، وفيتنام، و لاوس، و كمبوديا. و هناك ٧٥٠٠ قتيل عقب الغزو الصهيوني للبنان بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى مليون و نصف عراقي ماتوا منذ بداية حرب الخليج الثانية و ليومنا هذا، فضلا عن آلاف القتلى من الفلسطينيين الذين يناضلون من أجل تحرير أرضهم من الاحتلال الصهيوني الغاشم. و إذا انتقلنا إلى خارج منطقة آسيا، هناك الملايين من القتلى، في يوغسلافيا، و الصومال، و هايتي و تشيلي، و نيكاراغوا، و السلفادور، و جمهورية الدومينيكان، و بنما، و الأرجنتين، و الكونغو الديمقراطية (كينشاسا سابقا)، و هي كلها بلدان حكمتها أنظمة ديكتاتورية، ارتكبت مجازر ضد الإنسانية، و كانت الحكومات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض تساندها سياسيا، و تمويلها ماليا و عسكريا. و القائمة تطول .

ويتفق جميع الخبراء و المؤرخين على أن أول خيبة عانتها الدول العربية من الولايات المتحدة تعود إلى ١٩٤٨، سنة قيام دولة الكيان الصهيوني، في وقت كانت هذه الدول ترى في الأميركيين المنقذ من الاستعمار و الهيمنة البريطانية و الفرنسية على المنطقة. و تعاقبت بعد ذلك خيبات الشعب العربي والشعوب الإسلامية من دعم الولايات المتحدة الثابت للكيان الصهيوني، و عدم اكتراثها بل ازديادها المطالب و الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، و تحالفها مع أنظمة استبدادية، و سعيها اللامحدود إلى نهب الثروات الطبيعية من نفط و غيره، كل ذلك أوجد التربة الخصبة و الظروف المؤاتية لتجذر العداء و الكراهية للولايات المتحدة الأميركية .

و ليس هذا الغضب في نظر الخبراء محصورا في أقلية تتبنى إيديولوجية

إسلامية متشددة، و في الحركات الإسلامية الراديكالية، بل ينتشر على أوسع نطاق في العالمين العربي و الإسلامي، خصوصا في أوساط الطبقة المتوسطة العربية و صغار البرجوازيين و العمال و الفلاحين الذين يرون في الهيمنة الأميركية السياسية و الاقتصادية و العسكرية معضلة حقيقية، توجب الحل. وتوغلت هذه الهيمنة مع مجيء العولمة الرأسمالية المتوحشة، التي عمقت هذه الهيمنة، و هي بالطبع هيمنة ثقافية أميركية، التي عمت كما في أماكن أخرى من العالم جميع قطاعات الحياة في الدول العربية و الإسلامية. و هذا ما جعل الشعوب العربية و الإسلامية تلجأ إلى مخزونهم الفكري و الثقافي المتمثل في الإسلام، و إلى تقاليدهم و ولاءاتهم، بما في ذلك الولاء الديني .

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تبذل جهودا كبيرة من أجل أن تفهم وتتصرف بشكل أفضل حول تنامي هذا العداء المتجذر لسياساتها في العالم، عليها أن تقوم بمراجعة نقدية لكل سياساتها في العالم، و بالأخص منها، إعادة النظر في مقاربتها لقضية الشرق الأوسط، و في القلب منها القضية الفلسطينية، و الحصار الظالم المفروض على الشعب العراقي، و وجودها العسكري المرتبط ببناء نظام إقليمي أمني يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة، وصولا إلى إثبات قدرتها على فتح الطريق للتعددية السياسية نظرا لانعدام الديمقراطية في هذه المنطقة.

٢- الحرب على الإرهاب من منظور المثقفين الأمريكيين الديمقراطيين

المثقفون في الولايات المتحدة منقسمون بين آراء عدة، و يشعرون بالقلق من أن الحرب التي تخوضها إدارة الرئيس بوش على الإرهاب هي مجرد بداية لحرب أخرى، و هي تذكر بالحملة الأميركية الكبيرة الأخيرة المعادية للشيوعية. و كما في زمن الحرب الباردة حين أعلنت الإمبريالية الأميركية الحرب على الشيوعية، فعبأت الشعب الأميركي و كل المعسكر الغربي على أساس أنهم يواجهون عدوا واحدا، و أمامهم هدف واحد و أفكار واحدة مشتركة لتحقيق هذا الهدف، انقسم المثقفون الأميركيون بين من رأى أن عداء الشيوعية هو هدف نبيل، و بين من اعتبر أن معاداة الشيوعية هي ذريعة و حجة واهية لهزة قوة توازن الصناعة العسكرية في العالم و ضرب الشعوب و الأمم التواقفة إلى التحرر. و بشكل عام فإن الحرب على الشيوعية هي بمنزلة النضال من أجل الحرية بالنسبة لقسم من المثقفين الأميركيين، و بمنزلة حماية مصالح الإمبريالية

الأميركية لبعضهم الآخر .

وعادت هذه الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة الظهور مرة أخرى حول موضوع " الحرب على الإرهاب"، وفق رؤية جورج بوش المانوية، التي أثارت جدلا عنيفا بين المتقنين الليبراليين الديمقراطيين و المتقنين المحافظين، وهذه الخلافات بين المتقنين بشأن الإمبريالية الأميركية و الحرب على الإرهاب، تعيد إلى المسامع صدى انقسامات المتقنين الأميركيين زمن الحرب الباردة .

ويعتبر المتقنون الأميركيون الديمقراطيون أن رؤية الرئيس بوش في تقسيم العالم إلى شرير و خير، خطيرة. فالولايات المتحدة كانت تصنف الشيوعيين على أنهم وحوش تماما كما هي تصنف الآن " الإرهابيين ". و هذا التصنيف المانوي غير صحيح و غير مقبول، إذ يرى هؤلاء المتقنون الأحرار أن الحرب على الإرهاب تمهد الطريق لمزيد من الضرائب و ارتفاع هائل في الإنفاق العسكري و عجوزات في الميزانية . و ها هو الجدل على الحرب على الإرهاب يذكر بأصداء الجدل على الحرب الباردة .

ففي رسالة وجهها أكثر من ١٢٠ من المتقنين الأميركيين الأحرار (جامعيين و كتاب و صحفيين) إلى أصدقائهم في أوروبا، و نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٢، يعرضون وجهة نظرهم بشأن الحرب على الإرهاب، التي تطرح الآن أسئلة جوهرية حول الطبيعة الأميركية و دورها المحدد في العالم، مثلما طرحت الحرب الباردة أسئلة جوهرية في السابق : هل كانت حربا على إيديولوجية شيوعية أم كانت حربا على حركات وطنية ؟

عقب أحداث ١١ أيلول أعلن الرئيس بوش " الحرب على الإرهاب " . وهذه الحرب ليس لها أية حدود واضحة، لا في المكان، و لا في الزمان ، و لا في حجم الدمار الذي سوف تخلقه. او لا يعرف أحد من هو البلد الذي سوف يشنته به أنه يؤوى " إرهابيين " أو أنه متهم بانتمائه إلى " محور الشر ". فالقضاء على "محور الشر " مشروع لانهاية له، و يمكن أن يستنزف طاقة العالم لمقاومة القوى المنتشرة علما أن وزارة الدفاع الأميركية أن استخدمت قنابل كبيرة أحدثت تأثيرا شبيها بالزلازل الارضي، و تدرس رسميا استخدام الأسلحة النووية، من بين عدة أسلحة أخرى أكثر فنكا الموجودة في ترسانتها الحربية المتطورة باستمرار .

و يرى المتقنون الأميركيون الأحرار أن حجم الدمار المادي المقبل هائل و لا حصر له، و هويهدد الإنسانية بكارثة، لا في جانب عدد الضحايا البشرية فقط، و إنما أيضا كصدمة أخلاقية للأزمنة المقبلة. إذ سوف يظل الملايين من البشر يتفرجون، و هم عاجزون، في حين تظل الولايات المتحدة تدمر هذا الكون، معتقدة أن سلطتها الأخلاقية منيعة و غير قابلة للطعن أيضا، مثلها في ذلك مثل سلطتها العسكرية. و يتحمل المواطنون الأميركيون مسؤولية خاصة في مواجهة هذا الاندفاع المجنون نحو الحرب من جانب إدارة الرئيس بوش. كما أن شعوب أوروبا تتحمل مسؤولية خاصة أيضا، لأن معظم البلدان الأوروبية هي حليفة عسكريا للولايات المتحدة، عبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) . كما و أن الولايات المتحدة تدعي أنها في موقف الدفاع عن النفس، و لكنها تعمل من أجل حماية " مصالح حلفائها " أيضا. و هذا الوضع سوف يقود بالضرورة إلى توريط البلدان الأوروبية في مغامرات عسكرية أمريكية، الأمر الذي سيعرض مستقبل الشعوب الأوروبية للخطر .

و رغم أن العديد من المواطنين الأوروبيين واعون لمخاطر نهج الرئيس بوش الحربي، بمن فيهم الحكومات الأوروبية، إلا أنه لا يوجد إلا القليل الذين يجروون على قول الحقيقة بشكل واضح و صريح. و في الواقع، الجميع يشعر بالخوف من العقوبات الأمريكية التي يمكن أن تطبق ضد " الأصدقاء " و " الحلفاء "، الذين لا يقدمون دعما غير مشروط للولايات المتحدة. و يخشى الأوروبيون من أن تلتصق بهم تهمة " الانتي أمريكانية "، و هي نفس التهمة التي تلتصق بالأمريكيين بطريقة عبثية، جراء مناهضتهم للسياسات الداعية للحرب، إذ أن احتجاجاتهم سرعان ما يتم إغراقها في بحر الاعتبارات الشوفينية التي تسيطر على أجهزة الإعلام الأمريكية. و ان من شأن وجود أي نقد أوروبي صائب و صريح للسياسة الحربية التي تقودها إدارة بوش أن يسهم في إسماع صوت الأمريكيين المناهضين للحرب .

الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة المسيطرة على صعيد عالمي، لا تجد أي ضير في جلب ثناء المنافقين و المتحذلقين الذين يحرضون قياداتهم على استخدام القوة العسكرية بطريقة مفرطة من أجل تلقين الفضيلة للمتمردين. و الموضوع جاهز و قديم قدم هذا العالم : فطيبة الأقوياء يجب أن تفرض على الضعفاء بالقوة. و تكمن المغالطة المنطقية الأساسية لأولئك الذين يقومون بتمجيد الحرب من مزج " القيم الأمريكية " كما هي مفهومة في داخل

البلاد، وبين نتائج ممارسة سلطة الولايات المتحدة الاقتصادية ، لاسيما العسكرية منها في الخارج .و يعتبر تقديس الذات إحدى السمات المألوفة في ثقافة أمريكا الشمالية، ربما لأنه يشكل وسيلة فعالة للاندماج لمجتمع مؤلف من خليط من المهاجرين. لكن للأسف، هذا السلوك تطور بطريقة متطرفة بعد ١١ أيلول. و هذا يعزز الوهم المنتشر بقوة عند المواطنين الأمريكيين، من أن عيون العالم أجمع محدقة صوب الولايات المتحدة، إما بسبب الحسد، أو بسبب الإعجاب، و أن هذا العالم ينظر إلى أمريكا بنفس منظار الأمريكيين أنفسهم : مزدهرة، و ديمقراطية، و حنونة، و منفتحة على جميع الأعراق والاديان. وإجمالاً فأمريكا تجسد التحقيق الكبير للقيم الإنسانية الكونية ،و هي بحق آخر أمل كبير للإنسانية .

و في هذا السياق، فإن السؤال الجوهرى الذي طرحه الأمريكيون على أنفسهم بعد ١١ أيلول : " لماذا يكرهوننا كثيرا " ، و الرد الوحيد كان : " لأننا طيبون !". أو كما يزعم غالبا : " إنهم يكرهوننا بسبب قيمنا ". و لا يعرف أكثرية المواطنين الأمريكيين أن آثار السياسة الأمريكية في الخارج لا علاقة لها " بالقيم "التي يتم تمجيدها في داخل بلادهم، بل ان الولايات المتحدة في الواقع تحرم شعوب البلدان الأخرى من التمتع بتلك القيم، إذا رغبوها. و قد استخدمت الولايات المتحدة سلطتها في أغلب الأوقات من أجل مساندة الأنظمة الإستعمارية الأليمة للزوال، و كذلك الأنظمة الديكتاتورية اللاشعبية في أمريكا اللاتينية، و إفريقيا، و آسيا، و فرض شروط مالية و تجارية غاية في القسوة على تلك الشعوب، و في دعم القوات العسكرية القمعية، و الإطاحة بالحكومات المناوئة لها، أو فرض عقوبات اقتصادية على البلدان المستقلة نسبيا، بل إنها تلجأ إلى قصفها بواسطة صواريخ توما هوك و كروز التي تزرع الموت والدمار كما هو الشأن بالنسبة للعراق و أفغانستان .

و منذ أحداث ١١ أيلول، شعرت الولايات المتحدة بأنها هوجمت في عقر دارها : و نتيجة لذلك، ادعت الحكومة الأمريكية أن لديها " حق الدفاع عن النفس " الذي يسمح لها بخوض الحرب كما تطمح إليها، ضد كل بلد تصنفه عدوا، من دون أية أدلة تدنيه، و من دون أية قاعدة شرعية. و بوضوح أكثر تم تغيب هذا الحق ذاته كليا بالنسبة لبلدان مثل فيتنام و لاوس و كمبوديا و ليبيا و السودان و يوغوسلافيا، عندما تعرضت للعدوان الأمريكي. و سوف لن يتم الاعتراف " بحق الدفاع عن النفس " في المستقبل للبلدان التي كانت ضحية

العدوان الأمريكي. و هذا بكل بساطة قانون الأقوى، أي شريعة الغاب. ثم إن ممارسة مثل هذا الحق، المحروم منه البلدان الأخرى، لا يمكن أن يكون في خدمة " القيم الكونية"، بل أنه يقود إلى تحطيم المفهوم عينه لنظام عالمي قائم على قيم كونية، و على نظام قضائي منفتح للجميع و قائم على الشرعية. لأن ممارسة هذا " الحق " من قبل دولة واحدة - هي القوة العظمى الوحيدة في العالم - ليس حقاً، بل امتيازاً تتمتع به حصراً الولايات المتحدة على حساب حقوق الدول الأخرى .

لقد شنت الولايات المتحدة حرباً ضد أفغانستان باسم حق الدفاع عن النفس. و لكنها لم تكن حملة تستهدف الدفاع بطريقة خاصة على أحداث ١١ أيلول الاستثنائية. بل على النقيض من كل ذلك، فإن الحرب الأمريكية في أفغانستان شبيهة بالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في السابق، كما أشارت لذلك وثائق صادرة عن البنناغون تقول : قصف بلدان أخرى، و إرسال قوات عسكرية إليها، من أجل الإطاحة بحكوماتها. و تخطط الولايات المتحدة لحرب شاملة ضد العراق - من دون استبعاد استخدام السلاح النووي. و هو البلد الذي مارست ضده العدوان منذ عقد من الزمن، و بهدف معلن و صريح الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، و الإتيان بحكومة تختارها واشنطن .

في المفهوم التقليدي، " الدفاع " يعني الدفاع عن أرض الوطن، و الحادي عشر من أيلول يعتبر هجوماً موجهاً ضد الولايات المتحدة، لكنه حصل على أرضها. غير أنه ليس هجوماً تقليدياً قامت به قوة عظمى تستهدف الاستيلاء على أراضي الولايات المتحدة. بل على العكس من ذلك، كان هجوماً غير معروف ضد مؤسسات نوعية، تعتبر رموزاً للهيمنة الأمريكية. و في ظل غياب أي تبنٍ لهذا الهجوم، فقد استخدم بدون شك الطابع الرمزي للأهداف، لتعليق الحرب. فمركز التجارة العالمي كان يرمز بوضوح إلى القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، و البنناغون إلى القوة العسكرية. و بناء عليه، يبدو من بعيد الاحتمال أن تكون هجمات ١١ أيلول موجّهة ضد " القيم الأمريكية " كما هي معظمة في الولايات المتحدة . و يبدو أن الهدف الحقيقي من وراء تلك الهجمات كان السلطة الاقتصادية و العسكرية للولايات المتحدة التي ازدادت نفوذاً و اتساعاً في الخارج . و قد تعزز هذا الاحتمال بسبب المعلومات التي تم الحصول عليها، إذ أن خمسة عشر من أصل تسعة عشر من المهاجمين كانوا سعوديين معارضين لتواجد قواعد عسكرية أمريكية على أرض المملكة. و

تظهر أحداث ١١ أيلول أن الأمة التي تبسط سلطتها في الخارج، يمكن النيل منها في الداخل، و لكن الهدف الحقيقي كان التدخل العسكري للولايات المتحدة في الخارج. و في الواقع، فإن حروب بوش لها هدف محدد ألا و هو الدفاع، و تعزيز هيمنة الولايات المتحدة في الخارج. و هذا هو الهدف الحقيقي المدافع عنه، لا الحريات المدنية، أو نمط الحياة الأميركية في داخل البلاد .

وفي الواقع، إن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة عرضت بالأحرى القيم التي يدافع عنها الشعب الأمريكي للخطر، أكثر من الدفاع عنها أو نشرها على صعيد كوني. و لكن الحكومات الأمريكية المتعاقبة التي تخوض حروباً عدوانية تبحث دائماً عن مساندة شعبية لها عبر مناشدة المشاعر النبيلة. و في الماضي، لم تكن للحروب الإمبريالية الإمكانيات لأحداث الدمار الشامل. لكن الان أصبح اختلال التوازن كبيراً وأكثر من أي وقت مضى، بين السلطة الضخمة للتدمير و السلطة البناءة للتعقل الإنساني. و أضحي المتقنون اليوم أمام خيار صعب: إما الإلتحاق بخيار أولئك الذين يعظمون القوة الوحشية عبر التنظير الحاذق "للقيم الروحية"، و إما تحمل المسؤولية الأكثر صعوبة والمتمثلة في التنديد بجنون و غطرسة السلطة الأمريكية المسيطرة، من أجل العمل مع مجموع الجنس البشري لإقامة الحوار العقلاني، و العلاقات الاقتصادية الجديدة الأكثر توازناً، و العدالة الحقيقية.

و الحال هذه يجب أن يكون حق الدفاع عن النفس حقاً إنسانياً جماعياً، فالإنسانية جمعاء لها الحق في الدفاع عن وجودها الخاص، ضد" حق الدفاع عن النفس" المعلن من قبل قوة عظمى متغترسة وغير مراقبة. و قد أظهرت الولايات المتحدة، بطريقة متكررة، خلال نصف قرن، عدم اكتراثها بالخسائر التي تسببها "جانبيية"، و بالخراب الذي سببته جهودها المزعومة لتحسين العالم. أنه من خلال التضامن مع ضحايا السيطرة الأمريكية في العالم، يمكن لمثقفى البلدان الغربية الغنية الدفاع عن القيم الكونية. وكانت ميزانيات البنتاغون الكبيرة، و الدعم الأمريكي للديكتاتوريين عبر العالم، و التدخلات العسكرية الأمريكية في بلدان صغيرة في العالم النامي، أهم مصادر مواجهات سياسية قاسية خلال الحرب الباردة، وهي الآن في عداد قضايا أساسية في عصر العولمة، و النظام الأمريكي أحادي القطبية. و بالطبع فإن الطريقة في لعب هذه القضايا ستختلف مع الظروف الجديدة، و هي ستطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الإمبريالية الأمريكية و دورها المحدد في العالم.

ويبحث الباحث الأكاديمي جون إسبوزيتو في الفصل الأخير من كتابه "حرب غير مقدسة: أرهاق باسم الإسلام" كيف أنه يجب على صانع السياسة الأمريكي الذي لا يجد وقتاً لقراءة البحوث الطويلة و الكتب الأكاديمية ، أن يقرأ هذا الفصل، الذي تتضح فيه خبرة إسبوزيتو في مجال دراسة عالم الإسلام في العقود الثلاثة الماضية، إذ يستخلص فيه تحت عنوان: "إلى أين نذهب؟" الرؤية التي يجب أن تحكم صناعة القرار في واشنطن و علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي .

و يرى إسبوزيتو أنه يجب بداية إعادة إدراك الإسلام باعتباره السياق الحضاري للعالم الإسلامي و للقضية الفلسطينية تحديداً ،و أن الكثير من صناع السياسة و الإعلاميين و المتقنين في واشنطن لا يعرفون معلومات أساسية عن الإسلام، و كلمة " الله " بالنسبة لهم لا تعني بالمقابل God في اللغة العربية بل هي وصف " لإله المسلمين " .. و أن أحداث ١١ سبتمبر كانت السبب المباشر في ادراك بعضهم في واشنطن و ببالغ الدهشة أن عدد المسلمين من الأمريكيين يقارب عشرة ملايين و أنه أن الأوان لإدراك الثقافة الأمريكية في الألفية الجديدة باعتبارها ستكون ثقافة يهودية - مسيحية - إسلامية .

و إذا كان البعض ينظرون نظرة إستعلائية لعالم الإسلام اليوم، لأنه يقع في النطاق الاقتصادي لدول الجنوب في معظمه فإن إسبوزيتو يوضح أن هذه مرحلة تاريخية و ليست سمة حضارية، مشيراً للصعود و الهبوط في الحضارات كسنة تاريخية، و ساردا ومضة من تاريخ الحضارة الإسلامية في أيام صعودها و تفوقها، و صيغ التعايش بين الثقافات و الأديان التي احتضنتها تلك الحضارة، و منتقدا أسئلة العلاقة بين الإسلام و الحداثة، باعتبارها تستبطن أن الحداثة الغربية عالمية، و أن عالم الإسلام يجب أن يلحق بها، ومؤكداً أن الفكر و الفقه الإسلامي الحديث و المعاصر حاول تقديم إجابات مركبة باتجاه حداثة إسلامية معاصرة، و أن مراجعات المشروع العلماني في الغرب على يد أبرز علماء الاجتماع الديني و إعلان أزمة العلمنة الحداثية، وكذلك أزمة الفكر القومي الذي قامت عليه الدولة الحديثة في ظل العولمة، كلها تحولات لا تقلل من شأن الإسلام كعقيدة و حضارة بل بالعكس تستدعي البحث في الإجابات التي يحاول عالم الإسلام صياغتها للرد على هذه الأسئلة سواء أكانت إجابات نظرية أم اجتهادات اجتماعية و أهلية و سياسية نقرأها على خريطة الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في العالم الإسلامي بتنوع

ثقافته الفرعية، و يقرأ إسبوزيتو هنا فكر خاتمي في إيران و أنور ابراهيم في ماليزيا في معرض حديثه هذا .

و يقتبس إسبوزيتو فقرة من مقال للمؤرخ الأمريكي بول كينيدي نشر في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ في جريدة الـوول ستريت حين قال : " إن علينا أن نتخيل أن عالم الإسلام توحد في قوة واحدة في حين تفككت الولايات المتحدة لدول مستقلة ومنتازعة، و أن هذا العالم الإسلامي صارت لديه قوة ضاربة تجوب البحار و تتحكم في المجال الجوي و تتدخل في النزاعات المحلية و تفرض سياساتها بالقوة و تنتشر نمط حياتها، فماذا سيكون رد الفعل الأمريكي حينئذ ؟ لا شك أنه سيكون الكراهية و الرغبة في إلحاق الأذى بهذه القوة المهيمنة. هذا هو بالضبط ما يجري الآن معكوسا ".(١).

■ ■

الهوامش:

(١)- هبة رؤوف عزت - أبراج أمريكا العاجية...و حروبها غير المقدسة-مجلة وجهات نظر- العدد الاربعون- مايو ٢٠٠٢ (ص ٧٠).

■ ■

القسم الثالث:

القضية الفلسطينية
و تداعيات ١١ سبتمبر

الفصل التاسع

أمريكا و الكيان الصهيوني و الإرهاب

١- الإنحياز الأمريكي الأعمى للصهيونية

عندما وقعت أحداث ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ , كانت الانتفاضة في فلسطين المحتلة مشتتة, كما كانت هناك عمليات استشهادية من قبل الحركات الإسلامية الجهادية, جاءت في جوهرها رداعلى ارهاب دولة الاحتلال الصهيوني بزعامة أرييل شارون, الذي ألهب المنطقة بالنيران, بعد أن تلاشى ماتبقى من الأراضي الفلسطينية. و يدعي شارون أنه حقق واحدا من انتصاراته, وأنه يقدم نفسه كمدافع عن "العالم الحر". و يتساءل الأحرار في العالم بأي طريقة دافع عن هذا العالم في بيروت عام ١٩٨٢, هل بأكوام جثث النساء والأطفال و كبار السن؟

و فيما كانت الإدارة الأمريكية أقرب إلى "المراقب" لما يجري في الاراضي الفلسطينية, و تساوي بين عنف و قمع أعتى جيش في منطقة الشرق الاوسط جعل آله الحربية تختبر قدرتها على "كسر الانتفاضة", و بين أحداث و أفعال احتجاجية لشعب محروم و محبط, كان شارون يخوض حربا ضروسا اشتعلت نيرانها بعد زيارته الاستفزازية لباحة المسجد الأقصى, و أبعاده الباب نهائيا أمام أية اتصالات من أي نوع مع السلطة الفلسطينية, في اطار سياسة هدفت الافادة من المناخات الدولية الجديدة من أجل فرض كل شروطه على السلطة الفلسطينية, و دفعها للقضاء على الانتفاضة, و تلقينها درسا في مخاطر مواصلة "العنف" ضد الكيان الصهيوني.

و بالفعل استنمر رئيس الحكومة الصهيونية أرييل شارون الحملة التي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تديرها على الإرهاب , التي استكملت فيها متطلباتها المادية و المعنوية لخوض الحرب على أفغانستان, لكي يضع مخططه موضع التنفيذ , من أجل الحصول على قدر أكبر من المكاسب. فقد أظهرت الحكومة الصهيونية تعاطفا قويا مع الولايات المتحدة بمجرد وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, إلى درجة أنها اتخذت قرارا بإغلاق المجال الجوي الصهيوني لمدة أربع و عشرين ساعة, في خطوة توحى بأن من قام بالعمل ضد أمريكا يمكن أن يستهدف الكيان الصهيوني أيضا, أي أن العدو مشترك. كما حاولت الحكومة الصهيونية و معها أجهزة الاعلام التي يسيطر عليها الصهاينة في الغرب, استغلال أجواء الصدمة و التعبئة في الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة و بن لادن, للقيام بحملة دعائية معادية و حاقدة على العرب و المسلمين , ملقية المسؤولية على عدد من الدول العربية بدعوى دعمها للإرهاب الدولي أو وجود قواعد للإرهابيين على أراضيها حتى توضع على قائمة الاهداف الأمريكية عند الرد العسكري, و هنا تم الحديث صراحة عن سوريا و لبنان و العراق. و ذهب شارون إلى حد إقامة نوع من المساواة بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات و زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن , حين قال مخاطبا الأمريكيين " كل منا لديه بن لادن الخاص به"

في هذا السياق بدا واضحا أن هناك نوعا من الخلاف بين الأرجنتين الأمريكية و "الإسرائيلية", و تبلور ذلك بوضوح في رؤية الولايات المتحدة بضرورة ابتعاد "اسرائيل" تماما عن أجواء الحملة القادمة "ضد الارهاب". فالحملة ستكون موجهة ضد دولة أو دول اسلامية و ربما عربية , و من ثم يغدو ضروريا مشاركة دول عربية و اسلامية في هذه الحملة على أي مستوى من المستويات, و بالتالي فإن أي دور "لاسرائيل" سوف يحبط الخطة الأمريكية, و كذلك فإن مجرد مشاركة "اسرائيل" في الحملة و هي المتهمه من قبل الدول العربية و الرأي العام العربي و الاسلامي بأنها تمارس إرهاب الدولة, سوف يخلط الأوراق و يعرض الحملة الأمريكية للتشويه (١).

و اذا كان العالم قد سر للتقدم الذي أحرزه مجلس الامن الدولي في الإشارة في أحد قراراته الى الاعتراف بحق الفلسطينيين بإنشاء دولتهم, و هو تعبير مساو للأرض, إلا أنه يجب أن نذكر أن الشعب الفلسطيني ليس بالشعب المشرد, الذي لا أرض له, بل أنه عانى من القهر و الطرد و القتل و المجازر بسبب استمراره في تشبته بأرضه لاكثر من خمسين عاما, و اذا كانت الدول

العربية هللت للانعطاف التي شهدتها السياسة الأمريكية , حين أعلن الرئيس جورج بوش الابن في خريف ٢٠٠١ , "أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الامريكية, شريطة احترام حق "اسرائيل" في الوجود...", إلا أن هذا الموقف الأمريكي ليس سوى تنازل سطحي ظاهري , هدفه كسب ود العرب في حملة بوش ضد ما يسميه الإرهاب.

أن تمسك العرب بهذا الأمل الأمريكي الخادع يعكس لنا تفاهة التفكير السياسي, لأن الوعد باقامة دولة فلسطينية خديعة هو ما بعدها خديعة, أما أطروحات أراضي الحكم الذاتي المستقلة, فهي خديعة كذبة أخرى, تضاف إلى جارتها, فقد زرعت الحكومة الصهيونية الاراضي الفلسطينية بألغام المستوطنات الصهيونية التي تشبه أبراج الاحتلال المرئية, لتقسم تلك الاراضي فيما بينها , و فصلها عن بعضها البعض. و مع ذلك لم يحتج الامريكيون أمام تلك الالتواءات المذلة.

و كان الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني فكرة الدولة الفلسطينية , هو حاجة هذه الاخيرة إلى الدعم و المساندة من جانب الدول العربية, الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون إلى تحذير الإدارة الأمريكية من سياستها الهادفة إلى ارضاء العرب على حساب "اسرائيل", مشيراً إلى أن هذا التوجه يشبه ما فعلته الدول الاوروبية عندما تركت هتلر يفترس تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨. و قد رفضت الإدارة الأمريكية هذا الحديث الشاروني.

لقد أثارَت ١١ ايلول /سبتمبر جدلاً ساخناً حول موضوع الإرهاب, إذ أن ادانة الرئيس بوش لما حدث , أفسحت في المجال لمجموعات أخرى الجدل بأنه و أسلافه دعموا "المجاهدين" في أفغانستان, إذ لأحد يعرف عن المجموعات الاصولية المتطرفة أكثر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ويفاجر مستشار الامن القومي في إدارة كارتر زبيغنيو بريجنسكي بما سماه "الفخ" المنسوب للسوفييات في عام ١٩٧٨ و القائم على استدراجهم إلى الارض الافغانية ابتداء من السنة التالية بفعل هجمات المجاهدين (أشرفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على تنظيمهم و تسليحهم و تدريبهم) ضد النظام القائم في كابول. ولم ينقلب هؤلاء المقاتلون ضد الولايات المتحدة الا بعد حرب الخليج الثانية و اقامة قواعد عسكرية دائمة في السعودية, بالقرب من الاماكن الإسلامية المقدسة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها لمختلف الانظمة التسلطية أو

التوتاليتارية، وإعاققة تقدم الديمقراطية في عالم الجنوب، و تدميرها المجتمع العراقي، ودعمها اللامحدود للكيان الصهيوني في حرب الابداء التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني ، هي التي شكلت مخزون التأييد الذي تملكه الحركات الاصولية المناهضة للسياسة الأمريكية.

لقد دأبت الولايات المتحدة على وصم كل قوة سياسية ، أو دولة وطنية ، تعارض سياستها أو لا تتبنى منظومة أفكارها و قيمها و إيديولوجيتها بالارهابية، الأمر الذي يستدعي و الحال هذه خوض الحرب ضدها تحت يافطة مكافحة الإرهاب.و كانت تقدم دائما هذه الحرب ضد الإرهاب على أنها مساوية للكفاح ضدوباعيشبه سرطانا ينشره البرابرة و أعداء الحضارة المنحطون.

و كانت هذه العبارات قد ظهرت قبل عشرين عاما و على لسان الرئيس رونالد ريغان ووزير خارجيته ألكسندر هايج ، عام ١٩٨١ و مع وصولها إلى الحكم في واشنطن ، حيث كانت إدارة ريغان قد سبق و أعلنت أن مكافحة الإرهاب الدولي ستكون في صلب سياستها الخارجية. و قد برهنت على ذلك على طريقها: فمن أجل قيادة المعركة ضد أعداء الحضارة المنحطين أنشأت شبكة ارهابية دولية ذات حجم لاسابق لها. و قد ارتكبت هذه الشبكة فظاعات لا تحصى في الطرف الاخر من الكرة الارضية و خصوصا في أمريكا اللاتينية. و يوجد مثال غير قابل للنقاش و هو نيكارغوا و الذي حسمته محكمة العدل الدولية في لاهاي كما الامم المتحدة.هل تساءلتم كم مرة أشار المعلقون النافذون إلى هذه السابقة التي لا جدال حولها لعمل ارهابي كانت دولة قانون تحاول الرد عليه بوسائل قانونية؟ مع ذلك فانها سابقة أخطر من اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، إذ أن حرب إدارة ريغان ضد نيكارغوا أوقعت ٧٥٠٠٠ ضحية بينهم ٢٩ ألف قتيل و دمار بلد لا رجاء لقيامته. وفي ذلك الوقت ردت نيكارغوا، ليس بتفجير قنابل في واشنطن بل باللجوء إلى محكمة العدل الدولية التي حكمت في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٦ لصالح سلطات ماناغوا إذ أدانت "استعمال (الولايات المتحدة) غير الشرعي للقوة"، و التي لغمت مرافق نيكارغوا، كما طلبت المحكمة من واشنطن وضع حد لجرائمها مع دفع تعويضات كبيرة.جاء رد الولايات المتحدة برفض الإنصياح للحكم و توقفها عن الاعتراف بشرعية محكمة العدل الدولية(٢).

و هكذا ، فإن الإرهاب ليس سلاحا ارتبط على نطاق و اسع في الذهن العام الغربي بالشرق الاوسط، والوطن العربي عموما، و على وجه التحديد

بتيار خاص داخل الحركات الإسلامية الأصولية و حسب كما تدعي واشنطن , بل هو و كبقية الأسلحة الفتاكة سلاح القوى العظمى, و منها بشكل خاص الولايات المتحدة. و هذا ما عبرت عنه بوضوح قرارات مجلس الامن , حول المسألة العراقية , و القضية الفلسطينية , و حول لوكربي و السودان. فالإرهاب لم يكن في يوم من الأيام مرتبطا بأيديولوجية محددة دون غيرها, بل ان الأعمال الإرهابية ارتكبتها متطرفون من ايديولوجيات شتى في كل أصقاع الأرض, و ليست خاصة بالوطن العربي و الإسلامي.

لقد حصلت أعمال من هذا القبيل على امتداد شطر كبير من التاريخ المكتوب, و كانت جزءا شائعا من الحياة السياسية في بلدان و ثقافات كثيرة خلال القرن العشرين. و أول الارهابيين في السياسة الحديثة لم يكونوا من الشرق الأوسط, بل كانوا فوضويين من روسيا و جمهوريين إيرلنديين و قوميين أرمن و بنغاليين(هندوس), تلاهم يهود صهاينة و قبارصة يونانيون و آخرون غيرهم في فترة ما بعد ١٩٤٥. و الإرهاب السياسي الحديث لم ينشأ في الشرق الأوسط, و لا بين المسلمين, و لا كان هؤلاء من منفييه(٣).

و تعاني النقاشات حول قضية الإرهاب ليس من التطبيق الانتقائي لهذا المصطلح, و انما من الاختلافات في التعريف أيضا. فلا يوجد تعريف جامع و محدد حول مصطلح الإرهاب متفق عليه من قبل مختلف الدول. و قد كانت مناقشة تعريف الإرهاب أداة سجالية أكثر منها وسيلة لتوضيح و تحديد المصطلح. فمن الناحية التاريخية و السياسية كان أول استخدام لمصطلح الإرهاب ابان الثورة الفرنسية و تحديدا في فترة حكم روبسبيار, حين لجأت الدولة الفرنسية آنذاك التي يسيطر عليها اليعاقبة إلى استخدام الإرهاب من أجل أهداف سياسية. و وفق هذا المنظور , فإن الإرهاب كان أداة واسعة الانتشار لدى عدة دول- مارسته ضد خصومها السياسيين في الداخل , أو ضد قوى مجاورة تعتبر مصدر تهديد في الخارج- من أوروبا و الولايات المتحدة و أمريكا اللاتينية , إلى بعض الدول العربية , و الكيان الصهيوني , و تركيا, خلال القرن العشرين.

و في الواقع فانه ينظر إلى الإرهاب على أنه عمل حربي غير مشروع كونه يتعرض للمدنيين المفترض ابقائهم بحسب القواعد التقليدية على الأقل, على هامش النزاع الذي يشارك فيه أطراف مسلحون. و هكذا يعتبر العمل الإرهابي بمنزلة جريمة حرب وفقا لمبادئ محكمة نورنبرغ التي تعرف هذه

الارتكابات على النحو التالي: "خرق قوانين الحرب و نقاليدها التي تشمل و في صورة غير حصرية الاغتيالات و سوء المعاملة و الابعاد من أجل الأشغال الشاقة وغيرها من الاغراض بحق المدنيين في المناطق المحتلة, اغتيال أو اساءة معاملة سجناء الحرب أو الافراد في عرض البحر, تصفية الرهائن, سلب الاملاك العامة أو الخاصة, التدمير المتعمد للمدن و القرى أو أعمال الاجتياح التي لا تبررها الضرورات العسكرية(٤).

لقد حصل تغيير جذري في تعريف الإرهاب , بعد أن انتهى العمل بتلك اللوائح الدقيقة و الاوصاف التفصيلية لجرائم رهيبية يفترض تجاهل غرضها السياسي في شكل منهجي.و من الان فصاعدا أصبح الإستناد إلى الأهداف السياسية هو المحدد في التصنيف الجديد للجرائم , وفي تعريف الإرهاب. وسيتم استيحاء هذا الإنقلاب الكامل من خارج اطار القانون , أي على أرضية سياسية بوليسية هي اطار واقعي بامتياز.و نترسخ فكرة الغائية السياسية في الواقع ضمن تعريف بوليسي للإرهاب و هو التعريف نفسه الوارد في تعداد مهمات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي: سيقوم الإرهاب على استخدام غير مشروع للقوة و العنف في حق الافراد أو الممتلكات بهدف ترويع الحكومة و المدنيين أو قسم منهم في اطار السعي إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية(٥).

و هكذا يسود التعريف البوليسي الأمريكي للإرهاب, الذي يشكل الآن قاعدة للتعريفات القانونية الجديدة التي تضمنها قانون الإرهاب في معظم الدول الغربية. الإرهاب معرف و محدد في الكراسات العسكرية الأمريكية على أنه استخدام مدروس للعنف و التهديد بالعنف و التخويف و الإكراه لأغراض سياسية أو دينية.و الحقيقة في هذا التعريف أن الولايات المتحدة تتبنى هذا النوع من الممارسة , فعندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ قرارا ضد الإرهاب, تمنعت عن التصويت دولة واحدة هي هندوراس, فيما اعترضت دولتان هما الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني.وتتبع المعارضة الأمريكية - الصهيونية لهذا القرار بسبب المقطع الذي يشير إلى أن ليس المقصود به اعادة النظر في حق الشعوب في الكفاح ضد نظام استعماري أو احتلال عسكري.

وفيما تعتبر الامم المتحدة مقاومة الشعوب ضد الاستعمار حقا مشروعاً تكفله المواثيق الدولية, وليس عملا ارهابيا , تتعت الولايات المتحدة الأمريكية و معها الكيان الصهيوني,

قوى المقاومة بـ"الإرهاب". فالكيان الصهيوني يحتل فلسطين بالكامل ، وغيرها من الأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧، و احتل جنوب لبنان عام ١٩٧٨ و هو اذ يواجه قوة مقاومة ينعته بـ"الإرهابية" و هي حزب الله.

أما المقاومة الفلسطينية للإحتلال الصهيوني، فهي تتدرج في إطار محاولات الرد غير المتناسب على الاجتياح الصهيوني، و القتل الجماعي، و تهديم الاحياء في المدن و القرى، و الإعتقالات الكيفية و بالجملة لكل شباب فلسطين، عشوائيا و بلا إتهام محدد، و الإغتيال بواسطة الطائرات و الحوامات و مدافع الدبابات، هذا فضلا عن التجويع المفتوح لشعب بكامله، من النساء و الاطفال و الرضع، و من الشيوخ و العجزو الشباب. و تأتي العمليات الاستشهادية لتعيد التأكيد على أصل القضية: الإحتلال الصهيوني هو أبشع شكل من أشكال العدوان و الإرهاب، و المقاومة الفلسطينية هي المقاومة.. و هي مقاومة للإحتلال و للتواطؤ الدولي معه بالقيادة الأمريكية، و للتخاذل العربي الذي لا يتورع عن التآمر على أي جهد مقاوم ليحظى بنعمة الرضا الأمريكي والعرب عموما ، و الشعب الفلسطيني خاصة، هو الضحية النموذجية للإرهاب الأمريكي - الصهيوني، الذي مارسه الكيان الصهيوني ، منذ أكثر من خمسين عاما مضت و لايزال. و بدل أن تركز أمريكا على المصدر الحقيقي للعنف و التطرف الذي يتمثل في إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني، فإنها تقتصر حديثها على التركيز على العمليات الاستشهادية التي يقوم بها أفراد من الشعب الفلسطيني في مواجهة ارهاب يومي منظم تقوم به دولة تمتلك قوة عاتية و تكنولوجيا متطورة. و هذه التكنولوجيا و القوة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ يستخدم السلاح الأمريكي في قتل الشعب الفلسطيني.

و أذهلت الولايات المتحدة الأمريكية الوطن العربي الرسمي ، الذي ساند حملتها في أفغانستان عندما تنكرت للحق في فلسطين ، فاعتبرت مقاومة الشعب الفلسطيني للإحتلال الصهيوني (إرهاب)، بينما ساندت حرب الإبادة الصهيونية باعتبارها دفاعا شرعيا عن النفس، و جعلت شارون قطب السلام، مقابل عرفات (رأس الإرهاب).

ويتبنى الرئيس الأمريكي جورج بوش بشكل لافت الطروحات المجنونة و الممارسات الإرهابية التي يتبناها و يبشر بها رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون الذي يمثل ذروة التطرف في مؤسسة الحكم الصهيونية، و يدعم الكيان الصهيوني الإجرامي هذا. فقد زعمت واشنطن أن شارون يحارب الإرهاب،

وأنة ينوب عن أمريكا في هذه المهمة، وأنه لذلك يستحق مساندةها، و مساندة المجتمع الدولي، في القضاء على المنظمات الإرهابية الفلسطينية حسب ادعائها. وأعلنت واشنطن من جانبها قائمة بأسماء المنظمات الارهابية، و هي: حماس، و الجهاد، و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و كتائب الاقصى التابعة لفتح، و حزب الله في لبنان، و فرضت حظرا على سوريا، لاثامها بمساندة هذه المنظمات، و طالبت الوطن العربي ، بأن ينضم إلى معسكر السلام ، الذي يقوده الكيان الصهيوني ضد معسكر الإرهاب الذي يمثله عرفات. نتيجة هذا الإنحياز الفاضح للكيان الصهيوني ،تحصد أمريكا اليوم الكراهية الشديدة لملايين البشر في هذا العالم.

يقول ديفيد ديوك في كتابه الجديد"أمريكا- اسرائيل و ١١ أيلول ٢٠٠١" الصادر في شهر تموز ٢٠٠٢: " اذا كنت متفقا معي في وجوب معاقبة كل من يرتكب أعمالا ارهابية ضد أمريكا، فان على أمريكا أن تضع اسرائيل على رأس قائمة المستوجبين للعقاب...و لم تبق أعمال اسرائيل الإرهابية و خياناتها ضد أمريكا دون عقاب فحسب، بل لقد كوفئت أيضا من قبل رجال سياسة خانوا الولايات المتحدة... إن السبب الحقيقي الذي جعلنا ضحايا للإرهاب الذي وجهه ضد مركز التجارة العالمي بسيط لحد يصيب بالصدمة. لقد خان كثير جدا من الساسة الأمريكيين الشعب الأمريكي بدعمهم الاعمى لزعيمة الإرهاب في العالم:اسرائيل...ان الإنحياز المتطرف لوسائل الاعلام نحو اسرائيل هو السبب في الجهل المروع بسجل اسرائيل الارهابي، الذي يعاني منه أكثر الأمريكيين.. ان دعم الإرهاب الاسرائيلي أدى بشكل مباشر إلى الإرهاب الواقع حاليا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ان أكثر الأمريكيين لا يدركون عمق و مدى الإرهاب الاسرائيلي و ذلك بسبب السيطرة اليهودية على وسائل الاعلام التي أشار إليها الجنرال جورج براون(الرئيس السابق لاركان القوات المسلحة). وأوضح مثال على قوتهم الاعلامية التي لاتصدق هو قدرتهم على بث تلك الكذبة الكبرى بأن الهجوم على مركز التجارة العالمي ليس له أي علاقة باسرائيل، أن الطيارين الانتحاريين (الكاميكاز) الذين نفذوا تلك الهجمات انما كرهوا الأمريكان لانهم "أحرار"(٦).

ولقد اخترعت وسائل الاعلام الأمريكية كذبة الهجوم على الديمقراطية لتخفي الحقيقة الواضحة بأن أمريكا إنما تعرضت للهجوم انتقاما لدعم الحكومة الأمريكية للسياسات الإرهابية للكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط. وقد

يكون من أبلغ ماكتب في هذا المجال الذي جاء على لسان المحلل روبرت كيسر (في الواشنطن بوست): "لقد قال بوش منذ البداية ان الإرهابيين الذين نفذوا / ١١ سبتمبر/ يكرهون الولايات المتحدة لانهم "يكرهون حرياتنا", لكن الأدلة المتاحة لا تؤيد هذا التفسير , فتصريحات بن لادن, و التاريخ الشخصي للمشاركين في الهجمات يشيران الى وجود أسباب أخرى غير الكراهية, مثل دعم الولايات المتحدة ل"اسرائيل" في احتلالها للاراضي الفلسطينية و حملتها ضد الفلسطينيين.. لقد تربعت الولايات المتحدة على عرش العالم كقوة عظمى وحيدة, لكنها لم تحدد شروط تدخلها في قضايا العالم , وبأي شكل؟ و ما نوع العلاقات التي ترغب في اقامتها مع الدول الاخرى ؟..لقد وضعتنا هجمات ١١ سبتمبر على طريق جديد, لكن سسياسينا خذلونا.. و المؤسف أننا كأمركيين نجهل الى أين نحن سائرون... ولماذا؟".

و بدل أن تحارب الولايات المتحدة الإرهاب عبر دراسته , و تقصي أسبابه , و اعتماد العمل السياسي, و اللجوء إلى الاشكال القانونية و المؤسسات الدولية, و اشاعة العدالة و القانون في العلاقات الدولية, و حث الدول النامية في العالم الثالث على انتهاج سياسات للتنمية و التطور الديمقراطي من أجل بناء دولة الحق و القانون , حركت إدارة الرئيس بوش آلتها الحربية المزودة بالتكنولوجيا الحديثة , لممارسة القتل الجماعي و البطش الوحشي في أفغانستان, على افتراض أن هذا العمل العسكري العدواني سينهي الإرهاب. و لكن لا يمكن محاربة الإرهاب عبر زرع الارض ببساط من القنابل , بل ان احدى الوسائل للحد من مستوى الإرهاب يكون في التوقف عن المساهمة في تغذيته, و في إحداث مراجعة جذرية للتوجهات السياسية التي أوجدت هذا الإرهاب, عبر انتهاء الحصار المفروض على الشعب العراقي , و الإعراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في حق تقرير مصيره, و إقامة دولته الوطنية المستقلة و عاصمتها القدس, و الكف عن ممارسة الغطرسة الأمريكية و التمييز العنصري الفاحش بين العرب و الكيان الصهيوني..

إن الشعب الفلسطيني ليس هو المسؤول عن جرائم هتلر, و أن لم ينته بعد من دفع ثمن ارتكاب الغرب جريمة اقامة كيان صهيوني غاصب لأرضه, فإنه قد آن الاوان لكي تعاد لهذا الشعب كرامته بوصفه ضحية لهذا الإرهاب الصهيوني المستمر على أيدي بيغين و شامير و باراك و نتنياهو و شارون. فالإرهاب ضد الشعب الفلسطيني كان عاملا حاسما في تأسيس الكيان

الصهيوني. و الدولة الصهيونية تأسست على هذا الشكل, و استمرت بهذا الطريق في ممارسة الإرهاب المتواصل ضد الشعب الفلسطيني طوال النصف قرن التالية.

وفيما تركز الولايات المتحدة على العمل الموصوف بالارهاب, يركز العالم الثالث و منه الوطن العربي على دراسة الاسباب الدفينة للارهاب, و التي يتصدرها الظلم و الغطرسة الأمريكية و انتهاك القانون الدولي, و الكيل بمكيالين. و لاشك أن تناقض مصالح العالم الثالث مع مصالح أولويات الولايات المتحدة الأمريكية, يؤدي إلى اضعاف القاسم المشترك لالتزام كل الدول بالقرارات و المعاهدات الدولية المناهضة للارهاب.

إن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش عبر تشيئتها للارهاب , إنما يعني تخليها عن كل ما يمت بصلة للعقلانية السياسية, و بالتالي العودة إلى تشجيع الإرهاب الصهيوني , بمجرد سقوط نظام طالبان في أفغانستان, الذي قاد الولايات المتحدة إلى التحرر تدريجيا من تحمل عبء المطالب العربية الرسمية بضرورة تنشيط التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني.

لقد تقبل الرئيس جورج بوش منطق أرييل شارون, ففرض على ياسر عرفات الخيار المر: أن يقبل وصفه بأنه "بن لادن اسرائيل" أو أن يتحول مع شرطته إلى مايشبه "تحالف الشمال" في أفغانستان, فيوفر الواجهة و الغطاء للجيش الصهيوني , و هو يطارد بالقتل و الإغتيال و الإعتقال المجاهدين الفلسطينيين الأبرار الذين عندما افتقدوا السلاح لم يجدوا الا دمائهم يفجرونها في وجه محتليهم الصهاينة.

و دفع تطور المقاومة الفلسطينية البعض في الوطن العربي إلى العمل على محاصرتها تمهيدا لإنهائها. و لعل أخطر ما في الأمر هو أن الضغط على المقاومة معناه الاعتراف, عمليا, بما يدعيه الكيان الصهيوني من أن المقاومة إرهاب, مع كل ما ينتج عن ذلك من نتائج استراتيجية, بل عقائدية خطيرة. و في ظل استشراس النزعة العدوانية الصهيونية, أصيب النظام الرسمي العربي باستثناء دول الممانعة, بنوع من الخوف و التردد , و أصبح يدعو إلى "التعقل" و "الحرص" و "عدم التهور", مما أدى إلى تعزيز الإعتقاد عند الصهاينة والولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيدهم بأن "العرب لا يفهمون سوى لغة القوة".

لقد دفعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بالوضع العربي الرسمي إلى خوف لا مسوغ له, و محاولة للتراجع و التخاذل و السكون خوفا من أن تتهم بمساندة

الإرهاب. و من المعروف في علم النفس الجنائي أن الخوف يزيد قناعة المحقق بأن المتهم له ضلع في الجريمة، و يبني على هذه القناعة نتائج تضر بالخائف المسكين حتى لو كان بريئاً..ولعل الذي زاد في خوف النظام الرسمي العربي ، و استسهاله التخلي عن البعد القومي للصراع العربي - الصهيوني، وللقضية الفلسطينية بالذات، هي تلك الرسالة التي قامت الإدارة الأمريكية بتمريرها إلى باقي دول العالم في عز الحرب على أفغانستان، بأنها سوف تلقى نفس المصير، فيما لو أوت الإرهاب، ولم تخضع للمشيئة الأمريكية، "لان الولايات المتحدة قررت البدء بمحاربة الإرهاب ولن تعود عنه الا وقد قضت عليه".

فالعالم بالنسبة للرئيس جورج دبليو بوش قد تبدل منذ ١١ أيلول/سبتمبر، و قد أعاد تنظيم ادارته حول هذه الحرب، ووضع مستقبله السياسي فوقها. وفيما يطالب الصقور في الإدارة الأمريكية بضرب العراق، الأمر الذي سيبيح للأمريكيين إنهاء عملية "عاصفة الصحراء" التي توقفت حسب ادعاءاتهم قبل موعدها المحدد، منذ عشر سنوات بإسقاط النظام العراقي، إذ لم يتحقق حول هذا المطلب اجماع في الإدارة الأمريكية ، نظرا لما يمكن أن تثير هذه الضربة من ردود فعل لدى الدول العربية، التي تحتاج و اشنطن في الوقت الحاضر لتحالفها معها ضد الإرهاب، إضافة إلى أنها لا تملك أي دليل يثبت علاقة لبغداد مع تنظيم القاعدة، الا أن الاهداف في العراق تبدو أنها أكثر تشويقا و شهية من بيوت التراب و القش في أفغانستان، في الوقت الذي تبدي فيه الإدارة الأمريكية عدم الثقة من تحالف بعض الدول العربية معها، بسبب عدم وجود تعاون ملموس بينهما، و يبدو أن الأجواء بدأت تتهاى لانعطافة في مجال التعاون العسكري. فقد أخذت الحكومة العسكرية بتكثيف مساعداتها العسكرية إلى بلدان مثل الفلبين و أندونيسيا، التي تضم جماعات دينية تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية، مرتبطة مع الاصوليين الاسلاميين، أي أن هذا التعاون يرمي إلى محاربة المتطرفين الاسلاميين ، وجمع المعلومات حول الإرهاب.

و انسجاما مع هذه الإستراتيجية الجديدة لمحاربة الإرهاب ، التي مازالت موضع جدل عالمي، قامت الولايات المتحدة بمنح مساعدات الى أنظمة ديكتاتورية قمعية كانت و اشنطن قد أوقفت مساعداتها إليها في الماضي بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان. و تعلق في هذا الصدد انابريست ، احدى الخبراء في الجيش الأمريكي أن منح المساعدات الأمريكية الحالية إلى بعض الدول يمكن أن يزيل بعض التشددات التي تبديها بعض الدول حيال الحرب ضد الإرهاب.

و تقتضي ضرورة تحقيق تحالف دولي و دعم هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب، أن تتراجع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان إلى المراتب الخلفية لحساب أولوية مكافحة ماتسميه واشنطن الإرهاب. و بذلك أصبح من كان تعتبره الولايات المتحدة حاكما ديكتاتوريا، وتتهمه بممارسة القمع على شعبه، وتقديمه دعما للتطرف الديني، أكثر زعيم في العالم يلقى قبولا و ترحيبا في الاوساط الأمريكية. أما النظرية الطافية على السطح حاليا، فهي تلك التي طالب بها منذ بضع سنوات ريتشارد هاس المسؤول عن التفكير الإستراتيجي في وزارة الخارجية، وتدعي هذه النظرية أن الولايات المتحدة ليست بشرطي العالم، بل شريفا، ويجب أن تقوم بمهمة مثلما كان بحث قديما في الغرب الأمريكي حيث محبو العدالة يجمعون حولهم كوكبة من الفرسان المتطوعين للانطلاق في حملة مطاردة الخارجين على القانون و المجرمين.

٢- الإرهاب في الفكر و الممارسة الصهيونيين

يعتبر الإرهاب أحد مكونات العقيدة الصهيونية الأساسية. وتؤكد دعوات القادة الصهيونيين الأوائل - من تيودور هرتزل حتى فلاديمير جابوتنسكي - لاستخدام الإرهاب في إخلاء فلسطين من سكانها العرب، وحتى في تهجير اليهود إليها. وهذا ما يواصله قادة المتطرفين والإرهابيين الصهيونيين المعاصرين في دعواتهم وتصريحاتهم لاستخدام العنف والإرهاب في ترحيل العرب .

وإذا كان الفكر الصهيوني نما وترعرع في تربة الفكر الدني اليهودي المحافظ، فإن علاقة بنية هذا الفكر الصهيوني بالإرهاب علاقة قوية. ويمكن القول أن الفكر الصهيوني استغل الأساطير الدينية، والدين اليهودي بشكل عام لتبريره استخدام الإرهاب، حيث أن العنف الفكري في التراث اليهودي استمر قويا طوال سنين النفي، وزاد الجيتو من ضراوته ووحده .

وقد أعاد قادة المنظمات الصهيونية التي مارست الإرهاب قبل قيام الكيان الصهيوني، و اعتنت بأفكار المنظرين الصهاينة للإرهاب من أمثال هيرتزل وجابوتنسكي ومناحيم بيغن واسحق شامير، إعادة كتابة التاريخ اليهودي، مؤكدا جوانب العنف فيه و « صوروا الأمة اليهودية في نشأتها على أنها جماعة محاربة من الدعاة الوثنيين الغزاة. فيبرديشفسكي على سبيل المثال ينظر إلى الورا إلى الأيام التي كانت فيها « رايات اليهود مرتفعة »، وينظر إلى « الأبطال المحاربين (اليهود) الأوائل »، (١٨٢) كما أنه يكشف ان ثمة تياراً

عسكرياً في التراث اليهودي، فالحاخام اليعازر قد بين أن « السيف والقوس هما زينة الإنسان » ولذا فمسموح أن يظهر الإنسان بهما يوم السبت (١٨٦). وأعطى الصهاينة دلالة خاصة لحادثة ماسادا، التي فضل فيها المحاربون اليهود الانتحار على الاستسلام للغزاة (وحادثة ماسادا رمز الدائرة المغلقة على نفسها، التي تسيطر على الوجدان الشعبي الإسرائيلي، ويتكرر ذكرها في الصحف والمجلات الإسرائيلية و الصهيونية). هذه الرؤية للتاريخ تتضح في خطاب جابوتنسكي لبعض الطلاب اليهود في فيينا حيث أوصاهم بالاحتفاظ بالسيف « لأن الاقتتال بالسيف ليس ابتكاراً ألمانيا بل أنه ملك لأجدادنا الأوائل.. إن التوراة والسيف انزلا علينا من السماء »، (وتصور جابوتنسكي للسيف المرسل من السماء هو امتداد للتصور اليهودي القديم للنبي الغازي الذي أفرزته المقدسات القومية) (٧).

أ- الأسس المذهبية للإرهاب في الفكر الصهيوني

ظهرت الصهيونية باعتبارها حركة سياسية منظمة في نهاية القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨، عندما تأسست المنظمة الصهيونية العالمية وكان رئيسها الأول وصاحب نظرياتها الرئيسية تيودور هرتزل. وهي تمثل حركة عرقية مغرقة في رجعتها، واكتسبت شرعيتها العاطفية من فكرة الشعب ذي الرسالة الخالدة، أي « شعب الله المختار »، وقدمت برنامجاً سياسياً يأخذ شكل أفكار مجردة أسطورية لحل برجوازي لما سمي « المسألة اليهودية ». وكانت تمتلك قدرة على استقطاب قطاعات واسعة من يهود العالم، واستخدام كفاءاتهم، ونفوذهم في الأوطان الذين يعيشون فيها، واستخدام قطاعات منهم، حيث أن البرجوازية اليهودية بوصفها فرعاً عضواً من حركة الرأسمالية العالمية، كانت تبحث عن طريق جديدة وأكثر فعالية لإعادة اكتساب السيطرة على جماهير اليهود من أجل تدعيم مواقعها السياسية والاقتصادية في العالم الرأسمالي .

والحركة الصهيونية ارتبطت عضواً بحركة الإمبريالية العالمية، فقد كانت مرتبطة ببريطانيا، حيث كانت بريطانيا قائدة للعالم الرأسمالي، وأوروبا تمثل مركز الرأسمالية العالمية، ثم ارتبطت بالإمبريالية الأميركية، أكبر قوة إمبريالية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل مركز الرأسمالية العالمية من أوروبا إلى أميركا .

وكانت الحركة الصهيونية، الذي يشكل الكيان الصهيوني مشروعها الاستعماري الاستيطاني، تجسد فكراً سياسياً « يأخذ شكل بنية فكرية متسقة لا

تختلف في تركيبها كثيراً عن الأساطير اليهودية الدينية، وأن هذه البنية السياسية، تستغل اليهودي لتكتسب بعداً تاريخياً وإنسانياً، كما تستغل كثيراً من الأفكار السياسية العلمانية والثورية لإضفاء صفة علمانية أو ثورية على نفسها. وقد تنبه كثير من الصهاينة لهذه الحقيقة. فالحاخام صموئيل ايبم لاندאו (١٨٩٢ - ١٩٢٨) يشير إلى ان البرنامج الصهيوني يدور حول فكرة واحدة « وكل القيم الأخرى ما هي إلا أداة في يد هذا المطلق الأمة » (٣٠٨) « (٨) .

الفكر الصهيوني هو فكر المطلقات الأحادية بامتياز، من خلال هروبه من عالم العقل والتاريخ إلى عالم اللاعقل والمطلق وغيبيات التراث اليهودي القديم، باعتباره إحدى سمات هذا الفكر الصهيوني، حيث جاءت الصهيونية لتحقيق التنبؤات القديمة، ولتنفيذ الرؤى الخلاصية. فالصهيونية قائمة في جذور الديانة اليهودية. والديانة اليهودية تجسدت قومية في الحركة الصهيونية، هذا ما عبر عنه بن غوريون عام ١٩٦٧ حين قال « لقد أمنا طوال آلاف السنين بنبوءات أنبيائنا. وبيننا أشخاص يؤمنون بمجيء المسيح الذي سيجمع يهود العالم، أمواتاً وأحياء، في الأرض المقدسة »، وقال « إن الصهيونية تستمد وجودها وحيويتها من مصدر عميق، عاطفي، دائم. وهو مستقل عن الزمان والمكان، وقديم قدم الشعب اليهودي ذاته. هذا المصدر هو الوعد الإلهي، والأمل بالعودة » (٩) .

إن الرؤية الصهيونية للتاريخ تنبع من العودة إلى جذور الديانة اليهودية، والتراث اليهودي، اللذين يفيضان بالتنبؤات والوعود التي تبعث الأمل في صدور اليهود، وتبشرهم بالعودة. وقد أرسى الحركة الصهيونية العالمية الكيان الصهيوني على أرض فلسطين إيماناً منها بتنبؤات الديانة اليهودية والتراث اليهودي القديم. ففي بيان « إعلان الإستقلال للكيان الصهيوني »، الذي يحتوي على رؤية للتاريخ اليهودي، يقول البيان « إن أرض إسرائيل هي المكان الذي ولد فيه الشعب اليهودي، وهنا تشكلت ذاتيتهم الروحية والدينية والقومية، وهنا حصلوا على استقلالهم وخلقوا حضارة لها محتوى قومي وعالمي، وهنا كتبوا الكتاب المقدس وقدموه للعالم ». ويتحدث البيان أيضاً عن حالة اليهود النفسية بعد الشتات فيقول « حافظ الشعب اليهودي على ولائه لأرض إسرائيل بعد نفيه منها إلى بلاد الشتات، ولم يتوقف عن الصلاة والأمل في العودة وفي استرجاع حريته القومية. هذا الارتباط بالأرض دفع اليهود إلى الكفاح عبر القرون للعودة إلى أرض آبائهم وليستعيدوا كيانهم كدولة مستقلة، وقد عادت بالفعل جماهير عديدة في السنين الأخيرة » (١٠) .

وهكذا، أصبح الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين تجسيدا للروى التوراتية والنبؤات الدينية، التي حضنها اليهود طيلة آلاف السنين. وأطلق الفكر الصهيوني على أتباع الديانة اليهودية اسم « الشعب اليهودي » الذي وعده إلهه بأرض فلسطين، واتخذ من فكرة العودة إلى « أرض الميعاد » وسيلة لإثارة حماس اليهود الديني والعاطفي في شتى أنحاء المعمورة بهدف تنظيمهم في صفوف الحركة الصهيونية، بوصفها حركة سياسية عملت بجهد هائل وقوة جبارة على اقتطاع اليهود من الأوطان التي كانوا يعيشون فيها، والسير بهم إلى فلسطين .

ويستمد الفكر الصهيوني رؤيته للتاريخ من العودة للتراث اليهودي القديم، ولتصور اليهود لله. فعلاقة اليهود بالله (المطلق) هي التي تحدد علاقة اليهود بالتاريخ (النسبي المتغير). ونحن إذا ما نظرنا إلى العهد القديم لوجدنا إشارات عديدة إلى الله على أنه كائن له خصائص إنسانية وأنه ليس معصوماً من الخطأ أو الغضب أو الخجل. فهو على سبيل المثال رجل حرب (خروج: ٤: ١٥)، وهو يأمر اليهود بقتل النساء بل والأطفال والذكور (عدد: ٣١: ٣-٣)، وهو رب قوي الذراع يأمر شعبه بألايرحم أحداً (تثنية ١٦: ٧-١٩). كما أن مقاييسه الأخلاقية تختلف حسب الزمان والمكان وحسب ما تملبه الاعتبارات العملية، فهو يأمر الشعب المختار بضرب جميع الذكور بحد السيف في المدن البعيدة عن أرض الميعاد، أما سكان أرض الميعاد ذاتها فمصيرهم الإبادة ذكوراً أم إناثاً أو أطفالاً. وفي قصة راعوت (١: ١٥) ثمة إشارة إلى شعبيها وآلهتها. ولذلك نجد أن هذا الإله اليهودي الخاص يطلب من أفراد شعبه أن يصبغوا أبواب بيوتهم بالدم حتى لا يهلكهم مع أعدائهم المصريين عن طريق الخطأ. (خروج ١٣: ١٢-١٤)، أي أننا يمكننا القول أن اليهود القدامى كانوا يؤمنون بإله واحد ولكنهم لم يكونوا قط من الموحدين بالله « (١١) .

الفكر الصهيوني يعتبر الإله اليهودي إلهاً قومياً بوصفه امتداداً « لوعي الأمة اليهودية بنفسها، حيث يجسد هذا الإله في نهاية المطاف في الوثن القومي الأعظم دولة الكيان الصهيوني أي "إسرائيل". والحال هذه، يصبح ليس الإله اليهودي هو الإله القومي فحسب، بل أن كل المقدرات اليهودية تأخذ صفة قومية خالصة من منظور التفكير الصهيوني المعاصر الذي يشترك مع التفكير اليهودي القديم في الإيمان بأن الشعب العبري سمي بني إسرائيل بعد أن صار يعقوب الملاك (في حادثة غامضة لا يمكن فهم مدلولها مثل معظم الأساطير

اليهودية الأخرى). وقد سمي بعدها "إسرائيل" أي "بطل الله"، وأصبح العبرانيون إسرائيليين أي «المدافعين عن الله». وبذا أصبح الشعب امتداداً لله في الأرض يخاطبه اليهود بكثير من عدم الكلفة « لماذا تكون كإنسان جبار لا يستطيع أن يخلص، وأنت وسطنا يا رب قد دعينا باسمك لا تتركنا (ارمياح ١: ٩). إن الله قد حل في الأمة « وأصبحت إسرائيل مشبعة بروح الله، بروح الاسم المقدس) (٢٩٧) وحلول هذه «المادة الإلهية» في الشعب هو ما يميزه عن غيره من الشعوب الأولى (٣٠٠). كما يقول الحاخام الصهيوني اسحق كوك ١٨٦٥-١٩٣٥، لأن الشعب قد حل فيه الله فإن كل شيء يهودي قومي تحيط به هالة من القداسة (١٢).

يعتبر الإرهاب، أي استخدام القوة والعنف من أجل تأييد ودعم هدف سياسي متأصلاً في مفهوم الصهيونية منذ انطلاقتها، وهو الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها الصهيونية لتحقيق مشروعها الاستعماري الاستيطاني، عبر اغتصاب أراضي السكان الأصليين وإخضاعهم لهيمنتها، فضلاً عن أنه يشكل نمطاً يخص اليهود حصراً من خلال ممارساتهم البربرية التي ارتكبوها عبر التاريخ القديم والحديث تحت شعار تحقيق « المطلقات اليهودية » وفي القلب منها الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين.

ومنذ البداية اختار القادة الصهاينة استخدام الإرهاب ضد السكان الأصليين إذا كانوا يريدون تحقيق هدفهم في طردهم والاستيلاء على فلسطين « كوطن قومي لليهود » كما تدعي الصهيونية زورا ومغالطة للتاريخ. وحتى في وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٨٣ كتب اسحق ريليف حاخام ميمل وأحد مؤسسي الحركة الصهيونية، يقول في كتابه (لثم جراح شعبي)، :

« من الواضح ان إنكلترا للإنكليز، ومصر للمصريين، ويهودا لليهود. فهناك متسع في بلادنا لنا. وسوف نقول للعرب : ارحلوا. أما إذا رفضوا واعترضوا بقوة فسوف نستخدم القوة لترحيلهم. وسوف نصرّبهم على رؤوسهم ونجبرهم على الرحيل » .

ويعود تاريخ الإرهاب اليهودي إلى أكثر من ثلاث آلاف سنة. ففي الألف قبل الميلاد، حينما عملوا سيوف البطش والتتكيل بأهالي أريحا، عند دخولهم لها بقيادة ملكهم « يشوع » مؤسس أول شبكة إرهاب في التاريخ، استخدم فيها البغايا والمومسات واعتمد على نشر الفضائح بغية الإبتزاز والإخضاع. ولم يغب أسلوب التصفيات الجسدية كوسيلة للوصول إلى الأهداف المطلوبة أي

«الغاية تبرر الوسيلة». وجاء في التوراة سفر يشوع، ذكر مجزرة أريحا، وهي الأولى التي ارتكبتها اليهود في تاريخهم الإجرامي الطويل من أجل اغتصاب الأرض بعد إبادة كل من عليها. يشوع قال للشعب « اهتفوا الآن، الرب قد أعطانى المدينة. فتكون المدينة وكل ما فيها محرماً للرب. راحاب الزانية فقط تحيا هي وكل من معها في البيت، لأنها خبأت المرسلين الذين أرسلناهما. وأما أنتم فاحترزوا من الحرام. كل الفضة والذهب وأنية النحاس والحديد تكون قدساً للرب، وتدخل في خزانة الرب.. فهتف الشعب وضربوا بالأبواق.. فسقط السور في مكانه، وصعد الشعب إلى المدينة.. وحرّموا كل ما فيها، من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف.. واحرقوا المدينة بالنار مع كل ما فيها » (يشوع ٨).

وتجد في الكتاب القديم، ان يهوه وهو إله حرب، إقليمى قبلي، مثله مثل إله القبائل أو الممالك الأخرى المنتشرة في الشرق القديم، اتخذه موسى إلهاً، وناطقاً بلسانه : « ثم ان النفس المتصلية القاسية، وروح العنف والحقد التي كانت لموسى، أعطاها ليهوه. فإذا به إله قاس، مرعب، حقود ومنقم، غير لموسى نفسه، وصاحب نفسية بدوية، تشتعل بالثأر والانتقام، يسير أمام المحاربين لأنه رب الجنود ويأمر بتدمير المدن وتذبيح البشر في هجمات بربرية وحشية. يبدو يهوه الموسوي ذا نفسية همجية، لا يخالجها شعور بشفقة أو حنان. وإنما هي أتون نار، يضطرم بالحقد والبغض وضراوة الانتقام. تأمر بالقتل والتذبيح والتدمير. ويهوه أبداً إلى جانب موسى يحثه على الإغارة على المدن الكنعانية العامرة بالحضارة الإنسانية لتدميرها وإفناء شعوبها. ومنذ اتخذ بنو إسرائيل يهوه إلهاً لهم، جعلوه إلهاً غاصباً، ظالماً، قاسياً، يسر لرائحة المحترقات، وينتشي برائحة الدم. ومنذ بدا يهوه حياته الرعوية لهذا الشعب، أعطاهم نموذجاً من حياته، حين قبل ذبيحة هابيل التي تثير شهواته وتروي نفسه المتعطشة للدم ورفض تقديمه قايين المتواضعة التي لا اثر للدم فيها » (١٣).

الشريعة اليهودية التي خرجت منها النصوص التلمودية والتوراتية تشرع وتبارك القتل و الإرهاب الذي لم يميز بين رجل وامرأة وطفل وشاب وشيخ، ولم ينج الزرع والثمر ولا حتى الخيول والبقر، وذلك بالاستناد إلى تعاليم الإله يهوه، الذي أكد الإرهاب كأداة مشروع « أنا الرب هو وليس إله معي، اسكر سهامى بدمي، ويأكل سيفي لحماً كما بدم القتلى والسبايا من رؤوس العدو » . ويتابع يهوه دروسه « وحرّموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة وطفل

وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف « إيماننا وقناعة بأن اللجوء إلى الإرهاب والاستعداد للتعاون مع الشر قوة لها فوائدها في تحقيق الوطن اليهودي.

و الصهيونية كحركة عدوانية استيطانية توسعية، هي بالأساس حركة دينية سياسية، تستند في دعواها الدينية إلى وعد إله التوراة يهوه بتمليكهم ارض كنعان، وتأسيس مملكته في أرض معينة « فلسطين »، وتعمير بيته على جبل صهيون .

وقد ارتكز كبار القادة الصهاينة المقتنعين بفعالية الإبادة الجسدية على الشريعة التوراتية التي تبيح القتل، كما يؤكد ذلك روزينبرغ في كتابه « مكانة الإرهاب في التفكير اليهودي » الذي أصدره في ألمانيا عام ١٩٤٢ قائلاً : « إن النفسية اليهودية شريرة عدوانية لا تقبل السلام فإن لم تجد من تقتله قتلت نفسها ». في حين يرى الجنرال كلود باشا في كتابه « السلام في الأرض المقدسة » أن « اليهود هم المسؤولين عن الحوادث المدمرة بينهم وبين المسيحيين بسبب اضطهاد اليهود للمسيحيين في بدء الدعوة المسيحية » .

ب – الإرهاب في خطاب المنظرين لقادة الصهاينة

الإرهاب ن أهم العناصر الثابتة والمكونة للحركة الصهيونية عبر التاريخ، حيث ان الإرهاب و الصهيونية شيئان متلازمان ومتكاملان أو هما وجهان لحقيقة واحدة، بحيث يشكل الإرهاب للحركة الصهيونية وأتباعها منهج وأسلوب عمل، أي أنه عقيدة نظرية وتطبيق في آن واحد. ومنذ المؤتمر الأول للحركة الصهيونية الذي تمخض عنه قرارات لحكام صهيون سميت ببروتوكولات حكماء صهيون أو القرارات السرية، التي أسفرت عن تشكيل المنظمات الإرهابية قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده، التي تغطي أهداف الحركة الصهيونية على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية، أفتى القادة الصهاينة في تطبيق نظريات الإرهابيين الكبار من هيرتزل إلى جابوتسكي ومناحيم بيغن واسحق شامير ورفائيل ايتان واسحق رابين وشمعون بيريز ومائير كاهانا وغيثولا كوهن وغيرهم كثيرون. لعب هرتزل دوراً مهماً في تأسيس فلسفة الإرهاب الصهيوني، فقد كان من المعجبين بنيتشة الفيلسوف الألماني، وتبنى فكرة الرجل الخارق، وربطها بالعقيدة اليهودية التي تقول : « إن اليهود هو شعب الله المختار »، وحولها إلى فكرة الأمة السوبر أي الخارقة. وكان هرتزل يرى أن الشرط الجوهري لبلوغ الدولة الصهيونية هو

استخدام قوة السلاح. وتكشف كتابات هيرتزل النظرية عن تمسكه الشديد بالعنف والقوة. وتشير هذه الكتابات إلى تطور مزدوج للطرفين الصهيوني والعربي، طرف صهيوني سيعتمد على السلاح والعنف الجماعي المنظم، وطرف عربي سيكون « قطيعاً من الوحوش علاجه الوحيد هو الإبادة الجماعية». يقول هرتزل، فمثلاً إذا وجدنا في موقف يتطلب منا تطهير بلد من الوحوش الضارية، طبعاً لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى بل سننظم حملة جماعية ضخمة ومجهزة ونجمع الحيوانات ونرمي في وسطها قبيلة شديدة الانفجار » .

ويعتبر فلادمير زئيف جابوتنسكي الأب الروحي لمناحيم بيغن من كبار المنظرين للإرهاب الصهيوني، حين يذهب إلى تقديس السيف المرسل من السماء باعتباره امتداداً للتصور اليهودي القديم للنبي الغازي الذي أفرزته المقدسات القومية حسب تعبير جابوتنسكي، إلى جانب التوراة. يقول جابوتنسكي الذي أسس اتحاداً للصهاينة التصحيحيين والذين كانوا يبشرون علناً بفكرة مفادها « يجب أن توجد أغلبية يهودية في فلسطين، ويجب أن يتم تحقيقها ضد رغبة الأغلبية العربية الحالية في البلد ». وفي وقت مبكر من عام ١٩٠٧ وفي خطاب له أمام البرلمان السابع للمنظمة الصهيونية العالمية أطلق جابوتنسكي الأراضية الفلسفية لسياسته الإرهابية قائلاً : « إن المعيار الأخلاقي للطرق التي تستخدمها المقاتل ينبغي الحكم عليه كلياً بمقدار النفع أو الضرر الحقيقي الذي ينجم عن ممارسة هذا المقاتل. وناشد جابوتنسكي حملة الأخلاقية السامية، أن يدمروا قبضة من حديد كل من يقاوم الصهيونية وقال: ينبغي إما إنهاء الاستعمار الصهيوني أو أن ينفذ حتى لو كان ضد رغبات السكان الأصليين .

وبناء على ذلك يمكن لهذا الاستعمار (أي الصهيوني الاستعماري) أن يستمر ويتقدم فقط تحت حماية سلطة مستقلة عن السكان المحليين. أي إقامة جدار حقيقي يكون بموضع يمكننا من مقاومة ضغط السكان الوطنيين. وهذه هي بقصير العبارة سياستنا تجاه العرب. وقد صاغ جابوتنسكي معادلة قانون حديد الصب وبصورة ساخرة كان يعظ بالأخلاقية العسكرية، والاستعمار، والعدوان، وهذه هي الأراضية الإيديولوجية لحركته الفاشية العنصرية، حيث يوجد تحليل متشابه بين الصهيونية والفاشية .

وقد تبع مناخيم بيغن أستاذه جابوتنسكي في تأكيد أهمية العنف و الإرهاب في التاريخ بقوله : « أنا أحارب إذا أنا موجود » وبقوله أيضاً « إن قوة التقدم

في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف». ويبدو أن هذا الضرب من التقدم قد وصل ذروته من خلال تزعمه المنظمة الإرهابية - الأرغون - التي تحولت فيما بعد إلى حزب حيروت الذي تزعمه منذ ذلك التاريخ وحتى استقالته في العام ١٩٨٤ بعد فشل غزو لبنان. وهو يعد من أكبر الإرهابيين فكراً وممارسة، وهذا الجانب من الفكر الصهيوني يتضح بجلاء في كتابه - الموسوم بالثورة - « إن الممارسات الإرهابية أشبعت - رغبة جارفة مكتوبة عند اليهود للانتقام - كما يؤكد أن هذه الممارسات كانت الطريق الوحيد الفعال لتأمين (الأهداف القومية) اليهودية في فلسطين. ويضيف بيغن «من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجال، نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف وثمانمائة سنة الماضية، اليهودي المحارب أولاً قبل كل شيء، يجب أن نقوم بالهجوم، نهاجم القتلة، بالدم والعرق سينشأ جبل متكبر كريم قوي (١٤).

مثل السيف بالنسبة للإرهابيين الصهاينة رمز الذكورة والقوة، والعنف، فقد حول بيغن السيف إلى محرك للتاريخ (وهذه هي مهمة الله حسب التصور اليهودي القديم). وحتى كتابات هرتزل مليئة بعبارات الإعجاب بهذا السيف البروسي، حيث أن الصهاينة كانوا مبهرين بالعسكرية البروسية الرائعة .

وبما أن الصهاينة أكدوا أهمية السيف والعنف كمحرك للتاريخ، فإنه من المتوقع أن يكون الإرهاب جزءاً أساسياً من البرنامج السياسي. والصهاينة كانوا منطقيين مع أنفسهم لأنه كي تتحول أسطورة «العودة» إلى حقيقة واقعة كان يلزم الحد الأقصى من الإرهاب. فالتصور الأسطوري لفلسطين كبقعة من الأرض تنتظر عودة «سكانها الأصليين» وللإهود كشعب هائم طفيلي حزين يتذكر الأرض بوله. هذا التصور لم يكن من الممكن تحويله إلى واقع دون اللجوء للعنف والإرهاب ضد الفلسطينيين في أرض الميعاد وضد اليهود في المنفى. فالإرهاب كان سلاحاً أساسياً ومباشراً من أجل «تفريغ» فلسطين من العرب و «تحرير» الأرض من السكان الأصليين، الأمر الذي كان يقتضي تأسيس منظمات إرهابية لها طابع مزدوج زراعي وعسكري، حتى تترجم الرؤية الصهيونية نفسها إلى واقع .

ويمتد الإرهاب الصهيوني ليشمل يهود الدياسبورا الذين تحتقرهم الصهاينة أيما احتقار لرضاهم بوضعهم التاريخي « بالمعنى المألوف للكلمة وليس بالمعنى الصهيوني ». ويأخذ هذا العنف أشكال عدة، فهناك الإرهاب الفكري ضد كل من يرفع صوته ضد الصهيونية كفكر، وهناك أيضاً محاولة تقديم

الصهيونية على أنها التغيير الحقيقي والوحيد في اليهودية (١٥).

ت – العلاقة الوطيدة بين الصهيونية و النازية

من المعروف تاريخياً ان المؤتمر الصهيوني الأول أمر بتشكيل منظمات يهودية سرية لتحقيق الأهداف الصهيونية الإرهابية، والتي اتسمت باستخدام العديد من النظريات لعل أهمها :

١ – نظرية التملك، ٢ – نظرية المصالح الحيوية التي تعمل بها الولايات المتحدة، ٣ – نظرية المجال الحيوي (النازية)، ٤ – نظرية الحدود الآمنة (الدولة العبرية)، ٥ – نظرية الأرض المحروقة. وتشكل هذه النظريات جوهر المنهج اليهودي المستوحى من التوراة والقائل بسياسة « خطوة خطوة تأخذون الأرض لكي لا يتكاثر عليكم سكان الأرض »، والذي يعتبر الإرهاب ميزة جوهرية من ميزات الوجود اليهودي ومظهراً من مظاهر حياتهم، وأن بروتوكولات حكماء صهيون تشكل إحدى أهم العوامل في إذكاء نزعة الإرهاب « ان حقنا يكمن في العنف » البروتوكول الأول .

برزت في الحركة الصهيونية عدة منظمات إرهابية، حيث أن سجل هذه المنظمات يشكل جزءاً أساسياً من تاريخ الإرهاب. ولعل العلاقات التي ربطت الصهيونية بالنازية، والتي قامت على جنث وأشلاء آلاف اليهود الذين وقعوا في قبضة هتلر، ليست سوى نموذج للإرهاب الصهيوني. فإبان الحرب العالمية الأولى أسس أحد منظري الإرهاب الصهيوني (جابوتنسكي) كتيبة عسكرية، حاربت إلى جانب الجيش البريطاني، الذي زحف على فلسطين عام ١٩١٧، لكن التحالف سرعان ما انقلب إلى عدا، بمجرد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، إذ احتج جابوتنسكي على ما اسماه « فرض القيود على الهجرة اليهودية ». وشرع في إنشاء «حرس القدس عام ١٩٢٠، ثم طالب السلطات البريطانية بالسماح بدخول أربعين ألف يهودي سنوياً إلى فلسطين ولمدة خمس وعشرين سنة. وفي عام ١٩٣٧ أسس فلاديمير جابوتنسكي و ابراهام شتيرن منظمة (الأرجون) الإرهابية التي ضمت غلاة المتطرفين الصهاينة، واقتصر عملها في البداية على تهريب اليهود إلى فلسطين. وفي عام ١٩٤٠ قررت قيادة "الأرجون" عقد اتفاق هدنة مع بريطانيا، بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، لكن ابراهام شتيرن رفض هذا القرار وانشق عن الأرجون، وأسس منظمة " شتيرن " نسبة لمؤسسها .

وتشبت شتين وأنصاره بالأفكار السياسية لجابوتسكي الذي طرح فكرة إقامة دولة يهودية في كل الأراضي الفلسطينية بما فيها ضفتا نهر الأردن الغربية والشرقية. وكان جابوتسكي حاله حال النازيين، يرفض كل أشكال الحكم البرلماني منطلقاً من اعتقاده بأن إسرائيل يجب أن تكون «دولة قومية توتاليتارية»، وكان جابوتسكي هو الذي قال «ألمانيا لهتلر وإيطاليا لموسوليني وفلسطين للصهاينة» .

والمعروف أن مرحلة ما بعد استلام هتلر السلطة في ألمانيا تميزت بنشاط ملموس للمنظمات الإرهابية اليهودية، وذلك بالإفادة من أجواء العلاقة المميزة التي عقدتها مع أجهزة الغستابو والأمن في حكومة الرايخ الثالث. وقد استخدمت النازية في العديد من الحالات (الهاغانا) و (الوكالة اليهودية) كطابور خامس في الشرق الأوسط، حيث قدمت الشبكة اليهودية السرية خدماتها للنازية، وفي العام ١٩٤١ شرح زعماء «ليحي» موقفهم من السلطات النازية في مذكرة خاصة نقلت من فلسطين إلى السفارة الألمانية في تركيا، وعبر أصحاب هذه المذكرة عن ارتياحهم الكامل لسياسة النازيين إزاء اليهود في ألمانيا، وأكدوا أن التعاون بين ألمانيا و« الأمة اليهودية الجديدة » يمكن أن تتطور، وتعهّد قادة ليحي بـ «المشاركة النشيطة» في الحرب إلى جانب ألمانيا، شريطة أن تعترف حكومة ألمانيا بـ «ألماني الشعب اليهودي القومية» أو بالأحرى «تطلعهم إلى إقامة دولة يهودية داخل حدود تاريخية على أساس توتاليتاري قومي» .

والمفّت أن الصهاينة والنازيين وقفوا موقفاً واحداً على الغالب من مسألة مستقبل الجالية اليهودية في ألمانيا. وإذ وضع النازيون نصب أعينهم مهمة حل « المسألة اليهودية » حلاً نهائياً عن طريق طرد اليهود من «الرايخ الثالث» أو تصفيتهم الجسدية. فقد وجد الصهاينة العداً للسامية في ألمانيا ظاهرة موجودة ومفيدة تتيح توسيع قاعدة الحركة الصهيونية وزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهكذا فإن زعماء «ليحي» عرضوا على السلطات النازية خطة تخليص أوروبا من اليهود وذلك بتهجير يهود أوروبا إلى ما بين النيل والفرات وراعت تلك الخطة طرد العرب من هذه المنطقة وتدمير مساجدهم. وقال روزنبرغ أحد منظري النازية « ينبغي تشجيع الصهاينة بشتى السبل » .

وهكذا لجأ الصهاينة إلى الإرهاب من أجل دفع اليهود إلى فلسطين تحت غطاء الخرافة القديمة، وإجبارهم على الهجرة إلى «أرض الميعاد»، والمثال الجيد على ذلك الأساليب التي استخدمها الصهاينة تجاه اليهود القاطنين في

أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي إثارة الخوف من معاداة السامية في المجتمعات الغربية لإجبار اليهود على ترك بلدانهم، والذهاب إلى فلسطين.

في ٢ أيار من عام ١٩٤٨ عشية الإعلان الرسمي لدولة الكيان الصهيوني قام القسيس (كلوستر) من جيش الولايات المتحدة وهو صهيوني بإعداد تقرير سري إلى قيادة المؤتمر اليهودي الأميركي، تحدث فيه عن فشل الدعاية الصهيونية بين الأشخاص المشردين من ذوي الجنسية اليهودية، واستخلص قائلاً : « إنني مقتنع ان الناس يجب أن يُجبروا على الذهاب إلى فلسطين ليحصلوا في المعسكرات على الطعام والملابس دون ان يسهموا في إعاشتهم. ولتنفيذ مثل هذا البرنامج يصبح من الضروري للطائفة اليهودية بصورة عامة ان تعكس سياستها بدلا من ان توفر الراحة للأشخاص المشردين، يجب ان تجعل حياتهم أشد ما تكون شقاء. ويجب سحب إمدادات اللجنة الأميركية المشتركة للتوزيع » (١٦).

ونظم العملاء السريون الصهيونيون حرائق وتفجيرات في المعابد اليهودية لإيقاع الرعب في الطائفة اليهودية في العراق مثلا لدفع آلاف اليهود للهجرة من العراق باتجاه فلسطين. وقد أعطت هذه العملية ثمارا لحكام إسرائيل حيث هاجر عدد كبير من يهود العراق ووقعوا في الشرك الصهيوني المنصوب لهم في «الأرض الموعودة». ولا تزال الصهيونية واعية للتناقض بين مصالحها ومصالح اليهود في الدياسبورا .

ما هو مشترك بين الصهيونية والنازية : هو ان الصهيونية مثل النازية صادرة عن تصور أسطوري للواقع، « راديكاليتهما مثل راديكالية النازية. هي راديكالية لا عقلانية فاشية لأن جوهرها الأسطوري زائف وغير حقيقي ولا يستند إلى تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي أو التاريخي. ولذا فهي تتطلب من التابع والمؤيد تقبلا لاعقلانيا وعاطفيا لمعطيات لا وجود لها إلا في مخيلة أحد الحالمين من أنصاف الأنبياء والكهنة (١٧) .

الصهيونية تلغي العقل وتقدس العاطفة وهي في هذا تشبه الفكر النازي والتيار النبوي واضح في الفكر النازي وضوحه في الفكر الصهيوني. فالنبي مثل السوبرمان كلاهما يجسد مطلقا. وصورة النبي العسكري (بن جوريون والفوهرر) تسيطر على الوجدان اليهودي سيطرتها على الوجدان النازي... وقد تأثر الصهاينة مثل النازيين بكتابات نيتشه وبأرائهما المثالية في القومية والإرادة

المطلقة. فالنيتشوية مثل الصهيونية هي ديانة علمانية أو لاهوت دون إله، وهي داروينية تسبغ نوعاً من الروحية والقداسة على قانون التطور. ومعادة الفكر العلمي واحتقاره وتقديس الفعل يشكلان تياراً أساسياً في فكر النيتشونة والصهيونية، والفكر النيتشوي مثل الفكر الصهيوني سري فيه نزعة قوية من الفاتيزم وحدة (الوجود) حيث أن حدود الأشياء ومعالمها في الكتابات الصهيونية وفي فكر نيتشه تختفي ليحل محلها ضباب اللامحدود والمطلق. وتفكير نيتشه تفكير نخبوي إذ أنه يرى أن حركة التطور الحقيقية لا بد وأن تؤدي إلى ظهور السوبرمان والي ظهور أمة مختارة من هذا النوع من الرجال. وبسيطر على الصهيونية أيضاً تفكير نخبوي حول حياة جماهير اليهود في الدياسبورا إلى مجرد كوبيوي يؤدي إلى ظهور السوبرمان اليهودي والدولة اليهودية. فالصهيونية مثل النيتشوية تؤمن بفكرة الأمة المختارة (١٨).

فالصهاينة مشغولون بنصورتهم المثالية الماسيحية عن الدولة اليهودية والشعب المختار. وليس مصادفة أن ورثة المذاهب الفكرية والعنصرية والسياسية والحقوقية الفلسفية رسخوا أقدامهم في الكيان الصهيوني العنصري. فقد كانت الصهيونية الإيديولوجية الرسمية لهذا الكيان الذي يعتنق الأفكار القريبة من الفاشية التي شكلت الأرضية الموضوعية لتطور النزعات الفاشية التي تتغذى الآن منها.

ومنذ قيام الدولة الصهيونية وتشكيل الدوائر الصهيونية للسلطة في الدولة الحديثة الوجود وإقامة نظام سياسي كان هدفه تنفيذ المفاهيم الصهيونية النظرية، شكلت العقيدة الصهيونية أساس التشريع في هذا الكيان الاستيطاني الذي تحول إلى مرتع للعنصرية والعدوان والإرهاب في المنطقة العربية .

ويشكل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية بمساعدة دول استعمارية، قمة الإرهاب والاستيطان والاعتصاب، حيث يذهب الإرهاب الصهيوني إلى ما هو أوسع وأشمل من محاولة قتل شعب وتهود فلسطين، إلى ظاهرة السطو التاريخي على تراث هذا الشعب وتشويهه. وقد كان هرتزل أفضل من عبر عن هذه الحالة إذ قال « القوة هي الوحيدة القادرة على اقتلاع شعب من أرضه ».

وبعد أن انقضى في الخامس عشر من أيار ٢٠٠٢، أربعة وخمسون عاماً على قيام الدولة الصهيونية في فلسطين، يجدر بالقوى العربية التي ما زالت تعتبر أن الصراع مع العدو الصهيوني صراع وجودياً أن ينتقي فيه الوجود

العربي أو ينتقي الوجود الصهيوني، وهذا الصراع من النوع الذي لا يعرف الرماديات أو التدرج بين الأسود والأبيض، بحكم أن الكيان الصهيوني رأس رمح متقدم للإمبريالية الأميركية لا يعرف سوى العدوان والإرهاب فلسفة ومنهجاً... يجدر تقف في هذه المناسبة وقفة مراجعة جادة، تعينها على دراسة التجربة، وتحديد عوامل القوة في الموقف الصهيوني، والخلل في الموقف العربي.

وهنا نرى من الضروري نبدي الملاحظات التالية :

أولاً : إن العدو الصهيوني حقق حتى الآن الأهداف التالية:

قيام الدولة في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨، وانتزاع الاعتراف الدولي، وبناء القوة اللازمة لاحتلال كل فلسطين وسيناء والجولان (١٩٦٧) وهو يعمل العدو الآن على فرض « السلام الأميركي - الصهيوني » على كل العرب، ويمكن القول أنه حقق نجاحات في الميادين التالية :

توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع النظام المصري، وتوقيع اتفاقية أوسلو مع قيادة عرفات، وتوقيع اتفاقية وادي عربة مع النظام الأردني، وجر أكثرية الأنظمة العربية إلى التطبيع معه، وفرض سياسة التسوية الإستسلامية على العقل السياسي العربي. ولم يبق الآن إلا تنفيذ هذه السياسات عملياً، التي حقق فيها العدو الصهيوني نجاحات كبيرة، لجهة كسب الاعتراف العربي الرسمي به، بعد الاعتراف به دولياً وهو يحقق ذلك من خلال سياسة تقوم على الركائز التالية :

الركيزة الأولى، تعبئة القوى الصهيونية الموجودة في فلسطين، لتكون قوى مقاتلة قادرة، وقوى منتجة اقتصادياً، في سبيل تهويد كل فلسطين، وطرد العرب منها .

الركيزة الثانية : حشد القوى الصهيونية في العالم لتأييد المخطط الصهيوني تأييداً كلياً. وتندرج في هذا الإطار الهجرة وجمع المعونات الاقتصادية وتوفير المساندة السياسية اللازمة، بما في ذلك الضغط السياسي والإعلامي المالي في البلدان التي يسكنها يهود..

الركيزة الثالثة : تطوير علاقات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي ركيزة أساسية من ركائز السياسة

الصهيونية ومنذ ١٩٥٧ خاصة .

الركيزة الرابعة : تطوير التعاون مع دول العالم المختلفة، من خلال تبادل خدمات أمنية واقتصادية وسياسية الخ .

الركيزة الخامسة : العمل على تفتيت الوطن العربي دائماً، وإثارة أوسع النزاعات وأعماقها فيه .

ومازالت دولة العدو تسعى لتحقيق ذلك كله، ولفرض السلام الصهيوني - الأميركي على المنطقة العربية .

ثانياً : إن الأنظمة العربية، سواء التي سلمت بالمشروع الصهيوني أساساً، أو التي حاولت أن تقاومه، لم تستطع منذ البدء، أن تمنع الكارثة سنة ١٩٤٨، أو سنة ١٩٨٢. وما زالت حتى الآن عاجزة، وغير قادرة على مراجعة جادة، تسمح بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تسعى إلى تطبيقها. ولا نريد أن نتحدث عن التحرير، خصوصاً بعد الاسقاطات المدمرة لحرب الخليج الثانية .

ويساعد وضع الوطن العربي الآن، العدو الصهيوني على مواصلة تنفيذ سياساته .

ثالثاً : إن المقاومة الفلسطينية التي بدأت سنة ١٩٦٥ على اساس انتهاج نهج التحرير، وإسقاط سياسات التسوية، تحولت في معظمها منذ ١٩٧٠ باستثناء بعض قوى الرفض، إلى انتهاج السياسات الرسمية العربية عينها، وتبنت نهج التسوية. وعليه، فإن السياسات الرسمية العربية، وسياسة م.ت.ف لا تطرح مسألة التحرير الآن، وليست قادرة حتى على فرض تسوية حسب مضمون القرار ٢٤٢. وفضلاً عن ذلك، فإن اتفاق أوسلو هو إدارة الحكم الذاتي الذي لا يستقيم إلا في ظل هيمنة صهيونية شبه مطلقة، وهذا الاتفاق الذي يشكل استجابة كبيرة للإملاءات والشروط الصهيونية بضم القدس، والتغاضي عن المستوطنات، وإعطاء الأولوية للكيان الصهيوني لكي يحدد المناطق الأمنية والاحتفاظ بحوالي ٦٠% من أراضي الضفة الغربية، مما يجعل حياة الفلسطينيين وفقاً لهذا الاتفاق مرتهنة للكيان الصهيوني في جميع المجالات الأمنية والاقتصادية والإدارية والمالية، ويجيز السيادة على الأرض والشعب. كما ان اتفاق اوسلو الذي قبلت به قيادة عرفات على أساس الإعتراف بوجود الكيان الصهيوني وشرعية اغتصابه لفلسطين، يسلم بشرعية وجود الكيان الصهيوني على أكثر من ٨٠% من فلسطين، ويجعل هذه القيادة تتنازل عن

الحقوق السياسية والمصالح الأساسية للشعب الفلسطيني، حيث رضيت بتمثيل سكان غزة وأريحا مقابل التنازل عن سكان الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، والتسليم بتسريدهم لمصلحة الكيان الصهيوني، وسكان الأردن لمصلحة النظام في الأردن، وسكان الشتات لمصلحة الشيطان، من دون أن تمتلك قيادة عرفات أية ضمانات برحيل الاحتلال عن الضفة الغربية، حيث تجري عملية تهويد القدس وتكثيف الاستيطان، دون عودة أو حل مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية وأرجاء الدنيا .

إن المستقبل العربي لا يمكن أن تقوم له قائمة في ظل استمرار الكيان الصهيوني الذي لا يكتفي بابتلاع الأرض وتهويدها، وإنما يعمل باستمرار على ضرب كل مقومات الإرادة العربية. والكيان الصهيوني يعتمد في بقائه، على استمرار التبعية والتخلف و تفاقم مشكلة التجزئة في الوطن العربي، حيث أنه لا يمكن مواجهته إلا في سياق مشروع قومي ديمقراطي نهضوي للأمة، و لا سبيل لتحرير فلسطين غير هذا السبيل .

أما فيما يتعلق بدعوى الحوار مع العدو الصهيوني والتي تخدم التطبيع معه، ويتساوى فيها كل الذين يتحاورون سواء الذين يتعاملون مع المؤسسة الرسمية الصهيونية أو مع الحركات والاتجاهات، حملة أسماء تجمعات من أجل الديمقراطية والسلام وحملة لافتات اليسار، فالعبرة ليست باللافتة ولكن العبرة بمدى قبول الصهاينة بتحرير التراب العربي الفلسطيني من النهر إلى البحر عاملا غير منقوص. ولم نسمع حتى الآن عن ديمقراطي أو يساري أو داعية للسلام صهيوني أعلن قبوله بعودة التراب العربي إلى أهله، وغاية ما يمكن أن يطرحه بعضهم هو بناء الكيان الصهيوني مع السماح بكيان فلسطيني هزيل أو بحقوق مواطنة غير كاملة للعرب تحت السلطة الصهيونية. والصهاينة يجيدون تقسيم الأدوار وكلهم متشددون وغير متشددين أو حمائم وصقور، وجهان لعملة واحدة هي العملة الصهيونية العدوانية العنصرية الاستيطانية .

إن المغالطة التي يروج لها دعاة التطبيع والحوار مع بعض الاتجاهات الصهيونية التي قد تبدو غير متشدة هي مراهنتهم على إحداث شروخ في الكيان الصهيوني، وجوهر هذه المغالطة هو أن طبيعة التركيب الصهيوني تسمح بالإختلاف وتعدد الآراء والمناهج ولكن ضمن سقف محدد وحديدي هو بقاء واستمرار هذا الكيان، ومن ثم فإن أولئك المتحاورين يسلمون مسبقاً ببقاء الكيان الصهيوني وضياع حق الشعب الفلسطيني في كامل ترابه.

٣- شارون و التمسك بالعقيدة الصهيونية

أثبتت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة منذ انطلاقتها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، حقيقة أن هناك تماثلاً قائماً بين السفاحين آرييل شارون وإيهود باراك و أن لافرق بينهما، إذ برهن هذا الأخير عن أنه وجه آخر لشارون ونسخة طبق الأصل عنه في كل ما يتصل بمواصفاته وسلوكه كإرهابي عنصري ورجل حرب وعدوان .

فالانتفاضة الفلسطينية أسقطت مقولة أن حزب الليكود يمثل جناح الصقور، وأن حزب العمل يمثل جناح الحمام، حيال ما يسمى عملية السلام، والحقوق الفلسطينية والعربية الثابتة. فلا خلاف بين شارون وباراك لجهة عدائهما للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، واستخدامهما التقتيل الوحشي ضد الفلسطينيين، وترويعهم بالارهاب والقمع والتكبل، وإشعال المنطقه كلها بالحرب الإقليمية، أو بالحروب الصغيرة على أكثر من جبهة في المنطقه وصولاً إلى سد أسوان وحتى إيران .

وهنا نرى من الضروري أن نؤكد أنه في ظل هذا المناخ المتطرف العدواني لدى المجتمع الصهيوني بمعظمه، وليس لدى قياداته السياسية فقط، أن شارون وباراك ليسا معنيين بعملية السلام، بقدر ما هما معنيان بالدفاع عن الدور والوظيفة للكيان الصهيوني ككتلة عسكرية استيطانية متقدمة في قلب الأمة العربية، وعن طبيعة العقيدة الصهيونية، وهي طبيعة عنصرية عدوانية، تقوم على أساس الاغتصاب والحرب باسم تحرير الأرض، ورد العدوان، والانتقام. وإذا كانت الأدبيات الصهيونية تؤكد هذه الأطروحات، فإن ممارسات الدولة الصهيونية، منذ قيامها حتى الآن، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هذه الحقيقة.

ويستطيع من يقرأ مذكرات القادة الصهيونيين بن غوريون، و شاريت، و دايان، و ألون، غولدا مثير الخ أن يلمس هذه الحقيقة بوضوح. والقيادات الصهيونية نتيجة لذلك، لا تفكر إلا بالحرب والانتقام، وبحشد القوى، وباستغلال الفرص لتوجيه الضربات، وليس بالسلام مع العرب و الفلسطينيين. ونقدم هنا بعض الاقتباسات المنقولة عن مذكرات موشي دايان :

يقول شاريت : « أنه ذهب لمقابلة رئيس الدولة بن زفي في ١١/١٠/١٩٥٣، وكان شاريت وزير الخارجية، وقد سجل في مفكرته ذلك اليوم ما يلي : وبن زفي أثار كالعادة بعض المسائل الموحى بها، والتي لا

غرض لها، مثل : هل لدينا فرصة لاحتلال سيناء ؟ وكم سيكون رائعاً أن تبدأ مصر هجوماً نستطيع أن نصدّه، ثم نتبعه بغزو الصحراء، وقد شعر باستياء شديد، عندما أخبرته بأن المصريين لا يريدون أي ميل لأن يجعلوا مهمة الاحتلال هذه سهلة لنا، عبر استفزاز دولي من جهتهم « ليفياروكاش : الإرهاب الإسرائيلي - المقدس ص ٤١ » .

ويذكر شاريت بعد الهجوم على نحالين ليلة ١٩٥٤/٣/٢٨ أنه تحدث مع تيدي كوليك مساعد رئيس مكتب رئيس الوزراء، ورئيس بلدية القدس فيما بعد وأن شاريت قال له « ها نحن قد عدنا إلى نقطة البداية، أترانا نتجه إلى الحرب، أم أننا نريد تجنبها ». ويضيف شاريت : « في رأيي إن قيادة الجيش مشبعة بالتعطش الى الحرب » « المرجع السابق ص ٧٣ » .

ويذكر شاريت بعد الهجوم على قاعدة للجيش الأردني في عزوي يوم ١٩٥٤/٦/٢٧ « أن تقارير السفارات الأميركية في العواصم العربية، التي جرت دراستها في واشنطن ولدت لدى وزارة الخارجية الأميركية الاقتناع بوجود خطة "إسرائيلية" للعمليات الانتقامية التي تنفذ استناداً إلى جدول مواعيد موضوع مسبقاً وبأن هدف هذه الخطة هو التصعيد الثابت للتوتر، وصولاً إلى الحرب ». ويصف شاريت « أن الدبلوماسية الأميركية مقتنعة بأن نية " إسرائيل" هي تخريب المفاوضات الأميركية مع مصر، وكذلك مع العراق وتركيا وهي المفاوضات الهادفة إلى إقامة تحالفات مولية للغرب » المرجع السابق - ص ٧٥ » .

ويسجل شاريت يوم ١٩٥٥/٥/٢٦ وهو يعلق على ما قاله دايان : « قال دايان . إن العمليات الانتقامية التي ما كان باستطاعتنا تنفيذها لو كنا مقبدين بحلف أمني » « أي من الولايات المتحدة الأميركية، هي شرياننا الحياتي. أولاً : لأنها تجبر الحكومات العربية على اتخاذ إجراءات شديدة لحماية حدودها. وثانياً: وهو الأمر الرئيس، لأنها تمكننا من الحفاظ على مستوى عال من التوتر بين مواطنينا وفي الجيش. ودون هذه العمليات سننوقف عن كوننا شعباً مقاتلاً سوف نضيع إذا لم نتمتع بانضباط الشعب المقاتل .

ويضيف شاريت « والإستنتاجات من كلمات دايان واضحة ليس لهذه الدولة وما يقلقها دولياً، وليس لها مشاكل اقتصادية ومسألة السلام غير موجودة . . » « عليها أن تحسب خطواتها بأفق ضيق وأن تعيش بالسيف. عليها أن ترى في السيف الأداة الرئيسية، إذا لم تكن الوحيدة، التي تمكنها من الإبقاء على

معنوياتها عالية، ومن المحافظة على توترها الأخلاقي ولتحقيق هذا الهدف يجب على الدولة أن تخرع الأخطار، ولفعل ذلك عليها تبني منهج الاستفزاز والتأثر (..) .

وقبل كل شيء نأمل بحرب جديدة مع البلدان العربية، بحيث يمكننا أخيراً أن نتخلص من مشاكلنا، ونحتل مجالنا. ومن الأمثلة على زلات اللسان قول بن غوريون نفسه أن الأمر يستحق دفع مليون جنيه لعربي ما لكي يبدأ هذه الحرب» - المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦ « .

ويمكن إيراد المزيد من الاستشهادات لتأكيد هذا الخط الصهيوني، الذي أكدته الوقائع، بما لا يدع مجالاً للشك، ومع ان شاريت من قادة هذا الخط، ومن مؤسسيه، فإنه لا يملك إلا ان يبدي ضيقاً داخلياً أحياناً. وقادة الكيان الصهيوني اليوم شارون وبارك وبيريز، هم تلاميذ بن غوريون ودايان ومئير وشاريت، ولم يثبتوا أنهم يعرفون غير هذا الخط .

ويقوم هذا الخط أساساً على المقومات التالية :

أولاً - الاستعداد للحرب، باعتبار القوة هي العامل الحاسم، وباعتبار كل العرب عدواً، لا الأقطار المجاورة للأراضي المحتلة فحسب، وعلى أساس أن أجواء الحرب تبقى المستوطنين الصهيونيين الغزاة في حالة توتر دائم. ولا بد لإعطاء التوتر مصداقيته من افتعال معارك، هنا وهناك، صغيرة وكبيرة. وتظل سياسة الانتقام والتعطيش جزءاً هاماً في السياسة، كما تظل سياسة العدوان والتوسع ركناً أساساً فيها. وعليه شهد الوطن العربي، منذ نهاية الأربعينات حتى الآن غارات صهيونية على الحدود، وداخل الأراضي العربية، كما شهد خمس حروب كبيرة في سنوات ٤٨ - ٤٩، و٥٦، و٦٧، و٧٣، و٨٢ .

وعلى الرغم من كل التطورات العالمية، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، فإن السياسة الصهيونية لم تتغير، والأهم من ذلك أن السياسة الرسمية العربية انتقلت من الرفض الرسمي والشكلي لوجود الكيان الصهيوني إلى سياسة الاعتراف به، وتوقيع اتفاقيات سلام معه : كامب ديفيد، أوسلو، وملحقاته، وادي عربة. ومع ذلك فإن السياسة الصهيونية لم تتغير، بل احتفظت بعنفها وشرستها، إن لم نقل إنها ازدادت عنفاً وشراسة وعدوانية في ظل الإنتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني منذ عامين .

ثانياً - العمل على تدمير الوطن العربي، لا على إقامة سلام معه،

والسبب أن القيادات الصهيونية الحاكمة والتي ارتكبت جريمة طرد شعب من أرضه، ترى أنها لا تستقر، دون تدمير الوطن العربي بأكمله، لأن نهضة الأمة العربية، وتحقيق وحدتها، سيقلب ميزان القوى لمصلحة العرب. ولذلك يجب أن يفكك وجود الأمة، وأن تستنزف قواها؟ كيف؟ بإثارة التناقضات مع الأمم المجاورة، الإيرانيون، والأحباش، والأكراد، وإشعال حروب مزمنة مع هذه الأمم، ثم وفي آن معاً، بإثارة التناقضات الداخلية، وإشعال حروب طوائف وحروب قبائل لا تنتهي. وفي الوطن العربي الآن، وعلى حدوده ما يكفي من الوقائع والدلائل، وعلينا أن نتنظر المزيد .

إن تدمير وجود الأمة العربية كلياً، هو الذي يشفي غليل القيادة الصهيونية، ويحقق أهداف مخططاتهم، وحين يقتل العربي أخاه، ويمثل به، ويقتل مسلحو طائفة أبناء طائفة أخرى، وينهكون أعراض نسائهم، وتثور نزاعات لا تتوقف لأي سبب، وتشتعل حروب مثل حرب داحس والغبراء والبسوس، تفر عيون القيادات الصهيونية، ويقومون «سلاماً» مع قادة طائفة ضد طائفة أخرى، ومع أقلية ضد شعب، ومع جهة ضعيفة ضد جهة أقوى، وهكذا. وهذا هو «السلام» الذي ينشدون .

ثالثاً - السعي لتعطيل أي عملية «سلام» تستهدف حلاً للصراع العربي الصهيوني قبل أن يتحقق الهدف الصهيوني العام، وهو إشعال الحرائق في الوطن العربي، وتفكيك أوصاله وتحويله إلى طوائف وقبائل متحاربة منهكة، لأن القيادات الصهيونية ترى أن أي «سلام» قبل ذلك سوف يكون هدنة يستعيد العرب فيها قواهم ليشنوا حرباً جديدة. ولذلك فإن السياسة الصهيونية تحتل وتحاول ابتزاز تنازلات وتثير فتناً وتحاول فرض اتفاقيات، ولكنها في النهاية تريد تهويد كل فلسطين، ووطناً عربياً مفككاً ومنهكاً، وطوائف متناحرة تحقد كل منها على الأخرى، والهدف أن تفرض السياسة الصهيونية استسلاماً كاملاً شاملاً، يحقق كل الأهداف الصهيونية .

ولما كانت القيادة الصهيونية تعرف أن الخطر القادم، سيأتي من الجماهير العربية، فإنها تقبل استسلام الدول العربية، ولكنها لا تعتبره كافياً، إن لم تستسلم الجماهير، وما يجري الآن هدفه إخضاع الجماهير أساساً .

وهكذا تنشأ مفارقة، فالقيادة الصهيونية تعمل لسلامها الخاص، الرامي إلى إخضاع كل العرب، بحرق الوطن، وتفكيك الأمة، وهي أي القيادة الصهيونية تعد للحرب والتفوق العسكري وتخطط لمزيد من الاحتلال، وتسعى لإثارة الفتنة

وتوسيع نطاق سياسة الانتقام، والعدوان والتوسع. أما القيادات الرسمية العربية و الفلسطينية، فإنها تعمل لسلامها الخاص أيضاً، وهو سلام الضعفاء أمام الأقوياء، سلام الذين يريدون أن يتخلصوا من الصراع العربي الصهيوني، ليحكموا سعداء، وليتفرغوا لإخضاع جماهيرهم. والدول العربية عموماً لم تثبت أنها تعد قواها وجيوشها لمحاربة الكيان الصهيوني، وهي أي الدول العربية بوضعها الحالي، وبالإشكالات التي تعم الوطن، وعلى حدوده، ليست مهيأة للحرب فعلاً. .

ومع ذلك، فإن هذه الدول، تقدم كل البراهين أنها مستعدة للإستسلام، فهي من جهة لا تبني قوى وجيوشاً قادرة على الحرب، إلا باستثناءات لا تذكر، وهي تسهم في افتعال الإشكالات التي تديم الإحتلال القائم في الوطن العربي. وماذا يريد العدو الصهيوني أكثر من ذلك ؟ .

إن القبضة الحديدية الصهيونية، سواء في ظل حكم باراك أو شارون، تؤكد عزمها على خوض حرب تدميرية ضد الشعب الفلسطيني، وعلى التهيئة لحرب قادمة في المنطقة. فمن يستطيع ان ينكر ذلك ؟ ومن يستطيع ان يرد ؟ ويظل الرهان الحقيقي الذي يجب على العرب أن يقيموه هو خيار الإنتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني، بوصفها خياراً إستراتيجياً للمقاومة، مدعوماً بتضامن ودعم عربي فعال، يصون القضية الفلسطينية من خطر التصفية.



الهوامش:

- (١) - عماد جاد، القضية الفلسطينية و تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية الفصلية، التي تصدر عن مؤسسة الاهرام - القاهرة، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، (ص ١٠٥).
- (٢) - نعموم تشومسكي- الولايات المتحدة بين الافراط في القوة و في السيطرة- الإرهاب سلاح الاقوياء، صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهرية- النسخة العربية التي تصدرها المؤسسة الصحفية الاردنية-الرأي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، (ص ١١).
- (٣) - فريد هاليداي- الاسلام و الغرب - خرافة المواجهة، دار الساقى - لندن- الطبعة الاولى ١٩٩٧، (ص ٤١- ٤٢).
- (٤) المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض اموال الإرهاب، نيويورك، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٥) - جون براون - مخاطر التعريف بالارهاب - صحيفة لوموند ديبلوماتيك ، فبراير/شباط

٢٠٠٢ (ص ٣).

(٦) ديفيد ديوك-أمريكا - إسرائيل و ١١ أيلول ٢٠٠١- ترجمة سعد رستم- دار الاوائل , دمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٢, (ص٨-١١-١٣).

(٧) - عبد الوهاب المسيري - نهاية التاريخ - دراسة في بنية الفكر الصهيوني - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى حزيران ١٩٧٩ (ص ١٠٥) .

(٨) - المرجع السابق عنه (ص ٤٠) .

(٩) -جورجي كنعان - وثيقة الصهيونية في العهد القديم - الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٧ (ص ١٠١) .

(١٠) - والتر لاكبر (محرر) قراءات في الصراع العربي - الإسرائيلي تاريخ وثائقي لصراع الشرق الأوسط (نيويورك فهانتايم - بوكس ١٩٦٩) (ص١٢٥) .

(١١) - إسماعيل راجي الغاروفي - أصول الصهيونية في الدين اليهودي - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٤/٦٣ (ص١٥٥) .

(١٢) - عبد الوهاب المسيري - مصدر سابق (ص٤٦) .

(١٣) - جورج كنعان - مصدر سابق (ص٤٤ - ٤٥) .

(١٤) - عبد الوهاب المسيري - مصدر سابق (ص ١١١) انظر أيضا تدهور اليهودية (ص١٠٠).

(١٥) - المصدر سابق (ص ١٠٨) .

(١٦) - الصهيونية تعني الإرهاب - تأليف سرج سيدوت - ترجمة عدنان برنية - جريدة تشرين تاريخ ١٩٨٤/٤/٩ .

(١٧) - عبد الوهاب المسيري - مصدر سابق (ص١١٤).

(١٨) - المصدر السابق - (ص ١١٩) .

■ ■

الفصل العاشر

النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد

ظن الكثيرون، بعد التعثر الذي أصاب عملية التسوية، و بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، أن مشروع " الشرق الأوسط الجديد "، الذي حمل راياته و روح له نائب رئيس الوزراء الصهيوني شمعون بيرس في عقد التسعينات الماضي، قد طوى تلك الرايات، و أن عودة الصراع العربي الصهيوني إلى الإحتدام و التصاعد في خضم هذه الإنتفاضة، قد أهال التراب عليه إلى غير رجعة .

و إذا كان مشروع شمعون بيرس الذي طرحه في كتاب حمل اسم " الشرق الأوسط الجديد " بعد أرييل شارون إلى عقد " مؤتمر إقليمي للسلام " في أواسط شهر نيسان الماضي، و الذي رحبت به الولايات المتحدة، يعيد إلى الأذهان ذلك المشروع المدحور، الذي عاد ليظل برأسه من جديد، و لكن بصيغة تحمل البصمة الشارونية توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، قد اتخذ من الإقتصاد مدخلا للترويج " لنظام إقليمي أمني و سياسي و اقتصادي يشكل الامتداد الإقليمي " للنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة، و تكون إسرائيل قطب الرحى فيه بما يتوفر لها من غطاء سياسي، و من دعم مالي واقتصادي و تكنولوجي، فإن شارون قد اتخذ من جنازير دباباته التي اقتحمت مدن و مخيمات و قرى الضفة الغربية، و ارتكبت فيها أبشع المجازر، مدخلا أمنيا لمشروعه الذي يريده أن يكون النسخة الإقليمية من التحالف الدولي " للحرب على الإرهاب " التي يرفع راياتها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، و يريد للعالم أن ينتظم في إطارها .

١ - الشرق أوسطية مجال حيوي " لإسرائيل " كامبريالية فرعية

يعرف مصطلح الشرق الأوسط تاريخياً بثلاث محددات رئيسية، أولاً : بما عرفت به المسألة الشرقية منذ القرن السابع عشر – حيث أن الشرق الأوسط فرع منها – من أنها نزاع شديد بين السلطة العثمانية التي استأثرت بالسلطة في الماضي، وعقدت النية على الاستئثار بها في المستقبل أيضاً مع جهلها وتخلفها من جهة، والأمة العربية التي تطلب المساواة باسم الحق والقانون والقوة من جهة أخرى، وثانياً، بانتقال المسألة الشرقية تدريجياً إلى قلب استراتيجيات الأمم الأوروبية الرأسمالية الصاعدة واهتمام أوروبا الاستعمارية بالنزاع العربي – التركي، ودخولها فيه في أواخر القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين مداً لأطماعها الاستعمارية، وتحقيقاً لأمانها المتناقضة، وقد شهدت البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي تبدلات حقيقية في القرن التاسع عشر، كانت بمنزلة الحد التاريخي الفاصل بين عصرين، القرون الوسطى والعصر الكولونيالي الحديث. وثالثاً الذي بدأ مع حملة نابليون على مصر في العام ١٧٩٨، واكتمل مع التقسيم الإمبريالي بين الفرنسيين والانكليز للمشرق العربي إلى مناطق للإنتداب والنفوذ عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحول مشروع الحركة الصهيونية العالمية إلى واقع قائم من خلال اقتطاع ارض فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني على ارضها .

ولا شك إن قيام الكيان الصهيوني قد أحدث من منظور الجغرافيا – السياسية قطيعتين على حد قول الدكتور جورج قرم في كتابه عن الشرق الأوسط : أولاً مع مفهوم " المشرق " الذي كان يسمى المنطقة في الحقبة الكولونيالية، وثانياً مع مفهوم " الوطن العربي " الذي فرض نفسه في المجال التداولي في الحقبة الإستقلالية، ومع أن المدى الجغرافي لمصطلح " الشرق الأوسط " يتخطى بكثير المنطقة الإقليمية للصراع العربي – الصهيوني، فقد جرى تعميم الأزمة المفتوحة التي دشنها قيام الدولة العبرية باسم " أزمة الشرق الأوسط " حصراً .

إذا كان الشرق الأوسط يعتبر من أعرق بؤر الحضارة في العالم، وأعظم ممر للهجرات و الفتوحات، فإن أكثر ما يميز تاريخه منذ أن ظهرت المسألة الشرقية إلى الوجود متزامنة مع المرحلة الرومانسية للإستعمار الأوروبي، ومع بداية فرض الهيمنة الإمبريالية الأميركية على العالم في أعقاب ثورة التحرر

الوطني التي اجتاحت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أصبح الكيان الصهيوني أمراً واقعاً مجسداً في دولة عميلة، ركيزة للإمبريالية الأميركية بل قوة محلية أو إمبريالية فرعية، هو أن المشرق العربي (أو ما اصطلح على تسميته في المدارس الغربية باسم المشرق الأوسط) يمثل نظاماً سياسياً يحتوي على قسمات مشتركة لأنظمة الحكم المختلفة فيه ومخترقاً اختراقاً كاملاً من جانب القوى الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية، وتابعاً لدول المراكز الرأسمالية الغربية في شكل الأعراض المرضية للمسألة الشرقية، كما شخصها لنا كارليون بروان على النحو التالي (١) : يتميز النظام السياسي المخترق بأربع خصائص :

الأولى، وتتميز بأن القوة أو القوى الإمبريالية الخارجية لا تقوم بالحقه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخانقة ابداً .

الثانية، وفيها يعيش النظام السياسي المخترق في مجابهة مستمرة متصلة (وربما يومية) مع القوة أو القوى الإمبريالية المهيمنة .

الثالثة، وفيها تختلط القضايا المحلية والقومية بعضها ببعض وبحيث لا يفهم النظام السياسي للمجتمع المخترق (حتى على المستوى المحلي) دون الرجوع إلى القوة أو القوى الإمبريالية الخارجية المهيمنة.

الرابعة، وفيها يكون النظام السياسي المخترق عبارة عن لعبة سياسية تلعبها القوى الاجتماعية و الإقليمية والدولية في تحالفات متبدلة متغيرة (٢) .

ولقد تعزز الاختراق الإمبريالي الأميركي للمشرق العربي مع قيام الدولة الصهيونية، وولادة مولود جديد أصبح يسمى الأمن الصهيوني كإلزاماً للأمن الأميركي، وتزايدت أخطار الكيان الصهيوني مع تنمية قواه التي تأتي ضمن إطار التحول النوعي في العلاقات الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي دوره في المخطط الأميركي في المنطقة العربية بشكل رئيس، وضمن إطار حشد قوى الحركة الصهيونية العالمية التي افسحت لها اتفاقيات كامب ديفيد فرصة تاريخية مهمة جداً لتحقيق هدفها الرئيس الا وهو تثبيت قاعدة الكيان الصهيوني واستثمار مواقع وعلاقات وخبرات اليهود في العالم عامة لتمكينه عن طريق الانخراط والتغلغل أن يصبح جزءاً

من المنطقة العربية أولاً، ثم السيطرة على مقدراتها والتحكم في ثرواتها من خلال بناء " السوق الشرق الأوسطية " ثانياً .

وفي الحقيقة التاريخية فإن إقامة " السوق الشرق الأوسطية " التي تأتي ضمن ثوابت الاستراتيجية الأميركية التي تخوض معركة التغلغل والسيطرة على الوطن العربي بأساليب مختلفة، أولهما ضمان أمن وتفوق الكيان الصهيوني نوعياً بفضل المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأميركية المتعاقبة، وثانيهما ضمان التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة، تأتي أيضاً ضمن الميثاق الوطني التاريخي لمطامع وتطلعات الحركة الصهيونية العالمية في الوطن العربي. وإذا كانت ثمة قيود على المطامع الإقليمية للحركة الصهيونية، فإنه لا حدود لمطامعها الاقتصادية. فالتطلعات الاقتصادية الصهيونية إلى السيطرة على ثروات الوطن العربي وخيراته ومصادره الطبيعية وطاقاته البشرية وتسخيرها في خدمة الأهداف الصهيونية، لم تكن وليدة الساعة، ولا وليد المسار الذي بدأ بزيارة السادات للقدس. فهذه التطلعات ولدت مع الحركة الصهيونية، بل قامت عليها، وهي ملازمة أيضاً لطبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع البقاء إلا بتوفير الرقعة الاقتصادية الأوسع - على حساب الوطن العربي طبعاً (٣) .

إن بناء السوق الشرق الأوسطية، برضى ودعم أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأميركية، يمثل شحنات إضافية جديدة للكيان الصهيوني في زيادة تنمية قوته وقدراته، وقوام هذه السوق الشرق الأوسطية هو توزيع النفوذ والهيمنة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة (أميركا - اليابان -، وأوروبا الغربية) مع الاحتفاظ بالمركز الأول للولايات المتحدة الأميركية بحكم استثنائها بالتفوق المطلق في القوة العسكرية والهيمنة السياسية و الاقتصادية على المنطقة العربية وبين الكيان الصهيوني الذي أصبح يحتل المركز الأول المنفوق على الصعيد الإقليمي، باعتباره كياناً قائماً على المزاجية بين كونه أداة وقوة ضرب وتدخل سريع تعمل لحساب الإمبريالية الأميركية ذات المصلحة بالتحالف الإستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبين كونه كياناً استيطانياً عنصرياً قائماً بذاته على أساس التوسع والعدوان، وتفتيت كيان الأمة العربية، وإثارة كل أشكال التناقضات الكامنة فيها، وخلق كيانات للطوائف والمجموعات الأثنية، وإعادة تشكيل خريطة الوطن العربي، و له أطماعه ونواياه الخاصة التي تتوخى في النهاية

بناء قوة ذاتية قادرة، هو ذاته النموذج الذي يقوم عليه التخطيط الإسرائيلي الاقتصادي للعاجل والأجل (٤).

إن الكيان الصهيوني يعتمد بشكل رئيس على الأموال والمعونات الاقتصادية الخارجية، والمساعدات الأميركية في الدرجة الأولى، التي تهدف من إلى تقوية أمن أميركا القومي، وتأكيد مكانتها كقوة عظمى قائدة للعالم خصوصاً في ظل ما يسمى " النظام الدولي الجديد " والوصول إلى أسواق الوطن العربي، ومصادر النفط الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وضمان وصوله إلى " العالم الحر "، وحماية أمن الكيان الصهيوني ومساعدته للحفاظ على تفوقه العسكري والتكنولوجي النوعي على باقي البلدان العربية، وتأمين رفاهيته الاقتصادية. لكن الكيان الصهيوني منذ النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية، واسقاطاتها المدمرة على مسار التسوية للصراع العربي - الصهيوني، والتبشير الجديد لفكرة السوق الشرق أوسطية، كإحدى رهانات المستقبل للمنطقة، وإعادة تشكيل العقل العربي من خلال الكتب والندوات العلمية والصحافة والترويج السياسي، لكي تصبح هذه الفكرة الشرق أوسطية قوة مادية مؤثرة في الرأي العام، باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات مستقبل هذه المنطقة، إن لم نقل هي المستقبل بذاته، بحسب ادعاء هؤلاء المروجين الجدد، هذا الكيان أصبح الآن يطمح إلى أن يحل محل مرحلة المساعدات من مليارات الدولارات الأميركية، التي يقوم دافعوا الضرائب الأميركيين بتحمل أعبائها، مرحلة جديدة يصبح فيها امتداداً للشركات المتعددة الجنسية، من خلال هذا الارتباط العضوي، لبناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق النمو بالاعتماد على الذات، وذلك من أجل التغلب على العقبات والمشكلات الهيكلية التي تعترض الإقتصاد الصهيوني .

قبل الحديث عن مفهوم السوق الشرق أوسطية في مراحلها الأولى، علينا أن نحدد المفهوم الإقليمي للشرق أوسط باعتباره لازمة النظام السياسي الإقليمي لهذه السوق، إذ أن فكرة السوق الشرق أوسطية كظاهرة سياسية تتطلب تحليلها في بعديها المكاني والزمني، وفي بعدها الدولي، ونبدأ بالتسميات - أولاً - يطلق الغرب الرأسمالي الاستعماري و الإمبريالي على الوطن العربي اسم " الوطن العربي " وذلك في نظريته التفكيكية، والإبدالية، والإستملاكية، والإقتلاعية للعرب، على الرغم من معرفته بأن العرب يشكلون أمة واحدة، وشعباً واحداً يعيش على امتداد مساحة جغرافية واحدة، ويتكلم لغة عربية، وله

دين إسلامي توحيدي، وهويته هي الهوية العربية الإسلامية، أما المشرق العربي فيسميه عنده " الشرق الأوسط "، والتسمية أتت من دائرة المعارف الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، ويتألف من ثلاثة أجسام : جسم جغرافي يمتد على مساحة (٧,٢٠٠,٠٠٠) كيلو متر مربع، وجسم بشري يشمل ٢٤٠ مليون نسمة وجسم عرقي أو لغوي بالأحرى يتألف من ثلاث أرومات كبرى : سامية - وأرية - وافريقية بالإضافة إلى اقلية اثنية وقومية مثل الأكراد والأرمن، والمقصود بالشرق الأوسط هي المنطقة التي تضم (مصر - السودان - قبرص - لبنان - سورية - الأردن - العراق - البحرين - الامارات العربية المتحدة - اليمن - الكويت - السعودية - الكيان الصهيوني - عُمان - قطر - ايران - تركيا) .

وعلى الرغم من أن الأمة العربية واحدة من الأمم القديمة، وهي أقدم من مفهوم الشرق الأوسط، وتناضل في سبيل تحررها، ووحدها واستقلالها، وتقدمها، وتحترم حق غيرها من الشعوب في الوحدة، وحق غيرها من الأمم في الاحتفاظ بحريتها إلا أننا نجد في عصور الظلام والهزائم السياسية والعسكرية، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، والاتفاق الصهيوني - الأردني، تياراً عربياً قوياً قد نما في أوساط المثقفين المستسلمين العرب، وقد جعلته استسلاميته يعارض مفهوم الأمة العربية بمفهوم الشرق الأوسط ويسقط من حسابه القضية القومية العربية، ويعتبرها مجرد أوها من الماضي، أو مجرد صراع يعود إلى مرحلة الحرب الباردة، ويحارب بشدة فكرة الأمة العربية، وقضية الوحدة العربية، بحجة أنها لم تتحقق إلا في حالات ومراحل محددة شاذة في التاريخ العربي الإسلامي، وهذا التيار يبيلور أطروحة الإيديولوجية و الإقتصادية على أساس أن مفهوم الشرق الأوسط كنفويض لوجود الأمة يتضمن كل مستلزمات التقدم، والازدهار الاقتصادي، والرفاهية لشعوب المنطقة، بل هو كل المستقبل.

ويعتبر أن النظام الإقليمي العربي الذي لعب دوراً مهماً من الناحية السياسية على الأقل في مرحلة تصاعد الحركة القومية العربية، وحركة التحرر الوطني في المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، في تدعيم « التكافؤ » العسكري و الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، هو محاولة شاذة لانشاء نظام اقليمي لا أساس له في تاريخ المنطقة العربية. هذا التيار التبشيري على اختلاف دوافعه وغاياته، يعتبر نصيراً قوياً للتطبيع مع العدو الصهيوني، والإندماج في النظام الشرق أوسطي، لأنه يرى في هذا،

العودة إلى الوضع الطبيعي حسب منطلقه، ولذلك يقول مبشرو هذا التيار بأنه يجب التخلي عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التي لم تكن تعبر تعبيراً صادقاً عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من شعوب المنطقة، هذه الأغلبية العظمى لم تنتم يوماً لما كنا نسميه عروبة أو عرب، وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عقيمة ومتخلفة، وفي مثل هذا التوجه الشرق أوسطي لا تختلف إيران عن إسرائيل، ولا تختلف إسرائيل عن أي دولة عربية، ولا تختلف أي دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان أو الهند الكل يجمعهم توجه واحد واقليم واحد ومصالحة مشتركة (٥).

وتتبع الفكرة الإيديولوجية الأعمق لهذا التيار التبشيري من محاولة طمس الهوية العربية - الإسلامية للمنطقة العربية، معتبراً إياها أنها مساحة جغرافية تعاني من محنة الهوية، وبلا هوية حضارية، ولذلك يندفع بقوة انطلاقاً من استغلاله أزمة الهوية أو عقدة الهوية في الوطن العربي التي يعانيها العرب الآن لتسويغ وجود الكيان الصهيوني على أرض العرب، وقبول التطبيع معه، باعتباره دولة موجودة في الإقليم الشرق أوسطي نفسه، على هذا القدر الرفيع من التقدم الصناعي و الاجتماعي و الاجتماعي و السياسي، يتطلب الحال هذه من العرب إن يكونوا مستعدين للدخول في مرحلة من التحدي الحضاري معها، وهي مرحلة قد تكون أصعب من مرحلة التحدي العسكري للكيان الصهيوني التي انتهت، أو قاربت على الإنتهاء، وبالتالي القبول بالهوية الجديدة " الشرق أوسطية " التي تتموقع فوق هويات شعوب المنطقة - باعتبارها حاملة لواء الحضارة والتقدم والأمل في تغيير المجتمعات، وحل مشكلات النمو الإقتصادي والحريات الفردية والجماعية، والليبرالية السياسية، وبشائر الديمقراطية، والتطور الإقتصادي و الاجتماعي المتناسق، والتعبئة الثقافية .

فالمدقق في هذا المفهوم " الشرق أوسطي " الذي يروج له هذا التيار التبشيري، من الذين لهم مصالح تجارية واقتصادية، ونفع ذاتي، ومصالح ضيقة، وقصر نظر سياسي، ومن المتذمرين من فساد أحوال مجتمعاتهم، ومن المنظرين « للتغريب » الثقافي ولمفهوم « الكونية » يرى فيه سياسة تستهدف تحقيق السلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية، بما يعني إنهاء حالة الحرب والعداء، والاعتراف بشرعية الاحتلال الاستيطاني لفلسطين، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية طبيعية معه، وإنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية العربية له .

فالسلم والتطبيع شئان متلازمان ويعنيان الإنتقال من حالة الحرب والعداء والمقاطعة للكيان الصهيوني إلى عكس هذه الحالات جميعها، لكي يكتشف العرب في ظل التبشير بمفهوم "الشرق أوسطية" أنهم كانوا على خطأ طيلة المرحلة التاريخية السابقة، وكانوا يعيشون في ضلال، وليكتشفوا أيضاً بأن الكيان الصهيوني هو البوابة الحقيقية والمنفذ الوحيد المناسب للتصدير إلى أوروبا، تتنافس دول المنطقة على كسب وده، حيث أصبحت "إسرائيل" القناة الوحيدة لتصدير التكنولوجيا إلى الدول العربية، وتلقين علمائها ومهندسيها وفلاحها .

ويكشف شمعون بيرس في كتابه « الشرق الأوسط الجديد » عن هذه المغالطة الكبيرة التي يروج لها التيار التبشيري، حين يقول بأن "إسرائيل" حسب مفهومه : « دولة متقدمة في محيط متخلف من البلدان العربية التي ترحب بالدور الإسرائيلي القيادي على كافة الصعد الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية والثقافية ». وهذه الرؤية لا تختلف في شيء عن المرتكزات الإيديولوجية لمؤسس الحركة الصهيونية العالمية ولدور الكيان الصهيوني الاقتصادي في الوطن العربي، وتلتقي الدراسات الأميركية و الصهيونية في مضمونها الاستراتيجي، مع رؤية ومساعي " الشرق أوسطية" الصهيونية التي لا تخفي مطامعها الاقتصادية، التي تعتبر إقامة العلاقات الاقتصادية تحت ستار تحويل الصحارى إلى جنات خضراء، وإشاعة السياحة والإزدهار فيها، ورفع المستوى المعيشي والثقافي لشعوب المنطقة، بداية التغلغل والانخراط في المنطقة العربية عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها بخاصة. ولا يمكن إن فصل الدور الاقتصادي الذي يريد الكيان الصهيوني ممارسته في الوطن العربي عن ثلاث محددات رئيسية تتحكم في أولهما : ارتباطه بالرأسمالية اليهودية و الصهيونية العالمية، وثانيهما : ارتباطه بالإمبريالية العالمية مع المصالح والأطماع الصهيونية في قضية جوهرية في استغلال خيرات المنطقة العربية، وخلق وقائع اقتصادية كالتجارة والسياحة واستغلال الثروات والبيئة وغيرها، يمكن إن تشكل ضمان الأمن الصهيوني المستقبلي، وثالثهما : التناوب في المفهوم الأميركي و الصهيوني للسوق الشرق - أوسطية، والتخطيط للتغلغل الاقتصادي في الوطن العربي، والسيطرة على ثروات الأمة العربية، نظراً لارتباط الكيان الصهيوني بالرأسمالية العالمية، وبالعملمة الرأسمالية الجديدة في بعدها الكوني، وفي طموحه أن يصبح مركزاً للاستثمار في المنطقة .

وفي حديثه عن الدور الإقتصادي الصهيوني في الوطن العربي، عبر أبا إيبين، وزير الخارجية الصهيوني الأسبق، عن المطامع الصهيونية الحقيقية، مستمداً الثقة من نتائج حرب ١٩٦٧، حين قال « إن أمل " إسرائيل " في أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى، نحن لا نريد أن تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان، نحن نريدها علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية، ونريد أيضاً المحافظة على طابعنا الغربي » (٦).

ثم إن الكيان الصهيوني يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط، لهذا يريد أن يترجم مسار السلام الحالي إلى لغة الإقتصاد. ذلك أن السلام الحقيقي من وجهة نظره يتمثل في إقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة في جميع المجالات، وإقامة علاقات اقتصادية كاملة. كما أن هذا السلام لن يكون مستقراً إلا متى انحصر الكيان الصهيوني في اقتصاديات دول المنطقة العربية عبر إقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة، وتعاون اقتصادي إقليمي يعتمد على الخبرة والتكنولوجيا الصهيونية والأموال العربية والغربية، والثروات الطبيعية العربية. وفي معرض حديثه عن الإقتصاد الإقليمي يقول بيرس في كتابه، أنه ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية، وهو يقيم بشكل متوازي بين واقع العداء التاريخي المكين، الذي استحكم بين الأمم الأوروبية، الذي استطل في بعض الحروب، قروناً، ونجم عنه حربين كونيتين، والصراع بين الأمة العربية و الكيان الصهيوني، لكي يبرهن بشكل منطقي ومغالط بأن هذا العداء التاريخي بين الأمم الأوروبية لم يجعل أية أمة أوروبية تنفي حق جارها في الوجود، مثلما لم يمنع من إقامة سوق أوروبية مشتركة كان رائدها رجل الدولة الفرنسي جان مونييه في الخمسينيات. لذلك يطرح بيرس خطته الاقتصادية لإقامة السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة، بحيث أن السلام بعد حالة العداء لا يكمن في تجنب سفك الدماء فقط، بل أيضاً في توفير المزيد من المنافع الإقتصادية، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق أهداف الصهيونية بانخراط الكيان الصهيوني في المنطقة والإندماج فيها حقاً وإقامة « سوق شرق - أوسطية مشتركة » تضم في المرحلة الأولى العلاقات السياسية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ومصر، وفي مرحلة ثانية الأردن، ثم دولاً أخرى في مرحلة لاحقة. ويقول بيرس بأن خطة بناء هذه السوق هي برنامج تعاون « يشبه هراً

ثلاثي الأضلاع تتضمن المرحلة الأولى مشاريع ثنائية أو متعددة القومية مثل إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء أو مصالح تعاونية لتحلية المياه وأن التعاون المثمر بين " إسرائيل " ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقارنة . أما المرحلة الثانية فتتضمن كرنسورتبومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتضمن استثمار رساميل هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضاً، ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر - البحر الميت - مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك اسرائيلي - أردني - سعودي، وتطوير الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت، و جديد هذا التخطيط إن قيام مشاريع الصحراء هذه يحقق، واحداً من أحلام بن غورين بتطوير النقب، وفتح آفاق جديدة لبلدان المنطقة وخلق مصلحة حقيقية في صيانة السلام «(٧) .

قبل الحديث عن التأثيرات المباشرة للسلام على الإقتصاد الصهيوني، وعن أهداف السوق الشرق أوسطية المشتركة المقترح إقامتها من جانب بيرس علينا أن ندرس ما هي الصيغ المطروحة للسوق الشرق الأوسطية هذه .

لقد أصبح جلياً وواضحاً أن الدعوة الصهيونية لإقامة الشرق أوسطية، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي والتي تجد من يؤيدها على الصعيد العربي، تنطلق من الأفكار الصهيونية ومن مصلحة الكيان الصهيوني وأطماعه الإقتصادية أولاً وأخيراً، وبمشاركة دولية تكون غطاء مناسباً للهيمنة الصهيونية على المنطقة العربية كلها .

ذلك أن السوق الشرق أوسطية هي النقيض المباشر للسوق العربية المشتركة وتستهدف ربط الإقتصاديات العربية باقتصاد الكيان الصهيوني لكي تتحول "إسرائيل " إلى سنخافورة كما شرح شمعون بيرس بعد اتفاق أو سلو مباشرة . فالسوق الشرق أوسطية هي البديل للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وتتطلب فيما تتطلب أولاً وأساساً القبول بالدور الصهيوني في الهيمنة والسيطرة في جميع المجالات، والتسليم بالدور الصهيوني في القيادة والريادة على كافة الأصعدة في المنطقة العربية، والقبول بالكيان الصهيوني كشريك للدول العربية، في حين أنه كان ولا يزال كياناً عدوانياً توسعياً استيطانياً يطمع إلى الاحتلال والتوسع على حساب الأراضي العربية ويخطط دائماً لاستغلال الثروات والقدرات والإمكانات الإقتصادية العربية .

وهكذا، فإن مفهوم خارجي دخل حديثاً على الأدبيات الاقتصادية و السياسية العربية، ويخدم السياسة الصهيونية والأطماع التوسعية الصهيونية، ولا يحتوي على أي مضمون حضاري أو اجتماعي أو تاريخي لتقدم الأمة العربية، أو شعوب المنطقة، بل أنه يتناقض على طول الخط مع المشروع القومي الديمقراطي النهضوي العربي، ومع السوق العربية والتكامل العربي، واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. فضلاً عن ذلك فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية يتعارض مع النظرية الاقتصادية والتي ترى بأن إقامة سوق شرق أوسطية سواء بصيغة الاتحاد الاقتصادي أو بصيغة السوق المشتركة، يتطلب تحديد مرحلة معينة حيث يصعب حرق المراحل، والحال هذه، فإن مرحلتي الاتحاد الإقتصاد والسوق المشتركة لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية يتطلبان وجود المقومات الضرورية لقيامها، ومنها التماثل في النظم الاقتصادية و السياسية والاجتماعية. فالإقتصاد الصهيوني يعتمد على المعونات الأميركية بشقيها الإقتصاد والعسكري، باعتبار أن أمريكا هي أهم مصدر دعم اقتصادي وعسكري وسياسي للكيان الصهيوني في الحفاظ على بقائه ووجوده على أرض فلسطين العربية و الكيان الصهيوني يعاني من مشكلات اقتصادية وأزمات مالية، ولا يمكن التغلب عليها، لأن هذا يتطلب تغيير العقيدة الأيديولوجية – السياسية الصهيونية التي قام عليها، أو إحداث تغييرات أساسية فيها. ثم إن مشكلات "إسرائيل" الرئيسية اليوم يمكن وصفها على أنها ناتجة من، وجزء من، ارتفاع مستويات المعيشة، وتوفير الخدمات بالقدر الكافي، والإنفاق بسخاء على مشاريع الإسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها، لاغراء يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين، وانخفاض الإنتاجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم العجز في الميزانية، وفي الميزان التجاري و الإعتماد المتناهي على المعونات الخارجية وبخاصة المعونات الأميركية الرسمية التي بلغت منذ قيام الدولة العبرية وحتى العام ١٩٨٩ حوالي ٤٦,٠٦٧٩ مليار دولار. إن "إسرائيل" اليوم تستهلك ضعف ما تنتجه وتستورده من الخارج أكثر مما هي تصدر بحوالي ٥٠ بالمئة، وتتفق حكومتها ٣ أضعاف ما تقوم بتحصيله من ضرائب (٨).

٢- دعوة لربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني

وفي نطاق المقارنة بين حجم الإقتصاد الصهيوني مع إقتصاديات دول الطوق العربية، يورد عدد من أبرز علماء الإقتصاد العرب ستة مؤشرات

عميقة الدلالة (٩) .

١- ان حجم الإقتصاد الصهيوني بالمقارنة مع دول الطوق العربية، وكذلك المؤشرات الإقتصادية الأخرى ذات الدلالة (الدخل القومي، والدخل الفردي، والمديونية الخارجية، والإحتياطيات النقدية الأجنبية، والودائع المصرفية والتركيب الإقتصاد القطاعي، والحالة التكنولوجية ، لا تتوافق مع قيام سوق شرق أوسطية . (١٠)

2 - يتمتع المجتمع المدني في الكيان الصهيوني بنسيج مؤسساتي وقانوني وإداري حكومي يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية دون استثناء، و العلاقة بالتالي بين الكيان الصهيوني والعرب، مرشحة لأن تكون مشابهة لنسيج العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب .

3 - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الصهيونية بمساندة حكومية تفوق في اهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية من حكوماتها .

4 - تتمتع المؤسسات الاقتصادية للعدو الصهيوني بمساندة ودعم المؤسسات الاقتصادية العالمية .

5-تطور صناعة السلاح في الكيان الصهيوني بحث احتلت منذ عام ١٩٧٧ المرتبة الثالثة بعد الصين والهند في حجم الانتاج الحربي بين الدول النامية، ودخلت في عداد ٢٤ دولة في العالم بوسعها أن تصنع وتطور معظم احتياجاتها العسكرية، بل أنها أصبحت من أكبر مصدري السلاح بعد الدول الكبرى، ولقد أدى تطور الصناعة الحربية وما زال إلى تطور حاسم في هيكل الصناعة الصهيونية كلها، ومن خلال تطوير السلاح يمتلك الكيان الصهيوني قوة اقتصادية وسياسية إضافية في علاقاته الدولية .

6- إن التعاون الإستراتيجي بين أمريكا و الكيان الصهيوني، وتوقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي بين الطرفين قد مكن الكيان الصهيوني من أن يعرف أسرار التكنولوجيا الأميركية المتقدمة، وأن يحصل على أحدث المعارف الفنية والتقنية الخاصة بصناعة الأسلحة المتقدمة كالطائرات والدبابات والصواريخ، بسبب تزايد قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني، وبخاصة في خلق مراكز النفوذ داخل مؤسسات الدولة الأميركية وأجهزة ووسائل الإعلام .

ان الإقتصاديات العربية خاضعة لمنطق التكيف لمقتضيات العولمة الرأسمالية الجديدة، والتقسيم الإمبريالي للعمل، وهذا ما يفسر لنا بعض جذور التخلف، والتبعية للمراكز الرأسمالية الغربية، وبالتالي انتشار الشكل الكمبرادوري للبرجوازية المحلية وللدولة القطرية سواء بسواء، باعتباره أصبح الشكل الرئيس لعملية الإدماج غير المتكافئ في مرحلة العولمة الرأسمالية الجديدة، حيث أن سيطرة مفهوم الدولة الكمبرادورية التي وظيفتها الأساسية ضمان هيمنة رأس المال الاحتكاري العالمي، والسمسة مع الشركات المتعددة الجنسية، وبناء اقتصاد تصديري، يتناقض كلياً مع مفهوم الدولة الوطنية. فضلاً عن كل ذلك، فالإقتصاديات العربية مجزأة إلى وحدات صغيرة وقاعدتها الإنتاجية ضعيفة، واسواقها ضيقة، وتعتمد على استيراد السلع المصنعة، والمواد الغذائية من السوق الرأسمالية العالمية بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وهي قيمة تزيد حوالي مرتين عن نظيرتها لتركيا و الكيان الصهيوني وإيران معاً، وعلى طاقة تصديرية بقيمة ١١٢ مليار دولار أي بزيادة مرتين ونصف عن تركيا وإيران و الكيان الصهيوني، وعلى حجم استثمارات محلية يصل إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار، وهي قيمة منخفضة مقارنة مع حجم الإستثمارات العربية الخارجية التي تتجاوز ٦٧٠ مليار دولار. كما تعاني الإقتصاديات العربية من مشكلة ترهل وتقهر القطاع العام، وإنخفاض إنتاجيته، وعجز القطاع الخاص عن الإستثمار في مشاريع إنتاجية تنافسية على الصعيد المحلي والدولي، وارتفاع عجوزات الخزينة العامة، وتفاقم أعباء الدين الخارجي .

لهذه الأسباب كلها، ولغيرها كالإختلاف في مستويات التطور الإقتصادي، وفي مستوى الدخل القومي بين الدول العربية و الكيان الصهيوني، وانتفاء أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة يتم بناؤها خلال مرحلة زمنية من التعاون الإقتصادي بين الدول الأطراف، بحيث تأتي إقامة السوق الشرق أوسطية كمطلب ضروري يستجيب لتطور الحاجات والمصالح الإقتصادية المشتركة .

ومع أن البرجوازية الكمبرادورية العربية تحاول الإستفادة من الكيان الصهيوني اقتصادياً كما تفكر بعض الدوائر العربية، والاستفادة منه في الوظيفة السياسية باعتبار أن الكيان الصهيوني قوة استيطانية معادية لكل تغيير قومي ديمقراطي ثوري، إلا أن المشروع الإمبريالي الأميركي - الصهيوني ببعديه

العدواني الامبريالي واللاحاقي الاقتصادي لبناء سوق شرق أوسطية، يستهدف ضمان أداء المشروع الصهيوني لوظيفته في السيطرة على الموارد الذاتية والثروات الطبيعية العربية، اللتان تشكلان شرطاً أساساً لتحقيق الإستقلال الاقتصادي للكيان الصهيوني وتقليص اعتماده على الغير، أي على المعونات الخارجية .

ثم أن هيمنة النزعة الشمولية في عموم أقطار الوطن العربي بصرف النظر عن كون هذه الأقطار فيها مصادر القوة والثروة في المجتمع، وبلوغها مستوى معين من الاندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وقضائها على المعارضات الديمقراطية وقضائها على الأسس المادية ولتكوينات المجتمع المدني الحديث كالتقانات المهنية والعمالية والطلابية، والأحزاب السياسية، ووسائل الاعلام ن ولجان حقوق الانسان، والتنظيمات الاجتماعية، وافساحها في المجال لعودة التنظيمات المتخلفة ما قبل الرأسمالية والقومية والمجتمع المدني، وفشل نظم الحكم العربية في الاندماج بصدق في مجتمع التجربة الليبرالية الإصلاحية في ظل سيادة الاتجاه الكوني نحو توسيع الليبرالية الأميركية وتدخلها في الإقتصاد والسياسة والمجتمع، هذا الوضع كله يجعل من البرجوازية الكمبرادورية العربية حذرة في الإنخراط في السوق الشرق أوسطية بالكامل، حتى وإن كان يوجد مقارنة بنوية ووظيفية أحياناً بينها وبين المشروع الصهيوني، الذي يريد أن يلعب دور المركز الموضوعي والوسيط التجاري والمالي في سبيل غزو المنطقة من قبل رأس المال السائد عالمياً لاستثارة عناصر الاستجابة المنظورة والكامنة في رحم البرجوازيات العربية إقتصادياً وإجتماعياً وإيديولوجياً .

و في دراسة أعدتها الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية في جامعة الدولة العربية، استبعدت فيها " صيغتي السوق المشتركة "، و الاتحاد الإقتصادي كمفهوم لما يسمى السوق الشرق أوسطية، لكن الدراسة توقعت أن تكون صيغة " التجارة الحرة " كشكل محتمل للتعبير عن مفهوم السوق الشرق أوسطية، وتستند فرص تطبيق مفهوم " التجارة الحرة " إلى المرتكزات التالية (١١) :

١- لا يتطلب وجود المقومات التي تم ذكرها في بناء المراحل الأعلى. فمفهوم " منطقة التجارة الحرة " يقوم على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر الانتاج " رأس المال " والعمل على استبعاد الإقامة والتملك للأفراد وهو عنصر حيوي لبعض دول الإقليم وبخاصة

الكيان الصهيوني، الذي بنى وجوده على قاعدة عنصرية استيطانية أساسها النقاء اليهودي لاستيعاب يهود العالم .

٢- تقوم " منطقة التجارة الحرة " على أساس الميزة النسبية والتباين في القواعد الانتاجية واختلاف مستويات الدخل، فالذي يحكمها هو قانون التطور اللامتكافئ بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادي .

٣- لا يتعارض مفهوم " منطقة التجارة الحرة " مع مقتضيات التعاون الإقليمي، فقد تقام مشاريع مشتركة في مجالات معينة مثل النقل والمياه والاستثمار والسياحة إلى جانب تحرير انتقال السلع .

٤- يتوافق مفهوم " منطقة التجارة الحرة " مع التوجه العالمي لتحرير التجارة الدولية والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة (الغات) .

وهكذا فإن " منطقة التجارة الحرة " هي الصيغة الأكثر احتمالاً واستجابة لمفهوم السوق الشرق أوسطية المطروحة من قبل بيرس، ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الصيغة على عدة مراحل :

أولاً: دمج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الصهيوني بأساليب جديدة لا تقوم على الإحتلال المباشر أو من خلال فرض الوقائع السياسية، ويصبح بناء الإقتصاد الفلسطيني كما نص عليه الإتفاق الصهيوني الفلسطيني، جزء ملحقا بالإقتصاد الصهيوني، بإدماج وتحويل الإقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد خدماتي يعيش على فرص العمل في الإقتصاد الصهيوني، وما يمكن أن قدم له من خدمات في مجالات التجارة والنقل والمواصلات .

ثانياً : توسيع " منطقة التجارة الحرة " لتشمل الأردن وفلسطين و الكيان الصهيوني كمرحلة ثانية في المفهوم الأميركي الصهيوني للسوق الشرق أوسطية، وسيرتبط مدى التقدم في تحقيق هذه المرحلة بعدة عوامل، أهمها : إنهاء المقاطعة الإقتصادية العربية للكيان الصهيوني، وإذا استمرت الجامعة العربية في ربط موقفها بربط إلغاء المقاطعة بزوال أسبابها، فإنه لا يحتمل تطبيق هذه المرحلة إلا بعد الوصول إلى التسوية النهائية الصهيونية الفلسطينية، وتحقيق الإنسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي المحتلة .

ثالثاً : وتتمثل بتوسيع " منطقة التجارة الحرة " الشرق أوسطية لتشمل بلدان أخرى، وذلك بهدف توسيع نطاق السوق المحلية للإقتصاديات الثلاثة المشاركة في " منطقة التجارة الحرة " من الكيان الصهيوني وفلسطين، والأردن، وسيحقق الكيان الصهيوني نمواً كبيراً في انتاجه الصناعي مع اتساع سوق " منطقة التجارة الحرة "، وستحقق الصادرات الصناعية الصهيونية زيادة نمو مرتفعة إلى الدول العربية خاصة « آلات ومعدات النقل ومنتجات الماس وأجهزة الإتصالات والصناعات الالكترونية » مستفيدة من تطور قاعدتها الانتاجية وقربها من الأسواق العربية (١٢) .

إن مشروع السوق الشرق أوسطي كما يراد له صهيونياً، وكما ذكر بيرس تفصيلاً في كتابه، يعتمد على أربعة عوامل أساسية هي كما يلي : الإستقرار السياسي، الإقتصاديات والأمن القومي، و الديمقراطية، وهذه ليست عوامل نظام إقليمي أو سوق شرق أوسطية، بل هي تمثل إطاراً صهيونياً واسعاً للهيمنة والسيطرة، يخطط الكيان الصهيوني لاقامته، ولكي يصبح مركزاً لاستقطاب استثمارات الشركات المتعددة الجنسية ذات التقنية العالية جداً، حيث يتمتع الكيان الصهيوني بوجود يد عاملة ماهرة، ومراكز أبحاث متطورة. وبفضل هذه الإستثمارات الدولية في مجال التكنولوجيا لاحتواء المنطقة العربية عبر عملية الدمج بين التكنولوجيا الصهيونية المتطورة والمال العربي، واليد العاملة العربية الرخيصة، يخطط الكيان الصهيوني كي يصبح مركزاً مالياً في المنطقة عبر تأسيس مصرف شرق أوسطي للتنمية كحل لمشكلة تأمين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع المشتركة في فئتين من المشاريع :

الأولى مشاريع البنية التحتية الإقليمية، وذلك عن طريق منح القروض للخدمات المحلية، والثانية المشاريع التجارية المشتركة بين الكيان الصهيوني والدول العربية. ثم إن الكيان الصهيوني بتوجهه إلى تطوير الصناعة، وتطوير الصناعات المتقدمة ذات التقنية العالية خصوصاً الصناعات الإلكترونية والكهربائية والمعدنية، وتحوله إلى مركز للصناعات المتقدمة، وفي القيام بدور المركز المالي في المنطقة مع تدفق الإستثمارات، ستفتح أمامه سوقاً كبيرة سعتها ٢٠٠ مليار دولار، وهذا ما يحلم به .

أخيراً أن السوق الشرق الأوسطية هي دعوة صهيونية قديمة جديدة تستهدف ربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني، حيث أن الإندماج في

النسيج الإقتصادي و الإجتماعي للأمة العربية لتمزيقها من الداخل وتفتيتها، بعد أن عجز عن تحقيق ذلك بواسطة الحروب رغم تفوقه العسكري، ورغم الوظيفة الرئيسية التي كانت مناطة به في خدمة النظام الإمبريالي العالمي إلا وهي دور رأس جسر عسكري، وقاعدة استراتيجية متقدمة للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

إن مواجهة مؤامرة السوق الشرق أوسطية يتطلب من الشعب العربي أفراداً واحزاباً وجماعات ومنظمات، التمسك بالمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وبالسوق العربية المشتركة، وبالتكامل الإقتصادي العربي واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، ومقاومة سياسة التطبيع، وخلق وضع عربي نضالي مناهض للهيمنة الإمبريالية الأمريكية الصهيونية .

٣- أهمية الجبهة الثقافية في مقاومة التطبيع: غارودي أنموذجاً

ليس هناك ولا يمكن أن تقوم علاقات طبيعية بين العرب والعدو نموذجاً الصهيوني، ذلك أن طبيعة التناقض التناحري، والعلاقة الصراعية بينهما محكومة بنسبة موازين القوى. فما يطلق عليه اسم التطبيع مفروض بشروط المنتصر أي شروط العدو، وهذا ما حصل في اتفاق أوسلو. والتطبيع كما يستدل من السياق الذي نشأ منه اللفظ - المصطلح، أو الرمز، هو تطبيع سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي وحقوقى، بين الأنظمة العربية والعدو الصهيوني، وعلاقة حسن جوار، وتعايش مع العدو القومي الذي هو في طريقه إلى أن يصبح شريكاً وحليفاً وصديقاً، أن لم يكن قد أصبح كذلك في نظر بعض الحكام العرب --، من دون أن يتخلى عن تهويد القدس وكل فلسطين، واستمرار تفوقه العسكري الإستراتيجي والنوعي على جميع الدول العربية منفردة، وعلى أي تحالف عربي محتمل، دون أن يتخلى عن امتيازاته أو يغير في وظيفته وبنيته .

ولاشك أن المنطقة العربية تخضع منذ مدة ليست بالقصيرة لهندسة سياسة الفك وإعادة التركيب لكي تخضع بالكامل لشروط ومتطلبات العدو الصهيوني، واستراتيجية النظام الأميركي، التي تريد فرض السلام الصهيوني على العرب، وإنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يلغي الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة، ويحتل فيه الكيان الصهيوني مركز القيادة.

في هذا السياق ، ومنذ سنوات عدة لم يدخل غارودي في معركة مع

الحضارة الغربية فقط، وإنما ضد الحركة الصهيونية أيضاً، الى درجة اتهامه بسبب ذلك أنه خائن للغرب. ولكن حتى ذلك الوقت كانت الإنتقادات مقتصرة وموجهة ضد كتابه الذي صدر في باريس « كيف يصبح الإنسان إنسانياً». غير أنه منذ أن بدأ يهاجم « إسرائيل » بشكل مباشر في العام ١٩٨٢ وبعد صدور كتابه « فلسطين أرض الميعاد » تعرض الناشر الذي قام بتوزيعه إلى تهديد مباشر، فكسرت واجهات مكتبته. ومع صدور كتابه الأخير « الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية » اشتدت الحملة عليه بصورة أكبر واتخذت طابعاً قمعياً .

و قد أصدرت محكمة الجنح في باريس يوم الجمعة ٢٧ شباط الماضي ١٩٩٩ حكماً على المفكر والفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي بدفع غرامة مالية قدرها ٢٠ ألف دولار، وذلك لتجرئه على التصدي بالنقد التاريخي الموضوعي والنزيه لبعض الحقائق المتعلقة بمحرقة اليهود الأوروبيين « الستة ملايين » من قبل النظام النازي، حيث فضح أساطير الصهيونية وخداعات الصهاينة، وترويجاتهم الكاذبة عن المحرقة، وفرضها على الرأي العام في أوروبا الغربية، واعتبارها مسلمة لا يمكن المساس بصحتها أو « تاريخيتها » مشيراً إلى أن هذه الخرافات قد ندد بها أساتذة التاريخ في الجامعة العبرية في القدس .

وليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها المفكر الفرنسي غارودي للمحاكمة في فرنسا هذه، أرض حقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير حسب الأسطورة المتعارف عليها، والتي أصبحت الان خاضعة للاستعمار الثقافي الصهيوني، فضلاً عن ان مؤسساتها الاعلامية يوجهها اللوبي الصهيوني. غير أن قوة اللوبي الصهيوني المؤثر في المؤسسات الصحافية والإعلامية والقضائية جعل الحركة الصهيونية تحصل على قانون فادح في العام ١٩٧٢، حيث كانت منظمة « الليكرا » ممثلة الوكالة اليهودية في فرنسا - متذرعة بحجة النضال ضد اللاسامية - تمتلك السلطة المفرطة في تعيين من هو سامي، ومن هو معاد للسامية. كما أن قانون جيسو-فايوس هو قانون عنصري، لأنه يستبعد كل البشر عدا اليهود، ولأنه يناقض الحس السليم .

وبهذه الطريقة هاجمت منظمة « الليكرا » غارودي عندما ندد مع الأب ليون والقس ماتيو بمساعدة جاك فوفيت مدير جريدة لوموند بالغزو الصهيوني للبنان. وكما هو الحال في منطق النظام الصهيوني رفعت هذه المنظمة دعوة

قضائية ضد غارودي وصديقيه على أساس أنهم معادون للسامية. وهنا كان القضاء الفرنسي واضحاً جداً، إذ خسرت « الليكرا » الدعوة ثلاث مرات، في محكمة الدرجة الأولى في باريس، وفي محكمة الاستئناف، وفي محكمة النقض. وكانت حيثيات المحكمة واضحة جداً. إذ تقول : النقد المشروع لسياسة دولة " إسرائيل " والإيديولوجيا التي تقوم عليها، أي الصهيونية، لاعلاقة له باللامسامية، والحال هذه تعني إدانة هذه المنظمة « الليكرا » ثلاث مرات وإجبارها على دفع نفقات ومصاريف الدعوى القضائية .

إن اللوبي الصهيوني قوي في فرنسا، و قد تشكل في سياق تنامي قوة الحركة الصهيونية العالمية التي كان مركزها أوروبا الغربية حين كانت الرأسمالية مركزها هناك، قبل أن تنتقل إلى الولايات المتحدة حين انتقل مركز ثقل الرأسمالية الاحتكارية إلى أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان وجود اللوبي الصهيوني غير منصوص عليه في الدستور « الإسرائيلي » لأنه لا يوجد دستور في " إسرائيل "، إلا أنه يوجد في القانون الأساسي نص صريح يقول « كل منظمة يهودية في الخارج يجب عليها أن تكون في خدمة تشكيل والحفاظ والدفاع عن « دولة إسرائيل ». ويضيف بن غوريون أيضاً في المؤتمر اليهودي العالمي السادس والثلاثين قائلاً « حتى لو كانت هذه السياسة متناقضة مع مصالح الدولة المضيفة »، وبناءً على ذلك، فإن الأمر يتعلق بمنظمة قوة أجنبية تحظى بالدعم الكامل من جانب " إسرائيل " ومن ورائها الولايات المتحدة، وبسبب هذه القوة الكونية، وأيضاً هذا التعقيد، النابعين من الأهمية المزدوجة، أهمية اليهود في أمريكا، وأهمية أمريكا بالنسبة « لإسرائيل ».

فاليهود يمتلكون أكثرية تلقائية في مجلس الشيوخ، أي مايعادل ٧٠ شيخاً تقريباً يدافعون بصورة مطلقة عن مواقف " إسرائيل "، ولكن اليهود يمتلكون بشكل خاص سينما هوليوود. فحين أدان مارلون براندو ممارسة وعنصرية اليهود تم وصفه بضعيف العقل وأجبر على استنراك ونقض أقواله السابقة والاعتذار أمام التلفزيون. فهو نموذج صارخ على هيمنة اليهود، حيث نجد شبكة « سي، إن، إن » التي لها سيطرة عالمية شبه مطلقة على الإعلام قد غطت أحداث ووقائع الحرب الخليج الثانية، وكان الناس يتابعونها من بيوتهم. ولكن أثناء مجزرة قانا كان هناك مخرجين من شبكة « سي، إن، إن » بدأوا يصورون وقائع القصف، وفجأة توقف بث برنامجهم، واستبدل بمقطع من فيلم

المحرقة للكاتب الفرنسي كلينسمان باعتباره فيلماً نموذجياً تم تمويله من قبل بيغن بكلفة ٨٥٠ ألف دولار. ويعتبر هذا الفيلم مصلحة قومية عليا في " إسرائيل "، وبهذا نحصل على مثال نموذجي من التفكير الذي يسمح بطمس الحقيقة.

لكن الأمر الذي أغضب الصهيونية والغرب، وهذا الشيء الجديد هو فضح غارودي لعلاقات التعاون الوثيقة بين القيادات الإسرائيلية المعروفة جداً مع هتلر إبان الاحتلال النازي، سواء فيما يتعلق بمقاطعة المقاطعة أولاً، أي منع مقاطعة هتلر عبر خلق نظام يسمح لليهود الأغنياء بالاتفاق مع بن غوريون وغولدا مائير وكل الوكالة اليهودية باستيداع أموالهم في بنك برلين على أن يتم استعادتها لاحقاً عندما يذهبون إلى فلسطين، وثانياً لأن غارودي أظهر كيف أن الاهتمام الرئيسي للحركة الصهيونية العالمية إبان الحرب العالمية الثانية لم يكن منصباً على انقاذ اليهود الفقراء، وإنما بكل بساطة كان معنياً بخلق دولة صهيونية قوية، وكان هذا هو شغلها الشاغل، واعتبار الفقراء من اليهود فقراء لا أهمية لهم في خلق دولتهم .

والحال هذه كانت الحركة الصهيونية تقوم بنوع من الإنتقائية بين صفوف اليهود عبر التركيز على المليونيريين والمهندسين، وعلى الشباب الذين يمكن أن يستخدموا كجنود، وإقصاء الآخرين .

أما السبب الثالث في هذه الحملة على غارودي فيمكن تعليقه على صعيد عالمي بالتأثير الذي يمارسه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إذ يبين أنه لا يمكن للمرء أن يكون رئيساً لأمريكا من دون دعم صحافة وأموال الحركة الصهيونية التي لها تأثير كبير في فرنسا أيضاً، حيث تمارس رقابة شبه كاملة على أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعلى دور النشر، والسينما كما في الولايات المتحدة .

لهذه الأسباب مجتمعة تعرض غارودي لهجوم عنيف من جانب الحركة الصهيونية العالمية، فضلاً عن أنه كان معروفاً أكثر من الآخرين الذين سبقوه في نقد الحركة الصهيونية أولاً، ولأن الأب بيار وضع كل ثقله وشعبيته في الدفاع عن مواقفه ثانياً. ولأن غارودي اعتنق الاسلام عام ١٩٨٢ ثالثاً.

لقد أعطت الصهيونية رقماً مقدساً للضحايا اليهود هو ستة ملايين، وليس لأحد الحق في مناقشة هذا الرقم. ولكن السيد بولياكوف وهو باحث فرنسي كتب أن العدد ليس ستة ملايين بل مليونان، ولم يحاكمه أحد، لأن الفرق بينه وبين

غارودي، هو أن الأول يهودي. وهناك المؤرخ الأميركي المعروف ايلبيرج الذي كتب يقول ان عدد ضحايا المحرقة ليس مليونين بل مليون وربع المليون، ولم يحاكمه أحد لأنه يهودي أولاً، وليس فرنسياً ثانياً .

وفضلاً عن كل ذلك، فإن غارودي يربط ربطاً وثيقاً وجود "إسرائيل" بالإيديولوجية الصهيونية. ولأن الإيديولوجية الصهيونية تقوم على عنصرية متماثلة مع الإيديولوجية النازية، حيث يشكل مفهوم شعب الله المختار أخطر مفهوم في تاريخ البشرية. وهذا المفهوم يقوم على أساس قبلي منحاز. وانطلاقاً من هذه المفاهيم الكاذبة، تكونت مفاهيم سياسية بالنسبة " لإسرائيل " وهي حجة يستخدمها " الإسرائيليون " لكي يضعوا أنفسهم فوق كل القوانين البشرية. وهذا ما يؤكد بن غوريون حين يزعم أن القوانين " الإسرائيلية " هي قوانين إلهية، وبالتالي فإن القانون الإلهي بحسب رؤيتهم ينبغي أن يسيطر على القانون البشري. ولهذا السبب بالذات سفه " الإسرائيليون " كل قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بإدانة " إسرائيل " منذ قيامها وحتى الآن، وهي قرارات لا قيمة إجرائية لها في واقع الحال .

وانطلاقاً من هذه الرؤية تمثل الصهيونية السياسية في نظر غارودي بما تحمله من أفكار معروفة، مذهباً عدوانياً وعنصرياً لا بد من مواجهته. لكن علينا أن نميز بين اليهودية كدين وبين الصهيونية السياسية التي تبحث في الدين عن مبررات لها، ومما استند إليه مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل الذي يقوم مفهومه للصهيونية على أساس النزعة الاستعمارية الاستيطانية العدوانية التي تتجسد في أشجع صورها في الكيان الصهيوني .

وقد ارتكبت قادة الحركة الصهيونية أخطاء فادحة نابعة من قراءتهم للتاريخ المعاصر، حين لعبوا بأرقام الذين ماتوا في أفران الغاز، ولعبوا بالعقول الأوربية، وهم منظرون جاحدون مثل تيودور هرتزل . وقد حاولوا إضفاء طابع ديني على إيديولوجيتهم مستندين إلى المزاعم التي تقول بأن أرض " إسرائيل " هي أرض الميعاد، وهي هبة من الله لشعب " إسرائيل " وبالتالي فهم يقدمون مفهوماً عنصرياً يضع اليهود في مرتبة أعلى من أي إنسان آخر، وأنه الوحيد الذي يمتلك القيم .

لهذه الأسباب كلها يتعرض الفيلسوف الفرنسي غارودي إلى حملة شعواء من جانب الحركة الصهيونية، تستهدف تشويهه وإرهابه فكرياً، حيث تعتبر محاكمته الحالية بمنزلة محاكمة لكل رجل عربي شريف له مواقف مؤيدة

للقضية الفلسطينية .

٤ - العرب و تفعيل المقاطعة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين توسعاً كبيراً في استخدام العقوبات الاقتصادية ضد دول اعتبرت خارجة عن معايير السلوك الدولي. وبرغم أن أهداف العقوبات الاقتصادية تعتبر من الأمور ذات المضمون السياسي , إلا أن قدرة الدولة على استخدام هذه العقوبات تخضع لقواعد التبادل الاقتصادي والتجاري وحساباته , فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية. وتتراوح العقوبات الاقتصادية بين المقاطعة , ثم الحظر الاقتصادي , وصولاً إلى مرحلة القسر الاقتصادي .

ورغم أن بعض الدول العربية قد ظلت لفترة طويلة هدفاً لمجموعة من العقوبات الاقتصادية , أبرزها حملة العقوبات الأميركية ضد ليبيا والتي بدأت عام ١٩٨٧ حتى تم رفعها أخيراً في النصف الأول من عام ١٩٩٩ , وأخيراً العقوبات الاقتصادية الدولية ضد العراق بسبب اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ , والتي لا زالت مستمرة حتى الآن , إلا أن ذلك لا ينفي قيام الوطن العربي بفرض عدد من العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تساعد الكيان الصهيوني . فقد قامت جامعة الدول العربية بعد قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بفرض عقوبات اقتصادية أخذت شكل حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا, بسبب دعمهما للكيان الصهيوني. وحقق هذا الحظر بعض الأهداف , أبرزها إحداث تحول جوهري في موقف أوروبا واليابان تجاه القضايا العربية بصفة عامة , والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. ولكن لم تنجح هذه العقوبات في إحداث تغيير جوهري في موقف الولايات المتحدة تجاه الكيان الصهيوني .

ومن جديد يتم إحياء المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني , وتفعيل دورها ومؤسساتها لإرغام " إسرائيل " على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية. فقد عقد في دمشق في نهاية شهر تموز الماضي اجتماع ضم فريقاً من الفنيين والمختصين في شؤون المقاطعة العربية للكيان الصهيوني , وحضره أربع عشرة دولة عربية , وتغيب عنه سبع دول عربية مهمة تربطها علاقات دبلوماسية وتجارية مع الكيان الصهيوني. وكان الاجتماع قد انعقد بناءً على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم ٢٠٢ تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠١ المتضمن العمل على تفعيل المقاطعة العربية ضد الكيان

الصهيوني ، ومقاومة التغلغل الصهيوني في الوطن العربي من خلال البدء بإعادة تفعيل نشاط مكاتب الإتصال المختصة في الدول العربية للغرض المذكور وانتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيس لمقاطعة الكيان الصهيوني ، والبدء بإعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة الموجودة في الخارج وتفعيل دورها في إعادة كشف عمليات تصدير البضائع إلى الدول العربية من خلال التأكد من صحة البيانات الواردة فيها .

وتأتي أهمية إنعقاد إجتماع دمشق من كونه الإجتماع الأول بعد انطلاق عملية السلام في مدريد قبل عشر سنوات ، والتي حصد فيها العرب مزيداً من خييات الأمل ، في حين أن الكيان الصهيوني تمادى كل يوم بمزيد من العدوان وإرتكاب المجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني الصامد الذي أضحى يمثل مدرسة نضالية صلبة قوامها التضحية والفداء ونبراسها الشهادة أو النصر. فالكيان الصهيوني ينتقل كل يوم من إستفزاز إلى إستفزاز ، ومن تحد للمشاعر والكرامة العربية والمقدسات إلى تحد آخر. فزرع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة متواصل وبوتيرة عالية ، وقتل الأطفال والشيوخ والنساء وتدمير الحياة في الأرض العربية ، هو الآخر مستمر بل أنه في تصاعد. وحكومة شارون وعلى لسان قادتها تعلن صراحة أن لا للدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا للإسحاب من الجولان ، ولا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، ومع تهويد القدس بالكامل.

وبالأمس القريب أوعز شارون لجيشه بإقتحام المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة ، وإطلاق الرصاص والغازات السامة على المصلين ، دون أي إعتبار لمشاعر العرب والمسلمين ، منطلقاً في هذا العمل الإرهابي من نزعة عنصرية دفينية ومن حرص على تلبية رغبات حاخاماته وفي مقدمتهم مائير لاوو عوباديا يوسف الذين دعوا إلى قتل العرب " الذين يتكاثرون كالنمل " ، وكذلك حركة " أمناء الهيكل " الصهيونية الهادفة لتهويد الأماكن الإسلامية وتحويلها إلى " هياكل " للشر والقتل والتآمر على الوجودين العربي والإسلامي. ولا زالت حكومة شارون تخوض حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني وتقتل فيها كل ساعة قيادات وكوادر الانتفاضة والمزيد من الأبرياء المدنيين بقذائف الطائرات الحربية الحديثة والدبابات الأكثر حداثة .

هذا هو الجو العام الذي عقد فيه الإجتماع ، حيث وضع الكيان الصهيوني المنطقة كلها على حافة الإنفجار الشامل بسبب ممارساته الإرهابية وقيامه

بتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني , وفرض الحصار وسياسة التجويع عليه, وتصفية قياداته الوطنية. وإذا كان العرب اليوم يعانون من العجز والتشرذم والضعف في مواجهة العدو الصهيوني , فإن المقاطعة الاقتصادية العربية هي أضعف الإيمان حيال ما يرتكبه الكيان الصهيوني من جرائم يومية. ويتساءل المحللون الإستراتيجيون في المنطقة العربية عن المحددات التي تسمح بنجاح سلسلة معينة من العقوبات الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني ؟ وهنا لا بد من توضيح بعض الأمور , منها :

١- إن استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية أثبت فعاليته كسلاح مؤثر على مدى عقود طويلة , حين يوضع هذا السلاح في خدمة القضايا القومية , وفي مقدمتها قضية استعادة الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة إلى أن يلتزم الكيان الصهيوني التزاماً كاملاً وقاطعاً بإعادة الأراضي المحتلة وإزالة الاحتلال وتطبيق قرارات الأمم المتحدة , واحترام المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف.

٢- إن نجاح المقاطعة الاقتصادية في تحقيق أهدافها منها يعتبر دالة في درجة جماعية المقاطعة. وغني عن القول أن درجة إحكام المقاطعة الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بعدد الدول العربية المطبقة لها. فإذا قامت دولة عربية واحدة كسوريا مثلاً بفرض المقاطعة , تزايدت فرص التهرب منها والالتفاف عليها. وحين تتبنى معظم الدول العربية هذه المقاطعة تكون احتمالات النجاح أعلى بكثير من احتمالات الفشل. ومما لا شك فيه أن نجاح المقاطعة الاقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني يتوقف إلى حد كبير على مدى شمولها من جانب الدول العربية , وعلى السياسات العربية المصاحبة التي تزيد من فعاليتها من ناحية أخرى .

وفي هذا السياق لا يوجد إجماع عربي واضح , في تطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني , فقد تغيب سبع دول عربية عن إجتماع دمشق , فضلاً عن أن نجاح المقاطعة الاقتصادية وازدياد فعاليتها , يجب أن يكون مصحوباً بنوع من الحصار البحري والحظر الجوي , إضافة إلى استخدام الخيار العسكري الذي يستهدف ضرب البنية الأساسية في الكيان الصهيوني , الأمر الذي يعوق قدراته الإنتاجية بشكل خطير , ويكون له أثره في تحقيق الهدف من فرض المقاطعة. واستخدام خيار المواجهة ليس معناه شن الدول

العربية حرباً على الكيان الصهيوني ، وإنما مطالبته بتقديم الدعم بكل أشكاله للإنتفاضة الفلسطينية الباسلة لكي تستمر في مواجهة العدو الصهيوني ، وبالتالي استنزافه عسكرياً واقتصادياً ، وتعميق أزماته الداخلية .

٣- تعتبر سمعة ومصداقية الدول العربية الفارضة للمقاطعة الاقتصادية ، من أبرز محددات نجاح هذه المقاطعة الاقتصادية. فالدول العربية التي أظهرت مصداقيتها من خلال تنفيذ ما هددت بالقيام به ضد الكيان الصهيوني في حرب ١٩٧٣، أكسبها سمعة في المجتمع الدولي بشكل جعل الدول المساندة للكيان الصهيوني ، تأخذ هذه التهديدات مأخذ الجد. وتأتي المصداقية من قدرة الدول العربية على القيام بالعمل الجاد والمسؤول ، فإذا كان التهديد لا يستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية كان التهديد أجوفاً ، ولم تحقق العقوبات الاقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني أهدافها بسبب افتقار الدول العربية إلى المصداقية في تنفيذ تهديداتها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فعالية المقاطعة الاقتصادية العربية تقلل من فعاليتها بشكل كبير إذا كانت عدة دول عربية تعاني من أشكال التبعية التجارية والمالية للغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة ، وإذا كان الكيان الصهيوني يمثل أهمية استراتيجية قصوى للولايات المتحدة الأميركية. فالحكومات الغربية الصديقة للكيان الصهيوني وفي مقدمتها الولايات المتحدة على استعداد لتقديم القروض والمنح والمساعدات للصهاينة ، كما تعتبر هذه الدول الغربية معبراً للسلع الخاضعة للعقوبات إلى الكيان الصهيوني ، سواء تصديراً أو استيراداً .

إن نجاح المقاطعة الاقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني مرتبط بأشد الإرتباط بموقف عربي فعال وحازم من الولايات المتحدة الأميركية التي تمد الكيان الصهيوني بكل أساسيات القوة والبقاء والغطرسة ، و إن بناء تضامن عربي فعال يترجم إلى فعل مضاد على الأرض ، وإلى عمل ملموس ورايع يؤكد أن الأمة العربية بكل بلدانها لن تستكين.

■ ■

الهوامش:

- (١) - هذا المقطع استشهد به الدكتور خلدون حسن النقيب في كتابه عن الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - أيار/مايو ١٩٩١ (ص ٤٦) .
- (٢) - المرجع السابق عنه (ص ٤٦) .

- (٣) - سمير جبور- مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد- مؤسسة الدراسات الفلسطينية , من المقدمة.
- (٤) - عاطف قيرصي - الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد - مؤسسة الدراسات الفلسطينية- الطبعة الاولى ١٩٨٢- من المقدمة.
- (٥) - جميل مطر- مقال بعنوان :حملة التبشير بالشرق اوسطية في ذروتها_ صحيفة الحياة , تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٤.
- (٦) - هاني الهندي "حول الصهيونية و اسرائيل", دار الطليعة - بيروت الطبعة الاولى ١٩٧١, (ص ٢٠٤).
- (٧) - شمعون بيرس - الشرق الاوسط الجديد- دار الجليل , عمان _ الطبعة الاولى ١٩٩٤, (ص ٩١ - ٩٢).
- (٨) - محمد عبد العزيز ربيع - المعونات الأمريكية لاسرائيل- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الاولى- كانون الثاني ١٩٩٠ (ص ٢٣٨).
- (٩) - عوني فرسخ - " الشرق الاوسط الجديد " و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل- صحيفة المجد الاردنية تاريخ ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٩٤.
- (١٠) - تقرير البنك الدولي حول التنمية الانسانية للعام ١٩٩٤- برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية - صحيفة لوموند ديبلوماتيك أب ١٩٩٤.
- (١١) - التقرير عرض أمام اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد بالقاهرة , و نشر بصحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ٨ أب ١٩٩٤.
- (١٢) - المرجع السابق.



الفصل الحادي عشر

الانتفاضة الفلسطينية

و إستراتيجية الحرب الصهيونية

١- الحرب و جدية التهديدات الصهيونية

منذ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية، تصاعدت التهديدات العسكرية الصهيونية ضد سوريا ولبنان ، وضد أهداف سورية في لبنان ، فبعد أن قصف الكيان الصهيوني في ١٦ نيسان ٢٠٠١ موقعاً لرادار سوري في ظهر البيدر ، عاود من جديد ضرب موقع رادار سوري في البقاع ، على خلفية عمليات حزب الله الأخيرة في مزارع شبعا اللبنانية. ومنذ شهر نيسان الماضي ، أخذ حديث المراقبين السياسيين في العالم يعلو عن حرب متوقعة بين سوريا والكيان الصهيوني. ومنذ ذلك الوقت ، بدأ مسلسل الصراع لمحاولة فرض قواعد لعبة في لبنان بين سوريا والكيان الصهيوني ، ولم تتوقف التصريحات الصادرة من كل المسؤولين السياسيين العسكريين الصهاينة من الدرجة الثالثة ، والتي كانت تحمل تلميحا أو تصريحاً باحتمال وقوع مثل هذه الحرب .

وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجوقة ، مستغلة يافطة " مكافحة الإرهاب " للهجوم على سوريا بوصفها إحدى الدول الموضوعية على قائمة المناصرين لـ " الإرهاب " ، الأمر الذي جعل حديث " الحرب المحتملة " مع الكيان الصهيوني ، يقف على أرضية مادية صلبة ، وحتى الآن لم تتغير اللمجة .

و بالمقابل إن سوريا و دول المنطقة ترفض الإنجرار إلى الحرب، لكن كيف يمكن تفادي هذا الانجرار في ظل قيادة شارون؟ و قد باتت دمشق مقتنعة بأن لأمل في التوصل إلى إتفاق في المدى المنظور. و هذا ما تؤكدده

تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني عند زيارته لهضبة الجولان في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠١، فقد صرح "أنه يجب العمل على ابقاء"اسرائيل" في الجولان دون رجعة،" و التركيز "على تنمية الجولان و مستوطنيه اليهود و مستوطناته وصولاً إلى خلق واقع لا رجوع عنه"، وقد وصل به الأمر إلى إعتبار هذا الإستيطان " من أفضل انجازات التاريخ الصهيوني و نجاحاته"(١).

وبعد زيارة رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه الرئيس جورج بوش الابن تأكد مرة أخرى أن الموقف الأمريكي، ما زال كما كان دائماً منحازاً إلى جانب الكيان الصهيوني في الصراع الجاري في الشرق الأوسط. و عوضاً عن ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني لكي يوافق على المرجعيات الدولية لما يسمى عملية السلام ، فإن السياسة الأمريكية استمرت في ارتكاب المغالطات في آلية تحركها الأخير ، إذ استفاضت الإدارة الأمريكية في تقديم مقترحاتها بدءاً من تقرير لجنة ميتشل و انتهاء بالورقة التي قدمها جورج تينيت رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

إن تغييب المرجعيات الدولية والإعتماد بصورة كلية على مرجعيات بديلة تنتقض كلياً مع تلك المرجعيات وتنسف عملية السلام ، جعل السياسة الأمريكية رهينة لإملاءات وأفكار صهيونية تترجمها الممارسة الأمريكية على الأرض ، من خلال محاولة فرض الرؤية الصهيونية وتبنيها وتسويقها كأفق وحيد متاح للحل السياسي.

السؤال المطروح في المنطقة هو : ما هو مدى جدية التهديدات الصهيونية؟

إن اللحظة التي لا يتردد فيها الصهاينة عن السير باتجاه الحرب ، هي تلك اللحظة التي يشعرون فيها أن التأخير عن خوض تلك الحرب قد يؤثر على وضع " إسرائيل " المنفوق أمنياً ، وما دامت أكثرية التحليلات التي يقدمها استراتيجيوهم لا ترى في " الوضع السوري " شيئاً من ذلك الخطر ، فإن الأكثر احتمالاً هو الابتعاد عن الحرب.

بالطبع ، تظل الأوضاع الداخلية للكيان الصهيوني عاملاً مهماً في تحديد اتجاه القيادة السياسية والعسكرية وقراراتها. فالمأزق الصهيوني بات على أشده، بسبب الأزمة الوجودية التي خلقتها الانتفاضة الفلسطينية للكيان الصهيوني. ورغم انتهاج شارون سياسة القوة والبطش منذ صعوده إلى السلطة ، إلا أنه

فشل في تحقيق أهدافه , المتمثلة , أولاً : في جعل الفلسطينيين سلطة وشعب , يضمنون أمن الكيان الصهيوني ويسهرون عليه , وبذلك تطوق الإنتفاضة إلى حد الإختناق , ثم توجج معركة داخلية في الضفة والقطاع تأتي على آمال التحرير والاستقلال وعودة الحقوق. وثانياً : الحال نفسه , ينطبق الحال نفسه على لبنان , حيث المطالبة الصهيونية مستمرة بحماية أمن المستوطنات في الجليل بدءاً من مزارع شبعا المحتلة. وثالثاً : لا منطلق في "إسرائيل" إلا القوة والسعي الدائم إلى التفوق العسكري , وضمان أمن الكيان الصهيوني وذلك لاستخدامها في تحقيق الأهداف الألفية الذكر .

من هنا نقول إن التهديدات الصهيونية المقرونة مع الحرب المفتوحة على شعب فلسطين الأعزل , تزيد من حالة التوتر في المنطقة وتضعها على شفا الحرب. إن أحداً لا يستطيع أن يتجاهل حقيقة أن في القيادة الصهيونية من يحكمه مثل هذا المنطق. وفي كل الأحوال , فإن الحرب والتهديد بالحرب عبر حملة من التهديدات الموجهة إلى سوريا ولبنان بحجة عمليات المقاومة التي تنفذ ضد الاحتلال في مزارع شبعا , هي أفضل ما في جعبة شارون لتصدير أزمته خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة , ومن ثم خلط الأوراق , وتصعيد حالة التوتر وعدم الاستقرار , وذلك على طريق الهروب إلى الأمام. وتبقى القضية نوعاً من لعبة الوقت. وحتى لا يقع المرء في الفخ المنصوب , عليه أن يتوقع الحرب في أية لحظة والأهم أن يستعد لتلك اللحظة. فشارون لا يملك مشروعاً سياسياً , وهو يرى في المزيد من العدوان والتوسع والقتل والتدمير , والاستيطان مشروع يلبي غرائزه , ويرضي أتباعه من المتطرفين الحاقدين المشبعين بالعنصرية والعداء للعرب .

في ضوء المأزق الصهيوني الذي حاولنا أن نقدم عينة صغيرة منه , يرتسم أمامنا جواب واحد عن السؤال المطروح في البداية , يتلخص في أن الهدف من التهديدات الصهيونية يأتي في شقين :

الشق الأول : ممارسة الضغط والإبتزاز على سوريا لأغراض سياسية , تتصل بالمخططات الأميركية لما يسمى " المسيرة السلمية في المنطقة " - حيث أن السياسة الأميركية مستجيبة للرؤية الصهيونية أكثر من أي وقت سبق , ومغيبية نهائياً الرؤية التي تملئها رعايتها لعملية السلام , ويمليها الدور الأميركي في هذه العملية - وللتأثير على الموقف السوري بما يلائم تلك المغالطات الأميركية , التي تتجاهل المرجعيات الدولية لمصلحة الحديث عن تلك الأوهام ,

التي ستزرعها تلك المغالطات بإعتبار أنها ستكون سقفاً لأي حديث صهيوني مستقبلي عن السلام , والقضاء على الإنتفاضة .

والشق الثاني : تهيئة الرأي العام الصهيوني من جهة , والرأي العام العالمي من جهة أخرى , وإقناعهما بأن أي عملية مقاومة لـ " حزب الله " ضد الإحتلال الصهيوني يستدعي رداً على المواقع السورية في لبنان, بدعوى أن سوريا هي الجهة المهيمنة على القرارين السياسي والعسكري في لبنان , الأمر الذي يظهر أن أي إجراء عسكري يقوم به الكيان الصهيوني ضد سوريا عملية وقائية ومن موقع " الدفاع المشروع عن النفس " .

إن تصاعد التهديدات الصهيونية ضد سوريا والضيق الأميركي من سوريا أيضاً , انتقل من التلميح إلى الإتهام المباشر , فتم تحميل سوريا المسؤولية الكاملة عن عمليات حزب الله و أنه ينتقم لها على النحو الذي حصل غداة ضرب موقع الرادار في البقاع. فعمليات المقاومة اللبنانية من وجهة النظر الأمريكية - الصهيونية تخدم الموقع السوري الإقليمي , خصوصاً أن سوريا ما زالت تشكل حلقة الممانعة العربية الوحيدة , بعد التطورات التي حدثت في الوضع العربي لمصلحة الإمبريالية الأمريكية , خلال السنوات العشر الماضية, والتقدم الذي يحدث باتجاه التسوية الاستسلامية .

ولما كان الهدف الأمريكي يتمثل في ضرورة إحداث نقلة باتجاه التخلي عن المرجعيات الدولية , وتشجيع الكيان الصهيوني على مواصلة سياسة العدوان والتوسع , إذ أن ما تقدم به كولن باول , وقبله ميتشل وتقريره , وكذلك خطة تينيت , كل ذلك يخدم مصلحة الكيان الصهيوني , وهذه النقلة تستهدف ضرب العوائق التي تقف في سبيلها , فكان لا بد من الهجوم على موقع الرادار السوري في البقاع , وتهديد سوريا, وهذا ما حصل , وبضوء أخضر أميركي . منذ اندلاع الحرب اللبنانية, اعتبرت الإمبريالية الأميركية , أن لسوريا دوراً في لبنان , ولم تفكر الحكومات الأميركية بهذا الدور إلا عندما يستخدم في عرقلة أهدافها. وقد استخدمت مع سوريا منذ البداية سياسة الترغيب والترهيب. فهل أتى الوقت الذي أصبحت تعتبر فيه أن السياسة لم تعد مجدية , وأن الحسم هو المطلوب , وأن تحجيم الدور السوري داخل الحدود السورية وحسب , هو المطلوب الآن.

والواقع إن حدة التهديدات الصهيونية , واستمرار السياسة الأميركية في مؤازرة " إسرائيل " من خلال ضخ المزيد من الدعم المتعدد الجوانب , من أجل

فرض سياسة الأمر الواقع وبالتالي تحويل العرب إلى حرس لأمن الكيان الصهيوني فقط , يعني أيضاً أن المطلوب من سوريا حالياً , هو التجاوب مع هذا الإبتزاز الأميركي الصهيوني الخطير أو تحمل النتائج. والتكويح ليس مسألة يمكن لسوريا أن تقوم بها , لا من حيث مبادئها وسياساتها الوطنية والقومية , ولا من حيث إرتباطاتها المحلية والإقليمية والدولية .

وتتظر سوريا بقلق إلى خطورة سياسة إدارة الرئيس بوش الابن , خصوصاً في مقاربتها لأزمات المنطقة , إذ أن السياسة الأميركية تعمل على إعادة تفجير المسألة العراقية من خلال شنّها الحرب على العراق, والتي تقع على خلفية فرض حالة أمر واقع على جيران العراق يضر بمصالحهم الاقتصادية , خاصة سوريا التي طورت علاقاتها التجارية مع العراق إلى مستويات تاريخية , اذ بلغت حصتها مليار دولار , وهي في تطور مستمر يساهم في ضخ كمية " أوكسجين " اقتصادية مهمة يحتاج إليها الإقتصاد السوري . وفضلاً عن ذلك , فإن وضع نقاط دولية داخل الدول المجاورة لمراقبة دخول السلع إلى العراق , كما ينص على ذلك مشروع " العقوبات الذكية " يتناقض مع مبدأ ضرورات السيادة الوطنية السورية وتوازن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط .

وبينما تعمل الإدارة الأميركية " وإسرائيل " على جعل سوريا ولبنان أمام خيارين : إما الإستسلام أو الإستعداد لتلقي الضربة , تعمل سوريا ومعها لبنان والمقاومة على فرض قواعد اللعبة التي تناسبها , وتؤكد أن الكيان الصهيوني ومن يدعمه يخطئون كثيراً إذا ما اعتقدوا أن بإمكانهم فرض سياسة الأمر الواقع , التي تعني تنفيذ المخطط الأميركي الجديد , الذي سيزيد الدور الصهيوني فعالية وقوة ويقدم له المزيد من عوامل القوة , وعوامل التغطية السياسية , بهدف ترتيب الوضع العربي , بما يخدم الأهداف الأميركية الكونية

٢- الإنتفاضة تعمق مأزق شارون

لا يشك أحد في ان الإنتفاضة التي كانت سبباً رئيسياً في سقوط رئيس الوزراء الصهيوني السابق أيهود باراك، شكلت الرحم الاجتماعي و السياسي الاعادة انتاج مفهوم جديد للمقاومة منذ عامين دون انقطاع او تراجع, و التي تشكل اليوم التحدي الأكبر الذي يواجهه رئيس الوزراء الصهيوني الحالي مجرم الحرب أرييل شارون، إذ أن بقاءه في السلطة ومستقبله السياسي مرهون بنجاحه في مواجهتها، خاصة وأن الجنرالات والقادة الصهاينة الذين يلتفون حوله

ينظرون إليها، كأخطر حرب تواجه الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، وأنها تدور حول مستقبل الدولة وحدودها كما يقولون .

بعد مرور أكثر من عام على اعتلائه كرسي الحكومة الصهيونية المتشكلة من اليمين العنصري المتطرف و حزب العمل , و انتهاجه خيار الحسم العسكري الذي حظي بأكبر شعبية من المؤيدين الصهاينة , من بين رؤساء الحكومات الذين سبقوه، فقد كان انتخاب شارون عبارة عن اختيار من الرأي العام الصهيوني لنموذج مغاير في إدارة الصراع مع العرب و الفلسطينيين تحديداً.فانتخاب شارون كان يعني اعطاء فرصة له كي يفرض على الشعب الفلسطيني التسوية التي يراها، عبر استخدام الخيار العسكري، و يحقق الامن للدولة، و يعظمه في أعين المستوطنين الصهاينة.

و قد جاء هذا الإختيار بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز/يوليو ١٩٩٩، وإعلان الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون , أن رئيس الوزراء الصهيوني ايهود باراك قدم في هذه المفاوضات تنازلات غير مسبوقة للجانب الفلسطيني، إلا أن الأخير رفضها طالبا المزيد من التنازلات. و هكذا بدت المعادلة و اضحة للرأي العام الصهيوني، فخيار التسوية على مائدة المفاوضات كما جرى في كامب ديفيد الثانية، قد فشل، بل وأدى إلى اندلاع الانتفاضة التي جرى تصويرها باعتبارها لجوءاً من السلطة الفلسطينية إلى العنف من أجل تحقيق المزيد من المكاسب، و بالتالي فان الرأي العام عليه أن يمنح ثقته لمن وعده بتحقيق الامن و التسوية عبر استخدام القوة المسلحة(٢) .

لقد وعد شارون الناخبين الصهاينة الذين أيده و حملوه إلى رئاسة الحكومة على قاعدة من العنصرية و التطرف و الإستفزاز و الإستهتار بحقوق الفلسطينيين المعتدى عليهم و المحتلة أرضهم، بتحقيق " الأمن و السلام " . غير أن سياسة التدمير و القتل و القمع و الحصار و الإرهاب التي انتهجها للقضاء على الانتفاضة، رغم كل الظروف التي توافرت له بعد أحداث ١١ أيلول، والتي لا يبدو من السهل تكرارها، أخفقت في تحقيق ما وعد به الصهاينة: الأمن و القضاء على الإنتفاضة، و بات الذي انتخب بغالبية لم يسبق لها مثيل يتدحرج بثقالة كالة صدئة نحو محطته الأخيرة. فشارون كان خيار الرأي العام الصهيوني لكسر أرادة المقاومة و فرض التسوية السياسية الإستسلامية على الشعب الفلسطيني.

و يبدو الإرهابي شارون " مرحا " منذ أن أصبحت علاقته مع واشنطن

ممتازة، و التقاؤه بالرئيس بوش أربع مرات خلال سنة، في حين أن الرئيس عرفات لم يحظ بأي لقاء. و في استطلاع للرأي ظهر خلال الأشهر الماضية، ترجعت نسبة التأييد لشارون من ١٦ إلى ٩ نقاط، و تبين أن أغلبية كبيرة من الصهاينة تصل إلى ٥٨ % مقابل ٢٩ % تعتقد أن شارون يرد فقط على الأحداث من دون تشكيل الأحداث وفق خطة واضحة. و يعتقد مستشارو شارون أن هذا التراجع عائد إلى بروز ظاهرتين اجتماعيتين : الأولى : تفاقم السخط العام لدى الفئات الأكثر ديناميكية في المجتمع، و الثانية تفاقم الكساد الإقتصادي و الوضع المعيشي للسكان، ناهيك عن الأوضاع السائدة من الإستقرار النفسي الذي يبلغ حد الإختلال العقلي في الكثير من الحالات .

و منذ قدم إلى السلطة استفاد شارون من وضع استثنائي مناسب جدا، تمثل فيما يلي :

- القدرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضمن له حياد ما يسمى اليسار الصهيوني و تمنع بروز أي تظاهرة في الشارع الصهيوني ضد سياسته الدموية تجاه الفلسطينيين .

- الضغوطات التي يمارسها من على يمينه بنيامين نتياهو، الذي ينتقد "رخاوة" شارون في قمع الفلسطينيين، و التي مكنته من التمتع في الوسط ' و من التمتع بدعم حزب العمل و باقي تشكيلات اليسار التي تفضله على غريمه من حزب الليكود .

- و أخيرا " الدعم الأميركي اللامحدود لشارون، الذي تعزز أكثر بعد أحداث ١١ أيلول، حيث أصبح موقف الإدارة الأميركية يغطي بشكل مكشوف على عدوان الإرهابي لشارون تحت باب محاربة الإرهاب.

و في ظل تنامي الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة في وجه الإحتلال، و عدم إبدائها أي احتمال للتراجع و الخضوع لما يريد الإرهابي شارون فرضه بقوة السلاح، و بعد أن بدأت عمليات المقاومة في العمق الصهيوني تؤتي ثمارها، أصبح شارون يقول بأن المعركة " سوف تكون طويلة " لأن المعادلة مازالت في حال تناسب طردي : تصعيد صهيوني متتال في العدوان و القتل و التدمير و الإرهاب تقابله مواجهة فلسطينية شعبية و مقاومة باسلة لصد آلات الحرب الصهيونية الحديثة من طائرات و دبابات، و مدرعات و صواريخ وما إلى ذلك من الأسلحة الأميركية التي يزجها المحتلون الصهاينة في حربهم الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. و تعتبر الصحافة الصهيونية أن الحرب ضد الفلسطينيين

هي حرب يستحيل كسبها، هذا ما قالته " هآرتس " فالدولة التي أقامت جيشاً متطوراً و مجهزاً ليس مؤهلاً للتعامل بنجاحة مع حرب العصابات التي يشنها الفلسطينيون و بدأ للجيش كما لشارون منذ عام و نيف، أن مزيداً من الصبر و لحظة أخرى من العزم، سوف يدفعان العدو إلى الانهيار، و قد خاب هذا الأمل مرة بعد مرة ."

في استطلاع للرأي قامت به دهاف يوم ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، أظهر تطور الإدارات المختلفة داخل السكان. فحول سؤال " هل أنت تؤيد سياسة التصفية الجسدية للفلسطينيين "، كان الجواب بنعم نحو ٧٤%، و حول سؤال " كيف تؤثر هذه التصفيات الجسدية على الإرهاب ". توزعت الأجوبة على النحو التالي : ٤٥% من السكان يقولون بأنها " تزيد في الإرهاب " مقابل ٢٢% يقولون بأنها تسهم في " تراجع الإرهاب " أما البقية ٣١% فيقولون أن "لا علاقة " باتساع الإرهاب .

لا شك أن إستطلاعات الرأي، و مواقف الصحافة الصهيونية الإنتقادية تشيران إلى فقدان الصهاينة الثقة بقدرة شارون على حسم الوضع عسكرياً. هناك عدة عوامل تسهم الآن في إخفاق سياسة شارون، منها :

١- بداية التصدع في الجبهة الداخلية. و تجلى ذلك على صعيد المؤسسة العسكرية، حين وقع أكثر من ٢٣٠ ضابط و جندي احتياطي على عريضة، أعلنوا فيها رفض الخدمة في الضفة الغربية و قطاع غزة، و التي شكلت صفة قوية للإحتلال و لشارون في الوقت عينه : و قال الملازم دافيد زوفيشاني : " لن نذهب إلى المناطق و لن نخوض حرب الإحتلال و لو كنا نرفض فقط بشكل شخصي لما كان للأمر قيمة ."

٢- تنامي الإنتقادات داخل المجتمع الصهيوني ضد الجرائم التي يرتكبها الجيش الصهيوني. تقول الوزيرة السابقة شولميت ألوني " منذ سنة وأنا أقول أن الجيش يرتكب جرائم حرب، و هم يعاملونني أنني يهودية معادية للسامية ". و من الآن فصاعداً أصبحت عدة أصوات من أوساط مختلفة : صحافية و سياسية و قانونية تتحدث عن " الحرب الإستعمارية " و " الأبارتايد "، " و جرائم ضد الإنسانية " .

٣- الكساد الاقتصادي الذي بلغ ٠,٥% حيث سجل الإقتصاد الصهيوني في عام ٢٠٠١ أسوأ النتائج له منذ عام ١٩٥٣. ففي عام ٢٠٠٠ تجاوز النمو الاقتصادي ٦% لكن مع التباطؤ في الإقتصاد الأميركي

والظروف الدولية غير الملائمة، تراجع كثيرا القطاع الإقتصادي الذي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة : كما أن الإسقاطات المدمرة للانتفاضة الفلسطينية جعلت قطاع السياح يصاب بانهيار كبير ، و هو مازاد في تعميق الأزمة الاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٢، سوف يتجاوز معدل البطالة ال ١٠% من عدد السكان العاملين، بعد أن انخفضت إلى مستوى ٧% خلال " سنوات أوسلو ". و يبلغ عدد الصهاينة الذين يعيشون تحت خط الفقر ١،١ مليون نسمة أي سدس عدد السكان .

٤- على الرغم من الإنحياز الأميركي الأعمى لسياسة شارون العدوانية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني، بحجة محاربة الإرهاب، إلا أن إدارة الرئيس بوش التي تنتقد بشدة رئيس السلطة الفلسطينية عرفات مترددة في التشكيك في تمثيله أو شرعيته السياسية، لأنها تخشى من فقدان صدقيتها غير الموجودة أصلا في العالمين العربي و الإسلامي ولدى الحكومات المرتبطة بها .

٥- التبدل الذي حصل في الموقف الدولي الذي تراجع بعد أحداث ١١ أيلول دفعة واحدة إلى جانب تأييده الكيان الصهيوني في مواقفه وتغطية عدوانه ضد الشعب الفلسطيني تحت باب محاربة الإرهاب. و قد تجلى ذلك في عودة الدول الأوروبية إلى انتقاد السياسة الصهيونية و حتى السياسة الأميركية المتبنية لمنطق شارون. و من أبرز المواقف الانتقادية هذه، انتقاد فرنسا الشديد للمواقف الأميركية المتطابقة تماما مع مواقف حكومة الإرهابي شارون، و كأن هذه الأخيرة لا يقع عليها أي لوم في الأوضاع الحالية الخطيرة في المنطقة، و انتقاد وزيرة خارجية السويد الإنحياز الأميركي الأعمى إلى جانب الكيان الصهيوني.

و هنا يمكن القول أن هذه التحولات أدت إلى إهتزاز معادلة شارون لدى الرأي العام الصهيوني الذي بات على قناعة تامة بأن سياسة شارون لم تحقق له الأمن، بل قادت إلى زيادة وتيرة العمليات العسكرية في قلب الخط الأخضر، وبحيث بات الأمن مفتقدا حتى إلى جوار التكنات العسكرية و بالقرب من مسكن شارون في القدس الغربية(٣).

و هكذا باتت مجالات التحرك أمام شارون محدودة في ضوء الإخفاقات المتتالية للنهج العسكري الذي اعتمده للقضاء على الانتفاضة، و بداية التحول

الكبير الذي طرأ على الموقف الدولي لجهة نصرة حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة، و استنكار الممارسات الفاشية الصهيونية .

٣- الشراكة الأمريكية – الصهيونية في العدوان

اندلعت الحرب في فلسطين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢. و كان العدوان الجديد الذي جاء في إطار ما عرف بعملية السور الواقعي، وبمباركة أميركية شاملة، جذريا و سريعا، إذ أن الجيش الصهيوني قد أعد عملية واسعة النطاق. و أصبح من المؤكد أن هذا العدوان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني لم يكن وليد الأحداث التي سبقته مباشرة، بل كان نتاج خطة عسكرية تفصيلية موضوعة منذ فترة طويلة نسبيا، تهدف إلى احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة، و تدمير هياكل السلطة الفلسطينية عموما، و أجهزة الأمن الفلسطينية. وتشير التقارير الصهيونية إلى أن عملية (السور الواقعي) على وجه التحديد قد نفذت بموجب خطة عسكرية مفصلة كانت قد وضعتها دائرة التخطيط في الجيش الصهيوني عقب المواجهة الدامية بين قوات الاحتلال و بين الشرطة الفلسطينية في شهر سبتمبر ١٩٩٦، التي قتل فيها مائة رجل شرطة فلسطيني و ١٩ جنديا صهيونيا، و التي وقعت بسبب قرار حكومة نتانياهو وفتذاك فتح نفق تحت أسوار القدس القديمة .

و عقب تلك الحادثة، اعتبر قادة المؤسسة العسكرية الصهيونية، و لا سيما معارضو اتفاقات أوسلو، تلك المواجهة كمؤشر على إمكانية وقوع مواجهات واسعة مع الفلسطينيين، و اتجهوا منذ ذلك الحين نحو وضع خطط عسكرية لضرب أجهزة الأمن الفلسطينية تماما منذ نهاية عام ١٩٩٧، إلا أن مسألة تطبيق هذه الخطط ظلت موضع نقاش داخل الحكومة و المؤسسة العسكرية الصهيونية. و قد جرى إحياء هذه الخطة بقوة عقب اندلاع الانتفاضة، ثم جرى إيلاء اهتمام أكبر لها عقب وصول أرييل شارون إلى الحكم. و بشكل خاص، فقد تبني هذه الخطة كل من رئيس الأركان الجنرال شأوول موفاز، و نائبه الجنرال موشيه يعلون (أصبح رئيسا للأركان)، و قائد القوات الصهيونية في الضفة الغربية الجنرال اسحاق ايتان. و منذ فترة طويلة نسبيا، جرى إتخاذ قرار سياسي - عسكري ببدء تنفيذ هذه الخطة، و لكن مع انتظار التوقيت الملائم، ثم بدا التوقيت ملائما للتنفيذ عقب وقوع عملية نتانيا في ٢٨ مارس الماضي (٤).

و تبعا لهذه الخطة، فقد وسع رئيس وزراء العدو الصهيوني الازهابي

شارون عدوانه ليشمل معظم الاراضي الفلسطينية, اذ اقتحمت قوات الجيش الصهيوني بيت جالا و بيت لحم و الخليل و واحتلت رام الله وقطعت امدادات الماء و الكهرباء عن المواطنين العرب , ومنعت سيارات الاسعاف من نقل المصابين الى المشافي , وارتكبت سلسلة من المجازر البشعة في جنين و نابلس. :إن ملحمة المقاومة الفلسطينية .في جنين هي الرعب متجسد في المجازر التي ارتكبتها آلة الحرب الصهيونية بقيادة الإرهابي أرييل شارون. فالمشهد يفوق الوصف، من منازل مدمرة، كليا أو جزئيا، قصفتها الدبابات أو الصواريخ، لتضفي على هذا المشهد الرهيب بعدا بربريا للهجمة الصهيونية الجديدة. و تطغى فوق الأنقاض رائحة الجثث النتنة، إذ لم يبق شيء من البنى التحتية .

شارون أراد أن يرعب الشعب الفلسطيني بأكمله من خلال عمليات التدمير و القتل التي نفذت وفق مخطط بالغ الدقة في مخيم جنين، عبر القصف المكثف بقذائف الدبابات و الصواريخ من طائرات الهليكوبتر. إن آثار جنين المكشوفة على السماء تشهد على إرادة التدمير هذه، و على هول الجريمة الصهيونية التي ترتكب على مسمع و مرأى كل العالم أجمع، خاصة العالم الغربي الذي يتشوق بأنه الحارس الأمين لقيم حقوق الإنسان و الحرية و الديمقراطية .

من الآن و ساعدا بات مخيم اللاجئين الفلسطينيين في جنين شاهداعلى لائحة الجرائم التي طبعت الصراع العربي - الصهيوني، من مجزرة قبية (١٩٥٣) إلى مجزرة صبرا و شاتيلا (١٩٨٢) . و القاسم المشترك بينها كلها هو الإرهابي المجرم أرييل شارون .و مقابل هذا المشهد المرعب الذي يفوق الوصف في بشاعته، هناك المقاتلون الفلسطينيون المسلحون ببنادق الكلاشينكوف و المتفجرات الذين تجمعوا ليواجهوا أحد أحدث الجيوش في العالم. و كانت المعركة عنيفة و غير متكافئة و دامت ثلاثة عشر يوما، مني فيها الفلسطينيون بخسائر فادحة، لكنهم سجلوا أروع مقاومة عربية قل نظيرها، تسجل في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني. فعنوان جنين المقاومة و الشهادة في سبيل تحرير فلسطين .

جنين شكلت ملحمة جديدة للمقاومة العربية , إضافة إلى ملحمة المقاومة في جنوب لبنان التي استطاعت ان تلحق بالعدو الصهيوني أول هزيمة نكراء, وأن تبتدد الصورة التي لازمت الكيان الصهيوني في الذهنية العربية, كيانا منيعا عصيا على الإختراق أو الهزيمة.و لما كانت الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة

شكلت الرحم الاجتماعي و السياسي لاعادة انتاج مفهوم المقاومة, فإن ملحمة الصمود و المقاومة في جنين أكدت على حقيقة بديهية أن خيار الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية و القومية المشروعة , بما فيها حقه في تقرير المصير, و بناء دولته الوطنية المستقلة و عاصمتها القدس, و حق العودة للاجئين الفلسطينيين, يظل التمسك بخيار المقاومة كخيار استراتيجي , لأن خيار المراهنة على الحل السلمي , أو المفاوضات الماراتونية مع العدو الصهيوني , أو التسوية الاستسلامية, يقود إلى السحق و الإبادة للشعب الفلسطيني , و تصفية قضية فلسطين.

لقد تمدت قوات العدو و بأوامر مباشرة من سفاح صبرا و شاتيلا , إذلال المواطنين الفلسطينيين و إرهاب الأطفال و النساء , و بدا الكيان الصهيوني منفلتا من كل عقال , لا يقيم وزنا لأي من مبادئ القانون الدولي او حقوق الإنسان او موانع الأمم المتحدة. و أعادت ممارسات قواته الغازية الى أذهان العالم ممارسات الجيش النازي , بل انها تفوقت عليه من حيث ارتكاب المجازر و الفظائع و ارهاب الناس الأبرياء...

و يأتي هذا العدوان الصهيوني كرد مباشر استفزازي على مبادرة السلام العربية التي أطلقها قمة بيروت , و بعد العمليات الإستشهادية التي توالى على مدار الأيام القليلة الماضية, و التي شهدتها ناتانيا و القدس و حيفا, و التي جاءت في سياق الرد المنطقي و الجهادي للشعب الفلسطيني على سياسة إرهاب الدولة الذي مارسه الكيان الصهيوني على امتداد عقود من السنين, و الذي بلغ في السنة الأخيرة إحدى ذراه الدموية التي لا تترك مجالاً لأي التباس, من خلال استخدام الجيش الصهيوني الطائرات الحربية / أف ١٦ / و الحوامات (وكلها أميركية) و الدبابات و المدافع فضلا عن أسلحة الاعتقال الجماعي كالعبوات لتلامذة المدارس و كوادر و قيادات الانتفاضة و بيوت الفقراء .

و إذا كانت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة, تعبر عن حقيقة ساطعة و هي أن الشعب الفلسطيني انتفض لأنه سئم من الاحتلال الصهيوني و يريد الخلاص منه, كما يريد إنهاء الإحتلال و تحقيق الحرية و الاستقلال, و إقامة دولته خارج " الحرم الأمني ", لدولة الكيان الصهيوني, و خارج هيمنتها المطلقة على أسباب معاشه, فضلا عن أمنه و حرياته السياسية, فإنها بالمقابل دقت جرس الإنذار لكل من الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأميركية, لمواجهة لحظة الحقيقة : ذلك أن هذه اللحظة كانت مطلب هاتين القوتين لحسم الصراع, أو

للتظاهر بحسمه، إن لم يكن على المدى البعيد، فعلى الأقل في المستقبل المنظور، و إن لم يكن استراتيجيا، فعلى الأقل، من الناحية التكتيكية .

فعلى الصعيد الصهيوني، حين وصل شارون إلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني في شباط من العام الماضي ٢٠٠١، و عد الصهاينة بتحقيق الأمن، عبر استخدام الجيش و أجهزة الأمن الصهيونية القمع الوحشي إلى الحدود القصوى لتحقيق هذه الغاية. غير أن العمليات الاستشهادية المتلاحقة حطمت أسطورة الأمن الصهيوني، و أثبت المجاهدون الفلسطينيون أنهم يمتلكون القدرات الكافية على اجتياز كل العوائق النفسية و الإلكترونية الصهيونية. فالانتفاضة الفلسطينية خلقت أزمة وجودية للكيان الصهيوني لأول مرة في تاريخه منذ أن نشأ، و هي في الوقت عينه أحدثت نوعا من توازن الرعب مع الصهاينة، و أفشلت قوة الردع الصهيونية . و يكشف عن ذلك سلسلة عمليات المقاومة الموجهة الى قلب الكيان الصهيوني، الأمر الذي جعل العديد من الصهاينة يتحدثون عن إنهيار الأجهزة الأمنية الصهيونية أمام جذرية العمليات الفلسطينية، و عن إخفاق سياسة شارون التي قوامها القيام بسلسلة من الاغتيالات و عمليات الاختطاف، و ممارسة طقوس القتل الصهيوني باعتبارها أصبحت تقليدا متوارثا في ممارسات و سياسات شارون و قادة الكيان الصهيوني.

لقد سيطر الرعب على الشارع الصهيوني نتاج تطور المقاومة الفلسطينية، و بات كل فرد من الصهاينة ينزل إلى الشارع يشعر بالخوف على نفسه و على أولاده، و بات الصهاينة الذين لا يستشعرون آلام الفلسطينيين يشعرون مرة جديدة أنهم مهددون في وجودهم على أرض فلسطين رغم تفوقهم العسكري والتكنولوجي الهائل. فقد قتل ١٩٨ صهيونيا في عمليات استشهادية في الكيان الصهيوني منذ بداية كانون الثاني/يناير ، و هو أكثر من ضعف القتلى الذين بلغ عددهم ٨٤ خلال العمليات الإستشهادية طوال عام ٢٠٠١. و خلال الأثني عشر شهرا الأخيرة، أسفرت العمليات الاستشهادية عن مقتل ٤٠ % من مجموع الوفيات الناجمة عن هجمات المقاومة الفلسطينية وذلك استنادا إلى بيانات تحتفظ بها الحكومة الصهيونية و مؤسسات أبحاث فكرية و منظمات لحقوق الإنسان.

و قياسا بأعداد الخسائر ، فقد دأبت العمليات الإستشهادية ، كما ألمح

الكتور عبد العزيز الرنتيسي أحد المتحدثين باسم حركة المقاومة الإسلامية , حماس, على خلق توازن في ساحة المعركة على الرغم من التفوق العسكري الصهيوني الكاسح بالمعايير التقليدية. و خلال الانتفاضة الأولى التي امتدت ست سنوات مابين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ , ضد الاحتلال الصهيوني وقتل ١١٦٢ فلسطينيا, مقارنة ب١٧٤ صهيونيا. و هذا بمعدل ٧ , ٦ فلسطيني مقابل كل قتيل صهيوني. و كان هذا المعدل خلال الستة أشهر الأولى من هذه الانتفاضة التي بدأت في ٢٨ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٠ , هو نفسه تقريبا: ١ , ٥ فلسطيني قتلوا مقابل كل قتيل اسرائيلي. و لكن, بعد أن توالى العمليات الإستشهادية المنتظمة في اذار/مارس ٢٠٠١ , تآرجحت تلك الاحصائيات بقدر هائل. فخلال الستة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ , قتل ٢٩٨ فلسطينيا و ١٧٧ صهيونيا, أي بمعدل ٧ , ١ فلسطيني مقابل كل صهيوني.

لقد قتل خلال ٢٣ شهرا الماضية , مابين ١٤٠٠ و ١٧٠٥ فلسطينيين ومابين ٥٦٣ و ٦١٠ صهاينة, طبقا لاحصاءات من منظمات حقوق الإنسان وجمعية الهلال الاحمر الفلسطينية و الحكومة الصهيونية.و رغم اختلاف الأعداد, إلا أنها جميعا تشير إلى أن العمليات الاستشهادية و هجمات المقاومة الفلسطينية الاخرى , و حرب الابداء الصهيونية لمحاربتها_ أشعلت وقود أنف حرب بين الشعب الفلسطيني و الصهاينة منذ ميلاد الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ (٥).

و تعكس الحرب الصهيونية الجديدة ضد الشعب الفلسطيني مأزق خيار حكومة شارون، التي بادرت إلى سياسة الخطوة خطوة في عملية تدمير الجهاز السياسي و العسكري للسلطة الفلسطينية من خلال أهداف يومية محددة. و يأتي قصف مقر الرئيس و مكاتبه في رام الله بالدبابات، و اقتحامه و محاصرته, واعتبار رئيس السلطة الفلسطينية عدوا، في سياق هذه الحرب العدوانية التي تحمل في طياتها خطر الاتساع في المنطقة. و يبدو واضحا أن شارون حسم خياره في اجتماع المجلس الوزاري الأخير لجهة اللجوء إلى احتلال المناطق الفلسطينية بشكل شامل، و التعامل مع السلطة الفلسطينية على أساس أنها عدو، و محاولة التخلص من عرفات سواء عبر طرده من الأراضي الفلسطينية أو بتصفيته جسديا، و من ثم القضاء على السلطة الفلسطينية، و إقامة أربعة عشر كانتونا في الضفة و القطاع يكون لكل كانتون زعيمه المحلي الخاص الذي يستبدل به الكيان الصهيوني القيادة الفلسطينية .

على الصعيد الأميركي، جدد الرئيس الأميركي جورج بوش موقف الولايات المتحدة الأميركية المنحاز بإطلاقية للكيان الصهيوني، و المناصر للسفاح و المعتدي شارون، و المتجني على الشعب الفلسطيني الضحية. و تؤكد مرة أخرى أن الموقف الأميركي مازال كما كان دائما إلى جانب الكيان الصهيوني في الصراع الجاري في الشرق الأوسط، كحليف استراتيجي للولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لم تنطلق في صياغة موقفها من ضميرها و من قرارات الشرعية الدولية و مبادئها و القيم الانسانية، ولم تنذر شارون بالتوقف عن عدو إنه الوحشي الخطير، بل أن إدارة الرئيس بوش استمرت في تصوير المقاومة الفلسطينية للإحتلال إرهابيا، و من تصوير الإرهاب الصهيوني المستمر و المتنوع الأشكال دفاعا مبررا عن النفس. و لم تنفع محاولة البيت الأبيض و منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، بين الكيان الصهيوني و مصر في عهد الرئيس الأميركي الأسبق كارتر، في إخفاء الإنحياز الأميركي لجانب الكيان الصهيوني. و المحاولة الأميركية لإظهار عدم الإنحياز لأحد الأطراف لتكوين شعبية في المنطقة و الأخذ بمصالح الطرفين المتصارعين، لم تندم في السلوك السياسي الأميركي الملموس. و حاول الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون استعراض الحياد و الوساطة بين الطرفين، و لكن محاولاته لم تتجح للسبب عينه.

ومن الواضح أن الرئيس بوش غير مفتون بأكالييل الغار و السلام. فالإدارة الأميركية الحالية المستقوية و الممتلئة غرورا و إحساسا بالعظمة خصوصا بعد انتصارها السحيق في حرب أفغانستان، تعتقد أنها تأمر فيلتزم الجميع بالموت صامتين، حتى لا يشاغبوا على نصرها المجيد على أفأكي أفغانستان، و على شبحها الهائل الامتداد الذي ترهب به الآن دول العالم جميعا و تجعلها مجرد أداة منفذة لأغراضها و مؤكدة لهيمنتها المطلقة .

و تدرك السياسة الأميركية منذ الآن مايلحقه تفاقم الصراع بين الشعب الفلسطيني بكل فصائله و العدو الصهيوني من ضرر بأهدافها و مخططاتها الكونية و الإقليمية خصوصا لجهة اصطفاف الدول العربية في نادي التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب .

لقد أثارت المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني هلعا حقيقيا لدى أركان الإدارة الأميركية، التي سارع أقطابها جميعا إلى إدانة السلطة الفلسطينية. و طلب الأميركيون من عرفات بذل ليس فقط مئة في المئة من الجهود، و إنما

كذلك تحقيق مائة في المئة من النتائج. و أشعر الأميركيون السلطة الفلسطينية أن مصيرها بات موضع نقاش، و أن الكرة باتت في الملعب الفلسطيني الرسمي. و تثير هذه المقاومة الفلسطينية قلق الولايات المتحدة التي تحاول بأي ثمن تفادي انفجارات جديدة في المنطقة، لهذا السبب أرسلت الجنرال المتقاعد زيني الخبير في قيادة حروب العرب على العرب، بهدف إما التوصل إلى وقف إطلاق النار و القضاء على الانتفاضة ، و في ذلك مصلحة للكيان الصهيوني، و إما إلى تهدئة الوضع بعض الشيء و كسب المزيد من الوقت تمهيدا للخطوة التالية في محاربة " الإرهاب الدولي " سواء عبر ضرب العراق أو اختيار أي هدف عربي آخر .

على الرغم أن منطق الحرب يتقدم في الشرق الأوسط على قاعدة الخيارات الاستراتيجية لأرييل شارون و رفضه الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، و على قاعدة الشراكة الأميركية _ الصهيونية، و التواطؤ المفضوح بين واشنطن و تل أبيب، في هذه الحرب العدوانية الجديدة ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن ما يقلق الولايات المتحدة الأميركية و التي تحاول بأي ثمن تفاديه هو موضوع انفجارات جديدة تعيد النظر في النظام السياسي و الاستراتيجي و الاقتصادي القائم في المنطقة منذ حرب الخليج، و هو نظام يتوافق في العمق مع مصالحها .

و كانت تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش بخصوص إقامة دولة فلسطينية في إطار تسوية سياسية للصراع الصهيوني والتي اعتبرتها الانتفاضة الفلسطينية " مخدرا " نفسيا للشارع العربي، قد جاءت في سياق حملة بوش ضد " الإرهاب "، و هي حملة مرشحة للتصادم المباشر مع هذه الدولة العربية أو تلك أو مع بعض الحركات الوطنية العربية المقاومة للاحتلال الصهيوني أو النفوذ الأميركي المطلق في المنطقة، أو مع جماهير الأمة العربية في نهاية المطاف، فيما إذا تحركت هذه الجماهير لتصحيح العلاقة العربية - الأميركية ونقلها من خانة الهيمنة و النفوذ و النهب الدولي إلى خانة الشراكة في التنمية و الشراكة في السلام على قاعدة نقض سياسة الكيل بمكيالين و الازدواجية في المعايير و احترام القانون الدولي .

لاشك أن الإنتفاضة الفلسطينية رفضت الخطاب الأميركي الذي فرض بالقوة على العالم حول مكافحة الإرهاب الدولي، بل أن الإنتفاضة الفلسطينية أسقطت هذا التبسيط الأشوه و المتعمد لمفهوم الإرهاب لتعيد الاعتبار لنضالات

الشعوب من أجل حريتها، وكشفت حقيقة الإرهاب الصهيوني، الذي يجسد الاحتلال الصهيوني أبشع صورته في فلسطين، والذي يبتهم أرضها، ويمنع على شعبها الحياة بحددها الأدنى. وقد أبدى الشعب الفلسطيني قدراً هائلاً من الصلابة واليسالة في التصدي للعدوان الصهيوني الغاشم. فالشعب الفلسطيني يتمتع بعدالة قضيته وحقه في مقاومة الاحتلال حق أصيل يقره القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة. غير أن تلك الأحداث أكدت بالمقابل مخاطر غياب استراتيجية مواجهة تحكم موقف السلطة الفلسطينية، التي تعيش حالة من التفكك والاستسلام. فقد عجزت القيادة الفلسطينية الرسمية عن تبني إستراتيجية كفاحية واضحة و متماسكة، تجسد القطيعة المنهجية و السياسية مع اتفاقيات أوسلو، و تحدد أهداف واضحة و محددة، وفق وسائل و أدوات تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

و إذا كانت السلطة الفلسطينية تبنت الإنتفاضة و ساندتها، إلا أن أداءها ظل يتأرجح بين حدين: حد اعتبار الإنتفاضة الأداة الوحيدة لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، و ما ترتب على ذلك من علاقت تنسيق أمني مع العدو الأمريكي - الصهيوني، و من تصدي فعلي للمجاهدين قامت به أجهزة السلطة الأمنية. و حد غض الطرف عن بعض فاعليات الإنتفاضة /المقاومة. و لكن السلطة الفلسطينية لم تسع قط إلى دخول مواجهة عسكرية مفتوحة مع الكيان الصهيوني، و لم تجهز أجهزتها الأمنية و قواتها شبه العسكرية للدخول في حرب مع الكيان الصهيوني، إذ ظلت الأكثرية الساحقة من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية (نحو ٤٠-٤٠ ألف عنصر) خارج ساحة المواجهة. و قد حاولت جماعات المقاومة الفلسطينية التغلب على هذا الموقف المتخاذل من جانب أجهزة الأمن الفلسطينية من خلال دعوة أفراد تلك الأجهزة بصورة فردية إلى الانضمام للمقاومة، حيث دعت كتائب شهداء الأقصى في بيان لها كافة عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية إلى الانضمام إلى صفوف الكتائب، و ضم سلاحهم إلى سلاح باقي جماعات المقاومة، و عدم الإستماع أو الإنصياع لأوامر قادتهم، و اتهمت بعض القادة الأمنيين الفلسطينيين بإصدار التعليمات لعناصرهم بالتراجع و الإختباء بل و تسليم أنفسهم و سلاحهم. و تمكنت قوات الاحتلال الصهيوني خلال عملية السور الواقى من مصادرة ما لا يقل عن ٥٠٠٠ قطعة سلاح معظمها بنادق و مسدسات، و لكن بينها قواذق و قذائف آر بي جي و بنادق قناصة. و من اللافت أن معظم الأسلحة صودرت من مخازن السلطة الفلسطينية، في حين ظلت السلطة ترفض كافة الدعوات لتوزيع الأسلحة على الجماهير

الفلسطينية للدفاع عن نفسها. كما أن السلطة لم توفر حد أدنى للدفاع عن مواقعها، على الرغم من مرور فترة طويلة من المواجهات. و كان اجتياح رام الله "عاصمة السلطة" خلال ساعات محدودة، مما يبعث على أكثر من الريبة، خصوصا بالمقارنة مع الصمود البطولي في مخيم جنين فيما بعد.

لقد كانت استراتيجية السلطة الفلسطينية تقوم على خيار التسوية السلمية، لاعلى أساس تبني إستراتيجية المقاومة. ولهذا عندما حصلت المواجهة المفتوحة بين الشعب الفلسطيني و قوات الإحتلال الصهيوني، أبقت السلطة الفلسطينية الباب مفتوحا أمام استئناف عملية التسوية و المفاوضات السلمية. و في هذا السياق كان موقف السلطة الفلسطينية يقوم على رؤية غير دقيقة مفادها أن الرأي العام العربي و الدولي، بل المجتمع الدولي ككل، سوف يهب للتدخل من أجل وقف أي عدوان صهيوني جديد. و لاشك أن هذه الرؤية يتبناها تيار داخل الحركة الوطنية الفلسطينية أيضا، إذ ظل يراهن لفترة طويلة على امكانية حدوث تدخل عسكري دولي في الاراضي الفلسطينية على غرار التدخل الدولي في البوسنة و كوسوفو و تيمور الشرقية، لا سيما في حالة حدوث عدوان صهيوني ضد الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن مثل هذا التصور لم يكن له ما يسوغه في الواقع في ظل التحيز الأمريكي و الصمت الدولي و العربي. و بصفة خاصة، ارتكزت الإستراتيجية الفلسطينية على الإعتماد الواسع على الدعم العربي و الشرعية الدولية، حيث كان الموقف الفلسطيني يقوم على أن الحكومات العربية، بل الشعوب العربية، لن تصمت ازاء أي عدوان صهيوني جديد ضد الشعب الفلسطيني، كما دأب الموقف الفلسطيني على الإستجداد الدائم بالأمم المتحدة في جميع الأزمات، و مناشدة القوى الدولية سرعة التدخل في حالة وقوع عدوان صهيوني ضد الشعب الفلسطيني (٦).

٤- إستراتيجية شارون - بوش: القضاء على المقاومة

" لقد حصلنا على كل ما نريد ". بهذه العبارة الموجزة لخص الإرهابي ارييل شارون رئيس الوزراء الصهيوني زيارته إلى واشنطن التي حصلت في شهر نيسان/ابريل ٢٠٠٢. و لم يسبق لنجم شارون أن سطع في فضاء السياسة الأمريكية كما في ربيع العام ٢٠٠٢، إذ استقبله الرئيس جورج دبليو بوش ست مرات. و على غرار رئيس الوزراء البريطاني طوني بليزر، بدأ الإرهابي شارون كواحد من أكثر الجنود حماسة للحرب ضد " محور الشر ". و من المعلوم تاريخيا أن شارون كان " الشخص غير المرغوب فيه " في

واشنطن لفترة طويلة بعد استقالته القسرية من وزارة الدفاع أثر تورطه في مجازر صبرا و شاتيلا في أيلول / سبتمبر من العام ١٩٨٢. و قد بدأت عملية إعادة الإعتبار إليه لدى تعيينه وزيرا للخارجية في حكومة اليميني المتطرف بنيامين نتنياهو. و في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٧ زار آرييل شارون البيت الأبيض ليجتمع بالسيد ساندي برغر، مستشار الرئيس بيل كلينتون للأمن القومي. و قد وصل شارون كاشفا أوراقه كالعادة ليعترف بحتمية إقامة الدولة الفلسطينية ساعيا في الوقت نفسه إلى كسب تأييد إدارة الرئيس السابق كلينتون نظرتة في حدود هذه الدولة، على أن تكون متشكلة من نصف الضفة الغربية و من قطاع غزة بكامله تقريبا. و بحسب ما أورده صحيفة " هآرتس " في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٧، فإن " مسؤولا رفيع المستوى في إدارة كلينتون " صرح أن المستشار برغر " ارتاح كثيرا إلى اللقاء، إذ بدا أن شارون واقعي و معتدل .

و في هذه الزيارة الأخيرة لواشنطن، يمكن القول أن شارون حقق ثلاث نقاط، أولها تعليق ما يسمى عملية السلام، و ثانيها، إطلاق يد العدو الصهيوني في ممارسة العدوان و القتل على أوسع نطاق ضد الشعب الفلسطيني من أجل القضاء على الإنتفاضة، و ثالثها، إبقاء الموقف الأمريكي حيال قضية الصراع العربي - الصهيوني و تطوراتة على حاله من الإنحياز المطلق للكيان الصهيوني. و إثر لقائه بشارون لم يتردد الرئيس جورج بوش في إعلان التوافق الأمريكي - الصهيوني حول هذه النقاط الثلاث، و بث رسالته بصيغة تصريحات قال فيها: " يبدو لي أن الظروف لم تتضح بعد لعقد قمة وزارية من أجل إيجاد الشروط الضرورية للسلام " و " إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها " .

ومنذ أن بدأ شارون حربه الشاملة ضد الفلسطينيين في ٢٩ اذار/مارس، و التي ارتكب فيها جرائم مروعة ضد الشعب الفلسطيني، و لايزال مصمما على إرتكاب جرائم بحق الإنسانية، ما انفك يردد ، بأن الحرب التي يخوضها في الضفة الغربية هي حرب من أجل "بقاء" الكيان الصهيوني. و هو إذ يستخدم مقولة بقاء الكيان الصهيوني في خطر، إنما لكي يبرر صناعة الموت التي ينتجها شارون بو حشية مرعبة غير مسبوقة في التاريخ البشري، و أن يتحول الإنتاج كما الصناعة الى إمتياز له سماته و صفاته، ينفرد به الكيان الصهيوني، و يجيده شارون الى حال الإبداع.

ومن الواضح أن شارون يتعامل منذ قدومه إلى السلطة مع الإنتفاضة، كمعركة حربية حقيقية، يحاول كسبها من خلال إستخدام إستراتيجية عسكرية سياسية، لا تعدو أن تكون عودة إلى النظرية الأمنية " الإسرائيلية " التقليدية ولكن في أثواب جديدة من خلال العمل على توفير العناصر الأساسية في هذه النظرية والتي تتمثل في :تحقيق أقصى قدر من الإجماع الداخلي, أولاً.وتأمين تأييد الدولة العظمى الحليفة وهي الولايات الأمريكية المتحدة , ثانياً .واستعادة المبادرة من يد الخصم بالانتقال السريع إلى الهجوم السياسي والعسكري, ثالثاً. ونقل المعركة إلى أراضي العدو وتدمير قواته, وفرض الهزيمة السياسية عليه, رابعاً .

وعلى الرغم من الإنطباع السائد عن شارون كعسكري فظ وجامد، إلا أنه يتحرك لتحقيق هذه الإستراتيجية في خطوات منسقة ومدروسة بعناية، لا تقتصر على إستخدام الوسائط القتالية المباشرة وإنما تتجاوزها إلى إستخدام مكثف لأصوات الإعلام والسياسية، بشكل يوفر الغطاء اللازم للهجوم العسكري على الإنتفاضة، الذي تصاعد بعد أحداث ١١ أيلول, وبعد التعبئة التي خاضها بوش وأجهزة الإعلام الأميركية خصوصاً والأوروبية عموماً في سياق الحملة على الإرهاب في أفغانستان .و كان التحرك السريع الذي قام به شارون تجاه الولايات الأمريكية المتحدة حين ادعى بأن الكيان الصهيوني يقف سداً منيعاً في وجه الأصولية الإسلامية, كما وقف في عهد غولدماير و اسحق شامير ومناحيم بيغن سداً في وجه الشيوعية.

و في منظور شارون الإستراتيجي أن مثل هذا الدور لا يتحقق إلا إذا تغيرت طبيعة التكوين الديموغرافي للكيان الصهيوني و أصبح ملاذاً آمناً ليهود العالم. و هذا يقتضي بالضرورة العودة إلى إحياء فكرة الدولة الصهيونية التي تتمتع بنقاء عرقي مثلما كانت دولة جنوب أفريقيا, وتتميز ظروف الإدارة الأميركية الجديدة التي يقودها الرئيس بوش الذي يوصف بأنه أكثر الرؤساء الأميركيين محافظة والأقل خبرة في الشؤون الدولية، وذلك لكسب تأييد هذه الإدارة للخطاب السياسي " الإسرائيلي " وتغطيتها للعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. وقد انعكس ذلك في تبني الرئيس بوش بالكامل للخطاب " الإسرائيلي " .

و في هذا السياق بدأ تركيز الهجوم الإعلامي و السياسي من جانب شارون و بوش على حد سواء على ما يسميه "الإرهاب الفلسطيني " من مخاطر

أعاد الى الكيان الصهيوني ذلك التهديد بالقاء اليهود في البحر. و هكذا شجعت الولايات المتحدة شارون على شن هجوم كاسح ضد رئيس السلطة الفلسطينية و حرسه الشخصي « قوات ١٧ » وتنظيم فتح، واتهامه بالمسؤولية عن العمليات الإستشهادية، والترويج الواسع لقول شارون : « أن عرفات زعيم إرهابي حاول إخفاء حقيقته في الفترة السابقة »، في محاولة للضغط عليه لإصدار أوامر علنية بوقف الانتفاضة، وفي محاولة لشق الصف الفلسطيني، وإعادة الانقسام والصراع إلى الساحة الفلسطينية، وتصدير الأزمة من الداخل الصهيوني الى الداخل الفلسطيني.

و جاء التصعيد المنهجي للعمليات العسكرية باستخدام كل الوسائط القتالية وصفوف الأسلحة الاستراتيجية المتوفرة، الدبابات و الصواريخ أرض- أرض، والطائرات أف ١٦، و الطائرات الاباتشي، في سياق إعادة إحتلال الضفة الغربية بالكامل، و القضاء على السلطة الفلسطينية والتنظيم، والأجهزة الأمنية، والأحياء السكنية، والمباني الموجودة قرب « خطوط التماس »، والمخيمات (ازالة مخيم جنين) والقيام بتكثيف الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، و تدمير قوى الانتفاضة. و كان الرئيس بوش هو الذي أعطى الضوء الأخضر للحرب العدو انية ضد السلطة الفلسطينية، بعدما خذل العرب نائبه ديك تشيني في موضوع ضرب العراق. و هذا ماجعل الرئيس بوش متواطئاً في هذا العدوان الصهيوني الذي يقوده الإرهابي شارون.

و لقد استخدم كل من شارون و بوش خطاباً سياسياً مزدوجاً يعلنان فيه رفض العودة إلى المفاوضات قبل وقف أعمال العنف والذي يعني في لغة السياسة "الأميركية - الصهيونية"، وقف الإنتفاضة الفلسطينية من جانب، ويبقي الباب مفتوحاً للإتصالات واللقاءات الجانبية، إن لم يكن بشكل مباشر من خلال لقاءات شمعون بيريز ورجل الأعمال ويوسي جينوسار، وعمري شارون مع المفاوضين الفلسطينيين، أو غير مباشر عبر الولايات الأمريكية المتحدة- زيارة باول الى المنطقة- من جانب آخر، وذلك بهدف إبقاء المجال مفتوحاً للعودة إلى طاولة المفاوضات في الوقت الذي يراه شارون مناسباً، ويحقق الشروط الصهيونية .

ويراهن شارون والقادة الصهاينة إلى إنهاك المقاومة وإيصالها إلى حالة من الإعياء والتعب والشعور بأن لا جدوى، أو كما يقول وزير الحرب دافيد بن اليعزر « من يتعب أولاً يخسر » وأن يؤدي هذا الشعور بالقيادة الفلسطينية إلى

التراجع والقبول بالشروط " الإسرائيلية " لاستئناف المفاوضات ووقف الانتفاضة أو إلى استسلام ميداني على حد تعبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات .

وإذا كان شارون قد حقق بعض التقدم في المستوى التكتيكي الميداني، ممثلاً في نجاحه في القضاء على جزء من البنية التحتية للانتفاضة، والتدمير الإجرامي لعدد من المدن و القرى الفلسطينية، والأحياء والمخيمات، وإيقاع خسائر بشرية ومادية كبيرة بالطرف الفلسطيني، فإنه من الصعب تصور، أن يحرز نجاحاً في المستوى الإستراتيجي المتمثل في كسر شوكة الشعب الفلسطيني. ويقول الكاتب " الإسرائيلي " بم كسييت : « يتعلم شارون اليوم على جلده، الدرس الذي أودى بإيهود باراك، وهو أنه ليس لدى " إسرائيل " القوة الأعظم في المنطقة، حل واقعي للإرهاب ». و الإنتفاضة الفلسطينية السابقة استمرت ست سنوات، ولم يضع حداً لها سوى اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، ولم تتجح الإجراءات القمعية الصهيونية التي استخدمت طوال تلك المدة في وقفها .

إن المقاومة خيار استراتيجي للشعب الفلسطيني بعد أن تحولت المفاوضات الى مساومات على الأرض و الحقوق و المصير و المقدسات. و استطاعت هذه المقاومة أن تضرب الوحدة الأساسية في بنية المشروع الصهيوني ألاو هي الإستيطان، وأن تخترق أهم مكوناتها , أي الأمن. ويمكن القول أن الأثار الإستراتيجية غير المرئية على سطح المشهد السياسي التي خلقتها المقاومة، من احجام المستوطنين عن إشغال التوسعات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية و قطاع غزة، الى إرتفاع معدلات الهجرة إلى الداخل الصهيوني و إلى خارج الكيان الصهيوني،و كذلك الخسائر الفادحة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي , و تناقص عدد المهاجرين اليهود الجدد الى الكيان الصهيوني وغيرها من الأثار التي تفتت الجسد الإستيطاني للكيان الصهيوني و تهدد مستقبله و مصيره،إن كل هذه الأثار تكشف عن الإنجازات الإستراتيجية للمقاومة الفلسطينية الباسلة.

لأنه بقدر ما يغرق شارون في دوامة المأزق الصهيوني الداخلي، يكون إخفاق إستراتيجيته أسرع وسقوط حكومته وإسدال الستار على عهده أقرب. وهناك حقائق أفرزها واقع المقاومة الأسطورية في فلسطين المحتلة، ومنها:
بداية التحول في موقف الراي العام الغربي لمصلحة القضية الفلسطينية،

بسبب سياسة شارون النازية ، و ارتكاب الجيش الصهيوني مجازر بشعة شبيهة بتلك المجازر التي ارتكبتها النازيون ، الأمر الذي جعل العديد من كبار المتقنين في العالم الغربي و في طليعتهم الكاتب البرتغالي الحائز على جائزة نوبل ساراماغو دروسا يصف و حشية الجيش الصهيوني بأنها نسخة جديدة عن معتقل أوشفيتز، و قال أيضا، "اسرائيل" مسؤولة عن الظلم الذي تمارسه على الفلسطينيين بطريقة تظهرها كدولة من طراز الرايخ الثالث.

ان إدارة الرئيس بوش الراحلة لإرهاب شارون و جدت نفسها محرجة أمام هذا التحول الكبير في موقف الرأي العام الغربي ، لذا عملت على مسابرة، بعدما بدأ "الإئتلاف الدولي المناهض للإرهاب " ينزلق من بين أيديها، حين أصبح شارون و الإنحياز الأميركي للكيان الصهيوني هما موضع ادانة عالمية، بسبب الفظائع الجديدة التي استفاق عليها العالم، و هي أشد هو لا من أحداث ١١ أيلول.

الإدارة الأمريكية لا تتناول القضية الفلسطينية و حروبها اللامتناهية إلا مرغمة و قسريا، و هي تعتبر الصراع العربي - الصهيوني فجوة سوداء مليئة بخيبات الأمل و يجب تجنبه قدر الإمكان، و هو يبقى بالنسبة إليها مشهدا ثانويا يسبق الحدث الأكبر خطورة الذي سيحدد مصير المنطقة، و هو سقوط النظام العراقي. غير أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، و استمرار شارون في حربه العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، و إعادة إحتلال الضفة الغربية، فرضا نفسيهما على كبار المسؤولين في واشنطن.

الكيان الصهيوني هو الحليف الرئيسي لإدارة الرئيس بوش، و هو أيضا أكثر الداعمين له حماسة، في منظوره الإستراتيجي الأوسع الذي تمثله " الحرب على الإرهاب "، و الهجوم المتوقع على العراق. غير أن هذه الإستراتيجية تتطلب إنهاء الانتفاضة، و لهذا كان التوافق الأمريكي - الصهيوني واضحا في هذه النقطة، حيث اتفقا الطرفان على إنهاء الوضع المتفجر مع الفلسطينيين والوصول إلى تحقيق الهدف الأمريكي العاجل لإنشاء " دولة فلسطينية " مجردة من مقومات السيادة، بأسرع وقت ممكن ليبسط الهدوء في المنطقة، كي يتسنى لإدارة بوش تنفيذ خططها بضرب العراق و اقتلاع نظامه من أجل إعادة تعويم صدقية الحزب الجمهوري الحاكم و على رأسه بوش التي أصيبت بتشوهات خطيرة لعدم تحقيقها النصر الحاسم الموعد في أفغانستان ضد بن لادن و الملا محمد عمر .

التحالف الإستراتيجي بين واشنطن و تل أبيب يستند إذا إلى أقصى حدود التعاون في مجال التكنولوجيا و الإستراتيجية المضادة للصواريخ، و القناعات المشتركة بالتهديدات غير التقليدية التي تمثلها إيران و العراق، و في درجة أقل سوريا. و شارون و حلفاؤه في البنتاغون لم يقتنعوا أبدا بمسلمة خرجت بها مفاوضات مدريد (١٩٩١) الولايات المتحدة بعد حرب الخليج، و القائلة بإقامة تحالف يضم الكيان الصهيوني و بعض الدول العربية في مواجهة نظامي بغداد و طهران الراديكاليين. فإدارة بوش لم تعد تعتبر التفاهم الصهيوني - العربي الطريقة الأكثر فاعلية لمواجهة العراق و إيران.

من هنا جاء المخطط الأمريكي - الصهيوني حيال فلسطين و العراق ليسبب الكثير من الإرباك للعديد من الدول العربية الحليفة لواشنطن، مثل مصر و الأردن و السعودية. و هذا المخطط يقوم على المرتكزات التالية:

١- إستعداد الكيان الصهيوني للموافقة فوراً على إنشاء " الدولة الفلسطينية (نزولاعند رغبة بوش) متى حدد الرئيس بوش نفسه تاريخ إعلانها استناداً إلى ما سيحققه من إعادة هيكلة النظامين السياسي و الأمني الفلسطينيين. و لكن هذا الأمر مرهون بالقضاء على الإنتفاضة و آخر مظاهر الصمود، و على روح المقاومة في فلسطين، تأميناً لسلامة المحتل الصهيوني، و سعياً لإدامته. فإذا " انتهت " الإنتفاضة أغلق الإحتلال فوهات مدافعه، و تركوا الفلسطينيين يموتون بسلام، و أعادوا إلى العرب اعتبارهم كأصدقاء. و هذه المهمة موكولة إلى الجنرال جورج تيننت رئيس جهاز المخابرات المركزية الأمريكية الذي يعمل على إنشاء هيئة رعاية أو وصاية عربية تشارك فيها مصر و السعودية و الأردن، تحت الإشراف الأمريكي المباشر، لتوجيه عمل " السلطة " في فلسطين، و متابعة حسن أدائها لمهمتها باجتثاث روح المقاومة من صدور الناس و الإطمئنان إلى انطفاء الإنتفاضة.

٢ - إن رؤية الرئيس بوش بشأن حل الصراع العربي - الصهيوني ، تتمثل بإقامة "الدولة الفلسطينية المؤقتة" في ظل الإحتلال الصهيوني الدائم، و إن كان يمكن التفاوض حول شروطه بعد عشر سنوات على الأقل. و هذه " الدولة الفلسطينية المؤقتة " قوامها أرض مقطعة بين كل مدينتين، و بين كل قرية و جارتها، و داخل كل مخيم و من

حولها، سور من الدبابات و حواجز ثابتة، و أخرى طيارة، و الكل تحت رقابة الحوامات .

و هذه الدولة المؤقتة لا علاقة لها بأرض فلسطين الطبيعية ، و لا بشعب فلسطين، و بهويته الوطنية و القومية، و لأنها مؤقتة، أي طارئة، فيمكن أن ينتهي " دورها " أو تنتفي الحاجة إليها. و لأنها مؤقتة فهي لا تحتاج إلى تعريف الحدود، و لا إلى أرض محددة، و لا مؤسسات دائمة كالجيش (رمز السيادة)، و لا هي تتطلب مقومات " الإستقلال " و " السيادة "، و " الإقتصاد "، فهذه الأمور ليست من إختصاصها بل من إختصاص الكيان الصهيوني .

و يرى الرئيس بوش أنه عند قيام "الدولة المؤقتة"، تبدأ المفاوضات السياسية على مختلف التفاصيل، بما في ذلك مقايضة الأراضي بما يلائم الاتفاق على الحدود، و لكن ليست حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. أما الفترة الزمنية المتوخاة فتقارب ثلاث سنوات من الآن و حتى إعلان قيام "الدولة المؤقتة"، و المحادثات لا تزال جارية للإتفاق على الفترة الزمنية بين قيام "الدولة المؤقتة" و قيام دولة فلسطين في إطار التسوية النهائية .

٣- رغم التصريحات، فإن البيت الأبيض ينوي مثل شارون الاستغناء فعلا عن عرفات. و هناك توافق بين أرييل شارون و صقور الإدارة الأمريكية على إبعاد ياسر عرفات إلى مصر أو الأردن (و مصر هي الأرجح) لكي يكون بذلك مثل حكومة عموم فلسطين للحاج الأمين الحسيني في عام ١٩٤٨، و إجراء إنتخابات تشريعية في ظل حكومة جديدة (من العناصر القيادية المعتدلة و غير المطلخة أيديها بالدماء اليهودية) تمهيدا لانتخاب رئيس جديد خلفا لعرفات يعلن قيام تلك الدولة المؤقتة في الموعد المحدد أمريكيا، و ضمن حدود المشروع الصهيوني .

وينفق الطرفان الأمريكي و الصهيوني على تقسيم وظيفي عادل : الولايات المتحدة توصل تدجين السلطة (الفاصلة) سياسيا، و الدول العربية المعنية تشرف على قمع روح التمرد او الاعتراض، أو المقاومة الفلسطينية ، وإلا حوسبت كشريرة في " الإرهاب " أو كمرضة عليه، و بذلك سيغدو الأمن الصهيوني مسؤولية عربية

بإشراف أمريكي مباشر .. أما السلطة فإن الكيان الصهيوني يريد أن تكون " أنطوان لحد " فلسطيني، بل إن شارون يذهب إلى أبعد من ذلك، أنه يريد أكثر من " انطوان لحد " عربي لحماية الكيان الصهيوني، حتى يستطيع العرب درء النقمة الأمريكية عنهم بأنهم " إرهابيون " و في " محور الشر " .

إن سياسة الولايات المتحدة حيال فلسطين و العراق تتسبب بالكثير من الإرباك للعديد من أصدقائها العرب، مثل مصر و الأردن و السعودية. و قد حاولت هذه الأخيرة أن تسد الفراغ الدبلوماسي الناتج من انتخاب بوش وشارون عبر تأمين إجماع عربي في قمة بيروت تمنح الكيان الصهيوني الاعتراف و التطبيع و السلام. وبعدها تجاهل الرئيس بوش هذا " العرض " حاول أن يستغله لينتزع " الملف الفلسطيني " من يد عرفات و منظمة التحرير الفلسطينية ليسلمه مجددا إلى الدول العربية التي كانت أمسكت به من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٧٤، تاريخ انعقاد قمة الرباط التي كرست الاعتراف الرسمي العربي بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٤ - إن شارون يريد أن يحصل من الإدارة الأمريكية على الضوء الأخضر الآخر " الموازي في الأهمية لضوء طرد عرفات " لضرب " حزب الله " في لبنان و المنظمات و الفصائل و الحركات الفلسطينية المعارضة في سوريا. و كشفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " أسي آي إيه " لديبلوماسي خليجي في واشنطن، النقاب عن أن شارون سلم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خلال لقاؤهما الأخير في البيت الأبيض " وثائق مكتوبة و مقروءة " (تسجيلات لمعتقلين) تثبت أن " معظم العمليات الإستشهادية التي وقعت في إسرائيل خلال فترة الشهرين الماضيين على أيدي (استشهاديين) من حركتي حماس و الجهاد الإسلامي و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إنما جاءت خططها و أوامر تنفيذها من قيادات هذه الحركات المقيمة في دمشق و لبنان، و ذلك في محاولات مضنية لمنع التوصل إلى وقف شامل للنار بين الفلسطينيين و " الإسرائيليين " من شأنه العودة بهم إلى طاولة

المفاوضات أو إلى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع بينهم تستبعد فيهما واشنطن و تل أبيب أي بحث جدي في مسألة الجولان كما تستبعدان فيهما سوريا أصلا من الحضور ". و تقول معلومات واشنطن أن شارون أبلغ الرئيس بوش بأنه على استعداد للانسحاب من مزارع شبعاً إذا كان ذلك يؤدي إلى فك الارتباط اللبناني السوري، و قبول لبنان توقيع اتفاق سلام على غرار اتفاق أيار ١٧ أو وادي عربة مع الأردن .

٥ - و هنا نجد أن الإتفاق بين الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني مطلق حول توجيه ضربة بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ، و في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في ٤ نيسان / أبريل، حرص هذا الأخير على إيلاخ الرسالة التالية و هي أن على العالم أجمع أن يختار، أما أن يكون مع أمريكا و إما مع الإرهابيين. و على الجميع في الشرق الأوسط أن يختاروا و يتصرفوا بطريقة حاسمة، قولا و فعلا، ضد الإرهاب. وهو ما يعني توجيه ضربة عسكرية ساحقة إلى كل من العراق و إيران. و إذا كان موضوع ضرب العراق محسوماً، فإن وجهات النظر المتضاربة بين واشنطن و تل أبيب حول من يقوم بضرب إيران (الأمريكيون أم الصهاينة) لم يحسم، و إن كان الطرفان لا يختلفان مطلقاً على وجوب الإقدام على هذه الخطوة عاجلاً أم آجلاً، إما بعد القضاء على النظام العراقي كما يرى الأمريكيون، أو قبل ذلك كما يقترح الصهاينة. فإيران سوف تحل محل العراق هدفاً أولياً أمريكياً بعد أفغانستان، خصوصاً بعد أن اكتشف الإيرانيون أن واشنطن منعت شارون " في اللحظة الأخيرة، من تنفيذ خطة " كانت ترمي لضرب المفاعل النووي في مدينة بوشهر الإيرانية مع بدء الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان خشية أن يفسر الأمر في العالم الإسلامي بأنه استهداف متزامن لدولتين إسلاميتين مما سيؤدي إلى مضاعفات خطيرة تربك الحملة الأمريكية على ما تسميه الإرهاب .

٦ - إن الموقف الأمريكي في توافقه مع السياسة الصهيونية و أهدافها يجعل هذا الموقف بكل طروحاته و وعوده عن الدولة الفلسطينية، و ضرورة ما يسمى السلام في دائرة الشبهة و الشك إن لم نقل في

دائرة الوعود الكاذبة التي يراد بها من الشعب الفلسطيني إنهاء إنتفاضته الباسلة و الإستجابة إلى هذا المخطط الأمريكي - الصهيوني، الذي تناط به مهمة حماية أمن الكيان الصهيوني، و إحتلاله بأدوات فلسطينية و عربية. و يأتي المؤتمر الدولي الذي دعا إليه كل من شارون و بوش في هذا السياق. فحسب الإدارة الأمريكية من المرجح أن يضم المؤتمر ٤ + ٤ + ٤. أي "الرباعية" الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة و الأمم المتحدة، و روسيا و الاتحاد الأوروبي. و " الرباعية" المعنية، أي الكيان الصهيوني و السلطة الفلسطينية و سوريا و لبنان، و " الرباعية " العربية، أي السعودية و مصر و الأردن و المغرب. و سوف يركز هذا المؤتمر على المسار الفلسطيني . و إزاء هذا التوافق الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية بحلول مسخ من المؤتمر الدولي، لا يبقى أمام الشعب الفلسطيني سوى الإستمرار في الإنتفاضة و خيار المقاومة كخيار إستراتيجي وحيث، و تصليب هذا الخيار بالقطع المنهجي و السياسي مع نهج أو سلو .

فمع تقديم الدول العربية و السلطة الفلسطينية تنازلات مطردة أمام الإدارة الأمريكية و العدو الصهيوني، تزداد الإستراتيجية الأمريكية تطابقا مع نهج أرييل شارون العدواني و التطرف الصهيوني، لكي تستمر السياسة الأمريكية في الدائرة الصهيونية المعروفة.

٥ - الأصولية المسيحية الأمريكية و حربها الصليبية

منذ أحداث أيلول ١١ / سبتمبر ٢٠٠١، التي باتت تختزل بما يسمى "الحرب على الإرهاب"، والتي تقسم العالم إلى معسكرين: إما أن تكون مع الولايات المتحدة و إما مع الإرهابيين، حسب التقسيم المانوي (المقصود ثنائية الخير و الشر) و البدائي و المتخلف جدا الذي تعتقه إدارة الرئيش بوش ، تحولت قضية السلام في الشرق الأوسط، أو قضية الصراع العربي الصهيوني، التي أصبحت محكومة لما تقبله أو ترفضه قيادة شارون، إلى سلسلة من المناورات و الأكاذيب السياسية التي تخترعها في الأصل، آلة الأكاذيب الصهيونية ثم لا تلبث أن تعتمد أمريكا بعد ذلك. و قد أصبح المتابع لهذا الموضوع يخرج من كذبة، استنفذت ليدخل أخرى جديدة، و المدهش حقا أن الأكاذيب الصهيونية و الأمريكية تثبت أنها الأكثر انتشارا و الأوسع تصديقا في

المنطقة العربية .

و إثبات صحة المقولة السابقة ليس صعبا بل من أسهل الأمور، و نقصد ما يسمى خطاب الرئيس بوش الأخير الخاص بحل القضية الفلسطينية. فهذا الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بعد طول انتظار، لم يتضمن أية مفاجآت، إذ أنه أتى منسجما مع السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الجمهورية.

في هذا الخطاب زواج الرئيس بوش بين المبدأ الأخلاقي ضد الإرهاب واهتمامات أكثر ثانوية بكثير مثل " النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني " الذي هو في نظر الإدارة الأمريكية بمنزلة فجوة سوداء مليئة بخيبات الأمل. و يعتبر خطاب بوش خطابا رسوليا أخلاقيا، تبشيريا، سلطويا، متعجرفا، و متمحورا حول ذات العظمة الأمريكية و نرجسيتها، غير المتشككة بنفسها، و التي ترى في مصلحتها الأنانية المباشرة (و معها مصلحة الكيان الصهيوني) خيرا كونيا لكل البشرية، الذي يجب أن يكون قاعدة لها، انطلاقا من أن ما هو جيد لأمريكا جيد للعالم، و أن واشنطن هي التي تحتفظ وحدها بمهمة تصنيف الدول والمنظمات بل و الأفراد و توزيعهم على أحد المعسكرين الأنفي الذكر.

و ها هو الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يحتاج إلى أهل النفوذ والمال، و شبكات الضغط و بينها كبريات الشركات، و التروستات الإحتكارية داخل أمريكا و خارجها عموما، و ظل غياب " الوجود " العربي الفاعل، يتكلم مع العرب عموما و الفلسطينيين تحديدا، بمنطق شارون و يتبنى شروطه. فالخطاب الذي تضمن الرؤية الأمريكية لكيفية حل ما يسمى " النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني "، لم يحمل موقفا جديدا، و لم يكن متوازنا كما كان يحلم العرب، بل كان متحيزا بإطلاقية للكيان الصهيوني، و يعكس موقف التيار المتشدد في الحكومة الأمريكية المتعاطف مع شارون و سياسته ، و الذي يمثلته نائب الرئيس ديك تشيني و وزير الدفاع دونالد رامسفيلد و الذي ينظر إلى ما يسمى السلام في المنطقة من منظور مكافحة الإرهاب في العالم، و يدعو للتخلص من عرفات و عدم "مكافأة الإرهاب الفلسطيني " كما يقولون بالدعوة لدولة مستقلة .

و يجمع المراقبون على أن الخطاب الأمريكي جاء متحيزا بالكامل لوجهة النظر الصهيونية، و وجهة نظر أرييل شارون تحديدا ، إذ رحب معظم القادة الصهاينة بخطاب الرئيس بوش، فوزير الدفاع زعيم حزب العمل بينامين بن أليعازر وصفه بأنه " علامة تاريخية " و أفيغدور ليبرمان اليميني المتشدد رأى الخطاب " إيجابي و بناء من وجهة النظر الإسرائيلية "، و الوزير اسحق ليفي

(من المفدال) رأى فيه تبنيا لوجهة نظر إسرائيل " في مواجهتها للإرهاب , ومن دون هوادة ". أما الوزير الليكودي روبي ريفلين فقد أعلن أن " الخطاب يبدو كما لو أنه كتب على يد أحد قادة الليكود، و هذا خطاب أنا مستعد لإلقائه من على منصة الكنيست ". و كتب المعلق ناحوم بارنيع في صحيفة " يديعوت أحرنوت " : " اللسان كان لسان الرئيس بوش، لكن اليد التي كتبت الخطاب هي يد أرييل شارون، و يمكن لشارون المطالبة بحقوق النشر، إذ لم يكن بمقدوره الحلم بخطاب مريح أكثر "، ليصل إلى القول إن شارون " ضم جورج بوش الابن إلى صفوف الليكود كعضو مؤقت، و لم يتبق أمام رجال شارون الآن سوى إحصاء عدد الاعضاء في فرع بنسلفانيا " .

و هكذا، فإن خطاب الرئيس بوش تبنى منطق و إستراتيجية أرييل شارون، كأن الأخير في منصب وزير الخارجية الأمريكية. فزعيم الليكود ما كان ليحلم بخطاب أكثر راحة من خطاب بوش الذي لا يطالبه بشيء. و مما يؤكد تماهي الإدارة الأمريكية في موقفها مع الكيان الصهيوني و تراجعها عن التزاماتها السابقة، التراجع عن بعض المواقف التي عبر عنها بوش في خطابه في حديقة الزهور في الرابع من نيسان ٢٠٠٢، و خاصة لجهة المطالبة بانسحاب القوات الصهيونية الفوري من الأراضي الفلسطينية التي اجتاحتها، و أغفل الخطاب بشكل نافر التطرق للمسائل الأساسية ، حيث لم يتطرق الخطاب للإحتلال الصهيوني و ضرورة انسحابه من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ من دون قيد أو شرط، و لا لقضايا الحل النهائي، و تحديدا القدس و الحدود و اللاجئين الفلسطينيين، أو مصير المستوطنات الصهيونية، إذ تطرق بجمل إلى الحاجة لوقف مستقبلي للبناء في المستوطنات دون المطالبة بإزالتها .

من المؤكد سياسيا و تاريخيا أنه من بين كل الرياح العاصفة و المتناقضة التي أحاطت بالرئيس بوش الابن خلال الأزمة الراهنة في الشرق الاوسط ، هناك سياسة واحدة ظلت ثابتة : وهي دعم الكيان الصهيوني. و هذه السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط التزمت بها مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ قيام الكيان الصهيوني ، إلى درجة أنها أثارت علامات إستفهام كبيرة في الوطن العربي ، وهي لماذا تدوس الولايات المتحدة على مصالحها الحيوية في المنطقة استرضاء للكيان الصهيوني؟ وكيف و لماذا تجعل الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني و ليس من مصالحها و مبادئها العامة وقيمها حول الحرية و

حقوق الإنسان و الديمقراطية الأساس الثابت لسياستها في الوطن العربي؟ ومن الذي يقف وراء هذا الثابت و يعمل على تعزيزه و تأكيده و رفعه إلى مستوى المقدسات؟

التحليلات العربية المألوفة في الساحة السياسية تقول إن اللوبي الداعم للكيان الصهيوني , والذي تقف على قمته اللجنة الأمريكية - "الاسرائيلية" للعلاقات العامة *Public The American-Israel Affairs Committee* , تعرف هذه اللجنة اختصارا باسم "ايباك" *AIPAC* , التي أنشئت في خمسينات القرن الماضي , ونعتتها صحيفة "نيويورك تايمز" بأنها أهم مؤسسة تؤثر على العلاقات الأمريكية - الصهيونية, هذا اللوبي يبقى قوة يحسب حسابها في واشنطن و تتفاخر ايباك بأن أعضائها قد التقوا بكل أعضاء الكونغرس الأمريكي دون استثناء, وأن محلليها قد غطوا كل جلسات الاستماع بالكونغرس ذات الصلة بالعلاقات الأمريكية - الصهيونية.

وهناك المؤسسة التشريعية الأمريكية الأمريكية : الكونغرس , الذي كثيرا ما يوصف بأنه نسخة معظمة من الكنيست الصهيوني. وذلك باعتبار أن معظم أعضائه يؤيدون الكيان الصهيوني تأييدا عميقا و ثابتا, ولقد كان الكونغرس دوما صاحب العديد من المبادرات المنحازة بصورة سافرة للكيان الصهيوني. ففي التسعينات مثلا أصدر "قانون السفارة الأمريكية للقدس" رغم معارضة إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون.. غير أن الرئيس جورج بوش الابن الذي كان يريد تفويضا من الكونغرس يجيز له استخدام القوة العسكرية ضد العراق , وقع قانونا أمريكيا أقره مجلسا الكونغرس منذ سنوات , يقول بالقدس - عاصمة فلسطين, و أولى القبلتين و ثالث الحرمين الشريفين - عاصمة للكيان الصهيوني. ولم يكن تصرف إدارة بوش إزاء القدس جديدا, فقد سبقه قرار إدارة الرئيس ريغان الذي أدرج مدينة القدس كمدينة "اسرائيلية" مسجلة في سجلات وزارة الخارجية, ودعا الى استئجار أراض عربية محتلة من الكيان الصهيوني, خاصة تلك التي تقع ضمن أملاك الوقف الإسلامي و ذلك بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ من أجل بناء سفارة أمريكية عليها و نقلها بقرار من الكونغرس عام ١٩٩٦ من تل أبيب الى القدس.

كما أن الكونغرس كثيرا ما كان يهدد بقطع أو تخفيض المعونات للدول التي تنتقد الكيان الصهيوني. وفي الأزمة الحالية في الشرق الأوسط يوجد حالة من التماهي الكامل بين موقف الكونغرس و موقف الحكومة الصهيونية بزعامة

أرييل شارون. ولذلك لم يكن غريبا أن يتنافس زعماء الحزبين في الكونغرس خلال الفترة الماضية لدعم قرار يقول إن المجلس يؤيد الخطوات الضرورية التي تتخذها "إسرائيل" لحماية شعبها. وقد اضطرت الإدارة للضغط مرارا وتكرارا على زعيم الأغلبية الجمهورية توم ديلاي ليؤخر طرح قرار على التصويت من جانب المجلس أكثر تطرفا في دعم الكيان الصهيوني.

و هناك من جهة ثالثة الجالية اليهودية , وهي الآن موحدة اكثر من أي وقت مضى وراء شارون و سياساته الإجرامية. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الجمهور الأمريكي مؤيد أيضا: ٥٠ في المئة يقولون انهم يؤيدون الكيان الصهيوني في الأزمة الراهنة, و ١٤ في المئة يؤيدون الشعب الفلسطيني. ثلثا المشاركين في الإستطلاعات يقولون أن شارون محق في إرسال الدبابات إلى مدن و بلدات الفلسطينيين ردا على الهجمات الإستشهادية. و مع ذلك , فما كانت حظوظ بوش كبيرة مع الناخبين اليهود كما هو معروف : ٨٠ في المئة منهم صوتوا ضده في انتخابات العام ٢٠٠٠ , و بعض الذين يتذكرون خلافات بوش الاب مع الصهاينة مايزالون شاكين حتى الآن في عمق إلتزام بوش الابن بدعم الدولة الصهيونية.

و من بين أخطر المؤسسات المؤيدة للكيان الصهيوني اللجنة الإستشارية لمجلس السياسة الدفاعية التي تعرف عادة بإسم مجلس السياسة الدفاعية. وينص ميثاق اللجنة على أنها لجنة "استشارية" لا يتقاضى أعضاؤها أجورا مالية عن خدماتهم. و يضم المجلس حوالي ٣٠ عضوا من بينهم نويت جينفريتش الصهيوني المعروف و المتحدث السابق بإسم الكونغرس الأمريكي, ورئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق جيمس وولسي, و أليوت كوهين الكاتب في مجلة ويكلي ستاندارد اليمينية و المؤسس المشارك لمشروع القرن الأمريكي الجديد. و جميع هؤلاء أعضاء في المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي.

كما يضم المجلس إضافة الى هؤلاء هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق, و جيمس شليسنجر وزير الدفاع الاسبق, و دان كويل نائب الرئيس الأمريكي الاسبق. و تقدم هذا المجلس لواجهة الأحداث هذه الأيام بالنظر لضعف الحالة الشخصية لوزير الدفاع الحالي دونالد رامسفيلد الذي يشكو من التقدم في السن و الإحباط الذي يعانيه جراء فشل حملته في أفغانستان. و هو يضم الثلاثي الصهيوني المؤيد لسياسات حزب الليكود الذي يضم وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة دوغلاس جي فيث, و وكيل وزارة الدفاع بول لفوويتز, ورئيس

المجلس نفسه ريتشارد بيرل. و يعرف هذا الثلاثي باسم "عصبة ولفوويتز". وقد عمل أعضاؤه الثلاثة على مدى العشرين عاما الماضية مع بعضهم البعض في معاهد الابحاث التابعة لليمين المحافظ الجديد, وهي الفترة التي كان رامسفيلد فيها شبه متقاعد بعد عمله كوزير للدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد. كما تلعب ارتباطات الثلاثي الصهيوني فيث - بيرل - ولفوويتز دورا مهما في تشكيل مواقف مجلس السياسة الدفاعية , وبالتالي مواقف وزير الدفاع و مسؤولي البنتاغون. فدوغلاس فيث, مثلا ظل لحين التحاقه بإدارة بوش مديرا لمركز السياسة الامنية المتطرف الذي يرأسه فرانك غافني النصير المتعصب لعصبة ننتياهو - شارون الليكودية في الكيان الصهيوني , إضافة الى ارتباطه بالأصوليين المسيحيين المتصهينين في أوساك اليمين الأمريكي المتطرف.

و الأهم من ذلك , قيام فيث بعقد عدة صفقات خاصة مع الشركات الدفاعية الصهيونية, مثله في ذلك مثل ريتشارد بيرل, يضاف إلى ذلك كون فيث من "أبناء الجيل الثاني" من الجابوتنسكيين "أنصار الإرهابي الصهيوني جابوتنسكي". فقد نال والده ذلك فيث تكريم صهاينة أمريكا الذين يعارضون أي سلام بين الفلسطينيين و "الإسرائيليين" بالنظر لكونه واحدا من أوائل الذين انضموا الى عضوية منظمة "بيتار" و هي الحركة الشبابية التي أسسها جابوتنسكي. هذه هي المجموعة التي تتولى رسم الخطوط العامة للسياسة الدفاعية الأمريكية, وتقدم "النصائح" لوزير الدفاع الأمريكي, و تعمل من خلال ذلك على تحقيق أهداف الصهيونية العالمية و زعماء الكيان الصهيوني الليكوديين بالذات.

و هكذا فإن الدعم الحازم من جانب الرئيس بوش للكيان الصهيوني وشارون لا يأتي من جانب اللوبي الصهيوني هذه المرة فقط, بل من جانب الأصولية المسيحية التي لم تكن في العادة من حلفاء الإيباك أو اليهود الديمقراطيين في الغالب. وعلى الرغم من تعدد الطوائف و الفرق و الإتجاهات المذهبية المسيحية , فإن التعبير الأوضح و الأقوى عن الميول الأصولية في المجتمعات المسيحية يتركز في الطائفة البروتستانتية التي تفرع عنها أيضا مذاهب متعددة, لعل أشدها تطرفا هو مذهب البيوريتانية (التطهيرية) الذي ساد في انجلترا في القرن السابع عشر.

و كان البيوريتانيون شديدي المحافظة على التقاليد العبرانية. وكان مذهبهم بمثابة بعث للروح اليهودية القديمة (٧), وقد تميزوا بإعتمادهم الشديد على

كتاب "العهد القديم", فاعتبروه وحيا سماويا, يغذي الفكر و يرشد نحو الصلاح...و أدى غلوهم في اجلال " العهد القديم" من الكتاب المقدس, إلى التماثل في المشاعر و الطموحات بينهم وبين اليهود (شعب الله المختار).

و في النصف الاول من القرن التاسع عشر أسفر الواقع السياسي في انجلترا عن ظهور جيل جديد من المسيحيين المتصهينين , اقترنت في ايدولوجيتهم الحوافز الدينية بالحوافز الإمبريالية. أو قل بدأ العمل على توظيف الدافع الديني لتحقيق مكاسب سياسية ذات أبعاد استراتيجية. فقد أثارت كتابات المسيحيين المتهودين الموالية للصهيونية موجة من التعاطف في أوساط الرأي العام. و توضحت تماما المزايا الإستراتيجية التي يمكن جنيها من خلال وجود منطقة نفوذ بريطانية في الشرق المتوسطي. و هكذا راحت فكرة ضم فلسطين لبريطانيا , عن طريق زرع كيان يهودي فيها بحماية بريطانية, تروق لكثيرين ممن كانوا لا يكتفون بها قبل ذلك. و احتلت مكانة بارزة في أذهانهم مسألة الترابط بين العمل البشري من أجل تحقيق ارادة الله بعودة اليهود الى أرض فلسطين , و بين المصالح الاستراتيجية البريطانية(٨).

لاشك أن المسيحيين المتصهينين لم ينظروا الى القضية الفلسطينية من زاوية الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني, بل من زاوية النفي القطعي لوجود وطن فلسطين القومي و السياسي و الحضاري. وبإحصار , فإن الأصولية المسيحية التي تعتبر عنصرا أساسيا في التاريخ الديني و الاجتماعي و السياسي الغربي, انتعشت في البيئات البروتستانتية , إذ بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر مع بداية التوسع الإستعماري و الإمبريالي. و قد كان مركزها في البداية بريطانيا حين كانت هذه الاخيرة قائدة المعسكري الإمبريالي و مركز الرأسمالية العالمية, لكنها انتقلت الى الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا, و أصبحت نصيرة الحركة الصهيونية العالمية , متبينة أهدافها, وعاملة على تحقيق أهدافها التي تمثلت أخيرا في قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين.

و هكذا أضحت فلسطين في نظر ايدولوجية الأصولية المسيحية البروتستانتيةالوطن الذي أعطاه الله لبني "اسرائيل". وتؤمن الأصولية المسيحية في أمريكا بعقيدة "هرمجدون". يقول القس بيلي غراهام الذي ظل منذ العام ١٩٧٠ يحذر من أن العالم يسير بسرعة كبيرة نحو هرمجدون, إن الجيل الحالي من الشباب قد يكون آخر جيل في التاريخ. وظل يردد في اجتماعاته الكنسية و برامجه التلفزيونية مقولته الشهيرة:"يتساءل الكثيرون : أين تقع

هرمجدون؟ و ما مدى قربنا منها؟". وفي محاولته الاجابة يقول "حسنا انها تقع الى الغرب من نهر الأردن بين الجليل و السامرة في سهل يزرعيل. عندما وقف نابليون في هذا الموقع العظيم قال ان هذا المكان سيكون مسرحا لاعظم معركة في العالم". و يضيف غراهام" ان الكتاب المقدس يعلمنا بأن آخر حرب عظيمة في التاريخ، سوف تخاض في ذلك الجزء من العالم: الشرق الأوسط"(٩).

وقد أظهر إستطلاع للرأي أجرته جامعة أكرون العام ١٩٩٦ حول الدين والسياسة أن ٣١ في المئة من المسيحيين يعتقدون أن نهاية العالم ستكون في معركة "هرمجدون" , ونسبة ال ٣١ في المئة تعني أن ٦٢ مليون أمريكي يوافقن على هذه الملحمة الغيبية. من المؤكد أن النخب الأصولية المسيحية , أجادت إستغلال العقائد الراسخة في المخيال الإجتماعي الأوروبي و الأمريكي , المقبولة و المفهومة لدى قطاعات واسعة من الشعوب الغربية , وتمكنت من إستقطاب نفر غير قليل من الدعاة المتحمسين الذين عملوا على نقل المنظور الاصولي الى شرائح واسعة من المجتمع الامريكي.و أشهر الكهنة الدعاة الذين يبشرون بهذه العقيدة الغيبية في الولايات المتحدة، هم: ١- جاك فان ايمب من ولاية متسجين الذي يقدم برنامجا تلفزيونيا أسبوعيا تنقله أكثر من ٤٠ محطة تلفزيونية , و ٤٣ محطة اذاعية امريكية و دولية موجهة حول العالم.٢- تشارلز تايلور من ولاية كاليفورنيا الذي يبث برنامج "نبوءات الكتاب المقدس" عبر أكثر من ٢٠ محطة و طنية. ٣- بول كراوش الذي يقدم برنامج "نبوءات اليوم الاخر" عبر شبكة بث "ترينيتي " الى البيوت في الولايات المتحدة و عبر الاقمار الصناعية في العالم. ٤- أورال روبرتسون كاهن تولسا الذي أخبر مستمعيه مرة أنه بحاجة الى ثمانية ملايين دولار, و "إلا فإن الله سوف يستدعيني إليه", وماكان من إتباعه إلا أن استجابوا له, وجمعوا المبلغ فوراً.٥-بات روبرتسون الذي بنى شبكة البث المسيحية (CBN), وهي محطة تجمع سنويا حوالي ٩٧ ملون دولار كأرباح معفاة من الضرائب, وتقدم هذه المحطة برنامجا اسمه"نادي السبعمئة" و هو برنامج يقول عنه الكاتب روبرت بوسطن "إنه يتناول قضايا السياسة بنفس النسبة التي يتناول بها الدين".و يقول بوسطن في كتابه عن حياة روبرستون"الرجل الأخطر في أمريكا" أن المال الذي جمعه من البرامج الدينية المعفاة من الضرائب مول, ووفر الأساس لمشاريع أخرى ذات طابع سياسي خاصة لدى "التحالف المسيحي". وهذا التحالف يملك موازنة قدرها ٢٥ مليون دولار سنويا وأصبح لديه ١,٧ مليون عضوا و ١٦٠٠ مركز في

٥٠ ولاية من الولايات المتحدة. ويقول بوسطن: "إن هذا التحالف يشكل منفردا المنظمة السياسية الاوسع نفوذا في الولايات المتحدة".

و قد أدركت النخب الأصولية المسيحية الأمريكية أن الحياة الثقافية الأمريكية تخضع لسيطرة وسائل الاعلام و للكنائس. ولما كان هذان البوقان (الاعلام و الكنيسة) من التأثير و القوة و الفاعلية,, فقد استطاعت الأصولية المسيحية أن تستغلها الى أقصى الحدود لغرس ايديولوجيتها في أذهان المجتمع الأمريكي , ولكي تترسخ في الثقافة السياسية الأمريكية. و مما لا يدعو الى الدهشة أن الأصولية المسيحية الأمريكية تتبنى أفكار و مفاهيم الأصولية اليهودية, و بالتالي فإن الأصوليتين تتبعان من المصدر عينه, و تصبان في بركة واحدة , إلا وهي خدمة الأهداف الإمبريالية الأمريكية و الاهداف الصهيونية. والمسيحيون الأصوليون في نصف الكرة الغربي , يؤيدون اليهود الأصوليين في طرحهم برنامجا سياسيا يركز على بسط السيادة اليهودية على "أرض اسرائيل الكاملة". و هم يعتبرون مثلهم أن هذه الخطوة الحاسمة تؤدي الى التعجيل في اتمام عملية الخلاص الكونية التي قضت الارادة الالهية بها, والتي, و باعتقادهم طبعاً, قد بدأت فعلاً(١٠).

و تؤيد الأصولية المسيحية منذ القديم قيام دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين, و الأصولية المسيحية من بينها يذهب من إلى أن قيام الكيان الصهيوني هو تحقيق للوعد الإلهي بالأرض حسب العهد القديم."إنها ليست لأولئك الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين", كما قال بات روبرستون في نيسان/ابريل الماضي.و يوجد الآن في الولايات المتحدة تلاحم قوي بين السياسة الأمريكية الرسمية و الشعبية, التي تعتنق خطاباً رائجاً حول الديمقراطية و حقوق الإنسان, و بين الأطرحة الأصولية المسيحية الغيبية, التي تطمح الى جمع شتات اليهود في أرض الميعاد, وإعادة بناء الهيكل المزعوم على أنقاض الحرم القدسي الشريف استباقاً لقدم السيد المسيح, و يأتي من بعد ذلك حكم الله على الارض.

و لذلك أصبح موضوع الكيان الصهيوني حاسماً في أوساط الأصولية المسيحية. و إذا كانت الصهيونية قد لعبت دوراً معيناً في مسألة العداء الغربي للعرب في القرن العشرين , فإن الدعاية الصهيونية وجدت تربة خصبة لنجاحها, تمثلت في الإستعداد المسبق لدى الغرب لقبولها, بفضل العداء الثقافي و الحضاري الذي غرسه الأصولية المسيحية ضد العرب و الإسلام في العالم

الغربي , خاصة في الولايات المتحدة.و هناك ما نستطيع أن نصفه تحت عنوان الزحف البروتستانتى على العرب. إذ يبدو أن دور الدول الانجلوسكسونية قد حان الآن لشن حملة صليبية جديدة على الوطن العربي. ويبدو أن مبعث هذه الحملة البروتستانتية هو فكرة اعادة اليهود الى أرض فلسطين.و بالفعل كان الجو الذي صاحب إنشاء دولة"اسرائيل" في أواسط القرن العشرين, جو "حرب صليبية", يعيد الى الأذهان أيام الحروب الصليبية في القرون الوسطى(١١).

و من الجدير بالملاحظة أن الثقافة السائدة في المجتمع الأمريكي , و في شبكة المدارس و الجامعات التي يشرف عليها الأصوليون المسيحيون من أمثال جيرى فالويل و بات روبرستون, ما فتئت حتى اليوم تحول العرب أما الى مزودين للنفط, و إما إلى إرهابيين عطشى إلى الدماء, كما هي الحال الفلسطينين.و الإدارة الأمريكية الجمهورية لاتستطيع تجاهل هذا الجسم الانتخابي الكبير و المهم , الذي يطالب صراحة بالمذبحة الكبرى في الأرض المقدسة.و حتى أنصار الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة أصبحوا يوظفون الأصولية المسيحية لمصلحة الكيان الصهيوني , ويتغاضون عن طروحاتها المعادية لليهود , بما في ذلك نبوءات اندثارهم , وحتمية اعتناقهم المسيحية, من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية لمصلحة الكيان الصهيوني. وهذا الجسم الانتخابي الذي يدور حوله الحديث يضم عشرات الملايين من الامريكيين.

في الحقيقة التاريخية , هناك صهيونيتان الأولى و الأساس صهيونية مسيحية , و الثانية صهيونية يهودية. كما أن اللاسامية لا ساميتان , الأولى تكره اليهود وتريد التخلص منهم و أبعادهم بكل الوسائل الممكنة, و الثانية تكره اليهود أيضا, و لكنها تريد تجمعهم في مكان محدد هو فلسطين, ليكون هذا المكان مهبط السيد المسيح المنتظر في عودته الثانية.و يتواجد اليمين النيوليبرالي الأمريكي أو ما بات يعرف بالمحافظين الجدد, في الإدارة الأمريكية خصوصا في قيادة البنتاغون , نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتش, و مستشار الوزير داغ فايت, الى جانب المستشار ريتشارد بارل. و هؤلاء المحافظون الجدد يمثلون جميعا خطأ مؤيدا للكيان الصهيوني بإطلاقية, لأن الكيان الصهيوني من وجهة نظرهم يجلب لهم الخلاص المسيحي.

و يشعر البيت الأبيض بوطأة هذه الحملة المؤيدة للكيان الصهيوني من

جانب اليمين المسيحي، الذي يمارس ضغوطات قوية على الحزب الجمهوري من أجل دعم شارون. وقد تعاون الصهاينة مع اليمين المسيحي الأصولي لمهاجمة المسؤولين في الإدارة الذين عبروا عن نقد و لو ضئيل لتصرفات شارون، محذرين من إضاعة "الوضوح الأخلاقي" للحملة على الإرهاب: نحن منزعون لأن هناك تفسيرات مخطئة لمبدأ بوش، واحد لأمريكا وآخر "إسرائيلي"، كما قال مطران تكساس جون هاغ الذي تذاع عظاته من ٢٣٠ تلفزيون و إذاعة عبر الولايات المتحدة الأمريكية كلها. أما روبرستون فقد أخبر أن الدعم لبوش تراجع قليلا لأن الرئيس ارتكب غلطة كبيرة بسماحه لباول مقابلة عرفات. وزعم فولويل أنه بالنسبة للمحافظين المسيحيين فان أمن "اسرائيل" و حريتها مسألتان تتجاوزان كل التحالفات البشرية و الصداقات و حتى مع رئيس سبق أن انتخبوه. و لاتستطيع الإدارة الأمريكية الجمهورية أن تتجاهل هذه الضغوطات. ولذلك فان مساعدي بوش يتابعون وضع أصابعهم على النبض الإنجيلي، إدراكا منهم بأنه هو لحمهم و بظاقتهم. فقد كان ذلك دائما موضع هم الجمهوريين في سعيهم لكسب أصوات اليهود، و الموارد المالية للإنتخابات.



الهوامش:

- (١) - بول ماري دو لاغورس - منطق الحرب في الشرق الأوسط - صحيفة لوموند ديبلوماتيك، شهر أيلول ٢٠٠١ - النسخة العربية الصادرة عن مؤسسة الرأي للصحافة (ص ٤)
- (٢) - عماد جاد - نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية - مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز/يوليو ٢٠٠٢، تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة (ص ٨٨)
- (٣) - المرجع السابق (ص ٨٩)
- (٤) - أحمد ابراهيم محمود - الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٩، تموز/يوليو ٢٠٠٢ (ص ٩٥)
- (٥) - مولي مور و جون وارد اندرسون، المفجرون الانتحاريون يغيرون الموازين العسكرية في الشرق الأوسط، مجلة News Week باللغة العربية، تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ (ص ٢٤)
- (٦) - أحمد ابراهيم محمود - مرجع سابق (ص ٩٣)
- (٧) - جورج كنعان - الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي - الجزء الأول الدعوة و الدعاة - بيسان للنشر و التوزيع - بيروت - الطبعة الأولى تموز ١٩٩٥ (ص ٤٥)

- (٨) - المرجع السابق (ص ٤٨)
(٩) - المرجع السابق (ص ٦٩ - ٧٠)
(١٠) - المرجع السابق (ص ١٣٤)
(١١) - المرجع السابق (ص ١٧٩)



الفصل الثاني عشر

رؤية نقدية لمقولة الدولة الفلسطينية

١- جدل الدولة الفلسطينية في ظل مرجعية أوسلو

كان قرار تأسيس دولة يهودية في فلسطين قد قرر منذ زمن بعيد في مؤتمر تأسيس الحركة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧، وقد قال هرتزل آنذاك، أنني واثق أنه بعد ٥٠ سنة ستقوم الدولة اليهودية. وقال : « يبدو إن كلامي هذا كلام مجاني، لكن الوقت سيكشف لكم أن ذلك هو ما سيكون ». ولما كانت الحركة الصهيونية العالمية حركة عرقية مغرقة في رجعتها، مرتبطة بالامبريالية الغربية ذات المصالح الكبيرة في الوطن العربي، وقادرة على استقطاب قطاعات كبيرة من يهود العالم، واستخدام نفوذهم وكفاءتهم في أوطانهم، فقد اعتبرت أن إقامة الدولة الصهيونية لا بد أن ينال موافقة الدول الاستعمارية الأوروبية على الأقل أو دعمها. و لذا كان ينبغي أن يكون للدول الاستعمارية الغربية مصلحة فيها و أن يدخل في نطاق مخططاتها.

و أخذ هرتزل يشيد بالميزات التي يمكن أن تحملها الدولة الصهيونية الجديدة لمن يمنحونها أرضا و للدول الاستعمارية التي تشجع هذا المخطط. وهاكم الرؤى التي يراها إذا ما كانت فلسطين هي الأرض التي يقع عليها الإختيار: " إذا أعطانا جلاله السلطان فلسطين فيمكننا أن نؤمن له تنظيم المالية التركية تماما. و سنشكل بالنسبة لاوروبا هناك قطعة من سور ضد آسيا و سنكون الحارس الأمامي للحضارة من البربرية و سنبقى كدولة محايدة، على صلات مستمرة باوروبا كلها التي تلتزم بضمان كياننا" (١).

و قد ارتبط المشروع الصهيوني في إقامة دولة على أرض فلسطين بوثيقة

سياسية بريطانية هي تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩١٧ , وهو في الواقع محض رسالة موجهة من الوزير البريطاني للشؤون الخارجية , اللورد بلفور, إلى اللورد روتشيلد. و من الواجب أن نثبت هنا نص تلك الرسالة ذات المقاطع الثلاثة المقتضية للغاية: "يسرني جدا أن أوجه اليك , باسم حكومة جلالته, تصريح التعاطف مع المطامح اليهودية التي رفعت إلى الحكومة و نالت موافقتها. أن حكومة جلالته تنتظر بعين العطف إلى قيام و طن قومي للشعب اليهودي (home national a) في فلسطين, و ستبذل جميع الجهود الممكنة لتسهيل انجاز هذا الهدف, على أن يكون و اضحا أنه لا يجوز اتيان أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية و الدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين, أو بحقوق اليهود و بوضعهم السياس في أي بلد آخر. سأكون لك ممتنا لنقل هذا التصريح ليطلع عليه الاتحاد الصهيوني(٢) .

و كانت بريطانيا في تلك المرحلة خاضعة لضغوطات الحركة الصهيونية, التي كان يقودها آنذاك حاييم وايزمان, و الذي سيصير أول رئيس لدولة الكيان الصهيوني. و قد كتب وايزمان منذ ١٩١٤ إلى موظف سامي المقام في وزارة الشؤون الخارجية: "انني أدرك بطبيعة الحال أنني لسنا الا ذرة, و لكن في مقهورنا القول على نحو يقبله العقل بأنه اذا ما سقطت فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني, و اذا ما شجعت بريطانيا العظمى اقامة اليهود هناك, على سبيل التبعية البريطانية, فسيكون في مستطاعنا أن يكون لنا خلال خمسة و عشرين أو ثلاثين عاما مليون من اليهود أو أكثر, و لسوف يطورون البلد, و يجلبون اليه الحضارة, و يؤلفون حرسا فعليا لقناة السويس"(٣) .

و عندما عهدت عصبة الأمم لبريطانيا بالإننتداب على فلسطين في ٢٤ تموز ١٩٢٢ , بدا تصريح بلفور يشق طريقه إلى التنفيذ العملي من خلال منح سلطات الإننتداب "صلاحية اقامة مؤسسات سياسية و إدارية و إقتصادية في البلاد من طبيعتها أن تؤمن قيام الوطن القومي للشعب اليهودي"(٤) . و يقول مكسيم رودنسن في هذا الصدد: انطلاقا من هذه الوقائع بيدولي أن النتائج التالية لا تقبل الجدل تاريخيا. إن تحقيق المشروع الصهيوني لم يبدأ إلا بفضل و ثقة سياسية أمن الحصول عليها من بريطانيا العظمى بضغط المنظمة الصهيونية. وقد سلكت بريطانيا هذا المسلك للحصول على الدعم لسياستها العامة من قبل جماعة الضغط الفعال التي كانت تتألف, كما خيل إليها, من يهود الإمبراطورية الروسية و الولايات المتحدة دون أن تتساءل كثيرا عن الروابط الفعلية التي

تربط هؤلاء بالحركة الصهيونية السياسية، و لأنه زين لها أن الوثيقة المشار إليها تخدم مصالحها في الشرق الأدنى الخارج من الحرب، و القادة الصهيونيون قد صوروها كذلك. و اعتبرت بريطانيا أنه يمكن التوفيق بين هذا الخط، على الأقل في المدى البعيد، و بين المساندة التي تبذلها للأمراء العرب من السلالة الهاشمية و دعم هؤلاء لها بالمقابل. و ساعد القادة الصهيونيون على تحقيق هذا التوفيق بأرجاء مشروع الدولة اليهودية مؤقتاً و بالإكتفاء بالمطالبة بحقهم في تسهيلات للاقامة في فلسطين و في الاستيطان الحر. و الخلاصة أن من حق العرب أن يعتبروا ان ترسخ عنصر غريب جديد في الأرض الفلسطينية (عنصر في غالبيته العظمى أوروبي آنذاك) أمر فرضته عليهم دولة أوروبية بالاستناد إلى النصر العسكري الذي أحرزه فريق من الدول الأوروبية ضد فريق آخر كانت الإمبراطورية العثمانية قد انضمت إليه (٥).

و هكذا استقدمت الحركة الصهيونية بمساعدة بريطانيا قطاعات من المستوطنين اليهود الى فلسطين. و كان عدد اليهود في فلسطين يقارب ٨٥٠٠٠ يهوديا عام ١٩١٤، و قد هبط هذا العدد إلى نحو ٥٦٠٠٠ يهودي أثناء الحرب. و في عام ١٩١٧ كان يهود فلسطين يمثلون ٦% من السكان، بينما كان العرب يمثلون ٩٤%. و قد كسبت الحركة الصهيونية دولتها بالعنف، و استولت بالقوة على التراب الفلسطيني، و أسست دولة غربية لليهود مهاجرين مستوطنين استناداً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، المعروف بقرار التقسيم، الذي كان مرجعية شكلية للحركة الصهيونية لاقامة مشروعها المتمثل في الكيان الصهيوني " اسرائيل " بعد ٥٠ سنة من كلام هرتزل .

و على الرغم من موافقة الكيان الصهيوني على القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٧، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية و عربية، فإن الدولة الصهيونية الناشئة قامت بخوض الحرب، و اراقة الدماء في العامين ١٩٤٨ و ١٩٤٩، مما أدى إلى سقوط ضحايا و تسبب بالمآسي في أوساط الشعب الفلسطيني، و من ذلك تشريد السكان المدنيين الفلسطينيين و فقدانهم ملكياتهم، متحولين بذلك شعباً لاجئاً...

وكان العرب قد رفضوا قرار التقسيم المذكور، لأنه قرار غير شرعي، و معاد للحقوق الطبيعية و التاريخية للعرب في فلسطين أولاً، و لأن القرار المذكور استباح الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وبالتالي للأمة العربية في

وطنه، ثانياً، ولأنه لا يجوز لدولة الإنتداب البريطاني أن تتصرف بحقوق الشعب والدولة الموضوعة تحت الوصاية ولا بأرضها، ثالثاً، ولأن هذا الرفض مبني على البعد القومي للقضية الفلسطينية مرجعية ومسؤولية عن القرار والتحرير والتصرف، رابعاً .

ولما كانت إقامة الدولة الفلسطينية حقاً طبيعياً للشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً، وهو حق يأتي من علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه، ومن حق هذا الشعب التاريخي في إقامة دولة ذات سيادة فعلية وحقيقية في وطنه، ولا يأتي من قرارات دولية، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص، ولا هو من حقه أن يعطي قرار استقلال، أو إقامة دولة، أو قرار حق طبيعي. لأن هذا الحق، كما ذكرنا حق طبيعي وتاريخي، ودور الأمم المتحدة حسب شرعيتها، أن تدافع عن هذه الحقوق الطبيعية، وأن تمنع الإعتداء عليها، حين تتعرض للإعتداء. وليس من حق الأمم المتحدة، أن تتصرف بالحقوق الطبيعية لشعب فلسطين .

ولقد درس هذه المسألة حقوقيون عديدون منهم الأستاذ هنري كتن في كتابه « المسألة الفلسطينية » باللغة الانجليزية (ص ٣٢ - ٤١) وفي دراسات ومحاضرات أخرى. وأبان أسباب عدم قانونية القرار، سواء من حيث عدم اختصاص الأمم المتحدة الذي قرر تقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام : واحد لدولة عربية، وثاني لدولة يهودية، وثالث لمدينة القدس، و أن ذلك كان يشكل عدواناً على سيادة الشعب الفلسطيني» (تقسيم فلسطين منشورات نقابة المحامين - دمشق ص ٣٤) .

وقد قاتل الشعب الفلسطيني والأمة العربية لرفض قرار التقسيم قبل صدوره، ومنذ صدوره حتى الآن، لأنه قرار باطل وجائر، وكتب القانونيون والكتاب الكتب و المؤلفات في بطلانه، كما قدم المناضلون وجماهير الشعب الضحايا في مقامة التقسيم والتوطين الخ. . .

وعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية الرسمية اعتبرت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر عام ١٩٨٨، القرار ١٨١ أساس الاستقلال، وبالتالي أساس الدولة الفلسطينية، وقبلت بحل سياسي ضمن إطار القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، أي أن القيادة الفلسطينية رضيت أن تستمد شرعية الإستقلال وبناء الدولة من قرار غير شرعي، ومعاد للحقوق الطبيعية للعرب في فلسطين، واعترفت بشرعية الوجود الصهيوني، المحتاج الى الشرعية والإعتراف بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وملاحقها، لأن الكيان الصهيوني ذا

الوجود الغير طبيعي في فلسطين يحتاج الى مثل هذا الاعتراف، وإلى قرارات الأمم المتحدة، إلا أن قادة العدو الصهيوني بدءا من نتنياهو إلى شارون ووصولاً إلى أطراف اليمين واليسار يرفضون القرار ١٨١، ولا يريد أحد منهم أن يذكره باعتباره مرجعية من أي نوع، لأنهم يرون أن ذلك القرار الذي رفضه العرب ضمن ظروف تاريخية، نقضته حروب وأسقطته مرجعيات أخرى، طغت على المرجعية الدولية في هذا المجال منها : مرجعية مدريد، ومرجعية الولايات المتحدة الأمريكية التي يضع معظم العرب ٩٩ في المئة من أوراق حل القضية الفلسطينية بيدها، ومرجعية أوسلو التي تلتزم بها القيادة الفلسطينية، وتعمل اليوم بمرجعتها لاقامة « دولة فلسطينية »، كان المجلس المركزي الفلسطيني قد أرجأ الإعلان عنها في إجتماعاته قبل سنتين.

وهكذا، فإن القيادة الفلسطينية التي تؤمن بالمعادلات الدولية أساساً، وتراهن على أن تأتي لها هذه المعادلات الدولية بحل قد تبخرت آمالها مؤخراً، لأن "دولة الحكم الذاتي" التي تعلن عزمها على الاعلان عنها لا تستند ولو شكلياً إلى القرار ١٨١، ولا إلى مرجعية مدريد، ولا إلى المرجعية النضالية، لأن « مرجعية أوسلو » لا يمكن أن يتمخض عنها دولة ذات سيادة. وأية دولة بلا سيطرة فعلية على الأرض، وبلا سيادة، هي أشبه بينتوساتات داخل الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين. و غداة توقيع أوسلوطن البعض بأن أقصى طموح للفلسطينيين في سياق الروابط مع "اسرائيل"، أن ينشأ نظام حكم فلسطيني تابع بالإكراه للدولة اليهودية. و أن كل ما يقصده الطرف "الإسرائيلي" هو إخلاء بعض المناطق الفلسطينية المحتلة، كي يديرها هذا النظام بالوكالة، فيما تبقى "اسرائيل" الطرف المهيمن الذي يقرر كل خطوة تالفة. و لم يكن هذا الظن بعيداً عما يجري عملياً. فقد ثبت أن فكرة التدرج نحو فض التبعية الفلسطينية التي تراكمت مظاهرها في زمن الإحتلال المبرير، لم تتحقق. و حينما أبدى الطرف الفلسطيني رغبة في اعلان الدولة و الإستقلال من طرف واحد ، أُنذرت "إسرائيل" بأن هذا الإعلان لن يكون فاعلاً على الإطلاق ، وسوف تعتبره خطوة أحادية لاقيمة لها في اجبار "اسرائيل" على تغيير مستوى تحكمها في عناصر هذه الدولة و كل مايمكن أن يمنحها صدقية عملية(٦).

ولقد دفعت القيادات الصهيونية عبر شبكات علاقاتها الدولية، القيادة الرسمية الفلسطينية إلى شبكة التسوية بهدف الإجهاز عليها. ولذلك فإن القيادات الصهيونية من شامير إلى شارون مروراً بنتنياهو، لم تقدم أي تنازل جدي يذكر،

وحرصت على إستدراج المنظمة الى حوار ثنائي، لأن القيادة الصهيونية لن تتنازل إن لم تهزم، أو تتوقع هزيمة ساحقة. .. و القيادة الصهيونية لم تهزم بعد، ولا تتوقع ضمن إطار الموقف العربي الراهن، أية هزيمة. . فلماذا تتنازل اذن ؟

إن القيادة الصهيونية ما زال لديها أمل بإثارة المزيد من الصراعات العربية - العربية، سواء داخل كل قطر أو بين قطر عربي وآخر. ولذلك فإنها ترى فيما فعلته القيادة الفلسطينية تنازلاً حقيقياً، و ستحرص على تقديم إحياءات بتنازلات لا تتجاوز المشاريع الصهيونية المطروحة، ... وسيكون الهدف الصهيوني تصفية أية مرجعية نضالية يكون هدفها تحرير الوطن وانتزاع السيادة عليه، وإسقاط قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بدءاً من القرار ١٨١ وانتهاء بالقرار ٣٣٧٩ الذي يصف الصهيونية بالعنصرية والذي اسقطته بالفعل، وتحويل الصراع العربي - الصهيوني الى مطالبة فلسطينية " بدولة الحكم الذاتي " المستندة إلى المفهوم الأمريكي - الصهيوني للسلام، بحيث إن هذه الدولة بلا حدود مع الجوار العربي، ويحيط بها الكيان الصهيوني من كل صوب، وجغرافيتها من الداخل ممزقة و مخترقة إما بمستوطنات ومعسكرات " إسرائيلية " أو بطرق التفاضلية تسيطر عليها قوات الاحتلال، ومن غير المسموح لها أن تنشئ جيشاً أو تكون قوة من أي نوع، ودولة بلا قوة تحمي السيادة أو تؤسس لها، تمثل الوهم بعينه.

ويجمع المفكرون العرب أن الصراع العربي- الصهيوني من طبيعة فريدة ومعقدة للغاية، باعتباره صراعاً حضارياً، بين حضارتين متعارضتين جدلياً وتاريخياً، الحضارة الغربية متجسدة في الإمبريالية الأمريكية، ومبنية بواسطتها، والحضارة العربية التي تجمع كل العرب في أمة واحدة. ويمكن تحديد أهداف الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط على أنها :

١ - هدف حضاري يتمثل في إدماج وإخضاع للعروبة في كل أوجه تطورها، وإستقلالها السياسي والإقتصادي والثقافي .

٢ - إقامة قواعد السلطة الإمبريالية وبنائها الضرورية والمتمثلة في النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة، من أجل تحقيق هذا الإدماج و الإخضاع. وقد جاء إتفاق واي بلانتيشن كإمتداد حي لإتفاق أوسلو، ليؤكد بوضوح لا لبس فيه مدى إرتهان قيادة عرفات للإرادة الأميركية - الصهيونية وللبرنامج

الأميركي - الصهيوني الذي يستهدف تصفية قضية فلسطين أرضاً وشعباً وهوية .

وتدرك السياسة الأميركية عدم قدرة إدارة الحكم الذاتي على منح السلام للقاعدة الإمبريالية، فمسألة كهذه تقتضي إنخراط العرب جميعاً في هذه العملية، وهذه هو مدار السلام الأميركي - الصهيوني في المنطقة العربية. فإدارة الحكم الذاتي تقوم بخرق كل الثوابت الوطنية والقومية، ويستكمل الآخرون أدوارهم بذريعة إن الفلسطينيين (أصحاب الشأن !) قد رضوا بذلك وهذه هي مطالبهم .

إن منطق السلام الأميركي - الصهيوني لا يملك سوى تفسير ومضمون واحد هو الصلح والإعتراف بالعدو الصهيوني، وتطبيع العلاقات العربية الصهيونية دون أي إعتبار للحقوق الوطنية العربية الفلسطينية. والسلام كما تتادي به الإدارة الأميركية، هو شعار أميركي موهوم ومخادع، يمارس الكيان الصهيوني مضمونه الحقيقي على الأرض في تكثف عملية الاستيطان، وسياسة التصفية للقضية الفلسطينية عبر اتفاق واي بلانتيشن، الذي يشكل رهنأً ومستقبلاً مصدر الخطر والتهديد لفلسطين والأمة العربية ومصالحها والإقتصادية والإدارية والمالية، لأنه يجيز السيادة الصهيونية على الأرض والشعب، في حين ان السيادة حق مقدس، لا يمكن ولا يجوز ان تكون موضوعاً للمساومة، أو المفاوضات من حيث المبدأ.

ثم إن الإتفاق قد تم على حساب الحقوق والمصالح الأساسية للشعب الفلسطيني و الأمة العربية ، و نظراً لأن تنازل قيادة عرفات عن حقوق شعبها ومصالحه الأساسية، لا يحل مشكلة بل يصفى القضية الفلسطينية من خلال التنازل عن جوهر القضية، وهذا المنهج متناقض جذرياً مع التراث النضالي للشعب الفلسطيني منذ عام ١٨٩٧. كما أن إتفاق أوسلو الذي قبلت به القيادة الرسمية الفلسطينية على أساس وجود الكيان الصهيوني وشرعية إغتصابه لفلسطين، يسلم بشرعية وجود الكيان الصهيوني على أكثر من ٩٠% من فلسطين ويجعل هذه القيادة تتنازل عن الشعب الفلسطيني. فإذا كانت السلطة الفلسطينية ستسيطر على مايقرب من ٢٤٥٦ كم مربعاً موزعة بين الضفة الغربية (٢٢٤٠ كم مربعاً) و غزة (٢١٦ كم مربعاً) , فإن هذه المساحة تقل ب ٢٤٤ كم مربعاً، عن عشر مساحة فلسطين الإنتدابية التي تبلغ ٢٧ ألف كم مربعاً، إذ تمثل مساحة الضفة الغربية منها ٥٦٠٠ كم مربعاً، أي مايقرب خمس مساحة فلسطين ب ٢٠٠ كم مربعاً، من المفترض و فقا للمبادرة الأميركية

للسلام المتمثلة في مسار أوسلو أن تسيطر السلطة الفلسطينية على ٤٠ % من مساحة الضفة الغربية. فهذا الإتفاق يعتبر ثمرة من ثمار إتفاق أوسلو الذي كرس سيادة صهيونية شبه مطلقة، وشكل إستجابة كبيرة للإملاءات والشروط الصهيونية بضم القدس، والتغاضي عن المستوطنات، وإعطاء الأولوية للكيان الصهيوني لكي يحدد المناطق الأمنية، والاحتفاظ بمعظم أراضي الضفة الغربية، وجعل حياة الفلسطينيين سكان الضفة الغربية و غزة مرتبهة للصهاينة في جميع المجالات الأمنية، مقابل التنازل عن سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتسليم بتشريدهم لمصلحة الكيان الصهيوني، وسكان الأردن لمصلحة النظام في الأردن، وسكان الشتات لمصلحة الشيطان، من دون أن تمتلك قيادة عرفات أية ضمانات لرحيل الإحتلال عن الضفة الغربية، ولا لحل مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية و ارجاء الدنيا .

إن إتفاق أوسلولا يشكل أساسا لقيام دولة فلسطينية، لأن أي استقلال حقيقي على أي شبر من الارض الفلسطينية، لن يكون خارج إطار الصراع العربي مع الصهيونية والإمبريالية الأميركية، فأين اتفاق أوسلو من مشروع الإستقلال الفلسطيني والدولة الفلسطينية في حين أن شروط الإستقلال والدولة غير قائمين. وهو ما يكشف لهاث قيادة عرفات على خدمة اهداف المخطط الأميركي الصهيوني الذي يمهد للكونفدرالية والأردن كخطوة على طريق استيعاب الهجرة من فلسطين إلى الأردن انطلاقاً من أن الجماهير تقيم في دولتها، للتخلص من القطاع الأوسع من الفلسطينيين في اطار تطبيق سياسة التهويد وما يترتب على ذلك لاحقاً إقامة وطن بديل في الأردن، الأمر الذي يترتب صراعات على الساحة الاردنية لن تخدم إلا العدو الصهيوني .

لقد كشفت التطورات والأحداث المتسارعة منذ توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقيات لاحقة، حجم المخاطر التي تحاك ضد الجماهير الفلسطينية، الخاضعة لقمع مزدوج، قمع قوة الإحتلال، و قمع السلطة الفلسطينية التي تحولت الى أداة أمنية في خدمة الإحتلال الصهيوني تساعد، بل تقوم نيابة عنه بقمع وإعتقال ومطاردة المناضلين وقيادات المعارضة الفلسطينية، وبخاصة الإسلامية منها. وسيعمل الكيان الصهيوني على ضرب الفلسطينيين بعضهم بالآخر، وإذكاء الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، وإشعال نار الحرب الأهلية خلال هذه المرحلة .

إن مسيرة التسوية بكاملها كانت ولا تزال وستظل مرحلة الفعل الإمبريالي

الأميركي، في المنطقة العربية و التي ضمنت بواسطتها الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأميركية أحداث سلسلة من التغييرات الجوهرية، لمصلحة السيطرة الأميركية - الصهيونية وتحقيق إنجازات جديدة بعد أن دمرت البنية التحتية والمجتمع في العراق في حرب الخليج الثانية، لإحكام سيطرتها الكاملة على مقدرات الأمة العربية .

لا شك أن منطق السلام الأميركي لا يعكس الشرعية الدولية ومبادئها ودور الأمم لمتحدة في مؤتمر السلام بشأن تسوية الصراع العربي - الصهيوني، لأن الموقف الأميركي من السلام الذي يمثل السياسة الخارجية الأميركية عملياً منذ أن نجح « هنري كيسنجر » في السيطرة على شؤون الشرق الأوسط هو الدفاع عن ضرورة رفض « إسرائيل الكبرى » لأية انسحاب، وضرورة استمرار سيطرتها على الأراضي المحتلة. ثم أن الموقف الأميركي من « السلام » منذ مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧، ومشروع روجرز عام ١٩٧٠، ومشروع ريغان عام ١٩٨٢، ومبادرة الرئيس بوش تتمثل في خوض معارك التدخل والسيطرة بأساليب مختلفة على كل الوطن العربي عبر الوجود العسكري المباشر، والقواعد والتسهيلات العسكرية، من خلال إعادة الكمبرادورية كاملة من أقصى الوطن العربي الى أقصاه، تحت اسم « الإنفتاح » بمضمونه المعروف التخلي عن مشروع الإكتفاء الغذائي، والخضوع لرأس المال الاحتكاري العالمي، والغزو الثقافي، وهيمنة المصالح النفطية على الصعيد الإقليمي وتركيز السلطة في الأقطار العربية في أيدي الفئات والطبقات الكمبرادورية الجديدة، مرتبطة بنيويا بسياسة الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها في المنطقة .

ومنطق السلام هذا يجعل من السياسة الأميركية في الوطن العربي حكماً وحيداً ومعتمداً في كل أزمات المنطقة العربية سواء تعلق الأمر بالحروب العربية - العربية، أم بالصراع العربي - الصهيوني. وعلى نقيض ما عانت منه الهيمنة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من هزات جديدة، وأزمة عميقة في السبعينات بعد هزيمة فيتنام، فإن الخط السياسي الأميركي في مجال السياسة الدولية في ظل ادارتي بوش وكلينتون، وهو يدعي السعي الى السلام، يقوم على إستعراض القوة والعظمة للإمبريالية الأميركية، وإنتهاج إستراتيجية الحرب على جميع الجبهات، باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ سياسة القوة والعدوان. فالولايات المتحدة الأميركية التي تتطلع بقوة إلى بناء « نظام دولي

جديد « وتحقيق الاستقرار العالمي، بعد ان انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وانهيار معه التوازن الذي كان قائماً بين الإمبريالية الأميركية والاتحاد السوفيتي لمصلحة الغرب الرأسمالي، على أساس جعل القوى الحقيقية فيه حكراً بشكل مطلق للإمبريالية الأميركية بما في ذلك القوى العسكرية .

ومن هذا المنظار، فإن السلام الأميركي الشامل في ظل بناء هذا « النظام الدولي الجديد» لا يمكن تحقيقه إلا بإتباع أساليب إلحاق الهزيمة العسكرية بالدول المناوئة للولايات المتحدة الأميركية، أو كبح جماحها عن طريق تهديدها بهزيمة عسكرية تحل بها، والقضاء على الصراعات الإقليمية أو تجميدها بواسطة التسويات المذلة في ظل احتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بمركز الصدارة في المجال الدولي. إن العرب معنيون بالتحويلات الكبيرة التي حدثت في عقد التسعينات، الذي يشمل بدوره نظاماً دولياً مختلفاً، حيث غيرت الثورة العلمية التكنولوجية، وثورة التكتلات الاقتصادية العملاقة من معايير « النظام الدولي الجديد » لجهة الأذعان للقواعد الجديدة التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية منفردة التصرف في هذا « النظام الدولي الجديد»، بعد أن أصبح من غير الممكن للعرب أن يستفيدوا من الصراع التنافسي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في النظام الدولي القديم، وبعد أن مات الاتحاد السوفيتي، وتغيرت سياسة روسيا جذرياً إزاء الأزمات الإقليمية في الوطن العربي، وفي العالم الثالث، لمصلحة سياستها الجديدة القائمة على تقديم التنازلات المجانية للولايات المتحدة الأميركية والغرب، والاندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي. وقد اكتملت دائرة التحويلات العميقة في العالم العربي بعد توقيع إتفاق أوسلو .

إذا فالسلام الأميركي يقوم على فرض الإستسلام للكيان الصهيوني مما يجعل الدول العربية تسير في نهج كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع العدو الصهيوني، كما أن الولايات المتحدة الأميركية تريد إقناع العرب جميعاً أن تحسن العلاقات باعتبارها الدولة الأعظم، يتم عبر تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وما زالت الولايات المتحدة الأميركية تفكر بالطريقة التقليدية في إطار رؤيتها لبناء « النظام الدولي الجديد » وتحقيق السلام، وحيث أن الأميركيين ما زالوا يرون أن تحقيق السلام والاستقرار لا يمكن أن يتم إلا بإحكام الولايات المتحدة الأميركية قبضتها الكاملة على منطقة الشرق الأوسط. ولم يواجه هذا التوغل الأميركي مواجهة جدية منذ العام ١٩٧٠ خصوصاً مع

تراجع المد القومي، وإنحسار حالة النهضة الثانية. فالسياسة الرسمية العربية تبحث عن مداخل للإذعان للشروط الأميركية، ومن هذه المداخل مدخل إقتصادي يسمى إنفتاحا هنا وهناك، ومدخل سياسي هو الإنخراط في عملية التسوية، طبقاً للشروط الأميركية - الصهيونية .

ولعل السياسة الأميركية في سياق هيمنتها على المنطقة العربية تهدف إلى كسر ما تبقى من شوكة العرب القومية وبخاصة الحلقات التي تشكل بقايا معسكر الرفض العربي، ومع إنهيار كل مراكز الرفض العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية، وسيادة منطق ومفهوم الإستجابة لمتطلبات وشروط المرحلة الجديدة، المتمثلة في تطبيع العلاقات العربية - الأميركية - الصهيونية بإملاءات الواقع وإنخراط الحكم العربي الرسمي في هذا المسار على خلفية وحدانية الولايات المتحدة الأميركية، بدأت تمارس الضغوطات القوية على سوريا بهدف نزع أسلحتها السياسية وتحجيم قوتها العسكرية، بما في ذلك إخراجها من لبنان، أو رسم خطوط حمراء جديدة لدورها فيه، وصولاً إلى فصل السياسة اللبنانية عن السياسة السورية بهدف إرغام اللبنانيين على توقيع اتفاق مع الكيان الصهيوني على غرار اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ .

وقد كان الوجود السوري في لبنان ولا يزال يحول دون تحقيق هذا المطلب، ويدرك الأميركيون والصهاينة جيداً أن إخراج الجيش السوري منه، يضعف سورية إلى أقصى حد ويجعلها أكثر إستجابة للتنزلات المطلوبة منها في مسار التسوية، لأن الموقف السوري ذو تأثير ليس في المفاوضات السورية- الصهيونية فحسب، بل على المسارات الأخرى كلها من خلالها تأكيد سورية على شمولية الحل والإنسحابات المتزامنة من كافة الأراضي العربية المحتلة، وبدلالة كونها المعقل الأخير من معقل الحركة القومية العربية التي لا تزال تصر على تسوية شاملة تحفظ حقوق الفلسطينيين الوطنية، وتحقق انسحاباً صهيونياً من جميع الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧. ومن استهدافات الضغوطات الأميركية - الصهيونية على سوريا التصدي لحزب الله، وتجريده من السلاح علماً بأن سياسة حزب الله متسقة مع السياسة السورية دمشق المتسقة مع السياسة الإيرانية في النطاق الإقليمي .

وفي ظل تصاعد التهديدات بشن العدوان العسكري الأمريكي على العراق، تعالت أصوات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بالتنسيق مع اليمين النيوليبرالي الأمريكي لطرح مشروع "قانون محاسبة سورية" الذي حشد له

النائب الجمهوري (تكساس) ريتشارد آرمي أكثر من ١٤٧ نائبا من أصل ٤٢٥ نائبا , و تبنته عضو مجلس الشيوخ السيناتور باربرا بوكسر, وضمنت له حتى الآن أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. إذ طالب مشروع القانون , الذي تولى صوغه مؤيدو الكيان الصهيوني, من الرئيس جورج بوش " منع الولايات المتحدة من تصدير أي مواد ذات استخدام مزدوج مدني و عسكري وعدم تقديم أي تسهيلات للاستثمار في سورية و فرض عقوبات اقتصادية" إلى حين تحقيق ست شروط, هي: " عدم دعم المنظمات الإرهابية, وسحب كل قواتها العسكرية من لبنان و إحترام سيادته, ووقف تطوير الصواريخ الباليستية و الاسلحة الكيماوية, و عدم خرق القوانين الدولية, وتحقيق تقدم جوهري في مفاوضات السلام مع "إسرائيل" وفي مقابل ذلك سعت سوريا إلى تسهيل و تطوير المبادلات مع العراق عبر الحدود بين البلدين بما فيها الإستخدام المضبوط بعناية لخط الأنابيب الذي يعبر الأراضي السورية و يسمح بمرور قسم من الصادرات النفطية العراقية.و هكذا أفضلت سوريا المشاريع الأمريكية لفرض نظام عقوبات جديد على العراق. و من جهتها لا ترغب إيران في التواطؤ مع السياسة الأمريكية رغم عدم تحسن علاقاتها مع العراق.

و ضمن هذا الإطار الإقليمي الجديد, تبدو مصر في حال ضياع , فبعدها كان الرئيس حسني مبارك في طليعة الساعين إلى اتفاق سلام يستخدم من أجله و بلا كلل علاقاته الشخصية مع ياسر عرفات , هاهي جهوده تصاب بالإخفاق. و قد أدت النتائج المحدودة للتنمية الإقتصادية , و ضمور مختلف القوى السياسية, على الصعيد الداخلي , إلى ترك المجال مفتوحا أمام المعارضة الإسلامية الراديكالية. و كان الرئيس المصري يأمل في تحقيق نجاح كبير في السياسة الخارجية, وتحديدًا التوصل إلى إتفاق سلام صهيوني - فلسطيني, باعتباره و حده القادر على تعديل هذه الوجهة المثيرة للقلق. و قد عبر الرئيس المصري نفسه عن قلقه عندما أعلن في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠١: " لاسييل للحل مع شارون, أنه رجل لايعرف سوى القتل و الضرب و الحرب" (٧).

أما الوقائع الجديدة التي نفرزها بعض دول المغرب العربي, باتجاه التسوية النهائية للصراع العربي - الصهيوني, والتحرر من سياسة المقاطعة للكيان الصهيوني, وإقامة علاقات طبيعية مع الدولة العبرية, فانها تمكن هذه الأخيرة من الإندياح في الأقطار العربية, من خلال مشاريع إقتصادية مشتركة, وإتفاقيات جماعية وثنائية حول المياه وإتفاقيات حول سباق التسلح وما إلى ذلك.

وبعد حرب الخليج الثانية لا حظ الأميركيون بروز الدور السوري، وقبول سورية حليفة الاتحاد السوفيتي سابقا بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية في الحدود التي لا تتعارض مع دور إقليمي، كانت سوريا تحلم به، مما يجعل في الشرق الأوسط قوتين إقليميتين متنافرتين ومتنافستين هما سوريا و « إسرائيل ». وهنا نتكلم في نطاق الصراع العربي - الصهيوني .

و مع ذلك فإن الإدارة الأمريكية لا تدعم الكيان الصهيوني مستقرا و آمنا داخل حدوده المعترف بها دوليا و حسب , بل تتجاوز ذلك لدعم سياساته العسكرية العدوانية في الأراضي العربية المحتلة, مما يخرق القوانين الدولية والأعراف و العلاقات المتعارف عليها بين الدول. فقد جاءت ٩٩ في المئة من المساعدات العسكرية للكيان الصهيوني من أمريكا , بعد أن أثبت جيشه أنه أقوى من الجيوش العربية الأخرى, و بعد أن احتل الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٦٧ , و أقام عليها المستوطنات. و يتلقى الكيان الصهيوني اليوم مساعدات أعلى مما كان عليه الأمر أواسط السبعينات, عندما كان الجيش المصري الحسن الأعداد و التدريب يقف في مواجهة الجيش الصهيوني. أما اليوم فهناك إتفاقية سلام طويلة بين مصر و الكيان الصهيوني, و الجيش المصري يبعد عن حدود الكيان الصهيوني من خلال مناطق منزوعة السلاح , و أخرى يتمركز فيها مراقبون أمريكيون. و في النصف الثاني من السبعينات كانت سوريا في حالة توتر شديد مع الكيان الصهيوني, أما اليوم و منذ مؤتمر مدريد , فإنها تعلن أن السلام هو خيارها الاستراتيجي, وأنها تريد إستعادة هضبة الجولان المحتلة من طريق المفاوضات. و الأمر نفسه يقال عن الأردن التي لها منذ ١٩٩٤ معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني , و لا يشكل أي تهديد له. و العراق الذي كان يشكل تهديدا للكيان الصهيوني, تضاعلت قوة جيشه بعد حرب الخليج الثانية , و ماعاد يشكل تهديدا جديا من الناحية العسكرية.

و على الرغم من جنوح معظم العرب للسلام وفق الشروط الأمريكية-الصهيونية للتسوية, إلا أن المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني استمرت ثابتة في بعض المجالات, بل إنها ارتفعت في مجالات أخرى. و هكذا فإن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني ليس سببه حاجاته الامنية الدفاعية أو الدوافع الأخلاقية, بل المصالح الاستراتيجية الأمريكية. فالكيان الصهيوني يخدم مصالح الولايات المتحدة إلى حد كبير. وهو قد منع إنتصار الحركة الوطنية و الديمقراطية الراديكالية في لبنان و الأردن, و استطاع منع سوريا من

تحقيق أهدافها القومية التي لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة. و قوة الكيان الصهيوني الجوية تسيطر على المنطقة، و حروبه المتوالية و المتنوعة أتاحت مجالاً لتجربة الأسلحة الأمريكية، و غالباً في مواجهة سلاح سوفياتي. و يملك الكيان الصهيوني صواريخ بالستية يصل مداها إلى الاتحاد السوفياتي السابق. كما يملك الرؤوس النووية و أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تتعاون مع شركات و هيئات أمريكية في تطوير أسلحة الكترونية و صواريخ مضادة للصواريخ و طائرات مقاتلة متطورة. و لو انقطعت كل المساعدات الأمريكية الآن للكيان الصهيوني لما شكل ذلك خطراً عليه طوال العقد القادم من السنين. فهو يملك صناعة أسلحة محلية كما يملك جيشاً قوياً قادراً على الحركة و الفعل.

و واضح أن السلام، الذي تنشده السياسة الأميركية يتمثل في خلق نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط على حطام النظام السابق الذي كان هشاً ومفربكاً بدرجة غير قليلة. و ترى سياسة الولايات المتحدة الأميركية أن تحقيق السلام و الإستقرار لا يمكن أن يتما إلا بأحكام قبضتها كاملة على منطقة الشرق الأوسط في نطاق خلق نظام أمني ناجح يكون ركيزته الكيان الصهيوني، تدفعها إلى ذلك مثالية تحقيق سلام المئة عام الذي ساد في أوروبا من ١٨١٥ إلى ١٩١٤. و استطراداً في هذا السلام الأميركي، فإن المنطقة العربية ستشهد تغيرات غاية في الجذرية بالنسبة للأنظمة الحاكمة فيها وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن « النظام الدولي الجديد » أو النظام الأميركي كما هو قائم بالفعل يحاول نشر قيم الليبرالية الأميركية المتوحشة في معظم مناطق العالم، كمطلب امبريالي غربي في صيغته الأميركية .

كما أن هذه الترتيبات الأميركية تريد خلق وقائع سياسية جديدة مع متطلبات العصر القادم والمرحلة التي يشهدها العالم، و تنقسم و إياها بعض المثل و القيم الغربية، مثل إحترام حقوق الإنسان، و إحلال التعددية السياسية، و تطبيق نوع من الديمقراطية الليبرالية المراقبة و المقيدة، التي ليست بالضرورة متماثلة مع النمط الغربي، و إنما طبقاً لواقع الشرق الأوسط. و هذه الوقائع السياسية تسيطر فيها الفئات الليبرالية من البرجوازية الكمبرادورية التي تملك قدرة أكبر على التكيف مع التحولات التي يشهدها العالم، و التي تمتلك قدرة أكبر لتلبية ما يحتاجه النظام الأميركي من بحث في أمن و إستقرار منطقة الشرق الأوسط، بما يجعل النظام الإقليمي العربي أكثر الأقاليم اندماجاً في « النظام الدولي الجديد » على قاعدة ضمان و إحترام الأمن الأميركي - الصهيوني،

ومتحولاً بشكل كامل نحو الغرب الرأسمالي المسيطر عليه أمريكا، حيث ترسم الولايات المتحدة الأميركية الآن تحت مظلة السلام المغلفة بقناع الشرعية الدولية، واقع تاريخي جديد للوطن العربي باعتباره اقليماً مملوءاً بالثروات والمشاكل، لا يحتمل أن يبقى متروكاً كما وصفه أحد أبرز المعلقين الأميركيين بأنه «مجموعة من قبائل صغيرة ترفع أعلاماً متفاوتة الألوان» .

٢-السلام الأمريكي – الصهيوني يطلق رصاص الرحمة على أوصلو

ظلت العلاقات الوثيقة بين الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية ثابتة و متميزة لما يزيد على الثلاثة عقود و نصف العقد.و ما يزال الكيان الصهيوني يتلقى ٣ مليارات دولار كل سنة من دون معارضة من أحد في الكونغرس , بما في ذلك الليبراليون الذين يبادلون المساعدات عادة بالتحسن في حقوق الإنسان و الديمقراطية, وبما في ذلك المحافظون الذين هم ضد المساعدات عامة. و تشارك الدول الغربية جميعها الولايات المتحدة في دعمها لبقاء الكيان الصهيوني و أمنه, لكنها لا تمدّه بالسلاح, و لاتوافق على بقائه في الاراضي العربية التي احتلها عام ١٩٦٧ .

ليست هناك جهات اقليمية أو دولية وصلت في دعم الكيان الصهيوني إلى الحدود التي وصلت إليها الولايات المتحدة , التي تقف أحياناً متفردة في هذا الدعم , سواء على الصعيد المالي , إذ أن الولايات المتحدة مازالت مستمرة في دفع ما معدله ١١٥ دولاراً في الثانية الواحدة, أو ٦٧٧٧ دولاراً في الدقيقة الواحدة, أو ١٠ ملايين دولار كل يوم, كما فعلت خلال السنوات العشرين الماضية, أم على الصعيد السياسي و الدبلوماسي, حيث تقف الولايات المتحدة مع الحكومات الصهيونية المتعاقبة أمام المؤسسات الدولية في الخروج على القانون الدولي أو انتهاك حقوق الانسان.

لقد أطلق المفهوم الا مريكي – الصهيوني للسلام رصاص الرحمة على إتفاقيات أوصلو, منذ أن تمت تسمية آرييل شارون وزيراً للخارجية في عهد خصمه اللدود في الليكود بنيامين نتنياهو , حيث أعيد الاعتبار له , وزار واشنطن في شهر تشرين الثاني ١٩٩٧, من أجل لقاء مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس السابق كلينتون , ساندي بيرجر. وهاهو رئيس الوزراء الصهيوني آرييل شارون يعتبر أن إتفاقيات أوصلو و ملحقاتها لم تعد موجودة, وأنها مجرد حبر على ورق , كمقدمة لتنفيذ مخططه الإجرامي الرامي إلى تقطيع أوصلو

قطاع غزة، في الوقت الذي ينتشر فيه حوالي ٧٥ ألف جندي صهيوني بدباباتهم و أسلحتهم الثقيلة في الضفة الغربية، يقتلون و يدمرون، و يمشطون المدن الفلسطينية المعاد الانتشار فيها حسب اتفاقية أوسلو، و يدمرون البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، و يسحقون المخيمات بمن فيها، هذه المخيمات التي تنتظر العدالة منذ أكثر من خمسين عاما تظهر الآن مشاهد أنقاضها في المحطات التلفزيونية، بقايا مبان منهاره، و بيوت تحولت إلى ساحات حرب و خراب، وشهداء يوميا، فما هي فلسطين الآن ؟

و لم يكن هذا الموقف الصهيوني مفاجئا في شيء، لأن "عملية السلام" الأمريكية التي أطلقها جورج بوش الأب عام ١٩٩١، لم يعد لها وجودا. و مادامت إتفاقات أوسلو لم تعد قائمة، وكذلك الأفكار التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد الثاني و طابا، فهذا يعني أن السلطة الفلسطينية التي انبثقت عنها لم يعد معترف بها. فخلال الخمسين عاما الماضية وطد الكيان الصهيوني نظاما إستعماريًا إستيطانيا قاسيا بسبب الإبتزاز و الجرائم و تدمير المساكن و الثقافة حتى الأشجار لم تسلم من العدوان، و انتهجت القيادات الصهيونية التي تعاقبت على الحكم "استراتيجية الحرب الدائمة" و "الإحتلال الدائم" و "استعراض القوة المستمر" كعوامل لازمة لتماسك المجتمع الصهيوني. لذلك استنشق الشعب الفلسطيني في إنتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ و التي كبح جماحها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، و بدعم أمريكي مطلق يتم العمل بالمشروع الصهيوني الشاروني الذي يقوم على سياسة إلغاء الشعب الفلسطيني، و مبدأ التهجير و الترانسفير دون سابق إنذار. و تجلى ذلك بالسياسة القمعية ضد الفلسطينيين مما ولد الإنتفاضة الثانية في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، و بدأ معها الغضب العارم بالتصاعد، و من ثم حرب شارون و المجازر الوحشية التي إرتكبها الجيش الصهيوني و لا يزال .

و بعد توقيع إتفاق أوسلو، و بروز نذر تبلور الكيان الفلسطيني، كانت السلطة الفلسطينية تنتظر إلى هذا الإتفاق بأنه مفتاح بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. غير أن كل ما كان يقصده الصهاينة في ذلك الوقت هو إخلاء بعض المناطق الفلسطينية المحتلة، كي تديرها هذه السلطة بالوكالة، فيما يبقى الكيان الصهيوني الطرف المهيمن الذي يقرر كل خطوة تالفة. فضلا عن ذلك، فإن إتفاقيات أوسلو كانت خديعة كبيرة للتمويه على عملية الإجهاز الشامل على الشعب الفلسطيني، وإجتثاث طموحاته في الحرية و الإستقلال و حق تقرير

المصير..و ماحصل نتيجة "أوسلو" شكل في واقع الأمر إنتحارا أو نحرا جماعيا لشعب بأكمله.

و كانت إتفاقيات أوسلو بمنزلة الكارثة الجديدة التي حلت بالشعب الفلسطيني , إذ نتج عنها كما يقول نعوم تشومسكي نجاح الكيان الصهيوني في خمس نقاط إرتكازية على الأقل, وهي:

١-فك الإرتباط بين المسارات العربية, المتداخلة و المترابطة عضويا بحكم التاريخ و الجغرافيا و الهوية القومية الواحدة و الخطر المشترك.

٢-تحولت قضية شعب و إستقلاله و حريته الى مسألة جزر معزولة و طرقات و جسور و معابر, وأشلاء ممزقة...و كلها تحت الإحتلال تفتيشا و أمنا و مراقبة.

٣-تهجير مدروس على مدى سنوات عبر الهدم و التدمير للأحياء العربية و إلغاء الهويات و القيود , ومحاصرة المدن و البلدات و القرى العربية بمستوطنات مسلحة ماديا و عسكريا و عنصريا.

٤-السماح بقيام شبه سلطة و شبه مؤسسات و شبه أجهزة ليسهل تهميشها و حصارها و تدميرها في أي وقت تراه "اسرائيل" مناسبا لها أو ضروريا لتحركاتها السياسية و العسكرية و الامنية.

٥-وضع الشعب الفلسطيني في سجن جماعي و إستغلال ظروفه المعيشية القاسية جدا للإستفادة من قوة العمل الرخيصة, و ربط من يمكن ربطه بالإحتلال و سلطاته و رجال الأعمال الصهاينة الذين يقومون بدور خطير في هذا الميدان.

و هذا جعل مسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني تنتقل من إخفاق إلى آخر, لأن إتفاقيات أوسلو لم تكن عقد قران بين زوجين متكافئين في الحقوق و الواجبات, و إنما كانت تسوية بين محتل صهيوني و شعب خاضع للإحتلال. و قد أراد المحتل أن يفرض في كل مرحلة, و بدعم من الولايات المتحدة, وجهة نظر من جانب واحد. و كانت أغلبية الصهاينة يرون في رفض عرفات " العرض السخي " الذي طرح في قمة كامب ديفيد في تموز / يوليو عام ٢٠٠٠, قد "كشفت عن وجهه الحقيقي " ,بحسب تعبير إيهود باراك, و عندما أيده سائر الشعب الفلسطيني فهم إنما أكدوا رغبتهم الدفينة في تدمير الكيان الصهيوني .

و لم تكن مفاوضات كامب ديفيد الثانية تشكل عرضا سخيا, بل كان

عرضا صهيونيا يعكس نظرة السلام الذي يفرضه الأقوى على الأضعف. فهو ليس السلام الملتزم بالقانون الدولي، الذي يفرض على الكيان الصهيوني الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت يوم ١٩٦٧ دون قيد أو شرط، وتفكيك جميع المستوطنات و من ضمنها تلك القائمة في القدس الشرقية، و عودة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرار ١٩٤ .

فالكيان الفلسطيني الذي سلم به باراك لم يعط سوى سيادة محدودة، إذ تبقى حياة الشعب الفلسطيني مرتبهة لسلطات الاحتلال الصهيوني، و كان من المطروح أن يضم إلى الكيان الصهيوني ٥، ٩ في المئة من مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى ١٠ في المئة من الأراضي الواقعة، على طول نهر الأردن يستأجرها الكيان الصهيوني لفترة طويلة الأمد. و قد قسمت الضفة ثلاثة أجزاء تفصل بينها كتلتان ضخمتان من المستوطنات، و يحتفظ الكيان الصهيوني بالرقابة على الحدود الخارجية لما يسمى الدولة الفلسطينية. و لم يقترح أي حل لقضية اللاجئين، و جاءت الاقتراحات الصهيونية في كامب ديفيد الثانية تؤكد أن الكيان الصهيوني لم يتخل عن فكرة إخضاع الشعب الفلسطيني، كما أن عملية بناء المستوطنات على الأرض كانت مستمرة بلا رحمة.

إذا تأملنا جوهر الرؤية الصهيونية لإنشاء كيان فلسطيني، مهما كان شكله، وجدنا أنها تدور حول فكرة التبعية المطلقة. فإنشاء كيان فلسطيني ضعيف وتابع للكيان الصهيوني فكرة راودت شطرا من النخبة الحاكمة الصهيونية منذ وقت مبكر. ففي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨، أشار موشي شرتوك (شاريت) وزير الخارجية الصهيونية أمام مجلس الدولة المؤقت، إلى أنه و زملاءه في الخارجية يفضلون من حيث المبدأ قيام حكومة فلسطينية في الجزء العربي من فلسطين على الإندماج في الأردن. فمثل هذه الحكومة ستكون معتمدة على " إسرائيل ". وسوف تصون وحدة عرب فلسطين كما ستكون حافظا ضد أي اختراق عربي. أما الإلتحاق بالأردن فإنه ينطوي على مخاطر الإندماج العراقي الأردني، فيما ينشي عجارا قويا" لإسرائيل" (٨).

فالكيان الفلسطيني المراد إنشاؤه في أحسن الفروض و العروض الصهيونية، سوف يكون، أو يجب أن يكون منزوع السلاح، و بلا جيش، لديه فقط قوة شرطة لحفظ الأمن الصهيوني، و لا يمكنه الإستعانة بالعرب، و لا يمكنه تهديد السلامة الإقليمية للكيان الصهيوني. كما لا يمكنه الإتفاق على إجراء مقاطعة إقتصادية أو عقد اتفاق يتعارض مع أمن الكيان الصهيوني .

و قد رفض الشعب الفلسطيني هذه العروض الصهيونية حول الدولة الفلسطينية , و جاءت شرارة الانفجار من اللعبة الانتخابية الصهيونية. ففي ٢٨ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٠ أصّر شارون على زيارة المسجد الأقصى في القدس بطريقة إستفزازية. و بذلك انطلقت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية . و عندما انتخب شارون رئيسا للوزراء في الكيان الصهيوني في فبراير/شباط ٢٠٠١ , كانت إستراتيجيته تتمثل في كسر إرادة المقاومة, و فرض التسوية الإستسلامية على الشعب الفلسطيني, و التوسع في استخدام آلة الحرب الصهيونية المتخمة بأحدث منتجات تكنولوجيا السلاح الأمريكي في ضرب البنى التحتية و مقار السلطة.

و بالمقابل كانت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية تدرك بوضوح ما تمثله إستراتيجية شارون و معادلاتها من أبعاد, لذا قررت إسقاط هذه المعادلة مهما دفعت من ثمن, لاسيما أن شارون استفاد كثيرا من أحداث ١١ سبتمبر, و من توجهات الإدارة الأمريكية الجمهورية التي تعاملت مع فكرة المقاومة المسلحة باعتبارها دربا من دروب "الإرهاب". ولقد أخذت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية شكلا أكثر تأججا , فتحوّلت إلى عمليات إستشهادية تحدت الكيان الصهيوني وسياسته القمعية, و المسؤولية في ذلك تعود إلى السياسة المتبعة من قبل حكام الكيان الصهيوني على إختلاف أحزابهم. لقد قال شارون أن حرب الإبادة الصهيونية هذه ضد الشعب الفلسطيني قد تكون مرحلة أخيرة لحرب ١٩٤٨ .إنها في الواقع مرحلة أخيرة لمشروع أسس لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين, وأراد تغييب أهل هذه الأرض أو فنائهم و تدمير التراث الفني إسلاميا و مسيحيا. و تصف حنة أرندت هذا الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بأنه مستوحى من إيديولوجية القرن التاسع عشر التي عملت بها الأمم الأوروبية المعروفة بعنصريتها العرقية.

إن مبدأ الصهاينة القائل بأنهم "شعب بلا أرض " دفعهم لبناء دولة الكيان الصهيوني فوق أرض أرادوها بلا شعب , و حتموا على الشعب الفلسطيني أما المجازر أو النفي و التشرّد, هذه الدولة الصهيونية قائمة على التمييز العنصري, و التوسع و العدوان. و لقد بسط الصهاينة نفوذهم بمعزل عن الشعب الفلسطيني. و ضمن المنظور الإستراتيجي الأمريكي الحالي للحرب الأمريكية على الإرهاب, و الضربة العسكرية المرتقبة ضد العراق, قدمت الإدارة الأمريكية الجمهورية لشارون كل ما طلبه و من شأنه إنجاح مخططه الإجرامي

الفظيح ، الذي هو بمنزلة إرهاب دولة. و في إدارة بوش الحالية ، لأحد من طاقمه الحكومي يعتبر عرفات وأعضاء سلطته "شركاء" ، بل أن الرئيس بوش أعطى لشارون فرصة كاملة كي يجهز على المقاومة الفلسطينية، ويجر الجانب الفلسطيني إلى مائدة مفاوضات تكون أقرب الى إملاء شروط إستسلام .فتاريخ شارون الدموي يؤكد أنه رجل الإحتلال الدائم لآ "رجل السلام " الذي تحدث عنه الرئيس بوش، و هو يبحث عن قيادة فلسطينية تقبل ب"إدارة المناطق" التي تمنح حكما ذاتيا تحت "السيادة" الصهيونية.

فهل تعي السلطة الفلسطينية خطورة ذلك على مصير القضية الفلسطينية، بما يدفعها الى تجسيد قطيعة منهجية وسياسية مع أوسلو و وتبني إستراتيجية سياسية بديلة تتسجم مع خيار الشعب الفلسطيني في إستمرار المقاومة كخيار إستراتيجي ؟

٣- هل يشكل القرار ١٣٩٧ أساسا لقيام دولة فلسطينية؟

أثار قرار مجلس الأمن الجديد ذي الرقم ١٣٩٧ الذي يدعو - و بغموض شديد - إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، ردود فعل كبيرة لدى العدد الأكبر من الفصائل الفلسطينية، و الكثير من الشخصيات الوطنية و الثقافية و جماهير واسعة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة، و مراكز التجمعات الفلسطينية والمهاجر. كما أن هذا القرار استثار قطاعات واسعة من الجماهير العربية وقواها الوطنية و الديمقراطية و معها السلطة الفلسطينية .

و بالمقابل اعتبرت معظم الدول العربية هذا القرار "تاريخيا" لأنه يشكل إختراقا دبلوماسيا كبيرا، علما أن قرار مجلس الأمن المذكور لم يتضمن أية إشارة لقرارات الأمم المتحدة، كما أنه يعتبر تراجعاً عن قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧، و القرارات التي صدرت بعده خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، فضلا عن أنه قرار غير متوازن لأنه يتجاهل الآثار المأساوية الناجمة عن فظائع الإحتلال الصهيوني و يساوي بين الجلاذ و الضحية، ويتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني الذي يقاوم من يحتل أرضه، و لا يعدو كونه محاولة لإشغال الرأي العام العالمي عن المجازر الوحشية التي يرتكبها الإرهابي شارون في فلسطين المحتلة .

ليس من شك أن هناك خلفيات تقف وراء إصدار مجلس الأمن الدولي للقرار ١٣٩٧، خصوصا موقف الولايات المتحدة الأميركية من الصراع

العربي- الصهيوني عامة، و إعلان الدولة الفلسطينية خاصة. فالإدارة الأميركية بزعامة جورج بوش الابن أدارت ظهرها للصراع العربي - الصهيوني منذ توليها قيادة الأمور في واشنطن، لكن أحداث ١١ أيلول التي عصفت بالولايات المتحدة جعلت الرئيس بوش يتحدث و بغموض شديد عن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، و هو ما أثار دهشة المحللين فتعددت تفسيراتهم و تأويلاتهم و أحكامهم حول المبادرة التي أطلقها بوش و باول، ثم سرعان ما اختصر " " أري فلايشر " المتحدث باسم البيت الأبيض تكهنات المراقبين و المحللين و فك أسرار اللغز و قال بصراحة تتعدى حدود الدبلوماسية المعهودة : " إن تصريحات الرئيس محاولة لكسب الدول العربية إلى جانب التحالف ضد الإرهاب " .

و يأتي دعم الإدارة الأميركية للقرار الجديد الذي أصدره مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ حول الصراع في المنطقة، و الذي تضمن رؤية غير محددة لإقامة دولة فلسطينية، و دعا إلى وقف ما أسماه أعمال العنف، من دون أن يحمل الكيان الصهيوني مسؤولية ما يرتكبه من مجازر و حشية بحق الشعب الفلسطيني، و من دون أية إشارة إلى ماهية هذه الدولة و شكلها و حدودها و سيادتها، فضلا عن تجاهله للقضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية كقضيي القدس و عودة اللاجئين، ضمن سياق المخطط الأميركي - الصهيوني، الذي لا يعدو كونه حلقة جديدة في ترتيبات الاستراتيجية الأميركية لما بعد أحداث ١١ أيلول. ثم إن إدارة الرئيس بوش تريد من خلال دعمها لهذا القرار تهدئة الوضع المتفجر في فلسطين المحتلة تمهيدا لخوض الحرب المرتقبة ضد العراق من أجل إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، و هو ما يؤكد أن السياسة الأميركية تعمل من أجل خدمة أهدافها الاستراتيجية و تحقيق مصالحها و مصالح الكيان الصهيوني في المنطقة تحت شعارات الحل هنا و التهدئة هناك .

إن قرار مجلس الأمن الجديد يقدم " رؤيته " لحل قضية الشرق الأوسط عبر خلق " دولتين "إسرائيلية" و فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة و معترف بها " . و هذه الرؤية ليست جديدة، إذ اقترحتها لأول مرة لجنة بيل عام ١٩٣٧ التي جاءت لتحقيق في الأسباب التي قادت إلى إندلاع ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، إذ أصبح قرار تقسيمها بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ قرارا دوليا من خلال القرار الذي أصدره مجلس الأمن ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة. و قد

إعتبر القرار ١٨١ في حينه (قرار التقسيم قرارا صالحا لحل الصراع العربي - الصهيوني).

و قد جوبه هذا القرار المذكور بحملة إستتكار شعبية واسعة، باعتباره قرارا يتضمن الإعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود على أرض فلسطين. فالخطأ الأساسي في قرار التقسيم ليس في كونه أقر بحق اليهود في إنشاء دولة على أرض فلسطين فقط، بل في كون القرار المذكور يخالف أهم المبادئ التي تم على أساسها إقامة منظمة الأمم المتحدة و التي تنص على عدم جواز فرض أي قرار إذا كان يتنافى مع حق الشعوب في الإستقلال و السيادة و تقرير المصير. و تتبع عدم شرعية القرار ١٨١ كونه لأول مرة يعطي لأقلية ما حقوقا في أرض ليست لها (حقوق ثابتة و غير قابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني) و هذا يتنافى مع أحد أهم المبادئ الأساسية التي راكمتها البشرية عبر آلاف السنين.

إن حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في فلسطين يستند إلى العلاقة التاريخية بين أرضه و شعبه. و هو حق تركزه الحقوق و الموائيق الدولية و لا تخضع لمناقشة أو مساومة، و حين يدافع عن هذا الحق الطبيعي، فإنه يستمد الشرعية من هذا الحق عينه، و لا يسمح لأي طرف بأن يقرر شأن حقه في وطنه. فأرض فلسطين هي أرض عربية إسلامية تاريخيا و ثقافيا و عمرانيا و حضارة. و أرض فلسطين بالكامل وقف إسلامي لا يجوز لأي حاكم عربي أو فلسطيني أو زعيم أو قائد التصرف بها أو المساومة عليها. و القرارات الدولية مثل ١٨١ و ٢٤٢ و ٣٣٨، تتناقض مع هذا الحق تناقضا رئيسيا و جوهريا، لأن هذه القرارات التي تعترف بحق اليهود في إقامة دولة لهم على أرض فلسطين، تنتكز للحقوق التاريخية و القانونية و الوجود السياسي للشعب الفلسطيني و حقه في وطنه، و تشكل تهديدا للوجود العربي و المنطقة بأسرها، بسبب احتلال أرضه و الاعتداء على سيادته. فأرض فلسطين أرض تم الاستيلاء عليها بالقوة بشكل غير شرعي و غير قانوني و تم طرد سكانها من بيوتهم و أملاكهم بشكل مخالف لجميع القرارات و الشرائع الدولية و الإنسانية.

و هذا كله يعني أن القرارات الدولية ١٨١ و ٢٤٢ و ٣٣٨ سمتها الأساسية، أنها استباححت الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في وطنه، و بالتالي للأمة العربية، فأى دولة فلسطينية تقام على أساس قرار ١٣٩٧؟ إن إقامة الدول حق طبيعي للشعوب، باعتبارها شعوبا، و هو حق يأتي من علاقة الشعب

بالأرض، و من حق الشعب التاريخي في وطنه، و لا يأتي من قرارات دولية. و لا ينص ميثاق الأمم المتحدة، و لا هو من حقها، أن تعطي قرارات للدولة، أو قرار حق طبيعي. لأن هذا الحق، كما ذكرنا حق طبيعي و تاريخي. و دور الأمم المتحدة، حسب شرعيتها، أن تدافع عن هذه الحقوق الطبيعية، و أن تمنع الاعتداء عليها، حين تتعرض للاعتداء. و ليس من حق الأمم المتحدة أن تتصرف بالحقوق الطبيعية لشعب فلسطين .

فما الذي يعنيه قيام دولة فلسطينية على أساس القرار ١٣٩٧ ؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، يجب الإشارة إلى أن الشرعية الدولية مسؤولة عن تركيبة قيام الكيان الصهيوني دولياً، لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار ١٨١ سنة ١٩٤٧، و لأن مجلس الامن كرس حماية الكيان الصهيوني بعد ذلك بقرارات كبيرة منها القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨. و بعد ذلك فإن العودة إلى الشرعية تعني:

١- الاعتراف بالكيان الصهيوني حسب القرار ٢٤٢ و في هذا تنازل عن أربعة أخماس فلسطين.

٢- قبول مبدأ الحل السلمي للقضية الفلسطينية، أي قبول سياسات الولايات المتحدة الاميركية و الكيان الصهيوني و الأنظمة و القوى العربية الإستسلامية، و تجاهل طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية العدوانية، و دوره الوظيفي لخدمة السياسة الإمبريالية .

٣- الاعتراف بحق الهيئات الدولية في انتزاع سيادة العرب الفلسطينيين ، و التقرير بشأن وطنهم، لأن الشرعية الدولية في القرار ١٨١ و ٢٤٢ لم تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة بل عن السياسات الامبريالية .

٤- الموافقة على دور حكومة الولايات المتحدة المعادية للعرب، و المؤيدة بإطلاقية للكيان الصهيوني منذ بداية الأربعينات. و لكن هذا الموقف تبلور باتجاه المزيد من العداء منذ عام ١٩٧٣، و قد تحول التعاون الإستراتيجي إلى تحالف إستراتيجي، بين حكومتي الولايات المتحدة الأميركية و الكيان الصهيوني، و أصبح الكيان الصهيوني في عهد إدارة الرئيس بوش الابن، محور السياسة الأميركية في المنطقة، و أصبحت مصلحة هذا الكيان الأساس في حسابات السياسة الاميركية، فيما يمس الشرق الأوسط. و قاد هذا إلى إعتبار القضية الفلسطينية قضية ثانوية، و إلى الموافقة على اعتبار حدود ١٩٦٧ حدوداً نهائية

وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

إن دعاة التطبيع و الإستسلام في الوطن العربي من أنظمة و قوى سياسية و تيارات فكرية و ثقافية و قيادات يقولون اليوم، ليت العرب قبلوا بقرار التقسيم رقم ١٨١، لأنه لو تمت الموافقة على تنفيذه كما جاء في النص المعتمد دولياً، لما حصلت حرب العام ١٩٤٨، و النكبة التي نجمت عنها، و لما وجد لاجئ فلسطيني واحد، و لأصبح لدينا دولة فلسطينية على ٤٥ % من أرض فلسطين، و لا على ٢٢ % كما يطمح الآن أغلب المتشددين أو المؤمنين بالدولة الفلسطينية التي عاصمتها القدس الشريف كحل نهائي. و يذهب دعاة التطبيع و الاستسلام إلى القول أيضاً بأنه لو وافق العرب على قرار التقسيم لما قام الكيان الصهيوني بشكله الحالي على ٧٨ % من أرض فلسطين، بل على ٥٥ % فقط مع بقاء ما لا يقل عن نصف مليون فلسطيني (كان سيصبح عددهم اليوم ثلاثة ملايين) في هذه الدولة التي يقيمون فيها إذا أرادوا. ثم إن بقاء ما يقارب ١٧٠٠٠٠ فلسطيني في أرضهم (جعلهم يزيدون اليوم عن مليون) بات يشكل الآن تهديداً إستراتيجياً و ديمغرافياً على وجود الكيان الصهيوني، فكيف لو بقي النصف مليون؟ إن بقاء جميع الفلسطينيين في أرضهم و قيام دولة فلسطينية مجاورة للكيان الصهيوني مع اتحاد إقتصادي يضم ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف فلسطيني في ذلك التاريخ كان من الممكن خلال الخمسين سنة الماضية أن يجعل الكيان الصهيوني يضمحل كدولة أو يتلاشى، و كان من الممكن للمشروع الصهيوني أن يتحول إلى مجرد مشروع ثقافي .

و لو افترضنا جدلاً أن العرب قبلوا بقرار التقسيم في حينه، فإن الصهاينة و حماتهم الإمبرياليين كانوا سيرفضونه بدليل أن الولايات المتحدة ا قد سحبت موافقتها عليه عندما أيقنت أن كفة المعارك بدأت تميل لمصلحة الفلسطينيين في بداية حرب ١٩٤٨ قبل ان تتدخل الجيوش العربية، و قبل أن تبدأ الهدنة الاولى. أما بعد أن بدأت كفة المعارك تميل لمصلحة الصهاينة في حرب ١٩٤٨ بعد أن تدخلت الجيوش العربية، عادت الولايات المتحدة الى تأييد القرار ودعمه بكل إمكانياتها و قوتها، لكي يصبح الكيان الصهيوني قاعدة إستراتيجية متقدمة للإمبريالية الأميركية في المنطقة العربية.

إن الحل الذي قبلت به الدول العربية و السلطة الفلسطينية على أساس القرارات الدولية: ١٨١، و ٢٤٢، و ٣٣٨، و أخيراً ١٣٩٧، ينسجم مع متطلبات الحل الأميركي للقضية الفلسطينية، إذ أن الاطراف العربية الرسمية و الفلسطينية

تريد من وراء ذلك حل مأزق العلاقات العربية -الأميركية، و العربية- الصهيونية، أكثر من حل مشاكل الجماهير الفلسطينية.

لأن الحل الذي قبلت به الدول العربية و السلطة الفلسطينية يتنازل عن جوهر القضية الفلسطينية، ويقبل بوجود الكيان الصهيوني على ٨٠% من فلسطين، و في الوقت الذي يسلم فيه بوجود الكيان الصهيوني، و بتشريد سكان الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، لا يملك أية ضمانات لرحيل الإحتلال عن الضفة الغربية و قطاع غزة، و لاحت مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية و أرجاء الدنيا، أي التخلي عن حق العودة.

كما أن المبادرة العربية للسلام المنبثقة عن قمة بيروت جعلت الحل المنشود هو الحل المطلوب أميركيا و صهيونيا، أي مضمون القرار ٢٤٢، القائم على الصلح و الاعتراف و الحدود الامنة، و التطبيع الكامل مقابل الإنسحاب الكامل. و هذه المبادرة العربية تستجيب لمتطلبات الحل الأميركي، و تسقط سياسة المقاومة. ولأن تكريس هذا الخط، يخلق و ضعا معاديا لانتفاضة الشعب الفلسطيني و لمقاومته البطولية، تمارس الدور الإستراتيجي فيه القوى العربية و الفلسطينية الرسمية.

إن الموقف الأميركي بشأن الدولة الفلسطينية لايشكل تطورا نوعيا في السياسة الأميركية، بل هو مجرد مناورة تستهدف إعطاء الشرعية لطرف فلسطيني يلقي السلاح و يقضي على الإنتفاضة، و يدخل في مفاوضات مع حكومة الإرهابي شارون، سقفاها الأعلى "دويلة فلسطينية" منزوعة السيادة، هي أقرب الى الحكم الذاتي. حكومة الولايات المتحدة معنية الآن "بدور إسرائيلي إمبريالي" تحسبا لأية تطورات نوعية محتملة تهدد الوطن العربي، من الداخل والخارج.

إن القضية الفلسطينية هي قضية الصراع العربي مع الإمبريالية الأميركية، وللحركة الصهيونية في فلسطين دورا وظيفيا توديه في هذا المجال. و لذلك يجب أن يبقى الصراع دائرا، و ألا يجرأ، لأن تجزئته في فلسطين، و محاولة الفصل بين الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني، قاد الحركة الفلسطينية إلى الضلال، و أضاع فلسطين، و أية محاولة لاعتبار حكومة الولايات المتحدة الأميركية حكما، سيقود إلى الضلال و الضياع. ثم إن أية محاولة لاعتبار المشكلة الفلسطينية - صهيونية، سيقزم المسألة، و سيجعلها مثل مئات قضايا اللاجئين في العالم، و سيطرح حل التوطين لمشكلة اللاجئين.

إن الوضع العربي ، ينذر بالكثير من المخاطر، و لكن آلية المقاومة في فلسطين المحتلة ، و قبلها في جنوب لبنان، تتطور. و هاهي الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة المنطلقة منذ عامين تزداد قوة و صلابة، و هذا دليل على حيوية جديدة في الشعب العربي قادرة ، إذا ما و حدثت و نظمت و دعمت أن تهزم مخططات الأعداء، و على رأسهم الإمبريالية الأميركية. و الحال هذه، فإن حل القضية الفلسطينية لا يمر عبر قرارات مجلس الأمن الجائرة من قرار التقسيم إلى القرار الأخير ١٣٩٧، الذي يتجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة، بوصفه قرار لا يمكن إعتباره - كمارات صحيفة لو مانتيتيه الفرنسية- إلا نوعا من المساومة التي تسعى لتهدئة الوضع في فلسطين المحتلة تمهيدا لتحقيق غايات أخرى أولها ضرب العراق.



الهوامش:

- (١) - مكسيم رودنسن - "اسرائيل" واقع استعماري- ترجمة احسان الحصني- مراجعة أنطون مقدسي، منشورات وزارة الثقافة و السياحة و الإرشاد القومي في سورية، الطبعة الأولى ١٩٦٧، (ص ٢٨). انظر أيضا كتاب هرتزل حول "الدولة اليهودية" (ص ٩٥).
- (٢) - مأخوذ من: ميلاد الصهيونية السياسية *politique du sionisme naissance* ، تقديم ا. مانور ، منشورات غاليمار- جولييار ، باريس ١٩٨١ ، (ص ٢٠٦).
- (٣) - ح. وايزمان : مولد " اسرائيل منشورات غاليمار ، باريس ١٩٥٧ (ص ١٨٠). *Naissance D,ISRAEL*.
- (٤) - مكسيم رودنسن، مرجع سابق (ص ٥١).
- (٥) - المرجع السابق (٥٢).
- (٦) - ناجي صادق شراب، الدولة الفلسطينية : و التدايعات و المكانة الاقليمية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢ ، (ص ٣١-٣٢) .
- (٧) - بول ماري دو لا غورس، منطق الحرب في الشرق الأوسط، جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية، أيلول ٢٠٠١ ، النسخة العربية التي تصدرها مؤسسة الرأي للصحافة، (ص ٥).
- (٨) - جاء ذلك في اطار الجدل الذي أثاره اعلان قيام حكومة عموم فلسطين في غزة. انظر Avi Shlaim ,The Rise and Fall of All -Palestine Government in Gaza , Journal of Palestine Studies, vol. Xx, no, 1, Autumn 1990(PP220 - 222).



الفصل الثالث عشر

القضية الفلسطينية في مواجهة خطر التصفية

١-خلفيات أزمة السلطة الفلسطينية

القضية الفلسطينية كقضية تمس الإنسان العربي هوية وواقعا أمر لا يحتاج إلى مزيد من التحليل و البيان.القضية الفلسطينية هي حركة التحرر الوطنية التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الإستيطاني الصهيوني عبر خيار إستراتيجية المقاومة. لكن العايب بالقضية الفلسطينية هي الولايات المتحدة الأمريكية حكومة و برلمانا من خلال دعمها المادي و المعنوي اللامحدود "لإسرائيل". الولايات المتحدة ليست العايب الوحيد بهذه القضية الإنسانية العربية و لكنها أسوأ و أخطر العايبين بها(١).

و تجتاز القضية الفلسطينية مرحلة أكثر خطرا من أي وقت مضى.و يعود ذلك من وجهة نظرنا لسببين رئيسيين:

الأول: التراجع الذي حصل على الصعيد العربي , منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ , و الذي قاد الى توقيع معاهدتي السلام بين مصر و الكيان الصهيوني من جهة , و بين الأردن و الكيان الصهيوني من جهة أخرى. فهاتان المعاهدتان كما تراهما الولايات المتحدة الأمريكية كانتا نتيجة قرار انهاء حالة الحرب من طرف واحد, وقبل التوصل الى أي اتفاق مع الجانب الصهيوني.اضافة إلى ذلك تصر الولايات المتحدة على مطالبة معظم الدول العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني , و في كل الميادين, بمجرد بدء تحرك المسيرة السلمية, وليس الوقوف عند المقايضة التي إقترحتها قمة بيروت الأخيرة بين التطبيع و الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.و لقد برز إستعداد عربي رسمي للتكيف مع القرار ٢٤٢, تجلى في مظاهر عدة, منها إتفاقيات كامب

ديفيد ١٩٧٩ ، و قرارات قمة فاس ١٩٨٢، و قبول مرجعية مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ ، و إتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، ومعاهدة وادي عربة ١٩٩٤، باعتبار أن الطريق الذي إختطه أنور السادات لايزال هو الطريق الوحيد المقبول أمريكيا: طريق التسليم قبل التسلم.

و ازداد العجز العربي تفاقما نتاج تراجع الحركة القومية العربية خاصة والحركة الشعبية عامة، مما قاد الى تراجع المد القومي التقدمي ،و فقدان الحكومات العربية قاعدتها الشعبية، ولجؤها الى القوة كأداة للحكم المحلي، أو إلى الدعم الأمريكي الخارجي لضمان و جودها ، أو إلى الوسيلتين معا ، وهذا هو الغالب. و لقد اشتهرت الدول العربية صكوكا للتأمين على الحياة من الولايات المتحدة ، القوة العظمى الوحيدة المفرطة في قوتها و جبروتها بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ذات النفوذ الدولي و العسكري و الإستخباراتي والمالي المالي ، مقابل تواطؤ عربي مكشوف على شعب فلسطين، من أجل إنهاء إنتفاضته لحساب الإحتلال الصهيوني، ولو نتيجة لضغط أمريكي شديد الوطأة.

الثاني: التراجع الذي حصل على الصعيد الفلسطيني، من تبني برنامج التحرير إلى تبني برنامج التصفية. و مع أن المقاومة الفلسطينية انطلقت مع بدء انحسار حركة المد القومي التقدمي، فإنها رفعت شعار التحرير، و رفض السياسات الاستسلامية، و حملت السلاح لمحاربة خط الاستسلام و التسوية. ولكن قيادات المقاومة الرسمية ، وبعض الفصائل الفلسطينية الملتحقة بها أخذت منذ ١٩٧٠ ، تتكيف مع الواقع العربي الإستسلامي، ولذلك بدأت منذ ١٩٧١ تتنقد الخط الذي طرحته سابقا. وهكذا صارت سياسة التسوية السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حسب قرارات مجالسها الوطنية ، و ممارسة لجننتها التنفيذية. كما أن الكفاح المسلح الفلسطيني افتقد لقاعدة آمنة على الأرض الفلسطينية، نظرا للسيطرة الإسرائيلية المحكمة على هذه الأراضي، كما أنه إفتقد أيضا لحقوق ارتفاق في الدول العربية المجاورة، يؤمن له الإستمرار و الإنتظام. وذلك فضلا عن وقوع المنظمات الفلسطينية في أخطاء تكتيكية وإستراتيجية، أدت في ظل تطور عملية التسوية بعد حرب أكتوبر، الى التقليل التدريجي لهذا الخيار، و التوجه صوب التسوية كخيار ممكن وواقعي عبر المفاوضات، و إعتقاد منظمة التحرير الفلسطينية كفاعل اقليمي في إطار هذه العملية خاصة بعد الإنتفاضة و حرب الخليج الثانية(٢) .

وفي ظل هذا الوضع العربي الممزق العاجز، والوضع الفلسطيني الرسمي المرتبط به، تجتاز القضية الفلسطينية أخطر مراحلها. و الآن يزداد نهج كامب ديفيد تأثيراً في الوطن العربي، كما يزداد دور حكومة الولايات المتحدة في صنع السياسة العربية. و بالمقابل يتراجع التشديد على الوحدة القومية، و معاداة الإمبريالية الأمريكية في السياسة الرسمية العربية، وتضعف السياسات المعادية للعدو الصهيوني، و تصبح سياسات تنظيف العرب سجلاتهم الارهابية، و مسح أخطائهم بجلودهم، و تأكيد صدقهم في مبادرتهم الخيرة و المحبة للسلام (قرارات قمة بيروت الاخيرة)، وتولي الوصاية على السلاح الفلسطيني، على كل شرطي و كل بندقية و كل طلقة بحيث لا توجه النار، اذا مالزم إستخدامها، إلا إلى الذين يحاولون "إرهاب" الكيان الصهيوني، و إفساد "خطة السلام" التي ينفذها شارون، هي السياسة العربية الرسمية، شبه الشاملة- باستثناء سياسات المقاومة لسوريا و لبنان و العراق- بصدد القضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الفلسطيني، فإن سياسات السلطة الفلسطينية تزداد ارتباطاً بسياسة الاستسلام العربية، لتصبح عنوان هذه السياسة الاستسلامية، و طليعة الدفاع عنها. فهذه السلطة التي استمدت شرعيتها من إتفاقيات أوسلو، و ماترتب عليها من مصادر وجود و استمرار، و من أعطيات سلطوية و أجنبية، مالية ومؤسسية، ظلت طيلة هذه الإنتفاضة تبكي و تنعي "عسكرة الإنتفاضة" حتى لانتهم بالتقصير في مقاومة الإرهاب من جانب الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني. و كانت الانظمة العربية تستهدف من تشجيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على السير في هذا الطريق الإستسلامي، الامور التالية:

أولاً: تقديم القيادة الفلسطينية التي كرسست شرعيتها باعتبارها الطرف المخول بالتفاوض، وبالتالي، فإن هذا الطرف هو الذي يمثل الشرعية الفلسطينية و حق التفاوض و "قبول السلام". ولذلك، فليس من حق أحد معارضته، لأنه صاحب "الحق الشرعي". و لقد كرسست هذه الشرعية من الأساس في الجزائر و الرباط لتحقيق هذه الغاية. وجاء إتفاق أوسلو و ملحقاته ليشكل مخرجا لأزمة حركة فتح - كبرى حركات منظمة التحرير الفلسطينية - و التي كانت شرعيتها (بوصفها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني منذ إعلان القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤) قد تعرضت للتآكل بسبب الإنتكاسات السياسية و العسكرية التي حاقت بها منذ إندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ مروراً بإجتياح "إسرائيل" للبنان عام ١٩٨٢ و تشتت بنيتها

القيادية و العسكرية في دول بعيدة عن المواجهة مع "إسرائيل", ثم بإندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر ١٩٨٧, وظهور قوى جديدة مثل حركتي حماس و الجهاد الإسلاميين و اللتين شكلتا منافسا خطيرا لزعامة المنظمة و دعائها تمثل الشعب الفلسطيني, أدت كل هذه التطورات الى تعامل قيادة عرفات و الجناح المعتدل في منظمة التحرير مع أطروحات مدريد وأوسلو و السلطة كمخرج لهذه الأزمة وحلا لمشكلة التهديد بالتهميش أو التلاشي(٣).

ثانيا: تبرير أية موافقة عربية على تجميد الصراع العربي - الصهيوني وتحويله من صراع إلى "سلام", أمام الجماهير العربية, و محاربة كل دعوة لرفض التفاوض و الصلح , إذ ما مبرر مواصلة سياسة الحرب عربيا, إذا كان الطرف الفلسطيني مالك الشرعية الشعبية و الرسمية قد وافق على السلام.

و ترى الدول العربية المرتبطة بالسياسة الأمريكية , هذه الفرصة مواتية, لتحويل قضية الصراع العربي - الصهيوني الى قضية مفاوضة, وتشغل الجماهير العربية بمشاكل أخرى, لأن هذه السياسة تتيح للدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية فرصة التخلص من قضية منقجرة, وتسمح لها أن تعيد صياغة سياساتها على ضوء الواقع الجديد.

أما قيادة (م.ت.ف) الرسمية فإن طبيعتها السياسية و الطبقية , تجعلها جزء من السياسة الرسمية العربية , ولذلك, فإنها رفعت راية الكفاح المسلح أو مقاومة خط التسوية و الإستسلام, لتحشد الجماهير من حولها, ولكنها في الواقع خططت لسياسة استسلامية, منسجمة مع الخط الرسمي العربي الإستسلامي. ولذلك, فإن هذه القيادة راهنت منذ البدء على الإرتباط بالدول العربية الحليفة لواشنطن, وفي الوقت الذي عادت فيه جمال عبد الناصر , اتجهت الى السادات, وعززت العلاقة معه, وهاهي اليوم تتسق بشكل كامل مع الدول العربية التي لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الإستعمارية الكبرى و أطماعها , خاصة الولايات المتحدة الامريكية, التي تصدر صكوك للتأمين على الحياة لهذه الحكومات العربية, حتى وإن كانت هذه الصكوك يدفع ثمنها الوطن إقتصاديا من ثرواته, و سياسيا بالصمت إزاء مايجري من تصفية للقضية الفلسطينية, و التبعية للسياسة الأمريكية. و قد اتبعت القيادة الفلسطينية سياسة الإستفادة من خلافات المحاور العربية , لتحقيق أهدافها, ومازالت تجد في هذه الخلافات متنفسا لها.

ثم إن هذه القيادة الفلسطينية لم تثق يوماً بحركة الجماهير، و كانت دائماً تعمل على تفتيتها و العبث بها، و لقد حاولت دائماً أن تزيد من الخلافات في الحركة الشعبية، و أن تحرض الحركة القومية ضد الأحزاب الشيوعية، والحركات الدينية ضد الحركات القومية و التقدمية، و أن تفسد ما استطاعت داخل هذه الحركات لمصلحة إضعافها و لمصلحة الأنظمة، و كثيراً ما عقدت الصفقات مع قوى القمع ضد حركة الجماهير. و بدل أن تعزز هذه القيادة القناعة لدى كل مناضل بضرورة الحركة العربية الشعبية لتحرير فلسطين، كانت تعزز القناعة دائماً بعدم جدوى الاعتماد على العرب عموماً، وتضخم القناعة بأن الفلسطينيين يخوضون المعركة و حدهم، حتى أصبحت "ياوحدنا" شعاراً رسمياً، يهتف به رئيس المنظمة في كل المناسبات، مع أن تكريس هذا الشعار لا يقود لغير الأستسلام.

و قامت القيادة الفلسطينية الرسمية منذ البدء بالعمل على المحاور التالية:

أ- رفع شعار المقاومة المسلحة و تمجيد هذا الشعار تمجيداً خيالياً، وربطه بشعار "السياسة من فوهة البندقية" دون أن تبني قوى مسلحة، قادرة على تجسيد الشعار، وفي الوقت الذي سخف فيه العمل السياسي و النقابي ابتذل فيه العمل العسكري ابتذالاً شديداً. ولذلك لم تبين قوات نظامية ذات مستوى، و لا قوات عصابات قادرة، و تحول العمل العسكري إلى قوات مكدسة في الميدان و المخيمات دون برنامج تدريب أو تثقيف، و دون نظام عسكري من أي نوع، ودون عمليات ضد العدو الرئيسي، خاصة بعد ١٩٧٠ إلا بعض عمليات المناسبات، ولم تبين الفصائل الأخرى قوات مختلفة نوعياً.

و لذلك مجد العمل المسلح لفظياً، وجمد العمل المسلح ضد العدو الرئيسي فعلياً، و تحول العمل المسلح من مقاومة تستهدف التحرير إلى عمليات متفرقة في المناسبات، و إلى عمليات خاصة في الخارج.

ب - كرست الجهود الأساسية للعمل السياسي و الدبلوماسي و الإعلامي دون أن يعني ذلك الإهتمام بتطوير و عي الجماهير و تعميق قناعاتها بدورها في المقاومة، و انصب هذا العمل السياسي على إكتساب الشرعية السياسية لقيادة المنظمة، وتبرير دورها ووجودها، و نسج علاقات مع الدول و الأنظمة عامة، و نسج علاقات مع القوى الصهيونية و شبه الصهيونية داخل الكيان الصهيوني، وفي الوقت الذي كان العمل الدبلوماسي و الإعلامي يتسع، كان العمل المسلح يتراجع. و قد برز هذا الإتجاه، منذ نهاية ١٩٧٠ خاصة، وبرزت

معها فكرة الدولة الفلسطينية، ضمن إطار حل سياسي، وأصبحت هذه الفكرة محور عمل قيادة (م.ت.ف).

ج - حرصت قيادة (م.ت.ف) الرسمية على إضعاف دور الفصائل ، بما فيها فتح، لمصلحة المستقلين من الوجود و التجار و السماسرة و الموظفين الرسميين، و المناضلين المتراجعين، حتى أصبح هؤلاء أكثرية المجلس الوطني الساحقة و الأكثرية الغالبة في اللجنة التنفيذية، وبذلك عادت المنظمة الى وضعها أيام الاستاذ أحمد الشقيري، و بات رئيس المنظمة هو صاحب الحل والعقد وحده. و في الوقت عينه أضعفت بنية الفصائل، حتى غلب عليها طابع الحياة الوظيفية ، وفقدت فعاليتها السياسية و العسكرية.

إن هذا الوضع كله جعل المنظمة ضعيفة، وغير قادرة أن تطور العمل السياسي أو العسكري، أو أن تكسب معركة التسوية بعد أن تخلت عن معركة التحرير. و لما كانت الدول العربية ، ترى هذا الوضع ملائماً، لأنه لا يجعل الطرف الفلسطيني قويا، و يتيح الفرصة للسياسات الرسمية أن تستخدم ضعف المنظمة في إملاء السياسات التي تريد، فان الدول العربية تدفع باتجاه بلورة موقف فلسطيني إستراتيجي، يعلن الإستعداد للمفاوضة، و قبول وجود الكيان الصهيوني. و عملت الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية على محاصرة الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية و غزة، و جر القيادة الفلسطينية إلى خيار البحث في الإجراءات العملية لنيل الرضا الأمريكي - الصهيوني، إذ أرادت أن تتعاطى مع قضايا الضفة الغربية و غزة، فكان توقيع إتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣ .

و لقد فرحت قيادة المنظمة الرسمية و الفصائل المؤيدة لها ، لأنها تريد أن تركز كونها سلطة ولأنها تسعى إلى الموقع الذي قدمه لها الكيان الصهيوني مناورة، ولأن هذه القيادة ، لاتقدر مسؤوليتها إزاء جماهيرها. وإذا كانت هذه القيادة ، قد ظلت عاجزة عن حل مشاكل المخيمات التي حكمتها في لبنان منذ ١٩٦٩ ، فكيف ستحل مشاكل جماهير مدن و قرى فلسطينية لا تستطيع الوصول إليها بسهولة.

وبعد توقيع إتفاقيات أوسلو و ملحقاتها أصبح الوضع الفلسطيني ملتبسا بعض الشيء و يعاني من الإزدواجية بين إستمرار منظمة التحرير الفلسطينية و ظهور السلطة الفلسطينية التي نالت شرعيتها من أوسلو، بوصفه إتفاقا ملتبسا بالمطالبات من حيث نوع الصلاحيات المعطاة للسلطة الفلسطينية، فهي سلطة

"شبه دولة" في المناطق (أ) - مناطق تحت السيطرة الفلسطينية إداريا و أمنيا- وهي سلطة حكم ذاتي في مناطق (ب) - مناطق يتولى فيها الكيان الصهيوني الشؤون الأمنية فقط- و هي أخيرا لا سلطة في مناطق (ج) المناطق الواقعة تحت الإحتلال الصهيوني.

في غضون ذلك برزت الحركات الإسلامية الجهادية في فلسطين المحتلة المعارضة لنهج أوسلو، و قامت بعمليات إستشهادية على إمتداد السنوات ١٩٩٦ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . و بلغ عدد العمليات التي نفذتها حركتي حماس و الجهاد الإسلاميتين ٣٦ عملية إستشهادية خلال السنوات الأتفة الذكر، خلفت ٢٤٣ قتيلا صهيونيا، وأكثر من ٦٠٠ جريحا.

لاشك إن هذه العمليات الإستشهادية لم تكن تشكل في شرعية السلطة الفلسطينية فقط، بل شككت أيضا في إمكانية قيادتها للشعب الفلسطيني نحو الحرية و الإستقلال و الإستقرار الإقتصادي. وكان الكيان الصهيوني يلجأ إلى إغلاق الضفة الغربية و غزة و منع العمال الفلسطينيين من الدخول إليه، عقب كل عملية إستشهادية، الأمر الذي أدى إلى مفارقة الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية داخل أراضي السلطة الفلسطينية، ومن ثم راحت علامات التأييد والحماس لإتفاق أوسلو و السلطة تنزوي تدريجيا ، فيما استغلت حركتا حماس و الجهاد هذه الأوضاع لرفع شعبيتهما في الشارع الفلسطيني، إما بتنفيذ العمليات الإستشهادية ضد الكيان الصهيوني على أساس أنها ستعجل بإخراج الإحتلال، أو بتنفيذ مشروعات لرعاية الأسر الفقيرة و المتضررة من الإغلاق الطويل للضفة الغربية و غزة. كما تسبب هذه العمليات أيضا في توقف عملية التسوية و تأخر استحقاقات الكثير من الإتفاقات التي كان قد تم توقيعها بين الكيان الصهيوني و السلطة، لينتهي الأمر بتفجر الأوضاع مجددا في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، و بدء حرب علنية بين الكيان الصهيوني و السلطة انتهت بتدمير بنية هذه الأخير قشكلا تام.

و بموازاة ذلك كانت فضائح الفساد التي أخذت في التفجر حول السلطة منذ عام ١٩٩٧ قد قوضت آخر معالم مشروعيتها بحيث بدت مطالب لإصلاحها و كأنها نوع من التوافق بين إرادات الداخل و الخارج، و إن اختلف شكل الإصلاحات المطلوبة و فق الجهة التي تطالب بها(٤).

٢- إصلاح السلطة .. من المنظور الأمريكي-الصهيوني

في ظل تجاهل المسائل الأساسية للصراع و نزولا عند رغبة شارون، فرض الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في شهر حزيران ٢٠٠٢، مطالباً وفارصاً شروطاً تبدو غير واقعية، لا بل سريالية بطبيعتها. و ضمن أخطر ما ورد في خطاب بوش أنه وضع الإصلاحات الفلسطينية شرطا مسبقا للتحرك على المسار السياسي من المفاوضات. فالرئيس بوش يدعو إلى مكافحة " الإرهاب الفلسطيني " و فرض الأجندة الصهيونية على الساحة الفلسطينية، أي إعطاء الأولوية للمسألة الامنية ، و إعادة تأهيل السلطة و تجهزتها الأمنية، أي إقدام الشعب الفلسطيني على إنتخاب زعماء "جدد غير متورطين"، و بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على التسامح و الحرية و تستند إلى مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة تماما و إلى إقتصاد السوق .و من الطبيعي أن تحظى هذه الديمقراطية بمجلس تشريعي ذي صلاحيات، و دستور جديد، و قطاع خاص بسيط، و حكومة تشريعية، و محاكم قانونية شفافة فضلا عن ممارستها فصل السلطات و منح الوزراء صلاحيات و مكافحة الفساد.

تدمير الإرهاب، أي القضاء على الإنتفاضة، و المقاومة الفلسطينية حسب بوش، شرط مسبق. و يكون ذلك بإشراف خارجي على بناء أجهزة أمنية ذات قيادة موحدة و قابلة للمبادلة. و هذا يعني أن الإصلاحات السياسية و المالية و الأمنية في المؤسسات الفلسطينية التي يطالب بها بوش مرهونة بشروط عديدة ، لعل أهمها أن الولايات المتحدة سوف تبقى سيف الفيتو الأمريكي معلقا فوق رأس أي قيادة فلسطينية جديدة، مثل إصدار الأحكام بشأن صدقيتها أو الموافقة على أدائها، و قد أوحى بوش أن حكومته هي التي ستقرر ما إذا كانت الإصلاحات الفلسطينية جديّة أم تجميلية من خلال الإشارة إلى الإشراف الدولي على الأداء الفلسطيني .و هذه الشروط تعني أن بوش يريد أن يخضع الشعب الفلسطيني بكامله إلى فترة إختبار أو إمتحان (تذكر بأنظمة الإنتداب الإستعمارية الأوروبية التي فرضت على شعوب المنطقة، في أعقاب الحرب العالمية الأولى) تستمر لمدة ثلاث سنوات، قبل أن يقررها و حكومته بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، ما إذا كان الشعب الفلسطيني يستحق قيام دولة أم لا .

خيارات بوش و شارون تجاه الشعب الفلسطيني هي خيارات تجاه الأمة العربية من محيطها إلى خليجها، و المذابح و الإعتداءات التي ترتكب يوميا في فلسطين بإجازة ضمنية من واشنطن، يجب أن تكون المعيار لحقيقة الديمقراطية

الأمريكية المزعومة، و التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، كمدخل للعبور إلى القضاء على النظام العراقي، وبسط سيطرتها بصورة كاملة على الوطن العربي، كي تدور كل البلدان العربية المجزأة في فلك الهيمنة الأمريكية المطلقة، و تتحني أمام آلة القتل و التدمير و الصهيونية .

إذا، فخطاب بوش منحاز بالكامل للكيان الصهيوني، و هو يؤيد كل ما يقوم به من جرائم حرب حاليا في فلسطين المحتلة، فيما لم يقدم للفلسطينيين سوى تكرار مواقف أمريكية سابقة كالموقف من الإستيطان ، مع وعد مبهم موثق بشروط تعجيزية لإنشاء دولة فلسطينية مؤقتة ! فالتركيز على تغيير قيادة عرفات، و محاربة ما تسميه واشنطن بالإرهاب (المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال) و ذلك في مغالطة للشعارات التي ترفضها الولايات المتحدة ،حيث أن تغيير القيادة الفلسطينية شأن داخلي يخص الشعب الفلسطيني وحده، و ليس من الديمقراطية في شيء أن تفرض جهات خارجية هذا التغيير أو تتدخل فيه. و ليس هناك اية قوة في العالم تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في مقاومة الاحتلال و الدفاع عن النفس و استرجاع الحقوق الوطنية التي كفلتها القوانين و القرارات الدولية .

و رغم إدراك الولايات المتحدة التي تبدو أنها مقبلة على شن حملة عسكرية و اسعة النطاق ضد نظام الرئيس صدام حسين بغية إسقاطه، خطورة استفزاز الدول العربية في مثل هذا التوقيت ، إلا أنها أيدت كافة المواقف الصهيونية بدءا من عملية السور الواقى التي أثرت بشكل كبير على السلطة الفلسطينية و حتى سياسة أو شعار " لا إصلاح في السلطة بدون رحيل عرفات". و لا يمكن تفسير هذا الموقف الا بإدراك الولايات المتحدة عجز الوطن العربي عن فعل أي شىء في مواجهة مثل هذه السياسة، أو ربما بعدم فهم الأمريكيين للداخل الفلسطيني و مشكلاته كما كتب الصحافي الصهيوني بن كسفيت في معاريف ٢٤/٥/٢٠٠٢ حيث قال "أن جهات عربية عديدة- مصر على وجه الخصوص- عبرت عن إستغرابها من حقيقة أن "اسرائيل" و أمريكا تطالبان الفلسطينيين بالديمقراطية و الإنفتاح و الشفافية و مكافحة الفساد، و في المقابل تعملان على إبراز مجموعات تشكل رمزا مطلقا لما هو عكس ذلك من أمثال محمد رشيد المستشار الاقتصادي لعرفات". و على عكس ما فهم كسفيت فإن تأييدها لشخصيات مشكوك في اختلاقها عن عرفات المتهم بالفساد يؤكد أن الهدف الحقيقي هو نقل الكرة الى ملعب الفلسطينيين لإرباكهم و إكتساب فسحة

من الوقت لخدمة الأهداف الصهيونية (٥).

و كان الرئيس بوش على إمتداد أشهر طويلة، يطالب عرفات باختيار معسكره. و فيما كان المطلوب المعلن محاربة " الإرهاب الفلسطيني " كان المطلوب الضمني إتجاه خطوة توازي خطوتي الرئيس أنور السادات و الملك حسين، أي إنهاء حال الحرب مع الكيان الصهيوني من طرف واحد، قبل التوصل إلى أي اتفاق مع العدو الصهيوني، و ما إعتبره الرئيس الأمريكي مراوغة قيادية فلسطينية، و بنى عليه موقفه من قيادة عرفات، هو إحتفاظ عرفات بأوراق تمكن من توظيف المقاومة في أية مفاوضات مستقبلية. و كانت عملية " كتائب الأقصى " المحسوبة على حركة فتح أتت في خضم الإعداد للخطاب الموعود، و دقت بذلك المسمار الأخير في نعش عرفات أميركيا. فضلا عن ذلك، فإن قرار الإستسلام المطلوب من الفلسطينيين مداه الرئيس الأمريكي ليشمل الدول العربية كلها. فخطاب الرئيس بوش ليس جزءا من الحرب الصهيونية الشارونية على الشعب الفلسطيني فقط، بل هو حرب أمريكية بإمتياز على العرب، حين وجه بوش إنتقادات قوية لسوريا و إيران، بوصفها إنتقادات تعكس إنتصار التيار المتشدد في الإدارة الأمريكية، الذي يطالب بضرورة قيام أولئك الذين يرغبون بالسعي للسلام لعزل سوريا إذا لم تتخذ الخيار الصحيح في الحرب ضد الإرهاب. فالدول العربية مطالبة اليوم بالتطبيع الكامل، و في كل الميادين، بمجرد ذلك التحرك للمسيرة السلمية، و ليس الوقوف عند المقايضة التي إقترحتها قمة بيروت الأخيرة بين التطبيع والإنسحاب إلى حدود ١٩٦٧. لقد أفصح الرئيس الأمريكي عن أن الطريق الذي إختطه أنور السادات لايزال الطريق الوحيد المقبول أميركيا و صهيونيا : طريق الإستسلام قبل التسلم.

٣- إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

إلى أين تقودنا مشاريع التسوية الإستسلامية المطروحة؟ و هل من الممكن أن تكون هناك تسوية مع العدو الصهيوني ؟ و هل يوجد حل وسط في الصراع و الحرب بين الأسطورة الصهيونية المطلقة و منطق التاريخ، و بالتحديد تاريخ تحرير الأمة العربية؟

و الواقع أن سياسة التسوية حقيقة تاريخية معاصرة، حاضرة في كل حروب العرب ضد الكيان الصهيوني، و تدعمت أسسها أيضا بكسب العدو الصهيوني كل حروبه ضد العرب، منذ عام ١٩٤٨ و حتى الآن. و هي

موجودة لتبقى مادامت موازين القوى في المجالات العسكرية و السياسية والإقتصادية و الثقافية بين العرب و العدو الإمبريالي - الصهيوني، مختلفة لمصلحة هذا الأخير، و ما تنتج هذه الموازين من حرية في العمل و الحركة و المناورة و فرض الشروط الإستسلامية المذلة على الطرف العربي و الفلسطيني الضعيف، و العاجز، و المهزوم، تسير في الإتجاه المتناقض جذريا مع موازين القوى الطبيعية في الوطن العربي، في محاولة عبثية للوقوف ضد حركة تقدم التاريخ، تيار التحرر و الوحدة، و كما سننظر لمرحلة طويلة.

إذا كانت كل حرب حقيقية هي فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإدارات السياسية، التي تستخدم القوة العسكرية، باعتبارها سلاح الإقناع، أو الإرغام، أو الإبادة، للعدو في ميدان القتال، إذ يترجم هذا الأخير موازين القوة عسكريا، فإن التسوية تستخدم نفس القوة كسلاح الإقناع، أو الإرغام، أو الإخضاع، أو التصفية، التي يفرض بها العدو شروطه على الطرف المهزوم، أو المغلوب، أو الضعيف، على مائدة المفاوضات، بإعتبار هذه الأخيرة تترجم موازين القوة العسكرية و السياسية دبلوماسيا.

إن الحرب و التسوية لا تستطيعان أن تعكسا إلا حقائق القوة خارج ميدان القتال ، و مائدة المفاوضات، و كلناهما و جه من و جوه صراعات هذه القوة بين طرفين متعادين، و متناقضين جذريا في مصالحهما، و متصادمين في إستراتيجيتهما ، و متصادمين أيضا في ضرورات أمنهما. و هكذا ، بحسب المنطق و التاريخ، و الحركة السياسية الواعية، و المقاومة الراديكالية، تمثل التسوية، التصفية، و السحق و الإبادة، و استخدام أقصى أشكال العنف همجية و بربرية من جانب القوة السائدة و المنتصرة و المعادية للثورة الفلسطينية المعاصرة. و هو ما يتجلى بصورة واضحة الآن في فلسطين المحتلة من جانب القوات الصهيونية بقيادة مجرم الحرب أرييل شارون.

و علينا أن نرى بوضوح ، أن خطورة الإتجاه نحو التسوية، تتمثل أساسا في المسألتين التاليتين:

الأولى: تغييب و إنتفاء المعالم الأساسية و البرامج السياسية للتحرير الكامل، و تمييع الأهداف الأساسية و الإستراتيجية للمقاومة الفلسطينية، ليحل محلها الركض وراء سراب مشاريع التسوية، التي إتخذت تعبيرات متعددة، و أشكالا مختلفة، لتقود في النهاية إلى تصفية القضية الفلسطينية، كما يجري الآن.

الثانية: تحويل طبيعة الصراع العربي - الصهيوني من كونه صراعا عدائيا تتاحريا مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني إلى مجرد "نزاع" يجري حله سلميا, وفق شروط التسوية الأميركية - الصهيونية.

و لما كانت معظم فصائل المقاومة الفلسطينية قد إنخرطت في نهج التسوية, بإستثناء الحركات الإسلامية الجهادية, و فصائل جبهة الإنقاذ الفلسطينية و في ظل موت إتفاق أوسلو , ووأد المجرم آرييل شارون ما يسمى العملية السلمية بدعم مطلق من الإدارة الأميركية, فإن هذا الوضع الجديد, الذي هو وضع التصفية المتسارعة للقضية الفلسطينية, يتطلب إعادة نظر شاملة وجذرية, و تقويما عاما لتجربة المقاومة الفلسطينية من زواياها المختلفة. إن الوعي النقدي الجديد الذي يريد تمحيص تجربة المقاومة الفلسطينية بعيون جديدة, و عقل جديد, و فكر جديد, و المنطلق من عقلانية التاريخ, مهم, لكي يحدد مكامن الضعف و التفسخ و الخلل في البنيان الداخلي للمقاومة, في سبيل تأسيس وعي مطابق جديد, الذي لا يمكن أن يكون إلا على أرضية الحقيقة الواقعية , بإعتباره شرطا للانتقال إلى الثورية العقلانية, و البحث عن نقطة بداية لنهضة جديدة تعيد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في إرتباطها الصميمي أساسا بتغيير الوضع العربي, من خلال التخطيط الجدلي للإشكالية القيمة السائدة في الفكر السياسي العربي بتلاوينه المختلفة, القومي و الماركسي, والإسلامي, لمصلحة بلورة المشروع القومي الديمقراطي النهضوي. فالوعي الراديكالي الحق لا يمكن أن يكون إلا نقديا, و هو وحده القادر على التغلغل إلى جذور أزمة المقاومة الفلسطينية, بما أنه يتناقض كليا مع الوعي السياسي التقليدي اليومي الذي يظل عالقا على السطح السياسي .

و الواقع أن نقد تجربة المقاومة الفلسطينية يعني نقد الحركة السياسية الفلسطينية الممتلئة داخل منظمة التحرير الفلسطينية, مع ضرورة إستثناء الحركة الجماهيرية في الداخل المتجسدة في الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة. كما أن الوعي النقدي الذاتي للحكم الذاتي ليس مبضعا لتشريح مرحلة إنتقال الواقع الفلسطيني من " السلبية الإيديولوجية " إلى التكيف مع الوقائع السياسية المستقبلية " للإيجابية الديمقراطية ", بهدف البحث عن صيغة تسوية بين السلطة الفلسطينية و المعارضة الفلسطينية الراضة لنهج أوسلو, بل سلاحا موجها إلى التسوية, و هو لا يبغي دحض التسوية, بل إبادتها. فوعي الذات بالخنوع

والإستسلام و العار الأشد شينا، و بالشروط الأمريكية الصهيونية الأشد وطأة وقبحا في ظل الظروف العربية المتحجرة، هو المقدمة الضرورية لوعي الواقع و عملية تغييره راديكاليا، حين يكون هذا الوعي مطابقا للواقع، و حركة الفكر متسقة معه .

لقد إستأنرت فتح وحدها بإهتمامنا أكثر من سواها من المنظمات الأخرى، لأنها تشكل بتلاحمها الجماهيري و التاريخي محور المنظمة، فهي رائدة الكفاح المسلح، و كانت حركة ذات تأييد جماهيري عفوي، و هي مازالت قوية في الداخل و الخارج على الرغم من بروز الحركة الإسلامية الجهادية في الضفة الغربية و القطاع. أما التنظيمات الأخرى، على اختلاف تلاوينها فيمكن توزيعها على النحو التالي :

الماركسية (الجبهتان الشعبية و الديمقراطية، و الحزب الشيوعي بشقيه)، و القومية (الصاعقة، و جبهة التحرير العربية) و هما فرعان من حزب البعث العربي الاشتراكي، أو جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحركة الإسلامية بشقيها(حماس و الجهاد الإسلامي)، و التجمع شبه العسكري (القيادة العامة) .

و إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية هي جماع المسألة الوطنية التي تعبر عن نزوعها إلى التحرر و الإستقلال، و التي تشمل موضوعيا جميع التيارات الفكرية، و القوى السياسية بصرف النظر عن إيديولوجيتها، وبرامجها السياسية و أهدافها ، و تركيبها الإجتماعي، و أساليب عملها، فإننا معنيون بنقد حركة فتح، باعتبارها الحركة الرائدة و الكبرى و القائدة للعمل الفلسطيني، و باعتبار أن أفكارها و ممارساتها هي التي حكمت الساحة الفلسطينية. علما أن فتح منقسمة إلى طرفين منذ ٩ أيار ١٩٨٣، طرف غطى وجه سياسته الإستسلامية التي هي بدورها وليدة تبنيه خط التسوية منذ العام ١٩٧٠، مرة بالواقعية، و بإستقلال القرار الفلسطيني، و طورا بإستثمار و رفض الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني لأي دور فلسطيني قبل الإعتراف بالقرار ٢٤٢، ووقع إتفاق أوسلو بقيادة عرفات عام ١٩٩٣. و طرف وطني ديمقراطي مازال حاملا لواء المسألة الوطنية الفلسطينية على قاعدة حشد كل القوى الوطنية الراضة للاتفاق في إطار سياسي جديد، و على أساس برنامج وطني راديكالي يجعل من المواجهة الجادة و الفعالة لمقاومة الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة محورا أساسا في إستراتيجيته السياسية .

إن تأخر الوعي الإيديولوجي السياسي للقيادة المتنفذة في فتح، و بالتالي في

المنظمة، كان عاملا حاسما في إستمرار الوعي المحافظ الإمتثالي و التقليدي الذي يخنق كل تساؤل، و يرفض تجسيد القطيعة المنهجية و المعرفية مع كل نزعة ماضوية و تقليدية في تطور مستقبل المسألة الوطنية الفلسطينية عقب الهزيمة العربية أمام الإمبريالية الغربية و الكيان الصهيوني. لقد مثلت هذه القيادة أكثر الفئات الوسطى تخلفا طبقيًا و إيديولوجيا، و مثلت أكثر الفئات المتعلمة تخلفا نتيجة انتمائها الإيديولوجي إلى الإيديولوجيا التقليدية المحافظة و الامتثالية. و هذه الأرضية تؤكد لنا أن هذه الفئات التي عاشت على هامش علاقات الإنتاج النفطية، كانت تطمح طبقيًا لكي تصبح قوة اقتصادية موازية للقوى الطبقيّة الحاكمة، و هي إيديولوجيا ماضوية و تقليدية أسهمت في تعطيل سيرورة تكوين وعي نقدي حديث مطابق و راديكالي، لتأسيس فكر سياسي حديث يتجاوز الواقع العربي و الفلسطيني المهزوم .

ذلك أن كل عملية ثورية حديثة تقتضي بلورة إيديولوجية حديثة. فالتأكيد على الحدائث الإيديولوجية، هي بمثابة التأكيد على جذرية البرنامج السياسي، وبالتالي راديكالية العملية الثورية ذاتها في ظل بلد متأخر يعيش في ظرف الإحتلال الإستيطاني. و إذا كانت كلمة اليمين مثل كلمة اليسار، و كلمة الرجعية مثل كلمة التقدمية، متساوية لغويا في دلالتها المعرفية و الفكرية، إلا أن التناقضات و التعارضات فيما بينها، و في داخلها هي تناقضات و تعارضات للواقع، لأن كلمة اليمين ليست يمينا و لا كلمة اليسار يسارا. لذا كان يجب التمييز بين حكم القيمة الإيديولوجية و حكم الواقع، الذي يقود بالضرورة إلى التمييز بين الفكر و الإيديولوجيا. لذا عندما نتكلم عن اليمين الفلسطيني، لا نطلق عليه موقفا إيديولوجيا دوغمائيا ضمن التصنيفات الإيديولوجية التي سادت الساحة العربية و العالمية، وعندما نحلل ماهية بنية أفكاره، و الوظيفة التي تؤديها، أو الدور الذي تقوم به ضمن منظومته الإيديولوجية المعنية. فاليمين الفلسطيني تقاطعت ملامحه " الفردية " مع مطامح الجماهير الفلسطينية في البداية في أنه طرح القضية الفلسطينية، و اختار أسلوبا " ثوريا " في النضال. وكان جوهرها يريد تدعيم وضعه الاقتصادي بسلطة سياسية ككل الفئات الاجتماعية الطامحة و الحاكمة، و لذلك سعى لكي يحصل على سلطة بأي ثمن، " سلطة وطنية "، حكم ذاتي الخ، و لكن ضمن نطاقين محددين هما :

الأول : أنه لا يتناقض مع الطبقة البرجوازية الكمبرادورية العربية، فهو

يطمح لأن يكون جزءا منها، لا نقيضا لها، و يعمل لكي يتحول إلى قوة اقتصادية كمبرادورية وسيطة تجاريا مثلها، لا قوة متناقضة لها .

الثاني : أنه لا يتناقض مع الدولة التسلطية القائمة في الوطن العربي، فهو ليس ضد القمع، و هو ليس ضد التجزئة، و ليس ضد الأنظمة الحاكمة، و ليس ضد التأخر التاريخي، و ليس ضد التخلف أو الإستغلال .

و من هذا المنطلق لم يكن لقيادة فتح تصور ثوري تعمل من خلاله، بل كانت تحكمها إيديولوجية متخلفة هي مزيج من الفئات البرجوازية التقليدية (البدوية و العشائرية و شبه الإقطاعية) . و كان يعني ذلك إعتبار الثورة ثورة تحرر وطني فقط، لا علاقة لها بالمحتوى الديمقراطي و الإجتماعي للثورة. ولهذا فإن فلسفة اليمين الفلسطيني السياسية تقوم على القبول بقيادة برجوازية، و غياب الفرز الطبقي الذي يقود إلى فرز سياسي، و محاولة التوافق مع القوى العربية التقليدية، لأن الأنظمة العربية معنية بالحفاظ على التركيبة الكولونيالية، و من ضمنها الكيان الصهيوني، كجزء من حفاظها على وجودها، و لذلك ظلت ركيزة من ركائز الوجود الإمبريالي في المنطقة العربية. و لم تكن سياسة اليمين ترى في الصراع مع الكيان الصهيوني صراع وجود، صراع راديكالي، يعني إنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين، بل كان همها موقعها في المعادلة السياسية العربية، حتى و إن نادى بالثورة المسلحة، فلم يكن الهدف الحقيقي تحرير فلسطين بل استخدامها كمطية للحصول على سلطة ما، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة .

إن هدف الثورة المسلحة كان إستقطاب الجماهير الفلسطينية في ظروف هزيمة ١٩٦٧، حيث كان الفلسطينيون مندمجين في الأحزاب القومية والحركات التحررية و شكلوا قوة فيها طيلة الخمسينات و الستينات. و جاء برنامج اليمين الفلسطيني القطري لي طرح عليهم الإنتفاف حول القضية الفلسطينية التي من واجبهام النضال من أجلها بعد خيبة أملهم و مراهناتهم الخاسرة على الأنظمة العربية لتحرير فلسطين، و أساسها النظام الناصري. و هذا هو أساس المنهج الإيديولوجي و السياسي لقيادة حركة فتح التي أكدت على فلسطينية الثورة لعزلها عن إطارها العربي، علما أنه في داخل تنظيم حركة فتح تتعايش عدة إتجاهات إيديولوجية من القومية و الماركسية و الليبرالية إلى

الإسلامية. و إذا كان خالد الحسن أحد القادة الأساسيين لحركة فتح قد طرح مرة لمجلة الطليعة التي تصدر في باريس أن الهدف من تشكيل حركة فتح كان كسر شوكة الحركة القومية العربية، التي مثلت قوة طيلة الخمسينات و بداية الستينات لنشر الخط الإسلامي - لأن المد القومي الناصري و البعثي كان عائقاً أمام انتشار الإسلام - بالاستفادة من عدالة القضية الفلسطينية و الغطاء الوطني، فإن باقي القيادة اليمينية أرادت أن تحول الجماهير الفلسطينية المستقطبة إلى قوة ضغط بيدها تساوم بها للحصول على " سلطة " في معادلات التسوية .

و التصوران الإيديولوجيان يتقاطعان و يقودان للنتيجة عينها، تفتتت الحركة القومية لتكريس منطق الكيان الفلسطيني القطري، و إبقاء المعادلة القائمة بالتوافق مع الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني، معادلة التأخر التاريخي، و التجزئة، و التخلف، و الدولة التسلطية العربية .

القصور الإستراتيجي في رؤية تحرير فلسطين

لقد انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة ضمن وضع عربي إتسم في البداية بإحتدام التناقضين الأساسيين اللذين كانا يحكمان الثورة العربية، و هما : التناقض مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني أولاً، و التناقض مع واقع التخلف العربي، ثانياً. و لكن في مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، انطلقت القيادة اليمينية الفلسطينية ضمن ظروف عربية مواتية لها تمثلت على النحو الآتي : اجتياز عدد من الأنظمة العربية أزمة الخمسينات و الستينات، حين كان الصراع محتدماً بين الحركة الشعبية من جهة و الإمبريالية و القوى التقليدية من جهة أخرى. و في الوقت الذي عملت فيه هذه الأنظمة على توطيد أركانها، كان الصراع ضد الناصرية متأججاً، مثلما كان الصراع داخل الحركة القومية متفاقماً، و لذ أيدت الأطراف المعادية لعبد الناصر قيادة اليمين، فوجدت المال والمنطق، و استتبع ذلك رؤيتها و موقفها من الأنظمة التقليدية، حيث أكدت منطلقاتها على " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية " حتى و إن كانت تقوم بسحق الحركة الشعبية، و تطوير علاقاتها مع الإمبريالية الأميركية، و تنسيق خطواتها مع المخطط الأميركي، و التقاء برنامجها مع البرنامج الأميركي على صعيد تسوية القضية الفلسطينية، و تصفية النضال لتحرير فلسطين، و ممارسة سياسة تقوم على التحالف معها، و معها جميعاً ظاهرياً، ومع أكثرها تخلفاً فعلياً. و لذلك جرى النظر إلى العلاقة مع الجماهير العربية

على أنها قوة إسناد ليس إلا، و جرى التحالف مع الوطنية العربية على هذا الأساس، و في الواقع كانت العلاقة مع الأنظمة هي الأساس. و ينطبق هذا الأمر في الجهر على اليمين و اليسار على حد سواء مع وجود بعض التفاوت.

ولا شك أن هذه الرؤية الإيديولوجية و السياسية التي كان منطلقها الأساسي النظر للثورة على أنها ثورة فلسطينية أولاً، وضعت الثورة في نصابها الحقيقي، لأنها اختصرت الصراع مع الكيان، بإعتباره صراعا فلسطينيا صهيونيا. و أن هذا المنطق يتجاهل عدة قضايا أساسية، لعل أهمها :

أولاً : إن الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة عضويًا بالحركة الإمبريالية العالمية، حولت مشروعها الخاص بإقامة دولة يهودية إلى أمر واقعة التأخر العربي التي جعلتها تتجاهل الشعب العربي في فلسطين " و كان الكيان الصهيوني يعمل و لا يزال تحت المظلة الإمبريالية الغربية و كجزء من الهيمنة الإمبريالية الأميركية على العالم غير الأوروبي. ذلك أن الحركة الصهيونية العالمية كان مركزها أوروبا حين كانت الإمبرياليات الفرنسية و البريطانية هما القوتين الأساسيتين اللتين تقودان العالم الرأسمالي. و حين إنتقل مركز الرأسمالية العالمية إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إنتقل مركز الصهيونية العالمية إلى واشنطن، و أصبح الكيان الصهيوني منذ ذلك الوقت جزء من مخطط إستعماري إستهدف المنطقة العربية كلها بما فيها فلسطين، و كان الوجود الصهيوني في فلسطين جزء منه. و ظل الكيان الصهيوني جزء من المخطط الإمبريالي الأمريكي حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الأساسية القائدة في المعسكر الإمبريالي الغربي، و لذا فهو أداة قوة عظمى، و لا يمكن النظر إليه من منظار آخر. فالوجود الصهيوني في فلسطين هو وجود إستعماري إستيطاني : احتلال و توسع و بناء مستوطنات جديدة من جهة، و هو من جهة أخرى مرتبط عضويًا بمصالح الولايات المتحدة الأميركية و يدافع عنها خارج حدوده، و هو من جهة ثالثة يسعى لتنمية أسواق و مصالح له عبر إختراق الوطن العربي بطريقة الإستعمار الجديد، و إخضاعه كليًا، و سحق الجماهير العربية كلها، ليمثل إمبريالية صغيرة تقوم على العقل و الخبرة التكنولوجية و الإقتصادية الصهيونية، و بالتالي " الطبقة الصهيونية " المسيطرة، و على الخبرات و الأيدي العاملة العربية، و السوق العربية الواسعة، طالما أن أوجه التقارب بين البرجوازية الكمبرادورية العربية الحاكمة

و بين المشروع الصهيوني في التركيبة و الإيديولوجيا و المصالح الإقتصادية، و الوظيفة السياسية في تقارب مستمر. فالبرجوازية العربية، و المشروع الصهيوني ينتميان إلى تركيبة إقتصادية - إجتماعيا متماثلة، و إن اختلفت في الدرجة و تتقاطعان كبلدان هامشية تابعة على محيط العالم الرأسمالي، و لا يشكل الصراع على السوق بالنسبة لكليهما ميزة رئيسية، بقدر ما يتميزان بارتباطهما بالإمبريالية الأميركية كوسيط تجاري أو كوسيط إقتصادي إجتماعي - سياسي لتوالد الرأسمال أو الإنتاج الرأسمالي البضاعي نفسه، و يخضعان لكليهما لذات الإيديولوجيا المعادية للتحرير و الوحدة العربية، و الديمقراطية، و بناء المجتمع المدني الحديث، و يؤديان موضوعيا، بقدر متقارب دور الدفاع " عن النظام الدولي الجديد"، بزعامة الولايات المتحدة .

كما أن الكيان الصهيوني باعتباره جزءا من القوى الإمبريالية، و أداة من أدواتها، قوي بقوتها، و ضعيف بضعفها، تتحدد مهماته في إطار الإستراتيجية الإمبريالية الأميركية، و ضمن مخططه الخاص لا في المحافظة على هذا الكيان ضمن حدود فلسطين فقط، و إنما في إستهداف الوطن العربي كله، و سحق و تصفية أية قوة وطنية أو قومية راديكالية تؤثر في وضع الكيان و مصيره، و تسييس الأقليات في الوطن العربي، لإثارة الصراعات الطائفية، و المذهبية - الاثنية، و التفتيت الطائفي لكي تحول دون تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة العربية. و من أسباب قوة و غطرسة الكيان الصهيوني إرتباطه بالإمبريالية الأميركية مع صعود نجمها بعد الحرب العالمية الثانية، و مع إزدياد حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة الكاملة على النفط العربي، و عجز حركة الثورة العربية عن إنجاز مهمات الثورة القومية الديمقراطية، و إستمرار الولايات المتحدة في دعم الكيان الصهيوني سياسيا، و إقتصاديا، و مده بأحدث الأسلحة و التكنولوجيا، و تزويده بالأموال اللازمة، لضمان تفوقه العسكري النوعي بكل الأساليب، و منها إبقاء الأقطار العربية إما تابعة أو ضعيفة عسكريا، و إشغالها بمعارك و إشكالات من الصراعات الأهلية تستنزفها و تضعفها داخليا .

و الواقع أن الوعي الإيديولوجي السياسي لقيادة فتح المتصالح مع بنية المجتمع التقليدي كان يسوده إزورار عن الحقيقة الواقعة، في فهم الأبعاد الإستراتيجية لتحرير فلسطين. فبعد فشل شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين، و إسدال الستار عن المنحى الودودي و الديمقراطي للنضال العربي،

سقط اليمين الفلسطيني في قصور إستراتيجي قاتل من خلال فصل المعركة مع الكيان الصهيوني عن المعركة مع الإمبريالية الأمريكية، و مع التخلف العربي. فالإستراتيجية الشاملة التي تحكمت في تجربة الخط القيادي لفتح، إنتزعت قضية فلسطين من سياقها التاريخي كجزء و حصيلة منطقية و ضرورية للثورة القومية الديمقراطية العربية. إنها لم تدرك معنى كون الكيان الصهيوني جزءا من الإستعمار الجديد، أي من الإمبراطورية الأميركية التي سعت خلال الحرب العالمية الثانية و بعدها إلى أن تصبح المسؤول الأول و الأخير، و القوة الوحيدة المعتمدة من الغرب الرأسمالي كله لحماية مصالحه، فيما يسمى " الشرق الأوسط " و صيانة أمنه، و ملء فراغ القوة الذي أحدثته إهيار الإمبراطوريات الغربية القديمة بريطانيا و فرنسا، و حوض " معركة القرن "، باعتبارها " فصل آخر من فصول الصراع المتصل و المستمر بالسيطرة على الشرق الأوسط و الوطن العربي في قلبه "، على حد قول هيكل. و لذلك تعامل الخط القيادي لفتح مع الكيان الصهيوني على أساس أنه جزء من الإستعمار القديم، كما تعاملت ثورة ١٩٣٦ مع الإنتداب البريطاني أو حركات الإستقلال الوطني في عدة أقطار عربية، و لم يدرك أن الوضع في فلسطين مختلف، لأن الإستعمار الصهيوني إستعمار إستيطاني يتسع و يتنامى، بفضل دعم الحركة الصهيونية له، و بسبب حاجة الإمبريالية الأميركية إلى دور القوة الصهيونية في الوطن العربي. و الإستعمار الإستيطاني لا يرحل إلا بهزيمة ساحقة، و التفاوض معه لا يجدي مادام قويا، و انهাকে ليس سهلا مثل انهاك الجيوش المحتلة .

و لهذا لم تدرك قيادة فتح أيضا أن كون المعركة مع الإستعمار الجديد، أي مع الإمبريالية الأميركية التي تقتضي مصالحها أن يبقى العدو الصهيوني قويا، لتستطيع المحافظة على مصالحها، فرض عليها ظروفًا خاصة، أهمها الإندراج في الثورة العربية الشاملة، و أن تصبح جزءا من المعركة ضد القوى المتخلفة العربية المرتبطة بالإمبريالية الأميركية. إن قصور الأفق الاستراتيجي لقيادة المقاومة منذ البدء، جعلها لم تفهم طبيعة المعركة مع الكيان الصهيوني، و لم تفهم أيضا الإستراتيجية الإمبريالية الأميركية في الوطن العربي، التي كانت تقوم على أساس دعم ركيزتي الوجود الإمبريالي : دعم و توطيد التخلف، و تقوية الكيان الصهيوني. و لهذا كله لم تكن مهياً لتدرك أن المعركة مع العدو الصهيوني تقتضي مواجهة الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني، باعتبارها الطريق السليم لتحرير فلسطين كجزء من مهمات الثورة العربية، لا الفلسطينية

تحديداً، و أن السير على طريق إنجاز المهمات هو وحده الكفيل لتحرير فلسطين .

ولقد إعتبرت قيادة المقاومة أن المعركة هي مع الكيان الصهيوني فقط، وكان شعارها " كل البنادق نحو العدو الصهيوني " ، و حول طبيعة المعركة هل يأخذ العداء فيها شكلاً تلاحقياً جذرياً ؟ كان الجواب إنها معركة فرض وجود طرف فلسطيني، لكي يدخل معادلة التسوية، على أمل الحصول على حصة ما. و كان الهدف " دولة فلسطينية مستقلة "، أما النتيجة الفعلية فهو حكم ذاتي في غزة و أريحا كرس شرعية الإحتلال الصهيوني لفلسطين، و إنتزاع الموافقة الفلسطينية الرسمية على إستمرار السيادة الصهيونية على الأرض، والشعب الفلسطيني. و حول السؤال هل إن الإمبريالية الأميركية طرفاً في الصراع ؟ كان الجواب السعي لخطب ودها، و الحوار معها مطلوب للإعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في تسوية القضية الفلسطينية على أساس القرار ٢٤٢ و ٣٣٨، و بالتالي تسليمها أوراق القضية الفلسطينية، و كان كل ذلك يبرز عجزاً واضحاً، لأن الكيان الصهيوني جزء من الإمبريالية الأميركية، و لا أحد يتصور أن المعركة معه لا تشمل الولايات المتحدة الأميركية أساساً .

ثانياً: إن الأفق الإستراتيجي لقيادة فتح و المنظمة ككل لم يكن منطلقاً من تناقض جذري مع الإمبريالية الأميركية و الصهيونية، بل من منطلق رؤية إقليمية عزلت الثورة الفلسطينية، و منعتها من أن تتحول إلى ثورة شاملة قادرة على تنظيم الجماهير العربية، و حشد طاقات الأمة العربية لخوض معركة المواجهة ضد الإمبريالية، و الصهيونية.

فالتأكيد على فلسطينية الثورة، قاد إلى فصلها عن محيطها العربي، و أكد توافقها مع الأنظمة القائمة لأن تعريب الثورة يعني أن تعانق المقاومة الفلسطينية الواقع العربي ، تدوبه و تدوب فيه، تصهره قومياً، و وحدوياً، و تنصهر فيه، ان العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح: إما أن يصبح عنصر توحيد و دمج و أما أن يصبح عنصر تكريس للواقع المجزأ و قطرنته نهائياً. و قطرنة الواقع العربي إنما تعني في النتيجة بقاء "إسرائيل" (٦) .. و إذا كانت " فلسطينة " الثورة الفلسطينية جاءت رداً على هزيمة ١٩٦٧ و على الترهل القطري، فإن فلسطين لا تتحرر فلسطينياً، و لا بتغليب القطري على العمل

القومي، لأن هذا يقود إلى البحث عن تسوية مذلة، وهذا ما فعلته القيادة الفلسطينية الرسمية منذ السبعينات وصولاً إلى إتفاق أوسلو وملحقاته.. ولم تع هذه القيادة أن تحرير فلسطين مهمة قومية، أو جزء من مهمات قوى الثورة القومية الديمقراطية العربية لتحرير الوطن العربي كله من الإمبريالية الأميركية، و كل أشكال الإحتلال و السيطرة المباشرة و غير المباشرة. و إن التحرير مسؤولية الجماهير العربية، و كل قوة وطنية ديمقراطية عربية، و كل قوة قومية، و أن هذا يعني دمج القضية الفلسطينية بالقضايا القومية العربية ككل، لكي يوضع التحرير في موقعه السياسي و التاريخي من المهمات القومية، باعتباره هدفاً رئيساً، لا يجوز أن يعلو عليه أي هدف آخر من حيث الأهمية. ولأن عملية الدمج هنا لا تعني التذويب و الإلغاء بل تعني إعتبار القضية الفلسطينية المركزية في النضال العربي، للقضاء على التأخر التاريخي، و التخلف، و التجزئة، و التبعية، و في سبيل تحقيق الوحدة و الديمقراطية، و بناء المجتمع المدني الحديث. ثم إن نضال الجماهير الفلسطينية و المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا العمل القومي و نضال الجماهير العربية، لا خارجه و لا بموازاته حتى يأخذ بعده القومي السليم من خلال قبوله بمبدأ و وحدة الثورة العربية. و الحال هذه، فإن المقاومة الفلسطينية مطالبة بالعمل بل من واجبها العمل لتحرير فلسطين، و لكن باعتبارها جزءاً من قوى الثورة العربية، لا باعتبارها قوة مستقلة و تعمل وحدها. فالقبول بمبدأ وحدة الثورة العربية و تجاوزه جدياً. أي أن مفهوم وحدة الثورة العربية لا يلغي فكرة الثورة الفلسطينية كهدف، و إنما يدحضها و يفندها كروية إيديولوجية من جهة و يؤطرها و يستوعبها، و ينجزها كعمل من جهة أخرى (٧).

لقد أصبحت ميزة المقاومة الفلسطينية أنها قطرية، تغلب " القطري " على القومي، و تضع القضية الفلسطينية و كأنها في عالم مستقل، حتى عندما يشار إلى أنها عربية، و أن تحريرها جزء من حركة الثورة العربية. من هنا و في ظل سيادة " القطرية الفلسطينية " التي تحاول أن تجعل الفلسطينية " هوية قومية"، أصبح موضوع تحرير فلسطين في نظر القيادة الرسمية لا علاقة فعلية له بالثورة العربية، و مهماتها، لكي تطرح قضية فلسطين خارج سياق القضايا العربية و فوقها، و فوق كل الخلافات في نظري دعاء تحريرها. و بات ارتباط القضية الفلسطينية بالثورة العربية مدعاة للسخرية حيناً، و للإستخفاف أحياناً،

بحجة أن قوى الثورة العربية منهاره، مرة، و بحجة أن القوى التقليدية تدعمها أكثر مما تدعم قوى الثورة مرة أخرى. و بهذا لم تكن العلاقة مع قوى الثورة العربية و العالمية علاقة جدية، بل خاضعة للمعاملة حيناً، و للخداع حيناً، و للإبتزاز حيناً آخر. و لهذا كان المطلوب أن يهدأ الصراع الطبقي و القومي في كل الساحات، لينصب العمل في الساحة الفلسطينية، و ضمن إطار الموافقة على برنامج منظمة التحرير، الذي لا يميز بين غني و فقير، و لا يرى أي فرق بين سادة الثروات النفطية و فقراء العرب، الكل سواء، و الذي يعتبر أن العدو الصهيوني ممكن التفاهم معه، إذا رضي الإعتراف بنا، و التحرير الشامل يمكن أن يصبح تحريراً جزئياً حتى لو كان الثمن الصلح و الاعتراف. و قاد هذا كله إلى التالي : تصور أن تحرير فلسطين ممكن خارج الثورة العربية، و العمل على هذا الأساس .

و هكذا عزلت قيادة المقاومة منذ البدء القضية الفلسطينية عن إطارها الصحيح، إطار النضال ضد الإمبريالية الأميركية و الصهيونية، و من أجل ثورة قومية ديمقراطية عربية شاملة، تحرر الأرض، و توحيد الأمة و تواجه التأخر التاريخي و التبعية. و لقد كان هذا العزل سبباً جوهرياً من أسباب الأزمة، لأنه كان يتجاهل فهم العلاقة الجدلية السليمة بين العام و الخاص، بين القومي و الوطني. فالعام هو الأمة العربية، و الوطن العربي كله، و الشعب العربي برمته. و العام يشمل كل المعضلات المنفردة للأمة، لذا فهو يتصف بصفة الشمول. أما الخاص، فهو القضية الفلسطينية، و فلسطين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، و شعب فلسطين باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشعب العربي. و لكن هذا الخاص الذي نعني به فلسطين لا يمكن أن يوجد إلا في العلاقة العضوية التي تؤدي إلى العام، أي إلى صراع الأمة العربية أي النضال القومي. فكل عام هو جوهرياً يتضمن من ناحية أو في جزء خاص، لأن العام جامع و أغلب، و مثلما أن كل خاص يكون على هذا الشكل أو ذلك عام. و حين تكون العلاقة عضوية بين العام و الخاص، أي كما هو شأن العلاقة العضوية بين الأمة العربية و فلسطين، فإن العام أي النضال القومي يخضع الخاص أي النضال القطري لمصلحة الأول. و لأن العلاقة العضوية بين العام و الخاص لا تعني المساواة و لا الندية، بل تعني خضوع الخاص للعام، و بالتالي الأقلية للأكثرية، و غلبة القومي على الوطني أي القطري، من دون أن يعني ذلك عدم الإعتراف أو تجاهل سمات الخاص، و خصائص

ظروف النضال الوطني أو القطري، و حقوق الأقلية .

بما أن قضية فلسطين قضية قومية عربية، لا قضية الشعب الفلسطيني لوحده، و المشروع الصهيوني يستهدف كل الوطن العربي، و الإمبريالية الأميركية تخوض الحرب منذ أواسط الخمسينات ضد الأمة العربية، فإن تحرير فلسطين ليس شأنًا فلسطينيًا فقط، و لا يتم ببرنامج فلسطيني قطري - على الرغم من ضرورة و واجب الجماهير الفلسطينية و قواها الحية الفاعلة في تصعيد النضال ضد العدو الصهيوني في الداخل- بل إن تحرير فلسطين مهمة قومية عربية، أي أنها جزء من مهمات قوى الثورة العربية لتحرير كل الوطن العربي - على الرغم من هزيمة الحركة القومية العربية عامة في ميدان المواجهة مع الإمبريالية و الكيان الصهيوني، على صعيد العمل للتغيير السياسي و الإجتماعي و على صعيد إنتقاء شعار التحرير من برنامجها و إستسلامها لخط التسوية .

و لذلك فإن سياسة قومية حديثة و راديكالية هي وحدها التي يمكن أن تنجز عملا تحريريًا تاريخيًا في سياق بناء إستراتيجية لتحرير فلسطين، ينقض و يوقف هذه السبورة التقهقرية الإنحدارية التي انسافت فيها معظم الأنظمة العربية، أن لم نقل كل الشعب العربي، ثم يقلبها في إتجاه بناء قوى التغيير الراديكالية العربية، من إنضاج الشروط التاريخية و السياسية و الإيديولوجية اللازمة و الضرورية لنقل الشعب العربي من وهدة التأخر التاريخي، و التكسير المجتمعي، و النمط المجتمعي التقليدي إلى الإنعتاق في ممارسة التغيير السياسي في سياق مشروع قومي ديمقراطي نهضوي يتسم بالشمولية التاريخية، و ييسس الشعب العربي، و يبث الوعي الثوري الراديكالي في صفوفه، بهدف تحقيق عبور الأمة العربية من " مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، أي من نمط مجتمعي متأخر إلى نمط مجتمعي عصري حديث ". و لأن هذا يسهم في تغيير موازين القوى لمصلحة الشعب العربي سواء عبر تحقيق وحدة اندماجية بين دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني، أو وحدة في أحد أقاليم الوطن العربي الأخرى، كوادي النيل، أو المغرب العربي، تكون بمنزلة المؤخرة الإستراتيجية ذات الحجم البشري و العسكري الكبير، لإنتقال الأمة العربية من موقع الدفاع السلبي جدا، إلى مهمة تبني إستراتيجية هجومية لكسر المشروع الإمبريالي الأمريكي - الصهيوني، و بالتالي إلا التلاؤم الضروري مع تحقيق الأهداف الأخرى : كالوحدة العربية التي تشكل أرضية صلبة

للتحرير، و بناء الديمقراطية و المجتمع المدني الحديث، بصرف النظر عن أولويات و تراتبيه تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بين إقليم عربي و آخر. ولما كانت سياسة التسوية هي السياسة السائدة على الصعيد العربي، تنتج يوميا كوارث جديدة في فلسطين و الوطن العربي كله، لا تقل خطورة عن كارثة النكبة في عام ١٩٤٨ و تجسيد أزمة الثورة العربية، فإن قضية العرب في فلسطين تلخص أزمة الثورة العربية و تجسيدها. و لم تتجل أبعاد هذه الأزمة بكل وضوحها و عمقها، كما تجلت في قضية فلسطين و الموقف العربي التراجعي أمام الصهيونية.. ثم إن الحل النهائي لقضية تحرير فلسطين إزالة الكيان الصهيوني لن يأتي إلا عبر الثورة العربية و بموازاتها. لذا كان تضليلا ديماغوجيا محاولة تصوير قضية فلسطين و كأنها معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة الهادفة إلى التحرر من نفوذ الإمبريالية الأميركية، وإرساء أسس مجتمع مدني عربي حديث و موحد (٨).

و مع تراجع الحركة القومية العربية، و تصفية الإتجاه القومي الرامي إلى تحقيق الوحدة، باعتبارها القضية القومية قضية صراع مع الإحتلال الإستيطني، و التأخر التاريخي، و مع التجزئة و كل أشكال التبعية، و ضرب الحركة الوطنية و الديمقراطية في أكثر من قطر، برزت القطرية الفلسطينية لدى اليمين الفلسطيني، و تضخمت بسرعة مع بداية قبول نهج التسوية منذ العام ١٩٧٠، وأصبحت تعمل لإلغاء الدور القومي، بإسم إستقلالية القرار الفلسطيني، والبحث في إنشاء كيان فلسطيني قطري، مثله في ذلك مثل أي كيان عربي، يخشى ويخاف المد القومي. و كان المنطق الكياني القطري الذي انغرس في الساحة الفلسطينية يشكل عقبة حقيقية، أمام تعبئة و تنظيم الجماهير العربية و إسهامها في عملية تحرير فلسطين، و خلق الظروف الملائمة للتفوق و الإنكفاء داخل الوعي الكياني، و الشعور الكياني، و القطرية الفلسطينية، التي حولت القضية الفلسطينية من قضية نضال تحرير إلى قضية مساومة، طارحة بذلك التسوية بدلا من التحرير. و كان ذلك يعبر عن توجه اليمين الأساسي أولا، حين كان هو صاحب هذه الأفكار، و الدافع لها و الساعي، لكي تتبلور عمليا، ثم أصبح يعبر عن توجهات اليسار كله ثاني. و إذا كان اليمين يعرف ما يريد، فلم يعرف لماذا يطرح ذلك، سوى إنطلاقا من تقديس القضية الفلسطينية، و جعل التسوية سياسة جوهرية في برنامجه، باسم " الخط الوطني "، و خالطا بذلك بين القضية الفلسطينية كقضية سياسية، و بين " الوعي الكيان القطري " كرؤية

إيديولوجية تقود إلى الإنغلاق و التعصب أولاً، و كطريق إلى سياسة التسوية ثانياً، و إلى تحويل الصراع من صراع عربي - صهيوني إمبريالي إلى صراع " فلسطيني إسرائيلي " ثالثاً .

و هنا يتضح بأجلى صورته أن الحل القومي الديمقراطي كطريق الثورة العربية هو الحل السليم، و الصحيح الذي يعتبر أن صمود هذه الثورة القومية الديمقراطية العربية يشكل مضمونا جوهريا من مقومات النضال الهجومي ضد الكيان الصهيوني و الإمبريالية الأميركية، باعتباره الحل الوطني الوحيد الذي يشكل عتلة النضال للأمة العربية ضد الصهيونية. و فيما عدا ذلك، فإن القطرية الفلسطينية تقود إلى التسوية بسبب الاختلال الجذري في موازين القوى لمصلحة الكيان الصهيوني، الذي يملك قوة ردع متفوقة في جميع المجالات، و المدعوم من قبل الإمبريالية الأميركية، و هي التي تقف وراء جميع المواقف التراجعية العربية أولاً، ثم إلى تصفية القضية الفلسطينية كما شهدناه على ضوء إتفاق أوسلو .

و لقد ثبت بالملوس أن الحل القطري هو الذي نقل الصراع العربي الصهيوني من كونه صراعا عدائيا تناحريا مع الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة إلى صراع محدود معهما يجري حله سلميا. و هو الذي أقر بقبول الولايات المتحدة كقوة عظمى، و الإقرار بوجود الكيان الصهيوني، مما سهل عملية تزايد الهيمنة الإمبريالية في الوطن العربي، و تزايد عدوانية الكيان الصهيوني. لذا فالحل القطري يقود إلى التصفية، و هو بذلك ليس حلا وطنيا .

ثالثا: إذا كان اليمين الفلسطيني قد أوجد وهما اسمه " الحل الوطني " من خلال التسوية ، و أن الكيان الصهيوني يمكن أن يتنازل عن أجزاء من فلسطين، و إستغل ظروف الهزيمة بعد أيلول، و خروج المقاومة من بيروت ليهيئ الوضع السياسي و العسكري و التنظيمي و الشعبي، و النفسي لقبول خط التسوية الإستسلامي مع الكيان الصهيوني، و إقناع الجماهير الفلسطينية بأهمية التعايش معه، و الاندماج في ظله، كما ينص على ذلك صراحة إتفاق أوسلو، فإن أزمة اليسار الفلسطيني تتمثل في أنه لعب دور الممهد لكل الخطوات منذ تبني المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر عام ١٩٧٤ برنامج النقاط العشر، و بغطاء يساري ماركسي خصوصا الدور المهم الذي لعبته الجبهة الديمقراطية في ذلك، و تحت شعار الواقعية، حيث أن برنامج النقاط العشر كان برنامجا

واقعيًا ثوريًا. و لقد كرس اليسار الفلسطيني اليمين قيادة تاريخية للمقاومة الفلسطينية و منظمة التحرير ، و استتف عن خوض النضالات السياسية الراديكالية التي تؤهله لأن يصبح قوة أساسية، و يسقط بذلك اليمين برنامجا وقيادة. و أمام الحرص على الوحدة الوطنية، و المحافظة على اليمين في الصف الوطني، و عدم دفعه للخيانة، كرس اليمين و برنامجها، و تتحمل الجبهة الشعبية مسؤولية تاريخية في ذلك .

إن أزمة اليسار تكمن في أنه لم يمثل قوة الطليعة الراديكالية، لأنه عجز تاريخيا عن بلورة مشروع سياسي ثوري يحقق إنسجاما بين الواقعي و الثوري، و يتسم بالعقلانية الثورية، و يمنح السياسة الثورية لتحرير فلسطين طابعا صلبا، عنيدا في مواقفها المبدئية، و أزمة العمل الوطني الفلسطيني في عجز " يساره"، لأن البرجوازية و الفئات المختلفة من الفئات الوسطى، كانت منسجمة مع مطامحها و أهدافها، و كانت بطبيعتها مساومة و مهادنة، بحكم موقفها الطبقي، و بحكم تشربها بالإيديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، فإنها تمثل الكتلة الأشد تأثرا في البنية السياسية العربية التي تفتقر إلى العقلانية السياسية. أما " اليسار " فكان عجزه الأساس أنه لم ينتج فكرا سياسيا حديثا، مرتكزا على عقلانية ثورية، و على ثقافة حديثة، و بخاصة في مجال السياسة التي تستهدف التحرير و التغيير الاجتماعي - الإقتصادي، و التي تتطلب وعيا مطابقا لحاجات التحرير و التقدم و التحديث. فاليسار الفلسطيني خاصة و اليسار العربي عامة ظل قابعا في دائرة التأخر التاريخي، على الرغم من حسن نواياه الذاتية في الإلتزام بالقضية الوطنية الفلسطينية، و دعم رغبته الإنتساب إلى الماركسية كإيديولوجيا حديثة. و لم يفهم هذه الحقيقة، لذا ظل نفوذه محدودا بسبب قصور وعيه الإستراتيجي التاريخي الناجم عن إغترابه الإيديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المعضلات الحقيقية لوضع قضية تحرير فلسطين في موضعها الصحيح، و على إيجاد روافع ثورية و تحديثية، تجسد إيديولوجيا حديثة، و تمارس سياسة ثورية عقلانية تتجاوز جدليا التأخر التاريخي في جماع السياسة العربية، لا في سياسات الطبقات البرجوازية الحاكمة فقط. و لم يحاول هذا اليسار أن يطور قواه بما يسمح بتغيير موازين القوى السياسية، ليصبح القائد الفعلي للنضال الوطني الفلسطيني. فاليسار الفلسطيني مثله في ذلك مثل اليسار العربي مصاب بالدوغمائية الإيديولوجية التي تحجب الواقع وصولا إلى تخيبيه. و تكرر سياسة دوغمائية تعمل بدلالة

المعتقد الإيماني و اليقين، و تحل حكم الإيديولوجيا محل أخذ الوقائع التاريخية و العيانية بالحسبان، و تقود إلى نتائج قد يكون أبرزها :

إن العجز عن التمييز، لا الفصل، بين حكم القيمة و حكم الواقع، عجز يشكل أحد أكبر مزالق السياسة الإيديولوجية الدوغمائية .

على صعيد الفكر، يؤدي ضعف الواقعي إلى تحويل الفكر إلى فكر تقريرى، خطابى، يعبر عن الرغبة و الشعور تارة و ينحدر إلى الدماغوجية تارة أخرى .

و بما أن الواقع معطى نهائي، لذا يجهل الفكر الدوغمائي و يتجاهل فكرة الصيرورة، فكرة التطور، أنه فكر غير تاريخي، و لأنه كذلك فهو لا يراكم، وبالتالي يفقد الإنتلجنسيا العربية القدرة على وعي التجربة التاريخية العربية بخاصة و الوعي التاريخي بعامة (٩) .

إذا كانت قيادة المقاومة الفلسطينية تعبيراً هشاً و متأخراً، و محكوماً برود الأفعال و المواقف الشعورية، فإنها قد أفلتت منها منذ البدء الخطان الأساسيان : الخط القومي الديمقراطي و خط العداء للإمبريالية الأميركية و الصهيونية. ولهذا ليس ثمة فرق نوعي بين القيادة المنتفذة في منظمة التحرير و بين اليسار الفلسطيني، الذي يدعى أنه ضد إتفاق أوسلو لفظياً، و لكنه مع سياسة عرفات واقعياً.

و إذا كانت السياسات التي قادت و تقود إلى التصالح مع العدو القومي تندرج بالواقعية و ترمي معارضيتها بالرومانسية و الطوباوية و المثالية، فثمة فارق بين الواقعية الراديكالية و الإستسلام لقوى الأمر الواقع، و التكيف مع شروط الحكم الذاتي، و الأمر الواقع، و إنتهاج نهج النضال الديمقراطي من خلال مؤسساته. فالواقع ليس الوضع القائم فحسب، بل هو كل الإحتمالات و الممكّنات التي تقع تحت هذا السطح السياسي، و التي تعبر عن إتجاهات فكرية و سياسية و قوى إجتماعية و أحزاب، و منظمات، و حركات شعبية حيث أن أعظم تعبير لها الإنتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، و الحركة الإسلامية الجهادية .

و في المنظور الإستراتيجي ليس من الممكن مواجهة الإنهيارات مواجهة جدية إلا بعمل سياسي راديكالي ينطلق من مقولة قضية الأمة العربية المركزية - فلسطين - و الصراع العربي - الصهيوني، و يضع الوحدة العربية في

أساس توجهاته ، و يجعل من الديمقراطية نسيج تلك التوجهات، و مضمونها أومحتواها. هذا الخط القومي الديمقراطي هو خط الأمة العربية ،و تحرير الأرض السليبية فلسطين و غيرها، و هو خط بلورته تجربة الشعب العربي الواقعية على مدى قرن و نيف من الزمن .

إن المعارضة الفلسطينية لكي تستطيع المحافظة على القضية الوطنية في إرتباطها الصميمي بالقضية القومية العربية ، و مقاومة مسار أوسلو، عليها القيام بنقطة نوعية في تصعيد العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني في داخل فلسطين المحتلة. و هذا الوضع سيسهم بدون شك في إيجاد الأرضية المناسبة لقيام جبهة تحالف راديكالي و طني - إسلامي ، بين فتح ، و حماس ، و الجهاد الاسلامي ، و باقي التنظيمات الأخرى المناهضة لخط التسوية، يحكمها برنامج سياسي راديكالي قادر أن يخرج العمل الوطني الفلسطيني من مأزقه الراهن، ويلجم الإتجاهات المتذبذبة. فالمطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية، حفر خط المقاومة المسلح بالعقل السياسي الديمقراطي الحديث، القادر و حده على و ضع قضية فلسطين في سيرورة المشروع القومي الديمقراطي النهضوي كإحتمال تاريخي وحيدي .



الهوامش:

- (١) - عبدالعزيز محمد الدخيل " العبث الأمريكي يغذيه صمت الشارع العربي " - مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٣ - نوفمبر ٢٠٠١ - يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت (ص ١٣١) .
- (٢) - عبدالعليم محمد - جدل الدولة و السيادة في المسار الفلسطيني - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٣٨ . أكتوبر ١٩٩٩ تصدر عن مؤسسة الأهرام - القاهرة (ص ٩٣) .
- (٣) - سعيد عكاشة - الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة - (ص ٩٨) .
- (٤) - المرجع السابق (ص ٩٩) .
- (٥) - المرجع السابق (ص ١٠٠ - ١٠١) .
- (٦) - ياسين الحافظ - الهزيمة و الإيديولوجيا المهزومة - دار الطليعة - بيروت ، الطبعة

- الأولى تموز ١٩٧٩ (ص ٣٦٣) .
- (٧)-المرجع السابق (ص ٣٥٨) .
- (٨)-المرجع السابق (ص ٣٤٣) .
- (٩)-المرجع السابق (ص ٢٦٣-٢٦٤) .

■ ■

القسم الرابع :

الحرب الإستباقية على العراق

مقدمة:ضرب العراق تجسيد لمبدأ الحروب الاستباقية

الصقور في الإدارة الأميركية يرفعون رؤوسهم، ويعتبرون أن الفرصة قد سنحت للانتقام من العراق، سواء أكان له علاقة بتنظيم القاعدة ، وبالتالي بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م لا،وقد عزز ذلك أن واحدا من كل أربعة أميركيين يؤيد توسيع الضربات لتشمل العراق. فيما يعتبر تحقيق رغبة الانتقام من "العدو رقم ٢ للولايات المتحدة" شرط وجود دليل مبدئي..".

و يعتبر هذا الموقف الصريح منسجما كليا مع صقور الإدارة الأميركية، الذين تتوافر لهم النية و الحماس للانتقام من العراق ،تشجعهم في ذلك أجهزة الإستخبارات الأميركية التي تغرق أجهزة الإعلام الأميركية المعروفة من صحف و مجلات بالوقائع من أسماء و تواريخ و عناوين، تقيم الرابط بين بغداد و تنظيم القاعدة،و تعمل على تشويه صورة العراق. وتحاول هذه الصقور إستغلال الحرب الأميركية - البريطانية ضد أفغانستان، لتصفية حساباتها مع الرئيس صدام حسين. و خلافا لحملة التعبئة و التحريض التي يقوم بها كل من هو محسوب على اللوبي اليهودي الصهيوني في وسائل الإعلام أو الطبقة السياسية الأميركية التي تدعو إلى ضرورة إستهداف العراق، فإن مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة ينبغي أن تبدأ الاستعداد إلى أن تحول أنظارها العسكرية على العراق فورا بعد أفغانستان، هي مجال نقاش كبير بين صقور هذه الإدارة و حمائها، علما أن التباين بين الصقور و الحمايم بشأن العدوان على العراق، ليس قضية مبدئية، بقدر ما هو مسألة تتعلق بتكتيك الحرب .

و خلافا للرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون و وزير خارجيته هنري كيسنجر اللذين يعتبران مفكرين جيوسياسيين واقعيين لزمنا ساد الاعتقاد

فيه بأنه زمن ينذر بإنحطاط أميركي بعد هزيمة فيتنام، فإن الرئيس بوش وطاقمه المتكون من القيادات القديمة التي قادت الحرب ضد العراق في زمن جورج بوش الأب، بدءا من نائب الرئيس ديك تشيني، وزير الدفاع منذ عشر سنوات، مرورا بوزير الخارجية كولن باول، الذي كان رئيس هيئة أركان الجيوش في حرب الخليج الثانية، يريدون إستغلال أحداث ١١ أيلول لإعادة تعبئة جهازه العسكري لمحاربة العراق، و إسقاط نظامه .

و تأتت دعوات تصعيد العدوان على العراق كي تأخذ شكل حرب واسعة ضده من أصوات داخل و خارج الحكومة الأميركية على أن العراق يتحمل مسؤولية الكوارث التي تحل بأميركا بدءا من كارثة ١١ سبتمبر إلى كارثة الجمره الخبيثة. ففي البيت الأبيض يقو د تيار الصقور هذا زالمي خليزاد مسؤول قطاع الخليج و آسيا الوسطى في مجلس الأمن القومي و في البنتاغون. وكانت مستشارة الرئيس بوش للأمن القومي كونداليساريس ذكرت في آخر مقابلة لها مع قناة الجزيرة الفضائية أن الحكومة الأميركية قلقة بشأن الرئيس صدام حسين و إننا قلقون بشأن أسلحة الدمار الشامل .. و من المؤكد أن الولايات المتحدة ستنتصرف إذا هدد العراق مصالحها ". غير أن الناشط الأكثر حيوية ضد العراق، يظل رئيس المخابرات المركزية الأميركية الأسبق جيمس ويلزي (يهودي أميركي)، الذي يعبر عن قناعته بأن العراق متورط في هجمات ١١ أيلول، رغم أنه لا يمتلك دليلا، و لا يزال يصر على أن هناك ارتباطا مؤكدا بين ابن لادن و العراق، و هذا الارتباط يعود إلى الانفجار الأول الذي شهده مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣. و يضيف ويلزي أمام مؤتمر لمجلس المنظمات اليهودية الأميركية الذي عقد مؤتمرا في نيويورك " أن هناك أشياء كثيرة جدا، و أمثلة كثيرة جدا عن هويات مسروقة، و وثائق مزورة بذكاء، و تنسيق عبر القارات بين الدول مما يجعل الإنسان لا يبتعد كثيرا عن الاستنتاج بأن دولة و جهاز مخابرات يدار بطريقة جيدة هنا ". و أن هذه الدولة حسب رأيه هي العراق .

و يجمع المحللون السياسيون في الغرب على أن صقور الإدارة الأميركية والبنتاغون يدفعون بإتجاه هجوم كاسح على العراق. و من هذه العناصر المتحمسة لضرب العراق، يقف بالدرجة الأولى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، غير أن نائبه وولفويلتز هو الذي يقود الحملة ضد العراق، حين يقول أنه لن يعرف الراحة إلا متى أخرج الرئيس العراقي صدام حسين من السلطة (...).لذلك

يجب أن يهاجم. و جاءت دعوة أكثر قوة للعمل ضد العراق من العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ، جوزيف ليبرمان (يهودي أميركي) الذي كان مرشحا لمنصب نائب الرئيس في إنتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة، حيث قال أنه ينبغي البدء بضرب العراق بدون إنتظار المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب.

و من المعلوم أن الرئيس بوش و مساعديه يريدون محاربة العراق المستنزف و الخائر القوى بعد ١٢ عاما من الحصار الظالم، كما أن جنرالات الجيش الأميركي و صناع السياسة في واشنطن، و ضغوطات اللوبيات الصهيونية و سواها، يخلتقون الأكاذيب حول طبيعة التهديد العراقي، بغية إيجاد المبرر لشن هجوم كاسح ضد العراق، و إنهاء نظامه : مثلما يفعلون بشأن مقاومة ما يسمونه الإرهاب للحفاظ على ترسانة عسكرية ضخمة، و نفقات تسليح، و قواعد عسكرية خارجية تعود جميعها إلى عصر الحرب الباردة، و انتهاج سياسة العداء السافر ضد العالم الإسلامي، الذي وصفه بعضهم بأنه العدو الجديد بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي .

إن الإيديولوجية المهيمنة في الغرب، و في القلب منه الولايات المتحدة الأميركية تدعي بأن نهاية الحرب الباردة، هي نزاع بين غرب ديمقراطي رأسمالي حر، و شرق ديكتاتوري خاضع للهيمنة السوفياتية. و في هذه الحرب الأميركية الجديدة ضد أفغانستان أولا و لاحقا ضد العراق و دول إسلامية أخرى، تعمل أميركا على إثارة أو إحياء الصراع القديم، بين الغرب المسيحي و العالم الإسلامي، على الرغم من الأقاويل المعلنة للسيد بلير و بوش بأن الحرب الحالية ليست موجهة ضد الإسلام أو الشعوب الإسلامية .

إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه الحرب الحالية هي لمحاربة الأشباح ؟ و لم يكن الوطن العربي و العالم الإسلامي و حتى الاتحاد السوفياتي سابقا عدوانيا، كما كانت توحى بذلك الولايات المتحدة الأميركية، بل إن السياسة الأميركية كانت و لا تزال أكثر عدوانية، و ان قدراتها و نفقاتها العسكرية، كانت و لا تزال من غالبية الوجود، تفوق قدرات الحرب الحالية للقضاء على ما تسميه بؤر الإرهاب، التي تستثني منها أقوى بؤرة للإرهاب في العالم ألا و هي الكيان الصهيوني.

إن صقور الإدارة الأميركية يغريهم ضرب العراق عسكريا، و القضاء على نظام الرئيس العراقي صدام حسين ما يزال قائما لديهم، لأنه من وجهة

نظرهم يمثل التهديد الرئيس لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. كما أن الرأسمالية الإحتكارية الأميركية هي اليوم بحاجة إلى السيطرة على النفط العراقي، و هي قوة توسعية عدوانية تسعى إلى إخضاع العالم كله لهيمنتها، و إجباره على محاكاة الولايات المتحدة في مجالات أساسية من مجالات النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي. و تدخل حرب الخليج الثانية في هذا السياق، و إن كان الغزو العراقي للكويت، كان المبرر الذي استغلته الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي خاضت به تلك الحرب .

إن المرء عندما يرى الإنحياز الأميركي الأعمى لحكومة الارهابي أربيل شارون، يدرك تماما أن الصقور في الإدارة الأميركية قد كسبو المعركة حول الكيان الصهيوني، كما كسبو معركتهم حول الحرب في أفغانستان، و عملية توسيعها لتشمل العراق أو دول اسلامية أخرى. فالمبدأ المحرك للسياسة الخارجية في فترة ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هو مبدأ "الحرب الإستباقية"، الذي سيشكل مظلة لسلسلة واسعة من الحروب الأميركية ، التي قد لا تكون فيها حرب العراق سوى تفصيل بسيط، أو على الأقل محطة أولى في سلسلة حروب طويلة.

و كانت الولايات المتحدة تدرس منذ إنهيار النظام الدولي القديم ثنائي القطبية الدور الذي تضطلع به ، وقد خاضت أكثر من معركة مع نفسها وضمن صفوفها ، قبل أن يتبنى الرئيس جورج دبليو بوش مبدأ الحروب الإستباقية ، الذي بدأ في التبليور في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات و خلالها، في عهدي رونالد ريغان و جورج بوش الأب. و قد شارك في صوغه كل من نائب الرئيس بوش ديك تشيني المحرر و الكاتب الرئيس عبر السنوات لهذا المبدأ بحسب ديفيد أرمسترونغ في مجلة "هاربر"، إذ إنطلق من ضرورة الحفاظ على تفوق أمريكا و حمايتها من المنافسة، و من ضرورة إملائها "الأجندا" الدولية و العالمية، النفطية و العسكرية و الاقتصادية،، ثم وزير دفاعه دونالد رامسفيلد الذي انطلق من اقتناع بأن أمريكا يجب أن تحكم، و أنها هي المؤهلة لحكم العالم، و نائبه بول وولفويتز الذي إنطلق من عدم الثقة بأي شيء آخر، و الكراهية للأنظمة العربية، و الهوس بالكيان الصهيوني، و قناعاته بسبب إصراره على أنه صاحب نظريات لا مصير لها سوى أن تصبح سياسة، و هي أصبحت كذلك بالفعل، و وزير الخارجية كولن باول الذي إنطلق من ضرورة تفرد أمريكا بالعظمة، و تقوية المؤسسة العسكرية فيها.

ولم يطور هؤلاء القادة مبدأ الحروب الإستباقية ليكون مجرد خريطة طريق للحرب على العراق, بل ليشكل المبدأ الأول و الأخير في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة عقود عدة مقبلة. وبذلك إنضم بوش الى قائمة الرؤساء الأمريكيين الذين يملكون عقيدة بإسمهم, وهم قلائل, أمثال الرئيس هاري ترومان, الذي ألقى خطابا أمام الكونغرس يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧ قال فيه آنذاك: "يجب أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من جانب الأقليات المسلحة أو من جانب الضغوط الخارجية". وسجل هذا الخطاب الذي بات يعرف بمبدأ ترومان , بدء سياسة الردع و الاحتواء التي أنهت عزلة الولايات المتحدة.

ومن هنا أهمية ما أعلنه البيت الأبيض في ٢٠ أيلول / سبتمبر عن ولادة مبدأ الحروب الإستباقية , الذي جاء على أنقاض مبدئي الاحتواء و الردع اللذين شكلا أساسا سابقا للإستراتيجية الأمريكية. و هو يقوم على ركيزة عدم السماح لأي دولة تتنافس الولايات المتحدة على العظمة و التفوق , وعدم السماح ببروز أي قوة عسكرية مناوئة. ويؤكد هذا المبدأ الرغبة في تجنيد الدعم الدولي لمواقف واشنطن و سياساتها و قراراتها, لكنه يشدد على أن الولايات المتحدة لن تتردد في التصرف بمفردها إذا كان ذلك ضروريا لممارسة "حق الدفاع عن النفس" عبر العمل بطريقة "وقائية". وبذلك يكون الإنفراد الأمريكي محتملا عند تقدير واشنطن التهديدات .وينسف ذلك , لاميثاق الأمم المتحدة فحسب, بل أيضا, شرعة حلف شمال الأطلسي القائمة على فكرة " الرد الدفاعي الجماعي".

فقد أطلق البيت الأبيض الأمريكي وثيقة مؤلفة من ٣١ صفحة تحمال عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" و في هذه الوثيقة يقول بوش: "إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ بالتفوق العسكري الحاسم لتحقيق النصر على أعدائها(!) و أن الردع و الإحتواء , وهما أساسان سابقان للإستراتيجية الأمريكية , ماعادا فعالين, و بدل ذلك يجب على الولايات المتحدة أن تشخص و تدمر الخطر قبل أن يصل الى حدودها , والتصرف بمفردها وإستخدام القوة الوقائية..."

و تكشف هذه الوثيقة التحول الجذري الذي طرأ على الإستراتيجية الأمريكية منذ وصول الرئيس بوش الى السلطة, لاسيما فيما يتعلق بإعتماد مبدأ الحروب الإستباقية ضد الدول التي تطور أسلحة الدمار الشامل أو التنظيمات

التي تعتقد واشنطن أنها تهدد مصالحها الحيوية.

و يعتبر صقور الإدارة الأمريكية أنه لامناص أمام الولايات المتحدة الأمريكية من إلتزام مبدأ الحروب الإستباقية, بعدما أسلم مبدأ الردع و الإحتواء السابق الروح مع إنتهاء الحرب الباردة و إنهيار الإتحاد السوفياتي. فالردع لن يكون قادرا على ردع الإرهاب الدولي. و الإحتواء لن يكون في وسعه منع التحالفات السرية , المدججة بأسلحة الدمار الشامل , بين دول "محور الشر" والمنظمات الإرهابية. وحدها الحروب الإستباقية قادرة على ذلك. ووحدها الولايات المتحدة في وسعها وضع هذا النمط من الحروب الإستباقية موضع التنفيذ في كل أنحاء العالم, بسبب تفوقها العسكري - التكنولوجي الكاسح.

وسيقود مبدأ الحروب الإستباقية إلى تعزيز الإنتشار الأمريكي العسكري في العالم , وزيادة القواعد. و هو ينص على أن واشنطن معنية بمنع أي دولة أخرى من أن تصل الى التوازي معها ناهيك عن التفوق عليها. و يعكس تبني إدارة الرئيس بوش مبدأ الحروب الإستباقية نزعة فوقية وفاشية واضحة للولايات المتحدة, التي تستخدم تفوقها العسكري الهائل و قوتها الاقتصادية الكبيرة للتأثير على سياسات المجتمعات الأخرى... و لتوظيف القوة العسكرية في خدمة المصالح الوطنية الأمريكية, ولكن أيضا في خدمة الإدعاء الكاذب القائل إن النظام السياسي - الإقتصادي - الثقافي الأمريكي هو أفضل نموذج أنتجته البشرية, ولا بد من الإقتداء به, لكي يلعب دور المنقذ و المخلص للعالم.

لاشك أن هذه العقيدة التي تستمد قوتها من نزعة الشك و الإرتياب المتأصلة في الثقافة السياسية و الايديولوجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة , تجعل من الولايات المتحدة امبراطورية الخير بإمتياز حسب التصنيف التبسيطي للامور والأفعال و الناس بين "خير" و "شر" بمنطق ديني , لم يسبق أن سيطر على عاطفة أي رئيس أمريكي و فكره مثلما هو الامر للرئيس الحالي جورج بوش. و حسب زعم هذه العقيدة , الشعب الأمريكي شعب اختاره الله دون غيره لتحقيق السعادة للبشر على وجه البسيطة, فضلا عن أن الرئيس بوش رشح نفسه لمحاربة "الشر" و القضاء على جذوره , فلا مجال من وجهة نظره لحرب إستباقية تقوم بها الولايات المتحدة إلا و تكون في خدمة الانسانية جمعاء. و يعني ذلك أن كل تحرك لا توافق عليه, حتى لو كان دفاعا عن النفس, هو شر لمجرد أنه يخالفها.

في صفوف الإدارة الأمريكية الحالية هناك من ينتمي إلى إيديولوجية

متطرفة، ومن ينطلق من هوس بملفات شغلته عقودا ، مثل وولفويتز المعروف بولائه العميق للكيان الصهيوني، وبغضه الشديد للأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام الرئيس صدام حسين، وهذه الأمور مجتمعة هي التي تدب الرعب في العمق العربي ، و في العمق الدولي ، لأنها تضع القرار في أيدي أصحاب هوس بملف أو بعقيدة.

من هنا تكمن خطورة مبدأ بوش حول الحروب الإستباقية، الذي يعتمد إستراتيجية سياسية خارجية تداخلية و صدامية تختصر مشكلات العالم في مسألة واحدة: مكافحة الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل و تسمح بفرض القيم الأمريكية بالقوة، و عبر توظيف المساعدات الخارجية و الدبلوماسية العامة والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لخدمة هذه الإستراتيجية. وسوف تعزز هذه الإستراتيجية النزعة التسلطية و الغطرسة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى التي تشتكي من النهج الأحادي للتوجه الأمريكي، و من غياب التشاور الدولي و الشراكة الحضارية، كما أنها تقدم سابقة في العلاقات الدولية تسمح بشن حروب إستباقية بذريعة الدفاع عن النفس في مواجهة خطر قد يكون حقيقيا أو وهميا.

بعد إثني عشر عاما على سقوط جدار برلين و إنهيار الاتحاد السوفياتي ، عادت الإدارة الامريكية إلى مقولاتها التبسيطية المعهودة، مقولات السياسة المزدوجة التي تقسم العالم الى خير و شر، و ذلك في كل مرة يظهر لها عدو جديد، وفي هذه الأونة يعد بوش العدة لمهاجمة العراق بذريعة امتلاكه أسلحة بيولوجية و كيميائية يريد بوش تدميرها تدميرا كاملا بدعوى أنه ملاك على وجه الأرض قد أوكلت اليه حمايتها من الشر و أعوانه...و اللافت أن الرئيس بوش الذي يروج للقوة العسكرية كوسيلة في التعامل الدولي و التصرف الاحادي الجانب، ما انفك يقول في سعيه المحموم لطمأنة الرأي العام العالمي، إن القوة الأمريكية لن تستغل لأغراض أنانية: "لن نستخدم قوتنا للحصول على مكاسب أحادية، و نحن نسعى بدلا عن ذلك الى خلق توازن قوى لصالح الحرية و الإنسانية"، أي لفرض "ديمقراطية" الولايات المتحدة بالقوة العسكرية الكاسرة.

ثم إن الحروب الإستباقية في مثل هذه الظروف و الأذهان، قد يساء توظيفها لأهداف لاعلاقة لها بالخطر المزعوم، تدخل في حسابات سياسية لأحزاب أو أفراد.. وهذا لا يقتصر على الساحة الأمريكية، إذ أن الصين

وروسيا قد تختار انها , كل لغاية في نفس يعقوب, و الكيان الصهيوني قد يراها في مصلحة مخططه العدوانى , إذ سبق أن أخذ على عاتقه مسؤولية نسف خطر قبل وقوعه , وبرر لنفسه إجتياح الحدود الى دولة عربية مجاورة باسم الوقائية.

و تتزايد الأخبار و التحاليل و المعلومات التي ترد من واشنطن عن أن قرار الحرب الإستباقية الجديدة على العراق إتخذ و إنقضى الأمر. فالحرب الإستباقية لم تعد مسألة نظرية بل هي جدية و قريبة , لكن المحللين الاستراتيجيين في الغرب يتساءلون كيف يتم الإنتقال من وضع عسكري - ديبلوماسي مبني على الردع الى فلسفة إستخدام القوة بحجة الوقاية فتضرب الولايات المتحدة الأمريكية عندما تجد نفسها مهددة؟

الإدارة الأمريكية الحالية التي تبنت مبدأ الحروب الإستباقية, لم تعد تعتمد على الردع. هذا ما أورده ريتشارد هاس مدير مجموعة سياسة التخطيط و هو أحد الذين يقودون الخطط الدبلوماسية الإستراتيجية الحالية و يشغل منصب جورج كينان الرجل الذي صاغ عام ١٩٤٧ مفهوم الإحتواء (التطويق) ضد العدو السوفياتي آنذاك , ودعم هذا المبدأ بالردع النووي, وبذلك شكل نظاما لاستراتيجية أمريكية خلال الحرب الباردة. و الآن يرى هاس أن الولايات المتحدة تواجه عدوا جديدا من "الإرهاب الإسلامي" الغامض مع بعض الحكومات التي تدعم ذلك...

فإدارة الرئيس بوش هي التي إنتكرت الآن مبدأ الحروب الإستباقية والمزمع البدء به ربيع هذا العام , حيث ستكون الجاهزية لأول ضربة موجهة ضد العراق. و لكن هذه الحرب الإستباقية تطرح تساؤلات كثيرة, يقول هاس هي ممكنة ضد دولة لها أرض و شعب و مصالح مادية تدافع عنها , لكن غير ممكنة ضد تنظيم متطرف مثل تنظيم القاعدة, و الذي يقوم بعمليات مبعثرة تتدلح هنا و هناك, وتمهد السبيل الى ردود عسكرية ضخمة.

إن عزم و إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على شن حرب إستباقية على العراق معتمدة على معلومات غير موثوقة بأنه يمتلك و يطور أسلحة الدمار الشامل , و أنه سيعتدي عليها في المستقبل, لم يفسح مجالاً للمناقشة أو المجادلة, لأن إدارة بوش تريد أن تتصرف بطريقة أحادية الجانب. و هي تريد أيضا خوض الحرب الإستباقية ضد كل من هو دولة أو تنظيم لهما ماض إرهابي حسب زعم واشنطن, أو من يحاول تطوير أسلحة دمار شامل أو اقتناء

ما يمثله، للقيام بعمل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

الصقور في الإدارة الأمريكية يقولون لا نريد العيش في عالم يحتمل فيه دولة مثل العراق أن تطور أسلحة الدمار الشامل للإعتداء على الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، أو تتزود به للمستقبل، حقا أنه العمل ضد خطر إفتراضي ، ونطبق بذلك مقولة: أهاجمك مسبقا لأنه لدي معلومات أكيدة تشير بأنك ستهاجمني، فأهاجمك عن سابق ظن، أي للوقاية، و هذا العمل الوقائي ليس بالضرورة أن يكون عسكريا ، إنما قد يكون على شكل عقوبات إقتصادية أو دبلوماسية.

و يتحدث هؤلاء الصقور عن مبدأ "تحديد سياسة الدول" أن السيادة تنطوي على إلتزامات وواجبات منها حق حرية الشأن الداخلي على أرض الدول، وأن لا تسحق الحكومات شعوبها ، وعدم دعم الإرهاب بأي حال من الأحوال، وإن أخفقت حكومة في إلتزاماتها ، فلتتخل عن السيادة.

السؤال المطروح الآن عالميا هو لماذا تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بحق الهجوم على أسس إفتراضية، وهل تبقى الحرب الوقائية أو الإستباقية إستئثارا أمريكيا بإمتياز قد تمنحه الى حليفها الإستراتيجي الكيان الصهيوني ، الذي يحاول التخلص من الحركات الوطنية الفلسطينية؟

منذ الإنتفاضة الفلسطينية الثانية ، والولايات المتحدة و الكيان الصهيوني ينسقان فيما بينهما في مختلف البرامج المتعلقة بالحرب الإستباقية ، و تحديدا فيما يخص البرنامج المضاد للصواريخ "أرو". فالتقنيات العسكرية التي تعتمد عليها القيادة الصهيونية في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني هي موضع دراسة واهتمام خاص في أوساط صقور الإدارة الأمريكية الذين إكتشفوا الحرب الإستباقية.

و كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قد عرض في آيار ٢٠٠٢ على دول حلف الناتو التبصر بهذه الحرب الاستباقية، ولكنه قوبل بفتور. ، أجاب كثير من الأوروبيين بتعليق نشرته صحيفه نيويورك تايمز "لسنا مرتاحين لهذه الفكرة و التي بحسبها ينسجم بوش مع نفسه و قراره، انها بطاقة مفتوحة ليقود كل التدخلات العسكرية و يرى ضرورة (وبدون التماس) إقرار أي جهة خارجية".

يقر رينشارد هاس الخبير الأمريكي المتخصص في السياسة الخارجية الأمريكية أنه لا الإسلام و لا الدول الثلاث المشكلة لما يسمونه "محور

الشر" (العراق ,إيران ,كوريا الشمالية) يشكلون تهديدا معتبرا كالذي كان يشكله الإتحاد السوفياتي و التحدي المتعدد الأبعاد أيام الحرب الباردة. و مع هذا فإن هاس يقول إن دعوة الإسلام تستطيع إيجاد صدى كبيرا وسط العالم الإسلامي الواسع, وهذا ما يخيفنا أيضا. فالجماعات التي تمتلك كميات قليلة من مواد بيولوجية أو نووية قد تحدث كارثة تقودنا الى العمل الوقائي حسب زعمه.

إن خيار الحرب الإستباقية على العراق سيكون بمنزلة الكارثة على كل منطقة الشرق الأوسط, و في "المناطق الرمادية" التي نشأت مع الحرب الباردة في العالم, و نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة, والفقير, وهي أرض خطيرة لشن الحروب الإستباقية. فالحاجة التي يريدها العراق هي رفع الحصار الجائر, و تحقيق التنمية المستقلة, و إلى المؤسسات الديمقراطية أكثر منها الى التدخلات العسكرية من جانب الإمبريالية الأمريكية.

إن تبني إدارة بوش إستراتيجية الإنتقام ردا على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, و التي ترتسم آفاقها في الحرب الإستباقية التي أقرها على العراق, يؤكد على مواصلة الإستراتيجية القديمة الهادفة الى فرض نظام دولي بوليسي يؤمن مصالح الولايات المتحدة و ربيبتها "إسرائيل". فهل سيشهد الوطن العربي و الإسلامي مجددا السيناريو نفسه الذي أعقب حرب الخليج الثانية على العراق, والذي غدى إنتشار الجماعات الإسلامية الأكثر راديكالية؟



الفصل الرابع عشر

أثر الصهيونية والقبطية الأحادية في إستمرار الحصار على العراق

١-العقوبات الإقتصادية الدولية ضد العراق (١٩٩٠ - حتى الآن)

تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية الدولية International Economic Policy الرامية إلى تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية وإجتماعية معينة، وتدرج تحت باب العقوبات الإقتصادية العديد من الأشكال والدرجات والعقوبات الاقتصادية وهي، تشير إلى إجراءات تعتمد على الأدوات الإقتصادية، تأخذ بها الحكومات بشكل منفرد أو ثنائي أو جماعي، أو من خلال إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية، ضد الدولة أو مجموعة من الدول ذات السيادة، بسبب إنتهاك القانون الدولي أو معاهدة دولية، وذلك في محاولة لإجبار هذه الدولة على العودة والإلتزام بالأنماط المقبولة من السلوك الدولي .

تتمظهر العقوبات الإقتصادية في الأشكال التالية، حسب درجة شدتها .

أ - المقاطعة الإقتصادية Economic Boycott يقصد بالمقاطعة الإقتصادية القيام بعمل مشترك ضد شخص أو شركة أو دولة (أشخاص، أو شركات، أو دول) من خلال خطط متناغمة للعزل المتعمد غير العنيف، كالتعبير عن عدم الموافقة (أو الرفض المنظم) على تصرفات الجهة المستهدفة بهذه المقاطعة وممارسة

الضغط على هذه الجهة للتوقف عن ممارساتها غير المقبولة .

ب - الحظر الإقتصادي Economic Embargo ويشير إلى قيام حكومة الدولة الفارضة أو منظمة إقليمية أو دولية بفرض حظر على التجارة بشكل عام أو على واحد أو أكثر من جوانبها المختلفة، على الدولة أو الدول المستهدفة بالعقوبة. ويعتبر الحظر أشد وطأة من المقاطعة، حيث يتم تنفيذه بأمر حكومي، ومن ثم فهو يتضمن قوة القانون، أو يطبق بناء على قرار من سلطة عليا فوق الدول الإقليمية Super National أو دولية .

ج - القسر الإقتصادي Economic Coercion ويقصد به وجود درجة قصوى من التقييد على مناهج العمل البديلة المتاحة أمام الدولة المستهدفة، والناجئة عن محاولة التأثير عليها بحيث لا تجد مفراً من الإنصياع لمطالب الدولة أو المنظمة الفارضة. وإستخدام كلمة القسر أو الإكراه له محتوى «متعجرف» أو مستبد Imperious Connotation لإذلال الدولة المستهدفة وإجبارها على القيام بعمل لا تفضل القيام به في الأوضاع العادية، وهو بذلك أشد درجات العقوبات الإقتصادية من حيث القوة .

ومنذ إنفجار أزمة الخليج الثانية في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠، تزعمت الولايات المتحدة الأميركية الحملة الدولية ضد العراق، وحثت مجلس الأمن على إصدار القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، والذي ينص على فرض عقوبات إقتصادية شاملة ضد العراق، لم يسبق لها مثيل، وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تصدر فيها عقوبات إقتصادية بمثل هذه الشدة والإجماع .

وكان واضحاً أن واشنطن قد أفلحت في إرساء نظام العقوبات على قاعدة دائمة ، وفي حين أن العقوبات المحددة في القرار ٦٦١ لا تتعلق بغير المطلب الرئيس المحدد في القرار ٦٦٠، وهو سحب القوات العراقية من الكويت ، وربط فرض العقوبات بمجموعة معقدة من الشروط التي يمكن في إطارها مناقشة إمتثال العراق والإختلاف بشأنه والشك فيه إلى ما لا نهاية. . وأقامت الولايات المتحدة إطاراً للعقوبات معقداً وغامضاً غالباً، ومضحكاً أحياناً، لضمان إستمرار معاقبة الشعب العراقي وإبقاء العراق بلداً فقيراً ، وصممت ألا يكون إمهال. واستمر إرتفاع الإصابات المدنية العراقية أعواماً عدة بعد انتهاء

الحرب ووصل عددها سريعاً إلى ملايين عدة (١).

وكان الكيان الصهيوني على إستعداد للإشتراك في حرب الخليج الثانية، لأن القيادات الصهيونية ترى ضرورة توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق، لأن أي تأخير يجعل القوة العراقية أكثر خطراً. غير أن القيادة الأميركية ارتأت أن يظل الدور الصهيوني مكتوماً حتى يأتي في وقته، حتى لا تتدخل الجبهة العربية المتحالفة ضد العراق. وكانت القيادة الصهيونية ترى ضرورة المشاركة في الحرب لضمان أمرين: ١ - حسم المعركة مع العراق، وتصفية الكيان السياسي والعسكري والعلمي فيه. ٢ - تأكيد الدور العسكري للكيان الصهيوني، أمام الحكومة الأميركية والمواطن الأميركي، دافع الضريبة وضمان المشاركة في أية ترتيبات سياسية لاحقة.

لقد دفعت الحكومة الصهيونية في عام ١٩٩١ واشنطن لإستعجال الحرب ضد العراق، وإذا كان موضوع الكويت مبرراً لتلك الحرب، فإن الكيان الصهيوني خشى في حينه، من قيام العراق بالإسحاب من الكويت، وبالتالي إلغاء الحرب، وهذا يعني بقاء الكيان الصهيوني في مواجهة مع العراق، فيما كان تحالف دولي من أكثر من ٣٠ دولة في مواجهة العراق .

وخلال أزمة الخليج في العام ١٩٩١، كان أحد الهموم الأساسية، للولايات المتحدة الأميركية في جهودها الرامية إلى حشد التأييد لضرب العراق، تحييد الكيان الصهيوني ولو على الصعيد الإعلامي - وذلك حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، وتتحول الأزمة إلى جزء من الصراع العربي - الصهيوني، وهو ما سيحبط المخطط الأميركي المرسوم للتعاطي مع هذه الأزمة. علماً أن أحد المبادئ الإستراتيجية التي تقوم عليها سياسة الكيان الصهيوني العسكرية هو المبادرة إلى توجيه ضربة مسبقة لكل ما تراه يشكل خطراً عليها في المستقبل، وهو ما طبقته في كل حروبها مع الدول العربية، وفي عملياتها الخاصة والنوعية ضد العرب، كضرب مفاعل تموز النووي العراقي في حزيران ١٩٨١ .

النقطة الأساسية في حرب الخليج وفي حصار العراق لاحقاً، ليست الكويت أو السعودية، فهذه القضايا لم تعد كذلك بعد إنتهاء الحرب وقبول العراق قرارات الأمم المتحدة، النقطة الأساسية هي الكيان الصهيوني، الذي يتطلب أمنه ووجوده، تقليص القدرات العسكرية، وغير العسكرية العربية والإسلامية إلى الدرجة التي يشعر الصهاينة معها بالأمان. وأدت هزيمة العراق

في حرب الخليج الثانية إلى إزالة التهديد الإستراتيجي التي كانت القوة العسكرية العراقية كفيلة بتشكيله على الكيان الصهيوني في حال إستكمالها .

كما أن تداعيات حرب الخليج الثانية، وإستمرار إرتباط الكيان الصهيوني بمعاهدة سلام مع مصر، وإنهيار الإتحاد السوفياتي الذي شكل الحليف الإستراتيجي للدول العربية الوطنية خلال أكثر من عقدين من الزمن، وإنهيار النظام الإقليمي العربي، وإستعادة التحالف الإستراتيجي الأميركي مع الكيان الصهيوني قوته واكتسابه قوة دفع جديدة والتنسيق لتوحيد النظرة الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، واستمرار تفوق العدو الصهيوني عسكرياً على الدول العربية، وخاصة في مجال التفوق النوعي العسكري و التكنولوجيا، كل هذه العوامل مجتمعة أسهمت إسهاماً كبيراً في خدمة الإستراتيجية الصهيونية في المنطقة العربية .

لكن القراء الصهيونية غالباً لا تتوقف عند هذه المتغيرات - خاصة السقوط السوفياتي المدوي في الحرب الباردة ومن دون صدام عسكري على نحو نزع قدرته على التحدي وأتاح للولايات المتحدة فرصة التحرك للإستفراد بقيادة العالم في ظل نظام القطبية الواحدة - بل أنها تحاول إسقاطها على المستوى الإقليمي، وتحديداً في دعمها المطلق للسلوك العدواني والعنفي الأميركي المستفز نحو العراق في مشهد شمشوني متكرر، وفي سلسلة الحصرات والتحالفات المتناثرة كأطواق حول العراق في عقد التسعينات .

إن هزيمة الأمة العربية في مواجهة الإمبريالية الأميركية، هي في الوقت عينه هزيمة أمام الكيان الصهيوني، إذ تكرست هذه الهزيمة عسكرياً في حرب «عاصفة الصحراء» حين تم تقويض القوة العسكرية العراقية على نحو أدخل بالتوازن العربي - الصهيوني الإستراتيجي، وأتاح للعدو الصهيوني التفوق الإقليمي في مواجهة «فراغ عربي» .

وفي الواقع، يوجد الآن إمبراطوريتان، واحدة للأمم المتحدة، والثانية للولايات المتحدة الأميركية، وكلتاها تقومان بثلاث مهمات متنوعة : الأولى الحملات الحربية، والثانية حملات حفظ السلام، والثالثة الحملات الإنسانية. ولكن كل هذه المهمات تخدم في المصلحة النهائية الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي النظام الأميركي. ثم إن إنتداب هيئة الأمم المتحدة يمثل عنصراً مكملاً للإنتداب الأميركي لأن الحملات العسكرية في ظل النظام الدولي القائم، تظل حركة من جانب واحد يقررها الرئيس الأميركي، ثم يوافق عليها الكونغرس،

وفي ما بعد يتم تدعيمها من جانب التحالف الدولي لاحقاً .

ومن هذا المنظار، فإن إمبراطورية الأمم المتحدة، والإمبراطورية الأميركية، ليستا معنيتين بتطبيق القانون الدولي، والشرعية الدولية، وإنما تتنافس في كيفية توظيف القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والتدخل الإنساني، على خدمة السياسة الإمبريالية الأميركية. ف وراء الحملات العسكرية، سواء التي اتخذت من الجانب الإنساني، أو جانب حفظ السلام أو جانب التحدي لقرارات مجلس الأمن كذريعة للتدخل العسكري – يقف وراءها دائماً السياسي، والإستراتيجي والجيوبولوتيكي، الذين لا يركزون على خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية فقط، وإنما أيضاً على التمثيل الأميركي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك والهيمنة على السياسة العالمية بلا منازع، وإدارة شؤون هذا العالم عبر هيئة الأمم المتحدة شكلاً، وفرض سياسة الهيمنة الأميركية بإسم الشرعية الدولية، وإحترام مبادئ الديمقراطية .

والحقيقة، أن هيئة الأمم المتحدة تحولت إلى أداة الآن، لفرض حماية شرعية حكومة الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها الدولة الأكثر عدواناً على هذه الشرعية الدولية. وهو الأمر الذي أثار إمتعاضاً شديداً لدى روسيا، الدولة الدائمة العضوية في مجلس، وكذلك الموقف النقدي الفرنسي للتجاوزات الأميركية لقرارات مجلس الأمن. وهذا الوضع يكشف لنا مدى هشاشة الشرعية الدولية، حيث أن معظم الحكومات العربية بإستثناء الكويت أصبحت ترفض هذه الشرعية الدولية التي تكيل بمكيالين بإسم فرض القانون الدولي.

وهذا ما دفع الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة إلى القول بأن القرار ٦٨٨، الذي فرضت على أساسه دول التحالف مناطق الحظر الجوي في العراق لا يجيز إستخدام القوة، وبأن فرض المناطق لم ينص عليها في القرار، بل هو تفسير أميركي لهذا القرار .

لقد تعرض الشعب العراقي وما يزال يتعرض منذ نهاية حرب الخليج الثانية إلى معاناة مريعة للحصول على الغذاء والدواء، بسبب فرض نظام العقوبات الإقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأميركية، الذي يعتبر أخطر أسلحة الدمار الشامل، ووصفه أخيراً ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق بفخر بأنه لا مثيل لقسوته في تاريخ العالم كله .

قضي أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ من المدنيين العراقيين جراء الحظر المفروض

على العراق منذ عام ١٩٩٠، ونجمت معظم الوفيات في الغالب عن تفشي الأمراض وسوء التغذية، وتدهور الرعاية الطبية لدرجة يرثى لها، نتيجة النقص الحاد في الأدوية، والمستلزمات الطبية الضرورية، فالمستشفيات العراقية تعمل الآن بنسبة ثلث الطاقة التي كانت تعمل بها قبل الحصار. ويشهد العراق عودة الأمراض كالقوليرا والمالاريا، والتيفوئيد والحمى الدرقية، والديدان الحلزونية، وأمراض الكبد، الفيروس، وشلل الأطفال .

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة سمحت للعراق بتصدير فقط ما قيمته مليار دولار كل ستة أشهر، لشراء أدوية وغذاء بموجب قرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) إلا أن العراق لم يستلم غير أقل من ٤٠ بالمائة من الأدوية التي تعاقدها، لأن المندوب الأميركي في لجنة العقوبات يتكفل جيداً في عرقلة العقود. فبرنامج (النفط مقابل الغذاء) لم يوقف تدهور العلاقات الغذائية للسكان في الكثير من المجالات، وكانت بغداد قد إنتقدت قرار لجنة العقوبات (لجنة ٦٦١) واحتجت على بطء وصول المواد الغذائية والأدوية .

وتتحمل المسؤولية بشكل أساسي عن هذا الوضع، البربرية الوحشية لصانعي السياسة الأميركيين ونزعتهم الإنتقامية لجهة إستمرارهم في فرض العقوبات، لتجريد العراق من كل شيء، وممارسة إملاءات القوة العسكرية، الفجة والقاسية للغاية حتى إذا تمت إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وخفضت القدرات العسكرية للعراق إلى النقطة التي لا يعود عندها يمثل خطراً على جيرانه (وهو الحال في الوقت الحاضر)، فإن السبب الحقيقي للعقوبات هو إطاحة النظام العراقي، وتقسيم العراق وتفتيته، وخدمة أهداف الكيان الصهيوني في المنطقة العربية .

الأزمة العراقية المفتوحة، لم تجد بالمقابل حلاً مهدئة وواقعية تشق طريقها لأن الولايات المتحدة الأميركية أضحت الدولة الوحيدة التي تملك أوراق اللعبة الأساسية فيها، وتحنكر آلياتها المختلفة، وتعارض بشدة الشكوى العراقية من أساليب تنفيذ القرار ٩٨٦ المعروف بـ « النفط مقابل الغذاء»، وإحتمال زيادة المبلغ المحدد في إطاره، وإضافة مواد جديدة إلى المواد الغذائية التي يستطيع العراق إستيرادها وتسهيل الإجراءات المتبعة للموافقة على العقود التجارية، إضافة إلى إثارة طبيعة عمل اللجنة الخاصة الدولية « يونسكوم» لجهة إربطائها ورئيسها والأميركيين العاملين فيها بوكالة المخابرات المركزية الأميركية وخدمة السياسة الأميركية أكثر في أدائها لمهامها وترك الباب

مفتوحاً.

وحصلت فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق على بعض أفضل المعلومات والتسريبات عن الأسلحة المحظورة في العراق من الحكومة الصهيونية عبر قنوات إستخباراتية وحكومية سرية حساسة، وفقاً لمصادر أميركية وصهيونية وغيرها في الأمم المتحدة التي تشرف على فرق التفتيش. هذا ما كشفته في عام ١٩٩٨ صحيفة هآريئس الصهيونية، حول أسرار التعاون بين فريق التفتيش وبين الكيان الصهيوني منذ العام ١٩٩٤، أي منذ كان رولف أكبوس على رأس فرق التفتيش، ثم لاحقاً مع الأمريكي سكوت ريتز، إذ شملت عملية تبادل للمعلومات بين الكيان الصهيوني و لجنة "يونسكوم مع مدير الإستخبارات العسكرية الصهيونية وسكوت ريتز تحليلات صهيونية للصورة التي إنتظتها طائرات التجسس الأميركية من طراز « يو - ٢ » و توفير تقارير إستخباراتية أولية من الفارين من العراق ومعلومات أخرى من مصادر داخل العراق، وتقييم صهيوني لأنواع أخرى من المعلومات. وكان المفتش الأميركي سكوت ريتز الذي إستقال في شهر آب ١٩٩٨ إحتجاجاً على « تردد » « يونسكوم » في القيام بأعمال التفتيش في العراق، كان لاعبا مركزياً في الإتصالات مع الكيان الصهيوني، وفقاً لما كشفه هو، ووفقاً لما قالته مصادر أخرى .

٢- "يونسكوم": العوبة في أيدي الاستخبارات الأميركية والصهيونية

منذ بداية عام ١٩٩٨، ما انفكت الحقائق تتكشف أكثر فأكثر حول تورط أجهزة التجسس الأميركية، خاصة وكالة الأمن القومي (NSA) المتخصصة في التنصت على أسرار الدول عبر كل العالم، ووكالة المخابرات المركزية (CIA)، في أعمال مفتشي «يونسكوم» المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. فالولايات المتحدة الأميركية تمتلك مركزاً إقليمياً للتنصت في المنطقة يحمل إسم (Gateway)، ومسكوناً من قبل عملاء المخابرات الأميركية، لعب دوراً رئيسياً في إعطاء مفتشي «يونسكوم» المعلومات عن الإتصالات السرية الملتقطة ما بين أجهزة الدولة العراقية بواسطة أجهزة التنصت المتطورة جداً التي تستخدمها وكالة الأمن القومي الأميركية.

وكانت «يونسكوم» تستفيد من (Gateway) باعتباره مقراً آمناً للحديث أو لبلورة مخططات التجسس على المراكز الحساسة داخل العراق. وقد إعترف

المفتشون التابعون للجنة «يونسكوم» بأن المشاركة النشطة لأجهزة الإستخبارات الأميركية في أعمالهم هو أمر معروف من قبل كل أعضاء مجلس الأمن، وأكدوا أن الدخول إلى المقر الأميركي في البحرين ليس مقتصرًا على المفتشين الأميركيين وحدهم. وقال مفتشو «يونسكوم» أن ممثلي كل البلدان، خاصة الروس، والفرنسيين والبريطانيين، استفادوا ليس فقط من تواجد «يونسكوم» في العراق، ولكن أيضاً من الوسائل التقنية الأميركية من أجل إكمال معرفتهم بالملفات العراقية .

غير أن الذي أخرج بعض المفتشين هو أن المعلومات التي تم جمعها في مقر (Gateway) بواسطة «يونسكوم» تم استخدامها من قبل الولايات المتحدة الأميركية لقلب نظام الحكم في العراق. وقد اعترفت الولايات المتحدة الأميركية أنها قدمت مساعدات تقنية إلى لجنة «يونسكوم»، وهذا ما أكده رئيس اللجنة السابق رولف أكيوس الذي قال « علي أن أؤكد حول هذا الواقع أننا طلبنا المساعدة من واشنطن وليس العكس»، وذلك قبل بدء تنفيذ برنامج « النفط مقابل الغذاء ». ويقول السفير اليمني عبد الله الأشطل عميد السلك الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة بهذا الصدد « إن مجلس الأمن مسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية، و «يونسكوم» هي جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن، إذا فيونسكوم مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية، التي استخدمتها لتحقيق أغراضها التجسسية، وقد ألحقت هذه المسألة أضراراً كبيرة بمصداقية هيئة الأمم المتحدة » .

وتعتقد معظم الأوساط الدبلوماسية في واشنطن أن الولايات المتحدة الأميركية قررت التضحية برئيس لجنة «يونسكوم» ريتشارد بتلر بعد إفتتاح أمره من قبل الصحافة الأميركية، خاصة ما أعلنته «الواشنطن بوست» و «النيويورك تايمز»، حول موافقة بتلر على عملية التنصت على الإتصالات السرية بين أجهزة الاستخبارات العراقية والرئيس العراقي في آذار ١٩٩٨ .

وبالمقابل ذكرت «الواشنطن بوست» أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، و الكيان الصهيوني، قاموا بعمليات تنصت على المكالمات الهاتفية السرية داخل العراق تحت غطاء لجنة «يونسكوم». ولم يعلق قادة العدو الصهيوني حول تورط أجهزة الاستخبارات الصهيونية في عملية التجسس المشتركة مع الأميركيين. وحسب «الواشنطن بوست»، فإن المسألة بدأت عندما إقتنع المفتشون أن بغداد قررت عدم إزالة ما تبقى لها من أسلحة الدمار

الشامل. والحال هذه، فإن التفتيش على الأشخاص المهتمين بإخفاء الأسلحة يعني إنقطاع الاتصالات السرية للأجهزة الخاصة المكلفة بحماية الرئيس صدام حسين، خصوصاً وأنها تستخدم نفس ترددات الراديو ونفس الرموز. وأضافت الصحيفة أن رئيس «يونسكوم» آنذاك رولف أكبوس، كان قد أخبر أعضاء مجلس الأمن « أن فكرة إدخال " سكنار " إلى العراق طرحها سكوت ريتير، الذي كان يقود فريق التفتيش في عام ١٩٩٥. وعقب إحدى زيارته إلى الكيان الصهيوني إقترح ريتير على أكبوس أن جهاز الموساد مستعد لإعطاء المفتشين أجهزة " سكنار ستاندارت " لكل الترددات وأجهزة تنصت يمكن أن يحملوها معهم إلى بغداد. وقد قبل رولف أكبوس ذلك بشكل مبدئي في عام ١٩٩٦. ومنذ حينئذ أصبح مفتشو «يونسكوم» قادرين على وضع قائمة للترددات المستخدمة من قبل أجهزة الاستخبارات العراقية، والتنصت على الاتصالات السرية لجهاز الأمن الخاص للرئيس، وللحرس الجمهوري، والمكتب الرئاسي .

وعندما قدرت لجنة «يونسكوم»، أن حمل أجهزة التنصت من قبل المفتشين يشكل خطورة، عقب أزمة شباط ١٩٩٨، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لقيادة العملية مباشرة، عبر إستخدامها أجهزة تنصت متطورة جداً متصلة بأقمار صناعية. عندها إغتازت لجنة «يونسكوم» من تصرف الولايات المتحدة الأميركية. أما سكوت ريتير فقد تم إستبعاده من كل العملية، بسبب زواجه من روسية من جهة، وبسبب تحقيق مفتوح من قبل وزارة العدل الأميركية حول تقديمه معلومات سرية جداً إلى الكيان الصهيوني من جهة أخرى .

وفي آب ١٩٩٨ قدم سكوت ريتير إستقالته من لجنة «يونسكوم»، متهماً رئيسها ريتشارد بنلر بأنه يجر جر قديمه عمداً لأسباب سياسية. وفي ٢٩ أيلول ١٩٩٨، أجرت معه صحيفة « هارتس » الإسرائيلية، مقابلة مطولة أعلن فيها بوضوح ما كشفته في حينه صحيفة « الواشنطن بوست »، من أن التعاون بين لجنة «يونسكوم» و الكيان الصهيوني كان حاسماً لاكتشاف رموز الاتصالات السرية العراقية .

كما كشفت مجلة التايمز البريطانية الأسبوعية من جهتها في ١٣ كانون أول ١٩٩٧ ، أن دور " إسرائيل " كان بدون شك هو السر الكبير للجنة «يونسكوم» ، التي حرص أعضاؤها على عدم كشف سرية تعاونهم مع «الإسرائيليين» ، حتى لا تثير حساسيات مختلفة داخل الوطن العربي. وأضافت

المجلة أن بداية التعاون بين لجنة «يونسكوم» و الكيان الصهيوني يعود إلى اللقاء السري الذي تم بين عضو من جهاز الموساد مع أعضاء لجنة «يونسكوم» في أحد فنادق نيويورك في كانون الثاني ١٩٩٥. وذكرت «التايمز» أن أعضاء من جهاز الموساد محميين بغطاء أميركي اخترقوا لجنة «يونسكوم»، ودخلوا العراق، وساعدوا أعضاء ها في كشف أماكن صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق .

وجاء إصرار القيادة السياسية العراقية على طرح المسألة العراقية مجدداً أمام مجلس الأمن والرأي العام العالمي في بداية عام ١٩٩٨، لإختبار صلابة الموقف الأميركي، في ظل إجماع عربي نادر على رفض اعتماد الخيار العسكري كأداة للتعاطي مع العراق، وتصاعد مشاعر الإستهياء العربي من السياسة الأميركية المنحازة بإطلاقية للكيان الصهيوني، والرافضة بشكل ثابت ممارسة أية ضغوط ذات شأن عليه، وعدم التنام التحالف الدولي السابق وإتفاقه على إتخاذ موقف موحد بتوجيه كفة الخيار العسكري، فضلاً عن التفسخ السياسي بين أطراف هذا التحالف، ومراجعة الكثير من دوله سياستها نحو بغداد، خاصة العربية، التي أصبحت أكثر تعاطفاً مع الشعب العراقي وراغبة بقوة في إنهاء مأساته الإنسانية .

٣- بداية تفكك التحالف الدولي وعزلة أمريكا

هيمنت أجواء الحرب، من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها الحكومة الأميركية في المنطقة وفي مياه الخليج، والإستمرار في تعزيزها بالمزيد من القطع الحربية والأسلحة المتطورة، وهي أكبر عملية حشد عسكري قامت به الولايات المتحدة الأميركية وأتباعها الدوليون (بريطانيا) منذ حرب الخليج الثانية. وواضح من عملية الحشد الضخمة المعززة بكل أنواع الأسلحة والتهديد بالحرب، أنهما لا يتناسبان مع الحجة المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والمعروفة بـ «عدم التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن» نتيجة «وضع العراقيين أمام فريق التفتيش الدولي لنزع أسلحة الدمار الشامل، من الوصول بحرية إلى المواقع المشتبه بها وخاصة القصور الرئاسية» .

وكما إفتعلت الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٦٥ قضية «خليج تونكين» وتدرعت بها لدخول الحرب في فيتنام، فإنها اليوم تفتعل الأزمة مع العراق، وتدول قضية الخليج العربي لاحتلال منابع النفط وشن الحرب أو توجيه ضربات عسكرية ضد العراق تحت ذريعة واهية، من خلال الإدعاء

الأميركي بأن العراق يخفي أسلحة كيميائية وجرثومية يهدد بها دول المنطقة والعالم.

علماً بأن خبيراً عسكرياً وإستراتيجياً هو جان لويس ديفور رئيس تحرير مجلة « La defense الدفاع » الفرنسية يصف الوضع العسكري العراقي في مواجهة الهجوم الأميركي، فيقول « لم يعد بمقدور العراق أن يقوم بأدنى رد فعل عسكري على المشاريع العسكرية الأميركية، وسائل الدفاع الجوي العراقي ليست أكثر من وسائل صورية إذ أنها غير قادرة على التصدي للصواريخ الأميركية المنطلقة من السفن البحرية. والمعدات العسكرية العراقية بمجموعها تقريباً، كما تعلم بذلك أجهزة المخابرات العسكرية الغربية، غير صالحة للإستخدام بسبب نقص في الصيانة وفي قطع الغيار والتدريب ». وأنهى وصفه بالقول « إن الولايات المتحدة الأميركية سوف تقوم بضرب بلد أعزل » معتبراً حربها المحتملة ضد العراق بالحرب اللامنطقية واللاأخلاقية (٢).

وكان الخلاف داخل مجلس الأمن وعلى الصعيد العالمي يدور كما هو معلوم حول كيفية معالجة الأزمة في العراق. فالطبيعة الإمبريالية العدوانية للسياسة الأميركية، كما كانت منذ الحرب العالمية الثانية، مستعدة لإستعادة الدور الأميركي على الصعيد العالمي، بعد أن اهتزت سياسة الهيمنة الأميركية خلال عقد التسعينات حين بدأت عدة أقطاب دولية (روسيا، الصين، فرنسا) العاجزة عن التعامل مع واشنطن من مواقع الندية، تطالب بفكرة « التعددية القطبية » كحل وسط وبديل من هيمنة نظام القطب الواحد على العالم.

كما أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني، وتعمل على خلق نظام إقليمي شرق أوسطي جديد تكون الزعامة فيه للكيان الصهيوني، ومنع أي تحولات عربية تقلب ميزان القوى الراهن _ وهذا يعني _ إستمرار التجزئة، والعمل على المزيد من التفتيت، ومنع أي إتجاه لتغيير حدود الخرائط الإستعمارية، والحيلولة دون بروز قوى محلية توحد أو تبني، أو تستطيع الإخلال بميزان القوى الدولي والإقليمي في الوطن العربي وحوله، وإستمرار التحكم بثروات الوطن العربي وأسواقه، وحصول حكومة الولايات المتحدة الأميركية على اليد العليا في الوطن العربي، إزاء التنافس الدولي الجديد.

ولذلك فقد حشدت حكومة كلينتون كل هذه القوات لتحقيق هذه الأهداف، ولتعيد إحكام السيطرة على الوطن العربي تماماً. ويدل حجم القوات المنشورة

أو التي تستدعى على أنها قوات ذات مهمات هجومية وطويلة المدى، وأنها لم تأت لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق لتفكيك بنيته التحتية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتدمير جيشه ومؤسساته العلمية فقط .

ولأول مرة جوبهت حكومة الولايات المتحدة الأميركية بمعارضة دولية مهمة، كأن تكون هذه المعارضة من دول تملك حق النقض كروسيا و الصين وفرنسا مثلاً، وبين عدد كبير جداً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. و أسهمت مواقف روسيا وفرنسا والصين في لجم سياسة العدوان الأميركية وإعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية، للبحث عن حل سلمي. وكانت هذه الدول الكبرى الثلاث قد وفرت التأييد الدولي عبر قرارات مجلس الأمن، بمحاصرة العراق برياً وبحرياً وجوياً، وبمقاطعته في كل الميادين إبان أزمة ١٩٩٠، وهي أكبر عملية مقاطعة تتم في العصر الحديث، حين تحول مجلس الأمن إلى مجرد أداة لتحقيق سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية أساساً، والدول الخمس الكبرى عامة. وهو بالتالي كما كان دائماً ليس المكان المناسب لحل الخلافات الدولية، وإن كان الوضع فيه الآن، إفتقد إلى الموقف السوفياتي والصيني المعادي للإمبريالية عامة والأميركية خاصة وإلى إختلاف الموقف الفرنسي جدياً مع الموقف الأميركي كما كانت الحال قبل ١٩٨٢ .

ومع ذلك فإن معارضة روسيا والصين وفرنسا الضربة العسكرية ضد العراق، أدخلت الإدارة الأميركية في عزلة نفسية جديدة في المنطقة العربية على الأقل، حين خسرت إجماع الحلفاء ودعم مجلس الأمن الذي يعطيها تلقائياً الصلاحية القانونية بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق . وقد نجحت روسيا في إستعادة نفوذها السياسي والدبلوماسي في الوطن العربي عبر النافذة العراقية بعد إنهيار الآمال المفقودة على « تحالف » إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي إستثمار روسيا الأجواء العربية خاصة الخليجية الراضية لحسم الموقف بواسطة الحرب، والمعبأة لمصلحة الحل السياسي فيما يتعلق بأزمة المفتشين الدوليين. وأكدت الدبلوماسية الروسية حضورها بشكل قوي وفاعل في العراق، بعد أن تيقنت أن لا حليف لها في العالم سوى العرب. ونظراً لمصالحها النفطية المتزايدة في العراق حيث تريد روسيا تنفيذ عقودها مع بغداد بقيمتها الاجمالية ١٠,٢ مليار دولار على ان تنفذ فور إلغاء العقوبات، فضلاً عن توقيع إتفاقية بقيمة ٣,٨ مليار دولار لإستثمار حقل « غرب القرنة ٢ » وهي الأولى والوحيدة من نوعها التي يعقدها العراق

على أساس « إقتسام الانتاج » .

وقد تم تدعيم الموقف الدبلوماسي الروسي، بالموقف القوي الذي إتخذه العسكريون الروس الذين يرون في الوجود الأميركي في الخليج خطراً يهدد روسيا ويزيد بفعل التحالف التركي -الصهيوني الذي أصبح يشكل رأس حربة موجّهة نحو الخاصرة الجنوبية لروسيا في منطقة القوقاز. لهذه الاسباب مجتمعة نشطت الدبلوماسية الروسية في تهيئة الأجواء لتسوية تحفظ المكاسب للقيادة العراقية، من منطلق « الرفض المتزن » للسياسة الأميركية، ودون إخلال بمبدأ الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية، مع استغلال حالة التضمر الواسعة ضد واشنطن التي عبر عنها بقوة العالم العربي والإسلامي .

لكن الصفحة التي تلقفتها إدارة كلينتون جاءت هذه المرة من الرأي العام الأميركي، حين كلفت الصهيونية العالمية الثالوث غير المقدس مادلين أولبرايت، ووليام كوهين، وساندي بوغر، التوجه الى ولاية أوهايو في قلب الوسط الأميركي لشرح دوافع الهجوم العسكري الأميركي على العراق. غير ان المظاهرة الطلابية التي قادها صفوة المتقنين من الجامعيين الأميركيين الذين يدرسون في جامعة اوهايو، قدمت بالدليل المادي إدانة السياسة الأميركية العدوانية ضد العراق من جانب الطلاب، حين وجه هؤلاء الآخرون الأسئلة المرحجة للثالوث المذكور حول ازدواجية المواقف الأميركية، مثل لماذا لا تطبق الولايات المتحدة سياسة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على إسرائيل أيضاً ؟ ولماذا سكنت عن المجازر التي ترتكبها " إسرائيل " ضد الفلسطينيين والتي ترتكبها حكومة أندونيسيا ضد المطالبين بالإستقلال في إحدى الجزر التابعة لها؟ ولماذا تسكت أميركا عن ضرب تركيا للأكراد العراقيين في شمال العراق وتتهم صدام حسين وحده بأنه يضطهد أولئك الأكراد ؟ وقد وصف طلاب جامعة اوهايو مشروع الحرب على العراق بفتيتام جديدة، وصاح الطلاب أوقفوا هذه الحرب العنصرية العابثة. وحادثة جامعة أوهايو ليست حدثاً معزولاً، بل إختراقاً فجائياً للمؤسسة الإعلامية الأميركية متمثلة في أحدث قنواتها C.N.N وأقواها لديها. فلقد إخترق الصوت الحقيقي للجماهير الأميركية حصار هذه المؤسسة، ومن أفضل قنواتها المشهورة بالسيطرة الذكية على المادة الإعلامية وتلعيبها حسب المصالح المطلوبة والمقررة من أباطرة الاعلام الصهيوني .

لقد لعبت مواقف روسيا وفرنسا بالدرجة الأولى، والصين وكذلك مساهمة

مصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية الراضة لضرب العراق عسكرياً، دوراً في قرار الإدارة الأميركية إعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية. هذا إلى جانب وطأة ردود فعل الندوة التلفزيونية في أوهايو حين تعرض أقطاب الإدارة الأميركية إلى إستتطاق عنيف لسياستهم نحو العراق وإزدواجية سياستهم الدولية، فالمعارضة للخيار العسكري جاءت من الأصدقاء والعرب والحلفاء الأوروبيين على الصعيد الحكومي، ومن الجامعات على الصعيد الشعبي .

■ ■

الهوامش:

- (١)- جيف سيمونز- التنكيل بالعراق - العقوبات و القانون و العدالة-ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- الطبعة الثانية بيروت كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، (ص ٨٠).
- (٢)- صحيفة لوموند تاريخ ٧/٢/ ١٩٩٨ .

■ ■

الفصل الخامس عشر

إخفاق إستراتيجية الإحتواء العسكري

لم يكن العدوان الأميركي - البريطاني المدمر على العراق الذي حصل قبل بضعة أيام قليلة من شهر رمضان في عام ١٩٩٨، مفاجئاً في شيء، لأن كل الدلائل كانت تشير الى أن الأزمة العراقية التي هدأت في شهر تشرين الثاني من العام عينه، ليست إلا محض هدنة أخرى في النزاع الطويل بين القيادة العراقية والحومة الأميركية، وأنها معرضة للانفجار في أي وقت. لقد أخفقت الحملة العسكرية الأميركية الأولى المدمرة والطويلة عند الدقائق الأخيرة نتيجة التنازلات المهمة التي قدمتها القيادة العراقية لجهة موافقتها دون شروط على عودة لجنة الأمم المتحدة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» إلى العراق، وبذلك تراجع الطرفان عن حالة الحرب، وإن كان هذا التراجع مؤقتاً .

وجاء تقرير رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد بتلر الذي إتهم فيه بغداد بعدم التعاون تعاوناً كاملاً مع مفتشي اللجنة الخاصة، ليعطي الغطاء الضروري للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون الغارق في مستنقع الفضائح الأخلاقية والأخطاء السياسية الفادحة، ليأمر بشن العدوان الأميركي - البريطاني، في الوقت الذي كان خصومه من الجمهوريين يشددون عليه الخناق داخلياً بسبب تداعيات فضيحة مونيكا لوينسكي التي بلغت مرحلة جديدة مع التصويت الذي كان مقرراً ان يجريه مجلس النواب يوم الأربعاء ١٧ كانون أول ١٩٩٨ على عزل الرئيس .

وكان التقرير الذي قدمه بتلر إلى الرئيس بيل كلينتون قبل يومين من إطلاع كوفي أنان عليه، حسب ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز، والذي إتهم

بالذاتية والكذب، قد أسهم جذريا في إطلاق القرار العسكري الأميركي - البريطاني بشن العدوان على العراق، الأمر الذي جعل بنلر يتخذ قراراً سريعاً بسحب المفتشين. وقد أعتبرت السلطات العراقية هذا الاجراء نوعاً من «الإنذار المبكر» حيث إستغلّت تلك المساحة الزمنية للأعداد لإحباط أهداف العدوان الذي إستهدف البنية التحتية للنظام .

لقد تزامن العدوان على العراق مع تفاقم أزمة كلينتون الداخلية، وتسارع الخطوات الإجرائية للعزل والإحالة من جانب مجلس النواب « الكونغرس » التي شددت الحصار والطوق على عنقه، الأمر الذي جعله يبحث عن منفذ لتصدير أزمته الى الخارج، وخوض الحرب المدمرة ضد العراق (والتسمية ثعلب الصحراء هي التي اختارها كلينتون لعملياته العسكرية ضد العراق) وأعانه على ذلك، عميل له في لجنة « يونسكوم » هو رينشار بنلر، على حد قول الرئيس شيراك، وتابع له، أو « ذيل الثعلب ». (كما سماه متظاهرو لندن) هو طوني بليز رئيس حكومة بريطانيا.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد بلورت إستراتيجية في ايلول ١٩٩٨ تتضمن عدة سيناريوهات لإسقاط النظام العراقي. فقد انتقلت هذه الإستراتيجية من عملية الإحتواء الواسع بجعل العراق من أولويات السياسة الخارجية الأميركية، إلى عملية الإحتواء بالدم عبر إنتهاج سياسة تفويض النظام العراقي، لكي تقوم فيما بعد قرارات المعارضة العراقية التي تعدها واشنطن وتدريبها وتمولها بإحتلال الأرض التي تنهار فيها الوحدات العسكرية الحكومية .

كما إن قرار الحرب قد إتخذ دون اللجوء إلى تفويض أو موافقة مجلس الأمن، لأن الامبراطورية الأميركية ليست معنية بتطبيق القانون الدولي والشرعية الدولية، على الرغم من أن مجلس الأمن بدأ أنه مجرد أداة لتحقيق سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية أساساً. فواء هذا التحدي لمجلس الأمن، وإتخاذ تقرير بنلر كذريعة لشن العدوان ضد العراق، يقف دائماً السياسي والإستراتيجي و الجيوبوليتيكي ، وهي كلها لا تركز على خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية فقط، وإنما أيضاً على التمثيل الأميركي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك والهيمنة على السياسة العالمية بلا منازع، وإدارة شؤون هذا العالم عبر هيئة الأمم المتحدة شكلاً، وفرض سياسة الهيمنة الأميركية بإسم الشرعية الدولية، وإحترام

قرارات مجلس الأمن. والحقيقة أن هيئة الأمم المتحدة تحولت إلى أداة الآن، لفرض حماية شرعية حكومة الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها الدولة الأكثر عدواناً على هذه الشرعية .

ومما يثير الإنتباه أن هيئة الأمم المتحدة لم تدع إلى إجتماع في حينها، وأن أجوائها لم تشهد طيلة أيام الحرب، أي تحرك يرفض السياسة العدوانية الأميركية. وحين حضر الأمين العام للأمم المتحدة إلى مقرها، علق على العدوان الأميركي بقوله: « هذا يوم حزين للعالم و للأمم المتحدة ». لقد أصبحت الأمم المتحدة بعيدة الآن من موقف الدول الإشتراكية، وموقف الدول المعادية للإمبريالية التي عرفناها خلال الستينات والسبعينات. وقد حدث ذلك كله بسبب الإنهيارات التي حصلت في المنظومة الإشتراكية، ودول العالم الثالث، من مجموعة عدم الإنحياز إلى منظمة الوحدة الافريقية .

لقد بات واضحاً أن القوة العسكرية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية، رغم كل الموائيق والمعاهدات الدولية وازدادت حرية واشنطن في المناورات السياسية عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينات، حين تحررت من قيود الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن، وأصبحت قادرة على إدارة شؤون الأمم المتحدة كما يحلو لها، ولو أن الولايات المتحدة الأميركية رفضت حتى الآن تسديد المستحقات المالية عليها. وباتت الولايات المتحدة الأميركية قادرة كلما شاءت على تنشيط وتحريك الحلف الأطلسي، وعلى تقرير مكان ووقت العقوبات الاقتصادية ضد الدول المناوئة لسياستها، أو التي بقيت غير متعاطفة مع الأهداف الاستراتيجية الأميركية، وتحولت في عقد التسعينات إلى « الدولة العظمى الوحيدة » التي تستخدم الأساليب التقليدية للسياسة الإستعمارية الجديدة كالحملات العسكرية ضد العراق والصومال، والإضطهاد السياسي .

١- مرتكزات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط

بعيداً عن المؤتمرات الصحافية أو المواقف المعلنة لأركان الحكومة الأميركية، أو من خلال التسربيل بلباس الشرعية الدولية أو الدفاع عن حقوق الإنسان التي أشهرتها واشنطن في وجه المجتمعات التي أولت الحقوق الإجتماعية إهتماماً أكبر، في كثير من الأحيان على حساب الحقوق الفردية، وغير ذلك من الشعارات التي يوظفها السياسيون لتبرير مواقفهم وإخفاء أهدافهم الحقيقية، فإن الحرب الأميركية الجديدة ضد العراق تدخل في نطاق إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية الكونية التي أتتحت لها الفرصة في أزمة

الخليج الثانية، لإحتلال منابع النفط العربي، حماية لصناعتها، خاصة الحربية منها، التي بدأت تواجه كسادا عقب إنتهاء الحرب الباردة، وإقذاً لمكانتها الإقتصادية المهددة من قبل اليابان الصناعي وأوربا الموحدة.

وتشتمل إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية على المرتكزات التالية :
حماية المصالح الإقتصادية وفي القلب منها النفط، والمرتكز الثاني : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و الكيان الصهيوني، وضمان تفوقه العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة، والمرتكز الثالث : هيكل أمني إقليمي تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالدور الرئيسي فيه، والمرتكز الرابع : العمل على منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، والمرتكز الخامس هو هزم العراق وإحتلاله وإقامة سلطة دولية على أراضيه .

أولاً: المصالح الإقتصادية الإستراتيجية

منذ أن بدأ إنتاج النفط بالطرق العصرية، وتغلب النفط على الفحم الحجري، كمصدر للطاقة، أصبح العالم الصناعي الرأسمالي في حاجة ماسة إلى هذه الطاقة. وكانت مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الخليج إستراتيجية إقتصادية، لهذا عمل الأميركيون على إستبعاد القوى الغربية الأخرى المنافسة، من أجل ان يضمنوا حصة الأسد من نفط الخليج، وامتدادات النفط الخام، وأسواق التصدير المتنامية، والعوائد المستثمرة. ومع ازدياد الإعتقاد الإستراتيجي اللاحق لمجمل الإقتصاد الرأسمالي العالمي على نفط الخليج، وبالتأكيد فان مثل هذا الإعتقاد، جعل الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى تخوض صراعاً تنافسياً للسيطرة على الخليج، وهكذا أصبحت قضية النفط تحتل موضوع الصدارة في الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط، وازداد التصميم الأميركي قوة ونشاطاً من أجل إحكام القبضة على الخليج .

وإرتبط تاريخ الصراعات من أجل السيطرة على نفط الخليج، بتاريخ الصراعات في الشرق الأوسط بأجمعه، نظراً للموقع الإستراتيجي المهم الذي يحتله الخليج باعتباره المتحكم في بوابة المشرق العربي، ومفتاح طريق الهند، والمسيطر على مضيق هرمز وبحر العرب والمحيط الهندي، والقريب من باب المنذب. ولهذا فإن الأطماع والمرتكزات التالية للسياسة الأميركية في الخليج، تدخل في إطار الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، بوصفه مفهوما إستراتيجيا، وواقعا جغرافيا إقتصاديا ومسرحا

إستراتيجيا بالضرورة من أجل المواجهة مع القوى المناوئة للسياسة الأميركية .
وهنا لا بد من توضيح المسائل التالية :

١ - إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج قائمة على أساس ضمان تدفق النفط إلى الغرب الرأسمالي عن طريق مضيق هرمز الذي ما زال يشكل شرايين الدم في الإقتصاد العالمي، وضمان حرية الملاحة في الخليج، وتأمين إستمرار تدفق الأرباح الخيالية التي تفوق أي تصور والتي تجنيها الإحتكارات الرأسمالية الأميركية. وكانت حرب الخليج الثانية تدخل في قلب هذه الإستراتيجية. من هنا كان الموقف الأمريكي ولا يزال متشددا في مواجهة العراق عندما قام هذا الأخير بإجتياح الكويت لتحسين موقفه في السلسلة الإمبريالية، وجعل بقية دول الخليج النفطية في متناول يده، وقد إعتبرت الولايات المتحدة الأميركية ما قام به الرئيس العراقي صدام حسين تهديدا مباشرا لمرتكز من مرتكزات الإستراتيجية الكونية. لهذا قامت حكومة الولايات المتحدة الأميركية برئاسة بوش الأب وأتباعها الدوليون بأكبر عملية حشد جيوش منذ الحرب الكورية عام ١٩٥١، وحرب فيتنام، وخاضت الحرب المدمرة ضد العراق. وما حركها ليس إحتلال دولة لأخرى، وليست دوافع إنسانية، أو تعاطف مع شعب الكويت، ولكنه اجترأ دولة إقليمية على تهديد الهيمنة الأميركية على نفط المنطقة، خصوصا أن هذا التهديد جاء من دولة - العراق - المعروفة تاريخيا بنزعتها القومية الراديكالية .

٢ - أن منطقة الخليج الغنية بالنفط تعتبر أهم الاسواق العالمية لإستيراد السلاح. ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية تقف على رأس الدول المصدرة للسلاح، فإنها بحاجة إلى خلق توترات وحالة من عدم الإستقرار في المنطقة، وأشعار الدول الفقيرة والغنية بأنها مهددة، من قبل الجيران الإقليميين (العراق، إيران)، لكي تؤمن بيع كميات هائلة من السلاح، وتكديسه، وتوقيع إتفاقيات أمنية معها، علما أن بنية الدول الخليجية لا تستطيع إستيعاب أو توظيف هذا الكم من الأسلحة .

٣ - تشجيع التطور الرأسمالي الطفيلي على عدة مستويات، والسيطرة

على هذه السوق الإستهلاكية الواسعة والهائلة التي تستوعب منتجات آلة الصناعة الرأسمالية الغربية، خاصة الأسلحة، الأمر الذي يعود على شركات المركب الصناعي الحربي الأميركي بعائدات مالية كبيرة، نظراً للقدر الشرائية التي تتمتع بها بلدان الخليج جراء العائدات المالية الكبرى من تسويق النفط، وإن كان العصر الذهبي للنفط قد ولى بسبب تدهور أسعاره في اتجاه تنازلي منذ أزمة الخليج الثانية .

٤ - ولما كان النفط العراقي خارج السيطرة الأميركية، فإن الإدارة الأميركية لا تسمح للحكومة العراقية بإبرام إتفاقيات مع روسيا وفرنسا والصين للحصول على عقود إستثمارية. ولما كان النفط العراقي متغيراً إقتصادياً إستراتيجياً، وأحد أهداف حرب الخليج الثانية، فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تخرجه عن سياستها الخارجية، لأن السيطرة على النفط العراقي تعتبر القضية المركزية في السياسة الأميركية إزاء العراق حالياً ومستقبلياً، تراقب من خلاله الإدارة الأميركية العراق. فالنفط ما زالت تعتبره الولايات المتحدة الأميركية أيضاً عاملاً مهماً لضمان إستقرار النظام الرأسمالي العالمي، مادامت الشركات الإحتكارية النفطية الأميركية هي المتحكمة في عمليات انتاج وتسويق هذه المادة الخام، والطاقة وأسعارها، وفي إخضاعه لآلية إعادة انتاج العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على الصعيد الدولي، وفقاً لما تقتضيه عملية التراكم الرأسمالي على مستوى عالمي، وإستقرار الأسواق، وإتساعها، ولجهة إستغلاله في اطار حربها التجارية والنقدية المتزايدة ضد أوروبا واليابان ودول جنوب شرقي آسيا، من أجل إخضاعها وإيقاعها هي الأخرى تحت سيطرتها .

ثانياً : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل"

يشكل التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، أحد العناصر الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. وكانت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض تعتبر أن دعم "إسرائيل" والحفاظ على تفوقها العسكري والتكنولوجي ثابت من ثوابت الإستراتيجية الأميركية. والحال هذه فإن الولايات

المتحدة الأميركية ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني، وبمنع أية تحولات عربية أو إقليمية، تقلب ميزان القوى الراهن. وهذا يعني أن النظرة الأميركية متطابقة مع النظرة الإسرائيلية، التي تعتبر أن مصادر التهديد، في الوقت الحالي، وفي المستقبل، تكمن في القدرة العسكرية العراقية والإيرانية .

وعلى الرغم من هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، مما أدى إلى إزالة التهديد الإستراتيجي التي كانت القوة العسكرية العراقية كفيلة بتشكيله على "إسرائيل" في حال إستكمالها، إلا أن الكيان الصهيوني ظل ينظر إلى المحيط الإستراتيجي الإقليمي (سوريا وإيران والعراق) على أنه مفعم بمصادر التهديد، بسبب رفض إيران مسيرة السلام الأميركية - الصهيونية، وعدم توصل سوريا إلى إبرام إتفاق مع "إسرائيل"، على غرار مصر والاردن والسلطة الفلسطينية، وخروج العراق عن هذه الدائرة كلها.

و "إسرائيل" ما زالت متحكمة فيها عقدة سبي اليهود من قبل الملك العراقي القديم نبوخذ نصر، قبل عدة قرون من بداية الميلاد، فكان لا بد من وجهة النظر الصهيونية و الأميركية ليس فقط تدمير القوة العسكرية العراقية بل تدمير البنية التحتية المادية والبشرية للشعب العراقي حتى لا يتمكن لأجيال قادمة من إعادة بناء ذاته. وليكن ما يجري للعراق اليوم درسا لمن يفكر من شعوب المنطقة في التمرد على الإرادة الأميركية، أو المس بمصالحها أو التعرض لأمن "إسرائيل". ولهذا، كانت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، قد أطلقت العنان لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، فهذه المسيرة لم تنطلق من أجل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بل لإجبار الدول العربية على توقيع إتفاقات مع الكيان الصهيوني بإشراف أميركي .

والحال هذه، فإن العدوان الأميركي - البريطاني المستمر على العراق، يدخل في نطاق الترتيبات الأميركية في المنطقة، من أجل ضمان إستمرار تفوق الكيان الصهيوني عسكريا وتقنيا على الدول العربية مجتمعة، وفردى، وتوقيع معاهدة سلام بين حكومة عراقية تابعة أميركيا و الكيان الصهيوني، لأن العراق في ظل بقاء الرئيس صدام حسين في الحكم يمثل جزء من السد المنيع الذي تشكله إيران وسوريا أمام عملية الإختراق الإسرائيلية الكاملة للمنطقة، لجهة بناء النظام الشرق الأوسطي الجديد.

فالعراق بما يمثله من عمق إستراتيجي وتاريخي ما زال خارج دائرة السلام الأميركي - الصهيوني، ويشكل في الوقت عينه إحد مراكز الرفض

العربية التي تعترض المخطط الأميركي - الصهيوني، لجهة فرض الإستسلام الكامل على العرب، بصرف النظر عن طبيعة النظام الحاكم في بغداد. فالكيان الصهيوني يريد تركيع العرب عبر البوابة العراقية في حال سقوط النظام، لأنه بذلك يحقق حلم بناء « إسرائيل الكبرى »، وتهويد كامل فلسطين .

ثالثاً : الهيكل الأمني الإقليمي

إتخذت الولايات المتحدة الأميركية جملة من الإجراءات السياسية والأمنية والعسكرية عقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وفي ضوء الضعف الحاصل في خصمها التقليدي روسيا، والشتات والهوان الواقعين في الوطن العربي، حيث تستهدف هذه الإجراءات المحافظة بل توسيع رقابة وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة العربية، خاصة بعد أن ترسخت مواقعها في العالم نتيجة نهاية الحرب الباردة وتداعياتها، وإضطلاعها بالدور الريادي في ظل النظام الدولي الجديد. وعن الترتيبات الأمنية : يتمثل العامل الأساسي في الحفاظ على الإستقرار الإقليمي في هيكل أمني إقليمي يرتكز إليه، من خلال برنامج تمرينات قوى متعددة الأطراف، إذ أن الأمن الإقليمي يجب أن تتجزه كإحدى الدول التي تتعهد لها زعامة العالم، وتقبل الالتزامات التي تعهد بها في كل أنحاء العالم، وهي تنوي الإبقاء على روابط وطيدة مع دول الخليج، وتعمل على بناء هيكل أمن جماعي بأمل أن يساهم بدوره في تحقيق سلام دائم. لكن هذا الأمر مرهون بإسقاط النظام العراقي الذي يشكل تهديدا إستراتيجيا لأمن جيرانه، "إسرائيل" ودول الخليج. وترتكز الأهداف الأميركية على إبقاء المساعدات العسكرية ل"إسرائيل"، والمحافظة على التفوق التقني (التكنولوجي) والمتطور "لإسرائيل"، بما في ذلك قيام ترتيبات أمنية ملموسة، وإتصالات بين العسكريين، ومناورات مشتركة، والمحافظة على وجود عسكري أميركي قوي في المنقطة، والعمل مع إسرائيل على منع إنتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية .

والعراق في وضعه الحالي، يعتبر تهديداً لهذا الهيكل الأمني الإقليمي، ولمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية في الخليج و الشرق الأوسط، حسب وجهة النظر الأميركية و الإسرائيلية، بل أنه أعتبر تحدياً لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد. من هنا كانت الحملة العسكرية على العراق بمنزلة الإختبار لقدرة أميركا على قيادة النظام الدولي الجديد، وعلى طريقة تعاملها مستقبلاً مع كل تهديد لأسس هذا النظام. و ما تريد أميركا تبليغه ضمن أسباب

أخرى للعالم من خلال تعاملها مع العراق أنها لن تسمح لأي دولة أن تتحدى قيادتها للعالم .

رابعاً : إزالة أسلحة الدمار الشامل :

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مسألة مركزية في إستراتيجيتها في المنطقة، وتحولت مسألة تفكيك أية برامج مكرسة لتطوير وإنتاج « أسلحة الدمار الشامل » النووية والكيميائية والبيولوجية إلى مصلحة إستراتيجية تستخدمها الحكومة الأميركية من أجل إستمرار العقوبات على العراق ،حتى لو قدم بئتر تقريراً إيجابياً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا يثيران قضايا أخرى لإبقاء الحصار، ومنها على سبيل المثال الأسرى الكويتيين، وإضطهاد الأقليات، أو رعاية الإرهاب. ولا يرى أي مراقب مستقل حالياً أن العراق يمثل خطراً عسكرياً على أحد. ومسألة أسلحة الدمار الشامل واحدة من ذرائع عدة لإستمرار حصارهم قبل كل شيء لضمان إنهيار الحكومة العراقية وليس لهذا الهدف الأميركي الرئيسي أي تخويل في قرارات الأمم المتحدة، وليس له تبرير في القانون الدولي .

ولقد إستخدم الرئيس الأميركي السابق كلينتون مبررات الهجوم إستناداً لتقرير بئتر الكاذب، الذي إدعى فيه عدم السماح للمفتشين بدخول مواقع مشتبها بها، وعرقلة وصولهم إلى أدلة، ورفض تسليم وثائق خاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكانت النتيجة المزعومة التي وصل إليها بئتر في تقريره هي عدم تمكن لجنة التفيتش من القيام بعملها بالشكل الصحيح وعدم إحراز أي تقدم بالتالي في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل. غير أن هذه الإتهامات هي إتهامات توجه للعراق منذ عام ١٩٩١، أي أنها ليست بالإتهامات الجديدة التي توجب هذا العدوان. بل أن العديد من دول العالم تشكك كثيراً بنزاهة وحيادية رئيس اللجنة الخاصة للتفتيش، وأعتبرت تقاريره التي يرفعها، تنطلق أساساً من العداء للعراق، وإعطاء الذرائع للإدارة الأميركية، من أجل شن المزيد من العدوان على العراق، وإستمرار فرض الحصار عليه .

ويعتقد مفتشو اللجنة الخاصة أنهم دمروا القسم الأساسي من أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكنهم يشكون في قدرة بغداد، أنها تحافظ على قدر كاف من الوسائل لإعادة إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أما في مجال الأسلحة النووية، فتعتقد الوكالة الدولية للطاقة النووية، أن العراق لم يعد يمتلك طاقات

نووية. فلم تجد أي إثبات عن أن العراق قد توصل إلى إنتاج أسلحة نووية، أو ان العراق حافظ على القدرة المادية لإنتاج أدوات تستخدم لإنتاج أسلحة نووية، أو أنه أيضا حصل عليها بطريقة سرية .

بصورة إجمالية دمر المفتشون ٤٠٠٠٠ سلاح كيميائي، و ٧٠٠ طن من المواد الكيميائية المختلفة، ومركز لإنتاج باسيل bacille الفحم (انتراكس) وصواريخ. وهكذا، دمرت يونسكوم منذ عام ١٩٩١، ٤٨ صاروخا بالسنتيا طويل المدى، و ١٤ رأسا كلاسيكيا، وقاذفات صواريخ و ٢٨ قاذفة ثابتة عمليا فيه، و ٣٢ قاذفة ثانية، و ٣٠ رأسا كيميائيا محمولا على الصواريخ، و ٣٨٥٣٧ ذخيرة كيميائية ملآنة وفارغة، و ٦٩٠ طنا من العناصر الكيميائية، و أكثر من ٣٠٠٠ طن من « التباشير precorseurs » الكيميائية، و ٤٢٦ من الآلات لصنع الأسلحة الكيميائية، و ٥١١ قطعة من الأدوات التحليلية، وموقع الحكم الرئيسي المخصص لإنتاج الأسلحة البيولوجية، وأخيرا مختلف التجهيزات والأدوات المشتبه بها في أنها يمكن أن تساهم في إنتاج الأسلحة البيولوجية .

ومع ذلك، ما زال المفتشون غير متأكدين من تدمير كل الصواريخ التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا ويتركز إهتمامهم الرئيسي على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويعتقد المفتشون بأن بغداد لا تقول الحقيقة حول الوثيقة المقدمة من العراق التي تؤكد إنتاج ٣٠٩ طن من غاز (في - اكس X.V) التي تم تدميرها .

لقد أصبحت الألاعيب المألوفة التي تستخدمها لجنة يونسكوم مكشوفة، لأنها تخدم سياسة واشنطن الملتزمة بإدامة نظام العقوبات إلى مدى غير محدود، والتي تحتوي في حقيقتها على أسباب وافرة دوما، كثير منها مزور ومناف للعقل من أجل إستمرار فرض الحصار . و يجمع المحللون الإستراتيجيون على أن العراق قد دمر أسلحة الدمار الشامل كافة، إما بإشراف الأمم المتحدة، أو لتوقعه غارات قصف « قوات التحالف ». ولكن واشنطن قررت إبقاء العقوبات طوال هذه المدة كلها، وبقيت أيضا ملتزمة بالإبادة الجماعية للشعب العراقي.

خامساً : الإحتواء العسكري على طريق إسقاط النظام
طرح الحملة العسكرية الأميركية - البريطانية المدمرة من القصف على

العراق، التي ألحقت أضراراً هائلة بالبنى التحتية العسكرية و الإقتصادية والمدنية، عدة أسئلة، في أي إتجاه وعلى أي مدى تملك إدارة كلينتون السابقة سياسة فاعلة وجديدة حيال العراق. ما هي إحتتمالات نجاح هذه السياسة نظراً إلى فشل الجهود الأميركية السابقة الهادفة الى إسقاط النظام العراقي ؟ ما ستكون انعكاسات هذه السياسة على المجتمع العراقي ؟ .

في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إنتهجت الولايات المتحدة الأميركية، سياسة الاحتواء الموسع بجعل العراق من أولويات سياسة الخارجية الأميركية. وتقوم سياسة الاحتواء الواسع على أربع ركائز :

١ - التفتيش عن أسلحة الدماء الشامل، وقد قبل العراق بتفكيك قدراته في هذا المجال بحقق وتحت الضغط فقط.

٢ - العقوبات التي أدت الى تجريد العراق من النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري الذي كان يتمتع به قبل حرب الخليج الثانية. لقد كانت للعقوبات آثار سلبية فاعلة على إعادة بناء قوة العراق العسكرية التقليدية بسبب الحظر على نقل الأسلحة، وعلى الحصول على قطع وأدوات إستعادة قاعدته العسكرية - الصناعية مما أبقى الإنتاج أقل بكثير من مستوياته التي كان عليها قبل الحرب، بسبب الحظر التجاري .

٣- فرض مناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه. وقد سمح هذا الحظر للولايات المتحدة بمراقبة التطورات على الأرض في مناطق كبيرة من البلاد. كما أن المناطق التي تحظر فيها تحليق الطائرات تقلص مقدرة سلاح الجو العراقي على إجراء تدريبات للتخليق الجوي، وأن الإنتهاك اليومي للفضاء الجوي العراقي هو تذكير دائم للجيش العراقي بأن سياسات صدام حسين المدمرة أدت الى فقدان جزئي لسياسة بلاده.

٤ - التهديد بالقوة وإستخدامها في كل أزمة تنشب بين العراق و الولايات المتحدة .

وفي دراسة أعدها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في العاصمة الأميركية الذي يعتبر الذراع العسكري للوبي الصهيوني في أميركا، والذي دعا

الحكومة الأميركية الى مراجعة سياستها تجاه العراق. أكدت هذه الدراسة أن التشدد في التعامل مع الملف العراقي هو أفضل الطرق لإحتواء نظام الرئيس العراقي صدام حسين تمهيدا لإضعافه والإطاحة به. وحددت الدراسة المطولة بعنوان «مراجعة الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق»، خيارات أمام سياسة الأميركية التي صدرت في شهر تموز من عام ١٩٩٨، خمسة خيارات أمام الحكومة الأميركية في مسألة التعامل مع العراق، هي : الإحتواء الواسع. الإحتواء الضيق. تقويض النظام العراقي. الردع. الغزو والإحتلال .

ففي مجال عملية الإحتواء الواسع تخلص الدراسة الى تآكل الدعائم الأربع لسياسة الإحتواء، بسبب تأثير العقوبات على الشعب العراقي، الأمر الذي نجم عنه إصدار قراري مجلس الأمن الدولي ٩٨٦ و ١١٥٣ اللذين يمكنان العراق من الحصول على «الغذاء مقابل النفط». وبسبب بداية تفكك التحالف الدولي الناجم عن الأزمة المتكررة بين العراق ولجنة التفتيش، الأمر الذي أدى إلى إصطدام الولايات المتحدة الأميركية بكل من روسيا والصين وفرنسا في مجلس الأمن أكثر من مرة. لأن الإبقاء على التحالف الدولي سليما في نظر الباحث الأميركي مايكل إيزنستات يعتبر من أصعب وأهم الأمور المنفردة التي يمكن عملها لدعم السياسة الراهنة لإحتواء العراق. وذلك يعود لسبب بسيط هو أن سياسة الإحتواء الواسعة بطبيعتها تتطلب عملا إئتلافيا. وتستند السلطة الخاصة بالعقوبات وعمليات التفتيش عن الأسلحة على قرار مجلس الامن ٦٨٧ والعديد من القرارات الأخرى الرئيسية. وتبعاً لذلك، فإن دعم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والدول الأخرى الرئيسية (مثل مصر) يعتبر حاسما لنجاح العقوبات والتفتيش. ومن أجل العمل العسكري فإن الولايات المتحدة تفضل أن يكون لديها قرار من مجلس الأمن وهو ما لم تحصل عليه منذ عام ١٩٩٣، وتأييد الدول الرئيسية في المنطقة من أجل مرابطة القوى والإنتلاق في العمليات العسكرية (يعني الكويت والمملكة العربية السعودية وربما تركيا والاردن) .

وفي مجلس الأمن الدولي، فإن فرنسا وروسيا والصين تقف موقفا متعاطفا مع شكاوي العراق ضد اللجنة الدولية الخاصة، وهي ترغب في تخفيف العقوبات أو رفعها بسرعة .

أثناء الأزمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ الى شباط (فبراير) ١٩٩٨، لم يعد أمام الولايات المتحدة الأميركية من خيار آخر سوى الإستمرار

في الصراع مع الرئيس العراقي، وإحتوائه بواسطة القذائف الدورية. وجاء العدوان الأميركي - البريطاني الأخير ليؤكد أن السياسة الأميركية الجديدة إنتقلت من الإحتواء السياسي والدبلوماسي للعراق الى الإحتواء العسكري. والأولية الأميركية اليوم هي لتغليب إسقاط النظام في بغداد على عملية الرقابة البعيدة المدى .

لقد إعتمدت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في عدوان خريف ١٩٩٨ على القوة الجوية الأميركية:حاملة الطائرات (انتربرايز) المرابطة في الخليج، وخمس عشرة طائرة من نوع B ٥٢ الفاصفة الفتاكة، المنطلقة من جزيرة ديبغو غارسيل Garcil Diego الواقعة في المحيط الهندي، والتي كانت تحوم حول مياه الخليج وتطلق صواريخها نحو الأهداف داخل العراق، كما قامت مائتا طائرة أميركية و ١٢ طائرة بريطانية طورنادو، التي تقلع من القواعد المجاورة للعراق (السعودية، الكويت، البحرين) للقيام بغارات جوية على بغداد، تعاونها بذلك ثمانى بوأخر حربية من بين إثنين وعشرين باخرة لها القدرة على إطلاق صواريخ كروز العابرة للقارات التي تحمل كل منها رأساً متفجراً يتراوح وزنه ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ كيلو غرام. كما شهدت سماء العراق أحدث وأدق أنواع الأسلحة المدمرة تدميراً أشمل من الشامل لتحطيم أسلحة الدمار الشامل العراقية حسب الزعم الأميركي، حيث شهدت طائرات الـ B . ١ . B الحديثة جداً والداخلية للخدمة في السلاح الأميركي حديثاً أولى جولاتها الحربية، وقامت بإصابة أهدافها بدقة .

وكانت الأهداف العسكرية لهذا العدوان تتمثل في تدمير قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وبما أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية يمكن صنعها بسهولة، سعت وزارة الدفاع الأميركية وراء الأمور الأخرى الحيوية بالنسبة لحماية الأسلحة وإنتاجها مثل مصنع الصواريخ، وفي حين أن مسؤولين من البنتاغون قالوا إنهم يتجنبون قصف مواقع التخزين التي قد تطلق دخاناً ساماً قاتلاً، فقد إترفوا سرا بأنهم لا يعرفون مكان المخزون الإحتياطي حتى لو أرادوا قصفه .

كما إستهدف القصف وحدات الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، مركز النقل لصدام، والأنظمة المضادة للطائرات، ومراكز القيادة والسيطرة والبنى التحتية، ومواقع أسلحة الدمار الشامل وقواعد إطلاق صواريخ سكود، والقوى الجوية العراقية، والقواعد الجوية. ثم أن الرقابة البعيدة المدى،

وهي عبارة عن كاميرات في المواقع التي قد تتمكن من إستئناف برامج أسلحة التدمير الشامل قصفت أثناء العملية العسكرية « ثعلب الصحراء »، وعليه فلا حاجة لواشنطن في رأيها، للتمسك ببرنامج الرقابة الآن، إلى حين إستبدال النظام في العراق الذي يتم عسكرياً .

عملية « ثعلب الصحراء » جزء من إستراتيجية أميركية جديدة تقوم على هزم العراق وإحتلاله وإقامة سلطة دولية على أراضيه. وقد نفذت المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية الطويلة الأمد، حيث أن المراحل اللاحقة تتمثل في عمليات الحشد والهجوم الجوي والغزو الفعلي للعراق، وهزيمة وحدات الحرس الجمهوري والاستيلاء على بغداد. وخلال هذه المراحل المتبقية، فإن معظم الحملات الجوية ستتحول لضرب الأهداف التي تمهد بصورة مباشرة للغزو البري. وعندما تنتهي هذه المراحل العسكرية، فإن الخطوة التالية هي ضمان إنتقال هادي من حكم صدام المنهار الى تشكيل حكومة عراقية جديدة صديقة للولايات المتحدة الامريكية.

و تقول الدراسة التي أعدها معهد واشنطن للشرق الأدنى، ليس المقصود أن تحتل الولايات المتحدة وحلفاؤها في التحالف، العراق لعقود من الزمن على غرار ألمانيا أو اليابان، كما أن الولايات المتحدة لن تفعل كما حدث مؤخراً في هايتي وتقوم بإعادة بناء المؤسسات السياسية في العراق بسرعة وتسلمها الى القادة العراقيين الجدد ومن ثم تخرج من البلاد بسرعة. إن إشتراك القوات العسكرية الأميركية في إحتلال العراق ينبغي أن يكون لفترة طويلة كافية لحماية عمل السلطة الإنتقالية الدولية، ولتعزيز إستقرار نظام الحكم العراقي الجديد إن إستراتيجية الإطاحة بالنظام العراقي لاقت تجاوبا كاملا من بعض دول الجوار الجغرافي للعراق، التي تريد انتهاج سياسة قوية ضد صدام بهدف إسقاطه، وغزوا أميركيا للعراق بدلا من حرب طويلة المدى مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية. ولم تعد واشنطن تخفي انها تريد إسقاط النظام في بغداد، وقد أعلن الرئيس كلينتون ذلك مساء الأربعاء ١٧ كانون أول ١٩٩٨ بوضوح : "الحقيقة الثابتة، هي أن ما دام صدام في السلطة، فإنه يهدد رفاه شعبه والسلام في المنطقة والأمن في العالم ، وأفضل طريقة لذلك هي إنهاء التهديد تماما بـ (إقامة) حكومة عراقية جديدة" مضيفا على الفور أن « إحداث التغيير في بغداد سيستغرق وقتا وجهداً » .

وتدرك واشنطن أن الإطاحة بالنظام العراقي مسألة في غاية التعقيد، خشية

أن تغرق الولايات المتحدة الأميركية في مستنقع الإحتلال للعراق، أو إنهيار الحكومة العراقية الجديدة بعد إنسحاب قوات الإحتلال الأميركية مباشرة. فضلا عن ذلك، إن وكالة الاستخبارات المركزية (A .I .C)، تواجه مشكلة جدية في إيجاد زعيم عراقي موثوق به يكون بإمكانه اشعال جذوة « ثورة » في العراق .

وعلى الرغم من أن مضمون السياسة الأميركية الجديدة تكمن في تزويد قوى المعارضة العراقية بالأسلحة، وهي خطوة تمثل إنحرافاً مهماً عن نهج الولايات المتحدة المتبع سابقاً، إذ منذ عام ١٩٩١ أنفقت الولايات المتحدة الأميركية ملايين الدولارات في سعيها للإطاحة بالنظام العراقي، لكنها أحجمت عن مد أحزاب المعارضة العراقية بالأسلحة. ومن الواضح أن هذه السياسة تغيرت الآن، إذ للمرة الأولى توافق إدارة كلينتون على تنفيذ « قرار تحرير العراق » الذي اقره الكونغرس في خريف ١٩٩٨. إن هذا القرار الذي وقعه الرئيس كلينتون في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٨، يجيز له منح الأسلحة والأموال والدعم السياسي إلى مجموعات المعارضة العراقية المختلفة .

غير إن هذه المعارضة المشتتة والمختلفة، تبدو الآن في حالة من الضعف وعاجزة عن إسقاط النظام العراقي، لأنها منقسمة ومجزأة، ولم تتجح في تنسيق نشاطاتها العسكرية و السياسية. كما أن أجهزة الاستخبارات العراقية نجحت في توجيه ضربات موجعة لمجموعات المعارضة العراقية في أيلول ١٩٩٦. ثم إن مجموعات المعارضة العراقية لا تمتلك مشروعاً سياسياً شاملاً ومتسامحاً وديمقراطياً لبناء عراق ما بعد صدام .

والحال هذه تعتمد واشنطن سياسة « الخطوة - خطوة » على أمل بلورة هذه المعارضة المقاتلة على الأرض، التي تشجع قيام تمرد في جنوب العراق، عبر إستغلال الإنقسامات القبلية والدينية والعرقية في العراق، بينما يكون الشمال خارج سيطرة الحكومة المركزية وقواتها. إن هذا المخطط والغزو الأميركي المفترض لجنوب العراق، هما اللذان دفعا الرئيس صدام حسين إلى تقسيم العراق إلى أربع مناطق عسكرية وأمنية. كما أن مخاطر الإطاحة بالنظام تحمل في ثناياها مخاطر جسيمة على المجتمع العراقي، لجهة تقسيم العراق إلى دويلات طائفية وأثنية، بحيث يصبح العراق أشبه ببلدان الحرب الأهلية، وأفغانستان أخرى. وهذا ما يقلق الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة، خشية إحتمال إمتداد القتال داخل العراق إلى بلدانهم. ويقول الجنرال أنطوني زيني،

وهو ضابط المارينز الأميركي في الخليج، الذي عارض تنفيذ « قانون تحرير العراق »، ويخشى من أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تستهدف إسقاط النظام العراقي، قد تقود إلى الأضرار بالوجود الأميركي الطويل في الشرق الأوسط الإسلامي. وتتبع معارضته من خوفه من إنتاج دولة عراقية ضعيفة ومفسخة. . . . إذ أنها على المدى الطويل عامل أشد خطورة من صدام .

القيادة العراقية، إستفادت من دروس سابقة عام ١٩٩١ و بعدها عام ١٩٩٧، وإكتسبت خبرة في إطاحة محاولات إطاحة النظام. فعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية الأميركية إتخذت قراراً بمنع إستخدام الدبابات العراقية لقمع أي تمرد يظهر في جنوب العراق، تماثيا مع حظر الطيران في الشمال والجنوب، إلا أن المشكلة الرئيسية أمام هذه الإستراتيجية التي تستهدف ضمان حرية إستئناف العمليات العسكرية ضد النظام، وتعزيز الضغط من الشمال والجنوب، تصطم بمشكلة وهي أن النظام العراقي أصبح مسيطراً اليوم على ١٤ محافظة، فيما كان مسيطراً على أربع محافظات في عام ١٩٩١ .

ثم إن عملية « ثعلب الصحراء » خيبت آمال أولئك الذين راهنوا على أن تحدث الضربات الجوية الأميركية - البريطانية هزيمة محققة بالنظام العراقي. وقد أبلغت عدة دول خليجية وغيرها سلفاً بأن نتائج العملية العسكرية ستكون حاسمة هذه المرة ؟! لكن واقع الحال غير ذلك، فهناك اليوم في المنطقة وفي الخليج بالذات، انحسار ثقة بالقدرة العسكرية الأميركية التي توعدت بضربة قاضية ثم أسفرت عن شكوك وتساؤل في فاعلية العمليات العسكرية.

إن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تسعيان من خلال شن هذا العدوان الجديد إلى تدمير ما تبقى من بنية العراق العسكرية و الإقتصادية، وإلى خلق أزمة مفتوحة في العراق، لإبقاء المتاجرة بالأزمة العراقية، ولا مصلحة لهما في حسمها أو إنهاؤها، بل تريدان تفجير المزيد من الصراع الداخلي والتفتيت بهدف تقسيمه، حيث أن نموذج تقسيم العراق يمكن أن يصبح ظاهرة يتم تعميمها في كل أنحاء الوطن العربي والإسلامي .

إن إفرازات الاطاحة بالنظام العراقي كبيرة جداً، وهذا ما تخشاه سوريا وايران ومصر وبعض الدول الخليجية. فهذه الأطراف جميعاً تعرف جيداً الإسقاطات المدمرة لإندلاع الفوضى والحرب الأهلية العراقية ذات الطابع الطائفي والأثني، والحرب طويلة المدى ضد النظام، وكذلك أيضاً تشابك العوامل الداخلية والإقليمية، حيث إن تطورات المنطقة بها مخيفة ومكلفة جداً.

إن سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء العراق لا تتبع من المحافظة على العدالة في العالم، أو إحترام حقوق الإنسان والأقليات، وتحقيق الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وإنما تتبع من تجسيم إرادة الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي ينبغي على كافة الدول الإنصياع لسياساتها بإسم الشرعية الدولية، والقانون الدولي، أي بإسم إرادة الأقوى والأمر الواقع. والحال هذه، أصبحت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة الخارجة على القانون الدولي .

٢- التلازم بين العدوان الأمريكي و عجز النظام الرسمي العربي

كانت للإسقاطات المدمرة لجهة إخراج العراق من المنظومة العربية، إنعكاسات خطيرة على الأمن القومي العربي - وهذا ما أصبح واضحاً وجلياً للعيان بعد التحالف الاستراتيجي التركي - الصهيوني برعاية الولايات المتحدة الأميركية، الذي إتخذ أبعاداً كبيرة بعد سقوط حكومة (أريكان) حزيران ١٩٩٩، وإستمرار الغزوات التركية لشمال العراق، التي تقود إلى تقسيم العراق ، وهو ما سيؤدي إلى نتائج تصيب المنطقة العربية بأكملها، خاصة سوريا .

فبعد مؤتمر مدريد لما يسمى السلام، دخلت الأمة العربية في أوضاع أسوأ، تمثلت في « إتفاق أوسلو (أيلول ١٩٩٣، وإتفاقية " وادي عربة" ١٩٩٤، وما عنته هاتان الإتفاقيتان من خلل إستراتيجي متزايد في التوازنات العربية مع الطرف الصهيوني، إذ زحف الإستيطان الصهيوني من غير توقف، وإقتلع معالم الحياة العربية من الأرض في القدس وما حولها من فلسطين إمتداداً إلى الجولان، وأصبح الوجود العربي كله مستباحاً بنقطة ومواقعه الإستراتيجية، وأسواقه، وخلقائه، وشطآنه، بسبب عجز الحكومات العربية عن فعل أي شيء ضد العدو الصهيوني، سواء إستمر إحتلاله، أم ضم الأراضي إليه، أم استأنف المشروع الصهيوني لتهويد فلسطين، هذا من جهة، وبسبب أيضاً النظام العربي الرسمي عن مرأسة أميركا والتزلف لها، وإعتبارها شريكاً محايداً، و « طرفاً نزيهاً » متناسياً، أنها خططت مع الكيان الصهيوني لإحتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧، وأنها هي التي مكنته من الإحتفاظ بها محتلة طوال فترة صراعها مع القومية العربية، ثم جرتة إلى التسوية، عندما أيقنت أن العرب قد دخلوا في زمن إستعماري جديد، من جهة ثانية .

إنه كلما أصبحت سياسة الكيان الصهيوني أكثر تطرفاً، تزايد احتمال تأييد

الولايات المتحدة الأميركية له، مخاطبة العرب أن من يريد دخول التسوية أو من دخلها، عليه أن يعبر تلك البوابة وفق إيقاع التصور "الإسرائيلي" لما يسمى بـ " عملية السلام " وليس بشيء آخر. وحقق الكيان الصهيوني مكاسب مهمة لجهة فرض الشروط الصهيونية للتسوية الإستسلامية على العرب، بقدر ما خسرت القضية الفلسطينية .

فالمخطط الأميركي - الصهيوني يريد أن يفرض شرطاً على العراق يتمثل في إنضمام هذا الأخير لمجموعة الدول العربية المستعدة للعيش بسلام مع دولة الكيان الصهيوني، وأن يكون مستعداً للتفاوض على معاهدة سلام في النهاية، ويرمي هذا الشرط إلى إستدراج العراق للقبول بالمشروع القديم الذي عرضه بن غوريون على الفرنسيين والبريطانيين يوم التفاوض على ساعة الصفر لحرب السويس عام ١٩٥٦. وجاء في المشروع ما خلاصته أن العراق يجب أن يقوم بإستقبال مليوني لاجئ فلسطيني يصار إلى نقلهم من لبنان و سورية والأردن إلى وسط العراق. وقال بن غوريون، حسبما يروي موشيه دايان في مذكراته، الصفحة ٢٦٧، لرئيس وزراء فرنسا غي موليه أن العراق قادر على إستيعاب أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين لا يشعرون بالغربة فوق أرضه، والذين يتم إقصاؤهم عن حدود الكيان الصهيوني .

والآن، فإن الخيار الوحيد المطروح عبر الضربات العسكرية المتكررة والحصار الوثيق، هو دفع السياسة العراقية للقبول بمفاوضات السلام مع الكيان الصهيوني، وإلتزام العراق بإستقبال ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني - يشكلون الآن قنبلة بشرية موقوتة للعدو الصهيوني - أنه الخيار المطروح بهدف دفع القيادة السياسية العراقية إلى القبول بمفاوضات السلام، والموافقة على الدخول في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تمثل أعقد مشكلات المرحلة الأخيرة من المفاوضات .

والحال هذه يمكن تفسير العدوان الأميركي - البريطاني المستمر والحصار المفروض على العراق، بأنهما يدخلان في سياق إستدراج القيادة السياسية العراقية تدريجياً للمساومة على بقاء النظام مقابل الدخول في سلام منطقة الشرق الأوسط، لا في سلام الخليج فقط .

وترى سوريا أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية ومعها الكيان الصهيوني تستهدف الأمة العربية بإستهدافها العراق، لأن الذي يخضع العراق يخضع الجزيرة العربية والخليج والشام كلها، ويطرق أبواب مصر كما

تقول الجغرافية التاريخية. وهكذا، فإن العدوان الأميركي - البريطاني، ومن ورائه الكيان الصهيوني يجب أن يعني كل العرب جميعاً حكومات وشعوباً، لأن غزو القوات الأميركية وإحتلالها العراق، باعتباره خياراً رئيسياً طرحته عملية « ثعلب الصحراء » هو إحتلال لأراضي عربية، وأن تغيير النظام بواسطة القوى الخارجية الغازية لن يقف عن حدود العراق، بل أنه سيعيد المنطقة العربية إلى المرحلة الاستعمارية، لتصبح منطقتنا الوحيدة في العالم المسموح فيها، أو المقبول فيها، تغيير الحكومات والأنظمة علانية وبضغوط وإعتداءات الإمبريالية الأميركية و الصهيونية العالمية .

إن خطة إحتلال العراق والضغط الصهيوني على لبنان، يستهدفان سوريا وإيتزازها، وإعادة ترتيب الوضع في المنطقة لمصلحة المخطط الأميركي - الصهيوني، حيث وصلت دمشق إلى قناعة مفادها، أنه في حال نجاح العدوان الأميركي - البريطاني - الصهيوني في العراق، فإن الوقت حان ليبدل « ثعلب الصحراء » قناعه ويخرج بوجه جديد ربما « إسرائيلي » حتى يكمل المشروع الصهيوني من خلال حكومات لبنان أو عبر سوريا مباشرة، وبعدها إلى باقي الدول العربية .

لهذا السبب كانت الدبلوماسية السورية حريصة كل الحرص على إعادة وبناء سياسة التضامن العربي، التي يكون بمقدورها مواجهة التطرف الصهيوني، وإشاعة نوع من الإطمئنان للدول الخليجية الخائفة من العراق، ووضع حد لتمادي الإستغلال الأميركي، خوف العربي من أخيه العربي .

وأمام خطورة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط من عملية تهويد كاملة للقدس، وتوقف للمسار السوري، وعدم إعتراف الكيان الصهيوني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في التعامل مع الجانب الفلسطيني، وإندلاع إنتفاضة الأقصى المباركة، فإن مقاومة شروط التسوية المذلة من جانب سوريا تحتاج إلى تضامن عربي فعّال، وهو ما تقوم به وتعمل من أجل السياسة الخارجية السورية، التي سعت إلى رفع الحصار عن العراق، وعودته إلى الساحة العربية والدولية، كي يردع الكيان الصهيوني على التمادي في سياسة التعتن التفاوضي التي يمارسها حتى الآن، خصوصاً و العراق يرفض أن يكون ثمن الحصار القبول بتسوية مذلة يفرضها الأميركيون والصهاينة على المنطقة العربية .

الولايات المتحدة الأميركية تمارس في حصار العراق لعبة مزدوجة، الشق الأول منها يندرج في إطار الحرب النفسية ضد بغداد بعد أن باتت واشنطن في

موقع الدفاع الضعيف إزاء الإستمرار في فرض العقوبات الإقتصادية، بالنظر إلى الإختراق الفرنسي والروسي للحصار، فضلاً عن الضغوط المتزايدة لإنهائه على المستوى الدولي والعربي. والشق الثاني يندرج في إطار إيجاد المبررات الكافية للإبقاء على القوات الأميركية في الخليج .

والحقيقة الثابتة أن السياسة التي تقودها كل من واشنطن ولندن تفتقر حتى الآن إلى إستراتيجية واضحة. فالكلام عن سياسة الإحتواء تحتاج إلى مضمون، و عملية تبديل النظام تحتاج إلى آلية و خطة قابلة للتطبيق والوسائل المعتمدة حتى الآن زادت النظام العراقي حذراً وصلابة. وقد تبين بالملحوس أن لي ذراع بغداد ليس بالسهولة التي تتصورها وكالة المخابرات المركزية والدبلوماسية الأميركية، فقد تطورت عملية التعاطف مع العراق، و أسفرت عن شيء من التقارب مع بعض دول الجوار مثل تركيا، وسوريا، والأردن، إضافة إلى التقارب مع العديد من الدول الأجنبية، منها روسيا وفرنسا .

من هذا المنطلق يشهد الموقف الدولي تبديلاً لمصلحة بغداد، وبصورة خاصة في العواصم الأوروبية وموسكو وبيكين. فالذعر الذي أثارته أزمة إرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة حفز عدداً من الحكومات الأوروبية على التطلع نحو العراق لأن طاقته الإنتاجية تكفي لمعالجة الإرتباكات الإقتصادية و السياسية التي شهدتها أوروبا .

وهكذا، وأمام إنحياز الموقف الروسي والفرنسي الواضح إلى بغداد، أصبح الموقف الأميركي عارياً من كل شرعية، لأن القرار الأميركي لم يعد يتمتع بالتغطية الكافية في مجلس الأمن، وأن قرارات الشرعية الدولية لم تأت على ذكر الحظر على الطيران المدني ولم ترسم خطوط الحظر الجوي شمالاً وجنوباً.

نستطيع أن نقول، منذ أن بدأت حكومة الولايات المتحدة الأميركية، تقوم بالهجوم تلو الآخر، لتخضع الوطن العربي كله، ولتدخله كله ضمن إطار شبكة مخططاتها وأحلافها - حيث بدأ هذا الهجوم عقب طرح الرئيس إيزنهاور سنة ١٩٥٧ برنامج « ملء الفراغ » وما زال مستمراً مترافقاً مع حروب الكيان الصهيوني ضد العرب منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن - بأن السياسة الأميركية منذ ذلك الحين، قد نجحت آلي حد كبير في تحقيق معظم أهدافها، ولعل أبرزها ما حققتة في حرب الخليج الثانية. وتمثل ذلك في ضرب القوى الثورية والديمقراطية العربية، وتعزيز مواقع القوى الموالية لواشنطن، ومحاصرة

مراكز الرفض العربي، ليبيا، العراق سوريا، وتوسيع نطاق التغلغل السياسي والإقتصادي، والتقني، و العسكري في الوطن العربي، إلي درجة أن منطقة الخليج باتت مستعمرة أميركية بامتياز .

ولا غرابة بعد ذلك في أن يحذو الحكام العرب وهم بالمناسبة كثر حذو السادات الذي إعتبر أن « ٩٩ % من أوراق لعبة الشرق الأوسط » بيد حكومة الولايات المتحدة الأميركية، فسلم هو ومن بعده أمر مصر لواشنطن، وإلتحق بالركب ياسر عرفات و « المجلس الوطني الفلسطيني » الذي شطب على الميثاق الوطني بحضور الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون ليتصدره .و ليس غريبا بأن تستشري حكومة الولايات المتحدة الأميركية وأن تواصل حرب الإبادة ضد العراق المستمرة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

وتستهدف حكومة الولايات المتحدة الأميركية من خلال إنتهاج سياسة عدوانية وتدخلية الأمور التالية :

١ - زيادة الضغط على النظام في بغداد ليسقط، أو ليقبل بالمساومة الأميركية - الصهيونية، المتمثلة في الإعتراف والتوقيع على معاهدة سلام مع العدو الصهيوني، باعتبار العراق مازال خارج دائرة السلام الأميركي - الصهيوني، فإذا سقط، تفاهمت مع الحكومة العراقية العميلة البديلة، وإذا ساوم فإوضته على التنازلات الكبيرة، وبخاصة في مجالي الصراع العربي - الصهيوني، والنفط .

٢ - إتهام حكومتي دمشق وطهران بأن إنتهاج سياسة الصمود والممانعة للمخطط الأميركي - الصهيوني، يكلف ثمنا غالبا، لأن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تتسامح مع الدول المناوئة لسياستها، أو التي تشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني، أو الذين يضررون بمصالحها. ولهذا أرادت أن تضرب بأقصى درجات العنف والتدمير، حتى لا يرتفع أي صوت في دمشق وطهران ضد مشروع الإستسلام الذي يقوده عرفات، وحتى تنتهج القوى المعادية لهذا المشروع نهجا إستسلاميا، فيمتنع بناء موقف عربي صامد بقيادة سوريا، معاد لمشروع الإستسلام الذي أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني الأخير وغطته القوى العربية الصديقة لأمريكا . وهذا ما جعل الحكومة السورية ترد عن طريق إرسال رسالة مدوية لواشنطن من خلال مسيرة المليون التي نددت بالعدوان الأميركي

البريطاني على العراق في شهر نوفمبر ١٩٩٨.

ورغم وضوح هذه الحقيقة، فإن القيادات الإستسلامية العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه، واصلت برنامج إستسلامها للسياسة الأميركية، وأعلن بعضها عن قلقها وأسفها للعدوان، لكن حقيقة موقف هذه الأنظمة الرسمية العربية كان مع العدوان لأنه يزيح «كابوس صدام حسين» المسلط على رؤوسهم. وما زالت هذه الأنظمة تزوج لتطويع العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وتعمل لزيادة الدور الأميركي في وطننا، عبر سياسة التسوية، وبرامج التعاون الأخرى، وتستغل حكومة الولايات المتحدة الأميركية حالة الخضوع هذه، فتزيد من تدخلها، وتتمادى في عدوانيتها .

وفيما أحدث العدوان الأميركي إنقساماً واضحاً وحاداً في المجتمع الدولي، حيث تميز الموقف الروسي في هذا الخصوص عندما سحبت موسكو سفيرها في كل من واشنطن و لندن، وأدانت بشدة هذا العدوان، وإستنفرت قواتها العسكرية، وأتخذ الدوما قراراً شجاعاً بكسر الحصار الظالم على العراق، إلا أن الحكومات العربية لم تتخذ أي قرارات، بشأن العلاقات السياسية والإقتصادية مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ولا حتى الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية بإستثناء الدعوة اليمنية، حتى وإن كان مؤتمر القمة لا يرجى منه شيء كثير ويتطلب عقده الإتفاق على أكثر من مشكلة عربية، ولأن معظم الأنظمة العربية لن تقبل أن يكون العدوان على العراق الموضوع الوحيد على جدول الأعمال... وإذا عقد، وهذا إستثناء، فإن الموقف العربي الرسمي، سيساند الموقف الأميركي، لجهة إبقاء الحظر حتى إزالة ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، والتهديد للجيران. الخ .

فمن أين ينبع هذا الموقف الرسمي العربي الذي يلوذ بالصمت؟.

إن النظام العربي بدوله مجتمعة ومنفردة لا يملك التماسك الوطني اللازم، ولا العلاقات التي تجعله قادراً على حل مشاكله، داخل أطره. ولذلك عجزت مؤسسة الجامعة العربية عن معالجة مشكلة دخول القوات العراقية إلي الكويت معالجة عربية، فإنقسمت كما هو شأنها عادة، وفي كل القضايا الكبرى، وحتى الصغرى، وإستمرت الدول العربية بفرض الحصار الظالم على العراق، على الرغم من إن الحصار يمثل علاجاً قاتلاً صامتاً ضد الشعب العراقي، ويعتبر من أعمال الحرب البيولوجية التي يعاقب عليها القانون الدولي .

إن هذا عائد إلي كون معظم الطبقات السياسية الحاكمة في الوطن العربي

طبقات غاصبة للسلطة، ولا تمتلك الشرعية السياسية، وبالتالي فهي مرتبطة بمصالحها فقط، وليست مرتبطة بمصالح الوطن والأمة، وهذا يجعل هذه الطبقات السياسية خائفة دائماً من شعوبها، مستنفة للدفاع عن بقائها في السلطة، حتى لو أدى ذلك إلى خراب الوطن العربي.

وكون الطبقات السياسية العربية الحاكمة متخلفة، وبالتالي، فإنها تفتقر إلى العقلانية السياسية، وتلجأ إلى وسائل وأساليب متخلفة في قمع الشعب والتعامل مع الدول المجاورة، وفي معالجة كل القضايا المحلية والقومية والدولية. فضلاً عن ذلك، لما كانت هذه الطبقات الحاكمة مرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية، فإنها ليست مستعدة في الأعم الأغلب لفض أسباب السيطرة الأميركية، والعودة إلى الشعب .

إن هذا كله يجعل السمات الرئيسية للنظام الإقليمي العربي تتمثل في التنافر والإرتباط، وإنتهاك حقوق المواطن، والعبث بالمصالح القومية .، لأنه يتألف من أنظمة عائلات، قامت ضمن إطار الخرائط الإستعمارية أو على أساس الإرتباط بالقوى الإمبريالية البريطانية و الأميركية و الصهيونية العالمية. وجاء العدوان الأميركي - البريطاني الأخير على العراق ليكشف ثلاث حقائق :

الأولى : إن قضية الإستعانة بقوات أميركية بريطانية، أي قوات العدو الرئيس للأمة العربية، قضية مقبولة لدى قطاع واسع من الأنظمة التي وافقت على ذلك، أو حتى التي عارضته، رغم أن ذلك تجرّمه الجماهير العربية كما عبرت عنه في المظاهرات الحاشدة والمدوية التي خرجت في دمشق وصنعاء والقاهرة. . . و . .

الثانية : إن معظم الطبقات السياسية العربية الحاكمة، ومعها حواشيها بالطبع، تلتزم بتطبيق الحصار الظالم على العراق، وبتدويل القضايا المحلية بدلاً من أن تعمل لرفع الحصار، وتحرير إرادتها من سيطرة القرار الدولي، الذي حرم جماهير الوطن و « دوله » المستقلة من كل إرادة .

الثالثة : إن هذه الأنظمة والقوى لا تعنى بإرادة الشعب، ولا حتى بالمبادئ و القيم التي تعلنها، وحتى تتخذ قرارات كهذه، وهذا الإستعداد للإستعانة بالأجنبي الذي عرفته مصر في عهد الخديوي توفيق و عرابي باشا سنة ١٨٨٢، والعراق سنة ١٩٤١، ولبنان في عهد

شمعون سنة ١٩٥٨، ما زال قائما وزاد من قوته عوامل عدة منها تراجع الحركة الشعبية العربية وإتساع سيطرة القوى الموالية لأمريكا، خلال العقدين الماضيين، وزيادة الإرتباط العربي بالعولمة الرأسمالية، وإتساع الترويج للحقوق الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أعلنه السادات منذ عام ١٩٧٢، وما نفذه عبر إتفاقية كامب ديفيد، وما نفذه عرفات في أوصلو ووادي بلانتيشن، وغزة حين ألغى الميثاق الوطني الفلسطيني.

ثم لو استطاع النظام الإقليمي العربي، أن يتحلى بإحترام القيم الوطنية والقومية، وتقديرا لإرادة الشعبية، ورفض السيطرة الأمريكية، لقرر أن يطالب برحيل القوات الأمريكية والأطلسية من الخليج، وأن يفك الحصار الظالم، وان يبحث عن حل عربي للمسألة العراقية.

ولكن كل الأمور توافرت لتغطية الموقف الأمريكي المندفح إلى العدوان، وحرب الإبادة ضد العراق .



الفصل السادس عشر

أمريكا... من الردع الى الحرب الإستباقية

١-محور الشر مستوحى من تنبؤات صدام الحضارات

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش الابن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ , و الذي بحث فيه عن حال الإتحاد, تحدث عن "محور الشر" الذي تمثله في رأيه دول مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية, مظهر ا بذلك نزعة طبيعة الشعب المختار للأمة الأمريكية. و قد جعل بوش من خطابه آنذاك خطابا تعوييا بإمتياز , طالبا من الأمريكيين الوقوف وراءه في حربه المعلنة على الإرهاب, ومكرسا معظم خطابه للحديث عن الحرب رابطا مستقبل أمريكا بتطوراتها, وواعدا الأمريكيين بحملة عسكرية أخرى, لاسيما أنه قال مباشرة أن أفغانستان ليست سوى البداية في الحرب الطويلة على الإرهاب.

إن محور الشر مشتق من إيديولوجية صدام الحضارات التي نظر إليها الكاتب صمويل هنتنجتون الذي أقام دعوته للتجمع حول الولايات المتحدة على التهديد المنبعث من القوس العربي الإسلامي الآسيوي. على الجانب الغربي, يقول هنتنجتون: حددت الولايات المتحدة سبع دول "كدول إرهابية", بينها خمس دول إسلامية(إيران - العراق - سوريا - ليبيا - السودان) و الدولتان الأخريان هما كوبا و كوريا الشمالية. هذا في الواقع يصنفها كأعداء لأنها تهاجم الولايات المتحدة و أصدقاءها بأكثر الأسلحة فاعلية في أيديها, و بالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. المسؤولون الأمريكيون يشيرون إلى تلك الدول كدول "خارجة على القانون" و "عنيفة" و "شاذة" , و هكذا يضعونها خارج المجتمع الحضاري العالمي و يجعلون منها أهدافا شرعية لإجراءات مضادة جماعية أو

فردية. حكومة الولايات المتحدة إتهمت الذين فجروا "مركز التجارة العالمي" بقصد: "شن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة" وقالت إن المتآمريين المتهمين بالتخطيط لأعمال مشابهة في "مانهاتن" كانوا جنودا" في صراع "يتضمن الحرب" ضد الولايات المتحدة. فإذا كان المسلمون يزعمون أن الغرب يحارب الإسلام , و الغربيون يزعمون أن الإسلام يحارب الغرب , يصبح من المعقول أن نستنتج أن ما يدور شيء يشبه الحرب إلى حد كبير. في شبه الحرب هذه يعتمد كل طرف على جوانب قوته الخاصة و على جوانب الضعف لدى الآخر. من الناحية العسكرية هي حرب إرهاب ضد قوة جوية. المجندون الإسلاميون المخلصون لأفكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة في الغرب و يزرعون السيارات المفخخة في أهداف مختارة. العسكريون الغربيون المحترفون يستغلون السماوات المفتوحة في الدول الإسلامية و يلقون القنابل المدمرة على أهداف مختارة, المشاركون الإسلاميون يخططون لإغتيال شخصيات غربية مهمة, الولايات المتحدة تتأمر لقلب الأنظمة الإسلامية المتطرفة. خلال السنوات الخمس عشرة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ و طبقا لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية , شاركت الولايات المتحدة في ١٧ عملية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد مسلمين, و لم تحدث أي عمليات أمريكية من هذا النمط ضد أي شعب من حضارة أخرى.... فالمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام: فهو حضارة مختلفة, شعبها مقتنع بتفوق ثقافته و هاجسه ضالة قوته(١).

و هكذا فإن الخطاب حول محور الشر يحرض على التحزب و التزمت الديني في بعده الإنغلاقي الأصولي. في يوم ١١ أيلول ٢٠٠١ هو كيوم ٧ كانون أول /ديسمبر من عام ١٩٤١, اليوم الذي سجله التاريخ يوما عصيبا, وذلك عندما و جه الرئيس روزفلت نداءه بإعلان الحرب ضد محور الشر الحقيقي "برلين , روما, طوكيو" بينما حملة الرئيس بوش الآن ضد ما يسميه محور شر جديد "بيونغ يانغ, طهران , بغداد" هي إنتقائية تماما لأنها تتدرج فيما يسمى "عقيدة الصراع بين النور و الظلام", وضبابية , حيث أن الإرهاب لا يحدد بهوية أو يطابق أمة معينة, وليس له وجه مميز .و اذا كانت هناك مقارنة بتحالف ألمانيا النازية و إيطاليا الفاشية و اليابان العسكرية التي كانت موحدة خلال الحرب العالمية الثانية بواسطة تحالف دبلوماسي و تتسيق إستراتيجي, فإن كوريا الشمالية و إيران و العراق بعيدة كل البعد عن تمثيل أي تحالف منظم على المستوى الإستراتيجي أو الإقليمي. فالمحور المزعوم ليس له أي

وجود سياسي أو عسكري.

وفكرة الإرهاب صناعة الولايات المتحدة المتفردة برأيها مما يبعث الشؤم و الرعب من هذا التعريف للإرهاب و محور الشر و نشره بهذا الشكل المغلوط أو إنسجامه مع السياسات المتقلبة لإدارة بوش المتصلبة. و الاسوأ من ذلك كله أن الإرهاب أصبح كلمة مبتذلة و غامضة و حجة سهلة لتصرفات الولايات المتحدة الأحادية الجانب متى أرادت, فإذا أحست بأي ازعاج من دولة ما إتهمت بالإرهاب مستخدمة هذا المفهوم المبتذل كورقة جوكر دولية رابحة كما تشاء, وهذا ليس غير فعل ارهابي حقيقي و يقود الى أخطار عديدة.

إن الخطاب الأمريكي حول محور الشر يستدعي قوى الخير. وهذا الخطاب الطنان و المنمق عن الحرب الدينية تسجل أسوأ ما يكمن في الذاكرة عن أحداث ١١ أيلول /سبتمبر , و حرب أفغانستان.و إذا كان محور الشر هذا أصبح وسواسا في عقلية الإدارة الأمريكية الحالية, فإن الخطاب حول "الشر" بصورة عامة هو هاجس مغروس و معشعش في المخيال الإجتماعي للشعب الأمريكي عبر أجياله المتعاقبة مشكلا "لاشعورا جمعيا".

ويعتقد الشعب الأمريكي و قاداته أيضا دون غيرهم من شعوب الأرض قاطبة, و على إمتداد تاريخ الولايات المتحدة الحديث, أن جحافل من "جنود الشر" تتربص بهم هنا و هناك في كل أصقاع الارض.و مفردة "الشر" تستحوذ على إيديولوجية قادة الإدارة الأمريكية في كل العصور إلى الحد الذي يببالغون معه في طرق و أساليب إجتثاثه, مدعين أنهم ملائكة إختيروا بالذات للقيام بهذه المهمة على الأرض. و لقد ألصق القادة الأمريكيون مفردة "الشر" بالزنوج والهنود الحمر في بداية تشكل الأمة الأمريكية , ومن ثم الصقوه بالشيوخيين في مرحلة الحرب الباردة, ففي خطاب أمام مجلس العموم البريطاني في العام ١٩٨٢ , وصف الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان, الاتحاد السوفياتي "بإمبراطورية الشر", و تنبأ بالفوز الأكيد لقوى الخير فيه.

و من نافل القول أن التسمية التي أطلقها رونالد ريغان على الاتحاد السوفياتي, لا تختلف عن التسمية التي أطلقها الرئيس الحالي جورج بوش الابن على كل من العراق و إيران و كوريا الشمالية في مطلع العام الحالي, وهكذا لا تتوقف السبحة مهما مرت عقود الزمن من عمر الولايات المتحدة.

و لاشك في أن مفردة الشر التي يستخدمها الرئيس بوش تستمد قوتها أساسا من نزعة الشك و الإرتياب , وهي نزعة متأصلة في نفوس الشعب

الأمريكي عامة ، وفي الثقافة السياسية و الإيديولوجية لقادته السياسيين بوجه خاص. وهذه النزعة ليست الإحالة مرضية تعكس عدم الثقة المبالغ بها من جانب النخب السياسية و الفكرية و الثقافية الأمريكية حيال تهديدات و اقعية أو وهمية. و قد غذت هذه الحالة المرضية تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة ايدولوجية الحرب الباردة، حيث التربة الخاصة الملائمة لنمو ذهنية متصلبة تستخدم بصورة متزايدة و مستمرة مفردات الأصولية المسيحية التي يعتنقها اليمين النيوليبرالي الأمريكي لخدمة الأهداف الآنية و المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الواقع ، فإن الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج ووكر بوش حول محور الشر يعكس بدقة الذهنية السائدة في أوساط الطبقة السياسية الأمريكية الحاكمة التي تختلق الأعداء من مخيلتها لمجرد إن هذه الدولة أو تلك من الوطن العربي و الإسلامي ، أو من عالم الجنوب ، تنتهج سياسة وطنية مناهضة للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وترفض الإمتثال و الإنصياع للشروط الأمريكية – الصهيونية الاستسلامية التي تريد الإدارة الأمريكية الحالية فرضها على العرب و المسلمين.

كما أن توجه الرئيس بوش في خطابه الى الشعب الأمريكي يعكس أيضا نزعة المركزية للامبراطورية الأمريكية لقيادة العالم ، بوصف الامبراطورية الأمريكية الان تطمح الى تحقيق العولمة الرأسمالية المتوحشة على صعيد كوني من خلال الوقائع، و بالتالي قيادة هذا النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، من أجل الدفاع عن " العالم المتمدن" و فق ماتلميه المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

وهكذا فالإدارة العسكرية المهيمنة للولايات المتحدة تحتقر عملاتها الصغار، و تنتزاعف و بإزدراء متزايد لحلفائها الأوروبيين أيضا، الذين باتوا خاضعين للسيطرة السياسية الأمريكية المطلقة، وهذا ما يعبر عنه بصيغة قاسية في تعبير رائج" الولايات المتحدة تقوم بالحرب و الحلفاء يقومون بالخدمة خلال فترة السلام"، وفي ذلك إنتقاص كبير للأوروبيين و جعلهم مقزمين تجاه أمريكا إلى درجة الخلاء ، وهذا ما يذكر بزمان أثينا في عصر الإمبراطور بيرليكس. و يلاحظ وليام بفاف قائلاً: " تشكل الولايات المتحدة نوعا من الدولة العالمية الاولى القادرة على قيادة صيغة حديثة للإمبراطورية الكونية، إمبراطورية تلقائية يرضخ أعضاؤها طوعا لسلطتها" (٢). و على جميع المعارضين

والمنشقين و المقاومين لهذا النظام الدولي الجديد أن يدركوا الآن, أن الإمبراطورية الأمريكية سوف تخوض الحروب الإستباقية على جبهات ثلاث إقتصادية و إيديولوجية و عسكرية , من أجل القضاء على "بؤر الشر" بإسم "الحرية" مرة , و بإسم "العدالة" مرة أخرى, و بإسم الرسالة "التمدينية" للعالم مرة ثالثة..

و الأمر المثير أن الرئيس بوش مازال يستخدم التعبيرات التي سادت إبان الحرب الباردة في فترة كان للعدو الإيديولوجي و السياسي و العسكري فيها إسم وهوية محددة, علما أن العدو الجديد من وجهة نظر اليمين الأمريكي النيوليبرالي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي هو الإسلام. و لهذا ليس غريبا أن يخوض بوش حربه الصليبية الجديدة ضد الوطن العربي و الإسلامي بحجة مكافحة مايسميه الإرهاب. وقد إختتم بوش خطابه بالقول إن مواطنيه إكتشفوا أن الله تعالى كان بجانبهم خلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

يقول الكاتب الفرنسي إنياسو رامونه في معرض تحليله لمحور الشر, هناك ثلاث جبهات. فليعلم المواطنون أن العولمة الليبرالية باتت تهاجم المجتمعات على ثلاث جبهات. الجبهة الأولى مركزية و تطاول البشرية جمعاء, إنها جبهة الإقتصاد التي لانزال موضوعة تحت قيادة ما يجب فعلا تسميته "محور الشر" المكون من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية. و مازال هذا المحور الشرير يفرض على العالم ديكتاتورية السوق و أولوية القطاع الخاص و تقديس الربح و إنزال أضرار جسيمة في كل أنحاء المعمورة, من الإفلاس الإحتيالي الضخم لشركة إنرون إلى الإزمة النقدية في تركيا و الإنهيار المشؤوم في الأرجنتين و صولا إلى الخراب البيئي في كل مكان.. و الجبهة الثانية سرية و صامتة و غير مرئية وهي جبهة الإيديولوجيا... أما الجبهة الثالثة و غير القائمة حتى الآن فهي عسكرية, وقد إفتتحت غداة صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و تهدف الى تزويد العولمة الليبرالية بأداة أمينة طبقا للأصول(٣).

إن مفردة محور الشر التي ابتدعها الرئيس بوش هي في الواقع إمتداد في صورة أخرى للضجة التي أثارها رونالد ريغان منذ عشرين عاما حول الإتحاد السوفياتي بوصفه له "بامبراطورية الشر". و لقد تذرع بوش بإمتلاك دول "محور الشر" صواريخ و أسلحة دمار شامل ليرسم إستراتيجية الحروب الإستباقية لضرب دول هذا المحور. و بذلك إبتدعت أمريكا مبدأ الردع بالطاقة

النووية الكبرى , و هذا ماسعت إليه قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر حيث كانت جهود بيل كلينتون حثيثة في هذا المضمار, وبعده جاء بوش ليصب كل جهوده على تأمين درع صاروخي لضمان الأمن القومي الأمريكي كما يدعي, من أي ضربة نووية طارئة أو من هجمات ضد المراكز و المصالح الأمريكية الحساسة. وقد أصبحت فكرة الردع الصاروخي بعد أحداث ١١ أيلول حاضرة دوماً. و مغطاة بمبلغ قدره ٨ , ٧ مليار دولار من موازنة عام ٢٠٠٣.

إن حقيقة هذا الدرع الصاروخي هي أنه هجومي و ليس دفاعياً, ويعود بذاكرتنا الى أيام سباق التسلح النووي لمجابهة الاتحاد السوفياتي, الأمر الذي يؤدي بالجميع الى صرف النظر عن أي إبتزاز نووي أو كيميائي - بيولوجي قد يمارس ضد الولايات المتحدة.

و عملت الإدارة الأمريكية على إبراز محور الشر هذا على أنه نوع جديد من العدوان يهدد الغرب, بهدف بسط مظلتها على حلفائها , زاعمة أن خطراً كبيراً يتهددهم مرده مخاوف نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا يؤدي الى هجمات مستقبلية بمساعدة صواريخ عابرة القارات و قد يكون ذلك أخطر بكثير من ضربة ١١ أيلول .

من المنظور الأمريكي ليس الرد على دول محور الشر هو إنتهاج سياسة الدفاع بل سياسة الهجوم عبر مشروع الدرع المضاد للصواريخ , بوصفه درعاً مخصصاً لحماية الأمريكيين فقط. و يقول المحللون الإستراتيجيون في الغرب إن هذا الدرع المضاد للصواريخ سينقلب الى أداة هجومية تسمح للإمبراطورية الأمريكية العظمى بأن تضرب في كل أنحاء العالم كما تشاء دون أن تعطي شرحاً أو تفسيراً لمفهومها الجديد "الإبتزاز" أين أرضه. و يتكشف يوماً بعد يوم أن هذا الدرع المضاد للصواريخ هو بحد ذاته حماية لحرية الولايات المتحدة في شن الحروب الإستباقية ضد كل الدول المناوئة لسياستها الخارجية.

فالإنقياد الأمريكي وراء هذه الإستراتيجية هو الذي يجعل الرئيس بوش لا يتأخر في تطبيق منطق الإبتزاز المزدوج , وبذلك يتغطرس أكثر فأكثر في مطالبته دول محور الشر العراق و إيران و كوريا الشمالية و ربما الصين بالتخلي عما يمتلكونه من سلاح "صواريخ". ذلك هو مبدأ بوش بمقاومة الإرهاب متمسكا و ملحا على جديده "الإبتزاز النووي", و مستعرضاً في الوقت عينه القوة العسكرية الأمريكية الغاشمة القادرة و على الفور على أن تتقل المعركة إلى أرض العدو , كما تجري الآن التهيئة لخوض هذه الحرب

الإستباقية على العراق.

و تبدو الرئاسة الأمريكية مطلقة السيادة أكثر من أي وقت مضى و حريتها بالتصرف تبلغ ذروتها في السياسة الخارجية , وفي توجيه ضربة عسكرية للعراق في سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تسمح بشن هجمات وقائية. فالرئيس بوش يملك كل السلطة و يريد أن يلزم بلده بهذه الحرب التي قد تقلب الأمور رأساً على عقب لتطال مؤسسي الولايات المتحدة في قلوبهم. إنها رغبة جورج بوش الابن لينهي عملاً كان قد بدأه والده قبل إثني عشر عاماً , وكان العراق أصبح مكاناً مشتركاً لهما , وهو ما يعكس لنا العقلية الإنتقامية و الثأرية المتوارثة لدى آل بوش.

و على الرغم من أن معظم دول العالم و كبار العقلاء في السياسة الدولية يؤكدون جميعاً أن الإثباتات التي تورط العراق في العمل الإرهابي الدولي (أحداث ١١ أيلول, أو العلاقة مع تنظيم القاعدة) ليست متوافرة, وأن ميل العراق لإستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة هو إدعاء كاذب, إلا أن الرئيس بوش الذي تشجعه الأصوات المججلة المسيطرة على البيت الأبيض- و التي جاءت من صفوف اليمين النيوليبرالي المعتنق إيديولوجية الأصولية المسيحية, واللوبي الصهيوني-, مصر على ضرب العراق. و بهذا النهج الاحادي المتسلط للتوجه الأمريكي تتناقض الإدارة الأمريكية بصورة واضحة مع باقي الدول التي تشكل شبه إجماع ضد الحرب, وضد تورط الولايات المتحدة في هذه الحرب التي لن تكون نزهة أو رحلة للترويح عن النفس, لأنها تكشف عن مغامرة باهظة الثمن و دموية.

فإعلان الحرب اليوم و الهجوم على العراق يقوض أسس القانون الدولي كلها , و يعري سلوك ومواقف أميركا، المعادية لحقوق الشعوب ولمصالحها، والمناقضة للمواثيق الدولية, خاصة فيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة, وعضو في هيئة الأمم المتحدة.. وللولايات المتحدة الأمريكية سوابق عديدة في عدم الإلتزام بالشرعية الدولية، وإحترام القانون الدولي، فقد إنسحبت من اليونسكو عام ١٩٨٤ حينما لم يعجبها مسار اليونسكو المستقل نسبياً عن رغباتها وأهدافها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولم توقع على معاهدة قانون البحار عام ١٩٨٦، الذي أدانها بزرع الألغام البحرية في نيكارغوا، وفي تأييدها لعصابات الكونترا .

و الأمثلة طافحة على ذلك، فالولايات المتحدة لم تحرك ساكناً حين أغارت

الطائرات الصهيونية على تونس عام ١٩٨٥، بل على العكس فقد وقفت واشنطن إلى جانب الكيان الصهيوني في مجلس الأمن. و لاشك أن الإدارة الأمريكية بخروجها الفاضح على القانون الدولي و قرارات الامم المتحدة، واستهتارها بالسافر بأراء حلفائها و أصدقائها ، وتشجيعها المكشوف للإرهاب الصهيوني الذي أودى إلى الآن بحياة عشرات الألوف من الأبرياء و هجر الملايين من ديارهم و أراضيهم وينذر بممارساته بإشعال الحرائق في المنطقة كلها ، تغذي في الحقيقة ظاهرة الإرهاب الدولي.

و قد أكد الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ أن العراق لم يلتزم بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، و الحال هذه يجب استخدام القوة العسكرية ضده للامتثال للقرارات الدولية، غير أن الإدارة الأمريكية و معها بريطانيا لم يصدرا أي تحذير بضرورة إمتثال الكيان الصهيوني لـ ٢٨ قرارا من قرارات مجلس الأمن التي بقيت حبرا على ورق... ولم تهدد واشنطن و لندن الكيان الصهيوني بالحرب أو بفرض العقوبات.. و يملك الكيان الصهيوني ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية.. ولم ترفع واشنطن كلمة إحتجاج واحدة ضده في تأكيد سافر لسياسة الكيل بمكيالين و المعايير المزدوجة، التي تمارسها بحق الشعوب عامة ، و الشعوب العربية و الإسلامية خاصة. فالحكومة الأمريكية عملت على تهميش الامم المتحدة، وهي لا تتذكرها الا حين تريد إستصدار قرار من مجلس الامن لتوفير الغطاء الشرعي بشن عدوان على العراق.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحاز إلى أية دولة عربية، إلا عندما يكون النزاع عربياً - عربياً. وغالبا ما تنتصر الدولة للعربية التي يقف على رأسها نظام تابع مرتبط بها، مستعد لتمرير مخططاتها، أما حين يكون الصراع عربياً - صهيونياً، فإن العرب حينها لا يعودون برأي أميركا بشراً لهم حقوق قومية ..

أما الكيان الصهيوني، فمهما حاولت قيادته أن تبدو منضبطة الآن، إلا أن هذه القيادة ترى ضرورة توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق، لأن أي تأخر يجعل القوة العراقية تشكل خطراً مستقبلاً. والولايات المتحدة تعتبر المشاركة الصهيونية في الحرب توفر قوى جاهزة وكبيرة تزيد على النصف مليون. وهو ما تحتاجه القيادة الأمريكية لما تعتقد أنه يساعدها على تقصير أمد الحرب وتخفيف الخسائر الأمريكية. وأن كانت القيادة الأمريكية ترى أن يظل الدور

الصهيوني مكتوماً، حتى يأتي وقته .

وترى القيادة الصهيونية أن مشاركتها في الحرب ضرورية لضمان أمرين. أولهما : حسم المعركة مع العراق، وتصفية الكيان السياسي والعسكري والعلمي فيه، وتفنيته، لكي تصبح حدود الكيان الصهيوني متلاصقة مع الحدود الإيرانية مباشرة، لكي يكون الدور القادم على إيران .

وثانيها : تأكيد الدور العسكري للكيان الصهيوني، أمام الحكومة الأميركية والمواطن الأميركي، دافع الضريبة، وضمان المشاركة في أية ترتيبات سياسية لاحقة .

أخيراً، وبعد أن وافق العراق على عودة المفتشين بدون شروط و السماح لهم بالدخول الى المواقع كلها , وبعد أن نزع الذرائع التي كانت تتحجج بها الولايات المتحد و بريطانيا حان الوقت لوضع سياسة عربية لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وإعادة ترتيب البيت العربي عبر تحقيق مصلحة عربية مع العراق، مادامت الأزمة الأخيرة فتحت قنوات عربية للإتصال مع القيادة العراقية بشخص الرئيس صدام حسين، وكرست نوعاً من الإجماع العربي على رفض الضربة العسكرية، وعلى رفض الخيار العسكري الأميركي، وأظهرت حدة الإنتقادات العربية والعالمية للإدارة الأميركية، لإزدواجية سياستها الخارجية التي تكيل بمكيالين، والتي فقدت كل صدقية لها في الشارع العربي، فضلاً عن أن هذا الرفض العربي، وفشل سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، والموقف العربي من مؤتمر الدوحة، ووصول الإنتفاقيات الإسلامية العربية - الصهيونية إلى مأزقها المحتوم، والنتائج المهمة لمؤتمر طهران، كلها عوامل تشكل منطلقاً جديداً لإعادة بناء تضامن عربي فعال بدأ يتشكل، ليرفع في وجه أميركا، تعبيراً عن إدراك مصلحة عربية .

بالمقابل فإن إعادة تأهيل العراق، وعودته للأسرة الدولية يحتاج إلى مبادرة جريئة من القيادة العراقية تتمثل في بلورة خطاب سياسي جديد عقلاني وواقعي، بعيد كل البعد عن الخطاب السياسي التقليدي بما فيه من مكابرة وتضليل وتهديد وتضخيم وإستقزاز، وإعلان عفو تشريعي عام، وتفعيل الوعود بالدستور الجديد الذي يفسح في المجال للنشاط السياسي للمعارضة، ويضع أسس الديمقراطية التعددية في العراق، والتداول السلمي على السلطة، باعتبارها الضمانة الحقيقية والفعالية لوحدة العراق أرضاً وشعباً , ولقدرته على هزيمة

العدوان الأمريكي - البريطاني .

٢-هل يخدم مشروع الإطاحة بالنظام العراقي المصلحة العربية؟

ما زال الوطن العربي يتعرض لعدوان القوى الخارجية، وتحديداً الأميركية والبريطانية والصهيونية، المصممة على الإستمرار في التدخل في الشؤون العربية الداخلية، بحجة أو بأخرى، وفرض خيارات سياسية عليه. لأن العدوان الأميركي - البريطاني على العراق، هدفة إسقاط النظام الحالي وإقامة نظام عميل بديل.

وهكذا، فإن العدوان الأميركي - البريطاني المرتقب على العراق يجب أن يعني كل العرب جميعاً حكومات وشعوباً، لأن غزو واحتلال القوات الأميركية للعراق، باعتباره خياراً رئيسياً طرحته عملية « ثعلب الصحراء » هو إحتلال لأراض عربية. وفي مقابلة أجرتها صحيفة الحياة مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٩٩، قال خدام عن المساعي لتغيير النظام العراق من الخارج آنذاك : « العراق ليس حديقة لا يملكها أحدٌ والعراق قطر فيه شعب. وكلنا يقدر الشعب العراقي، وليس هناك غنم في العراق كي يقرر مصيره من الخارج»، مشدداً على ضرورة « العمل لخلق مناخ عربي جديد، بحيث يكون العرب فاعلين وليس منفعلين. ومهما صعبت الظروف فإن هذه المخططات لتي تستهدف تمزيق الوضع العربي وتنفيذ أهداف إسرائيل لن يكتب لها النجاح. ومرت الأمة العربية بظروف أصعب لكن لم يستطع أحد إلغاء هويتها». ورداً على سؤال آخر أضاف خدام « هناك تصورات تخدم مصالح إسرائيل وتهدف إلى تفكيك العراق. بصرف النظر عن طبيعة علاقتنا مع بغداد وهي مقطوعة منذ فترة طويلة، رأينا أن مخططاً كهذا سيؤدي إلى تدمير قطر عربي مهم وعملية التدمير ستكون قنبلة كبيرة تنفجر في الوطن العربي وشظاياها الحارقة ستصل إلى كل مكان». وزاد « عندما نقف عند أي سياسة تهدف إلى تفكيك العراق، نكون ندافع عن الأمن لكل قطر عربي » .

وقد غاب عن السياسة العربية طرح السؤال التالي، من الذي يمنع في حال نجاح هذا المخطط الأميركي - الصهيوني بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، من أن يتكرر هذا المخطط عينه ضد أي نظام عربي آخر، في ظروف معينة تختارها الولايات المتحدة وبريطانيا وربما الكيان الصهيوني لاحقاً؟. فمسألة تغيير نظام الحكم في بغداد مسألة تهم الشعب العراقي وحده. علماً أنه في

الوطن العربي، أخرجت الدول العربية الشعوب من عالم السياسة، ونزعت السياسة من المجتمع، وألغت دورها بفعل داخلي إلى درجة أننا نعيش اليوم في ظل عالمين متخارجين، عالم السلطات الحاكمة، وعالم الشعوب. لكن ما هو أخطر الآن هو أن تلغي القوى الإمبريالية الأميركية دور الشعوب العربية، ليصبح مصير الأوطان مرهوناً للأجنبي .

لقد كانت القضية المركزية التي تواجه العرب في الظروف الراهنة ولا تزال هي رفع الحصار الظالم المفروض على الشعب العراقي، الذي يئن تحت وطأته منذ إثنتي عشرة سنة، والحفاظ على وحدة وسيادة العراق الوطنية على كل أراضيها، وتجاوز حالة الإنقسام والتشردم الواقعين في الوطن العربي، ورفض أي تجاوز إقليمي عربي لمشروع الإطاحة بالنظام العراقي. ورغم أن الأمة العربية كلها مستهدفة بحكومات و شعوبا، إلا أن بعض العرب لا يتورع عن تقديم السكان الى الجلاذ، سواء أكان أميركيا أم صهيونيا، لينذبح أخاه، مفترضا بذلك أنه يؤمن سلامته، متغافلا عن حقيقة أن العداة موجهة الى "عروبتة"، وليس الى كيانه الهش الذي بقرار أقيم و بقرار يزال. وهذا يدخل في سياق سياسة تغليب بعض العرب الثانوي على الرئيسي، التي تخدم مصلحة الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني، وبالتالي فإن مصلحة الأمة العربية، ومصالح الجماهير العربية، ليستنا الأساس، والموقف في الخلاف لا يأخذ مصلحة الوطن وجماهيره بعين الاعتبار. ولذلك كثيرا ما غلب الخلاف في نقطة على كل ما عداه .

وما دام التناقض الرئيس مع الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني غير محدد في سياسات الدول العربية، فإن الثانوي يصبح الأساس دائما. وليس غريبا بعد ذلك، أن يكون النظام الرسمي العربي القائم حاليا و الموجود بحكم الإستمرار، وأسباب أخرى ، فاقدا للدينامية السياسية، و عاجزا، وخائفا. والدليل هو أن هذا النظام الرسمي يرفض التفكير بعالم عربي آخر لا تهيمن عليه الولايات المتحدة، و يرفض أيضا البحث في عن إحتمالات المقاومة أو "المواجهة من أسفل"، على الرغم أن الولايات المتحدة تحت قيادة رئيسها الفذ جورج وولكربوش تخوض حربا صليبية ضد العرب و المسلمين.

و حين وصف جورج بوش ما ينوي القيام به، قبل عام، بأنه "حرب صليبية"، لم يخطيء و لم يزل به اللسان، بل كان التعبير ناقصا، لأن ما شرع فيه فعلا و ما يعلن أنه سيمضي فيه الى النهاية هو "حرب صليبية و عنصرية"

خصوصاً إذا ما إنتبهنا الى أن الكيان الصهيوني بقيادة شارون و الشارونيين داخل ادارته، و يدهم هي العليا، هم في موقع الشريك المقرر. إنها حرب صليبية عنصرية يتلاقى فيها مزيج إمبريالي خبيث من الأصولية المسيحية الغربية المهجنة و المستولدة من صلب الأصولية الصهيونية .

إن مواقف بعض الدول العربية المؤيدة لسياسة عزل العراق تشكل خطورة بالغة تضر بالمصلحة العربية عموماً. ذلك أنه لا أحد من هذه الدول العربية يمتلك الحق والقدرة والصلاحية لعزل العراق، أو أي بلد عربي آخر عن محيطه العربي، لأن القبول بتغيير أي نظام عربي بواسطة الإستقواء بالأجنبي، يعني القبول بإعادة المنطقة العربية إلى حظيرة الإستعمار الأمريكي الجديد. فضلاً عن أن هذه المواقف تقوم على تحويل قضايا الصراع الرئيسية مع الأعداء الخارجيين إلى ثانوية، أما القضايا الثانوية مثل الخلافات العربية - العربية فتتحول إلى قضايا صراع رئيسية، حيث أصبح لكل دولة عربية قضيتها المركزية.

إلى متى تشغل الدول العربية الصغائر عن القضايا الرئيسية، بينما الوطن العربي مقبل على كارثة ثانية جديدة، ومصير الأمة العربية مهدد وفي خطر، كما لم يكن من قبل، والجماهير العربية المحرومة من حقوق المواطنة، ومن الخبز، و العلم، والحياة تزداد كل يوم بؤساً ومهانة. . وتعاني كما لو يحدث من قبل .

و تكمن الأهداف الحقيقية للحرب الأمريكية - البريطانية على العراق في الأمور التالية:

أولاً: إن الولايات المتحدة التي ورثت تركة الإمبراطريات الإستعمارية الأوروبية ، خصوصاً البريطانية، تبنت الثوابت كلها التي حكمت السلوك البريطاني في تعامله مع المنطقة العربية، والذي إنتقل بالإرث الى أمريكا. ومن هذه الثوابت مقررات مؤتمر بانرمان(١٩٠٧) التي أكدت على تلاقي المصالح الإستعمارية الأوروبية و تحديداً البريطانية مع المشروع الصهيوني. وقد جاء في التوصية - القرار ما يأتي: " على جنوب البحر الأبيض المتوسط و شرقه يعيش شعب له وحدة الأرض و اللغة و التاريخ و الدين و العادات و التقاليد و المصالح المشتركة، كل مقومات الترابط الضروري و التوحد و التقدم، وهنا يكمن الخطر على بريطانيا العظمى و سائر الإمبراطوريات الأوروبية، فيما لو قيض لهذا الشعب أن يتوحد. و لذلك يجب العمل و بشكل سريع على درء

الخطر الكامن في هذه المنطقة و ذلك بفصل جزئها الآسيوي عن جزئها الإفريقي، عبر زرع جسم غريب يكون على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا و على مقربة من قناة السويس الشريان الحيوي لأوروبا و الممر الأقرب الى المياه الدافئة، وان يكون هذا الجسم عدوا لسكان المنطقة و صديقا لنا (أي بريطانيا)." .

و ثاني هذه الثوابت وعد بلفور، وثالث هذه الثوابت إتفاقية سايكس بيكو. وعندما إنتقل مركز الرأسمالية العالمية من أوروبا الى الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، إنتقل إليها مركز التأثير الأول في النظام الدولي ثنائي القطبية، و بالتالي انتقلت إليها الولاية و الوصاية على المولد الجديد الذي رأى النور على يد بريطانيا، و عملت الولايات المتحدة على إدخال الكيان الصهيوني كإرث سياسي ضمن منظومة إستراتيجيتها العامة حيال الأمة العربية و المرتكزة أساسا على ضمان أمن الكيان الصهيوني و تفوقه على العرب ، و ضمان أمن النفط أيضا .

وتعمل الولايات المتحدة على صرف الأنظار عن القضية الفلسطينية ، وما يدور على الساحة الفلسطينية من جرائم فظيعة ترتكب يوميا على يد قوات الإحتلال الصهيونية، قمعا للإنتفاضة، و سعيا الى فرض شروط تسوية استسلامية على الطرف الفلسطيني. وقد نجحت في جعل المسألة العراقية تحنل مركز الصدارة و الإهتمام على صعيد كوني ، و في صرف الأنظار عن قضية فلسطين في الوطن العربي. و هذا الوضع يشجع الكيان الصهيوني على تصعيد إعتدائه القمعية في التصدي للإنتفاضة من أجل و أدها .

ثانيا: إضافة الى البعد الصهيوني في التسخين ضد العراق، هناك أسباب أمريكية داخلية، فالرئيس الأمريكي بوش يريد أن يحقق نصرا في العراق، يعوض من خلاله إستمرار أخفاقه في تحقيق الأهداف المعلنة لحربه في أفغانستان، سواء لجهة إعتقال أسامة ابن لادن و الملا عمر، أم لجهة ترتيب الوضع الداخلي ، كي يكون محطة إمتداد و سيطرة على آسيا الوسطى و ثرواتها النفطية. و إذا حققت الولايات المتحدة نصرا كاسحا على العراق ، تحولت الى قوة قاهرة في المنطقة تأمر و تنهي و فق ما تقتضيه مصالحها الإستراتيجية و مصالح الكيان الصهيوني ، فتفرض تسوية إستسلامية مذلة لقضية المنطقة من دون الإنتفات إلى الحقوق و المطالب العربية. إن إحتياز أمريكا السافر للكيان الصهيوني، و قوة الضغط الصهيوني على الإدارة الأمريكية داخل المجتمع

الأمريكي , وازدراء الإدارة الأمريكية للانظمة العربية, كل ذلك كفيل بحمل الولايات المتحدة على فرض تسوية إستسلامية تتسجم مع مخططات الكيان الصهيوني الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية , وتهويد فلسطين كلها, وتحقيق الترانسفير للشعب الفلسطيني خارج أرضه.

فيعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر , حصل تظهير جديد في موقف الإدارة الأمريكية حيال الوطن العربي, هذا التظهير تمثل بمقاربة موقف الولايات المتحدة للرؤية الصهيونية بشأن الترتيبات الأمنية و السياسية للموضوع الفلسطيني, التي تركز على مشروع توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم, ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم رفضا قاطعا, و تهجير المزيد من الفلسطينيين من أرضهم و توطينهم في العراق , الذي كثيرا مايقال أنه قادر بمساحته و امكاناته على استيعاب المزيد من السكان. و يبدو واضحا أن الموقف الأمريكي تجاوز ذلك إلى مقاربة الرؤية الصهيونية في استراتيجيتها نحو الوطن العربي. هذه المقاربة التي قطعت شوطا في التعامل مع القضية الفلسطينية, وماحصل من إتفاق حول ترتيب الوضع في جنوب السودان, يتجلى أيضا في التعامل مع المسألة العراقية.

ثالثا: إن أخطر مايمكن أن تسفر عنه تداعيات الحرب الأمريكية على العراق ,هو تشطي العراق الى دويلات طائفية , الأمر الذي قد يكون من تداعياته إستئثار الأقليات في طول الوطن العربي و عرضه, وإستنفارها تحت شعارات مطلبية تخدم مخطط إعادة تقسيم الكيانات العربية التي قامت على أساس إتفاقيات سابكس بيكو, الى دول طائفية وأثنية جديدة. وما أكثر الأقليات المتربصة لإعادة تقسيم الوطن العربي.

و يشند التركيز على العراق هذه الأيام , لأن العراق بمكوناته الأساسية وقدراته و موقعه الجغرافي , وخطابه السياسي المقاوم للمخطط الأمريكي الصهيوني للتسوية, إنما هو كيان أساسي يشكل مع سوريا و مصر قاعدة الهرم في بنيان الوطن العربي, وأي نداع في بنيانه يحدث إرتجاجا يطاول العمق العربي برمته إمتدادا شرقا حتى باكستان.و لما أصبحت الإستراتيجية الأمريكية متطابقة مع الرؤية الصهيونية لأوضاع الوطن العربي, فإن هزيمة العراق في الحرب الأمريكية عليه ستقود إلى تداعي الهرم العربي مما يجعل الكيانات الأساسية الاخرى أكثر إتكشافا أمام الهجمة الأمريكية الصهيونية , خصوصا سوريا و مصر.

رابعاً: ليس خافياً على أحد أن الإمبريالية الأمريكية و معها الكيان الصهيوني ما إنفكا يحاربان أي محاولة لقيام حالات توحد سياسي عربي، خصوصاً في دول الحوض العربي و تحديداً مصر و سوريا و العراق، و لهذا ركزت الإمبريالية الأمريكية و "إسرائيل" على ضرب مصر و سوريا و العراق، لأن هذه الدول الثلاث تشكل تاريخياً دولا إقليمياً كبيرة في الوطن العربي لعبت أدواراً تاريخية، و هي الآن تشكل مركز ثقل في الوطن العربي المعاصر. فهذه الدول هي التي تستطيع إخراج جيوشها خارج حدودها لمحاربة العدو القومي الأمريكي - الصهيوني، و هي بحكم تراثها السياسي و المؤسسي، تقترب في ادارتها لشؤون المجتمع من المفهوم الحديث للدولة، و هي مهياً أكثر من سواها لخوض الصراع السياسي و العسكري مع الكيان الصهيوني. إذا ما أعادت صوغ و بلورة المشروع القومي الديمقراطي على أسس جديدة.

و لهذه الاسباب مجتمعة رمت الإمبريالية الأمريكية بكل ثقلها في المنطقة العربية، فأخرجت مصر من دائرة الصراع العربي - الصهيوني، و إنحازت بإطلاقية إلى جانب الكيان الصهيوني من أجل جر سوريا الى توقيع إتفاقية سلام معها، يعلم الكيان الصهيوني أنها لا تشكل نهاية المطاف، و السبب بسيط يدركه الأمريكيان و الصهاينة و هو أن هذه الإتفاقيات الموقعة بين بعض الدول العربية و الكيان الصهيوني أو التي يمكن أن توقع لاحقاً ليست إلا نتاجاً لمفاعيل موازين القوى السائدة على الأرض.

و تعلم الولايات المتحدة و معها الكيان الصهيوني أن موازين القوى متحركة و ليست ثابتة، و الحال هذه إذا ما تعدلت هذه الموازين لاحقاً، فإن كل الإتفاقيات التي عقدت بالإستناد الى معطيات الموازين السابقة ستسقط من تلقاء نفسها. و من هذا المنطلق تركز الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني في إطار مقاربتهم المشتركة على اثاره الصراعات الطائفية و الأثنية في الدول العربية الأساسية مصر و سوريا و العراق، من أجل تفتيتها من الداخل، و تحول دون أن تتحول الى دول قوية تمتلك القدرة على إتخاذ قرار بإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني.

يقول أوديد نيون و هو باحث صهيوني في قضايا الإستراتيجية شغل منصب مستشار في وزارة الخارجية إبان حكومة مناحيم بيغن، في وثيقة نشرها عام ١٩٨١: "إن أمن إسرائيل لا يتحقق فقط بما تملكه من وسائل ردع عسكري على أهمية ذلك، بل يتحقق من خلال العمل على تفتيت الدول العربية مروراً

بإيران ووصولاً إلى باكستان. و ذلك عبر إثارة الصراعات المذهبية و الطائفية و العرقية و بما يؤسس لقيام قاعدة سياسية إجتماعية تكون منطلقاً لإعادة صوغ أوضاع هذه الدول على أسس مذهبية و طائفية و عرقية".

و يستطرد أوديد نيون "لقد أنجزت في لبنان حالة تقسيم و اقصي, و هذا النموذج يجب تعميمه ليشمل سوريا و العراق و السعودية و مصر و السودان و إيران و باكستان". و في التفاصيل يشير إلى تقسيم سوريا إلى ثلاث وحدات سياسية , وكذلك العراق و السعودية. و يعتبر أنه يجب العمل لإثارة نزاع بين المسلمين و الإقباط في مصر. و أن السودان الذي يضم تنوعاً دينياً و قومياً و قبلياً مهما لإعادة صوغ أوضاعه على أسس دينية و قبلية. أما إيران فهي تضم أيضاً تنوعاً دينياً و قومياً بما يجعلها تدخل مع باكستان ضمن مدى مخطط التفطيت الذي يوفر الأمن الضروري لإسرائيل".

إن من يدرس هذه الوثيقة بدقة , و يستخلص الدروس و العبر من سياقات الأحداث السياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين , يكتشف بمنتهى الوضوح و الجلاء التلاقي بين الإستراتيجية الصهيونية الخاصة مع الإستراتيجية الأمريكية العامة , لجهة تفتيت الكيانات السياسية العربية القائمة , و إعادة صوغها على أسس جديدة مذهبية و طائفية و عرقية , بحيث تصبح حدود الدول العربية حدود الطوائف و المذاهب و القبائل. و هذا المخطط يخدم الأهداف العامة للإمبريالية الأمريكية, و الأهداف الخاصة للكيان الصهيوني, و يقود إلى إسقاط آخر مواقع القدرة على إدارة الصراع مع معسكر القوى المعادية للأمة العربية , وإلى إدخال الوطن العربي من محيطه إلى خليجه في مرحلة جديدة, يعيش فيها تناقضاً بنيوياً تاريخياً يصعب حله.

إن الحرب الأمريكية على العراق ستفرض تحولاً جذرياً تتبدل معه الخريطة الجغرافية للعالم العربي. و في هذا الصدد يقول المعلق الأمريكي المعروف و ليام بفاف في مقال نشرته صحيفته "الأنترناشنال هيرالد تريبيون" في عددها الصادر بتاريخ ١٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ : إن " بعض المحافظين الجدد المؤيدين لإسرائيل, وهؤلاء من المؤثرين في سياسة إدارة الرئيس بوش , يدعون إلى رؤية الحرب ضد صدام حسين في منطوق سياسة أمريكية طويلة الأمد ترمي إلى تحقيق تحول في الشرق الأوسط المسلم. هذه النظرة ترى في تغيير النظام العراقي , كما في الحملة ضد القاعدة, خطوات ضرورية في سياق برنامج أمريكي يمتد عبر عقود من الزمن و يرمي فعلياً

إلى تبديل كل الحكومات القائمة في الشرق الأوسط و إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي و الإقتصادي. ويشبه هؤلاء هذه السياسة بالجهد الأمريكي لإعادة تشكيل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية". و يردف المقال أن هذه الرؤية "تقوم على تصور لأفغانستان ما بعد الطالبان و لتسوية عربية إسرائيلية بالشروط التي ترضى بها إسرائيل". ويقول: "إن هذه الرؤية تتطوي على دعم المجتمع المدني في المنطقة برمتها, لا سيما في دول حليفة لأمريكا و منها مصر و المملكة العربية السعودية و ربما اتحاد الإمارات". على أن تشمل هذه السياسة أيضا "الشرق الأوسط بأسره إضافة إلى آسيا الوسطى و أفغانستان و باكستان".

العرب الآن أمام مرحلة شديدة الخطورة , لأنه في ضوء نتائج هذه الحرب سترسم معالم الحاضر العربي و مستقبله, و الحرب في بداياتها بعد... و الاتي أعظم, خصوصا و أن العرب "مسالمون", و تحولوا الى عبء هائل و إلى عامل من عوامل النقل الإضافي التي تقع على كاهل العراق و العراقيين, فيجد هؤلاء أنفسهم محاصرين بمخاوف العرب و عجزهم و بتهاقت منظور قواهم الحية و جذبها و إنعدام المبادرة و الخيال لديها...

إن العرب يلاقون , اليوم, من الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة جورج بوش ما لم يلاقوه من عدوهم الصهيوني حتى بقيادة سفاح مثل أرييل شارون. ورغم وضوح صورة الحرب الأمريكية على العراق, بصدد أهداف الغزو و الإحتلال الأمريكي للعراق, فإن مواقف الدول العربية إكتفت بتقديم النصائح للنظام العراقي حول سبل تجنب العدوان, و هذه مواقف لا تستطيع سوى أن تبعث اليأس في النفوس, لأن سقفها مازال تحت المظلة الأمريكية, بينما المطلوب بلورة موقف عربي معارض لهجمات "الثور الأمريكي الهائج" الذي لا يقيم إعتبارا لمصالح العرب و طموحاتهم و حقوقهم.

العرب في موقع الضحية... لاهم قادرون على التلاقي و التوافق على حد أدنى فيما بينهم, و لاهم قادرون على "المواجهة", يستوي في ذلك أصحاب المعاهدات مع الكيان الصهيوني و أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاء وها القدامى و الجدد في حربها ضد "الإرهاب".

و في الوقت الذي عمت فيه المظاهرات شوارع العواصم الكبرى في العالم , خاصة تلك المظاهرة الإستثنائية التي شهدتها لندن , عاصمة الحليف الأكثر التصاقا بإدارة جورج بوش, وكذلك عواصم و مدن أخرى في إيطاليا(روما) وفرنسا و أستراليا و حتى في الولايات المتحدة الأمريكية (دنفر) ,

منددة بالحرب الأمريكية على العراق, و بالحرب الصهيونية على فلسطين, ومعتزضة على النازية الأمريكية الجديدة التي بلغت ذروتها في عهد إدارة جورج بوش , إلى درجة التباهي بحقها في التفرد بإعلان الحرب على كل بلد أو جهة أو تنظيم أو شخص تقرر أن توجه إليه تهمة "الإرهاب" أو "إنتاج أسلحة الدمار الشامل", نجد الدول العربية ترى فيها "تطرفا" غير مقبول, و"إستفزازا" باهظ الكلفة, وخروجاً عن "الإعتدال" أو عن الإستكانة التي لا تعني أقل من التواطؤ, طلباً لسلامة غير مضمونة.

إن بعض الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة تتعجل الهزيمة في فلسطين بأكثر مما يتمنى أرييل شارون, و تكاد تلومه على تقصيره, و الآن على تورطه في "إغضاب" الأمريكيين بسبب رفضه تنفيذ القرار الجديد لمجلس الأمن الذي يطالبه بفك الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات, اذ حسب وصف صحيفة "معاريف" الصهيونية, بدا شارون و كأنه قد قام بتلغيم الطريق التي توصل الأمريكيين الى بغداد, من دون ضرورة لذلك...

و بعض هذه الدول العربية الأنفة الذكر لم تجرأ على إعلانها رفض الحرب بشكل رسمي و علني , مخافة أن تشن عليها الولايات المتحدة حملة من التخويف تهدد مواقع حكامها في السلطة, أو بودائعهم التي قد تكون أعلى من الأوطان. و لهذا ليس غريباً أن تتعجل هذه الدول الحرب ضد العراق بأكثر مما تعمل لها إدارة جورج بوش.. و لقد وصل الأمر ببعض الحكام إلى حد عقد صفقات مبدئية, مع شركات عالمية كبرى, لتعويض أي نقص نفطي ينتج عن توقف النفط العراقي, كما أن بعض "معتمديهم" من "رجال الأعمال" تقدموا ليكونوا واجهة أو سماسرة أو شركاء من الباطن مع بعض الشركات العالمية الكبرى الأمريكية أو التي تحظى برعاية أمريكية, التي ستسرو عليها المناقصات لإعادة إعمار العراق (بعد تحريره من كل مرافقه و أسباب الحياة فيه..)

إن الرفض الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق جاء من سوريا ولبنان, ومن الأرض المحتلة, حيث تسهم الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة في حماية العراق و سائر الأقطار العربية الأخرى بدماء ١٨٠٠ شهيد و حوالي ٤٠ ألف جريح و بألاف العائلات التي فقدت منازلها في عمليات التفجير و التهديم.

٣- العدوان من أجل النفط

ما زالت الأزمة العراقية، التي تظهر أساساً في بعد مزدوج جيو سياسي عسكري، و سياسي استراتيجي، تحتل المركز الأول في نظام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. و لكن هذه الأزمة المفتوحة لم تجد بالمقابل حلولاً مهدئة و واقعية تشق طريقها، بسبب عدم التطابق بين المجال الإقتصادي و السياسي و العسكري للنظام الأمريكي كما هو قائم بالفعل، الذي يستند إلى العولمة الرأسمالية الجديدة، و الذي تنتج السوق الرأسمالية العالمية، و المكتمل بنظام عسكري عدواني يمارس حملات عسكرية فاعلة ، كما حصل في حرب الخليج الثانية، و في الغارات الجوية و الصاروخية على جنوب و شمال العراق، و عبر إصرار إدارة الرئيس بوش على أن تتطلق الآلة العسكرية الأمريكية المتمحورة الهدف حول إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في العراق، تقودها في ذلك غرائز الثأر من هجمات ١١ سبتمبر، و بين الخيار السياسي للعراق الذي يرفض منطق الخضوع للإنتداب العسكري على شماله و جنوبه، الذي تفرضه الولايات المتحدة، حيث أن صقور الإدارة الأمريكية لا يحصرون هدف هذه الحرب المرتقبة بـ "إنهاء المهمة" التي أوقف تنفيذها عادة حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، و إنما سعوا و يسعون عبرها إلى الهيمنة على المنطقة العربية، و العبث بثوابت إستقرارها وصولاً إلى غايات بعيدة المدى يتوهمون بأن لها علاقة بـ "مكافحة الإرهاب" أو يستخدمون هذا الشعار للتعمية و التمويه .

و يواصل المسؤولون الأمريكيون القصف الإعلامي و الدبلوماسي على بغداد، من أجل تهيئة المناخ الإقليمي للإنتفاض على العراق، بذريعة محاربة "الإرهاب" ، و منع الدول التي صنفت من قبل الإدارة الأمريكية "بمحور الشر" من إمتلاك أسلحة غير تقليدية. و تأتي الحرب الأمريكية لتغيير النظام في العراق، ضمن سياق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والعسكرية، باعتبارها قوة إمبراطورية تكثف أنواع عيوب الإمبريالية : و العيوب البنيوية في الإمبراطورية الأمريكية، هي ثلاثة : النزوع إلى السيطرة و العدوان، و إستخدام ذريعة محاربة "الإرهاب" لإبتلاع بلد مثل العراق، و إستخدامه في مد هيمنتها. فمسألة "الحرب على الإرهاب" .. لم تكن يوماً موضع توافق دولي فيما يتعلق بالخطط و الوسائل، فما زال العالم لم يستوعب كلياً مبررات الحرب على أفغانستان. و لم يهضم بعد الحرب الأخرى التي

فجرها شارون مستغلا " الحرب على الإرهاب " لكي يرتكب أفظع الجرائم والمجازر في حق الفلسطينيين. و هذا النهج الأمريكي العدوانى، يتعارض على طول الخط مع المساواة و الديمقراطية و حق الشعوب في تقرير مصيرها أولا، و العنصرية الأمريكية ثانيا، و الصهيونية أو إندماجها مع الصهيونية، إذ تعول الولايات المتحدة على الكيان الصهيونى في حربها على العراق، باعتباره الحليف الوحيد الذي تفوق حماسته حماسة صقور إدارة بوش نفسها، من أجل إشعال فتيل هذه الحرب. ذلك أن الكيان الصهيونى يعتبر هذه الحرب بمنزلة الفرصة التاريخية الأولى و الأخيرة لخوض حرب طالما تمناها على العرب جميعا عبر العراق، و بتورط أمريكي، من أجل تحقيق الترانسفير للشعب الفلسطيني و توطينه خارج أرضه السليبية ، و تصفية قضية فلسطين. فهذه حرب أمريكية الإسم لكنها صهيونية الطموحات، ثالثا .

و لعل الهدف الحقيقي من هذه الحرب الأمريكية على العراق، هو النفط ، بتشجيع من الشركات الإحتكارية النفطية، التي يمثلها بوش أساسا و نائبه ديك تشينى، و دونالد رامسفيلد وزير دفاعه. " العراق بلد لا يمكن الإستغناء عنه لكل شركة نفطية تستحق هذه التسمية.. " هذا القول لمسؤول كبير في شركة نفطية أوروبية معروفة، يختزل الجانب الصناعى الكونى الذى يدور فى الكواليس، فى حين يعكف الديپلوماسيون الغربيون على وضع تشريعات دولية من شأنها سد الطريق على الحكومة العراقية.

ذلك أن العراق ينعم بإحتياطي نفطى يصل الى ١١٢ مليار برميل أي ١١ % من الإحتياط العالمى، و هو البلد الثانى بعد السعودية... وإلى هذا الرقم يضيف الخبراء / ٢٢٠ / مليار برميل إضافى من الإحتياطي المرجح نظرا لأن أعمال التنقيب عن النفط متوقفة منذ سنين طويلة بسبب حرب الخليج. و يعد العراق من أكثر الدول إستقطابا لشهية الشركات النفطية بما فيها الشركات الأمريكية. و لهذا السبب بالذات تحاول إدارة الرئيس بوش الإستحواذ على النفط العراقى بأرخص الأسعار و بأية وسيلة كانت.

و كانت شركات النفط الأمريكية صاحبة القرار فى الكونغرس مهدت الطريق أمام وصول جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة فى واشنطن ، و حصلت على ماتريد لتدخل تروستات نفط تكساس و بوش الابن مرشحا القوي إلى البيت الأبيض من بوابته العريضة. و سرعان ما فضحت مناورات السياسة الأمريكية الأخيرة النوايا المبطنة لإدارة بوش الابن التي تريد وضع

اليد الأمريكية على ثروات العراق , منسجمة بذلك مع أطماع لوبي تكساس النفطي, علما أن الرئيس بوش و نائبه تشيني - و كلاهما ينحدران من الصناعات النفطية و يقيمان علاقات وثيقة معها- من أبرز أركان اللوبي المذكور.. و هما يعرفان أيضا أن زيادة الإستهلاك في الولايات المتحدة وإنخفاض الإنتاج الداخلي يجعلان بلدهما أكثر تبعية حيال إستيراد النفط من الخارج, و إذا أضفنا الى ذلك أن السعودية تشكل الممول الرئيسي للولايات المتحدة و أن العلاقات الأمريكية - السعودية تشهد نوعا من الفتور منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, فإننا نستطيع أن نتفهم دوافع و اشنطن لشن الحرب على العراق.

و جاءت حملة مكافحة الإرهاب التي أطلقها البيت الأبيض , للتمويه على تلك الأطماع الممتدة من العراق إلى آسيا الصغرى, أو ما يدعي "دائرة محيط بحر قزوين". و اليوم تستعد الولايات المتحدة لشن العدوان على العراق , والإستيلاء على مايسمى "إلدورادو" الشرق الأوسط أي منابع نفط العراق.

وقد وظفت بغداد هذه الحقيقة للتمويه بالخطط الأمريكية حين تحدثت عن أهداف و اشنطن الحقيقية في وضع اليد على الثروات النفطية. ولا شك في أن إستغلال النفط العراقي حلم كبير لكل شركات النفط العالمية. و هنا نشير الى أن تكاليف إنتاج برميل من النفط في منطقة القوقاز تتراوح بين ٧ و ٨ دولارات في حين أن برميل النفط العراقي لا يكلف سوى ٧٠/ سنتا أي قرابة ثلاثة أرباع الدولار.

ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم يشك "لوبي النفط" من جورج بوش و لاحتي من ديك تشيني اللذين لم تغفل أعينهما لحظة واحدة عن هدفهما غير المعلن من حربهما ضد الإرهاب: تنويع مصادر الإمدادات النفطية لأمريكا. و ينتمي الرئيس الأمريكي و نائبه الى عالم صناعة النفط, و هذا ما دفعهما منذ أكثر من عام الى توجيه جهودهما لتنويع مصادر الحصول على الثروات النفطية و ضمان مصادر جديدة لأمريكا, وذلك من آسيا الوسطى الى أنغولا مروراً بموسكو و الخليج العربي. و هذا مايفسر قولهما بضرورة بذل كل المساعي الرامية للتخلص من الرئيس العراقي صدام حسين بدلا من نزع أسلحته, أي وضع اليد و السيطرة على الذهب الأسود العراقي.

ومنذ أن تم التركيز على مخطط إزاحة الرئيس صدام حسين , سيطر هاجس إرتفاع أسعار برميل النفط الى نحو ٣٠ دولارا, على الولايات المتحدة

مما ضاعف من مخاوفها. و أنتجت الولايات المتحدة ٣٥٤ مليون طنا من النفط الخام في عام ٢٠٠٠ (أي أكثر من ٦ ملايين برميل يوميا), حسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة. و تظل الولايات المتحدة ثاني دولة منتجة للنفط , خلف السعودية (٤٢٧ مليون طن) و متقدمة على روسيا (٣٢٢ مليون طن).

ومع ذلك تظل الولايات المتحدة المستورد الأول للنفط في العالم (٤٩٤ مليون طنا من النفط الخام), حتى و ان كانت أمريكا تحتزن في باطن أراضيها, و على سواحلها المائية إحتياطيات نفطية هائلة (١٧٣ مليار برميل). و تنتج شركات تكرير النفط الأمريكية ٣, ١٥ مليون برميل يوميا, في حين أن الإستهلاك المحلي من المشتقات النفطية يصل إلى ٨, ١٩ مليون برميل يوميا. و تبلغ الواردات الأمريكية من النفط الخام ٢, ٩ مليون برميل يوميا, و ٣, ٢ مليون برميل يوميا من مشتقات النفط المكرر.

و يشير تقرير نشر من قبل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة بدأت تتأثر بإنخفاض إنتاج النفط في العالم, على إعتبار أنه يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي حسب المفهوم السياسي ل واشنطن. و من المعروف أن المشكلة المصيرية بالنسبة للمواطنين الأمريكيين تكمن في حصولهم على مستلزماتهم اليومية من الطاقة بسعر رخيص و بدون إنقطاع أو توقف و دون إضطرار هم لتقديم أي توضيحات أو تنازلات على الصعيد المعيشي. فوسائل النقل في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر مسؤولة عن إنبعاث ٦٦% من الغازات المحترقة في الجو مما يهدد بإتساع ثقب الأوزون.

و منذ الازمات البترولية الأولى في أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ , عملت الولايات المتحدة على تنويع مصادرها النفطية, و ضمان تمويلها من هذه المادة الحيوية, حتى و إن كان إحتياطي النفط في آسيا الوسطى لا يشكل الا / ١,٦ % / من الإحتياطي العالمي, إلا أن إجتياح أمريكا لأفغانستان الشتاء الماضي قد سمح لها بتثبيت أقدامها في هذه المنطقة الغنية بالثروات المعدنية و النفطية..

و تظل المملكة العربية السعودية هي المزود الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط (٥٦, ١ مليون برميل يوميا) في حزيران ٢٠٠٢. و تأتي فيما بعد كندا بنحو (٤٥, ١ مليون برميل يوميا), و المكسيك (٤٤٧, ١ مليون برميل يوميا), ثم فنزويلا (٩٥٨٠٠٠ برميل يوميا). أما على صعيد القارة الأفريقية لإن أكبر بلدين منتجين للنفط و هما نيجريا و أنغولا, فيصدران معا إلى أمريكا

مجمله (١٤ ، ١ مليون برميل يوميا). وتشكل أنغولا إحدى أهم البلدان التي تزود الولايات المتحدة بالنفط بنحو ٥٧% منذ عام. وتعول الولايات المتحدة على نفط أنغولا و الغابون في حال أسفر الغزو الأمريكي للعراق عن أشعال أسعار الذهب الاسود، مما يعني بعبارة أخرى إمكانية حصول الولايات المتحدة من أنغولا و الغابون و الدول الأخرى المنتجة للنفط على مضاعفة صادراتها في حال حدوث طارىء.

و تملك الولايات المتحدة احتياطا إستراتيجيا بنحو ٦, ٥٨٣ مليون برميل حسب تحقيق الوكالة الدولية للطاقة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٢، وهو ما يسمح لها بضمنان تدفق النفط إلى السوق بما يقارب ١٠ مليون برميل في اليوم مدة شهرين، أي ما يعادل الواردات في الظروف الحالية.

و النفط العراقي، الذي كان أحد أهدافها هو الذي أغرى دائما شركات النفط الأمريكية التي لم تصل إليه بعد، و أغرى أيضا الأوروبيين و اليابانيين كمصدر مستقل للنفط خارج نطاق السيطرة الأمريكية، مما يقر فرض مناطق الحظر الجوي على المناطق النفطية شمالا و جنوبا، بهدف إضعاف سيطرة السلطة المركزية في بغداد على هذه المصادر، و من ثم البحث في إستغلالها مع السلطات المحلية، كما في كردستان العراق. و هكذا فإن أية محاولة من قبل السلطة في بغداد لإعادة فرض سيادتها على هذه المناطق، تعني فشلا للبعد النفطي في " عاصفة الصحراء " .

و لقد أغضب الحكومة الأمريكية تصرف السلطات العراقية، الذي كان على ما يبدو " رسالة سياسية قوية إلى واشنطن " المنشغلة هذه الأيام في إعداد السيناريوهات لتغيير النظام في بغداد، ألا و هو إحتمال توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين روسيا و العراق بقيمة ٤٠ مليار دولار خلال المرحلة المقبلة، الأمر الذي يقود إلى إحداث شرخ كبير في الحصار الإقتصادي المفروض على العراق منذ ١٢ عاما. و هذا الوضع يضعف موقع الولايات المتحدة دوليا، التي تخوض حربا تجارية و نقدية من أجل إحكام قبضتها على كل من اليابان و أوروبا، من خلال خنقهما بالنفط الذي تسيطر عليه أمريكا. و لما كان النفط في العراق خارج السيطرة الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية لا تسمح للحكومة العراقية بإبرام إتفاقيات مع روسيا أو فرنسا للحصول على عقود إستثمارية في نفط جزر مجنون الذي يقدر إحتياطه بنحو ١٠٠ مليار برميل، و هو ما أغرى الشركات النفطية الأمريكية .

و لما كان النفط العراقي متغيرا إقتصاديا إستراتيجيا، و أحد أهداف حرب الخليج الثانية التي هبأ لها النظام العراقي، و لم تفصله الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها الخارجية، فإن السيطرة على النفط العراقي تعتبر القضية المركزية في الحرب المرتقبة التي ستشن على العراق.

فقد نجح بوش الإبن في الإنتخابات الرئاسية الأخيرة بدعم من الإحتكارات النفطية، و مباركة من الإيباك و المجلس الأعلى للحاخامات اليهود في أمريكا، و بمشاركة مباشرة من مافيا فلوريدا أمريكا. فكوند اليزاريس مثلا دربت في شركات النفط التابعة لآل بوش و تعلمت اللغة الروسية كي تتحدث بها مع رؤساء آسيا الوسطى، و رامسفيلد له علاقات وثيقة بشركات نفط عديدة، و هو شريك بوش في شركة أفرون وورلدكوم. و هذا يفسر أمورا كثيرة لسياسة الإدارة الأمريكية الحالية في عهد بوش.

فالحرب في أفغانستان تدخل في مخطط قوس التوتر الذي تحدث عنه مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي ، هذا القوس الذي يشمل الشرق الأوسط مرورا بإيران و أفغانستان وصولا إلى نفط بحر قزوين. و قد رأينا السهولة التي إنتشرت بها القوات الأمريكية في دول آسيا الوسطى (الجمهوريات السوفياتية سابقا)، و ذلك نتيجة لتواطؤ و عجز بوتين، و رضى رؤساء تلك الجمهوريات الذين تحولوا إلى بارونات نفطية (أو بتعبير آسيوي أغاوات نفطية) يحملون دفاتر شيكات بالأموال المنهوبة و الوافدة في المصارف الغربية.

و بعد أن تسنى للولايات المتحدة إحكام قبضتها المتشددة على نفط بحر قزوين و شبه الجزيرة العربية تبرز حقول النفط العراقية كهدف إستكمالي يعقبه النفط الإيراني. فالنفط مازالت تعتبره الولايات المتحدة الضامن الحقيقي لإستقرار الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ما دامت الشركات الإحتكارية النفطية الأمريكية، هي المتحكمة في عمليات إنتاج و تسويق هذه المادة الخام، و الطاقة، و أسعارها، و في إخضاعه لآلية إعادة إنتاج العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على الصعيد العالمي، و فق ما تقتضيه عملية التراكم الرأسمالي على مستوى عالمي، و إستقرار الأسواق، و إتساعها، و لجهة إستغلاله من جانب حكومة الولايات المتحدة بشكل واضح في إطار حربها التجارية المتزايدة ضد أوروبا واليابان من أجل إخضاعهما و إيقاعهما تحت سيطرتها .

وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على ضرب الدولتين

الكبيرتين في منطقة النفط، أو ما سمته هي " الشرق الأوسط " و تعني العراق و إيران. و لذلك كانت الحرب العراقية الإيرانية الطويلة، و التي نجم عنها جيش عراقي قوي، لم تستطع إيران إلحاق الهزيمة به، الأمر الذي إعتبرته الولايات المتحدة، أي خروج العراق غير مهزوم عسكرياً، نصراً لصدام حسين، يستطيع إستغلاله لتحسين موقعه في الأوبك، لفرض إرتفاع في أسعار النفط، و نصيب أكبر في الإنتاج، من شأن هاتين الخطوتين إعطاء العراق موارد إضافية هائلة تسمح له بتقوية بنيته العسكرية الضخمة، بما في ذلك المشاريع النووية و مشاريع الصواريخ. و هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها مسؤولية تدميره أو تحجيمه. و لعلها أكثر ميلاً إلى تحجيمه لأن إضعاف العراق أكثر مما يجب، يؤدي إلى نظرة معكوسة، تجعل إيران تسعى لملء فراغ القوة للإبقاء على ظل من توازن إقليمي مع إيران على الأقل، و جعله يمارس دور فزاعة ترهب دول الخليج، و لكن بعد إضعاف قدرات العراق الهجومية، و من دون تدمير قدرته على الصمود أمام أطماع جيرانه في الخليج. على أنه لا يمكن الركون الآن في ظل إدارة بوش الإبن إلى أن الولايات المتحدة ستحافظ على ذلك التوازن بين العراق و إيران. و الأرجح أن الإدارة الأمريكية و هي تعلن الحرب على العراق، ستعمل على إضعاف كل من إيران و العراق، و تدمير ما لديهما من عناصر القوة الهجومية، في سبيل تفردا بالسيطرة على النفط في كلا البلدين .

هل يمكن أن تشكل الحرب على أفغانستان، سابقة يحتذى بها لإسقاط النظام العراقي ؟ سؤال طرحه العديد من المحللين الإستراتيجيين في الغرب، و قدموا مقارنة منطقية، تقوم على النحو التالي : مقارنة مع " المسألة الأفغانية " لا بد أولاً من ملاحظة أن مرحلة ما قبل إسقاط نظام " طالبان " إنطوت على وجود جسم سياسي عسكري أفغاني معروف بـ " تحالف الشمال " تقوده شريحة عرقية كبرى (الطاجيك). شكلت البديل المتحيز " لنظام طالبان "، و تقاطع الدعم الإقليمي و الدولي حولها، فيما " المسألة العراقية " تفتقر لمثل هذه الشريحة، و في حال وجودها، التعويل على إدارتها لعراق المستقبل متشعبة و متعددة. فالتنظيم الشعبي المعروف بـ " المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " لا يتوقع الوثوق به من جانب الولايات المتحدة و بعض الأطراف الإقليمية، نظراً لإرتباطه بإيران ، و كذلك هي حال القوى الكردية المنظمة. فالأكراد محظور عليهم أن يحكموا العراق، في حين أن الشريحة السنية لم تنتج لغاية اللحظة قوة منظمة تشكل بديلاً جاهزاً للنظام .

و من هذا المنطلق، فإن مقدمات الحرب الأمريكية على أفغانستان لا تبدو منطقية على الواقع العراقي. فلا " المعارضات " تمتلك أهلية " تحالف الشمال " الأفغاني و عموده الفقري من الطاجيك، و لا دول الجوار (على الأقل في العلن) توافق على تحويل أراضيها منطلقا للحملة الأميركية لضرب العراق .

إضافة إلى ذلك كله، التقويمات الأمريكية حول إنتشار ظاهرة " الإرهاب " تعزوه إلى تقلص السلطات المركزية في العديد من الدول المنهارة مثل أفغانستان سابقا، و الشيشان و الصومال و الجزر الأندونيسية النائية و جنوبي الفلبين و غيرها. و تتخوف القوى الإقليمية و حتى في داخل الإدارة الأمريكية نفسها من أن إسقاط السلطة المركزية في بغداد قد يشيع حالة من الفوضى في المنطقة، في ظل تعثر إقامة نظام بديل يمسك بكل العراق، و بالتالي سوف تتحول الأراضي العراقية إلى منبت يسهل ولادة المنظمات " الإرهابية "، هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فإن إسقاط النظام العراقي الحالي، الذي يعتبر " المعادل الاستراتيجي " لإيران، يعني أن القوة الاستراتيجية الوحيدة في منطقة الخليج ستكون إيران. و هذا السيناريو لا يتناسب مع مخططات الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني اللذين يرفضان إفاضة القوة إلى إيران، وهو الأمر الذي ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي و مصر أيضا.

لقد دأب المنظرون الإستراتيجيون في الولايات المتحدة على بلورة إستراتيجية تقوم على أهمية المحافظة على " إستدامة الجغرافيا القلقة " في منطقة الشرق الأوسط. و إذا كان إسقاط نظام الرئيس صدام حسين سيؤدي إلى إنفراج العلاقات العراقية مع دول الجوار الإقليمي، إلا أن مثل هذا الإنفراج و عودة علاقات حسن الجوار و التعاون المثمر بين العراق و جيرانه، تتناقض جذريا و بتامة مطلقة مع إستراتيجية " الجغرافيا القلقة " التي تعتمد على الولايات المتحدة كمبرر لإدامة القواعد العسكرية الأمريكية المباشرة في منطقة الخليج، و التي سطرت عناوينها الأولى، ابتداء من حرب الخليج الأولى، و تفاقمت تفاصيلها في حرب الخليج الثانية .

الولايات المتحدة الأمريكية، بعد موت الاتحاد السوفياتي، و إصطفاف دول التحالف الدولي، خاصة أوروبا الغربية عامة على أرضية الخط السياسي والعسكري الأمريكي، و عدم إبداء الصين أية معارضة له، ليس لديها موقف خاص من أي شعب عربي على حدة، عراقيا كان أو فلسطينيا، سوريا كان أو مصريا. و في كثير من الأحيان لا تميز السياسات الأمريكية بين شعوب الأمة

العربية، فالولايات المتحدة الأمريكية موقف واضح و محدد من الأنظمة العربية و كيفية إحتوائها، و جعلها جزءا مما ترغب أن تسميه النظام الدولي الجديد أو النظام الأمريكي. فها هي العلاقات الأمريكية - السعودية تتأزم على ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة " راند كوربوريشن " للمجلس الاستشاري التابع لـ " البنثاغون " و الذي صنف المملكة بأنها دولة " عدوة " و وصف السعوديين بأنهم " ناشطون على كل مستويات السلسلة الإرهابية " و دعا إلى " إستهداف آبارها النفطية و إستثماراتها في الخارج " إذا لم تستجب للطلبات الأمريكية. و المملكة العربية السعودية دولة صديقة بل حليفة للولايات المتحدة. و مهما حاول المسؤولون الأمريكيون للتصل من آراء " راند " لتفادي انفجار أزمة دبلوماسية لم يحن أوانها بعد مع الصديق القديم، فإن إرتباط هذه المؤسسة " بالبنثاغون " لا يُناقش. فهي توصف بأنها " واحدة " من مجموعات هذه الوزارة الرئيسية في أمريكا، و مهمتها تسهيل عملية صنع القرار الأمريكي عبر وضع الأبحاث و التحليلات على طاولة المسؤولين الكبار، و عملها لا يقتصر على الدراسات الإستراتيجية و الدفاعية بل يطول كل شيء. كما أن هذه المؤسسة أمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بسيايين كبار معظمهم من " الصقور " و منهم ريبينشارد بيرل ". و هذه المؤسسة الفاعلة تفتخر بكاتب تقريرها عن السعودية لوران مد راويك. فهو من محلليها الكبار في المجال الجيوبولتيكي. وكان يعمل مستشارا في وزارة الدفاع الفرنسية قبل أن ينتقل إلى واشنطن " ليغني " السياسة الأمريكية. و آخر " إبتداعاته " الفكرية، مثل تقريره السعودي دراسة عن " الإرهاب الإسلامي " قدمت في آذار ٢٠٠٢.

وهكذا، فإن تجدد الحملة الأمريكية على السعودية بتسريب تقرير " راند " عبر كبرى الصحف، يبدو كأنه يهدف إلى تطويع الممانعة السعودية لمخطط ضرب العراق، و فك إرتباط الرياض بسلطة ياسر عرفات، و الحؤول دون وصول أموال التبرعات و الجمعيات الإسلامية إلى " حماس " و " الجهاد " في ظل الحرب المفتوحة على العمليات الإستشهادية .

و مصر ذاتها، رغم أنها دولة موقعة معاهدة الصلح الأولى مع الكيان الصهيوني في كامب ديفيد ، إلا أنها تتعرض حاليا لحرب أمريكية شرسة لا تتورع عن إستخدام سلاح ضدها : من " مسألة تجسس " إبراهيم سعد الدين إلى محاولة إستعداد النظام السوداني مجددا، إلى العقوبة المباشرة بوقف مساعدة خاصة قيمتها ١٥٠ مليون دولار .

و ها هي الولايات المتحدة تصعد حملتها على مصر، و ترى إتفاق أشوه بين النظام السوداني (الذي كان على قائمة الأعداء إلى أن " إهتدى " بعد أن تخلى عن سياسة تطبيق الشريعة و العداة للإمبريالية الأمريكية). و بين عدوه اللدود جون غارانغ، لإقامة نظام ثنائي القومية و الدين و الدستور يرجح أن ينتهي بانفصال جنوب السودان عن شماله ... و كل ذلك من خلف ظهر مصر، و على حساب أمنها القومي، و بما يهدد شريان حياتها ممثلا بالنيل (فضلا عن علاقاتها التاريخية الطبيعية و الثابتة مع السودانين شمالا و جنوبا) .

نستنتج من كل ذلك أن الدول العربية التي كانت تعتبر " صديقة " لواشنطن أثناء حربها ضد الشيوعية، لن تكون في الموقع نفسه في الحرب الأمريكية الجديدة، إذا لم تغير ما في داخلها ليتناسب و ضرورات الصداقة الجديدة ومفاهيمها، و الدول التي شكلت قواعد لأمريكا عندما إعتمدت سياسة الردع والإحتواء في العقد الأخير من القرن الماضي، قد تكون الأكثر تأثرا بعد تخلي الرئيس بوش الإبن عن هذه السياسة و إعتماده سياسة الهجوم الوقائي .

الحرب الأمريكية بدأت و لم تنتظر وصول القوات الأمريكية إلى بغداد ولا إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين .فالجبهة مفتوحة واسعة مع الدول الصديقة لأمريكا، ولنترك جانبا دولا أخرى تشملها الحرب - مثل سوريا - فهذه لم تكن يوما مصنفة في خانة الحلفاء و/ أو الأصدقاء لأمريكا . و في الواقع يوجد الآن إمبراطورية أمريكية تقوم بالحملات الحربية، التي تخدم في المحطة النهائية النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، و بالتالي النظام الأمريكي. و هذه الحملات العسكرية في ظل النظام الدولي القائم، تظل أحادية القطبية، أي من جانب واحد يقرها الرئيس الأمريكي. و هذه الإمبراطورية الأمريكية ليست معنية بتطبيق القانون الدولي، و الشرعية الدولية، بل إنما توظف القانون الدولي، و قرارات مجلس الأمن، و التدخل الإنساني، في خدمة السياسة الإمبريالية الأميركية. ف وراء الحرب الأمريكية على العراق بصرف النظر عن الذريعة التي تتخذها واشنطن لشنها، يقف دائما السياسي و الإستراتيجي والجيوبولتيكي، الذين لا يركزون على خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة فقط، و إنما أيضا على التمثيل الأمريكي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك و الهيمنة على السياسة العالمية بلا منازع .

الإمبراطورية الأميركية و إستراتيجيتها الكونية، و سياساتها إزاء الوطن العربي، لا تستطيع إستيعاب العراق قويا، و لا سورية قوية، ناهيك عن أمة

عربية، أو تضامن عربي ، لأن ذلك يعرض مصالحها النفطية للخطر، و يهدد وجود الكيان الصهيوني، و يجرمها من إمتيازات الموقع الإستراتيجي باعتبارها منطقة مفتوحة أمريكيا .

ومن هذا المنظور لا تعود الحرب الأمريكية المحتملة على العراق حربا لإسقاط الرئيس صدام حسين فقط، بل إن اصرار الولايات المتحدة على الضربة العسكرية يعود لحاجتها الماسة إلى تنويع مصادرها النفطية ، والسيطرة الكاملة على النفط العراقي لعقود مابعد الحرب، كما فعلت في الكويت، و ترويع كل من تسول له نفسه الخروج على السياسة الأمريكية ، بل هي نقطة بداية لتفكيك و إعادة تركيب نظام إقليمي أمني شرق أوسطي يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الريادة، بوصفه الحليف الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة. وما الحشد العسكري الأمريكي الحالي إلا لتجسيد هذه الإستراتيجية.

٤- هل سينجح السيناريو الأمريكي لإسقاط النظام العراقي

أكدت وسائل إعلام بريطانية و أمريكية أن الخطة التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) و وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي أي) لقلب نظام الحكم في العراق، أقرها الرئيس الأميركي جورج بوش، و أن حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أبلغوا أن قرار مهاجمة العراق إتخذ بالفعل. و يعتبر خيار غزو و إحتلال العراق من جانب القوات الأميركية خيارا قديما - جديدا، إذ أن هذا الخيار كان أعده جون هيلان الباحث في الشؤون الإستراتيجية في مجلس العلاقات الخارجية و مقره في نيويورك، و كان من بين الضباط الأميركيين الذي شاركوا في العدوان الأميركي على العراق في عام ١٩٩١. و يقوم هذا الخيار أساسا على تجديد الدعوة إلى إجتياح العراق .

و كان خيار غزو العراق قد تردد صراحة خلال أزمة التفقيش عام ١٩٩٨، حين قام نحو ٣٦ من الباحثين و خبراء الشرق الأوسط في واشنطن الذين ينتمون إلى اللوبي الصهيوني و اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الموجودين في مختلف معاهد و مراكز الأبحاث الأمريكية ببحث الحكومة الأميركية على غزو العراق عسكريا و تنصيب حكومة عراقية مؤقتة توفر لها الحماية و تسلمها منشآت النفط العراقية في جنوب العراق .

إن قرار شن حرب مريرة و كاسحة على العراق قد إتخذ بالفعل، و الذي عجل به فعليا النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في حملتها

العسكرية ضد أفغانستان تحت مظلة " الإئتلاف الدولي ضد الإرهاب " . غير أن خيار إطاحة الرئيس العراقي هو خيار أعدته واشنطن ليس بالإشتراك مع هذا " الإئتلاف الدولي " ، باستثناء رئيس وزراء بريطانيا طوني بليزر الذي إنضم أخيرا إلى حليفه الأقوى الرئيس الأميركي جورج بوش في " تعجيل " الإستعدادات لضرب العراق بهدف إطاحة نظامه، و تركيب نظام بديل خلفا له من صيغة الولايات المتحدة مماثل لنظام الحكم الجديد في أفغانستان .

و تلحظ خطة الحرب على العراق التي شارك في وضعها قادة القيادة العسكرية الأميركية و مخابراتها السي أي ايه و مكتب الأمن القومي، إرسال ٢٠٠ ألف جندي أميركي إلى المنطقة لغزو بغداد. و تتكون هذه القوة الأميركية البرية من ٤ فرق أميركية (واحدة محمولة جوا، و واحدة للهجوم الجوي واثنتان إحداهن مدرعة و الأخرى ميكانيكية). و فوج أميركي مدرع واحد من سلاح الفرسان، و لوائين أميركيين من طائرات أباتشي. و من لوائين من ألوية المشاة الميكانيكية البريطانية الإحتياط، و من ٣ إلى ٤ ألوية مشاة مدرعة و ميكانيكية من الحرس الوطني الأميركي. أما هجوم الإسناد فينكون من فرقتين أميركيتين (إحدهما مارينز و الثانية ميكانيكية و من فوج مدرع أميركي من سلاح الفرسان خفيف .

و يتكون الإحتياط من ثلاثة إلى أربعة ألوية مشاة مدرعة و ميكانيكية من الحرس الوطني الأميركي. و سيلعب سلاح الجو دورا رئيسا في هذه الحرب، و هو يتكون من ٨ أجنحة أميركية لمقاتلات تكتيكية و جناح بريطاني لمقاتلات تكتيكية، أي ما مجموعه من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طائرة إسناد، إضافة إلى القوات البحرية و البحرية الجوية المتكونة من ٤ حاملات لقوات المعركة و ٦٠ سفينة حربية .

و كشفت معلومات وزارة الدفاع الأميركية النقاب عن أن عصب الحرب المقبلة على العراق سيبتركز في قوات أميركية و تركية و صهيونية تستعد الآن لإجراء ثلاث مناورات عسكرية في المنطقة باسم " النسر الأناتولي " تعتبر بمنزلة الإستعدادات النهائية لإطلاق الحملة العسكرية ضد نظام الرئيس صدام حسين. و ستجري هذه المناورات في قاعدة " كونيا " التركية التي ستنضم إلى قاعدة إنجيرليك كقطني إنطلاق شماليين (نسبة الى العراق) لأسلحة الجو للدول الثلاث ضد المواقع العراقية .

و تعتبر القوة الجوية الأميركية ضرورية، إذ أنها ستقوم بحصة الأسد في

هذه الحرب من أجل تحطيم التشكيلات المقاتلة العراقية، و حماية قوات المعارضة من الهجمات المضادة. و ستفنع هذه الضربات القادة العسكريين العراقيين بأن إستمرار الرئيس العراقي يشكل تهديدا لبقائهم الشخصي كما أن الجنود و ضباط الصف قد يفرون على نطاق واسع للنجاة من الهجمات الأميركية. و سيكون طلب إستخدام القوة الجوية الأميركية هائلا. و ستحاول الولايات المتحدة تحقيق نصرا ثبت أنه بعيد المنال خلال التاريخ العسكري , وهو إجبار نظام حكم منافس على الإستسلام عن طريق القوة الجوية بالكامل تقريبا .

إن مهمة القوات الأميركية و من معها من قوات التحالف الدولي ستكون إحتلال كامل العراق و الإشتباك مع أي قوة عسكرية عراقية أو جميع القوات التي تقاوم الغزو و إلحاق الهزيمة بها. و سيحقق القائد العسكري الأميركي ذلك بواسطة حملة مشتركة لقوات متعددة الجنسيات جوية و بحرية و برية و قوات عمليات خاصة ستقوم بضرب المقاومة العراقية في عمق و عرض قاعدتها. ولما كانت وحدات الحرس الجمهوري و الحرس الجمهوري الخاص " مركز الثقل " للرئيس العراقي، فإنها ستكون موضع تركيز الحملة البرية. و ستقوم القوات الأميركية و من معها من قوات التحالف بالتحرك بسرعة للإشتباك مع هذه الوحدات و تدميرها متجاوزة بذلك القوات العراقية الأخرى من أجل القيام بهذا الهدف .

إن غزو و إحتلال العراق سيتحقق خلال أربع مراحل. و في أي وقت خلال هذه المراحل يمكن تحقيق الهدف و إزاحة الرئيس صدام حسين من السلطة. و هذه الإمكانية يجب أن لا تستبعد إحتلال العراق و إقامة حكومة إنتقالية جديدة. و هذه المراحل هي :

١- **مرحلة الإنتشار الأولى**، و تنتهي هذه المرحلة ببدء الحملة الجوية و الوقت المقدر لها هو ٢٥ إلى ٤٠ يوما بعد الإعلان عن الانتشار .

٢- **الحشد و الهجوم الجوي**، و تحقيق السيطرة على الجو، و منع عمليات التآر العراقية ضد الحشد العسكري الأميركي و تمزيق القيادة الإستراتيجية و السيطرة. و ستكون الأهداف : الأنظمة المضادة للطائرات و مراكز القيادة و السيطرة و البنى التحتية و مواقع أسلحة الدمار الشامل و قواعد إطلاق صواريخ سكود و القوة الجوية العراقية و القواعد الجوية و وحدات الحرس الجمهوري. و ستتولى وحدات العمليات الخاصة العمل داخل العراق أثناء هذه المرحلة، و بخاصة في المساعدة في تنظيم عمليات كردية و شيعية دعما للأهداف الأميركية.

و هذه المرحلة تنتهي ببدء المرحلة البرية .

٣-مرحلة الغزو. و هذه المرحلة تتكون من عملية الغزو الفعلي للعراق و هزيمة وحدات الحرس الجمهوري و الإستيلاء على بغداد. و خلال هذه المرحلة فإن معظم الحملة الجوية ستتحول لضرب الأهداف التي تعيق بصورة مباشرة الغزو البري .

و تؤكد خطة الحرب الأميركية على أن الأهداف التي ستضربها القوة الأميركية هي الأهداف التي يعتبرها النظام حيوية لقاعدة قوته، و هي القصور الجمهورية و مصانع إنتاج الأسلحة و التسهيلات ذات الإستخدام المزدوج، و الحرس الجمهوري و منشآت المخابرات و الإذاعة و التلفزيون و أجهزة البث و الإتصالات السلكية و اللاسلكية و الأقمار الصناعية .

و يذهب المحللون الإستراتيجيون الأميركيون إلى أن الجيش النظامي العراقي هو خارج نطاق الخطة بصورة أساسية و أن معظمه لن يقاتل، و أن القوة الجوية العراقية لن يكون لها تأثير و أن مناطق واسعة من العراق ستكون صديقة للقوات الأميركية أو على الأقل ستقف منها موقفا سلبيا (أكراد الشمال و شيعة الجنوب) و أن الحرس الجمهوري و قوات الأمن الأخرى للنظام لن تدافع عن بغداد و المدن الأخرى في حملة من بيت إلى بيت .

و عندما تنتهي هذه الحملة العسكرية، فإن الخطوة التالية هي ضمان إنتقال هادئ من حكم صدام المنهار إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة عاملة. و إذا كان ليس المقصود أن تحتل الولايات المتحدة العراق لعقود من الزمن على غرار ألمانيا أو اليابان، إلا أن اشتراك القوات العسكرية الأميركية في احتلال العراق سيكون لفترة طويلة كافية لحماية عمل السلطة الإنتقالية الدولية، ولتعزيز إستقرار نظام الحكم العراقي الجديد. كما أن هذا الاشتراك يمكن أن يكون قصيرا بما يكفي لتقوية الطبيعة المؤقتة للدور الأميركي في إحتلال العراق و مسؤولية الحكومة لكي تحكم بفعالية بدون دعم من القوات الأجنبية التي تحتل البلاد. و حتى يتحقق ذلك من الممكن أن تصبح الولايات المتحدة غارقة في مستنقع الإحتلال للعراق أو أن تنهار الحكومة العراقية الجديدة بعد إنسحاب قوات الإحتلال مباشرة. و المعضلة لصناع السياسة الأميركية هي أن السبيل المؤكد لضمان النجاح في هذه المهمة هو البقاء فترة زمنية طويلة و هو وضع لن يتم التساهل بشأنه داخل الولايات المتحدة أو في المنطقة .

إذا كان هذا هو السيناريو الأميركي للإطاحة بالنظام العراقي، كما عرضناه،

فإن المسألة العراقية مازالت موضوع إنقسام بين حلفاء أميركا، إذ أصبح العراق بصورة متزايدة مسألة إنقسامية بين أميركا و حلفائها في الغرب و الوطن العربي، و أصبحت سياسة واشنطن تجاه العراق مصدر توتر في علاقاتها مع العرب. و سيظل العراق مسألة دولية : هذا ما أكدته روسيا و فرنسا و من ورائهما أوروبا. فقد تميز الموقف الأوروبي عن السياسة الأميركية من خلال الأسابيع القليلة الماضية التي بلورت مناخا أوروبيا يقترب من النظرة الفرنسية و تقديراتها الأوروبية، و بمعنى آخر يعبر الموقف الفرنسي في قراءته لمجريات الأحداث و المختلف عن القراءة الأميركية عن المصالح الأوروبية .

فثمة عين أوروبية أخذت ترى أن السياسة التي تتبعها واشنطن إزاء المنطقة سياسة خطيرة جدا. و هذه الرؤية من الممكن القول إنها القاسم المشترك أو الفكرة العامة التي تلتقي حولها أوروبا و إن كانت تختلف كدول في المسافة التي تفصلها عن الولايات المتحدة بخصوص هذه الأفكار .

لقد كشف خطاب بوش حول الاتحاد، و الخطة الأميركية لغزو و إحتلال العراق، أن العراق يشكل التحدي الأكبر لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. و يعترف الرئيس صدام حسين نفسه أن العراق مسألة دولية لا يمكن جعلها مشكلة محلية. و في الحقيقة إن "المعركة من أجل العراق " هي القضية الإستراتيجية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط. و نتائج هذه المعركة ستحدد التطور الإستراتيجي للمنطقة خلال العقدين المقبلين .

إن غزو و إحتلال العراق يمكن أن يؤدي إلى وجود صعوبات لصناع السياسة الأميركيين و الجيش الأميركي، منها أن يهدد الغزو وجود الرئيس صدام حسين فلن يكون لديه سوى حافز ضئيل يمنعه من إستخدام كل سلاح في ترسانته الحربية. و هذا قد يؤدي إلى عدد كبير من القتلى، ويجبر الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني إذا كانا هدفا لهجماته على الرد بوسائل كانت تفضل عدم إستخدامها. كما أن ما بعد الغزو قد يكون أكثر صعوبة من الحرب نفسها : فقد تجد الولايات المتحدة أنه من الصعب للغاية إعادة بناء العراق وإقامة حكومة هناك. فالمعارضة الموجودة خارج العراق لا تتمتع إلا بتأييد محدود، و مقدراتها على حكم العراق قانونيا هي موضع شك .

إن نهاية اللعبة في العراق تبدو خادعة : يمكن أن تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق و هي تحاول إدارته، و يمكن أن تكون السلطة الدولية والحكومة العراقية الجديدة أقل نجاحا و أكثر إثارة للمشاكل مما كان مفترضا . و هذا سيحتمل

الجيش الأميركي (كما كان الحال في الصومال و البوسنة، و حاليا في أفغانستان) ملء الفراغ بتحمل المسؤولية أكثر و أكثر لبناء دول الطوائف في العراق بعد تقسيمه. و قد لا يكون الغزو مقبولا في " الشارع العربي "، و أن رد الفعل ضد غزو أميركي للعراق يكون قد أدى إلى إصابات كثيرة في صفوف العراقيين يمكن أن يسبب للحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة مشاكل كبيرة في التعامل مع العناصر الراديكالية و مع شعوبها بشكل عام. كما أن الغزو يمكن أن يستحضر صور الإستعمار الأميركي الجديد للمنطقة العربية.

و يمكن أن توصم الولايات المتحدة بأنها مستأسدة على من هم أضعف منها على الصعيد الدولي مما قديحز الدول الكبرى الأخرى على التجمع لمعارضة التفرد الأميركي، أي إتخاذ موقف أحادي الجانب .وإذا حدث غزو، وهو الافتراض الحقيقي ، فإن الولايات المتحدة يمكن أن ترى نفوذها الدولي قد تضاعف في الوقت الذي تشكل أوروبا بزعامة فرنسا و ألمانيا، و الصين وروسيا، و دول أخرى، كتلة لمعارضة قرارات مماثلة أحادية الجانب .

أخيرا ستكون كلفة هذه الحرب مقارنة لكلفة حرب الخليج ٢٠٠ مليار دولار تقريبا. و ستتحمل بعض الدول الخليجية الأعباء المالية الأكبر لتغطية نفقات الحرب المقبلة على العراق . ومن المفترض أن هناك نفقات حتمية أخرى بعد الصراع أي نفقات وضع قوات إحتلال و حفظ سلام ضخمة في العراق لمدة طويلة بعد الحرب و تقدر لجنة الميزانية في الكونغرس أن يتكلف الإحتلال ما بين ١٧ و ٤٥ مليار دولار سنوياً، أي حوالي ٢٥٠ ألف دولار لكل فرد من أفراد حفظ السلام في العالم.



الهوامش:

(١) -صامويل هنتجتون - صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، تقديم: د صلاح قنصوه ، الطبعة الثانية ١٩٩٩، صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center ١٢٣٠ Avenue of the Americas New York ,NY ١٠٠٢٠

(٢) -International Herald Tribune , ٧janvier ٢٠٠٢

(٣) -انياسو رامونه- محور الشر- لوموند ديبلوماتيك، آذار/ مارس ٢٠٠٢



الخاتمة

١- أزمة الثقة في الليبرالية الأمريكية

تختلف الرأسمالية المعاصرة (الليبرالية الجديدة) منذ الربع الأخير من القرن الماضي، إلى حد بعيد عن رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين شكلت الكينزية النظرية السائدة في العالم الرأسمالي.

مشهد "الرأسمالية المعاصرة" منذ السبعينات و الثمانينات، بات مشهد "رأسماليات" أو نماذج رأسمالية، وأشكال رأسمالية، بدأت تتحددو تتمثل في الليبرالية الجديدة "النموذج الأمريكي - البريطاني" - أي نموذج السوق الحرة الإنكلوساكسونية "، و نموذج "أوروبا الوسطى"، أي نموذج إقتصاد السوق الإجتماعية الألمانية، أو ما بات يعرف ب"نموذج الراين" للرأسمالية المختلف إختلافا أساسيا و جذريا عن رأسمالية السوق الحرة الأمريكية، ونموذج "الرأسمالية اليابانية" المهندسة على أساس من الترابطات المتبادلة للإقتصاد الياباني، التي تجعله جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمع. و هذا بدوره مثل السوق الإجتماعية الألمانية، يختلف إختلافا جذريا و أساسيا عن المذهب الفردي- والمغرق في فرديته- المتمثل في نموذج السوق الحرة الإنكلوساكسونية.

إن الليبرالية الجديدة لا تجيز الأشكال الإجتماعية للسوق أو أي شكل معروف من أشكال "الحمائية" لصالح مبدأ، أو فكرة "دولة الحد الأدنى"، أي تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية حتى أقصى حد ممكن، و تدعو إلى سوق حرة و متحررة من كل قيد أو ضابط و من أي إشراف، أو نظام مراقبة، بدعوى أن السوق الحرة "تنظم نفسها بنفسها".

غير أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طرحت أسئلة مهمة على صعيد العولمة، لم يعد ممكنا طمسها: هل ولى زمن سيطرة الإقتصاد؟ و هل نشهد الآن

إكتشاف جديد لأولوية السياسي؟ وهل أن المسيرة المظفرة للبيرالية الجديدة التي بدت لا تقاوم, تكسرت إندفاعتها فجأة؟

تطرح كبريات المجالات الليبرالية المتخصصة في الولايات المتحدة معادلة جديدة تتمثل في إعادة التفكير في دور الإقتصاد بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها القناعات القديمة للبيرالية الجديدة الأمريكية, في بلد يسود فيه السوق سيدا مطلقا, ولا يحظى فيه تدخل الدولة في الإقتصاد بأي ترحاب.

إن الفلسفة الليبرالية الجديدة تركز على تنظيم الإقتصاد, و عولمة الأسواق , بوصفهما عاملين سوف يحلان المشاكل الكبرى للإنسانية, وأن تحرير الأنانيات سوف يسمح بمحاربة عدم المساواة على صعيد عالمي, وتحقيق العدالة في الكون كله أيضا. غير أن قناعات الثوريين الرأسماليين هذه إنتهت الى وهم خطير. ففي أوقات الأزمة تعجز الليبرالية الأمريكية المتوحشة عن تقديم أجوبة سياسية, إذ ذكرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بعدة حقائق كان إنتصار الفلسفة الليبرالية الجديدة قد طردتها من قاموسها: القطع بين الإقتصاد العالمي و السياسة هو وهم, وبدون دولة وقطاع عام, لا يوجد أمن, وبدون ضرائب, لا توجد دولة. و بدون ضرائب لا توجد ديمقراطية. وبدون رأي عام, وديمقراطية, و مجتمع مدني, لا يوجد شرعية. وبدون شرعية, لا يمكن أن يتحقق الأمن .

و في ظل تنامي الأخطار العالمية, أصبح شعار الفلسفة الليبرالية الجديدة الذي ينص على إستبدال السياسة و الدولة بالإقتصاد غير مقنع, يشهد على ذلك عودة الدولة في الولايات المتحدة الى لعب دور مهم في الإقتصاد. وبعد سنوات من تمتع الولايات المتحدة بدولار قوي, و نقد صلب, تستيقظ اليوم, وقد أصيبت بجفاف في بلعومها, و إنقطاع في أنفاسها, فقد تلقت الليبرالية الجديدة, التي تشكل حجر الأساس في النمو الأمريكي صفة قوية, إذ منذ اتخاذ إدارة الرئيس بوش الإجراءات الحمائية لمادة الفولاذ, و خشب البناء, و الزراعة, و التعهدات المقطوعة بخفض الحواجز الجمركية في قفص الإتهام, رغم أن انكماش التجارة العالمي ليس في مصلحة أحد في العالم. و يعتبر العجز في ميزان المدفوعات عاملا آخر في ضعف عودة الإنتعاش الإقتصادي الأمريكي. و من المتوقع أن يبلغ هذا النمو عام ٢٠٠٣, ٧, ٥% من الدخل الوطني الصافي , وحيث أن النمو لا يمكن تمويله إلا بمساعدة الوفر العالمي, فإن المتعاقلين في هذه الأسهم و السندات يثيرون مخاطر إشباع المستثمرين على الفعاليات الأمريكية.

لقد كانت الولايات المتحدة على الدوام محرك إقتصاد العالم, ولكن جميع المحركات لم تنطلق بعد. فبعد عشر سنوات متصلة من الإزدهار الإقتصادي خلال التسعينات , بدأ انكسار موجة الصعود للإقتصاد الحقيقي (العيني) المنتج مع مطلع القرن الحادي والعشرين. و بدأت تعليقات المحللين تتحدث عن "القلب المتعفن للرأسمالية الامريكية".

ففي بداية شهر أكتوبر ٢٠٠٢, رسم تلميذ كينز , وأهم الإقتصاديين الكينزيين الأحياء جون كينيث غالبرايت , لوحة سوداء للإقتصاد الأمريكي. فجورج بوش بحسب مقاله الإقتصادي الأمريكي العجوز (٩٣ عاما) لمجلة الأبرزر البريطانية, لا يملك من الخطط إلا إعفاء الأغنياء من الضرائب والتعويل الأحادي على البنك المركزي (الإحتياطي الفيدرالي). و بدوره ينهي فريدريك برايور في كتابه عن "مستقبل الرأسمالية الأمريكية" بهذه الفقرة "لحسن الحظ يعتمد المستقبل على عوامل عدة يشكل التدخل الإنساني المتعمد أحد أهمها. و الكثير من المخاطر التي إستشرف تركز على فرضية مخبأة هي: إما أن تتخذ إجراءات سياسية ضرورية للتغلب على المشكلات الإقتصادية الظاهرة, أو أن تتخذ إجراءات تنبذ عديمة النفع إما في رسمها أو في تنفيذها. و أعتقد أن هذه الفرضية واقعية: جزئيا لأن تعقيدات المشكلات الإقتصادية الظاهرة لا تسمح بشرحها بطريقة بسيطة تحولها إلى قضايا سياسية حيوية, على ما دلت الحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠ فيما خص توقعات الموازنة و خصخصة الضمان الإجتماعي, و جزئيا لأن المصالح ذات التمويل الجديد سوف تقا تل بضراوة لمنع الحلول التي تترتب عليها أثار مختلفة, فيما تكون المصلحة العامة أضعف تمويلا. و بالنتيجة , و بمتابعة القوى العاملة على مدى بعيد , و التي تشكل المؤسسات الإقتصادية الأهم في الولايات المتحدة سوف يتطور النظام الإقتصادي الأمريكي بطرق شتى نحو رأسمالية ذات وجه لا إنساني, إنني أمل أن أكون مخطئا".

في النصف الثاني من القرن العشرين كان المحللون الإقتصاديون في الغرب ينظرون إلى الإقتصاد الأمريكي المتغير من زاوية "الرأسمالية في مواجهة الشيوعية", لكن بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بات السؤال أدق و أقل حمولة إيديولوجية, أي نوع من الرأسمالية , ذي الهم الإنساني الممزوج بالربح أم الربحي العاري ؟

الرأسمالية الأمريكية لديها نقاط قوتها , لكنها تتجه الآن نحو ما يسميه

برايور "إقتصاد سوق أوليغارشي" , يمكن إستشرافه في عدة أوجه- مرتكزات:
-فهناك التباطؤ في النمو الإقتصادي , حيث يشير عدد من المعطيات إلى أنه سيقل في النصف الأول من القرن الواحد و العشرين, عما كان عليه في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثم إن إحسار الرأسمال الإجتماعي و تراجع الثقة بالحكومة سيخلقان صعوبات أكبر أمام صياغة و تنفيذ سياسات حكومية تستطيع توفير بيئة إقتصادية أشد مواءمة للنمو, و في الوقت عينه أمنع في وجه الركود الإقتصادي.

-و هناك أيضا القابلية المتزايدة للإقتصاد للعطب, مع تعاضم العولمة , الذي سيضعف بالتدريج قدرة السياسات المالية و النقدية للدول الوطنية على إحداث إستقرار إقتصادي. و عولمة كهذه قد تفاقم قابلية النظام الأمريكي للهزات الخارجية الناجمة عن الإقتصاد الكوني.

-لكن الأهم يتجسد في إتساع الهوة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء مع تعاضم الفوارق في المداخل و المرشحة للتزايد مستقبلا. فحركة تركيز الثروة مصحوبة بمراكمة أرباح أكبر متأتية عن تركيز صناعي أعلى و تنافس سوقي أدنى , سوف يعملان على تسمين مداخل الشرائح الأغنى.

الرأسمالية الليبرالية الأمريكية لن تثبت على شكلها الراهن بصفته المطاف الأخير , بسبب أزمتها , التي يحاول الرئيس بوش إيجاد مخرج لها عن طريق الحرب الإمبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط, حيث سيكون العراق في قلب الإعصار الأمريكي القادم. أما مسألة إغداق المديح على الليبرالية الجديدة و على العولمة الإقتصادية , و سياسة الولايات المتحدة الخارجية مع المثابرة على نقد دول محور الشر حسب الفهم الأمريكي , و إدانة النزعة التقدمية, و تقديم دعم مطلق للكيان الصهيوني , فهي أمور تعكس لنا السياسة اللاعقلانية في المسلك الأمريكي.

و حينما تصر الولايات المتحدة على التصرف و كأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم , يتعين أن نرى في تصميمها الهيستيري هذا تعبيراً عكسياً عن شعورها المبطن, في قراءة نفسها, بأنه لم يعد في مستنطاها أن تتصرف و كأنها هي بالفعل القوة العظمى الوحيدة في العالم. فالإمبراطورية الأمريكية لن تقوم لها قائمة , بسبب فقدانها لعدد من المقومات لكي تفرض هيمنتها على العالم كقوة عظمى وحيدة .

في كتابه الجديد "بعد الإمبراطورية: قراءة في تفكك النظام الأمريكي" الصادر عن دار غاليمار بباريس , يقول المفكر الفرنسي إيمانويل طولد: من الناحية الاقتصادية يصح وصف الولايات المتحدة بأنها "تصف إمبراطورية" أكثر منها "إمبراطورية". فصحیح أن الولايات المتحدة التي لا تشكل سوى ٢,٢% من إجمالي سكان العالم , تتحكم بنحو ٢٢% من ناتجها الإجمالي , لكن الناتج الإجمالي ليس بحد ذاته معيارا للقوة الاقتصادية. فالخدمات تشكل ٧٥% من الناتج القومي الأمريكي, مقابل ٢٢,٥ للصناعة و ٢,٥ للزراعة. والحال أن الخدمات تدخل في المحاسبة القومية, لكنها لا تدخل في المحاسبة العالمية.

و ظاهر القوة الاقتصادية يأخذ أبعادا أقل "إمبراطورية" بكثير متى ما قسنا القوة الاقتصادية, لا بمعيار الناتج القومي الإجمالي , بل بمعيار الناتج الصناعي الصرف. فالناتج الصناعي الأمريكي, الذي كان يمثل غداة الحرب العالمية الثانية نحوًا من نصف الإنتاج الصناعي العالمي, بات اليوم أدنى بقليل من الناتج الصناعي الأوروبي و أعلى بقليل من الناتج الصناعي الياباني. و بعد أن كان الميزان التجاري موجبا حتى نهاية الستينات, شرع يصير سالبا منذ مطلع السبعينات. بل إن العجز التجاري الأمريكي ارتفع نحو ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ليتعدى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠. و الخطير في هذا العجز أن بند النفط لا يمثل فيه, خلافا لما قد يتبادر إلى الظن , سوى ٨٠ مليار دولار, على حين أن بند المنتجات الصناعية المستوردة يمثل ٣٦٦ مليار دولار. و ليس أدل على موقع التبعية لا موقع التحكم - الذي باتت تحتله الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي, من كون عجزها التبادلي مع الصين - و هي دولة لم يكن لها وجود فعلي في الدارة الاقتصادية العالمية قبل ربع قرن - قد بلغ في عام ٢٠٠١ نحوًا من ٨٣ مليار دولار, وهو رقم يفوق العجز الأمريكي إزاء القطبيين الإقتصاديين التقليديين: اليابان (٦٨ مليار دولار) و الاتحاد الأوروبي (٦٠ مليار دولار). و لا يغير شيئًا في موقع التبعية المستجد هذا ما يقال عن موقع التحكم الذي تحتله الولايات المتحدة في مجال تصدير التكنولوجيا العالية. فالميزان التجاري الأمريكي كان يمثل بالفعل في هذا المجال فائضا بمقدار ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠, لكنه انخفض إلى ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠١, وصار سالبا ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٢.

لهذه الأسباب مجتمعة دخلت الرأسمالية الليبرالية الأمريكية في أزمة عميقة, فضلا عن أن "روحية الرأسمالية" بالمعنى الفيبري تعرضت و تتعرض

للتآكل، و هذا ماجعل الولايات المتحدة تخوض حربا تجارية و نقدية ضد حلفائها في الاتحاد الأوروبي ، و هي تنادي بحرية التجارة العالمية.و هذا يقودنا إلى الإستنتاج التالي، أن قوة الإمبراطورية الأمريكية و أهميتها لسيتا حائلا دون إعادة النظر ببعض ما يعتبر ثوابت راسخة فيها ، و في إقتصادها.

أولا: "حرب الصلب"والنفاق الأميركي

أدانت أوروبا مجتمعة الولايات المتحدة الأميركية بسبب القرار الذي إتخذته واشنطن ببدء الرسوم الجديدة على واردات الصلب من أوروبا و آسيا وأميركا اللاتينية، و التي تصل إلى ٣٠ في المئة. و يضر القرار الأميركي بنحو ١٠% من تجارة الصلب العالمية، أي ما يعادل ٢٠ مليون طن كل سنة. وسوف تقود هذه الإجراءات الحمائية الأميركية إلى خسارة الاتحاد الأوروبي ما يعادل ٤ ملايين طن من صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة، و تحويل ١٦ مليون طن من الصلب نحو أوروبا، و هي الكمية التي تصدرها كل من روسيا و آسيا، و اليابان، و البرازيل ،إلى الولايات المتحدة الأميركية .

و يعتبر الاتحاد الأوروبي أول مصدر للصلب إلى الولايات المتحدة، فأوروبا الغربية تصدر بنحو ٢٥، ٧ مليون طن، و أوروبا الشرقية ٦٧، ٤ مليون طن، منها ٣٨، ١ مليون طن لروسيا. و آسيا ٢٢، ٨ مليون، منها ٨٣، ١ مليون طن لليابان، و كندا ٧٧، ٤ مليون طن، و أميركا الجنوبية ٥١، ٤ مليون طن منها ٢٨، ٣ مليون طن للبرازيل، و المكسيك ٩٥، ٢ مليون طن .

و يقول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا ، فرنسا ، إسبانيا و إيطاليا) أنه الضحية الرئيسية المنتجة للصلب الأوروبي، اذ سيخسر نحو ملياري دولار سنويا جراء تطبيق التعرفة الجمركية الأميركية. و يتعين على بروكسل الإنتظار ١٨ شهرا على الأقل قبل أن تضطر الولايات المتحدة للتراجع عن قرارها و ذلك وفقا للمسار الذي تتخذه عادة إجراءات تسوية الخلافات في منظمة التجارة العالمية.

و يعتبر باسكال لامي مفوض الاتحاد الأوروبي و المسؤول عن التجارة، أن الواردات ليست هي سبب المصاعب الأميركية، فهذه الواردات إنخفضت بنحو ٢٣% خلال عام ٢٠٠١، و هي الآن أقل من مستواها الذي بلغته في ١٩٩٥ و ١٩٩٦. و يتهم الأوروبيون الذين يمتلكون أربع مصانع من بين العشرة المصانع المنتجة العالمية - من بينهم الرقم الأول العالمي " أرسيلور "،

الأميركيين، الذين لا يمتلكون أي مصنع في قائمة العشرة الأوائل، بأنهم لم يستغلوا عقد التسعينات لكي ينتهجوا مسار إعادة الهيكلة و التحديث لمصانعهم .

من الناحية التاريخية، تحفظت الحكومة الأميركية الفيدرالية على تمويل صناعة الحديد، و الصلب الوطنية. و هذا ما جعل من إعادة الهيكلة و التحديث لهذه الصناعة تقع على كاهل القطاع الخاص. و يكمن المشكل الرئيس في القرار الأميركي الأحادي الجانب، في حين أن التجارة بعد نجاح قمة الدوحة -التي أطلقت في نوفمبر ٢٠٠١، جولة جديدة من المفاوضات التجارية أحد القطاعات القليلة - بدأت تسود فيها لعبة التعددية. ثم إن القرار الأميركي بإنتهاجه طريق الحماية الجمركية هو في حد ذاته لطمة كبيرة لنظام التجارة العالمية .

ففي مجال التبادل الحر، كما في مجالات أخرى، أراد الرئيس بوش أن يكون أصوليا، و رجل مبادئ و قيم. فهو أصولي في مجال حرية التجارة، و عقائدي في مجال النمو بوساطة إندماج الأسواق، و بشكل مختصر فهو يحمل كل الصفات الليبرالية المناقضة تماما للرجل السياسي التجريبي. غير أن قرار الرئيس بوش الذي إتخذه يوم ٥ آذار / مارس و إعتبره بأنه " علاج مسموح به من قبل منظمة التجارة العالمية " لحماية صناعة الصلب الأميركية، يجسد النفاق بعينه. أنه تاريخ المسيح الذي خلع ثوب الكهنوت، و و في بدينه لخدمة مصالحه الخاصة جدا، (و الحالة هذه إنتخابية)، و إستمر في إعطاء دروس في الأخلاق. (و الحال هذه تجارية) للآخرين .

و ليس خافيا على أحد أن كبريات الإحتكارات الأميركية للصلب تمر بمرحلة صعبة، إذ أفلست بعضها، وسط مخاطر التأثيرات المدمرة على الأجور و نظام التقاعد اللذين يمسان مئات الآلاف من عمال الصلب، اللذين يطالبون بحماية الدولة الفيدرالية. و قد منحهم الرئيس الجمهوري بوش هذه الحماية .

و لا شك أن قرار الرئيس بوش يعتبر نقیضا للصواب من حيث الأسلوب الذي إستخدمه، لأنه لم يستشر أحدا، و جاء ليؤكد طريقة واشنطن الأحادية الجانب. فالولايات المتحدة الواثقة من عظمتها و من حقها ، والتي تمارس سياسة الغطرسة بكل جدية كاملة في ظل الحصانة من العقاب، تحدد محور الشر، و محور الخير، حسب ما تمليها عليها مصالحها، و تختار تطبيق القواعد التي تخدم مصالحها فقط. و في هذا القرار الأخير، تكمن مصلحة الرئيس بوش في بعدها الإنتخابي. إذ أن الإنتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢ أراد من خلالها الفوز ببعض المقاعد المهمة لتحقيق الأكثرية في مجلس النواب.

و بما أن بعض الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز فيها صناعة الصلب مثل أوهايو، و بنسلفانيا، و فرجينيا، فإنها لعبت دورا رئيسا في تلك الانتخابات التي عززت موقع الرئيس بوش في الكونغرس.

و يعتبر المحللون الاقتصاديون أن صناعة الصلب الأمريكية القديمة سوف لن تكون ضحية المنافسة الخارجية، و إنما ضحية جيش من الشباب الخبراء في الصلب، الذين يتميزون بتحقيق إنتاجية عالية، و بكلفة إنتاج أقل. و كان على الرئيس بوش أن يختار خطة لتقديم المساعدات المالية الفيدرالية من أجل منحها مباشرة لمئات الآلاف من عمال الصلب، حيث أن مهنتهم هي في طور إعادة الهيكلة. و هذا ما قامت به أوروبا منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، باسم مبدأ التضامن الاجتماعي.

و بدلا من سلوك الطريقة الأوروبية في معالجة أزمة صناعة الصلب، إتهم الرئيس بوش المنافسين الأجانب، بعرقلة مسيرة إعادة الهيكلة لصناعة الصلب الأمريكية. و هذا يتناقض كليا مع قواعد المنافسة الشريفة التي أقرتها منظمة التجارة العالمية .

فالرئيس بوش الذي يمتلك قناعات فولاذية في دفاعه المستميت عن العالم الحر، و حرية التجارة، و التبادل الحر، و الحرية الاقتصادية، و إنفتاح الأسواق، خسر كثيرا من مصداقيته التي لا يتمتع بها أصلا في هذه القضية. وفي ظل إنحسار العولمة الرأسمالية المتوحشة يمكن أن تتوسع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي إلى مجالات أخرى غير صناعة الصلب .

و أعلنت المفوضية الأوروبية في بروكسيل منذ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ " إجراءات : حماية" تمثلت في فرض حقوق الجمارك الإضافية التي تمتد من ٩% إلى ١٤% على واردات الصلب، متجاوزة المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠١. و الهدف من هذه الإجراءات هو حماية السوق الأوروبية من فيض واردات الصلب القادمة من البلدان الأخرى المتضررة من الحماية الأمريكية. و فضلا عن ذلك، فقد تقدمت المفوضية الأوروبية بشكوى رسمية الى منظمة التجارة العالمية، و إتخذت إجراءات حمائية، ضد و اشنطن اذا أصرت هذه الأخيرة على رفض دفع تعويضات إلى الإتحاد الأوروبي.

ثانياً:مسلسل فضائح الشركات الأمريكية

ما إنفكت أزمة الثقة في الليبرالية الرأسمالية، تتعمق أكثر فأكثر، جراء إنتشار مسلسل الفضائح المالية المكتشفة حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية. فما أن إنفجرت فضيحة شركة " إنرون " العملاقة للطاقة التي كانت بداية سلسلة فضائح محاسبية في الشركات الأمريكية، حتى كرت السبحة، فإنهارت بدورها شركة " وورلد كوم " و شركة " أندرسون " و شركة " ميريل لينش " و شركة " تاكو " و شركة " كزيروكس ". و باتت صفحات الإقتصاد و الأعمال في الصحف الكبرى أشبه ما تكون بالصفحات الأمنية و القضائية .

و بدأ الشك ينتشر كالنار في الهشيم، موجهها ضربة قاسية لليبرالية الرأسمالية، النظام الذي كانت مزاياه قد تم تمجيدها من قبل المنظر الإقتصادي الشهير آدم سميث منذ القرن الثامن عشر. و يقول الرأسمالي الأسطوري وارين بوفيت أن المرء " لا يستطيع أن يعرف من الذي يسبح عارياً قبل جزر الموج في البحر ".

و يكاد لا يمر يوم واحد من دون أن تنفجر فضيحة محاسبية، حول هذه الشركة، أو تلك، إذ تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً أزمة مالية خانقة تأخذ أبعاداً كارثية، من الهبوط في أسعار الأسهم، و تدهور سعر الدولار، وسيادة التشاؤم في أوساط " وول ستريت " و التسارع في تسريح العاملين في الشركات و المؤسسات تنبئ بأن الولايات قد تكون مقبلة على انهيار اقتصادي كبير شبيه بالإنهيار الذي حدث عام ١٩٢٩، و الذي كانت له نتائج قاسية على العالم كله .

و المسألة الرئيسية، أن ثمة شركات أمريكية كبرى تخفي أرقامها الفعلية، تزورها، تضخم أرباحها بشكل مصطنع و مزور، و تعلن عن مبيعات وهمية، و تخفي حقيقة خسائرها، و ديونها، و تستكمل بذلك، إنفصال الدائرة المالية عن دائرة الإقتصاد الفعلي، بحيث تطلق الأولى نحو أرقام فلكية من دون أن تتبعها الثانية. ثم تبين أن بيوتات التدقيق المالي الكبرى متورطة، في معظمها، بسبب لجوئها إلى ممارسات في المحاسبة قائمة على الغش و الإحتيال و التستر على هذه الألاعيب، و ذلك لسبب بسيط هو أنها غيرمحايدة مادامت تقيض لتدقق بعد أن تكون قبضت لتقدم إستشارات. و بهذا المعنى نشأت لها مصلحة مؤكدة في تزيين نتائج إستشاراتها مستفيدة من أن شرطة البورصة بعدتها و عديدها، عاجزة عن الملاحقة. و قد فعلت هذا كله بهدف تعزيز أسعار أسهمها لتضمن

حصول المسؤولين الكبار فيها على أرباح خيالية في الأسواق المالية، في عملية يطلق عليها أسم " خيار البورصة ". و لكن ما هو هذا الخيار ؟ أنه الحق الذي يمنح للمسؤول التنفيذي عن الشركة شراء عدد من الأسهم في موعد مستقبلي، و لكن بسعر يتم الإتفاق عليه في البداية. حتى إذا ما ارتفع سعر السهم في السوق المالية يشتري المسؤول الأسهم بالسعر المتفق عليه، و يبيعها بسعر السوق و يضع الفرق بين السعرين في جيبه .

و قد حصل كل هذا منذ بداية عقد التسعينات، إذ كتب بارتون بيغس المهندس الإستراتيجي لبنك مورغن ستنالي، و الشركات العملاقة الأنفة الذكر، مايلي : " نحن نعرف أن كل هذا كان عبارة عن كازينو، و لكن نعتقد أنه كان شريفا على الأقل ". ففي كل مرة تبدو الروايات عن الشركات مختلفة، لكن في المحصلة النهائية هي متشابهة : فقد قام مديرو هذه الشركات الجشعون بتضليل أصحاب الأسهم ، و الموظفون الصغار، من أجل مراكمة ملايين الدولارات، و تحقيق الثراء الفاحش و السريع. و كان كبار المدراء و المسؤولين التنفيذيين يستفيدون من التضخم الوهمي للأرباح، و تحويل الخسائر إلى مكاسب، من أجل مغادرة السفينة قبل الغرق. فلقد إفتعلوا ما يسمح برفع أسعار الأسهم. و باعوا، ثم " ذاب الثلج " عن كوارث أدت بودائع صغار الموظفين الذين يستثمرون في أسهم شركاتهم معاشات التقاعد اللاحقة. و لكن حينما عرفت الأسعار المغشوشة، و تدهورت أسعار الأسهم، فقد مالكو الأسهم الصغار و الموظفون الصغار مدخراتهم، و في معظم الأحيان فقدوا وظائفهم .

لقد حقق المسؤولون عن هذه الشركات الأمريكية أرباحا خيالية، يكفي أن نعطي بعض الأمثلة للدلالة على ذلك : في عام ٢٠٠١ تلقى كبار المسؤولين عن شركة " إنرون " ٧٤٥ مليون دولار كرواتب، و مكافآت و أرباح من سوق الأسهم المالية. و قام المدير العام السابق لشركة " إنرون " كينيث لي ببيع أسهم في "خيار البورصة" ببيع أسهم في " خيار البورصة " بنحو ٣٤ مليون دولار، و حصل على مبلغ بقيمة ٤٩ مليون دولار كرواتب و مكافآت. و من بين المسؤولين الآخرين ، جيفري سكيلينغ الذي إستقال من منصبه كمدير عام لشركة "انرون" في شهر يوليو ٢٠٠١، و قد حصل على ٢٦ مليون دولار من "خيار البورصة"، بعد أن حصل على ٦٩ مليون دولار في العام السابق. و بصورة إجمالية، فإن ممارسة "خيار البورصة" و الإباح المتأتية من الأسهم الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة و ١٤٠ كادر من شركة "انرون" جلبت

مبلغا بقيمة ٤٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠١. أما دونيس كوزلزد يسكس المدير العام السابق لشركة " تايكو " فاستخدم أموال الشركة لشراء شقة بنحو ١٨ مليون دولار و لشراء بعض اللوحات الفنية النادرة بـ ١٣ مليون دولار. أما مديرا شركتي " برني ابرز " و " وولدكوم "فانتهما بالحصول على ٨، ٣ بليون دولار عن طريق الغش و الإحتيال .

إن المسؤولين الكبار عن الشركات قاموا بكل هذه الأعمال في ظل الحصانة من العقاب، بسبب تواطؤ البنوك، و مدققي الحسابات، و عجز أو تعامي سلطات المراقبة المالية. و هكذا أصبح كل النظام الرأسمالي مهددا اليوم. لقد صمدت الرأسمالية أمام أعتى الأزمات الاقتصادية و الحروب العالمية، و إنتصرت على الشيوعية، لكنها لا يمكن لها أن تتجاوز مسألة الثقة. فالإستثمار هو عمل ثقة في المستقبل، و في المجتمع، و في القيادات للشركات. " و إذا كان الموظفون الصغار و أصحاب الأسهم في مجتمع معين ليسوا متأكدين أن الأرباح المعلنة هي حقيقية بإنصاف ، و أن مسؤولي الشركات لا يستغلون مناصبهم من أجل جني أرباح فاحشة على حسابهم، فلا توجد رأسمالية ". هكذا يلخص روبرت ليتان، المسؤول عن قسم الدراسات الاقتصادية في مؤسسة بروكينغس. و يقول الخبير في إدارة الأعمال بيتدرروكير " أن الفضائح كانت أسوأ في أوروبا خلال سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٠، و في الولايات المتحدة ما بين ١٩٣٢ و ١٩٣٤". و لكن حجم و أثر الغش و الإحتيال هو أكثر بكثير اليوم، وخلق شعورا من السخط المعمم شمل المواطنين الأمريكيين، ذلك أن الولايات المتحدة هي " أمة المستثمرين الصغار ".

يؤكد آرثور ليويت الرئيس السابق للجنة أمن البورصة، عن سلطة الأسواق " مع غبطة البورصة، تلخصت ثقافة مدراء الشركات في أخذ كل ما يستطيعون أخذه في طريقهم أكثر منها في الإهتمام بمصلحة المساهمين ". كما أثار أكثر من مرة آلان غرسبين، رئيس الخزانة الفيدرالية الأمريكية، أن " خيار البورصة " قد لعب دورا كبيرا في السعي المحموم إلى الإثراء الفاحش. فالمداخل المتأتية من " خيار البورصة " تمثل معدلا وسطيا في نهاية سنوات ١٩٩٥، ما يقارب ٨٠ % من مكافآت مدراء الشركات. و في عام ١٩٨١، كان العشرة مدراء للشركات الذين يتقاضون رواتب عالية في الولايات المتحدة، تتراوح مداخلهم ما بين ٣، ٢ و ٧، ٥ مليون دولار. أما في العام الماضي، فإن مداخلهم تتراوح ما بين ٦٤ و ٧٠٦ مليون دولار حسب ما أوردته مجلة "

Business week "الأميركية" .

في ظل هذا الوضع، واصلت أسواق الأسهم الدولية خسائرها مقتربة من أدنى مستويات تبلغها منذ ١١ سبتمبر الماضي، وسط موجة بيع من المستثمرين الذين واصلوا التخلص من الأسهم و الانتقال إلى إستثمارات أكثر ضمانا مثل السندات و الذهب و بعض العملات. و تعرض الدولار إلى ضغوط شديدة نتيجة الهبوط الحاد في بورصة نيويورك بداية صيف العام ٢٠٠٢، وإستمرار مسلسل الفضائح المحاسبية للشركات الأمريكية الذي زرع الثقة بالأصول الأمريكية .

خلال الفترة الماضية، لم يتحرك الرئيس بوش، بل إن الجمهوريين متهمون سلفا بمبالاة رجال المال. و ما فعله بوش، منذ سنة و نصف هو سلسلة إجراءات تصب كلها في خدمة الشرائح الأكثر غنى في المجتمع و لو على حساب الأكثر فقرا (خفض الضرائب، تشريعات العمل) أو على حساب العالم كله (الإنسحاب من معاهدة كيوتو)، محاولا في الوقت عينه حماية النموذج الأمريكي من الرأسمالية، إلى أن تعمقت أزمة الثقة، و إنهارت البورصة، وبدأت رؤوس الأموال تنتقل من الولايات المتحدة نحو أوروبا .

و عندما انفجرت الأزمة حاول الرئيس بوش، أن يعيد الثقة إلى الأسواق المالية، بالإعلان عن إتخاذ عقوبات قاسية ضد المسؤولين الفاسدين في الشركات، تصل إلى عشر سنوات سجن. و هي إجراءات أخلاقية فارغة، ومحدودة لحصر الأفراد و قطع الطريق على أي استغلال للفضائح المتلاحقة.

فلأول مرة منذ سنوات ١٩٢٠، نشهد إنهيارا في البورصة الأمريكية بينما الإقتصاد يقلع ثانية. و هناك سببان رئيسيان لشرح هذه الحالة الشاذة : الأول يتعلق بأزمة الرأسمالية الأمريكية التي ليست مهددة فعلا بالإنهيار، لكنها مهددة بنشويه سمعتها في الخارج، لجعلها صعبة التصدير، و تضعف الثقة بالأسواق، و تعد المستثمرين من الخارج، علما أن الولايات المتحدة هو البلد الأكثر " جذبا " للإستثمارات. فالمدافعون عن النموذج الأمريكي من الرأسمالية قاموا بتضليل أصحاب الأسهم، الأمر الذي نجم عنه فقدان الثقة و المحبة من جانب المدخرين من الموظفين الصغار. أما السبب الثاني، فيكمن في حالة سوق البورصة .

غير أن السبب الأكثر أهمية لأزمة الثقة هذه، تكمن في الركض وراء الربح الفردي، الذي يعكس نظرية تيار فكري يكتشف اليوم حدود إمكانياته.

فمدرسة شيكاغو التي يرأسها عالم الإقتصاد الحائز على جائزة نوبل غاري بيكر، هي التي طورت مفهوم الليبرالية المتوحشة، لكي تشمل كل المجتمع. وحسب هذه النظرية، الذي يقود الناس في الحياة هي الأنانية وها نحن نشهد اليوم، كيف أن التجاوزات و الإسقاطات المدمرة لهذه النظرية، أصبحت مدانة ، حتى إن الإقتصادي الليبرالي الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه حول الثقة و القوة الصادر عام ١٩٩٧، أعلن عن اختلافه مع هذه النظرية، لأن النشاط الإنساني لا يمكن إختصاره بالبحث عن الربح الشخصي فقط .

إن أحد مشاكل الليبرالية الأمريكية المتوحشة التي ظهرت مع مجئ ريغان إلى السلطة في مطلع الثمانينات، هو أنها تخلت عن الإقتصاد السياسي. فبعد المرحلة الأولى من الليبرالية الكلاسيكية التي إنتهت بأزمة ١٩٢٩، ها هي المرحلة الثانية من النيوليبرالية الأمريكية المتوحشة التي قادها ريغان مع مطلع الثمانينات، تصل إلى أزمته الاقتصادية الدورية، بعد أن تداعت الثقة في الشركات الأمريكية العملاقة، و إفلاس النموذج الأمريكي من الرأسمالية .

و إذا كانت أزمة الرأسمالية العالمية قد قادت الدول الصناعية الكبرى في الغرب إلى تفجير الحروب الإمبريالية، بهف إعادة إقتسام العالم ، و تقسيم مناطق النفوذ، و زيادة نهب خيرات الشعوب و الأمم المضطهدة في عالم الجنوب، فإنه في ظل أزمة الرأسمالية الأمريكية الراهنة، تنهياً لإدارة الرئيس بوش لحوض الحرب ضد العراق ، من أجل تصدير أزمته. فالرئيس جورج بوش، و نائبه ديك تشيني، ووزير الفاع دونالد رامسفيلد و نائبه بول وولفويتز، وكبار الحزب الجمهوري و رؤساء الشركات الكبرى، و لأسباب ذات علاقة بالفساد و تورط بعض رجال الحزب الحاكم و الإدارة الأمريكية المزعوم بفضائح مالية يجب التغطية عليها، يستخدمون أفضل الوسائل، وسيلة " الوطنية" خصوصا في مرحلة مابعد الحرب على الإرهاب، لكي يشنوا الحرب في منطقتي الشرق الاوسط و الخليج أولا.

فالمهمة الأولى للرئيس بوش الآن هي حماية الليبرالية الرأسمالية المتوحشة، عن طريق تصدير الحرب إلى الخارج ، للتستر على الفساد الداخلي، الذي قد يكون متورطا فيه هو شخصيا. و الرئيس بوش يريد الآن حروبا، لأنه يحتاجها، و لأسباب فاسدة ، كما تفيد الجولة الحالية من التهيئة العسكرية لحوض الحرب القذرة على العراق .

و في عالم لاتستطيع فيه الولايات المتحدة أن تتصرف بمنطق

الإمبراطورية مع الأقطاب الدولية الأخرى ، كالاتحاد الأوروبي و روسيا والصين و اليابان ، لأنها لاتجمعها مع الولايات المتحدة علاقة إستتباع ، كما يقضي المنطق الإمبراطوري، بل علاقة شراكة و تحالف ، فإنه لا يبقى أمام الإمبريالية الأمريكية من خيار غير أن تتجبر على الأزمات السياسيين والعسكريين، مثل دول "محور الشر"، كيما تثبت لنفسها و للعالم عظمتها الإمبراطورية.

٢-الوطن العربي أمام المخاطر الحقيقية

أولاً: العجز الرسمي العربي يغذي الهجمة الأمريكية - الصهيونية

الحديث عن سمات الوضع العربي، لا يغني عن الغوص في تفاصيله .وإذا كان حديث السمات العامة مطلوباً، لتحديد القواسم المشتركة، و لإبراز القوانين التي تحكم الوضع العام، فإن الغوص في التفاصيل يكشف أبعاد هذه السمات العامة، و المرتكزات التي تقوم عليها قوانينها .

و لا نعتقد أننا بحاجة إلى التأكيد، على أن هناك قوانين عامة، تحكم الوطن العربي كله، و أن العوامل الداخلية و الخارجية، تتكامل في عملها، لتخرج الصورة الملونة التي نراها، على الرغم من كل ما فيها من تناقض و تنوع. وإذا عدنا إلى دراسة جزئيات الواقع العربي الراهن، فلكي نغني الصورة، ونبرز التلويحات التي تتكون منها، على الرغم من قناعتنا بالقوانين العامة التي تحكمها .

و نحن هنا نختلف مع القطريين الذين يبرزون " الحالات الخاصة " باعتبارها حالات قائمة بذاتها، و نختلف أيضاً مع أصحاب نظريات " الخصوصيات " و " الأمم الناشئة " و " التفاوت الاجتماعي و الإقتصادي " لا لأننا ننكر أن هناك خصوصيات و تفاوتاً اجتماعياً، فهناك شيء من ذلك، و لكن لأننا نرى أن هذه الخصوصيات و التفاوتات لا تلغي وجود الأمة، و لا تحول دون وجود قوانين عامة، تحكم الوضع العام في الوطن العربي .

فإلى جولة في الواقع العربي، تربط فيه ما يبدو متأخراً و تكشف ما يغطيه دخان الوقائع، و تحدد ما يبدو غائماً أو غامضاً. لأن وطننا العربي يواجه أخطاراً محدقة، لا تطل أبعادها و لا تكشف خفاياها، و لأن أساسيات القطرية، تعكس تحليلات قطرية، و مواقف قطرية. و هذه السياسات القطرية تدافع عما

هو قائم، و تبرر للحاكمين مواقفهم، و تسعى لإقناع المواطن العربي بما يتناقض مع مصالحه. و لا يكشف هذه السياسات إلا النظرة القومية الديمقراطية التي تنظر إلى مصالح الشعب القومية و مصالح الأمة، و لا تقف عند مصالح الطبقات و الفئات الحاكمة .

فإذا ما ألقينا نظرة إلى هذا الوطن العربي المترامي الأطراف، وجدنا المخاطر الخارجية تتفاقم. فهناك النفوذ الأميركي المتزايد سياسيا و عسكريا واقتصاديا، و هناك الخطر الصهيوني الذي يزداد حدة، و الذي يرتبط بالسياسة الأميركية ارتباطا تاما، و هناك الحرب الأميركية ضد العراق المستمرة منذ ١٢ عاما و أخطارها الداهمة .

هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإن هذه الأخطار تترافق مع وجود أخطار داخلية، لا تقل خطورة و من ذلك : أ- العمل على إثارة الصراعات الطائفية والأثنية، و إستنزاف الجماهير في التطاحن الداخلي. ب - ترسيخ الحدود القطرية و الطائفية، لتصبح حدود أمم متنازعة، و تكوين فئات حاكمة في كل قطر، و كل طائفة، معادية لما هو قومي من جهة، و لمصالح الجماهير الشعبية من جهة أخرى، ج - تدمير الإقتصاد الوطني، عن طريق ربطه بالعولمة الرأسمالية المتوحشة، و تحويله إلى إقتصاد و تصدير و خدمات. د - توسيع دائرة التسوية الإجتماعي لدى الطبقات و الفئات الشعبية، و ربط قطاعات منها بأفكار و قيم معادية للقومية و التحرر و التقدم .

إلا أن الأخطر من هذا و ذلك، هو أن أغلبية القوى تبذل جهودها لتصفي الإحساس بهذه الأخطار الخارجية و الداخلية، و لتبديد مشاعر النقمة، و لتخلق شعورا عامرا بمشاغل أخرى متعددة. و سنحاول تناول حالات معينة، جرى فيها تحويل الرأي العام، أو قطاعات فئة على الأقل، من حالة إلى أقوى. و من هذه الحالات :

١- الموقف من الإمبريالية الأميركية : إن الموقف من الإستعمار، وبالتالي من الإمبريالية، ظل يتصاعد من أول القرن العشرين، حتى بلغ ذراه في الخمسينات و الستينات منه. و إستطاعت الموجات الشعبية أن تجعل الوجود الإمبريالي، أو حتى العلاقة مع الإمبريالية، أمرا غير مقبول. و لقد إضطر هذا الوضع الفئات الحاكمة، إلى التفاوض على إنهاء وجود القوات و القواعد الأمنية، حتى لم يبق وجود لهذه القواعد في أي قطر عربي. و ظل الوجود الصهيوني وحيدا وسط جماهير معادية، و أنظمة ترتجف فزعا أمام جماهيرها.

و لكن الأمور بدأت تتغير، منذ أوائل السبعينات، و مع تراجع الحركة الوطنية العربية، أخذت الدول العربية تفتح أبوابها لمزيد من الوجود الإمبريالي السياسي و الإقتصادي و العسكري. فعاد ميزان التبادل التجاري إلى تسجيل تطور كبير في ميداني الإستيراد و التصدير. و لم تقف الأمور عند هذا الحد بل بدأ الوجود الإمبريالي المادي و المعنوي في الظهور، حتى صار واقعا أن يكون للإمبريالية الأميركية إتفاقيات معلنه مع أحد عشر بلدا عربيا، حول وجود قواعد و تسهيلات عسكرية، هذا عدا الإتفاقيات غير المعلنه، و التعاون السري الإستخباراتي، و الإتفاقيات الممولة .

و هذا التحول الذي يجعل وطننا العربي تابعا أو شبه تابع، و يهدد أمننا القومي و وجودنا القومي، لا يكشف الآن على حقيقته، و لا تجعله الحركة السياسية العربية موضوع تعبئة، كما كانت تعبئ ضد القواعد العسكرية و الوجود الإمبريالي في الخمسينات أو الستينات من القرن الماضي .

و بينما تحرص القوى العربية و الرسمية و " الشعبية " المتصارعة على تصعيد الصراع فيما بينها، فإنها لا تعطي كل هذا " الغزو " الإمبريالي السياسي و الإقتصادي و الثقافي و العسكري أي إهتمام يذكر. كيف حدث هذا التحول؟ لماذا حدث؟ و ماذا يعني حدوثه؟ إن كل ذلك لا يحظى بإهتمام القوى السياسية، و لا يجد من يناقشه مناقشة واعية متأنية حتى في الكواليس. إلا إذا كان هناك من يحرص على سرية مثل هذه المناقشة و حدها في وطن عربي كل أسرار و عيوبه مكشوفة لعابر السبيل و هذا ما لا نرجحه .

و ها هو الرئيس الأميركي جورج بوش الذي يحتاج إلى أهل النفوذ و المال، و شبكات الضغط و بينها كبريات الشركات، و التروستات الإحتكارية داخل أميركا و خارجها، عموما، و غياب " الوجود " العربي الفاعل، يتكلم مع العرب عموما و الفلسطينيين تحديدا، بمنطق شارون و يتبنى شروطه فيرفضها على ياسر عرفات المحاصر و المستضعف و المستهدفة " سلطته " باعتبارها " الرابط " السياسي بين أشتات الفلسطينيين المعزول بعضهم عن بعضهم الآخر في " الداخل " و المعزولين بمجموعهم في " الخارج " و الذين عزل العرب أنفسهم عنهم و تركوهم بذرائع و أعداء متعددة بينها الصحيح و بينها ما هو " حق أريد به باطل " . و لعل بين ما أغرى إدارة بوش و دفعها إلى منطق شارون تبعثر العرب و غرقهم في دوامة الذعر من " أمير الانتقام " الأميركي، و إنسحاقهم تحت الشعور بإنعدام القيمة و التأثير و مبالغتهم في الإحساس

بالذنب إزاء أحداث ١١ أيلول .

إن الوطن العربي غير مصدوم بهذا النموذج من الإدارة الأميركية بل هو مجروح من التذبذب الذي تتعامل به و تقدم وعودا دون إكتراث او مبالاة. فأميركا تقول شيئا و تفعل شيئا آخر، و هي تغير تحالفاتها بسهولة: الهند ثم باكستان، تتبنى بلدانا و تتخلى عنها، تختار أصدقاءها في الخارج تتأمل مصالحها لوقت قصير ثم تلقي بهم و هذا هو السبيل الذي يؤدي إلى خلق أعداء لها. ثم إن تصريحات إدارة بوش اليوم بأن الإرهاب هو معطيات أخلاقية ومسألة أن تكون مع أو ضد فهذا تهور، خاصة بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة التي تنوي أن تكيف مفاهيمها الأخلاقية وفق الظروف الراهنة. و من ثم فإن وجود الكيان الصهيوني و الصراع العربي الصهيوني و انحياز أميركا إلى جانب " إسرائيل " بهذا الشكل الفج يشرح أكثر من دافع لوجود مشاعر مضادة لها لاستهتارها و عدم مراعاتها للمشاعر القومية العربية و الأنظمة السياسية والحدود الوطنية .

٢- **الموقف من الكيان الصهيوني :** منذ أن أعلن الكيان الصهيوني دولته، سنة ١٩٤٨، و الأمة العربية ترفض الاعتراف به، و الأنظمة العربية المرتبطة و غير المرتبطة، تجد حرجا في إعلان قبولها بالتسوية. و لقد كانت كلمة " إسرائيل " غير متداولة، و كان موقف الجماهير من الصلح و الاعتراف عدائيا جدا. إلا أن هذا الوضع تغير خلال العقد الماضي، فمنذ حرب ١٩٧٣، بدأ التحول ينكشف، و بدأ الخرق يتسع. و كان الحديث عن التسوية العادلة والشاملة و الوطنية خجولا، أما اليوم فان الحديث عن التسوية لا يحتاج إلى تبرير. و في الماضي كان قسم من الأنظمة يطرح التسوية، و قسم يعارضها، وكانت الحركة السياسية العربية، ما عدا جزء يسير، يعتبر حديث التسوية حديث خيانة، أما اليوم فلا يوجد في الأنظمة من يرفض التسوية، و إن كان هنالك خلاف فيها، و هناك قطاعات واسعة من الأحزاب و القوى الوطنية العربية لا ترى في حديث التسوية خلا أو خطرا، و تعمل على أساس تحقيقها. و لم يبق في الأحزاب و القوى الوطنية إلا القليل الذي يعارض سياسات التسوية، و إن عارضها، فإن معارضته لا تأخذ الأسلوب الحاد الذي كانت تأخذه من قبل .

و على الصعيد الفلسطيني، بدأت فتح الكفاح المسلح سنة ١٩٦٥ على أساس التحرير الكامل، و هكذا بدأت كل الفصائل. و الآن ليس في الساحة

الفلسطينية موقف من التسوية و الحل المرحلي كما كان حتى سنة ١٩٧٤ .
كيف حدث ذلك . إلى أين سيؤدي ؟ من أحدثه ؟ إن هذه الأسئلة بلا أجوبة .
و مازالت القوى المعارضة لكل ما يجري لا تطرحها جديا ، و لا تناقشها جديا ،
و إن كانت التثرثرات تتناول بعض جوانبها أحيانا .

و يبدو حاليا أن القرار الصهيوني الذي تشرف الإدارة الأميركية على
تنفيذه الآن هو سحق الشعب الفلسطيني عبر تشجيع شارون على ارتكاب
مجازر دموية بحقه في كل المدن و القرى و المخيمات الفلسطينية، بإستخدام
الأسلحة الأميركية الإستراتيجية خاصة الطائرات أف١٦ و أف١٥ ، و الدبابات
الحديثة ، و الصواريخ الموجهة بالليزر، و رفض حقه في تقرير مصيره،
وتحويل حقوق الفلسطينيين في أرضهم (وصولاً إلى إقامة دولتهم فوقها) من
قضية سياسية وطنية، من الدرجة الأولى على مستوى العالم و بتأييد شبه
إجماعي من دوله، إلى مشكلة أمنية صهيونية عنوانها " الإرهاب " و قتل
المدنيين الأبرياء، تحلها قوات الإحتلال معززة بجيش المستوطنين .

و فيما يدور الحديث بين واشنطن و تل أبيب، حول ما إذا كان ينبغي
الحفاظ على ياسر عرفات أم إقصائه، فإن جورج بوش تقبل منطق السفاح
شارون ففرض على ياسر عرفات الخيار المر، أن يقبل وصفه بأنه " ابن لادن
إسرائيل " و أن يتحول مع شرطته إلى ما يشبه " تحالف الشمال " في أفغانستان
فيؤمن الواجهة و الغطاء للجيش الصهيوني و هو بطارد بالقتل و الإغتيال
و الإعتقال المجاهدين الأبرار، بل إبادة كل الشعب الفلسطيني . و ذلك يذكر
بحقبة العهود الإستعمارية القديمة حينما كان يجري التباحث بخصوص تغيير
حاكم ما .

إن الولايات المتحدة الأميركية التي وقفت إلى جانب الحكومات الصهيونية
المتعاقبة، كشفت عن مغالاتها في دعم السياسة الصهيونية المتعنتة، و لم تتردد
إدارة بوش في إستخدام الوعيد، و تهديد جميع أولئك الذين يطالبون الكيان
الصهيوني بالخضوع لإستحقاقات القانون الدولي ، كما و لم تتردد كذلك في
إتهام كل من ينتقد السياسات الصهيونية القمعية " باللاسامية " . إن خطر هذا
الوضع الدولي لا يهدد فقط الشعب الفلسطيني، أو شعوبا أخرى ضحية قمع
مماثل، روسي أو أميركي، أنه خطر يهدد كل الشعوب .

٣- **التشديد على الهوية القطرية** : شهدت الخمسينات و الستينات من
القرن الماضي نضالا من أجل الوحدة العربية . و كان المد الشعبي واسعاً

وجارفا. و في ظل هذا المد تحققت وحدة مصر و سوريا سنة ١٩٥٨، و عقد إتفاق القاهرة بين مصر و سوريا و العراق سنة ١٩٦٢ و لكن الوحدة لم تتحقق سنة ١٩٦٣، و وحدة ١٩٥٧ انفصمت سنة ١٩٦١. إلا أن هذا لم يبلغ المد القومي الوحدوي .

و الآن يشهد الوطن العربي أنظمة تدافع عن حدودها، و قوى سياسية وطنية تنتهج سياسات قطرية، و قوى طائفية و أثنية تعمل لتفتيت أقطارها إلى دويلات طائفية و أثنية. و لقد عرفت السبعينات نمو القوى الطائفية، مع إنفجار الحرب الأهلية اللبنانية، لتشهد الثمانينات مدا طائفيا، بدأ تصاعده مع إنتصار الثورة " الإسلامية " في إيران .

كان المد القومي يسعى لتوحيد الوطن العربي و لتحريره، و لإقامة دولة قومية عربية، و جاء المد الأصولي بفكرة دولة إسلامية، و بنماذج دويلات طوائف.

التحول كبير و الخلاف كبير .. كيف حدث ذلك ؟ من أحدثه ؟ و إلى أين يمكن أن يؤدي ؟ أسئلة ما زالت بحاجة إلى أجوبة أيضا. و لو حاولنا أن نبحث عن التحولات لوجدناها كبيرة و كثيرة، و لكننا لن نمضي الآن قدما في ذكرها لأن الأمر يتعلق بحصر هذه التحولات الآن، و لأن الهدف من هذه الدراسة، ليس حصر التحولات و تحليلها بل الإشارة إلى هذه التحولات و أهميتها، و كيف تقف الأنظمة العربية من هذه التحولات.

إن الأنظمة العربية أسهمت بإحداث هذه التحولات، كل بأسلوبه و لتحقيق أهدافه. فالأنظمة المعتدلة أسهمت لأحداث هذه التحولات، لأنها تحقق سياساتها. و طبيعي أن تكون هذه الأنظمة معنية بتطوير العلاقات العربية الأمريكية و بقضية العداء العربي للإمبريالية عامة و الأمريكية خاصة، و مهادنة العدو الصهيوني و حتى مصالحته، و بإثارة حرب الطوائف. لأن من مصلحة الأنظمة المعتدلة إحباط الحركة القومية العربية و تصفية المقاومة الفلسطينية .

أما الأنظمة العربية الأخرى، فقد عرفت تحولات سياسية و إقتصادية و إجتماعية أدت إلى إنضمام بعضها لمعسكر الأنظمة التقليدية. و قادت هذه التحولات إلى تحولات هامة في الموقف من الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني ، و العلاقات مع الأنظمة التقليدية العربية .

و هكذا تراجع الصراع مع العدو الصهيوني، من دق طبول الحرب إلى الحديث عن التسوية الشاملة العادلة، و من تأييد المقاومة المسلحة و حرب

الشعب ، إلى نسيان حرب الشعب، و محاولة إخضاع المقاومة تماما .
أما على صعيد الصراع مع الإمبريالية الأميركية، فقد تحول الموقف من
الجمال الرنانة و الكلمات الطنانة إلى حديث المناسبات غير المتحمس، و تحولت
السياسات العربية الداعية إلى المواجهة، من سياسات صدام، إلى سياسات
تكيف.

و صار لكل نظام قضيته المركزية. و هذه القضايا المركزية المفروضة،
ضمن المخطط الصهيوني - الإمبريالي، تشمل قوى عربية رئيسية ، و تجمد
قواها. و حتى لا تخرج هذه القوى من مأزقها، تظل مصر رهينة قضية كذب
ديفيد، و يظل العراق وحده في الحرب الأميركية- البريطانية الظالمة، و تظل
سوريا محاصرة ، و الجزائر و المغرب مشغولين بقضية الصحراء الغربية
الذين حولها إلى أكبر من قضية فلسطين. و هكذا. و مادام كل نظام " وحده "
في " معركته " فلماذا لا يصمت عن الوحدة العربية، و يجمد معاداة الإمبريالية،
و يقبل حلا إستسلاميا على الجبهة الفلسطينية ؟

هل هذا يعني أن ما يجري هو نتيجة تخطيط إمبريالي فقط ؟ لا أبدا،
فهناك مشاركة أنظمة و قوى عربية، و هناك أخطاء سياسية استراتيجية
ونظرات قاصرة، و تواطؤ سري و مكشوف، و سياسات قطرية، و حسابات
ذاتية .

و هذه السياسات كلها تهدد وحدة الوطن العربي، و الشعب و تقود الأنظمة
إلى مأزقها الحتمية، و تفتح الأبواب للتغلغل الأميركي، و الغطسة الصهيونية،
في ظل القمع الرسمي، و حرمان الصحافة من دورها، و إخضاع الأحزاب و
القوى السياسية، و تحريم حرية الرأي .

و كان مفروضا أن تلعب الأحزاب و القوى الوطنية موقفا فعالا في هذا
المجال، إلا أنها لم تفعل، و قام معظمها على النقيض من ذلك، بإنتهاج سياسات
تخدم سياسات الأنظمة .

و لقد غلبت الأنظمة العربية الثانوي على الرئيسي، و بالتالي فإن مصلحة
الوطن، و مصلحة الشعب ليست هي الأساس، و الموقف في الخلاف لا يأخذ
مصلحة الوطن و جماهيره بعين الإعتبار. و لذلك كثيرا ما غلب الخلاف في
نقطة على كل ما عداه. و مادام الرئيس غير محدد، فإن الثانوي يصبح الأساس
دائما. و ليس غريبا بعد ذلك ألا تتحد القوى، و أن يسود الصراع و التشرذم
وأن ينتصر الصراع على الجبهة الداخلية و يضعف على الجبهة الخارجية .

إن مواقف الأنظمة هذه و مواقف قطاعات من هذه الأحزاب و القوى الوطنية، أدى إلى الإشكالات التي نعيشها اليوم، في المشرق و المغرب. الأنظمة تتصارع بقوة، و تعمل لتهدئة الصراع مع الكيان الصهيوني، و يستنفر نظام على آخر، في الوقت الذي تفتح فيه كل الأنظمة، و إن بدرجات متفاوتة أبوابها للتفاهم مع الإمبريالية الأميركية. و قضايا الصراع الرئيسية تتحول ثانوية، أما القضايا الثانوية، فتتحول إلى قضايا صراع رئيسية. أليس واضحا أن الإتجاه إلى محاربة العدو الصهيوني ضعف كثيرا .

إن الأمم المستعبدة، و البلاد التابعة، كالأمة العربية و الوطن العربي، تحتاج إلى بناء قوتها الذاتية لمقاومة الإمبريالية الأميركية، تلك بديهية لا تحتاج إلى برهان، و المضحك المبكي أن هناك إتفاقا عاما حولها، و إن اختلف المتفقون في مستوى و عي هذه القضية .

هل نحاول أن نثبت لماذا تحتاج الأمة العربية و الإسلامية إلى بناء قوتها الذاتية في مواجهة حلف الولايات المتحدة الأميركية، و غطرسة حكامها .

إن الاجابة سهلة و بسيطة، ذلك أن هذه الأمة العربية لم تخضع إلا بسبب ضعفها و تخلفها و تبعيتها للغرب، و هي بالتالي لن تكسر ربقة الإستعباد الأمريكي - الصهيوني، الا عندما تملك القوة اللازمة لذلك .

و من هذا المنطلق، فإن تحررها مرتبط ببناء قوتها الذاتية، و إثبات القدرة على الإنتصار. كيف ؟ إن ذلك لا يتم إلا عبر إعادة بناء الوعي السياسي العربي القومي و الديمقراطي على أساس الربط بين الإمبريالية الأميركية و الصهيونية العالمية و الكيان الصهيوني، و على أساس صراع الأمة العربية مع معسكر العدو الرئيسي، الإمبريالية الأميركية التي تزداد توغلا و توسعا في السيطرة على الوطن العربي، و تريد بناء نظام شرق أوسطي يتمحور حول قوة اقليمية واحدة هي الكيان الصهيوني. و هذه الترتيبات تقع في صلب الإستراتيجية الأميركية التي ترى أن هناك تماثلا في الوظائف السياسية بين البرجوازية الكميرادورية العربية و الكيان الصهيوني، اللذين يخضعان كليهما لذات الإيديولوجيا المدافعة عن الغرب الرأسمالي الإمبريالي، و المعادية لحركة الوحدة العربية، و تحاربان المعارضة العربية، على إختلاف مرجعياتها الفكرية و السياسية.

إن المدخل المنطقي و التاريخي، و ربما المدخل الوحيد الممكن لإستنهاض الأمة العربية، و إستعادة الشعب العربي إلى دائرة الفعل السياسي الراديكالي، هو

المدخل الديمقراطي، وإعادة بناء الحركة السياسية العربية القومية الديمقراطية بالمعنى الحديث والعقلاني والتاريخي للكلمة، ويلعب المثقفون العرب، دوراً أساسياً، بل مفتاحاً في ذلك.

إن أول شرط للانتصار على الإرهاب الأميركي - الصهيوني، يتلخص في بناء الحركة الشعبية، القادرة على حشد الجماهير ذات المصلحة، وبناء قواعدها السياسية المؤهلة لتحقيق الانتصار، والتي تعمل في الإتجاه المعاكس، تنمية القوة الذاتية، والعمل على بناء القوة القادرة على الانتصار .

ويعزز دعوتنا هذه الإتجاه السائد عند العرب، الذين ذلوا منذ إعتمادهم على قوة القوى الخارجية، من الأتراك، إلى السلاجقة الأتراك، إلى المماليك والعثمانيين، إلى الدول الأوروبية، وأخيراً إلى الإمبريالية الأميركية . وسيظل العرب أدلاء ما داموا يرون أوراق « اللعبة » بين باريس ولندن وواشنطن .

ويلاحظ أن القوى العظمى، منذ بدء المسألة الشرقية، عودت قيادات الجماهير العربية المضطهدة أن تنظم إلى ملوك هذه الدول ورؤوسائها. ولقد أخذت هذه السياسة شكلاً أكثر خبثاً، بعد نشوء هيئة الأمم المتحدة، إذ صار بالإمكان أن يبدو التظلم، وكأنه تظلم مشروع إلى هيئة محايدة. وهذه السياسة هي سياسة الأقوياء، أي سياسة الإمبريالية الأميركية، التي تريد للضعفاء العرب أن يظلوا خاضعين وتابعين وأن يتبعوا الأسلوب الذي يجعل النتائج بيد الأقوياء دائماً .

ولذلك فإن أسلوب الإسترحام، ومناشدة السلام الأميركي الذي إنتهجته مصر ما بعد الزعيم عبد الناصر وإتبعته معظم الدول العربية الأخرى، لم يحرر فلسطين ولا باقي الأراضي العربية الأخرى المحتلة، لأن منطق السلام الأميركي لا يعكس الشرعية الدولية، ومبادئها، ولأن الموقف الأميركي من السلام الذي يمثل السياسة الخارجية الأميركية عملياً، يقوم على إستعراض القوة والعظمة للإمبريالية الأميركية، وإنتهاج إستراتيجية الحرب على الأقطار العربية المناوئة لسياستها وبخاصة العراق وليبيا و السودان أي الأقطار العربية التي تعاني من الحصار الأميركي الظالم، باعتباره وسيلة من وسائل تنفيذ سياسة القوة والعدوان وإرهاب الدولة. أليس تجويع الشعب العراقي وجعله يموت موتاً بطيئاً، ودعم شارون على إرتكاب مجازر بشعة يومية بحق الشعب الفلسطيني، هما أسطع مثالين على سياسة الإرهاب الأميركي .

ولم تثبت الإمبريالية الأميركية إنها معنية بمكافحة الإرهاب بل إنها هي

التي تمارس الإرهاب الدولي من أجل إقتسام العالم، ونهب ثرواته الطبيعية، كما هي الحال بالنسبة للنفط العربي، وإبقاء الأمة العربية خاضعة وتابعة، وخوض الحرب ضد أفغانستان من أجل السيطرة على نفط بحر قزوين.

أما الهيئات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، فإنها منبر خطابة لا أكثر، تحكمه الدول الخمس الكبرى، وتتحكم به سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وإذا كان بالإمكان إلغاء خطابات مزعجة لممثلي الإمبريالية، فإنه ليس ممكناً إتخاذ قرارات مزعجة، أو قرارات تغيير موازين القوى لمصلحة الأمم الخاضعة التابعة، إلا عندما يميل ميزان القوى ميدانيا لمصلحة هذه الأمم .

ثم أنه على الصعيد العربي هناك قضايا لا تحل إلا بالقوة، مثل تصفية الإحتلال الصهيوني الإستيطاني لفلسطين. وفي مثل هذه القضايا، يكون التفكير والعمل بالحل السلمي وفقاً للشروط الأميركية - الصهيونية، وفي ظل الإحتلال الجذري في موازين القوى إستسلاماً وخيانة وطنية، لأن السلام في مثل هذه الحالة مجرد خنوع واستسلام للعدو الأميركي - الصهيوني .

إن هذا الإتجاه هو إتجاه البلدان العربية بإستثناء البلدان الممانعة والمقاومة لهذا الإتجاه وعلى رأسها سوريا و لبنان و العراق. إن معظم الأنظمة تشجع على التوجه خارجياً، وتنمي روح المناشدة لدى واشنطن، و تبحث في حل لتصفية قضية فلسطين في واشنطن، وعن حل لمشكلة « الإرهاب » في واشنطن أيضاً، وتطوف وفود الأنظمة العربية عواصم الدول الكبرى والصغرى، بحثاً عن الحلول، وتترقب قيادات على كراسي القيادة، تطلب القوة من واشنطن. وما ذلك إلا لأن هذه الأنظمة المرتبطة بالقرارات الأميركية، والساعية دائماً لإقناع جماهير الشعب العربي بإنتهاج سياسة المناشدة الدولية، تفتقر إلى الثقة بالشعب العربي، بل لأنها تخافه وتعتبره العدو الرئيس الأول .

وهكذا، فإن المؤمنين بمحاربة الإرهاب الأميركي - الصهيوني، عليهم أن يعملوا على بناء القوة الذاتية العربية، قوة الجماهير العربية المنظمة. وفي تنمية هذه القوة يجب أن نخوض الصراع الإيديولوجي والسياسي ضد خط الإعتقاد على الخارج، لأنه الخط الإستسلامي الرئيسي في السياسة العربية الرسمية وغير الرسمية. إنه خط الأنظمة التابعة والقوى المستسلمة، خط التجار والسامسة والعملاء وخط الجهات السياسية والإيديولوجية المرتبطة بالسياسات الدولية .

وستظل القوة الرئيسية في مواجهة الإرهاب الأميركي - الصهيوني، هي

قوة الجماهير العربية، وقواها المنظمة المصممة على تحقيق أهدافها .

ثانياً: مقولة " الشارع العربي " بين الوهم و الحقيقة

تعود مقولة " الشارع العربي " في تاريخها إلى نهاية حرب الخليج الثانية، و تعزز إستخدامها في السنوات الأخيرة من قبل أولئك الذين يتحدون سطوة الغرب، منطلقين مما يمكن أن يساعد على العموم موقفاً معادياً للإمبريالية الأميركية و قاعدتها الإستراتيجية في المنطقة ممثلة بالكيان الصهيوني. و لما كان الوطن العربي يبدو للكثير أشد المناطق تأزماً و تفجراً في حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة و إنهيار المعسكر الإشتراكي، إذ يمكن القول بأن الوطن العربي شكل ساحة للحروب بين الدول أكثر مما شكلته أية منطقة أخرى من العالم، فقد تنبأ العديدون بأن تلعب مقولة " الشارع العربي " دوراً مركزياً في مواجهة الأعمال العدوانية الموجهة ضد العرب و المسلمين .

و في الواقع، نقول اليوم " الشارع العربي " مثلما كنا نقول في السابق " الجماهير الشعبية " و " الشعب العامل " و " الطبقة البروليتارية " و " الثورة الوطنية الديمقراطية ". و لكل مرحلة تاريخية معينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، و الموجات التي إستتبعها من حركات تحرر وطني معادية للإستعمار، و حركات قومية راديكالية علمانية، و أحزاب اشتراكية و حركات إسلاموية، تبحث كل مقولة من هاته المقولات الأنفة الذكر في تعيين الأطراف الفاعلين الذين يحددون مجرى الأحداث السياسية. و لكل مقولة من هذه المقولات دينامية تؤكد دفعة واحدة خضوع الوطن العربي للهيمنة الداخلية ممثلة بالأطر النكوصية السلطوية الموروثة من مرحلة الحرب الباردة، و للهيمنة الخارجية ممثلة بالإمبريالية، و توفر فرصاً لمستقبلات بديلة، أكثر ديمقراطية و سلمية، و بصرف النظر عن مدى تطابق هذه المقولات مع حاجات الواقع و عملية تغييره نحو الأفضل .

و في ظل الوطن العربي الذي دخل القرن الواحد و العشرين و هو محفوف بالمخاطر حقا، إذ أن العلاقة بين الوطن العربي و الإقتصاد العالمي مازالت علاقة ضعف، و إلى حد كبير علاقة تبعية، و لازالت سياسة الولايات المتحدة الأميركية منحازة بإطلاقية للكيان الصهيوني و متواطئة مع الأطر السلطوية، و لازالت اللامساواة الصارخة في توزيع الثروة و السلطة

والحقوق، و هي لا مساواة تعرف أيضا باسم الإمبريالية - قائمة، في ظل هذا الوضع ليس الشارع العربي في المحصلة النهائية، سوى المصيبة الأخيرة، وهو يذق جرس إنذار عن مأزقه. لأن الانتقال من البروليتاريا، و الفلاحين الفقراء، و الجماهير الشعبية، و القوى الإجتماعية المعادية للإمبريالية و الصهيونية، إلى مقولة " الشارع العربي "، يعني الانتقال من الدقيق نسبيا إلى المرونة على وجه الخصوص، من العياني إلى الجمهور الضبابي الصامت ليس بسبب شرطه الإجتماعي - و بدرجة أقل من قبل إيديولوجيته السياسية - و إنما بسبب الغضب الشديد بلا شرط، أي غياب الوعي السياسي المطابق الذي ينشد التغيير الراديكالي .

قد تكون مقولة " الشارع العربي "، مفيدة بالدرجة الأولى، للمتقنين العضويين بالمعنى الغرامشي المتميزين عن النخب العربية (أكاديميين، مؤرخين، روائيين و صحافيين) المتواطئة مع السلطات، و التي تعيد إنتاج الدوغما الرسمية، بدلا من لعب دور الإنتلجنسيا في مواجهة التحديات. كما أصبحت مقولة " الشارع العربي " تحتل موقعا مركزيا في الخطاب السياسي لقوى المعارضة على إختلاف مشاربها الفكرية و السياسية في الوطن العربي، نظرا لأن الشارع العربي من وجهة نظرها يجسد الملاذ الأخير للأمال التي تم هدرها، و هي تعتقد أنه يتمرد و ينتفض ضد مضطهديه. إذ أن التاريخ المعاصر للوطن العربي كان و لا يزال مسألة حرمان من الحقوق لكل الإتجاهات الفكرية و السياسية التي إنخرطت في نضالات شعوب المنطقة منذ الستينات و السبعينات و الثمانينات حيث كانت قوام هذه النضالات مناهضة التدخل الإمبريالي الخارجي بشقيه الأميركي و الصهيوني، و مقاومة القهر المسلط على مستوى الجنسين، و ضد قمع الصحافة و مصادرة الحرية الأكاديمية و نفي الأمن، و من أجل الظفر بالحريات الفردية و العامة المتساوقة مع حقوق الفئات الإجتماعية .

و لكن التاريخ السياسي العربي منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، و بعد رحيل الإستعمار الفرنسي و البريطاني عن معظم الأقطار العربية، و بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، حين بدأت حركات راديكالية تتحدى الأنظمة العربية " البرجوازية الصغيرة "، و بعد حرب تشرين ١٩٧٣ التي إستخدم فيها العرب سلاح النفط أول مرة، و بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي بشرت بلاهوت التحرير في العالمين العربي و الإسلامي، بوصفه وسيلة حقيقية جديدة للتحرير، و

في عام ١٩٩١ حين تضافرت هزيمة العراق، هذا التاريخ السياسي الداخلي للأمة العربية، و التاريخ المعوق بالضغط الإستعمارية و الإمبريالية و لا سيما الأميركية منها، و بالإحتلال الإستيطاني الصهيوني، و السياق الفكري المتغير في الغرب، طعنا في المشروع القومي العربي التحرري من بعض النواحي. و نأتى فيما بعد إلى عزو المسؤولية ليس إلى شطط المراقب الذي لم يستوعب الديناميات الإجتماعية و السياسية للدول العربية، و إنما إلى سمات الشيء المراقب ، و الحال هذه، جانبه غير المتوقع .

فمن جهة، ليس الإضطهاد، و مصادرة الحقوق ، و الديكتاتورية، و العدوان و التدخل العسكري من إمتياز الدول الخارجية، لكي نلقي بالمسؤولية على عاتق الإمبريالية و العدو الصهيوني و حدهما فقط. فـ " الشارع العربي " في هذا الإحساس هو الفاعل السياسي المثالي ، و هو بإمتياز غير قابل للحجز أو الموت السياسي، أمام تفاقم التهديد لحقوق الإنسان، و العدوان الإمبريالي الخارجي. فهو يمثل في أن معا الإستقالة و الإعتزال عن السياسة في مواجهة الخمول السائد و الحالة الإنتظارية المتجددة بلا إنقطاع لتمررد فجائي و غير متوقع .

هذا الأمل المهدور من " الشارع العربي " الذي لم يحرك ساكنا أمام حرب الإبادة التي تخوضها حكومة الإرهابي شارون في فلسطين المحتلة، و الحرب الأميركية في أفغانستان المسلمة، و في عز شهر رمضان الفضيل، يتوطد قبلا في سياق التحليل الإجتماعي أو السياسي، و يتمسك اليوم يائسا بالحدس .

مع تفاقم النزعة العدوانية الصهيونية إلى حدها الأقصى، خاصة بعد أن إعتلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني مجموعة من أكثر الصهاينة إرهابا و تطرفا، و بعد أن بات التفوق الأميركي ساحقا، و الهيمنة الأميركية مطلقة عقب أحداث ١١ أيلول، حيث أن الذي سيعادي الولايات المتحدة الأميركية سيجد نفسه وحيدا أمامها دون أي حليف بجانبه، أصبح مفهوم " الشارع العربي " يخدم حاجات الدول العربية نفسها و قسما من أوروبا، التي في نظرها يشكل الشارع آخر متراس في مواجهة مخططات الولايات المتحدة، التي تصدر القوائم بالدول العربية و الإسلامية المحتمل أن تكون هدفا لضربات أميركية مقبلة .

فأحداث ١١ أيلول إستغلتها الولايات المتحدة لتكريس هيمنتها الكونية بإطلاقية كما فعلت منذ عام ١٩٩١ بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، إذ إعترفت عواصم أوروبا و آسيا ضمينا بهذا التفوق الأميركي، و بدت الدول الغربية الكبرى و روسيا و الصين أمام هذا التفوق الأميركي قزما، و الحال هذه فإن "

الشارع العربي " يعيش حالة من الموات السياسي. و من هذا الصمت في الشارع يبدو أن الولايات المتحدة توصلت إلى بعض الإستنتاجات، منها أن الرأي العام العربي لا يحترم إلا القوة. فبعد العقاب الذي أنزلته بأفغانستان والذي هو بمنزلة تحذير مرعب للعراق، إستولى اليمين الأميركي على مقولة " الشارع العربي "، الذي لم يكن يؤمن بها في يوم من الأيام لتبرير استخدام سياسة القوة العسكرية الضاربة، التي طالما نادى بها في السابق .

هل سيتحرك الشارع العربي في حال حصول العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق؟

يرى بعض المتقنين العرب المقربين من الأوساط السياسية الأمريكية أن هناك نموذجين تم إختبارهما، حسب ذوي نصيحة إهمال الشارع العربي : نموذج الحرب على العراق في أوائل التسعينات حين قرعت طبول المخاوف من الشارع المصري أولاً، و ما يليه في الشارع العربي. و هذا لم يحدث. ونموذج " غضب " الشارع العربي بين الحين و الآخر إحتجاجاً على بطش رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون بالفلسطينيين، من دون تماسك و لا إستمرارية .

أما مستشارو جورج بوش، فيرون أن " الغليان " في الشارع العربي، الذي يتحدث عنه علنا بعض القادة و يشير إليه المحللون السياسيون، ليس سوى ثورة مؤقتة لا تلبث أن تعود إلى نيران خافتة جدا. هبة ساخنة و هبة باردة، فلا خوف و لا داعي للقلق. فهذا شعب لا يخاف. هذا شعب لا يحسن المطالبة، سوى عبر غوغائية الغضب و التحريض و الإحباط و الصراخ في الغرف المغلقة - فهو لا يملك المؤسسات الديمقراطية التي تمكنه من التعبير عن رأيه و مطالبه. و هو فوضوي بطبيعته، لم يدرب على النظام، حجب عنه، بفاعلية خيار المعارضة الإحتجاجية السلمية، و هو أمام ردود الفعل القمعية يخاف من العقاب .

و في نهاية المطاف أقنع هؤلاء المستشارون بوش، بأن معظم الأنظمة العربية ستستخدم أدوات الأمن لمنع الإحتجاج الساخط على أمريكا، ليس من أجل أمريكا فحسب، و إنما من أجل مصالح الأنظمة نفسها. فلا داع للقلق، الوضع العربي مضمون و مطمئن. كل الخيوط محاكة، معسكر التطرف في قفص الإحتواء، الحكومات لن تسمح للشارع بالإنفجار، و معسكر الاعتدال لن يتأهب مادام أنه لا يطلب سوى الستر .

و مع حذف معادلة الشارع العربي، و إحتراسا لسوء التقدير و الحسابات، يرى مستشارو الرئيس بوش أن أسوأ السيناريوات قد يكون في مصلحته في أي حال : فلنقل إن ذلك الشارع، إنتهى، و أن الفوضى باتت سيدة الساحة. عندئذ، فليسقط الشارع تلك الأنظمة، و لتلتهب المنطقة، و ليختار الناس من يريدون في الحكم. فهذا أولا يمكن إستخدامه ضمن منطق حان الأوان للشعوب كي تقرر من يحكمها و تلتحق بالديمقراطية و هذا مفيد لأمريكا.

و قد أثبتت التجربة التاريخية المعاصرة القريبة منا زمنيا، و الحاضرة في وعينا و وجداننا، أن التحرك الفعلي و المتبقي للشارع العربي، يتقدم بتوافر شرطين أساسيين ضروريين : أولهما وجود دولة وطنية كدولة مصر الناصرية هي جنين دولة قومية أو دولة قومية بالقوة، يمكن أن تصبح كذلك بالفعل عند توافر الشروط الذاتية و الموضوعية اللازمة، و ثانيهما نمو الحركة الشعبية في مناخ الحرية الفكرية و السياسية. فلن تتبلور ملامح المشروع القومي الديمقراطي العربي المناهض للإمبريالية الأميركية و للكيان الصهيوني واقعا و جديا، إلا في ظل نمو هذه الحركة التي ركبت موجها الأحزاب السياسية، ثم ما لبثت أن خذلتها إن لم نقل خانتها.

و ليست ظاهرة الصمت السائدة في " الشارع العربي " و إنطلاق مسلسل الإنتهاك الإمبريالي - الصهيوني المذل و المدمر، و عملية التهميش المضاعف التي يتعرض لها الرأي العام العربي، و القوى السياسية، في ظل الرأسمالية المتوحشة الأميركية و الدول المرتبطة بها، التي عملت في كل مكان على تقليص مساحة الحرية، و محيط الديمقراطية، و سعت إلى ما يمكن أن يدمر جهاز أمن العولمة، سوى مظهر من مظاهر أزمة السياسة في الوطن العربي .

إن أزمة السياسة هي أزمة المجتمع و الدولة و أزمة العلاقة بينهما. و قد كانت الأزمة و لا تزال تتجلى في ضالة الطبقة السياسية في الوطن العربي، و هشاشتها، و إختراقها من قبل الدوائر الإمبريالية، و طابعها النخبوي، فضلا عن تأخر و عيها و إستلابها الإيديولوجي و السياسي بوجه عام، إضافة إلى صمت "الشارع العربي " .

و يتساءل المحللون الأكاديميون في الغرب، كيف يمكن تفسير التعايش، من جهة بين إفرازات العولمة التي عمقت هوة عدم العدالة، و عدم المساواة، و الفقر على المستوى العربي، و إعطاء بعض العرب القوة لأمبركا الأمر الذي جعلها قادرة على أن تفرض الكثير من شروطها المذلة على الأمة العربية و أن تستخف

بالمواقف العربية، و أن تستهين بالحقوق العربية، و من جهة أخرى الصمت السياسي في " الشارع العربي ". و ماذا يمكن القول عن الوطن العربي، الذي يبدو أنه أفلت من رياح الهجمة الشاملة نحو الديمقراطية ؟

عندما تخور الدولة و المجتمع في الوطن العربي، تخور بالدرجة الأولى المدينة العربية و تتحول إلى صحراء قاحلة، حتى و إن كانت مسكونة بملايين من البشر. و يتجلى هذا بوضوح في موت " الشارع العربي " .

لذلك كله و لغيره من الأسباب التي لا يتسع المجال للحديث عنها في هذا البحث، فإن مستقبل مقولة " الشارع العربي " مرهون بإعادة إنتاج السياسة في صلب المجتمع العربي، و إعتبار المدخل الديمقراطي هو المدخل الضروري بل المدخل الوحيد الممكن لإطلاق سيرورة هذا " الشارع العربي " لمقاومة الإمبريالية لا سيما الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني، و مقاومة الصفقات المشبوهة و ما سينجم عنها من بلايا، هي الوجه الآخر لهذا المدخل .



أهم مراجع الكتاب

الكتب العربية

- إسماعيل راجي الغاروفي - أصول الصهيونية في الدين اليهودي - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية ٦٣/١٩٦٤).
- بول هيرست و جراهام طومبسون - ما العولمة - الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم - ترجمة د. فالح عبدالجبار - سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٧٣ - سبتمبر ٢٠٠١.
- جورج كنعان - الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي - الجزء الأول الدعوة و الدعاة - بيسان للنشر و التوزيع - بيروت - الطبعة الأولى تموز ١٩٩٥.
- جورج كنعان - وثيقة الصهيونية في العهد القديم - الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٧ - جيف سيمونز - التنكيل بالعراق - العقوبات و القانون و العدالة-إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- الطبعة الثانية-بيروت كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨.
- ح. وايزمان : مولد " اسرائيل منشورات غاليمار , باريس ١٩٥٧, Naissance D,ISRAEL.
- ديفيد ديوك- أمريكا - اسرائيل و ١١ أيلول ٢٠٠١- ترجمة سعد رستم- دار الأوائل , دمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
- شمعون بيرس - الشرق الاوسط الجديد- دار الجليل , عمان _ الطبعة الاولى ١٩٩٤ .
- صامويل هنتجتون - صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي, ترجمة : طلعت الشايب, تقديم :د صلاح قنصوه , الطبعة الثانية ١٩٩٩,صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center ١٢٣٠ Avenue of the Americas New

York, NY 10020

International Herald Tribune, 7 janvier 2002 -

- عبد الوهاب المسيري - نهاية التاريخ - دراسة في بنية الفكر الصهيوني - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى حزيران 1979 .
- عاطف قيرصي - الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الأولى 1982 - من المقدمة.
- فريد هاليداي - ساعتان هزتا العالم - 11 أيلول / سبتمبر 2001 : الأسباب و النتائج - ترجمة عبد الإله النعيمي - دار الساقى - الطبعة الأولى 2002
- فريد هاليداي - الإسلام و الغرب - خرافة المواجهة, دار الساقى - لندن - الطبعة الأولى 1997 .
- محمد عبد العزيز ربيع - المعونات الأمريكية لاسرائيل - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - كانون الثاني 1990 .
- مكسيم رودنسن - "اسرائيل" واقع استعماري - ترجمة احسان الحصني - مراجعة أنطون مقدسي, منشورات وزارة الثقافة و السياحة و الإرشاد القومي في سورية, الطبعة الأولى 1967 - ميشال بوغنون - مردان - أميركا التوتاليتارية - الولايات المتحدة و العالم : إلى أين. قدم له بيار سالينجر - عربيه خليل أحمد خليل - دار الساقى - الطبعة الأولى 2002 (ص 113).
- مايكل هارديت و أنطونيو نيغري - الإمبراطورية - امبراطورية العولمة الجديدة, تعريف فاضل جنكرو مراجعة د. رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى 2002 .
- هنري كيسنجر - هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الأيوبي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى 2002 .
- هانس - بيتر مارتين و هارالد شومان - فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية - ترجمة د. عدنان عباس علي - مراجعة و تقديم د. رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة العدد 238 - أكتوبر / تشرين الأول 1998 - الكويت
- هاني الهندي "حول الصهيونية و اسرائيل", دار الطليعة - بيروت الطبعة الأولى 1971, (ص 204).
- والتر لاكبر (محرر) قراءات في الصراع العربي - الإسرائيلي تاريخ وثائقي لصراع الشرق الأوسط (نيويورك فهانتايم - بوكس 1969 .
- ياسين الحافظ - الهزيمة و الإيديولوجيا المهزومة - دار الطليعة - بيروت, الطبعة الأولى تموز 1979 .

الدوريات

- أحمد ابراهيم محمود - الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي،
مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٩، تموز / يوليو ٢٠٠٢ .
- أحمد ابراهيم محمود - الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في
الساحة الدولية - مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام - العدد
١٤٧ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ .
- أنياسو رامونه- محور الشر- لوموند ديبلوماتيك، آذار/ مارس ٢٠٠٢.
- بول ماري دو لا غورس، منطق الحرب في الشرق الأوسط، جريدة لوموند
ديبلوماتيك الشهرية، أيلول ٢٠٠١ ، النسخة العربية التي تصدرها مؤسسة الرأي
للصحافة.
- توفيق المدني - " طالبان " و الصراع على آسيا الوسطى - مجلة شؤون الأوسط -
العدد ٧٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ .
- جميل مطر- مقال بعنوان :حملة التبشير بالشرق أوسطية في ذروتها_ صحيفة
الحياة ، تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٤ .
- خالد عبد العظيم - منتدى بورتو الجري : إعادة طرح لحوار الشمال و الجنوب -
مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٤ - أبريل / نيسان ٢٠٠١ - القاهرة .
- رضا محمد هلال - مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة : القضايا و المكاسب
- مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، القاهرة .
- رضا محمد هلال و كرستين عبدالله - قمة كيبك و ردود الفعل الإقليمية و الدولية -
مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١ - القاهرة .
- راوية عاطف مختار - الأزمة المالية الأرجنتينية - مجلة السياسة الدولية - العدد
١٤٨ أبريل ٢٠٠٢. القاهرة .
- سعيد عكاشة - الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية - مجلة السياسة الدولية -
العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢ تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة .
- صالح بشير - مناهضة مناهضي العولمة أفتح نقائص الديمقراطية - ملحق تيارات
- صحيفة الحياة، ٢٤ حزيران ٢٠٠١ .
- صامويل هانتجتون - " زمن حروب المسلمين " - مجلة نيوزويك العربية - العدد
٨١، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ .
- عبدالعزيز محمد الدخيل " العبث الأمريكي يغذيه صمت الشارع العربي " - مجلة
المستقبل العربي العدد ٢٧٣ - نوفمبر ٢٠٠١ - يصدرها مركز دراسات الوحدة
العربية - بيروت .

- عبدالعليم محمد - جدل الدولة و السيادة في المسار الفلسطيني - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٣٨. أكتوبر ١٩٩٩ تصدر عن مؤسسة الأهرام - القاهرة.
- عوني فرسخ - " الشرق الاوسط الجديد " و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل- صحيفة المجد الاردنية تاريخ ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٩٤.
- عماد جاد, القضية الفلسطينية و تداعيات الحادي عشر من سبتمبر, مجلة السياسة الدولية الفصلية, التي تصدر عن مؤسسة الاهرام - القاهرة, العدد ١٤٧, يناير ٢٠٠٢ .
- عماد جاد - نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية - مجلة السياسة الدولية, العدد ١٤٩, تموز / يوليو ٢٠٠٢.
- غرينفيل بايفور- الإرهاب باسم مكافحة الإرهاب أو " الحرب الخاطئة" - عن مجلة " فورين أفيرز- تموز - آب و نشرة " فري سبيتش " الأمريكية التقدمية - جريدة المحرر العدد (٣٥٦) ٢- ٨ آب ٢٠٠٢ .
- فيليس بينيس - قانون الإمبراطورية - جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية - النسخة العربية الصادرة عن دار النهار. كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ .
- مولي مور و جون وارد اندرسون، المفجرون الانتحاريون يغيرون الموازين العسكرية في الشرق الأوسط, مجلة News Week باللغة العربية، تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ .
- محمد الميلي - عولمة و أصولية و بن لادنية كتب يقرؤها الغرب عن الإسلام - مجلة وجهات نظر - العدد الأربعون - مايو ٢٠٠٢ .
- محمد سعد أبو عامود تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران و تركيا و روسيا - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٧ - يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ .
- مروان بشارة -عصر الحروب اللامتساوقة - جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية - النسخة العربية الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي - تشرين الأول ٢٠٠١ .
- نزيرة الأفندي - المشكلة الأرجنتينية - أزمة سياسات أم صراعات حزبية ؟ مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٨ - أبريل ٢٠٠٢ - القاهرة .
- نعم تشومسكي- الولايات المتحدة بين الافراط في القوة و في السيطرة- الإرهاب سلاح الاقوياء, صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهرية- النسخة العربية التي تصدرها المؤسسة الصحفية الاردنية-الرأي, كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- ناجي صادق شراب, الدولة الفلسطينية : و التداعيات و المكانة الاقليمية (رؤية مستقبلية), مجلة السياسة الدولية, العدد ١٤٧, كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢

هبة رؤوف عزت - أبراج أمريكا العاجية... و حروبها غير المقدسة - مجلة وجهات النظر - العدد الأربعون - مايو ٢٠٠٢ .

الكتب و الدوريات الأجنبية

- A VI Shlaim, The Rise and Fall of All -Palestine Government in Gaza Journal of Palestine Studies, vol. Xx, no, 1, Autumn 1990.
 - BEN ALI Ahmed, La tribalisation par la mondialisation, casbah Editions ,Alger1999.
 - Emmanuel Told , Apres L Empire:Essai sur la Decomposition du systeme Americain. Editions Galimard,Paris, 2002.
 - Escritores en Prosa Anteriores al Siglo Xv (Biblioteca de Autores Espanoles de Rivadeneira:Madrid , 1952.
 - Frederic L. Pryor , The Future OF U.S Capitalism - Cambridge Press, University Cambridge, 2002.
- مستقبل الرأسمالية الأمريكية
- Ignacio Ramonet - un autre monde est possibleBesoin D Utopie. Le Monde Diplomatique N530, Mai1998.
 - James Steinberg , in Brooking s Forum on, America s New war ag ainst terrorism :the Impact on u.s .foreign policy The economy and theway we live (Washington dc : the Brookings institution September 14.
 - L es dossiers de L ETAT du monde- la mondialisation au dela des mythes- Paris- la decouverte, 1997.
 - Olivier Roy ,Avec les Talibans la charia plus le gazoduc Le Monde diplomatique Novembre 1996.
 - Robert Kurz et Ernest Lohoff; ALLEMAGNE ;LaGauche- Paie seshesitations , Le Monde diplomatique N 540 , mars 1999.
 - Seumas Milne , Les ambiguities du (Blairisme)en Grande- Bretagne , le monde diplomatique , N 537 , Decembre 1998.
 - Unholy War : terror in the Name of Islam. Johns Esposito oxford university press 2002.
 - Ivory Towers on Sand : faillure of Middle Eastern Studies in America. (أبراج عاجية فوق الرمال : فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا) .
 - Stephone Allix De la resistance a la prise de Kaboul I histoire Secrete des talibans, Le Monde Diplomatique .Janvier 1977



الفهرس

مقدمة	٦
القسم الأول: العولمة الرأسمالية المتوحشة	١٧
الفصل الأول: الليبرالية الجديدة و حقائق العولمة	١٨
١- هل يمكن تنظيم العولمة؟	١٨
٢- العولمة...حرية التجارة في خدمة الدول الصناعية الغربية.....	٢٢
٣- تحدي العولمة مشروط بالديمقراطية المتكاملة	٣٠
الهوامش :	٤٠
الفصل الثاني العولمة السيئة و راديكالية المناهضين لها	٤٢
١-العولمة و المواجهة بين بورتو أليغري و دافوس	٤٩
٢- منندى بورتو الليغري :مسيرة ضد العولمة النيوليبرالية	٥٥
الهوامش:	٥٩
الفصل الثالث عودة الصراع بين الشمال و الجنوب في ظل العولمة	
المالية و العسكرية.....	٦٠
٢-أمريكا عراب جديد للقارة الأفريقية.	٧٦
الشراكة التجارية الأميركية-الإفريقية	٧٨
الدولارات و الديمقراطية لغزو الفضاءات الإفريقية العذراء.....	٨٣
صوغ جغرافيا سياسية جديدة في إفريقيا :	٨٦
٣- إفلاس الأرجنتين	١٩
الهوامش:	٩٤
الفصل الرابع أزمة الإشتراكية الديمقراطية و عولمة الطريق الثالث	٩٦
١-تاريخ فكرة الإشتراكية الديمقراطية	٩٦

- ٢- الاشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد انهيار الشيوعية..... ٩٩
- تجاوز الاشتراكية الديمقراطية..... ١٠٢
- ٣- الاشتراكية الديمقراطية فقدت هويتها، وقدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح..... ١٠٣
- ٤- الدعوة إلى الطريق الثالث..... ١١٠
- ٥- "الليبرية" في بريطانيا بنت السيطرة النيو ليبرالية..... ١١٥
- الولاية التشريعية، قبل ٢٠٠٦..... ١١٩
- ٦- المسيرة الكبرى للصين نحو الرأسمالية المعولمة..... ١٢٢
- الهوامش:..... ١٢٦

القسم الثاني : الإمبراطورية الأمريكية تحريض على الإرهاب..... ١٢٧

الفصل الخامس ١١ أيلول و تحول أمريكا إلى ساحة للإرهاب..... ١٢٨

- ١- من مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تضخم الإرهاب..... ١٢٨
- ٢- النظام الرأسمالي العالمي يضرب في الصميم..... ١٣٥
- ٣- حسابيات متضاربة في الموقف الفرنسي من الحرب الأمريكية..... ١٤٤
- ٤- هل دخلت الإمبراطورية الأمريكية في طور الأفول..... ١٥١
- الهوامش:..... ١٥٨

الفصل السادس الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى..... ١٦٠

- ١- حركة طالبان تنهزم هزيمة تاريخية عادلة..... ١٧١
- أولا- فما هو التاريخ السري لحركة طالبان..... ١٧٤
- ثانيا- لعبة باكستان..... ١٧٦
- ثالثا- بداية مسيرة حركة طالبان..... ١٨١
- رابعا- دور حركة طالبان في تجارة الأفيون..... ١٨٣
- خامسا: طالبان وقضية النفط..... ١٨٥
- ٢- أفغانستان في لعبة المجابهات الإقليمية و الدولية..... ١٨٧
- ٣- باكستان تدخل مرحلة الزوابع الخطرة..... ١٩٥
- ٤- الإمبريالية و الحرب..... ٢٠١
- الهوامش:..... ٢٠٦

الفصل السابع: هل يستمر تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب؟..... ٢٠٨

- ١- خلفيات تعمق التحول الغربي عند فلاديمير بوتين..... ٢٠٩
- ٢- الحلف المقدس الأمريكي - الروسي..... ٢١٨
- ٣- حصاد باكستان المالي و السياسي..... ٢٢٢
- ٤- الهند و باكستان على حافة الحرب..... ٢٢٦
- الهوامش:..... ٢٣١

الفصل الثامن من المسؤول عن العداء المتجنر لأمريكا..... ٢٣٢

١- بوش والحرب ضد العدو الجديد الإرهاب ٢٣٢

٢- الحرب على الإرهاب من منظور المثقفين الأمريكيين الديمقراطيين

..... ٢٤١

الهوامش: ٢٤٨

القسم الثالث: القضية الفلسطينية و تداعيات ١١ سبتمبر ٢٤٩

الفصل التاسع أمريكا و الكيان الصهيوني و الإرهاب ٢٥٠

١- الإنحياز الأمريكي الأعمى للصهيونية ٢٥٠

٢- الإرهاب في الفكر و الممارسة الصهيونيين ٢٦١

أ- الأسس المذهبية للإرهاب في الفكر الصهيوني ٢٦٢

ب- الإرهاب في خطاب المنظرين لقادة الصهاينة ٢٦٧

ت- العلاقة الوثيدة بين الصهيونية و النازية ٢٧٠

٣- شارون و التمسك بالعقيدة الصهيونية ٢٧٧

الهوامش: ٢٨١

الفصل العاشر: النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد ٢٨٤

١- الشرق أوسطية مجال حيوي " لإسرائيل" كامبريالية فرعية ٢٨٥

٢- دعوة لربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني ٢٩٤

٣- أهمية الجبهة الثقافية في مقاومة التطبيع: غارودي أنموذجاً ٣٠٠

٤- العرب و تفعيل المقاطعة ٣٠٥

الهوامش: ٣٠٨

الفصل الحادي عشر: الإنتفاضة الفلسطينية وإستراتيجية الحرب

الصهيونية ٣١٠

١- الحرب و جدية التهديدات الصهيونية ٣١٠

٢- الإنتفاضة تعمق مأزق شارون ٣١٤

٣- الشراكة الأمريكية - الصهيونية في العدوان ٣١٩

٤- إستراتيجية شارون - بوش: القضاء على المقاومة ٣٢٧

٥- الأصولية المسيحية الأمريكية و حربها الصليبية ٣٣٧

الهوامش: ٣٤٧

الفصل الثاني عشر: رؤية نقدية لمقولة الدولة الفلسطينية ٣٥٠

١- جدل الدولة الفلسطينية في ظل مرجعية أوسلو ٣٥٠

٢- السلام الأمريكي - الصهيوني يطلق رصاص الرحمة على أوسلو

..... ٣٦٤

٣- هل يشكل القرار ١٣٩٧ أساساً لقيام دولة فلسطينية؟ ٣٦٩

الهوامش:	٣٧٥
الفصل الثالث عشر: القضية الفلسطينية في مواجهة خطر التصفية	
.....	٣٧٦
١- خلفيات أزمة السلطة الفلسطينية	٣٧٦
٢- إصلاح السلطة .. من المنظور الأمريكي-الصهيوني	٣٨٣
٣- إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية	٣٨٥
القصور الإستراتيجي في رؤية تحرير فلسطين	٣٩١
الهوامش:	٤٠٣
القسم الرابع : الحرب الإستباقية على العراق	٤٠٥
مقدمة:ضرب العراق تجسيد لمبدأ الحروب الإستباقية	٤٠٦
الفصل الرابع عشر أثر الصهيونية والقضية الأحادية في استمرار	
الحصار على العراق	٤١٦
١-العقوبات الاقتصادية الدولية ضد العراق (١٩٩٠ - حتى الآن)	٤١٦
.....	٤١٦
٢-"يونسكوم": ألعوبة في أيدي الإستخبارات الأميركية والصهيونية	٤٢٢
٣- بداية تفكك التحالف الدولي وعزلة أمريكا	٤٢٥
الهوامش:	٤٢٩
الفصل الخامس عشر إخفاق إستراتيجية الإحتواء العسكري	٤٣٠
١- مرتكزات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط	٤٣٢
أولاً: المصالح الاقتصادية الإستراتيجية	٤٣٣
ثانياً : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و	
"إسرائيل"	٤٣٥
ثالثاً : الهيكل الأمني الإقليمي	٤٣٧
رابعاً : إزالة أسلحة الدمار الشامل :	٤٣٨
خامساً : الإحتواء العسكري على طريق إسقاط النظام	٤٣٩
٢-التلازم بين العدوان الأمريكي و عجز النظام الرسمي العربي ..	٤٤٦
الفصل السادس عشر أمريكا .. من الردع الى الحرب الإستباقية ..	٤٥٤
١-محور الشر مستوحى من تنبؤات صدام الحضارات	٤٥٤
٢-هل يخدم مشروع الإطاحة بالنظام العراقي المصلحة العربية؟ ..	٤٦٣
٣- العدوان من أجل النفط	٤٧٢
٤-هل سينجح السيناريو الأمريكي لإسقاط النظام العراقي	٤٨٢
الهوامش:	٤٨٧

.....	٤٨٨	الخاتمة
.....	٤٨٨	١- أزمة الثقة في الليبرالية الأمريكية
.....	٤٩٣	أولاً: "حرب الصلب" والنفاق الأمريكي
.....	٤٩٦	ثانياً: مسلسل فضائح الشركات الأمريكية
.....	٥٠١	٢- الوطن العربي أمام المخاطر الحقيقية
.....	٥٠١	أولاً: العجز الرسمي العربي يغذي الهجمة الأمريكية - الصهيونية
.....	٥١١	ثانياً: مقولة " الشارع العربي " بين الوهم و الحقيقة
.....	٥١٧	أهم مراجع الكتاب
.....	٥١٧	الكتب العربية
.....	٥١٩	الدوريات
.....	٥٢١	الكتب و الدوريات الأجنبية
.....	٥٢٢	الفهرس



توفيق المدني

كاتب وباحث من تونس.

مهتم بدراسة ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي، وله العديد من المؤلفات المتخصصة في مجال الفكر الديمقراطي، ونشر العديد من الأبحاث والمقالات في مجلات وصحف عربية.

من مؤلفاته:

- ١- أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - ١٩٨٩.
- ٢- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي - ١٩٩٤.
- ٣- المسألة القومية في وعي الإسلام السياسي - ١٩٩٦.
- ٤- المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي - ١٩٩٧.
- ٥- الجزائر: الحركة الإسلامية والدولة التسلطية - ١٩٩٨.
- ٦- أمل وحزب الله في حلبة المجابيات المحلية والإقليمية - ١٩٩٩.
- ٧- المغرب العربي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي - ٢٠٠٠.
- ٨- الدولة البوليسية في تونس المعاصرة - ٢٠٠١.
- ٩- المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها - ٢٠٠١.

